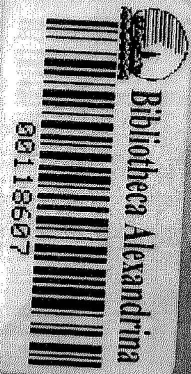
الفكر الليبرالى في الصحافة المصرية

تأليف
أ. د. فاروق أبو زيد
عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة



عالم الكتب

الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية

تأليف

أ. د. فاروق أبوزيد

عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة



٣٨ شارع عبد الخالق ثروت القاهرة ت ٣٩٢٦٤٠١

عالم الكتب

نشر * توزيع * طباعة

الادارة:

١٦ شارع جواد حسنى

تليفون ٣٩٢٤٦٢٦

فاكس ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة:

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت

تليفون: ٣٩٢٦٤٠١

ص. ب ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدي ١١٥١٨

مقدمة

يلاحظ فى أكثر الدراسات التاريخية المعاصرة أنها تعانى نقصا شديدا فى الربط بين حركة التاريخ المصرى وبين الأبنية الفكرية المعبرة عن هذه الحركة وتظهر خطورة هذه الظاهرة إذا ما أدركنا الأهمية البالغة لهذا الربط.. إذ بدونه لايمكن فهم حركة التاريخ أو التطور فهما كاملاً.

ومن هذا المنطلق تبدأ هذه الدراسة التى تستهدف الكشف عن الفكر الليبرالى فى الصحافة العربية فى مصر.. محاولين أن نربط خلالها بين حركة التاريخ المصرى فى فترة البحث وبين البناء الفكرى ككل لا يتجزأ خاصة وأن الصحافة المصرية تنفرد بأنها تعتبر أوفى المراجع التى تسجل آثار الفكر المصرى الحديث.

وهذا الكتاب هو الطبعة الثانية المنقحة من ثلاثة كتب تعرضت لهذا الموضوع الهام وهى «الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر» وقد صدر فى عام ١٩٧٣ و «أزمة الفكر القومى فى الصحافة المصرية» الذى صدر فى عام ١٩٧٦، و«أزمة الديموقراطية فى الصحافة المصرية» وصدر فى عام ١٩٧٧، والكتب الثلاث تحوى مسحاً شاملاً للأفكار الليبرالية فى الصحافة المصرية منذ نشأة هذه الصحافة فى عام ١٨٢٨ وحتى عام ١٩٢٤م.

وكنت ومازلت أتمنى أن يتاح لى الوقت لاستكمال هذا العمل العلمى حتى يتمكن الباحثون من تحقيق الاستفادة الفعلية عند دراسة تلك الفترة التاريخية الحيوية فى الصحافة المصرية باعتبارها سجل لآثار الفكر المصرى بصفة عامة والفكر الليبرالى منه بصفة خاصة منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى قرب منتصف القرن العشرين.

ويتجدد هدفنا من هذه الدراسة تحقيق أمرين رئيسين:-

الأول: الكشف عن الدور البارز الذى لعبته الصحافة المصرية فى وضع الأساس الأيديولوجى للفكر الليبرالى فى مصر... والذى خاضت من أجله العديد من المعارك ضد الفكر المتخلف. وضد الحكم المطلق.. والسلطة الاستبدادية.. وحملت الصحف لواء الدعوة إلى الوطنية المصرية والحكم الديموقراطى والحياة النيابية وحرية الفكر والتعبير وسيادة القانون وحرية المرأة.. وغير ذلك من الأفكار التى ساهمت فى صياغة العقل المصرى فى العصر الحديث.

الثاني: أن نضع أيدينا على كثير من الآثار الفكرية المهمة لعدد من كبار المفكرين والكتاب والصحفيين المصريين التى لم يسبق كشفها من قبل وبالتالى لم يسبق تناولها بالتحليل أو الدراسة.. وهذا من شأنه أن يلقى أضواء جديدة على اتجاهات ومواقف هؤلاء الكتاب تجاه بعض القضايا المهمة التى شغلت العقل المصرى فى فترة البحث.

وكمحاولة لوضع صياغة علمية للدراسة تساعد على الوفاء بأهدافها حاولنا اختبار صحة فرض يقول بأن الفكر الليبرالى فى مصر لم يظهر بفعل حركة الترجمة أو البعثات إلى أوروبا فقط.. وإنما كان بالدرجة الأولى نتيجة للتحولات التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى والتغيير الذى أصاب تركيبه الاجتماعى والاقتصادى.. وحركة القوى الاجتماعية.

ويهمنا أن نؤكد أن نوعية الظاهرة الليبرالية فى مصر تتطلب منا مرونة فى استخدام المصطلح.. فعندما نبحث فى هذه الظاهرة المصرية فى إطار تعريف ضيق ينطلق من الفرضيات الأساسية للفكر الليبرالى الأوروبى فسنجد أنفسنا محصورين فى إطار ضيق.. ولكن عندما تنفتح آفاق الدراسة بحيث تستوعب كل الجهود الفكرية التى ساهمت فى الدفاع عن الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان المصرى فسوف نجد تراثا ضخما للفكر الليبرالى فى الصحافة المصرية.

ولقد كان المصدر الأساسى لهذه الدراسة مجموعات الصحف العربية الصادرة فى مصر وإلى جانب هذا المصدر الأصيل استعنا بالمراجع العربية والمصرية والأجنبية التى تناولت موضوع البحث عن قرب أو عن بعد - ولقد كانت أداتنا فى البحث تعتمد على كل من المنهجين التاريخى والمقارن.

فاروق أبو زيد

الجزء الأول

الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية

(١٨٢٨ - ١٨٨٢ م)

تمهيد

أولاً: مفهوم الليبرالية:

- الليبرالية اتجاه عقلي يسعى في ضوء افتراضاته لأن يحلل العلاقات الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الإنساني. ويؤكد على تعبير الإنسان عن ذاته. ويرى أن أي محاولة من السلطة لوضع حدود صناعية على الأفراد تدخل لا مبرر له، فالليبرالية ضد الحد من حرية الفرد سواء في الأخلاق أو الدين أو الثقافة أو الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة، ولكن المفهوم لم يكن دائما بهذا الاتساع، وإنما تبلور في شكل الحرية السياسية على أساس أنها مدخل للحريات الأخرى فكان دائم السعي إلى حصر دور الدولة في أضيق الحدود بحيث يصبح قاصرا على حماية الحريات الفردية.[1]

- والليبرالية تعني الاعتقاد في مجموعة من المفاهيم والسياسات التي تهدف إلى منح المزيد من الحرية للفرد وهي تؤكد سواء في مجال الفكر أو التطبيق على فكرتين رئيستين، الأولى : العمل ضد السلطات التحكمية وإحلال أشكال أخرى من التطبيقات الاجتماعية محل هذه السلطات والثانية: حرية التعبير عن الرأي وعن الشخصية الفردية.[2]

- وتعتبر الليبرالية حركة اجتماعية متميزة في العالم الحديث تعني بمجابهة العمل الاجتماعي مجابهة هندسية. إذ أنها كانت الحركة الاجتماعية التي تناولت بمنتهى الوضوح تطوير الإنسان الحديث للقوى الجديدة التي وضعتها الفنون الهندسية والتطبيقية والعلوم الطبيعية تحت تصرفه.. فهي حركة مقترنة بالطبقات الصناعية ووجهة النظر الصناعية التي انتهجتها حركة التصنيع في العصر الحديث.

وهي حركة تعبرعن سكان المدن القلقين كثيري الحركة.. لا سكان الريف المستقرين الموزعين في طبقات معينة.[3] كذلك فالليبرالية تكاد تكون عادة عقلية أكثر منها مذهبا فكريا وهي بوصفها الأخيرتتعلق مباشرة بالحرية دون شك لأنها جاءت عدوة لامتياز طبقة في المجتمع بسبب المولد أو العقيدة، ولكن هذه الحرية التي كانت تنشدها لم تكن عامة، إذ أن ممارستها كانت مقصورة على من لهم ملكية في حاجة إلى الحماية ولقد كانت تسعى منذ بدء تاريخها إلى محاولة تحديد مجال السلطة السياسية وتقييد عمل الحكومة داخل نطاق المبدأ الدستوري، إن الذي أنتج الليبرالية هو نشوء مجتمع اقتصادي جديد في نهاية العصور الوسطى.. وقد شكلها بوصفها مبدأ حاجات ذلك المجتمع الجديد.[3] وهي أيضا تقاليد أكثر منها مبدأ، والتقاليد الليبرالية كانت تعني باستمرار أن المجتمع يجب ألا تكون له الأفضلية على حرية الأفراد، فحرية الفرد يمكن أن تحقق الرفاهية للفرد والمجتمع معا، فالأفراد يعرفون ما هو أفضل لمصلحتهم وليس

---

1 - Encyclopedia of the Social Science- Editor in Chief- Edwinr. Aseligman. Vol. 9 The Macmillan Co. New York, 1959, p.p. 435 - 441

2- International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol. 9. Editor: David. L. Sills. Macmillan Co. The Free Press. U.S., 1968. , p.p. 276 - 282

٣- تشارلز فرنكل- أزمة الإنسان الحديث- ترجمة الدكتور نقولا زيادة ـ مكتبة الحياة- بيروت- ١٩٥٩ ـ ص ٣٦- ٣٩

من حق الحكومة أن تضع عقبات أو حدودا على السلوك الإنساني[١]

والمذهب الليبرالي يؤمن بالفرد وفي قدرته على إخضاع الطبيعة وبإيمانه بأن في إخضاعه للطبيعة تحقيق الخير النهائي لحياته، والإيمان بأن الخير العام يتحقق عندما يتوقف الإنسان عن أن يكون روحانيا ويعود إلى الطبيعة أو عندما يتوقف عن أن يكون طبيعيا ويصبح ترشيديا، وأخيراً الإيمان بالتاريخ البشرى الذى هو حركة صاعدة نتيجة للقوى البشرية التى تحركه وليس مهما إن كان هذا الإيمان يعتمد على داروين أو هيجل فالنتيجة واحدة.[٢]

وهناك نوعان من الليبرالية: الليبرالية الاقتصادية والليبرالية غير الاقتصادية.. ونعنى بالأخيرة تلك التى تختص بالحريات المدنية والعلاقات الجنسية والعنصرية.. فالعامل الأساسى فى الليبرالية غير الاقتصادية ليست الطبقية وإنما التعليم والاستقرار والأمان النفسى.. أما الليبرالية الاقتصادية فهى بوجه عام مرتبطة بالوضع الاجتماعى.. فالفقراء أكثر ميلا إلى اليسار فى مواقفهم وفى قراراتهم.. بينما الطبقات الأكثر غنى هى التى قادت الكفاح السياسى من أجل الليبرالية.[٣]

ولابد من التمييز بين ليبرالية الذين يملكون.. وليبرالية الذين لا يملكون.. كذلك لابد من التفرقة بين ليبرالية الدول المتقدمة، وليبرالية الدول المتخلفة ،.. ففى الأخيرة: الليبرالية تعبر عن حركات الأقلية فى مجتمع متخلف وهى بذلك لا تسير فى نفس المسار الذى تتخذه الليبرالية فى المجتمعات المتقدمة وإن كان هذا لا ينفى أن هناك بعض الأفكار والرموز الأيديولوجية، والبرنامج المشترك بين الاثنين.[٤]

إن الليبرالية تقف ضد الفكر الجامد فى الدين بنفس الدرجة التى تقف فيها ضد التعصب الدينى ، وذلك راجع لكونها تدافع عن الأفراد ضد أى سلطة تحكمية حتى لو كانت هذه السلطة دينية..كما أن العامل الدينى يقل تأثيره على تفكير الليبراليين كلما زادت الحريات الممنوحة لهم.[٥]

وهناك جناحان لليبرالية، جناح اقتصادى وجناح سياسى. فالليبرالية الاقتصادية تعنى الحرية الكاملة فى تبادل المنتجات والتى تتم تلقائيا بحيث تحقق انسجاما طبيعيا للمصالح التى يجب أن تترك بمفردها بدون أى تدخل لتحقيق المصالح الاقتصادية لكل إنسان.

أما الجناح السياسى من الليبرالية فيعنى حرية المجتمع عن طريق برلمان يحقق مصالح الناس والإيمان بالانتخاب العام وجعل البرلمان مسئولا أمام الناخبين.. وهنا يظهر التركيز على وجود حدود دستورية كضمانات للحرية.[٦] ومن الناحية التاريخية فقد نشأت الليبرالية الاقتصادية

1- Harold J. Laski: The Rise of European Liberalism. Unwin Books - London- 1962 - p.p. 11- 16.
2- karl de Sohwintz, jr. Industrialisation and Democracy. The Free Press of Blancoe- Collier- Macmillan. London, 1964. p.p. 270- 275.
3- Eugene Kgarber & John M. Crossett: Liberal and Conservative: Scott. Foresman & Co., U.S., 1968,p.p 40- 42.
4- Seymour Martin Lipset: Political man: Heineman: London, 1969. p. p. 298 - 301.
5- George Fischer: Russian Liberalism: Harvard University Press, Cambridge, Manachusetts, 1958.
6- Russell Kirk: The Conservative Mind: Faber and Faber - London, 1953, p.p. 96- 97-3.9

فى القـرن التاسع عشر وسـاعد على نموهـا الثورة الصنـاعية التى كانـت فى مسيس الحـاجة إلى الحرية لتستكمل تطورها.. ولقد اتسعت النظرية الاقتصادية الليبرالية فى ضوء مؤلفات آدم سمث وجون سـتيوارت مل وريـكارد وبحـيث صارت تـعنى حريـة الإنسان فـى اختيـار عمله وتـؤمن بالمنافسة الحرة والتجارة الحرة، والبنوك الحرة وبضرورة وجـود معدل تنافسى للفائدة ولقد تجمعت هذه الأفكار كلها فى الشعار الذى ساد القرن التاسع عشر «دعه يعمل .. دعه يمر».

أما الليبـرالية السياسية.. فهـى الفكرة التى تدعو لاستـقلال الفرد عن السلطة، والـتى تطالب بالحقوق المدنية فى ظل حكومة تتبع قانونا يعتمد على رضاء المحكومين.(١)

إن الاستعمال الخاطئ لكلمة ليبرالية قد أضاع معنـاها الحقيقى فالليبرالية ليست جمهورية ولا ملـكية بـل إن أيا من أعضـاء هذين الحـزبين يـستطيـع أن يحقـقها ويـعمل بموجـبها.. كـذلك فاللـيبرالية ليـست علمانيـة أو دينية. فالعـلمانى أو الدينـى قد يكون ليبـراليا أو غير ليـبرالى.. فالليبرالية ليسـت مرادفة لأى عقيدة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعيـة أو دينية بالرغم من أن كل مفكر ليـبرالى ملزم باتخاذ الموقـف المعين من جميع هذه العـقائد المختلفة.. ففى المجـال السياسى على الليبرالى أن يصـوت حسبما يملى عليه ضميره.. إما مع الأقليـة أو مع الأكثرية.. ولكنه فى كلتا الحالتيـن يهتم بأن تكون الانتخابات ديموقراطيـة قبل اهتمامه بالنصر.. وكذلـك فإنه يعتبر حريـة الكلام أهـم من صواب نظـرياته.. أمـا فى الحقـل الاجتمـاعى فإنـه يضع قضـية العـدالة الاجتماعية فوق كل قضية.(٢)

ولقـد تعرض ماركـس لليبـرالية وقام بـنقدها.. وإن كـان يرى أنه ليـس من الضرورى نـقد الليبـرالية كمبدأ مستـقل عن الأيديولوجية الـرأسمالية ككل.. فهـو يعتقد أن فضح الرأسـمالية يكفى لفضح الليبرالية.

ولقد كان ماركس ينظر إلى الـليبرالية باعتبارها نظرية تبرير الحقوق المـطلقة للرأسمالى كى يعمل ويستغل الآخرين. وهو يرى أن الليبرالية محدودة بأصولها ومصالحها الطبقية.

ورغم ذلك فإن مـاركس لم يكن يعارض الأفكـار الليبرالية كـلها.. فهو أولاً يفضلـها على الاقطاع ويراها مرحلة أكثر تقدما فى تاريخ تطور البشرية وهو ثانيا كان يرى أنها شئ طيب فقط لو امتدت لتشمل كل الطبقات. (٣)

ولكن الفهم الكامل لمعنى الفكرة الليبرالـية لا يمكن أن يتحقق بدون الرجوع إلى تلك الفترة الحاسمة من تاريخ أوروبا والتى تمتد ما بين حركة الإصلاح الدينى والثورة الفرنسية حيث أرست

1- George. H. Sabine: A History of Political Theory. 3rd Edition. Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961, p.p.669 - 699.

2- Joseph Duner: Dictionary of Political Science. Philosophical Library, New York, 1964, p.p. 313 - 314.

٣- تيودور مايـر غرين- الليبـرالية والموقف الليـبرالى ترجمـة چورج زيناتى وفوزى قـبلاوى- المؤسسة الشـرقية للترجمة والنشر- بيروت ـ ص ٢٤ - ٣٦

الطبقة البورجوازية أسس حقها الكامل فى إدارة الدولة- فقد تولدت خلال تلك الفترة علاقات اجتماعية جديدة من ظروف مادية جديدة خلقت تبريرا عقليا للمجتمع الوليد.. وكانت هذه الفلسفة هى الليبرالية وكان هذا المجتمع هو المجتمع البورجوازى، فالذى أنتج الليبرالية هو نشوء مجتمع اقتصادى فى نهاية العصور الوسطى وقد شكلها بوصفها مبدأ حاجات ذلك المجتمع .(١)

ولكن ما هى هذه الظروف المادية الجديدة التى ولدت علاقات اجتماعية جديدة تكونت على أساسها هذه الفلسفة الجديدة؟

إن هذه الفترة التى استمرت ثلاثة قرون كاملة من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر شهدت ميلاد النظام الرأسمالى فى أوروبا الغربية.

ولقد نشأت البذور الأولى للنظام الرأسمالى الحديث عقب تعرض الإمبراطورية الرومانية لهجمات البربر والجرمان وتحولت إلى مجتمع زراعى يعيش فى دوائر مغلقة تعتمد على الاكتفاء الذاتى وكان هذا المجتمع يتكون من طبقتين متميزتين: سادة الإقطاع واقنان الأرض. وتعاقبت عهود من الفوضى ظهرت بعدها جماعات من المغامرين من خارج طبقة النبلاء.. لا أرض لهم ولا سلطان ولا مال.. واندفعوا إلى المغامرة وأعمال القرصنة. وشنوا الغارات على الموانىء. الإسلامية والسفن العربية وحملوا الأسلاب إلى مجاهل أوروبا وعرضوها للبيع فحصلوا على بعض المال مكنهم من تمويل غارات أخرى حتى تجمع لديهم رصيد يسمح بتجارة منتظمة.. ثم استقروا فى مواقع معينة ومناسبة لطرق التجارة العالمية فأقاموا بها أسواقا موسمية أصبحت تدريجيًا منتظمة وتحولت من دورية إلى دائمة ومن سوق إلى مدينة.. ودائما كانت تقوم حول كاتدرائية الأسقف أو قلعة النبيل. ولأن تجمعات التجار تواجدت حول القلعة أو البرج سمى سكان المدن من التجار بأهل البرج أو البرجنس. Burgenses وقد صارت تعنى منذ الثورة الفرنسية رجال التجارة والصناعة..(٢)

ولقد كان ظهور المدن تهديدا مباشرا للنظام الإقطاعى الزراعى لأن النبلاء فى قلاعهم المتناثرة وجدوا أنفسهم فى مواجهة المدن التى كانت تفوقهم ثروة وثقافة.. بل وتسليحا. ولكن ظهور المدن لم يؤد إلى اختفاء نفوذ النبلاء فجأة.. وإنما أفقدهم بالتدريج أهميتهم الاقتصادية والسياسية.. وبتعدد المدن، وتعدد نواحى نشاطها فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر يصل المجتمع الوسيط إلى نهايته(٣)

ولقد وافق ظهور المدن ونموها وزيادة نفوذها الاقتصادى والسياسى تطور كبير فى النشاط التجارى بين الشرق والغرب. فقد فتحت الحملات الصليبية طريق البحر المتوسط أمام التجارة الأوروبية وسمحت بإقامة عدد كبير من التجار الأوروبيين فى مدن الشرق الأدنى.(٤)

1- Feliks Cress: Ruropean Ideologies. Philospehical library, New York, 1948. p. p. 260 - 272.

2- Harold, J. Laaki: The Rise of Ruropean libralism. p. p. 15.

٣- ثروت أنيس الأسيوطى- الصراع الطبقى وقانون التجار- دار النهضة العربية- القاهرة ١٩٦٥- ص ٣٠-٣١

٤-سعيد عبد الفتاح عاشور- ود. محمد أنيس - النهضات الأوروبية فى العصور الوسطى وبداية الحديثة- الطبعة الأولى- القاهرة ١٩٥٦ - ص ٢١١

وقد استفادت كثير من المدن الإيطالية بهذا الرواج التجارى مثل جنوا وبيزا والبندقية وفلورنسا.. وظهرت فى عدد منها ثروات ضخمة كان يملكها أصحاب السفن والبنوك فى هذه المدن (١) ولقد صارت فلورنسا منذ القرن الثالث عشر مركزا لعمليات البنوك فى أوروبا كلها.(٢)

ثم وقف الانقسام السياسى فى ظل النظام الإقطاعى عقبة كبيرة فى وجه تطور الإنتاج التجارى إذ كان الإقطاعيون يفرضون وفق هواهم ضرائب جمركية على السلع خالقين بذلك العقبات المعطلة للتجار (٣).

لذلك فقد تطلبت حاجات التجارة، وضروراتها، وكذلك وضرورات التطور الاقتصادى القضاء على الانقسام الإقطاعى لإقامة علاقات اقتصادية أكثر مرونة وتحررا بين الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد بحيث يمكن تكوين سوق وطنية.. لذلك كان من الطبيعى أن يقوم صراع بين التجار والإقطاع دام عدة قرون.. كانت السلطة فيه بيد النبلاء.. والمال عند التجار.. وكان لاندلاع الحروب الصليبية أن احتاج أمراء الإقطاع إلى المال لتمويل حملاتهم.. فاستغل التجار هذه الحاجة ليشتروا من الإقطاع الامتيازات التى مكنتهم فى أحيان كثيرة من الحصول على استقلال ذاتى فى مدنهم.(٤)

ورغم كل هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر.. فإن النظام الإقطاعى ظل يشكل عائقا حال دون المزيد من التطور وبذلك اصطدمت قوى الإنتاج الجديدة بالإطار الضيق لعلاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة (٥) .. ولكن هذا الصدام لم يؤد فى البداية إلى نتائج حاسمة.. فقد كان الإطار الإقطاعى الضيق لا يتناسب مع هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ولكنه من ناحية أخرى كان من القوة والصلابة بحيث لم يتركها تحطمه.. وكان العامل الرئيسى فى ذلك هو الانقسام السياسى فى ظل النظام الإقطاعى والذى كان يقف فى مواجهة نمو التطور الاقتصادى.

ومع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر بدأ النبلاء الإقطاعيون يفقدون قيمتهم بالتدريج، وأسباب ذلك متعددة منها حرب السبعين وحرب الوردتين لأن هذه الحروب ترتب عليها هلاك الكثير من النبلاء.. خاصة أن هذه الحروب وقعت فى عصر ظهرت فيه البندقية فكان استخدامها من عوامل كثرة الفتك بهم.

ثم ظهر نظام الجيوش القومية وبطل استخدام الجيوش المرتزقة.. كما أن الضرائب وحدت داخل الدولة وخضعت لسلطتها. ولقد ساعدت هذه العوامل على ازدياد نفوذ الملك وقوته واضعاف نفوذ النبلاء وبذلك التقت رغبة بورجوازية المدن مع رغبة الملوك فى تحطيم الانقسام الإقطاعى ومن ثم وجه الملوك بمساعدة البورجوازية ضربات قاصمة للأرستقراطية الإقطاعية.. وبذلك انفتح الطريق ممهدا لنمو الدولة الحديثة وتحققت الوحدة القومية لعدد كبير من الدول

---

١ - أحمد محمد غنيم- تطور الملكية الفردية- دار النديم- القاهرة ١٩٥٧ ص ٨٤
٢- ثروت أنيس الأسيوطى- الصراع الطبقى وقانون التجار ص ٣٤
٣- أحمد محمد غنيم- مصدر سابق ص ٨٥
٤- ثروت أنيس الأسيوطى - مصدر السابق ص ٣٣
5- P. Nickitin: Fundamentals of political Economy. Progress Publisher Mosecow. 1966. p.p. 30- 34

الأوروبية الحديثة [١] وخاصة انجلترا وفرنسا وأسبانيا مع بعض الاختلافات فى الظروف والوقت [٢]

ولقد رافق انهيار النظام الإقطاعى ظهور عاملين مهمين يرجع إليهما الفضل فى الإسراع بتكوين النظام الرأسمالى، الأول: عملية التراكم المستمر والسريع لرأس المال. والثانى: الإختراعات الفنية والعلمية فى القرن الثامن عشر.

وبدأت عمليات تراكم رأس المال بالاكتشافات الجغرافية الكبرى التى تمت فى القرن السادس عشر والتى أدت إلى حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الأوروبى فى ذلك الوقت.. فقد وسعت السوق العالمية وزادت من كمية البضائع المتداولة.. وظهر الصراع بين البلدان الأوروبية على ثروة القارات الأخرى وكانت إعلانًا عن بدء الاستغلال الاستعمارى.[٣]

ولقد لعبت التجارة الاستعمارية وتجارة الرقيق دورا رئيسا فى نشوء الإنتاج الرأسمالى فقد قدمت المستعمرات أسواقًا إضافية للصناعات السريعة التطور.. كما أدت الإمتيازات الاحتكارية المفروضة على هذه الأسواق إلى زيادة تراكم رأس المال.. كما تدفقت الثروات التى تم الحصول عليها عن طريق السلب المباشر للسكان المحليين إلى البلدان الأوروبية وتحولت إلى رأسمال.[٤]

ونتج عن هذا التراكم المتزايد لرأس المال تغييرات عميقة.. فى ظروف الإنتاج إذ لم يكن فى وسع صناعة العصور الوسطى المحدودة بقيود الطوائف الإستجابة لمقتضيات التجارة الجديدة.. وأيضا لم يكن من السهل القضاء فورا على هذه التنظيمات الطائفية ذات التقاليد العميقة والتى كانت تضمن للحرفيين نوعا من الحماية- لذلك فقد تميزت هذه الفترة التى تبدأ من القرن السادس عشر بالخروج على النظام الطائفى نتيجة لظهور الصناعة فى الريف ولنمو صناعات جديدة أقل خضوعا للقواعد الطائفية، فظهرت إلى جانب صناعة النسيج صناعات جديدة خلفتها النهضة الحديثة مثل صناعة الأدوات الكمالية والصناعات الدقيقة والحربية وقد خرجت هذه الصناعات الجديدة عن نطاق النظام الطائفى بسبب حداثتها وطبيعتها الذاتية ولذا لم يعد ممكنا تطبيق القواعد الطائفية القديمة، فقد كانت هذه الصناعات الجديدة فى حاجة إلى نوع من الحرية الفنية فضلا عن احتياجها إلى آلات معقدة غالية الثمن أى إلى رأسمال يتجاوز الندرة المالية لرب العمل العادى[٥]

ولقد تضافرت عدة ظروف على تقدم الصناعة اليدوية مثل زيادة السلع المتداولة ونمو التجارة الدولية.. وتراكم رءوس الأموال.. ووجود عدد كبير من الأشخاص الذين فقدوا موارد رزقهم[٦] ولم يمر وقت طويل حتى بدأت الصناعة اليدوية تحطم نظام الطوائف القديم..

١- بطرس بطرس غالى- ومحمد خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة- مكتبة الأنجلو طبعة أولى- القاهرة ١٩٥٩ ص ١٩٩

٢- أحمد محمد غنيم- تطور الملكية الفردية ص ٨٤ - ٨٦

٣- بطرس بطرس غالى ود. محمد خيرى عيسى- المصدر السابق ص ١٩٩

٤- ف.كيروف، ق. روبريتسكى و نتروبولكى- موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية - ترجمة محمد يوسف الجندى- دار يوليو للنشر- القاهرة ص ١٢٩

٥- س. فيجورسكى- الاقتصاد الرأسمالى . ترجمة فؤاد عبدالحليم- دار يوليو للنشر- القاهرة- ص ٣٠

٦- جان بابى- القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى- ترجمة شريف حتاتة - سعد كامل- محمد خليل قاسم- حليم طوسون- دار الفكر القاهرة ١٩٥٧ ص ٥٣ - ٥٤

بحيث صار رئيس الورشة الجديدة هو التاجر لا المعلم السابق للطائفة.. حدث صراع دموى فى كل مكان تقريبا.. بين الصناعة اليدوية والحرف.(1)

وظلت الصناعة اليدوية الشكل الأرقى للإنتاج الصناعى منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، عند مستهل ما يسمى بالثورة الصناعية.(2)

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر جاءت الاختراعات الفنية والعلمية فانفتح الباب واسعا أمام الصناعة الآلية الكبيرة.(3)

ومنذ بدأت الثورة الصناعية فى انجلترا لم تتوقف عمليات اكتشاف الوسائل الفنية الجديدة.. واختراع الآلات، فالرأسمالية النامية تغير باستمرار من ظروف الإنتاج مدفوعة إلى ذلك بالمنافسة والرغبة فى زيادة الربح وتخفيض النفقات(4) .

ومع بداية القرن التاسع عشر كانت البورجوازية تلعب دورها الثورى إلى نهايته سياسيًا بالصراع ضد الحكومات الإقطاعية المتجمعة حول الحلف المقدس.. واقتصاديا بالدفاع عن رأس المال الصناعى ضد ملاك الأراضى الإقطاعيين.. ثم استولت البورجوازية نهائيًا على السلطة السياسية فى أكبر بلدين رأسماليين هما انجلترا وفرنسا؛ فى انجلترا بصدور قانون الإصلاح الإنتخابى عام ١٨٣٢ لمصلحة الطبقة الوسطى وصدور قوانين الغلال ضد ملاك الأرض، وفى فرنسا بسقوط الملكية عام ١٨٣٠ وحكم لوى فيليب رجل الرأسمالية المصرفية.(4) .

وقد أدى انتصار البورجوازية وتوليها مقاليد السلطة فى انجلترا أولاً ثم فى باقى دول أوربا وأمريكا الشمالية بعد ذلك، إلى تحطيم القيود التى كانت تقف عقبة فى سبيل استقرار التطور الرأسمالى.

واستمر نمو الصناعة الحديثة بصورة متزايدة وبالتدريج أخذ أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى السيادة شيئا فشيئا حتى صار هو الأسلوب الأساسى فى الإنتاج(6)

ولقد كان الصراع بين البورجوازية والاقطاع صراعا شاملاً امتد على جميع الجبهات السياسية والاقتصادية والفكرية وانتهى بانتصار البورجوازية.

والخلاصة أن مجموع الأفكار التى تتجمع ليطلق عليها لفظ الليبرالية ليست نتائج يوم واحد، ولا هى مثلا- كالماركسية- من عمل فرد واحد، وإنما هى خلاصة تجربة إنسانية امتدت على طول أربعة قرون، فاختلفت مفاهيمها، وتعددت تعريفاتها تبعا لاختلاف كاتبيها ، والزمان الذى عاشوا فيه.

وأكثر الكتاب يرجعون أصول الليبرالية إلى بداية القرن السادس عشر.. بينما يرجعها بعضهم إلى مدن اليونان القديمة حيث كان اليونانيون هم أول من أسسوا مبادئ الليبرالية ممثلة فى حرية الفكر، والحرية السياسية.

١- المصدر السابق ص ٥٩

٢- المصدر السابق ص ٦٤

٣- دكتور أحمد جامع- الرأسمالية الناشئة- دار المعارف القاهرة ١٩٦٨ صـ ٨٢

٤- جان بابى- القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى ص ٧٤

٥- الدكتور فؤاد مرسى- رأس المال لكارل ماركس- دار الكتاب العربى للطباعة والنشر- سلسلة الفكر السياسى والاشتراكى ص ١١

٦- إبراهيم سعد الدين- نشوء وتطور النظام الرأسمالى- من محاضرات المعهد العالى للدراسات الإشتراكية ص ٥.

والأفكار الليبرالية لا تستمد مبادئها مما أبدعته عقول المفكرين والفلاسفة فقط. . وإنما هى أيضا نتاج حركة اجتماعية وصراع طبقى بدأ فى المرحلة الأخيرة من العصور الوسطى بين الإقطاع وبين البورجوازية الناشئة حين عجزت علاقات الإنتاج الإقطاعية المتخلفة عن التلاؤم مع قوى الإنتاج الجديدة المتقدمة، وحين ظهرت أشكال اقتصادية رأسمالية دخلت بالتدريج فى صراع مع الأشكال الإقطاعية ، وبنمو الرأسمالية بدأت تتكون أفكار ليبرالية تحل محل الأفكار الإقطاعية القديمة، فالليبرالية إذا هى الفلسفة الاجتماعية للطبقات التجارية والصناعية الرأسمالية وهى أيضا الفلسفة التى استولت عن طريقها هذه الطبقات البورجوازية على السلطة السياسية، وكان سبيلها إلى ذلك محاولة تضييق مجالات التدخل السياسى للدولة.. بحيث يتحرر الفرد من كل القوى والسلطات التحكمية.

لقد كان هدف الديمقراطية الليبرالية دائما هو تقليص القيود التى تضعها الدولة على الفرد إلى أقصى حد[١] ، وحصر دور السلطة فى ثلاثة أهداف فقط هى تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام.. فالليبرالية ترى أن الفرد هو خير حكم على الأعمال التى تعود عليه بالخير[٢] .. أما المجتمع فلا يمكن أن يحكم إلا على الأضرار التى قد تلحق بالآخرين.. فالجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين.

وكما قال جون ستيوارت مل[٣] : يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله.. فالمبرر الوحيد لوجود السلطة فى الليبرالية- هو منع الضرر عن الفرد فهى ترفض أى مبرر لتدخل الدولة فى شئون الأفراد حتى ولو ادعت أنها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم.. ذلك أن الليبرالية تعتقد أن الفرد يعرف مصالحه بأفضل مما تعرفها الدولة.. وأن الأفراد يمكنهم تحقيق منفعتهم بصورة أفضل مما لو حدث أى تدخل يحد من حريتهم.

إن الليبرالية - عكس الماركسية- ترى أن الفرد هو محرك التاريخ، فالتاريخ الإنسانى .. هو حركة نامية نتيجة لصراع القوى البشرية مع الطبيعة.. وهذه الحركة تستهدف دائما تحرير الإنسان من سيطرة الطبيعة على مقدراته.. وهى بالتالى تستهدف دائما تحرير الفرد من كل القيود التى تأتى من خارجه سواء كانت الطبيعة أو الدولة، أو المجتمع، فالليبرالية ترى أن الفرد هو مركز المجتمع وغايته.

إن إيمان الليبرالية بحرية الفرد هو الذى دفعها فى المجال السياسى إلى الإيمان بالانتخاب العام، وبأن يكون البرلمان مسئولا أمام الناخبين.. فالتركيز على القواعد الدستورية فى الليبرالية يستهدف أساسا تحقيق أقصى الضمانات للحرية الفردية.. لذلك نرى الليبرالية تناصر النظم

1- John Bowle- Politic And Opinion in the Nineteenth Century- Aleden Press- London- 1954 . p.p. 201 - 204

2- Lane W. Cancasters- Masters of Political Thought, Hegel to Dewey- Volume three- George G. Harrap and Co. Ltd. , London, 1959, p. 112

3- John Stuart Mill- On liberty- Mcmallum, Oxford, U. S, 1959- p. 267 .
David Thomson: Political Ideas- A pelican Book - London- 1969 - p. p. 162 - 163

البرلمانية والحريات المدنية وترفض احتكار السلطة.. فهى ترى أن هذا الاحتكار هو مصدر الظلم الاجتماعى.. لذلك نراها تعمل على توسيع انتشار السلطة بين الأفراد، وتطالب بالمحافظة على حقوق الأقليات وتؤيد حرية الكلام وحرية التعبير وحق الاجتماع.. وتدعو لفصل الكنيسة عن الدولة.. ورفض السيطرة الدينية على مجالات النشاط الاجتماعى.. فقد رفضت الليبرالية المبدأ المسيحى الذى يقول بأن أهداف الإنسان وقيمه تنبع من السماء.. فهى لا ترى سوى تلك الأهداف والقيم المادية التى تنبع من الأرض.. فأى تقييم لمبدأ اجتماعى لابد من وجهة نظر الليبرالية أن يسترشد بمصالح الفرد ومنفعته..

والليبرالية فى جانبها الاقتصادى تنادى بضرورة أن يكون الأفراد أحراراً فى اختيار العمل الذى تمليه عليهم مصالحهم، وأن يكون لهم حق الانتقال حيث يشاءون وحق اكتساب الثروة والتصرف فيها، وليس للدولة أن تقف أمام نشاطهم.. وقد لخص هذا المبدأ فى شعار «دعه يعمل.. دعه يمر.. فالعالم يسير من تلقاء ذاته»

فالليبرالية ترى أن الرغبة فى الحصول على الربح هى العامل المؤثر فى حركة النشاط الاقتصادى.. وأن الفرد حين يعمل على تحقيق مصلحته الفردية.. إنما يحقق فى نفس الوقت مصالح المجتمع كله.. فإذا ترك الإنسان حرًا فى بحثه عن مصلحته.. فلسوف تتحقق تلقائيًا مصالح المجتمع .. فالليبرالية تؤمن بالفرد.. وبقدرته على تغيير حياته.. وبأن فى استطاعته أن يحقق الخير لنفسه.. وبالتالى يحقق الخير لباقى أفراد المجتمع بعيداً عن تدخل الدولة وقيودها.. إن حرية الفرد هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى.. لذلك فلابد وأن تتوفر للفرد أقصى حدود الحرية.. وبالتالى فليس للدولة الحق فى التدخل للحد من حرية الأفراد، فإن التنافس بين الرأسماليين ضرورى للوصول إلى التوازن الطبيعى فى النظام الاقتصادى.

هذه هى المبادئ الليبرالية فى قمة انتصارها عند نهاية القرن التاسع عشر.. وقد كانت هذه المباءىء بلا شك مرحلة تقدمية فى التاريخ الإنسانى، فيكفى أنها قضت على الإقطاعية.

ومع بداية القرن العشرين حدثت تطورات مهمة داخل الفكرة الليبرالية.. حيث دخلتها معان جديدة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة.. خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد نمت الصناعة وزادت حدة المنافسة وهدد ذلك فى كثير من الأحيان سلامة البناء الاقتصادى للمجتمع كله، ولقد دفع الخطر إلى مجموعة من التنظيمات الحكومية كقانون هيبورن الذى أصدره روزفلت عام ١٩٠٦ ثم اجراءات نلسون.. ثم عندما استخدم جون كيندى نفوذه فى تخفيض أسعار الصلب فى عام ١٩٦٢.. كل هذه التشريعات ومحاولات التدخل من جانب الحكومة يطلق عليها بعض المفكرين فى أوروبا وأمريكا (ليبرالية) .. وقد صار هذا اللفظ يطلق الآن ليشير إلى تلك الحركة التى تعمل على تخفيف حدة الرأسمالية.. بل إن الليبرالية تتسع الآن لتشمل تلك الحركة التى يطلق عليها (دولة الرفاهية) أو دولة (الخدمة العامة) والتى تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التشريعات التى تستهدف ايقاف تقدم الإشتراكية عن طريق مجموعة من التنازلات لصالح الطبقات العاملة والفقراء كقانون التأمين ضد البطالة.. والتأمين

ضد العجز .. والتأمين على الحياة بل إن أفكارا مثل الضرائب التصاعدية لصالح الأغلبية صارت جزءًا أساسيًا اليوم من الفكرة الليبرالية.

إن جوهر المبدأ الليبرالى اليوم يقول إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تبقى.. ولكن لابد وأن ينظم نتاج هذه الملكية بحيث يمكن تقديم العون لمن لا تمكنهم أجورهم من التمتع بمستوى معيشى معقول. لذلك فقد صار المثل الأعلى الليبرالى اليوم.. هو ما يطلق عليه دولة الخدمات العامة.. أو دولة الخدمة الاجتماعية.

ثانيا: الأساس الاجتماعي للفكر الليبرالي فى مصر

عند البحث في ظروف نشأة الفكر الليبرالى فى مصر نواجه من البداية بسؤال نرى أن الإجابة عليه سوف تحدد مسار هذا البحث ونتائجه وهو: هل كان الفكر الليبرالى فى مصر فكرا وافدا من الخارج أم كان فكرا نابعا من داخل المجتمع المصرى؟ وبمعنى آخر هل كان الفكر الليبرالى فى مصر من نتاج حركة اجتماعية وصراع طبقى بدأ فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بين الاقطاع والبورجوازية حين عجزت علاقات الانتاج الاقطاعية المتخلفة عن التلاؤم مع قوى الانتاج الجديدة.. وحين ظهرت أشكال اقتصادية ورأسمالية دخلت بالتدريج فى صراع مع الأشكال الاقطاعية.. وانه بنمو الرأسمالية تكونت أفكار ليبرالية بدأت تحل محل الأفكار الاقطاعية القديمة؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه حركة ثقافية ظهرت على سطح المجتمع المصرى نتيجة الاحتكاك الثقافى البحت بين العقل المصرى المثقف (الانتلجنسيا المصرية) والعقل الأوروبى خلال الحملة الفرنسية على مصر.. ومن خلال حركة البعثات والترجمة فى عصر محمد على وما بعده؟

ونحن نرى أن ظهور الفكر الليبرالى فى مصر جاء تعبيرا مباشرا على ظهور قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى صراعها مع علاقات الانتاج الاقطاعية القديمة، وما حركة الترجمة والبعثات سوى أحد مظاهر هذا الصراع.. فلقد نمت الليبرالية فى مصر نتيجة التحولات التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى، والتغيير الذى أصاب تركيبه الاقتصادى والاجتماعى، واتجاه حركة القوى الاجتماعية به، فالليبرالية فى مصر لم تكن سوى انعكاس لكل هذه التحولات على حركة الفكر المصرى. وإن كان هذا لا ينفى تأثير الفكر الأوربى على الفكر المصرى.

إن التحليل الدقيق للتاريخ المصرى يؤكد أن التطور الرأسمالى فى مصر بدأ فى نفس الوقت الذى بدأ فيه فى أوربا.

ويحدثنا الرحالة - فرسكو بالدى - الذى زار القاهره عام ١٣٨٥م فيقول: إن عدد سكان القاهره أكثر من سكان «توسكانيا» والمراكب الراسية فى مينائها أكثر من المراكب التى ترسى فى فينيسيا وجنوه واتكونا مجتمعة[١].

وقد ساعد على ذلك موقع مصر الجغرافى فى قلب الدنيا القديمة تتوسط أفريقيا وأوربا وآسيا وهى التى تمثل مراكز الانتاج والصناعة والاستهلاك ووقوعها فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر جعل منها مركزا مهما للتجارة والتى ترد إليها برا وبحرا[٢].

---

(١) صبحى وحيده - فى أصول المسألة المصرية - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٥٠ ص٨٤.

(٢) محمد رفعت رمضان - على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهره ص ٤٩.

ولكن التفوق المصرى لم يلبث أن تلاشى أولا باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والذى وجه ضربة قاصمة للتطور الرأسمالى فى مصر اذ حرمها من احتكار تجارة الشرق مع الغرب عن طريق البحر الأحمر عبر صحراء السويس إلى البحر الأبيض المتوسط.. وهذه التجارة التى كان من شأنها أن تكون أداة مصر لتحقيق تراكم رأس المال الذى هو الشرط الأساسى لخلق الصناعة وما يصحبها من تطور رأسمالى.

ثم كانت الضربة الثانية ممثلة فى الغزو العثمانى حيث فقدت مصر استقلالها السياسى وزاد على ذلك بأن نقل السلطان سليم الثانى أكبر عدد من الصناع والحرفيين المصريين إلى الأستانة وكانوا يمثلون الطبقة التى كان بإمكانها فى ظروف نمو طبيعى أن تتحول إلى طبقة وسطى تجارية وصناعية كما حدث فى أوربا[١].

وبعد ثلاثة قرون من الحكم العثمانى لمصر تجمدت خلاله حركة التطور الاجتماعى .. عاد المجتمع المصرى ليشهد فى الفترة التى سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالى جديد اذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية بإقامة حكومة مركزية قوية فى القاهرة تمهيدا لفصل مصر عن الدولة العثمانية وإعلان الاستقلال.. والذى يؤكد المحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير الاستقلالية ليس اعتماده على طبقة التجار فحسب وإنما أيضا تفكيره فى فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب (السويس - القاهره - الاسكندرية) وهو نفس الطريق الذى كان مصدرا للتراكم الرأسمالى فى مصر قبل الفتح العثمانى والذى كان من شأنه لو استمر أن يفتح طريق النمو الرأسمالى أمام مصر فى ذلك الوقت.

وبعد نهاية على بك الكبير بيد تلميذه محمد بك أبو الذهب عادت مصر من جديد إلى الولاء السياسى للدولة العثمانية.. ومنذ وفاة أبو الذهب وحتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر وهى فترة تبلغ ثلاثة وعشرين عاما، تحولت البلاد خلالها إلى صورة دامية للصراع على السلطة والتطاحن بين المماليك والسعى لاغتصاب أموال المصريين والمغالاة فى الظلم، وما صحب ذلك من اضطراب فى الأمن وانتشار الأوبئة والمجاعات ووقوع الغلاء[٢].

ولقد كانت هذه الاضطرابات تعبيرا عمليا عن الصراع الدائر داخل المجتمع المصرى بين الاقطاع المملوكى والبورجوازية المصرية النامية ممثلة فى التجار والصناع منضما إليهم فئة لعبت فى هذه الفترة دورا بالغ الأهمية فى قيادة الصراع ضد الاقطاع المملوكى، وهم كبار العلماء ومشايخ الأزهر، وعلماء الدين من مثقفى مصر فى ذلك الوقت.

وعندما جاء بونابرت إلى مصر .. رأى أن يتحالف مع البورجوازية المصرية لضرب الاقطاع المملوكى.. ولعل هذا هو الذى يفسر لنا تعاون كبار علماء الأزهر.. وكبار التجار المصريين مع بونابرت.. لقد اتفقت مصلحة الاثنين على ضرب الاقطاع المملوكى، لذلك فنحن نعتقد أن من أبرز نتائج الحملة الفرنسية على مصر هو تمكينها للبورجوازية المصرية من أن تصل إلى الحكم..

---

(١) د. محمد أنيس - المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية - من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ص ٢

(٢) د. عبد العزيز محمد الشناوى - عمر مكرم - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٧ - ص ١٦، ١٧.

وبالنظر ىى سماءات أعضاء الديوان العمومى الذى شكل بعد ثورة القاهرة الأولى والذى كان يتكون من ٦٠ عضوا سنجد أن من بينه ١٤ عضوا من العلماء والمشايخ و٢٦ عضوا من التجار والصناع و١١ من العسكريين، ٤ من الأقباط، و٣ من الأجانب..أضف إلى ذلك أن الديوان المخصوص (مجلس الوزراء) الذى كان يتكون من ١٤ عضوا.. كان أغلبه من المشايخ والتجار. ويكفى أن من أعضائه أكبر تاجرين فى مصر فى ذلك الوقت وهما السيد أحمد المحروقى والسيد أحمد محرم.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر عادت مظالم العثمانيين والمماليك كما كانت قبل الحملة ولكن الشعب المصرى بقيادة البورجوازية كان قد تغير... فقد تمرست قيادته بالحكم وعرفت معنى السلطة وذاقت طعم الحرية.. لذلك كان طبيعياأن ترفض مسلك العثمانيين والمماليك.

ولقد خاضت البورجوازية المصرية فى هذه الفترة معركتين مهمتين ضد الاقطاع المملوكى التركى حققت خلالهما نصرا ساحقا.. المعركة الأولى هى ثورة مايو ١٨٠٥ ضد الوالى العثمانى خورشيد والتى انتهت بتولية محمد على الحكم، والمعركة الثانية هى معركة تثبيت محمد على.

وكان من شأن هذه الانتصارات أن تضاعف من نفوذ الطبقة البورجوازية فى ظل حكم محمد على لولا أن محمد على شاء ألا تقوم دولته على الاقتصاد الحر بمعاونة الطبقة البورجوازية.. ولكن بالانفراد بالسلطة وانشاء دولة احتكارية، الأمر الذى أدى إلى اصطدامه بالطبقة البورجوازية الناشئة والإطاحة بها.. ولعل هذا هو الذى يفسر لماذا لم يجد محمد على القوة الشعبية التى تسنده فى معركته مع الاستعمار الأجنبى، فانهار نظامه عقب معاهدة لندن ١٩٤٠[١].

ولكن الأساس المادى لقيام المجتمع البورجوازى كان لا يزال قائما فى مصر رغم النكسة التى واجهتها الطبقة البورجوازية على يد محمد على .. ذلك أن انهيار الاقطاع فى مصر لم يرتبط فقط بظهور الطبقة البورجوازية، وإنما ارتبط أيضا بتحطيم المماليك كطبقة.. وبزوال الالتزام، وبتحويل الانتاج الزراعى من انتاج للاستهلاك المحلى مثل الحبوب والبقول والكتان إلى إنتاج السلع المصدرة مثل القطن. وكذلك يرتبط هذا التحول بانتقال علاقة الفرد بالأرض من مجر حق الانتفاع إلى ظهور الملكية الفرية للأرض وأخيرا بتوحيد الضرائب على الفلاحين فى ضريبة واحدة[٢].

لذلك فإن دراسة تاريخ ملكية الأرض الزراعية فى مصر فى فترة البحث يكشف لنا عن أن أول معول هدم فى البناء الاقطاعى فى الزراعة بدأ عندما حاولت الحملة الفرنسية تغيير نظام الاقتصاد من الاقطاعية إلى البورجوازية فقضت على قوة المماليك وألغت نظام الالتزام وصادرت أموال الأمراء، وجعلت الفلاح ينتفع بانتاج أرضه[٣].

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ أصدرت سلطات الحملة قانونا أقر حق التوريث ووضع نظاما

---

(١) د. محمد أنيس – المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية ص١٢٠

(٢) د. محمد أنيس – المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع ص ٩=١٠.

(٣) د. أمين مصطفى عفيفى عبد الله – تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث – الطبعة الثانية ١٩٥٣– ص ٢٦.

(٤) ابراهيم عامر – الأرض والفلاح – المسألة الزراعية فى مصر – مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ١٩٥٨ ص ٧٥ – ٧٦.

لتسجيل سندات (التمكين) الفردى وبذلك وضع النواة الأولى لنشأة الملكية الفردية فى الأرض الزراعية فى مصر وزعزع أسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع[٤].

أما مشروعات محمد على الزراعية فقد بدأت بالغاء نظام الالتزام عام ١٨٠٩ ثم قام بمسح الأراضى وتقسيمها إلى مساحات ثابتة، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وأخرى وقسم الأراضى إلى أحواض ثم قام بتوزيع تلك الأراضى على فئات معينة من رجال الدولة.

وعلى الرغم من هذا التوزيع الشامل للأراضى الزراعية فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض، وحرم بيعها أو توريثها ولم يتمتع الذين وزعت عليهم إلا بحق الانتفاع بها خلال حياتهم.

ولا بد من ملاحظة أن ثمة فارقا قد ظهر بين نظام تملك الدولة للأرض ونظام التملك الذى كان سائدا فى العهد العثمانى. وهذا الفرق هو أن الدولة فى العهد العثمانى كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف وبوصفها غرض انتفاع فى الغالب الأعم - بينما كانت الدولة فى عهد محمد على تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف فى الوقت الذى أصبح فيه الانتفاع بالأغلبية العظمى من الأراضى الزراعية فى أيدى منتفعين افراد. وهى أول ظاهرة تاريخية لنشوء الملكية الفردية للأرض الزراعية فى مصر جنبا مع وجود الشكل القديم لملكية الدولة وهو الشكل الذى كان متجها إلى الاضمحلال.. بسبب تطورات الرأسمالية العالمية وبسبب التطورات الداخلية[١].

وبعد معاهد لندن ١٨٤٠ فتحت أبواب مصرأمام الرأسمالية الأوربية التى عملت على تحطيم نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على، على الأرض الزراعية فصدرت عدة لوائح للأطيان كان آخرها التعديل الذى أجرى فى القانون المدنى عام ١٨٩٦ الذى نص على: ان تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية.

وباستقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية فى مصر نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالى للأرض الزراعية، باعتبار أن الأرض رأسمال يدر دخلا، أى ينتج فائض قيمة، وانقسمت الأراضى الزراعية إلى مزارع يستغلها اشخاص افراد أو معنويون - كالشركات المساهمة - يمارسون عليها كافة حقوق الملكية الخاصة .. ومع انه بقيت اشكال قديمة للملكية القديمة، وخاصة استمرار ملكية الدولة لمساحات من الأراضى الزراعية واستمرار وجود الوقف الخيرى الأهلى، فإن الغالبية العظمى من الأراضى أصبحت أغراض استغلال رأسمالى[٢].

ومن هنا فإن تحليل التطور الاقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر يؤكد أن الرأسمالية تكونت فى الأساس فى مجال الزراعة ذلك لأن استغلال الأراضى الزراعية فى مصر كان استغلال رأسمالية وإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضى الزراعية فى مصر هو أنهم ملاك رأسماليون [٣].

---

(١) المصدر نفسه ص ٨٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٩٣.

(٣) ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة ١٩٥٧ - ص ٤٣ - ٤٤.

ولكن هذا لا يعنى إنكار الدور الذى لعبته الطبقة التجارية والصناعية فى إحداث التطور البورجوازى فى مصر.

ففيما يتعلق بالطبقة التجارية.. فقد شهدت فترة البحث.. وخاصة فترة ما بعد انهيار حكم محمد على ظهور عدد من التجار استطاعوا جمع ثروات ضخمة.. وكان لهم ممثلون أقوياء فى مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد اسماعيل ولعبوا دورا مهما فى التصدى للنفوذ الأجنبى مثل عبد السلام المويلحى صاحب الموقف المشهور ضد حل مجلس شورى النواب فى أواخر عهد اسماعيل مما جعل البعض يطلق عليه ميرابو مصر .. ومنهم السيد موسى العقاد الذى تزعم فى السنوات الأولى من حكم توفيق وقبل الثورة العرابية بقليل حركة احتجاج على الغاء قانون المقابلة، وقدم عريضة إلى الخديوى يتهمه فيها بالاستبداد وكان جزاؤه السجن ثم النفى إلى السودان.

أما الرأسمالية الصناعية فقد وضع أساسها محمد على عندما أقام عددا كبيرا من الورش والمصانع الحربية ومنها مصانع القلعة للأسلحة ومصانع الحوض المرصود ومصانع لانتاج السلع المدنية، كمصانع الغزل والنسج ومصانع السكر ومصانع لصناعة التيلة للصباغة، وأنشأ ترسانة الاسكندرية ومصانع للحبال وشراع السفن ومصانع للكتان والحرير والتى بلغ عددها تقريبا ٢٩ مصنعا، وقد عمل فى هذه المصانع ٣٠ ألف عامل باجر من مجموع السكان البالغ ٢ر٣٠٠ر٠٠٠ ومن بين هذه المصانع وجدت مصانع كبيرة استخدمت أكثر من ألف عامل مثل مصانع القلعة فرالايليق للائتمان أو كيف يجوز حجر الحرية التى هي سلاح العقل عن أمة دون أ[1].

والذى يهمنا فى حركة التصنيع التى أقامها محمد على وجود ظاهرتين مهمتين:

الأولى : أن قوة عمل مأجور قد وجدت.

الثانية : ان طريقة تشغيل هؤلاء العمال لم تكن تتم وفقا لأسس وقواعد التنظيم الحرفى للانتاج.

وصحيح أن محمد على أقام مصانعه فى الأساس لكى تخدم طموحه العسكرى فى التوسع ولكن هذا لا يعنى إلغاء الدور الذى كان يمكن أن تلعبه هذه المصانع فى خدمة التطور البورجوازى فى مصر لو تركت تنمو نموها الطبيعى.. اذ أن هذه الحركة الصناعية أجهضت عقب معاهدة لندن ١٨٤٠ وانهيار آمال محمد على العسكرية والتوسعية.

ولقد أتاحت هذه المعاهدة فرصة واسعة لتدفق النفوذ الأجنبى إلى مصر وخاصة الانجليزى

(١) عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - الطبعة الأولى - الشركة المصرية للطباعة - القاهرة ١٩٦٨- ص ٢

(٢) د. محمد أنيس - محاضرات فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث- الجزء الأول - مكتبة دار العالم العربى - القاهرة ص ١٣٦.

والفرنسي.. وقد وافق ذلك تدفق رؤوس الأموال الأوربية على مصر فى شكل شركات رأسمالية كبرى فى مقدمتها شركة قناة السويس أو فى شكل قروض[2].

وعلى الرغم من المأساة الوطنية التى ارتبطت بهذه القروض والتى تجسدت أخيرا فى الاحتلال العسكرى للبلاد..إلا أن جانبا من هذه القروض قد استخدم فى الإنفاق الانتاجى، ويقدره الخبراء بنحو ٣١ مليون جنيه - فى مشاريع الرى والكبارى ومصانع السكر وميناء الاسكندرية وأرصفة ميناء السويس، ومشروع مياه الشرب بالاسكندرية وخطوط السكك الحديدية والمنارات. ولا شك أن هذه المشاريع قد سمحت بخلق نوع من الاستخدام التعاقدى، لعدد من العمال الوطنيين الذين تم اختيارهم بالضرورة من بين صفوف الفلاحين المعدمين والصناع الحرفيين فى مرحلة الاضمحلال الطائفى [1].

ودخلت الاستثمارات الأجنبية مجال الصناعة أيضا، وإن كان ذلك قد تم بقدر محدود إذا قورن بالاستثمارات الموجهة إلى مجال الاقراض العقارى، ومجال المرافق.. ولكن لا بد من الاعتراف بأن هذا القدر من النشاط كان المسئول الرئيسى عن خلق بعض الصناعات الكبيرة التى تتناول كميات وفيرة من الخامات، وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال[2]، مثل صناعة الغزل والنسج ومصانع السكر وصناعة السجاد وصناعة الزيوت وصناعة الأسمنت والطوب وصناعة الكحول.. ولقد كانت هذه الصناعات مضطرة إلى استخدم أعداد كبيرة من العمال الأجانب وخاصة الفقراء الأوربيين ولكن الغالبية العظمى منها لم تلبث أن جذبت إلى خدمتها جانبا من جماهير المعدمين والصناع والحرفيين الوطنيين فشكل هؤلاء بالضرورة الطلائع المبكرة للأجراء، الذين يعملون على أساس التعاقد الحر بالمعنى العلمى لهذا المصطلح نظرا للانفصال الذى تم بين العمل ورأس المال داخل هذه المشروعات[2].

ولم تكن البورجوازية المصرية تضم داخلها كبار ملاك الأراضى وكبار التجار ورجال الصناعة فقط، ذلك أن مناصب الدولة أيضا كانت ميدانا من ميادين ظهور البورجوازية المصرية فإن قطاعا كبيراً من البورجوازية المصرية كان يتمثل فى موظفى الدولة.. بل إن أصحاب " الجفالك والابعاديات" كانوا قد منحوا هذه الأرض كموظفين فى دولة محمد على [4].

وإلى هذا القطاع من البورجوازية المصرية ينتمى أكثر مثقفى هذه الفترة وهم الذين ظهروا نتيجة لمشروعات محمد على العلمية والعسكرية التى تخدم طموحه إلى التوسع. وقد برزوا من

(١) أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية - دار الكاتب العربى - القاهرة ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٦.

(٤) د. محمد أنيس - ود. السيد رجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث - ص ١٢١ - ١٢٢.

خلال عمليات التعليم المدنى والبعثات إلى أوربا ومن خلال حركة الترجمة وجهود مدرسة الألسن.

وقد عبر هذا القطاع من المثقفين عن مصالح الطبقة البورجوازية فى ثقافة ليبرالية تولت التبشير، والدعوة للأفكار الليبرالية فى مصر من خلال الصحافة التى كانت تشكل أكثر الأدوات الثقافية المناسبة لمخاطبة العقل المصرى فى ذلك الوقت.

إذن فالليبرالية فى مصر نمت وتطورت نتيجة مباشرة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى... ونتيجة للتغير الذى أصاب التركيب الاجتماعى والاقتصادى به.. فالليبرالية فى مصر لم تكن سوى انعكاس لكل هذه التحولات على حركة الفكر المصرى.

* * *

البَابُ الأَوَّل

الفكر القومى فى الصحافة المصرية

نشأة الفكرة القومية فى مصر

لم تكن الفكرة القومية معروفة فى العصور الوسطى - إذ كان مفهوم الأمة مرتبطا بقضية الولاء السياسى، فلم يكن الألمانى مثلا - أو الانجليزى أو الفرنسى ينظر إلى نفسه باعتباره مواطنا ينتمى إلى قومية متميزة، وإنما باعتباره من رعايا هذا الملك أو ذلك الامبراطور.. وبالتالى فقد كان الانجليزى والفرنسى مثلا اذا انبسط عليهما حكم ملك واحد أصبحا وكأنهما ينتميان إلى أمة واحدة.. ومع امتداد النفوذ السياسى كانت تمتد، الرقعة التى يحكمها الملك أو الامبراطور.. ولم يكن هناك فرق بين الأمة والدولة.. كذلك فإن عضوية مثل هذه الأمة ليست بالضرورة عضوية اختيارية... إذ غالبا ما تكون القوة العسكرية القاهرة هى العامل الحاسم فى ذلك(١).

وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر مفهوم جديد للأمة يرجعها إلى التكوين التاريخى المشترك المنبثق من وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية (٢). ومن مزاج نفسى واحد يعبر عن نفسه فى ثقافة قومية خاصة(٣). ولقد ساعد على انتشار هذا المفهوم كل من الثورة الفرنسية وحروب نابليون، فلأول مرة يتكون فى فرنسا جيش شعبى يدافع عن حقوق الشعب الفرنسى. ولأول مرة يحارب شعب بأكمله بعد أن كانت الجيوش حتى ذلك الوقت منظمات محترفة. ولأول مرة يخلق علم قومى ونشيد قومى(٤)، ثم امتد ذلك المفهوم بعد ذلك إلى ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وروسيا(٥) واقترن ظهور الحركات القومية بانتصار الرأسمالية الحاسم على الاقطاع(٦) ذلك ان تطور الانتاج السلعى يتطلب استيلاء البورجوازية على السوق الداخلية وتوحيد الأراضى التى يتكلم سكانها لغة واحدة فى دولة واحدة.. فالسعى إلى إقامة سوق قومية تستجيب على الوجه الأكمل لمتطلبات الرأسمالية.. أمر ملازم لكل حركة قومية.. وتدفع إلى ذلك أعمق العوامل الاقتصادية.. ومن هنا فإن ما يميز المرحلة الرأسمالية هو قيام الدولة القومية فى أوربا الغربية كلها.. بل فى العالم المتمدين كله(٧) فى ذلك الوقت.

ولقد مرت الحركة القومية بعدة مراحل.. ففى بدايتها كانت حركة بورجوازية.. ثم تحولت بعد ذلك إلى حركة جماهيرية، فكل شعب شعر بالقومية حين رأى أنها تعطيه حق تقرير مصيره السياسى ليكون مستقلا عن القوميات الأخرى، ومتميزا عنها ومساويا لها(٨).

---

(١) عبد الفتاح حسنين العدوى - الديموقراطية وفكرة الدولة (الألف كتاب - القاهرة ١٩٦٤) ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(2) International Encyclopedia of The Social Science - P. P. 7.

(٣) بيلينامو رجبنسكابا - مسألة الأمة - ترجمة رفعت السعيد - مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٦٦- ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) د. عبد الله عبد الدايم - القومية والانسانية - منشورات دار الأداب - بيروت الطبعة الثانية ١٩٥٩ص ٢٤ - ٢٥.

(5) International Encyclopedia of The Social Science PP. 7- 14.

(٦) رئيف خورى - معالم الوعى القومى - منشورات دار المكشوف - بيروت ١٩٤١ ص ٨٨ .

(٧) لينين - المختارات المجلد ١ الجزء ٢- دار التقدم - موسكو ١٩٦٦- ص ١٩٢- ١٩٦.

(8) International Encyclopedia of The Social Science PP. 63- 69.

ولقد كانت مقومات الأمة موجودة فى المجتمع المصرى الاقطاعى من لغة وتاريخ مشترك وغير ذلك إلا أن الاقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات وانصهارها وبلورتها[١]... فمصر لم تفقد مقومات الأمة فى يوم من الأيام.. وقد ظلت هذه المقومات قائمة فى ظل غزو الفرس وتحت حكم الرومان والعرب والأتراك والمماليك.. ولابد أن نفرق فى التاريخ المصرى بين مرحلتين إحداهما السابقة على دخول الاسلام والأخرى لاحقة لدخوله... ففى المرحلة الأولى كانت القومية المصرية ظاهرة بوضوح أما فى المرحلة الثانية فقد انطوت هذه القومية فى الدين الجديد وفى مثله وأفكاره.. والإسلام يجعل دار الإسلام واحدة مهما تتباعد بين أطرافها المسافات وتختلف التقاليد والعادات.. وأصبحت مصر ترى أن خضوعها لحاكم من المسلمين شيء طبيعى بغض النظر عما اذا كان هذا الحاكم من أهل البلاد أو أجنبيا عنها.. وإن الاشتراك فى الدين كاف بذاته لكى يقضى على كل نزعة أخرى ويجعل انضمام بلد مسلم إلى مجموعة البلاد الاسلامية شيئا يقضى به الدين ويتفق مع أحكام الشريعة[٢]. وعندما دخلت مصر فى حكم الدولة العثمانية.. شعر المصريون بولاء عميق للخليفة العثمانى ولم يكونوا فى ذلك يتصرفون عن ضعف فى شعورهم القومى، وإنما لأنهم رأوا أن قوميتهم قد انصهرت فى قومية أكبر.. ومع ذلك ظلت مصر محتفظة بوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة.. فأقليتها الدينية تعد محدودة.. وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لا يعرف التشنج أو التشرزم الطائفى. والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك.. ولذلك فإن الاستقرار السياسى فى مصر حتى فى ظل الاقطاع سمة واضحة[٣]. إن مقومات الأمة موجود فى مصر اذن، ولكن الوعى بها لم يكن موجودا..

وقد أتاح انهيار النظام الاقطاعى الفرصة لهذه المقومات لكى تنصهر وتعمل على تكوين شكل الأمة خصوصا أن انهيار الاقطاع يرتبط عادة بتقدم وسائل المواصلات.. وفى نهاية الأمر تحول سكان مصر من مجموعة من الطوائف إلى أمة قوميتها المتكاملة ظاهرة مرتبطة أشد الارتباط بانهيار الاقطاع[٤].

لذلك لابد من الربط بين بداية التطور الرأسمالى فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وبين أول محاولة لفصل مصر عن الدولة العثمانية واعلان الاستقلال على يد على بك الكبير.

ولم تكن حركة على بك الكبير هى المظهر الوحيد لبداية التفكير فى الاستقلال القومى فى مصر.. فقد سبق حركته وعاصر سنواتها الأولى حركة الاستقلال التى قام بها زعيم عربان الصعيد شيخ العرب همام بن يوسف الهوارى وأصبحت سلطته مطلقة فيما بين جرجا وأسوان[٥]. فى الفترة ما بين ١٧٦٥ - ١٧٦٩ حيث قضى عليه على بك الكبير واستردت حكومة المماليك المركزية بالقاهرة سلطاتها على الصعيد.

---

(١) د. محمد أنيس - محاضرات فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث ص ١٨٣.
(٢) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور- الجزء الأول - كتاب روز اليوسف - القاهرة ١٩٥٥ ص٧، ٨، ٩.
(٣) د. جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال - ١٩٦٧ - القاهرة ص ٢٣٧.
(٤) د. محمد انيس ود. السيد رجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث - ص ٤٨.
(٥) محمد رفعت رمضان - على بك الكبير ص ٤٨، ٤٩

ولقد ساهمت الحملة الفرنسية فى ظهور كيان الدولة فى مصر.. وبعث القومية المصرية عندما أقامت حكومة مركزية قوية حلت محل الحكومات المملوكية الضعيفة. ولقد طرح بونابرت فى بيانه الأول[١] إلى المصريين المبادئ الأساسية للفكر القومى فهو يخاطب المصريين باعتبارهم أمة متميزة ذات كيان خاص ثم يتبع ذلك بتمجيد المصريين مستشهدا بحضارتهم القديمة مرجعا انهيارها إلى مساوىء الحكم المملوكى «وسابقا كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أظهر ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك» ثم هولا يكتفى بأن يخرج المماليك من الأمة المصرية بل يتعمد تحقيرهم مميزا المصريين عليهم «هذه الزمرة من المماليك المجلوبين من بلاد الابازة والجراكسة يفسدون فى الاقليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها».

ثم يعد البيان المصريين بأن يسلمهم حكم بلادهم بعد أن يطهرها من المماليك "من الآن فصاعدا لا ييأس أحد من أهالى مصر عن اكتساب المراتب العالية فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها».

إن هجوم بيان بونابرت على المماليك يمكن تفسيره أيضا على ضوء ما حدث قبل سنوات قليلة من الحملة..أثناء الثورة الفرنسية نفسها.. ذلك أن زعماء الثورة الفرنسية حينما دعوا الشعوب إلى أن تمارس حقها فى حكم نفسها أثار ذلك التفكير فى الأقلية التى تستغل تلك الشعوب وممن تتكون. وانتهى هذا التفكير إلى فحص جنسية هذه الأقلية وما إذا كانت تنتهى إلى نفس الشعب الذى تحكمه أم أنها أجنبية عنه.. وهذا السؤال يشير بطبيعته التساؤل فى من هو الأجنبى وما هى الأمة؟[٢].

وكان بونابرت ببياناته.. وسلوكه وخططه لحكم مصر.. يدفع المصريين لكى يفكروا فى وضعية المماليك واكتشاف الاختلافات الجوهرية بينهم وبين الأقلية التركية والمملوكية التى تتحكم فيهم.

والواقع أن بونابرت فى هذا المنشور الأول قد استثار الروح القومية المصرية ولم يسبق لفاتح قبل ذلك العصر أن يشيد بمكانة مصر وعظمتها ويوجه خطابه إلى أصحاب الحل والعقد فى البلاد.[٣].. وكانت هذه هى أول إشارة لبعث القومية المصرية وهو البعث الذى تبلور بعد ذلك فى فكرة الأمة المصرية التى يشير إليها البيان وفى دعوة مصر للمصريين فيما بعد[٤].

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى – عجائب الآثار فى التراجم والأخبار – الجزء الثالث – طبعة مصر – ١٢٣٦ هـ ص ٤, ٥.

(٢) د. صلاح العقاد – دراسة مقارنة للحركات القومية فى المانيا وايطاليا والولايات المتحدة وتركيا (معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٦٧) ص ٢٣.

(٣) د. عبد العزيز الشناوى – عمر مكرم ص ٩٣.

(٤) عبد الرحمن الرافعى – تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر – (الجزء الأول – الطبعة الرابعة – مكتبة النهضة المصرية – القاهره – ١٩٥٥) ص ٨٨.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١ وحتى تولية محمد على عام ١٨٠٥ لم تزد العلاقة بين مصر والدولة العثمانية عن مجرد ولاء اسمى فقط وحسبنا أن نذكر أنه تعاقب على حكم مصر خلال هذه الفترة خمسة ولاة عثمانيين قتل منهم اثنان وأُخرج الثلاثة الباقون من البلاد اخراجا غير كريم(١).

وبمجرد أن استقر المقام لمحمد على فى مصر - بدأ يفكر جديا فى الاستقلال عن الدولة العثمانية، واستغل الحرب اليونانية والانتصارات التى حققها ابنه ابراهيم باشا لإبراز شخصية مصر الدولية ثم أحرز بالفعل مركزا دوليا عندما جعل الدول الأوربية تفاوضه رأسا دون وساطة تركيا.. فلا غرو أن قويت فى نفس محمد على بعد تلك الحرب فكرة اعلان الاستقلال(٢).

وقد اعتزم محمد على عام ١٨٣٤ عقب الحرب السورية الأولى إعلان الاستقلال ليقطع آخر سبب يربطه بتركيا إذ صارح وكلاء الدول بما صمم عليه فرفضت الدول طلبه وحذرته من العاقبة. ثم جدد عزمه على إعلان الاستقلال مرة أخرى (مايو عام ١٨٣٨) واستدعى وكلاء الدول فى مصر وأعلنهم بعزمه هذا، ولكن الدول اعترضت على ما عزم عليه محمد على وحذرته من جديد - عواقب عمله(٣).

ورغم أن معاهدة لندن (١٨٤٠) قد حرمت مصر ثمرة انتصاراتها إلا أنها جعلت لمصر شخصية دولية، رفعت مركزها من مجرد ولاية كغيرها من ولايات السلطنة العثمانية إلى ولاية ذات وضع خاص مقيد بقيود السيادة التركية، فالمعاهدة تعترف بأن لمصر مركزا دوليا مستقلا عن تركيا اذ جعلت حكومتها وراثية فى أسرة محمد على ومعلوم أن ولاية العهد وخاصة فى ذلك العصر كانت هى مظهر السيادة والاستقلال.

ولم يرد فى المعاهدة من القيود العملية التى تحد من ذلك الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالى وسريان معاهدات تركيا فى مصر واعتبار قواتها الحربية جزءا من قوات السلطنة العثمانية.. فهذه القيود هى مظاهر السيادة العثمانية التى فرضتها الدول على مصر فى معاهدة لندن(٤).

* * *

(١) لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - الجزء الأول - ص ١٣٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٣١١.

(٤) المصدر نفسه ص ٣٦٢.

يعتبر رفاعة رافع الطهطاوى هو أول مفكر مصرى فى العصر الحديث نعثر لديه على البدايات الجنينية لفكرة الوطنية المصرية واذا تتبعنا ما كتبه قبل أن يعمل بالصحافة، نراه يتعرض لفكرة الوطنية المصرية فى كتابه الأول "تخليص الابريز فى تلخيص باريز (١٨٣٤).. فاذا اعتبرنا الوطنية هى حب الوطن والشعور بارتباط عاطفى نحوه [١] فإن رفاعه يكتب وهو فى باريس بيتا من الشعر يقول فيه:

لئن طلقت باريسا ثلاث .·. فما هذا لغير وصال مصر [٢]

وهو يتحدث عن مصر باعتبارها أفضل البلاد (أما فى بلاد افريقية فإنها تشتمل على أعظم البلاد.. فكيف لا ومصر التى هى من أعظم البلاد وأعمرها وهى أيضا عش الأولياء والصلحاء والعلماء)[٣].

ولقد ظهر فى تلخيص الإبريز بداية اهتمام رفاعه بالتاريخ المصرى القديم قبل أن يتعمق هذا المجال فيما بعد.. فهو يتحدث عن الأهرامات ويذكر بالفخر ما قاله الإفرنج عنها ثم يتحدث عن «البرانى .. وهى المشهورة عند العامة بالمسلات ولغرابتها نقل منها الإفرنج اثنتين إلى بلادهم: إحداهما نقلت إلى روما فى الزمن القديم والأخرى نقلت إلى باريس فى هذا العهد» ثم يكشف عن حرصه على ثروات وطنه الأثرية من الضياع ونهب الأجانب لها. وأقول حيث إن مصر أخذت الآن فى أسباب التمدن فهى أولى وأحق بما تركه لها سلفها من أنواع الزينة والصناعة، وسلبه منها شيئا بعد شيء يعد عند أرباب العقول من اختلاس حلى الغير للتحلى به فهو أشبه بالغصب وإثبات هذا لا يحتاج إلى برهان لأنه واضح البيان[٤].

ما هو الوطن ؟:

رغم أن رفاعه الطهطاوى لم يحاول أن يقدم لنا تعريفا لمفهوم الوطن فى تخليص الإبريز إلا أننا نجده بعد ذلك بأكثر من أربعين عاما (١٨٧٤) يتصدى لهذه العملية.. فى صحيفة "روضة المدارس المصرية".. ويحاول أن يقدم تعريفا للوطن وللوطنية.. فهو يرى أن الوطن هو عش الإنسان الذى فيه درج ومنه خرج وجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذى نشأته وتربته، وغذاؤه هواؤه، ورباه فسيحه، وحلت عنه التمائم، فيه قال ابو عمر بن العلاء.. مما يدل على حرية الرجل وكرم غريزته حنينه إلى أوطانه وتشوقه إلى متقدم إخوانه.. وبكاؤه على ما مضى من

---

(١) ساطع الحصرى - آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية (مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٤٤) ص ٧،٨ وأنور الجندى - القومية العربية والوحدة الكبرى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢ ص ٧٠.

(٢) رفاعه رافع الطهطاوى - تخليص الابريز فى تلخيص باريز - طبعة وزارة الثقافة والارشاد القومى - القاهرة - ١٩٥٨ ص ١٠٥.

(٣) نفس المصدر ص ٧٦.

(٤) نفس المصدر ص ٣٠٢.

الفصل الأول

الوطنية المصرية في الصحافة المصرية

زمانه والكريم يحن إلى أحبابه كما يحن الأسد إلى غابه ويشتاق اللبيب إلى وطنه فلا يؤثر الحر.. على بلده بلدا ولا يصير عنه أبدا»[1].

ومقومات الوطن عند الطهطاوى هى أن (أبناء الوطن دائما متحدون فى اللسان.. وفى الدخول تحت استرعاء ملك واحد، والانقياد إلى شريعة واحدة وسياسة واحدة[2].

واذا كنا نتفق مع الطهطاوى فى جعله اللغة (متحدون فى اللسان) أول عامل من عوامل بناء الوطن.. إلا أن جعله الولاء السياسى (الدخول تحت استرعاء ملك واحد) والولاء القانونى (الانقياد إلى شريعة واحدة) من شروط قيام الوطن... فإنه يردد بذلك نفس المفهوم الذى كان يسود الفكر السياسى فى العصور الوسطى حين كانت فكرة الوطن مرتبطة بمسألة الولاء السياسى حيث يتغير ولاء الفرد بتغير السلطان السياسى.. ثم هو أيضا يردد الفكرة التى سيطرت أيضا على الفكر السياسى فى العصور الوسطى حيث كان القانون أو الشريعة بمفهوم الطهطاوى عاملا رئيسا فى تكوين الوطن اذ مع امتداد النفوذ السياسى تمتد الرقعة التى يحكمها القانون الواحد.

وخلاصة هذه النظرة إلى الوطن أنه لا يوجد فرق كبير بينه وبين الدولة لأنه حيث يمتد سلطان الهيئة الواحدة الحاكمة تمتد رقعة الوطن[3].

وربط الطهطاوى بين حق المواطنة وبين كفالة الحقوق والواجبات السياسية وأعطى هذا المفهوم بعدا ليبراليا واضحا فهو يرى: «أن ابن الوطن المتأصل به ينسب إليه تارة إلى اسمه فيقال مصرى مثلا أو إلى الأهل فيقال أهلى أو إلى الوطن فيقال وطنى.. ومعنى ذلك أنه يتمتع بحقوق بلده وأعظم هذه الحقوق هو الحرية التامة فى الطبيعة التأسيسية.. ولا يتصف الوطن بوصف الحرية إلا اذا كان منقادا لقانون الوطن ومعينا على إجرائه.. فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمنا ضمان وطنه له بالتمتع بالحقوق المدنية والتمييز بالمزايا البلدية. فبهذا المعنى هو وطنى وبلدى فصفة الوطنية لا تستدعى فقط أن يطلب الإنسان حقوقه من الوطن بل يجب عليه أيضا أن يؤدى الحقوق التى للوطن عليه فإذا لم يعرف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه ضاعت حقوقه المدنية التى يستحقها من وطنه»[4]

فالعلاقة بين الوطن والمواطن عند الطهطاوى علاقة شبه تعاقديه.. فالمواطن لا يؤدى حقوق الوطن عليه إذا حصل على حقوقه من الوطن وأولها حريته.

وارتباط المواطنة بحرية المواطن عند الطهطاوى من (أعظم المزايا عند الأمم المتمدينة)(٥) وهذه المزية هى التى تفرق بين الأمم المتخلفة والأمم المتمدينة فقد كان أغلب تلك الأمم محرومين من تلك المزية يوم أن كانت أزمان فيها أوامر ولاة الأمور جارية على هوى أنفسهم يفعلون ما يشاءون وقد كان الأهالى إذ ذاك لا مُدخل لهم فى معارضة حكامهم ولا محاماة لهم يمكنهم أن يخبروا ملوكهم بما يرونه غير موافق أو يكتبون شيئا فيما يخص السياسات والتدابير

---

(١) روضة المدارس المصرية العدد ٢١ السنة الخامسة ١٨٧٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) عبدالفتاح حسنين العدوى.. الديموقراطية وفكرة الدولة ص ٢٣٠ - ٢٣١

(٤) روضة المدارس- العدد ٢٢ السنة الخامسة سنة ١٨٧٤

(٥) روضة المدارس المصرية- العدد ٢٢ - السنة الخامسة سنة ١٨٧٤ .

ولا يبـدون آراءهم فى شئ فكانوا كالأجـانب فى أمـور الحكومة» ثم يضـيف إلى ذلـك (والآن تغيرت هذه الأفكار وزالـت عن أبناء الوطن هذه الأخطار، فالآن ساغ للوطنى الحقـيقى أن يملأ قلبه بحب وطنه لأنه صار عضوا من أعضائه)(١)

فالطهطاوى إذن ينفى عن المواطن غير المتمتع بحريته حق المواطنة وفى الوقت نفسه لا يعترف بالوطن إلا إذا كـان مواطنوه أحـراراً. وهو هنا متـأثر ببروسـو الذى اعتبـر المواطنه Citizenship مجمـوعة من الحقوق والواجبـات الطبيعيـة بدونها لا يقوم المجتمع الـسياسى المنظم (٢) فمفهوم المواطنه عند روسو يقـوم على دعامتين رئيـستين: المشاركة الإيـجابية من جانب الفرد فـى عملية الحكم - والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم- ولقد أكد روسو أهمية هذا المبدأ إلى حد أنه ذهب إلى أنه بمجـرد أن ينصرف الناس عن الاهتمـام الإيجابى بشئـون الدولة أو إذا حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية.. يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة فى حكم المفقودة»(٣)

وبعـد الطهطاوى نجد مـحـاولات متـعددة لتـعـريف الوطن والوطنيـة تراوحت بين التصـور الرومانسى إلى التـعريف العلمى.. ومنها مـحاولة مبكرة (لأمـين شميل) فى الأهرام وفيـها ربط الفكرة الوطنية بالمصالح المشـتركة لأفراد الوطن فالوطنية عنده (تتولـد فى الأحضان الأبوية وتنمو بالمصالح الخصوصية وتكمل بالتعاون.. فإذا بلغ حب الوطن مداه تهرق دونه الدماء وتبذل لأجله الذوات). (٤)

ثم تتبع أمين شميل النشأة التاريـخية لفكرة الوطنية ومكانها فى رحلة التطور الإنسانى. ويرى (أن هناك أربع دوائر يرتبط بها الإنسان: الأولى دائرة الأسرة، والثـانية دائرة الوطن ، والثالثة دائرة الملة. أى العقيدة الدينية أو السياسية، والرابعة دائرة الإنسانية كلها).

أما سليم النقـاش فهو يقـدم فى صحيـفة العصـر الجديد تعريفـا آخر للوطن يجـعل العنصر الأساسى فـيه أحد ثلاثة: الدين أو القـانون.. أو العقيدة الـسياسيـة أو الثلاثة معا فـهو يرى (أن الوطن بقعة من الأرض تسكنهـا أمة من الناس جرت على قاعدة دين- أو مستـحكم عادة قيدت بأمر حاكم.. أو مشورة حكيم.. فهـو سلسلة اتصلت حلقاتها بأحكام سبكها) (٥) ويضيف أن الوطنيـة لا توجد إلا فى الوطن المسـتقل الذى لا تتحكم فـيـه دولة أخرى.. فـالوطنية (لا تقبل الدخيل ولا يلائمها ما غاير معدنها فـإذا اتصل بها أجنبى عنها قطعها إن كان قوى الجاذبية وأبان جاذبيتها إن كان ضعيف القوة).(٦)

ولا يتجاهل سليم النقـاش أثر المصلحة المشتركة والتاريخ المشـترك والثقافة المشـتركة المتمثلة فى وحدة العادات والتقاليد فى تكوين الشـعور الوطنى.. فهو يرى أن الوطنى هو الذى (يحرص

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. عبدالكريم أحمد - القومية، المذاهب السياسية، الهيئة العامة للتأليف والنشر- القاهرةسنة ١٩٧٠ - ص ١٢٧

(٣) المصدر نفسه - ص ١٢٨

(٤) صحيفة الأهرام- ٢٢ ديسمبر ١٨٧٧ مقال بعنوان (الإنسان فى دنياه ومعاده- وحقيقة الوطن).

(٥) صحيفة العصر الجديد- ٤ فبراير ١٨٨٠ مقال باسم الوطنية.

(٦) المصدر نفسه.

على مصلحة بلاده) وهو من (و لد فيها وتربى بين أهليها وشب على عوائدها وشاب على مألوفاتها فصار جزءًا من كل.. يألم لما يألمون منه ويرضى بما يرضونه)، وهو يعتقد أن (الرابطة الوطنية تتغلب على ما عداها من الروابط وخاصة الرابطة الطبقية) فالعظيم والحقير والصغير والكبير والرئيس والمرءوس وطنى يسعى فى خدمة بلاده صلحت بذلك بلاد غيره أو فسدت فليس من همه إلا ما يحفظ لوطنه ناموسه ويخلد ذكر دولته ويؤيد سطوة حكومته.

ولا يفوت سليم النقاش فى نهاية مقاله أن يؤكد على أن «ممالك الشرق قد حرمت من هذه المزيه (يقصد الشعور الوطنى) فمالت مع الأهواء حيث مالت وصارت مع الأغراض كيفما صارت تقلد هذا اليوم وتخلعه غدا، وتأتى بالأجنبى جاهلا لغة بلادها فضلا عن عوائدها وتلقى إليه تقاليد أمورها طائعة مختارة وترفع الدخيل إلى مقام يطأ فيه الرؤوس بالأقدام وتجعل الوطنى ذنبا أبتر لايدفع الذباب إن فشى ولا يستر العورة إن تعرت.. فاختلت إدارتها وتحرك ساكتها واضطربت أحوالها وضعفت قوتها).

وفى هذه الجملة الأخيرة نلاحظ أن سليم النقاش يطرح فكرتين على درجة كبيرة من الأهمية فهو أولا، ينكر على الممالك الشرقية وجود الفكرة الوطنية ويؤيد قوله بما هو حادث من سيطرة الأجانب على مقاليد الأمور فى الممالك الشرقية وهو بالتأكيد يشير فى ذلك على مصر وخاصة أن على رأسها أسرة حاكمة غير مصرية، ولعلها أول مرة تظهر دعوة لأن يكون حكام مصر من المصريين. هذه الدعوة التى ظهرت بوضوح بعد ذلك بقليل أى أثناء الثورة العرابية.. والذى يجعلنا نتأكد من أنه يشير إلى الأسرة الحاكمة فى مصر قوله (وتأتى بالأجنبى جاهلا لغة بلادها فضلا عن عوائدها وتلقى إليه مقاليد أمورها طائعة مختارة) والمعروف أن أسرة محمد على أجنبية عن مصر.

ثم هو ثانيا: يؤكد أن اختلال شئون الإدارة فى الممالك الشرقية واضطراب أحوالها وضعف قوتها يرجع إلى فقدان الشعور الوطنى.. وعلى ذلك فهناك ارتباط جوهرى بين الشعور الوطنى.. وتقدم الممالك الشرقية، وأن وجود الشعور الوطنى شرط لتقدم الممالك الشرقية.

والوطن فى رأى ميخائيل أفندى عبدالسيد هو (مسكن الإنسان الذى نشأ فيه وتغذى من نباته واستنشق من هوائه وشرب من مائه وتمتع بمروجه ورياضه ودوحه وصباحته.. فإن حب الوطن من الإيمان) وهو يربط بين الولاء للوطن.. وقيام المواطن بواجبات الوطن عليه (إن حب الوطن يستلزم إعزازه ورفاهية أهله وتأدية ما يجب نحوه من الحقوق وإلا رمى صاحبه باللؤم والعقوق)(١)

ويتفق ميخائيل عبدالسيد مع سليم النقاش فى أن تأخر الممالك الشرقية يعود إلى فقدانها الشعور الوطنى فهو يقول (إن السبب الذى أخر الممالك الشرقية ورفع الممالك الغربية هو حب الغربيين لوطنهم ومقت الشرقيين له).(٢)

---

(١) صحيفة الوطن- ٢٥ أغسطس ١٨٨١

(٢) المصدر نفسه.

ويقدم حسن الشمسى فى صحيفة المقيد تعريفا للوطن يستبعد فيه الدين من مقومات الوطن فهو يقول «كان الأقدمون يعتبرون الرابطة الحقيقية بين الشعوب إنما هى الوحدة فى الدين، ولهذا كانوا منقسمين أحزابا وطوائف على قدر تنوعهم فى المشرب وتباينهم فى الاعتقاد ولم تكن الجامعة الوطنية أو الوحدة الجنسية تقوى على رفع هذا الإنقسام ومحو الآثار الوخيمة التى تنشأ عن التعصب الدينى [١]. وهو يدعو أبناء هذا الجيل.. أن لا يسلكوا ذات المنهج وهو يعتبر «أن من العار أن نجعل الاختلاف فى المشرب والتباين فى العقيدة علة لعداوة مواطنينا» ثم يخصص نداءه لطبقة المثقفين فعلى النبهاء الذين تنورت أفكارهم وعلموا ما أصاب الأمة من الضعف وما لحقهم من الشر بسبب تعصبهم أن يدعوا الناس إلى ترك التنابذ الذى لا خير فيه، ثم ينهى مقاله مطالبا (بأن يتحد المسلم والمسيحى فى جانب مصلحة وطنهما ولا يكون ذلك إلا بحسم مادة الإحن والعداوة فيما بينهما ولا يكون التعصب للدين الذى هو كامن فى النفوس مثيرا للغضب الوطنى لأنه، موجب للدمار.[٢]

وكان يمكن أن تعتبر مفهوم حسن الشمسى للوطن من أنضج المفاهيم وأكثرها علمانية وتقدمية بالقياس إلى الظروف التى ظهر فيها لولا أنه ادعى بعد ذلك أن هناك وطنية شرقية تجمع كل شعوب المشرق مهما اختلفت معتقداتهم الدينية (فنحن الشرقيون وإن اختلفت مشاربنا أبناء وطن واحد ولن نقوى على حفظه مادامت مذاهبنا مفرقة لوحدتنا) وهو لا يتوجه بدعوته للوحدة إلى أبناء مصر وحدهم وإنما إلى أبناء الشرق كلهم «فيا أبناء الشرق كلكم عندى سواء وإن اختلف بعضكم معى اعتقادا.. فتعالوا نتحالف على حفظ ما بقى من أوطاننا ونجد فى إحياء موارد الثروة والعمار لبلادنا.[٣]

وللشيخ محمد عبده فى الوقائع المصرية أكثر من محاولة لتقديم تعريف لمعنى الوطن والوطنية وفى سلسلة من المقالات التى كتبها تحت عنوان (الحالة السياسية) وباسم مستعار هو (فصول لأديب فاضل) ولكنه بعد ذلك كشف عن اسمه، تعرض أكثر من مرة لمعنى الوطن والوطنية. فهو يعتقد أن (الوطن فى اللغة محل الإنسان مطلقا.. فهو السكن بمعنى أن نقول استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها مسكنا)[٤]. فالأرض المشتركة هى أساس رابطة الوطن عند الشيخ محمد عبده.. ثم هو يركز على جانب آخر يتفق فيه مع رفاعة الطهطاوى وهو ربط حق المواطنة بكفالة الحقوق والواجبات السياسية فالوطن (عند أهل السياسة مكانك الذى تنتسب إليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك) ثم هو يتفق مع الطهطاوى أيضا فى أنه لا وطن بلا حرية فيقول ومن أقوالهم فيه (يقصد الوطن) لا وطن إلا مع الحرية وقال لا بروير الحكيم الفرنساوى لا وطن فى حالة الاستبداد ولكن هناك مصالح خصوصية ومفاخر ذاتية ومناصب رسمية.. وكان حد الوطن عند قدماء الرومان

(١) صحيفة المقيد- ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ - مقال بعنوان الوحدة بالأمة

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) صحيفة الوقائع المصرية- ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ مقال بعنوان «الحياة السياسية».

المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية وهو الحد الروماني لا ينتقص من قولهم لا وطن إلا مع الحرية بل هما سيان فإن الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية.. وإن وجدت فلابد معها من الواجب والحق وهما شعار الأوطان التي تفتدى بالأموال والأبد ان وتقدم على الأهل والخلان ويبلغ حبها في النفوس الذكية مقام الوجد والهيمان.»

ويحاول الشيخ محمد عبده أن يقدم تعريفا جامعا مانعا للوطن فقال: وجملة القول إن في الوطن من موجبات الحب والرضى والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدودا: الأول أنه السكن الذي فيه الغذاء والرقاد والأهل والولد.. والثاني: أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية.. وهما حسيان ظاهران.. والثالث: أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل وهو معنوي محض»[(١)]

ثم يطبق الشيخ محمد عبده هذا التعريف النظري على الواقع المصري فيؤكد أن مقومات الوطن متوفرة في مصر «فإذا تقرر ذلك مما قلناه وجب على المصري حب الوطن من كل هذه الوجوه، فهو سكنه الذي يأكل فيه هنيئا ويشرب فيه مريئا ويبيت مع الأهل أمينا وهو مقامه الذي ينسب إليه ولا يجد في النسبة عارا ولا يخاف تعبيرا.. وهو الآن موضع حقوقه وواجباته التي حصلت له بما أوضحناه من دخوله دور الحياة السياسية».[(٢)]

ويردد إبراهيم الهلباوي في جريدة مصر نفس المفهوم الذي سبق أن طرحه الشيخ محمد عبده في الوقائع المصرية والذي سبقهما إليه رفاعة الطهطاوي في روضة المدارس وهو ربط حق المواطنة بكفالة الحقوق والواجبات السياسية ولكن الهلباوي زاد عليه بأن طالب بضرورة وجود القانون الذي يحدد هذه الحقوق والواجبات.. ثم اشترط ضرورة أن يحقق هذا القانون منفعة خاصة لكل فرد.. ومن خلال تحقيق منفعة الأفراد سوف تتحقق المنفعة العامة.. وهو بذلك يطرح أحد المفاهيم الرئيسية للفكر الليبرالي ونقصد به فكرة المنفعة فهو يقول بأنه «لابد ليكون الناس أمة واحدة في خدمة الصالح العام أن تحفظ مصالح الأفراد وتكون بحيث يصل لكل واحد نفعه الخصوصي من خدمة المنفعة العامة لأنه إذا كان كذلك جد كل واحد في خدمة العموم عن طيب خاطر بدون تكلف لينال حصته من ذلك، ولا يتأتى هذا إلا بأن تساس الشعوب والأمم بقانون يمنحها المساواة في الحقوق والواجبات لكي تتضارع مصالحها وتتبادل في منافعها.[(٣)] ويضيف أن «الأمة من الناس التي تجمعها سلطة واحدة وتضمها الجامعة الوطنية والوحدة الجنسية يجب على ولاة الأمر فيها أن يوحدوا لها الشرائع الأصولية ويساووا أفرادها في الحقوق والواجبات النوعية. فالحق يقال أن الأمة الواحدة لا تكون لها مصلحة عمومية تشمل جميع أفرادها أو على الأقل السواد الأعظم منها ما لم تكن محكومة بقانون يكلف كل واحد بتأدية ما عليه من الواجبات وفي نظير ذلك يحفظ له ماله من الحقوق وكل أمة نالت هذه النعمة هي ينبوع العمار

---

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة مصر- ١٥ مارس سنة ١٨٨٢- مقال بعنوان مساواة في الحقوق تحمى المصلحة العامة.

والسعادة والتى كانت إحداها مشفوعة بدفع ما عليها من الواجبات كرغبتها فى أخذ مالها من الحقوق»،.

وهناك نلاحظ تأثر الهلباوى الواضح بالمفكر الإنجليزى: يرمى بنثام (١٧٤٨- ١٨٣٢) والذى قال بأن المبدأ الذى يتحكم فى الإنسان وأعماله، هو تجنبه للألم وبحثه عن السعادة.[١] وهذا هو ما أطلق عليه مبدأ المنفعة.. وهو يعنى أن حركة الإنسان لابد وأن تستهدف تحقيق أكبر قدر من السعادة وأقل قدر من الألم.. لذلك فإن هدف المشرع يجب أن يكون تحقيق أكبر قدر من السعادة للأفراد.. فالمنفعة العامة لكل الناس هى المبدأ الذى يجب أن يحكم صلاحية أى تشريع.[٢].

ولكن لكى يحقق التشريع أكبر قدر من السعادة للجميع لابد أولاً أن يحمى حصول كل فرد على أقصى منفعة ممكنة- بشرط ألا يمثل ضغطا على السلوك الإنسانى- فباسم الحرية يرفض بنثام أن يكون القانون أداة لجبر الناس على فعل أشياء ما كانوا يفعلونها طواعية.[٣]. ولذلك يصير من العبث التحدث عن مصالح المجتمع ككل بدون فهم ما هو صالح كل فرد.. فالشئ يمكن اعتباره يحقق مصالح المجتمع أو لا يحققه.. بمدى ما يحقق من سعادة ومصالح الأفراد.[٤]

المصرى والأجنبى:

وكان من الضرورى أن يؤدى اهتمام الصحف بالوطن والوطنية إلى أن يبدأ التفكير فى من هو المصرى؟ وأن يدفع هذا النقاش إلى فحص جنسية بعض الأقليات وما إذا كانت تنتمى إلى الشعب المصرى أم هى أجنبية عنه خاصة وأن هذه الفترة شهدت عملية هجرة مكثفة إلى مصر سواء من أوروبا وخاصة فرنسا والجلترا، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الطليان واليونانيين.. أو من رعايا الدولة العثمانية وخاصة السوريين واللبنانيين ، وكان يعقوب صنوع صاحب (النظارات المصرية) دائم التركيز على مصريته فى أكثر مقالاته الحوارية وكان يفتخر دائما بأنه «مصرى ابن مصرى.. وده لى أعظم افتخار لأن نكران الأصل عندى أقبح عار»[٥].

وهو يصر على أن يكتب فى صدر صحيفة أبو نظارة قوله (لسان حال الأمة المصرية الحرية). ويحرص على أن يوقع مقالاته باسم (الشيخ جيمس سانسوا أبو نظارة زرقاء المصرى) وكان يؤكد دائما أن هدفه: «أن تكون مصر للمصريين»[٦] وهو يعطى مفهومه للمصرى بعداً وطنيا تقدميًا عندما يرفض أن يجعل الدين فاصلا بين مصرى وآخر.. فالمصرى مصرى لا فرق «إن كان من اليهود أو المسلمين أو النصارى».

---

(١) د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٣٠٣

(2) W. T. Jones: Master of Political Thought. Volume Two. p. 509

(3) George H. Sabine: A History of Political Theory. U. S., 1961. p. 690.

(4) Chester C. Maxey: Political philosophies. The Macmillan Company. New York, 1948. p.p. 460 - 452.

(٥) صحيفة أبو نظارة زرقا أول يوليو ١٨٧٩

(٦) صحيفة أبو نظارة ٢٦ مارس ١٨٨٢

ونشـرت جريدة الأسكندرية حـواراً هامّاً أجـرته بين مـصرى وأفـرنجى جاء فـيه على لسـان المصرى «إن المتوطن والنزيل من الأجـانـب يجدر بنا أن نعتبره وطنيا إذا حاز صـفات الوطنيين من كافة الوجـوه حتى يكون قلبه حيث يكون جسـمه فليس بوطنى إلا إذا كان نقيا من سـائر العلاقة (يقصد حماية دولة أجنبية) والنزيل لا يعتبـر بوطنى ولا مصرى وليس هو إلا كصياد يقصد حيث يدعهم القنص وفوز الغنائم فينصب فخه ويمدد حباله فإن سقط فيها شئ اكتسبه غنيمة وعاد من حيث أتى».[1]

إن سليم حموى فى هذا المقال يفرق بين نوعين من الأجانب:-

الأول: المتوطن وهو الذى جاء مـصر وعاش فيهـا وجعلها وطنا له ولكنه يشترط عليـه ليحوز صفة الوطنية أن يكون حراً من أى ارتباط أجنبى وخاصة الدخول فى حماية أو فى رعاية دولة أجنبية وهو الأمـر الذى كان منتشراً فى ذلك الوقت حينما كـان يلجأ البعض إلى الدخول فى حـماية دولة أجنبيـة حتى يضمن الإسـتفادة من الإمتـيازات التى يتمـتع بها رعايا هذه الدولة الأجنبية فى مصر وقد انتشر هذا التـقليد بصفة خاصة بين الصحفيين الشوام وعلى رأسهم صاحبا الاهرام والوقت.

والثانى: النزيل وهو الأجنبى الذى جاء للعمل أو للتجارة أو للكسب فقط عن أى طريق، ولا يكاد ينال غرضه حتى يعود من حيث أتى وهكذا لا يمكن أن يكون مصريا بحال من الأحوال.

وإذا كان التيـار الرئيسى فى الصحافة المصرية كـان يرى فيما يتعلق بقـضية الوطنى والأجنبى لأن المصريين هـم فقط الذين ولدوا على الأرض المصـرية أبا عن جد.. فإن هذا لا يـنفى وجود تيارات فكرية أخرى مخالفة ويمكن تصنيفها في تيارين رئيسين:-

الأول: يرى أن الإنتمـاء لمصر ليس حكراً على أبنـاء مصر المولودين فـيهـا أبا عن جد.. وإنما يشاركهم فى حق المواطنة جـميع رعايا الدولة العثمانيـة وقد قاد هذا التيار الصحـفيون الشوام. فقد نشـرت جريدة التجارة نص اللائحة الجـديدة لإنتخاب أعضاء مـجلس شورى النواب وجاء فى أحد بنود هذه اللائحة أن «لا يقبل نائبـا من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن حائزاً لكافة الحـقوق المدنية والسيـاسية»[2].. وعلقت الجـريدة على هذا النص قـائلة «قـوله من رعايا الحكومة المصرية يشـمل لا محالة نزلاء هذه الديار من الشرقيين العثمـانيين لأن المتبادر منه إلى الفهم إنما هو التابعية السياسية وهى حاصلة فيهم حصولها فى المصريين.»[3].

وكتب سليم حموى فى صحيفة الاسكندرية «أما العثمانيون فهم منا وعلينا إن لم نقل أقرب مودة إلينا خصوصا مـن بيننا وبينه نسبة الجوار وتوافق اللغة ووحدة الإنتماء إلى الدولـة العثمانية، لأن من شذ منهم بالإنتماء إلى غيرنا فهو بمثابة الغربى».[4]

---

(١) صحيفة الاسكندرية - ١٨ مارس ١٨٨٢ مقال بعنوان (مصر)

(٢) صحيفة التجارة - ١٠ يونيو ١٨٧٩

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه السابق.

فالكاتب يدخل العثمانيين عامة والعرب خاصة (من بيننا وبينه نسبة الجوار وتوافق اللغة) ولكنه يستثنى منهم من يدخل فى حماية دولة أجنبية فلا يعطيه هذا الحق، ولقد كانت هناك حساسية خاصة من جانب الصحافة لقضية الدخول فى حماية دولة أجنبية.. وظهرت خطورة هذه القضية عندما حصل شاهين باشا وزير خارجية الخديوى اسماعيل ومدير أملاكه فى مصر وجاسوسه إليها بعد عزله على الجنسية الإيطالية مما أتاح له فرصة الحماية الأجنبية التى توفر له حرية الحركة ضد الخديو توفيق، والعمل على عودة الخديو إسماعيل. وقد علقت جريدة الوقت على ذلك متسائلة (ماذا يحدث لو اتبعت جميع الدول طريق إيطاليا)؟ لصار جميع الوزراء وقواد العسكرية من تبعة أجنبية وليس من المستحيل أن يأتى مصر يوما ما حليم باشا الذى لا يزال طامعا فى الخديوية المصرية أو الأميران حسن وحسين أو اسماعيل باشا نفسه تحت حماية دولة أجنبية فينصبوا سر المكايد ويرحلوا عند اشتداد الخطب وإذا سكنت الذوبعة عادوا لاستئناف العمل غير مبالين بالحكومة المحلية ولا بكل من فى مصر من أهل الشرف والكرم.. وبودنا أن تكون حادثة شاهين باشا هذه مثالا لأوروبا تعرف منها غلطها بإجحاف حقوقها فى الشرق لعضد مصالح خاصة بواسطة تداخل مشئوم، يؤدى إلى العبث بالنظام والسلطة.. وإن لفى القضاء على مصر بالفوضى الحكمية يضعف سلطة الخديو على رعاياه بعد أن لعبت بها الفوضى المالية.. لأكبر ضرر وعطل». [1]

أما التيار الثانى: فقد قاده عدد من الصحفيين الأجانب الذين ولدوا فى مصر أو جاءوها صغاراً وتربوا فيها واعتبروا أنفسهم مصريين.. وهؤلاء اعتقدوا أن من حق أى أوروبى ولد فى مصر أو جاءها صغيراً أن يحوز له لقب المصرى أو الوطنى.. وله ما للمصرى من حقوق.. وقد قاد هذا الاتجاه موسى كاستلى صاحب الكوكب المصرى الذى كتب فى افتتاحية العدد الأول من جريدته يقول (إننى وإن كنت طليانى المحتد فعلى لهذا الوطن حقوق جمه وبينى وبينه نسب أو فيه حقه.. نشأت منذ عنفوان شبابى مبارزاً ذوى الألباب مجداً فى طلب العلم ساعيا فى اكتساب المجد.»[2] لذلك كان من الطبيعى أن تكون الفكرة الرئيسية التى يدور حولها تفكير موسى كاستلى هى دعوته إلى وحدة عناصر الأمة: «فأى أمة أرادت أن تنال السعادة والراحة والرفاهية فلا يمكنها الوصول إلى هذه الغاية الشريفة حتى يكون أفرادها كبدن واحد تدبره نفس واحدة إذا أصيب أعضاؤه بألم أو أحس بلذة أحست جميع الأعضاء»[3]

---

(١) صحيفة الوقت- ٩ يوليو ١٨٨٠

(٢) صحيفة الكوكب المصرى- ١٥ مايو ١٨٧٩

(٣) المصدر نفسه.

وكان لابد أن تنتهى عملية الفرز بين الوطنى والأجنبى بشن هجوم على السيطرة الأجنبية فى مصر، وعلى تغلغل نفوذ الأجانب فى مجالات الاقتصاد والتجارة.. ومن خلال هذا الهجوم والمعارك الفكرية التى دارت حول هذه القضية تأكدت الفكرة الوطنية المصرية.

والجدير بالإنتباه إن أكثر المقالات التى كتبت عن تزايد نفوذ الأجانب فى مصر.. كانت بأقلام شامية.. ولعل تفسير ذلك آن الكتاب الشاميين كانوا يعتبرون أنفسهم والمصريين سواء لاشتراكهم فى الرابطة العثمانية..

وقد بدأ أديب اسحق الحملة ضد نفوذ الأجانب بمقال نشره فى جريدة مصر تحدث فيه عن الإفرنج فى مصر وكيف أنهم يتمتعون بحقوق لا يتمتع بها وجوه المصريين وفى رأيه أن هذا الوضع من شأنه «أن يولد فيهم- يقصد المصريين- الحسد والكسل ويشرب قلوبهم التهيب والخوف».(١)

ورغم أن أديب اسحق يبادر فيؤكد اعترافه بفضل الأوروبيين على مصر ولكنه يرى أنهم لم يأتوا فى الأصل إلى مصر ليفيدونا.. ولكنهم جاءوا مصر لا لخدمتها ولكن لخدمة مصالحهم.. وإن هذا لايعطيهم الحق فى التمتع بمزايا لا يتمتع بها المصريون أنفسهم.»(٢)

وقد نقل أديب اسحق هجومه على الأجانب إلى جريدة التجارة فكتب سلسلة من المقالات بدأها بمقال (الوطنيون والأجانب) كشف فيها عن تغلغل وسيطرة الأجانب، وخاصة اليونانيين على الزراعة والتجارة والصناعة فى مصر فقال «فلم يبق والحالة هذه من باب رزق غير ضيق لأهل هذه الديار ولا سيما أوساط الناس إلا الخدمة الميرية».(٣) وحتى هذا المجال من العمل يؤكد أديب اسحق أن النفوذ الأجنبى تسلل إليه أو هو فى الطريق إليه، فكتب يقول: «وتم رأينا فى بعض جرائدهم أن المسيودى بلينار ناظر الأشغال الخارجية جلب معه جماعة كبيرة من أبناء جلدته يستخدمهم للحكومة، وبلغنا أن فى مصر كثيرا من الإنجليز ينتظرون قدوم المسيو ولسون ناظر المالية ليلتمسوا منه خدمة فأيقنا بحلول المصائب وتجسم البلاد واشتداد الأزمة».(٤)

وفى المقال التالى رد أديب اسحق على بعض من فسروا مقاله السابق على أنه ينكر تقدم الأوروبيين على المصريين فقال «إن شكوانا من تقدم الأجانب علينا هى عين الاعتراف بمزيتهم وسبقهم فى مجال المعارف والفنون المدنية والسياسية وكيف لا نعترف بهذا ، وقد أصبحنا لهم خولا وعبدانا»(٥). وأضاف مستدركا: «ونحن لا نلومهم على التقدم ولكن نبين حقيقة الحال قياما بواجبات الجرائد ليراها من كانت خافية عنه فيعلم أن بقاء الوطنيين على هذه الحال أى وقوفهم الذى هو عين التأخر بالنظر إلى تقدم الأجانب يوجب إذلالهم واضمحلالهم ويضيق سبل رزقهم».(٦)

---

(١) صحيفة مصر- نوفمبر ١٨٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة التجارة - ١٨ نوفمبر ١٨٧٨ مقال الوطنيين والأجانب

(٤) المصدر نفسه

(٥) التجارة ٢٥ نوفمبر ١٨٧٨ - مقال بعنوان فضل الأجانب

(٦) المصدر نفسه.

وقد ذكر الكاتب أنه سوف يعود إلى مناقشة أسباب تأخرنا واحدا واحدا ووسائل حسمها وما ينبغي لنا إجراؤه لاجتلاب المطلوب واجتناب الموهوب ونبسط جميع ذلك في فصول متوالية»[1] ولكنه لم يفعل، ولم ينفذ ما وعد به..

وعاد أديب اسحق إلى مناقشة موضوع نفوذ الأجانب مرة أخرى فكتب تحت نفس العنوان الأول (الوطنيون والأجانب) مقالا يأسف فيه على سوء حال الوطني في بلاده، ثم قدم تحليلا وافيا لكيفية تسلل الأجانب إلى الحياة المصرية فقال: «ما أعجب ما نجد تحت سماء الشرق.. أن الأجنبي يعد نفسه أميراً.. والمستعير مالكا.. والدخيل أصيلا والضيف ضائفا وهذه حال الأجانب بالنظر إلينا.. ضاقت عليهم سبل العيش في بلادهم فأتونا يطلبون رزقا ويحاولون نشر سلطة سياسية فأكرمنا وفادتهم عملا بما تعودنا عليه من إكرام الضيف، فعدوا ذلك واجبا ثم أفرطوا في الطمع فنازعونا الأرض المجبولة بدم آبائنا حتى إذا رسخت أقدامهم وارتفع مكانهم كبرت نفوسهم عن مساواتنا وأصبحوا لا يرون لنا في منافع أرضنا حقا».[2]

ثم يجرى مقارنة بين المصرى والأجنبي ويخرج من المقارنة بتفوق المصرى في الأهلية للعمل فيقول «ولا شك أن من سلم عقله من مرض الغرض يعلم أن الوطني إذا تعلم فنا برع فيه وسبق في حلبة طالبيه فهو من هذه الحيثية راجح على الأجنبي فضلا عن كونه أعرف منه بأحوال بلاده وصاحب البيت أدرى بالذى فيه».[3]

ويحاول أديب اسحق إثارة مشاعر المصريين ضد الأجانب.. إذ يتهم الأوروبيين بأنهم يحتقرون المصريين ويتعالون عليهم .. فهم لا يتحدثون عن المصريين إلا باعتبارهم «أربو بربار.. أى عربي بربرى .. خشن متوحش».[4]

ثم هو ينذر المصريين من سوء المصير «فأما التجار فلا يتاجرون وأما الصناع فما يصنعون وأما الكتاب فمصيرهم الوقوف بالباب وساء ذلك موقفا ومصيراً».[5]

وقد أثارت مقالات أديب اسحق في مصر والتجارة عن تزايد نفوذ الأجانب أصحاب الأهرام والوقت فتصدوا للرد عليه في عدد من المقالات[6] حاولوا فيها أن يشككوا في قدرة المصريين على الخدمة وعدم مجاراتهم للأجانب في العمل.

وقد رد أديب اسحق في التجارة على صاحب الوقت متندراً ساخراً: «إن رمية الوطنيين بالجهل والخيانة وقوله إن ليس فيهم من يصلح للخدمة أو يستحق النعمة أو يجدر بالترقية لا يؤخذ منه معنى الاحتقار أو الامتهان وإنما يراد به تهذيب أخلاقهم وإصلاح أحوالهم..»[7]

---

(١) المصدر نفسه
(٢) التجارة – ١٠ يناير ١٨٧٩ مقال بعنوان « الوطنيون والأجانب»
(٣) المصدر نفسه
(٤) التجارة– ٢٥ يونيو ١٨٧٩ مقال بعنوان « الحال المآل»
(٥) المصدر نفسه
(٦) الأعداد التي نشرت فيها هذه المقالات مفقودة.. ولقد اعتمدنا على معرفة بعض ما تضمنته من خلال رد أديب اسحق عليها.
(٧) التجارة – ١٢ أغسطس ١٨٧٩

ثم هاجم صاحب الوقت لإلتجائه إلى الأجانب يطلب حمايتهم «فهى من الأدلة القائمة على بغض صاحب الوقت للوطن وحكومته وتربصه بهما ريب المنون وعزمه على النكاية منهما ما استطاع تعصبا عليهما وانحرافا عنهما إذ لو صح ما يدعيه لنفسه من الوطنية لما التمس الحماية الأجنبية للخروج عن ولاء حكومة ربى فى نعمتها ومخالفة جماعة يدعى الإخلاص فى محبتها».(١)

أما عبدالله النديم فقد ناقش قضية المصريين والأوروبيين من زاوية أخرى.. فقد اهتم بالكشف عن الدعايات الكاذبة التى يروجها الأوروبيون عن المصريين وحرص على أن يؤكد على نقطتين هامتين خلال مقال كتبه فى الطائف:(٢)

الأولى:

أن أوروبا لا تعرف حقيقة الشعب المصرى لأن الذين يكتبون عن مصر فى صحفها لا يستمدون معلوماتهم من مصادرها الحقيقية وإنما من جلسات المقاهى أو من الخدم الذين يعاشرونهم لمدة يوم أو يومين يزورون فيهما مصر».(٣)

الثانية:

أن المصريين معروفون بالتسامح ويشهد على ذلك الأوروبيون الذين يعاشرونهم (لما هو ثابت عندهم ومشاهد من حسن معاشرة المصريين وعدم تعرض واحد منهم لأذى فى دينه أو ماله أو نفسه».(٤)

والملاحظ أن النديم لا يهاجم الأجانب بقدر ما يدافع عن سلوك المصريين نحوهم، وكان يدفعه إلى ذلك.. محاولته الدفاع عن الثورة العرابية.. ضد ادعاءات بعض الصحف الأوروبية.. التى حاولت أن توقع بين الثورة والدول الأجنبية عن طريق اتهام الثورة بالتعصب الدينى واضطهاد الأجانب فى مصر.

ونحن نميل إلى تفسير الهجوم المستمر من الصحف المصرية على تزايد النفوذ الأجنبى فى التجارة والصناعة والزراعة.. بخوف البورجوازية المصرية فى ذلك الوقت على مصالحها الاقتصادية التى باتت مهددة بالنفوذ الأجنبى وطموحها إلى الإنفراد بالعمل فى السوق المصرية والتخلص من المنافسة القوية الممثلة فى الأجانب.

كذلك فإن الهجوم على كثرة تعيين الأجانب فى دواوين الحكومة يعكس أيضا قلق البورجوازية المصرية العاملة فى جهاز الدولة وخوفها من المنافسة الأجنبية.. وذلك أن الجهاز الإدارى للدولة كان مجالا من المجالات الهامة التى تكونت فيها البورجوازية المصرية، وإن قطاعًا كبيراً من البورجوازية المصرية كان يتمثل فى موظفى الدولة بل أن أصحاب الجفالك والأبعاديات كانوا قد منحوا هذه الأراضى كموظفين فى دولة محمد على.(٥)

---

(١) التجارة – ١٣ أغسطس ١٨٧٩

(٢) صحيفة الطائف– لم نستطع أن نستدل على رقم العدد ولا تاريخ صدوره لأن نصف العدد العلوى كله مفقود.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د. محمد أنيس ود. السد رجب حراز – التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ص ١٢٠– ١٢٢

إيقاظ الشعور الوطنى:

ولقد لعبت الصحافة المصرية دوراً كبيراً فى إيقاظ الشعور الوطنى.. وتوصلت إلى تحقيق هذا الهدف بطرق متعددة . فتارة تربط بين درجة تقدم المجتمع وبين درجة الوعى الوطنى به، وتؤكد أن السبيل إلى التقدم الحضارى هو بالتضحية فى سبيل رفعة الوطن.. وتارة أخرى تجرى مقارنات بين ما وصل إليه الوعى الوطنى فى دول أوروبا وأمريكا.. وما وصل إليه فى مصر.. وتجعل من هذه المقارنات أداة لحث المصريين إلى مزيد من الاهتمام بالوطن.. والحرص على أداء حقوقه عليهم. فأديب اسحق يؤكد فى معرض الحديث عن دور الصحف فى إيقاظ الشعور الوطنى «إن جسم الاجتماع فى القطر المصرى قد أخذ فى الحركة والنمو متغذيا بآراء الصحف الحرة القائمة بأمر الوطن الثابتة على ولائه فى السراء والضراء»[1] ثم يخصص الحديث عن دور جريدة التجارة فى هذه العملية فيقول أن هدفها هو «أن تبين الحقوق الوطنية مدافعة عنها.. وتظهر الواجبات مستحثة على القيام بها، سائرة فى الحالين تحت لواء الوطن».[2]

ولقد وصل إيمان كتاب هذه الفترة بدور الصحافة فى إيقاظ الشعور الوطنى إلى درجة أنهم كانوا كثيرا ما يبدأون مقالاتهم.. مهما كان الموضوع الذى تتعرض له.. بأن يؤكدوا أن هذا هو بعض حق الوطن عليهم.. ويظهر ذلك بشكل واضح فى أكثر مقالات صحيفة روضة المدارس المصرية.. وعلى سبيل المثال فقد كتب على باشا مبارك فى مقدمة مقالاته التى جمعها بعد ذلك فى كتاب سماه «حقائق الأخبار فى أوصاف البحار».. يقول: «وحيث إن معرفة الحقائق موقوفة على التطلع من العلوم والفنون المتكفلة بتوضيح ما تنشرح به الصدور وتبتهج برؤيته العيون وأنه على كل شغوف بحب وطنه العزيز المألوف أن يكشف الغطاء لأبناء جنسه عن حقيقة ما عثر عليه فى يومه وأمسه.. رأيت عند اطلاعى على مؤلف جليل فى البحار فوائد لا تدخل لكثرتها تحت انحصار فأردت نشرها بين العام والخاص حتى لا يكون عن الانتفاع بها مناص».[3]

وطالب على بك فهمى« بأن يتشبث كل مواطن بما يعود عليه أو على أهله ووطنه بالنفع».[4]

وحدد نوعين من المنافع يمكن أن يؤديهما المواطن بنفسه ولوطنه الأول» النفع الذى يرجع إلى الجسم ويسمى هذا النفع بالإمداد الجسمانى.»[5] ونفع يرجع إلى «العقل ويسمى بالإمداد الروحانى»[6] ويتحقق للمواطن الإمداد الجسمانى بأن «يتدارك لنفسه أو لأهل وطنه ما يقوم ببقاء الحياة ويسعى فى الأسباب التى يتيسر له بها الحصول على ذلك وهذا أدنى درجات الإمداد الجسمانى المذكور وأعلى درجاته أن يستعمل الوسائط التى تكون بها الرفاهية فى نمو الملبس

---

(١) التجارة – ٨ أبريل ١٨٧٩ مقال بعنوان الأحوال الحاضرة.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) روضة المدارس– العدد الأول– السنة الأولى ١٨٧٠ مقال بعنوان «حقائق الأخبار فى أوصاف البحار.»

(٤) روضة الأخبار ٢٨ مارس ١٨٧٥ مقال بعنوان الحقوق الوطنية.

(٥) المصدر نفسه

(٦) المصدر نفسه

والمأكل والمشرب والمسكن كاختراع المخترعات الشائقة إن كان محترفا وتقديم فن الزراعة إن كان زارعا والسعى والحركة واتساع الأخذ والعطاء إن كان تاجراً وغير ذلك من الوسائل التى ينال بها الثروة الكافية الموصلة إلى الحالة المرغوبة والثمرة»[1] وأما الإمداد الروحانى «فأقل درجاته معرفة القراءة والكتابة والمبادئ التى لا يتيسر للإنسان إلا بهما تطبيق العلم على العمل لأنها معلومات ابتدائية ومقدمات جزئية غير كافية لتكميل نوع الإنسانية وأقصى درجاته تعلم العلوم العالمية سياسية أو شرعية عقلية أو نقلية لا سيما الرياضيات والالهيات والطبيعيات التى غايتها أن يعرف الإنسان قدر نفسه معرفة حقيقية بين سائر المخلوقات وأن يمدهم بثمرة ما وهبه له الحق سبحانه وتعالى من هبات المعلومات وحتى يكون عالما عاملاً»[2]

ثم ينتهى من ذلك إلى القول بأنه إذا توفر للمواطن «كل من هذين الإمدادين وتحصل على الغايتين منهما أو كان سببًا فى إيصال ذلك إلى أهل بيته أو عشيرته أو أهل وطنه كان ذلك الإنسان.. هو الإنسان الكامل الذى هو الدواء الشافى لجسم النوع الإنسانى».[3]

ثم لا ينسى أن يؤكد أن «على هذين الإمدادين تأسست قواعد الممالك المتمدنة والحكومات المتمكنة ونال أهلها الدرجة المرغوبة منها».[4]

ويستخدم الشيخ محمد عبده أسلوب المقارنة ليثير فى المصريين الشعور الوطنى والغيرة الوطنية فيتخذ من خبر نشرته إحدى الجرائد فى ذلك الوقت عن أن رجلاً من جزيرة سافر[5]» وهب جميع أمواله لخيرات بلاده العامة وخص جزءاً وافراً منها للمدارس فى تلك الجزيرة وبعضا للاستباليات والمستشفيات يداوى فيها الفقراء والأيتام[6] ثم يعلق الشيخ محمد عبده على الحادث قائلاً: لقد أعلى هذا المحسن ذكر بلاده؛ حقيرة القدر وضيعة الاسم وأودع لها مقاما عاليا فى النفوس ومنزلة رفيعة فى القلوب[7]. ثم استغل الشيخ محمد عبده هذا الحدث لكى يستنفر فى المصريين الغيرة الوطنية فقال «إن بلادنا هذه المصرية مع دخول التمدن فيها من زمن بعيد العهد وانتشار أنوار المعارف فى نفوس نبلائها من مدة غير يسيرة وشدة احتياجها إلى الإعانة والمساعدة لم يصبها حظ من مثل هذا المبدأ الفكرى الذى يترتب عليه صدور مثل ذلك الإحساس الثابت ومد يد المساعدة بمثل تلك الصدقة الدائمة[8] ثم ربط بين مصير الوطن.. ومستقبل أبنائه فقال إن «الإنسان لا ينال الشرف الإنسانى والسعادة الحقيقية والثروة الدائمة والتعليم الثابت إلا إذا صلح حال وطنه فتقدمت أبناؤه وتحملت نفوسهم بالمعارف وصفات الكمال فأخذ كل منهم حقه وأدى الواجب عليه وخدم العموم بنشاط وجد وسعى فى مصالح الجميع بصدق وأمانة»[9]

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه
(٥) جزيرة من جزر آسيا دخلت تحت حكم تركيا عام ١٨٢٢ وفيها عدد كبير من الأروام وكان عدد سكانها يصل إلى ثمانين ألف نسمة.
(٦) الوقائع المصرية - ٦ مارس ١٨٨١ مقال بعنوان: «الوطنية».
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.

وكان الشيخ محمد عبده يؤكد دائمًا على أن الوطنية الحقة ليست فى ترديد الكلمات المحفوظة الخالية من المعنى وإنما هى فى الإخلاص للوطن والعمل الجاد من أجله «إنما الوطنية أن تخلص المحبة للوطن إخلاصًا ينبعث عنه السعى بكامل الجهد فى التماس ما يعود عليه بالتقدم والنجاح وليس الأثر إلا ما أفاد فائدة حقيقية توجب اعتدالا فى التصورات أو حسنا من الأخلاق والعادات أو صحة فى الأبدان أو عزة للوطن أو ارتفاعًا لمقامه فذلك ما يدعوه العقلاء وطنية وما يعدونه أثرًا لا الألفاظ المحفوظة ذات المعانى المبتذلة»(١)

واعتبر سليم حموى حب الوطن .. غريزة من غرائز النفس البشرية فهو يرى أن «حب الوطن ملكة فى النفس غريزية»(٢) وأن الإنسان «لا يستطيع أن يعيش وحده وليس له غنى عن أبناء جنسه، فلولا خدمتهم له فيما أوجدوه لوسائل راحته من بيت يؤويه وشراب ينعشه وكساء يستره.. وحكماء ونبلاء تدفع الأسباب المضرة بصحته وغير ذلك مما لا يحيطه الحد أو يحصيه العد.. دلالة واضحة على أنه لولا أبناء وطنه لكان حيوانًا جاهلا يتألم من حر الشمس وبرد الليل»(٣)

أما عبدالله النديم فهو يلجأ إلى نشر الوعى الوطنى عن طريق التركيز على فكرتين أساسيتين:-

الأولى: أن محبة الوطن تتطلب التضحية «فمحبة الوطن تحرك قلب الإنسان وتهيج مادة غريزية تدفعه إلى الغيرة على الوطن فيفاديه بكل قواه وما عنده ماديًا أو إداريًا أو أدبيًا ومتى كانت هذه المحبة قوية ومساوية لسمو الموضوع المحبوب نما عنها النجاح والفلاح والثروة وقوة البلاد».

الثانية: أن محبة الوطن تؤدى إلى اتحاد أفراده وتصل بهم إلى القوة والشهرة «فكل أمة اتحدت لها محبة الوطن واجتمعت قلوبها عليها واعتصمت بعروة الاتحاد فى السراء والضراء وأسست أعمالها على قواعد التعاون ودعائم الإرتباط ونبذ التهاون فلاشك أنها تكمل شهرة وتحرز قوة واقتدارا يفى بجلب الخير العام وترك ما يورث الآلام فينمو نفوذها»(٤)

وبعد نشوب القتال بين الجيش المصرى والجيش الإنجليزى لجأ النديم إلى حث المصريين على قتال الإنجليز والدفاع عن بلادهم عن طريق إثارة الشعور الوطنى فكتب عدة مقالات فى الطائف أقرب إلى الخطب منها إلى المقالات الصحفية، وفيها يدعو الشعب إلى النضال فى سبيل استقلال

---

(١) الوقائع المصرية ٢١ مارس ١٨٨١

(٢) صحيفة اسكندرية - ٢٨ مايو ١٨٨١ مقال بعنوان حب الوطن من الإيمان.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الطائف سنة ١٨٨٢ رقم العدد مفقود- مقال بعنوان الوطن ، ويلاحظ أن هذا المقال كتب قبيل الإحتلال الانجليزى لمصر.

الوطن «يا بنى مصر.. هذه أيام نضال.. هذه أيام الذود عن الحياض.. هذه أيام الذب عن الأعراض.. هذه أيام يمتطى فيها بنو مصر صهوات الحماسة وغوارب الشجاعة لمحاربة عدو مصر»(١)

الوحدة الوطنية:

كانت الدعوة إلى الوحدة بين عناصر الأمة واحدة من الأفكار الهامة التى شاعت فى كتابات هذه الفترة وأخذت شكل الدعوة إلى المساواة بين أبناء الأديان الثلاثة. وأن الرابطة الوطنية لا تفرق بين المسلم والمسيحى واليهودى.. وكان يعقوب صنو أول من عبر عن هذه الفكرة عندما أكد أن الطريق للوحدة الوطنية هو مكافحة الأباطيل التى تمزق بين المسلمين والمسيحيين بإظهار سماحة القرآن وكلمة الإنجيل، وهكذا يتسنى الملاءمة بين قلوب الفريقين(٢)

ويفصل سليم النقاش فصلا تاما بين الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ويقول إن الإختلاف فى العقيدة الدينية لا يبرر الإختلاف فى الرابطة الوطنية، ويناشد المصريين أن لا «يجعلوا اختلاف العقائد سبيلا إلى اختلاف القلوب ولا تضعفوا حملة الوطنية ولا تشوهوا طلعة الحرية، فالإيمان دعوى لكل ذى دين لنفسه والكفر دعواه على مخالف دينه كائنا من يكون ولا صحة فى هذه القضية لشهود أو عقل أو آثار فلكل مذهب أنصار وفى كل هيئة فضلاء ولكل قوم آثارمأثورة فيما يدعون»(٣)

أما الشيخ محمد عبده- فهو ينقل القضية إلى خطوة أبعد.. فيرى« أن الوحدة الوطنية.. لا يجب أن تكون فوق الخلافات الدينية فحسب، وإنما هى أيضا فوق الخلافات السياسية "فإن كان الفرنسى جمهوريا أو ملكيا أو امبراطوريا فهو فرنسى على كل حال.. وقبل كل شأن.. وإن كان الألمانى محافظا أو إباحيا او اجتماعيا فهو المانى من وراء ذلك ومن قبل ذلك وهكذا الإنجليزى والإيطالى والنمسوى وسائر أهل المدنية والحياة السياسية" (٤)فالجدير بأهل الحياة السياسية من أى الناس كانوا أن يجعلوا الوطن وحدتهم لامتناع الخلاف بين ذوية".

ويرى الشيخ محمد عبده أن الوحدة الوطنية وحدة لا تقبل الخلاف وهى السبب فى تأخر الأمم أو تقدمها "فمهما بلغت الأمة من مبالغ السياسة وكثر عدد أفرادها المتأد بين بالأدب السياسى فلن يكون لها نماء ولا بقاء فى الحياة السياسية مالم تكن ذات وحدة لا تقبل النزاع والخلاف.. يدل على ذلك تقدم الذين اتحدت وجهتهم وتأخر الذين تفرقت كلمتهم من قبلنا وفى هذه الأيام.. ويفرق الشيخ محمد عبده بين أهداف الوطن التى يجب أن يتجمع حولها جميع المواطنين وبين الطرق الموصلة إلى هذه الأهداف.. وهذه يسمح فيها بالاختلاف "فإن قيل مالنا لا نرى تفرق الأمم الأوربية أقساما وأجزاء مانعا من تزايد ثروتهم وتعاظم قوتهم واستفحال

(١) الطائف :٢٨ يوليو ١٨٨٢

(٢) د. إبراهيم عبده- أبو نظارة- مكتبة الآداب- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٥٣- ص ١٨

(٣) صحيفة العصر الجديد ١٩ أكتوبر ١٨٨١ مقال بعنوان الوطنية الحقه.

(٤) الوقائع المصرية ١٣ نوفمبر ١٨٨١ مقال بعنوان فصول الأديب الفاضل فى الحياة السياسية.

أمرهم فى الحياة السياسية.. قلنا إن هؤلاء الأمم لا يختلفون على غايتهم المقصودة بالذات وإنما تتنوع الطرق التى يسلكونها إلى تلك الغاية".

ثم يخاطب المصريين قائلا "يا أبناء الوطن العزيز لئن فرق بينكم اختلاف الآراء وتنوع المشارب وتلون التصورات فقد وجدتم فى الجامعة الوطنية ما تأتلفون به وتجتمعون عليه".

ثم يخلص من ذلك كله إلى تأكيد حقيقة أن "الوطن هو الوحدة التى تجتمع كلمة الأمة عليها".

ويؤكد عبد الله النديم.. وحدة عناصر الشعب المصرى داخل اطار الوحدة الوطنية فى رده على ادعاءات عدد من الصحف الأوربية التى رمت المصريين بالتعصب الدينى فقال إن "الادعاء على المصريين بالتعصب الدينى خطأ"(١).

وأورد نصا لشيخ الاسلام جاء فيه: "إن الدين الإسلامى يقضى علينا بحفظ المستأمن وصيانة عرضه وروحه من كل العوارض وإن المعتدى على مستأمن كالمعتدى على مسلم "ثم قال النديم إن" هذا أمر معلوم لكل مسلم فهم لا يعتدون على أحد ولا ينتهكون حرمة نزيل فإن الشرع الشريف يحرم ذلك عليهم.. ومن كان هذا كلام شيخ اسلامهم.. وهذه عقائدهم الدينية لا ينسب إليهم تعصب ولا يخشى من الاختلاط بهم ومعاشرتهم.. هذا فضلا عما مر من السنين على المسلمين والنصارى واليهود من غير حدوث أى أمر اقتضته محاورة أو منافرة دينية مما نراه من الحوادث اليومية.. فإنما هى عبارة عما يحدث فى كل أمة من بعض المشاجرات الحسابية او الذاتية أو الجنونية.. فإنه لا يتصور أن ستة ملايين من النفوس يمضى عليهم يوم من غير مشاغبة مع أن العائلة الصغيرة قد يتشاجر أعضاؤها أكثر من مرة فى اليوم".

بعث المجد المصرى القديم:

كان الاهتمام ببعث المجد المصرى القديم أحد الأفكار الهامة التى لجأ إليها كتاب هذه الفترة لإيقاظ الشعور الوطنى.. وخاصة أن التنقيب فى آثار مصر والوصول إلى مد لولات الكتابة الهيروغليفية قد كشفا عن صفحة باهرة من تاريخها الطويل كذلك فقد شهدت هذه الفترة انشاء مدرسة اللسان المصرى القديم التى انشئت فى عام ١٨٢٠ بهدف تعليم اللغة الهيروغليفية وآدابها(٢). وقد فتحت صحيفة روضة المدارس صفحاتها لبعض طلبة وأساتذة هذه المدرسة لنشر نتائج دراساتهم وأبحاثهم وخاصة مقالات هنرى بروكش ناظر هذه المدرسة.

وكان رفاعة الطهطاوى قد تعمق اهتمامه بالتاريخ المصرى القديم ولقد بدأ هذا الاهتمام - كما سبق وذكرنا - فى كتابه الأول تخليص الإبريز فى تلخيص باريز.. وفى روضة المدارس عاود الطهطاوى اهتمامه بهذه المسألة وحرص على أن يبرز فضل الحضارة المصرية على التقدم

---

(١) الطائف - رقم العدد وتاريخ صدوره مفقود لأن نصف الصفحة الأعلى كله مفقود.. مقال بعنوان «المصريون والأوربيون».

(٢) صلاح عيسى - الثورة العرابية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت - ١٩٧٢ - ص ٢٢٠.

البشري وكان يتخذ هذه الفكرة منطلقا لإبراز الجوانب المتحضرة للشعب المصرى فهو يؤكد "أنه لا يشك أحد فى أن مصر وطن شريف إن لم نقل أنها أشرف الأمكنة.. فهى أرض الشرف والمجد فى القديم والحديث.. وكم ورد فى فضلها من آيات بينات وآثار وحديث فكأنها صورة الخلد منقوشة فى عرض الأرض بيد الحكمة الإلهية التى جمعت محاسن الدنيا فيها حتى تكاد تكون حصرتها فى أرجائها ونواحيها.. بلدة معشوقة السكنى رحبة المثوى حصباؤها جوهر.. وترابها مسك أذفر.. يومها غداة وليلها سحر وطعامها هنيء وثراها مرئ واسعة الرقعة طيبة البقعة كأن محاسن الدنيا عليها مفروشة وصورة الجنة فيها منقوشة.. واسطة البلاد ودرتها ووجهتها وغرتها بلد كم خرج منه كبار ملوك السلاطين وحكماء واساطين.. وكم نبت منه عيون علوم والجلى به من البلاد سحائب غيوم فمن ذا يضاهى مصر فى كمال الافتخار أو يباريها فى الجمال والاعتبار... أمتها أول أمة فى المجد وعلو الهمة"(١).

ويشيد على باشا مبارك بفضل الحضارة المصرية على الحضارة الإنسانية .. التى عاصرتها.. والتى جاءت بعدها.. وحتى اليوم.. فهو يرى .. أن إنجازات الحضارة المصرية" انتفع بها جميع الناس فى سائر الأقطار وانتشرت بين بنى الدنيا حتى كانت سببا للتقدم والمعمار.. وإلى وقتنا هذا لم تكن فوائد العلوم النافعة فى أى قطر من الأقطار القريبة والشاسعة على اختلاف أنواعها فى المعقول وتباين تفاريعها فى المنقول إلا كأغصان من شجرة كان غرس أصلها بمصر فى الأزمان الخالية والقرون البالية وهذا لا ينكره عاقل بل ويعترف به كل فاضل، إذ ما من أحد إلا ويقر بفضل المصريين"(٢).

وهو يعتقد أن المصريين كانت لهم الأسبقية فى كل ما وصل إليه العقل البشرى فى جميع المجالات.. وأن جميع المؤرخين يعترفون بأنه كان للمصريين "الأسبقية فى ميدان المعارف.. وأولية التقدم عن طريق الفنون واللطائف"(٣).

وفى معرض إشادته بالمصريين القدماء لا ينسى أن يؤكد فى فخر أن كثيرا من المعارف المقتنية فى تلك الأزمنة.. لم يمكن الوصول إليها إلى الآن والحجة على ذلك بينه فإن كثيرا منها مطوى تحت طيات الأرض بيننا وبينه حجاب وطالما حاول الإطلاع عليه بالجهد الجهيد ذوو الألباب والبحث فى استخراجه.. وفى كل وقت تظهر منه إلى حيز الوجود لأرباب المعارف طرائق وحقائق وهذا منذ أن تيسر الوقوف على معرفة قراءة القلم المعروف عند أهله بالقلم المقدس القديم، فهو أعدل شاهد لقدماء المصريين يعلو درجة التمدن والقديم وأنهم فى تلك الأحقاب أحكم من سواهم من الملل وأعظم اتساعا فى مجال التمدن عمن عداهم من الدول"(٤).

---

(١) روضة المدارس المصرية – العدد ٢١ السنة الخامسة ١٨٧٤.

(٢) روضة المدارس – العدد الاول السنة الأولى ١٨٧٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

ويستعرض أديب اسحق حضارات الفرس واليونان والرومان والعرب والعثمانيين والمصريين والفراعنة.. ويخلص من ذلك إلى أن كل حضارة من هذه الحضارات، نجحت وتقدمت وملكت ثم ما لبثت ان ضعفت وانتكست ثم انهارت "فكان سبيل الاجتماع الانسانى سلم رفيع الدرج يصعده ذو الهمة فاذا انتهى إلى رأسه استهواه الزهو والكبر فهوى إلى أسفله ثم استرجع قوته فوقف بين الرغبة فى الصعود والرهبة من علو المرتقى"(١).

ثم طبق هذا المنهج فى التحليل على تاريخ مصر فقال: "وهذه مصر أزلية المجد بلغت منه غاية لا تدرك وأصابت نعمة لا تملك وعظم بها الملك وتأيدت الخلافة واتسعت الإمارة حتى اذا وليها الموالى وملك أمرها المماليك عبثت بها يد الزمان وضربت عليها الذلة واستقرت بها المسكنة وصار أهلها عبدانا بل أسوأ حالا وأشقى"(٢).

وهنا نلاحظ..أن هذه أول مرة.. يفسر فيها انهيار الحضارة المصرية - بإبعاد المصريين عن حكم بلادهم.. وتولى المماليك والموالى السلطة فيها.. وهذه الفكرة يمكن اعتبارها دعوة غير مباشرة للمصريين لأن يتولوا حكم بلادهم بأنفسهم.. وهى نفس الفكرة التى لجأ إليها بونابرت من قبل فى بيانه الأول إلى المصريين عندما ارجع انهيارها وضعفها إلى تملك المماليك لزمام السلطة فيها.

واهتم الشيخ محمد عبده بالاكتشافات الأثرية التى تتابعت بكثرة فى هذه الفترة ووجدها مناسبة للتأكيد على الجوانب المتحضرة للشعب المصرى فقال "إن فى هذه الآثار لدليل على أن سكان هذه الأقطار السعيدة كانوا على جانب عظيم من التقدم فى الصناعة على اختلاف أنواعها خصوصا صناعة النقش والتلوين"(٣).

وتعرض عبد الله النديم لقصة أيزيس وأوزيريس، وأخيهما عطار المسمى هرس وقال إنها آلهة اخترعها أصول الشرائع والفنون والعلوم.. وهذا من زعمهم ألوهية.."(٤).

ثم علق على ذلك كعادته فى صحيفة التنكيت والتبكيت فقال تحت عنوان التبكيت "إن سبب هذه الأساطير أن الوجود كان فارغا من العلوم خاليا من المعارف"(٥).

ويمكن تفسير موقف النديم المعادى لهذه الأسطورة.. بتدينه.. واعتقاده أن إعطاء صفة الألوهية لايزيس واوزيريس.. يرجع إلى الفراغ من العلوم والمعارف.. فهو لم يستطع أن يدرك أن ذلك لم يكن يتعارض مع التقدم العلمى والحضارى فى ذلك الوقت.. وأن المصريين القدماء كانوا أول الشعوب التى آمنت بالتوحيد على يد اخناتون.. ولكن مشاعره الدينية أخفت عنه كثيرا من الحقائق.

---

(١) صحيفة مصر - ٢٥ أكتوبر ١٨٧٨ - مقال بعنوان أحوال مصر.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الوقائع المصرية - ١٧ أغسطس ١٨٨١.

(٤) التنكيت والتبكيت ٦ يوليو ١٨٨١.

(٥) المصدر نفسه.

ولكن النديم يعود ليحكى جانبا من تاريخ مصر ممجدا إياه فهو يحكى أن "أول ملوك مصر - ظنا لا حقيقة - منيس المسمى مصرايم وكان حكمه فى أعلى مراتب الأحكام فخرا.. ثم احتل مصر الرعاة العرب وبعدها جاء سيزستريس الشهير بالفتوحات وإصلاح القوانين حتى قيل إن مملكته امتدت من الهند وتراس وبلاد الروملل"[1].

فالنديم رغم رفضه لوثنية الفراعنة لا يخفى إعجابه بتقدمهم الحضارى والقانونى.. والإدارى.. وبأسهم الحربى المجسد فى كثرة الفتوحات.

وبعد استعراض كل ما كتب حول الوطنية المصرية فى صحف هذه الفترة يمكن أن نخرج بثلاث حقائق:-

الأولى: إن إحياء الشعور الوطنى فى مصر.. ارتبط بالدعوة إلى فكرة الحرية والديموقراطية.. ويؤكد ذلك أن أكثر مفكرى هذه الفترة كانوا يصرون على الربط بين حق المواطنة وبين كفالة الحقوق والواجبات السياسية.

الثانية : أن فكرة الوطنية المصرية اكتسبت منذ بدأت تتردد فى الصحافة المصرية وحتى نهاية فترة البحث.. طابعا علمانيا.. فنرى إصرار مفكرى هذه الفترة على التأكيد بأن الوحدة بين أبناء الوطن المصرى فوق الخلافات الدينية.. ودعوا للفصل بين الرابطة الوطنية.. والرابطة الدينية مؤكدين أن الاختلاف فى العقيدة الدينية لايبرر الاختلاف فى الرابطة الوطنية.

الثالثة: أن حل رموز الكتابة الهيروغليفية.. كشف عن صفحات باهرة من تاريخ مصر القديم مما جعل من فكرة بعث المجد المصرى القديم أحد الأفكار الأساسية التى تضمنتها فكرة الوطنية المصرية.. بل إن هذا البعث صار أحد الأدوات الهامة التى استخدمها مفكرو هذه الفترة فى خلق الوعى بوجود شخصية مصرية متميزة.

ورغم أن فكرة الوطنية المصرية كانت لها السيادة على الفكر القومى فى صحف هذه الفترة.. إلا أنه وجدت تيارات فكرية أخرى مثل فكرة العروبة وفكرة القومية الإسلامية وهما اللتان سوف نفرد لهما الفصلين القادمين.

---

(١) نفس المصدر.

الفصل الثانى

العروبة فى الصحافة المصرية

نستطيع أن نتلمس الجذور الأولى للفكرة العربية فى تاريخ مصر الحديث منذ سيطرة محمد على على مقاليد الحكم.. فقد قامت على يديه أول حركة عربية فى التاريخ الحديث لإقامة امبراطورية عربية[1]، وكانت الحرب الوهابية هى الخطوة الأولى نحو رسم سياسة عربية تقوم على دعامتين: احداهما المصالح المادية، والثانية سمات القومية العربية التى كانت تجمع العرب أجمعين[2].

وكان فتح السودان خطوة أخرى فى سياسة مصر العربية.. وذلك لضمان سلامة مصر وتأليف وحدتها السياسية والاطمئنان على منابع النيل ولإيجاد الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان.. وتوسيع نطاق المعاملات التجارية بينهما.. ففتح السودان هو إذن حرب قومية بحته والغرض منها كان من أسمى أغراض الحروب وأنبلها مقصدا، اذ كانت الغاية منها تأليف وحدة وادى النيل[3].

وكانت فكرة ضم الشام إلى مصر تراود محمد على منذ عام ١٨١٠، وشغله عنها انهماكه فى الحرب الوهابية ثم فتح السود ان ثم الحرب اليونانية فلما انتهى من الحرب الأخيرة أخذ يفكر جديا فى فتح الشام.. وكانت تدور فى ذهن محمد على أحلام حول إنشاء دولة عربية مستقلة فى مصر تضم إليها البلاد العربية فى أفريقية وآسيا.. وهو قد استطاع بالفعل أن يستقل بمصر فى أفريقية وأن يفتح السودان وهو أيضا قد نجح فى أن يبسط نفوذه فى آسيا على الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية، وبحملته على الشام أراد أن يستكمل تأسيس الدولة العربية الموجودة، ويؤيد هذه الفكرة بعض التصريحات التى أدلى بها ابراهيم باشا أثناء الحملة السورية، فقد ذكر كارلفين وبارو فى كتابهما (حرب مصر ضد الباب العالى فى سوريا والأناضول) أنه بينما كان الحصار مضروبا على عكا سئل ابراهيم باشا إلى أى مدى تصل فتوحاته اذا تم له الاستيلاء على عكا فقال ما معناه إلى مدى ما يتكلم الناس وأتفاهم واياهم باللسان العربي[4].

ويذكر الرافعى عن البارون ليو أنه قابل ابراهيم باشا بالقرب من طرطوس بالأناضول عام ١٨٣٣ بعد عودته من كوتاهيه.. وجرى بينهما حديث طويل ذكر فيه ان إبراهيم باشا يجاهر علنا بأنه ينوى إحياء القومية العربية وإعطاء العرب حقوقهم وإسناد المناصب إليهم سواء فى الادارة أم فى الجيش وان يجعل منهم شعبا مستقلا ويشركهم فى ادارة الشئون المالية ويعودهم سلطة الحكم كما يحتملون تكاليفه.. وتتجلى فكرته هذه فى منشوراته ومخاطباته لجنوده فى الحرب الأخيرة بسورية فإنه لا يفتأ يذكرهم بمفاخر الأمة العربية ومجدها التليد ويتصل بهذا المعنى مجاهرته بأن كل البلدان العربية يجب أن تنضم تحت لواء أبيه.. وكان ابراهيم باشا يستخدم اللغة العربية فى صلاته مع أهل البلاد ويعد نفسه عربيا، لذلك كان لا ينفك يطعن فى الأتراك.. وقد لاحظ عليه ذلك أحد جنوده وخاطبه بتلك الحرية التى كان يشجع رجاله عليها

---

(١) د. حازم نسيبه – القومية العربية ص ٥٧.

(٢) محمد عمارة – العروبة – ص ١٦١.

(٣) عبد الرحمن الرافعي – عصر محمد على ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧١.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٤٦– ٢٤٧.

وسأله كيف يطعن فى الأتراك وهو منهم فأجابه ابراهيم باشا على الفور: أنا لست تركيا فإنى جئت مصر صبيا ومنذ ذلك الحين قد مصرتنى شمسها وغيرت من دمى وجعلته دما عربيا[١].

فالمؤرخون يجمعون على أن محاولة محمد على وابنه ابراهيم لبناء دولة عربية كبرى هى أول محاولة فى تاريخ البلاد العربية للوحدة الشاملة.. وليس هناك سبيل إلى تجاهل هذه الحقيقة فسياسة ابراهيم بالذات فى بلاد الشام (١٨٣٢ - ١٨٤٠) وتصريحاته المتكررة وتقارير القناصل الأجانب إلى حكوماتهم تقطع بأن فكرة الوحدة العربية كانت مختمرة فى ذهن إبراهيم باشا[٢].

وقد لوحظ وجود تيارين فى سياسة مصر العربية: تيار يرى قيام امبراطورية تركية تحل محل الخلافة فى الاستانة.. ويمثله محمد على وحاشيته التركية.. وتيار يرى قيام امبراطورية عربية يقوده ابراهيم باشا ورجال جيشه والقوى الجديدة التى تربت فى المدارس الحديثة والبعثات والجيش الوطنى وجهاز الدولة الجديد [٣]. وهى التى كانت ترى أن التوسع المصرى لا بد وأن يقف عند آخر نقطة للمتكلمين بالعربية.

وكان اخفاق مصر فى توحيد العالم العربى سببا فى حدوث شقاق عقائدى[٤]، بين مصر.. والعروبة.. وكان رد الفعل الطبيعى لاتفاقية عام ١٨٤٠ هو انسحاب مصر من الساحة العربية.. وظهرت دعوات تنادى باستقلال مصر عن العرب والعروبة.. بحجة أنها تشكل بذاتها وحدة سياسية متكاملة. وظهرت أفكار تميزت بالنظرة الوطنية المصرية الضيقة بدلا من النظرة القومية العربية، الشاملة، ووجد أيضا من نظر إلى مصر فى اطار حوض البحر الأبيض المتوسط، ووجد من نظر إليها فى إطار الفرعونية.. ومن نظر إليها باعتبارها تشكل قومية مصرية.. وغير ذلك من الاطارات التى تحصر مصر عند حدودها الطبيعية.. وهذه الدعوات كانت التعبير الفكرى والسياسى عن النمو الذاتى والخاص الذى أخذت تسير فيه مصر مستجيبة لما فرض عليها من عوامل الحصار وظروفه.. حيث توفر للجماعة البشرية التى تعيش فى مصر درجة عالية من وحدة الجماعة واللغة والأرض والتكوين النفسى والاقتصادى[٥]، مما جعل الكثيرين يتصورون وقتها أن المصريين يكونون أمة واحدة هى الأمة المصرية.

فالسبب اذن فى نشوء ما سمى بالقومية المصرية.. المنفصلة عن الحركة القومية العربية.. أن مصر عاشت حقبة طويلة من الزمن وهى وحدة سياسية منفصلة[٦]. ثم كان لوقوع مصر مبكرا فريسة للنفوذ الأوربى الحديث أن تحول كفاح مصر إلى صورة استقلال وطنى استغرقها تماما

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٤٧.

(٢) د. محمد أنيس - دراسات فى العالم العربي - اعداد ادارة التدريب بوزارة التربية - مطبعة أحمد مخيمر - القاهرة ١٩٥٨ ص ٣١٨- ٣١٤.

(٣) محمد عمارة - العروبة - ص ١٥٨، ١٧١.

(٤) د. حازم نسيبه - القومية العربية ص ٥٧.

(٥) محمد عماره - العروبة - ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٦) د. حازم نسيبه - القومية العربية ص ١٦٠.

لدرجة أجلت مؤقتا الهدف العربى النهائى[١].

وقد عادت الفكرة العربية تطرح فى مصر من جديد أثناء الثورة العرابية اذ انه بعد مظاهرة الجيش فى سبتمبر ١٨٨١ زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمى إلى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا وفى حين كانت بعض العناصر الثائرة فى الأزهر تتجه الى انشاء خلافة عربية أى دولة ذات طابع دينى، كانت العناصر الثورية الآخرى تطالب بجمهورية أو دولة عربية فى اطار الانفصال النهائى عن الخلافة سواء كانت عثمانية أو غير عثمانية[٢].

وبعث المستشرق الأوربى دوفيربيه إلى مستر برودلى المحامى البريطانى الذى تولى الدفاع عن عرابى بحديث ومعلومات عن عرابى تضمنت اتهام عرابى بأنه صاحب صلة وثيقة بالحركة السنوسية فى ليبيا.. وهى الحركة المعادية للخلافة العثمانية والأوربيين والتى كانت تتميز بالطابع العربى المشرب بفكر اسلامى لا يتنافى مع العروبة[٣].

كذلك فقد كتب الخديو توفيق إلى السلطان فى نوفمبر ١٨٨١ يقول له ان مصر فى حالة ثورة، وان هناك اقتراحا لإنشاء امبراطورية عربية[٤].

إن كل هذه الدلائل تشير إلى أن الثورة العرابية لم تكن تخلو من اتجاهات عربية رغم نفى عرابى - فى خطابه إلى جورجى زيدان - مثل هذه الاتجاهات "ولم يخطر ببالى أصلا الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين كما ذكرتم ولا بتأليف دولة عربية كما أرجف المرجفون. لأنى أرى ذلك ضياعا للاسلام عن بكرة أبيه وخروجا عن طاعة الله ورسول ﷺ"[٥].

رغم سيادة الفكرة الوطنية المصرية على الفكر المصرى طوال فترة هذا البحث إلا أن الصحف المصرية لم تكن تخلو من كثير من الكتابات التى تعرضت لفكرة العروبة.. أو تلك التى تكشف عن وعى كاتبها بعروبة مصر.

ويلاحظ أن أكثر هذه الكتابات صدر من جانب الصحفيين السوريين واللبنانيين الذين هاجروا من سوريا ولبنان بفعل الارهاب التركى واشتغلوا بالصحافة، واتخذوا من مصر وطنا لهم[٦].

ويرتبط بذلك الدور المتميز الذى لعبه المسيحيون فى نشر فكرة العروبة وهى أمر طبيعى فى ذلك الوقت لأن الحركة القومية هى القطب المناوىء للحركة الاسلامية التى تستبعد العناصر غير الاسلامية.. كذلك فقد كان من نتيجة اهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية، بل ومطاردتها أن اللغة العربية وآدابها لم تجد سوى ملجأ واحد هو الإرساليات التبشيرية المسيحية فى بلاد الشام

---

(١) د. حمال حمدان - شخصية مصر ص ٢٤٥- ٢٤٦.

(٢) صلاح عيسى - الثورة العرابية - ص ٢٢٨.

(٣) محمد عمارة - العروبة فى العصر الحديث - ص ٢٥٧.

(٤) المصدر نفسه - ص ٢٧٦.

(٥) الهلال جـ٢ م١٠ ص ٣٣- ١٩٠١.

(٦) بولس قرالى - السوريون فى مصر - الجزء الأول - المطبعة السورية بمصر - ١٩٢٨- ص٢.

بالذات، وهكذا أتيح للمسيحيين فرصة الاطلاع والتنقيب فى تاريخ العرب وآدابهم ولغتهم... وإليهم يرجع الفضل فى تلك الفكرة التى شاعت عن أن للعرب حضارة قبل الاسلام ثم ازدهرت على يد الاسلام وأن - المسيحيين لعبوا دورا خلاقا فى بناء الحضارة العربية مثل المسلمين وأنه لا يمكن أن يكون الطابع العام للحضارة العربية دينيا[١].

لذلك لم يكن غريبا أن يكون أول مقال تقع عليه أعيننا.. ونلمح فيه فكرة العروبة.. كتبه أرشميدز الكرسى الانطاكى غبرئيل جبارة مأمور بطريركى.. فهو يتحدث باسم "سكان أرض الميعاد التى تشرفت فى التوراه والانجيل والقرأن" ثم هو يطالب بأن تكون" لغتنا العربية هى الأولية فى سائر مراكز دولتنا العلية، وبأن يكون فضلاؤنا وعقلاؤنا بأعلى الوظائف الشرعية والعسكرية[٢]. ولكنه يستدرك قائلا ان العرب لا يطمحون فى الانفصال الكلى عن الدولة العثمانية "فهم ليسو من أمة سلاقية أو يونانية لكى تطمح أفكارهم بطلب الاستقلالية".

إن خطورة هذا المقال فى ذلك الوقت تأتى من كونه يميز العرب عن سائر شعوب الدولة العثمانية، ويطالب بمركز ممتاز فى هذه الدولة.. ثم هو ثانيا يريد أن يسلب من الدولة العثمانية طابعها الدينى لصالح العثمانية عندما يؤكد: "ان المأخوذ الآن عند سائر الدول أساسا للتمدن ودستورا للعمل هو أن لا تقوية إلا بالتسوية ولا نجاح إلا بالاصلاح ولا سلام وعدل إلا بأن القول يسبقه الفعل.. ولا تمدن ولا اصلاح عوائد إلا بحرية الأديان والأفكار والجرائد مستندا على أن الخالق سبحانه وتعالى خلق الانسان حرا ومنحه تمام الارادة ووضع له ناموسا بقدرة تصرفاته"[٣].

ولجأ أديب اسحق إلى الدعوة للفكرة العربية عن طريق الطعن فى الوطنية المصرية" لو بحثوا عن الأصول لما رأوا فى أى البلاد الشرقية فئة من السكان تصح لها دعوى الوطنية الأصيلة"[٤].
ثم اتخذ مصر نموذجا يؤكد به فكرته فقال: ولنضرب المثل بالقطر المصرى فنقول ان ليس فى مصر من لا يخاف التكذيب إذا ادعى أنه من بقية البطالسة وعلى فرض أن يدعى ذلك فإنه يثبت لنفسه الأصل اليونانى لا المصرى وأن هذا القطر الذى ملكه الرعاة العرب (قد يقصد الهكسوس) واليونان والفرس والحبشة والمسلمون العرب ثم الترك والافرنج، وتوالت عليه غارات القبائل المتنوعة والشعوب المختلفة لا يستطيع الانتماء إلى فريق منهم دون الآخر لما وقع منه من اختلاط الأنساب وامتزاج الأصول وتعذر التفريق بين الدخيل والأهلى.

ويرفض أديب اسحق الفكرة التى سادت فى ذلك الوقت وهى حصر الحق فى الانتساب إلى مصر للفلاحين وحدهم، فإنة من شأن ذلك - وهنا يلجأ إلى تحريض السلطة - اخراج الحكام والأمراء من دائرة المصريين فيقول:

---

(١) د. محمد أنيس الدولة العثمانية والشرق العربي - ص ٢٦٤.
(٢) صحيفة الأهرام - ٩ ديسمبر ١٨٧٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) التجارة - ٢٧ سبتمبر ١٨٧٩ مقال بعنوان الشرقيين فى الشرق.

"ولا يليق بذى الدراية والذكاء أن يحصر الوطنية المصرية فى أهل الفلاحة وأن يلتمس لهم ملكامنهم فان أقل ما فى ذلك من الوهم أنه يخرج ثلاثة أرباع سكان القطر، ان لم تقل خمسة أسداسهم أو ستة أعشارهم من الوطنية وفى جملة هؤلاء أمير القطر وآله ومن انتمى إليهم من الأمراء والمقربين والوزراء والرؤساء والكثير من العلماء وقادة الجند بأسرهم والتجار والصناع وسائر دعائم الهيئة الاجتماعية بل تحسب من يزمع لوطنه مثل هذه الحالة الموجبة للاختلال والاضمحلال أقل وطنية من جميع هؤلاء".

والفكرة البديلة التى يرى أديب اسحق أن تحل محل الوطنية المصرية الضيقة هى "صلات الجامعة اللغوية – فلا وجود لأمة إلا بهذه الجامعة "وهو هنا يقدم الرابطة العربية، بديلا للوطنية المصرية.. ثم ينتهى إلى الدعوة إلى "الحرص على جامعة الكلمة ومن ادعى غير ذلك فليرفع نسبه الى ما قبل دولة الترك والعرب والفرس والحبشة واليونان والرعاة إن كان من الصادقين"[(١)].

ونشبت معركة بين صحيفة التجارة وصحيفة الوطن.. بدأتها الوطن بأن نشرت تحقيقا صحفيا عن الخلل الذى أصاب ادارة الجمرك المصرية وأرجعت هذا الخلل إلى سوء تصرف موظفيه السوريين. ثم رأتها مناسبة للطعن فى كفاءة السوريين. وعارضت فى كثرة تعيينهم بإدارات الحكومة المصرية.

وردت التجارة على الوطن بسلسلة مقالات متتالية كتبها أديب اسحق والذى يهمنا فى هذه المعركة أنها تكشف عن إحدى المعارك الهامة بين الفكر القومى العربى والفكر الاقليمى فى مصر – وكان بودنا أن نطلع على مقالات الوطن ولكن لسوء الحظ فإن الأعداد التى نشرت فيها هذه المقالات مفقودة.

لقد بدأ أديب اسحق رده على الوطن بأن اتهم محرره[(٢)] فى وطنيته عندما أدان السوريين لصالح المأمورين الانجليز.. وهو فى ذلك لا يعمل لمصر وإنما للأجانب.. ثم أكمل ذلك باتهامه بأن دافعه للحملة على السوريين هو تعصبه الدينى بدليل ثنائه على غوردن باشا وغيره من مأمورى الانجليز لمجرد كونهم من البروتستانت.. ثم هاجم أديب اسحق محرر الوطن لأنه "تجاسر على الفصل بين السوريين وبين الأمة المصرية مع اتحادهم فى اللغة والمشرب"[(٣)]. ثم قال : "ألم يعلم أن اخراجهم من الوطنية يعنى بقاء مصر لقبطها وحسبان المسلمين فيها على الاطلاق أجنبيين – فإنهم جميعا نزلاء هذا القطر من عهد الفتح ومن بعده"[(٤)]. ثم كرر أديب حجته القديمة والتى سبق أن أوردها فى مقال سابق بأن ذلك يعنى" عد البيت الكريم وسائر الأمراء والوزراء والرؤساء والتجار وجل العلماء من الأجنبيين الدخلاء. فإن كان ذلك مقصده فلبئس ما قدمت يداه"[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هو ميخائيل أفندى عبد السيد صاحب ومحرر الوطن.

(٣) التجارة – ٢٧ أكتوبر ١٨٧٩ مقال بعنوان جريدة الوطن.

(٤) المصدر نفسه. (٥) المصدر نفسه.

وفى مقال آخر اتهم أديب اسحق صحيفة الوطن بأنها تريد أن تفصم "صلات الوحدة وعلائق الألفة بين الشام ومصر"[١] وأن هدف حملتها على السوريين هو "تفريق الكلمة العربية"[٢] و"تفريق جميع الأمة العربية"[٣] ثم يؤكد وحدة السوريين والمصريين مدللا على أن الحكومة المصرية "تفرض عليهم ما على المصريين.. يؤدون الضرائب ويعطون الرسوم وينهضون بالأوامر خاضعين. وغير ذلك مما لا ينفذ فى الأجنبى[٤].

وأنكر أديب اسحق فكرة وجود مصرى نقي ورفض اعتبار وحدة الجنس كعامل من عوامل الوحدة القومية فقال "إن الفتوح المتوالية والغارات المتواترة قد ذهبت ببقايا مصرائيم.. إن حملة اللغة قد نابت عن رابط الأصل السقيم"[٥]. وانتهى من ذلك بالقول بتخطئه كل من يرى "أجنبية من لم يتصل بنسب شيمى أو باجبتوس ومن لم يعتقد جده الأول يعمون (يقصد آمون) وبوتو (يقصد خوفو) وأثورود نيف وأوزيريس" [٦].

وتكررت نفس المعركة بين الصحف الوطنية والصحف السورية أثناء الثورة العرابية وكان سببها الظاهرى هو نفس السبب القديم وهو كثرة تعيين الشاميين فى وظائف الحكومة المصرية.. ولكن السبب الحقيق الذى كان يختفى وراء هذه الحملة هو الموقف المعتدل الذى أخذته الصحف الشامية من الثورة العرابية ولقد كان موقفا غريبا بالفعل.. فقد يعجب الباحث كيف أن واحدا من أكثر الكتاب ثورية وتقدمية فى ذلك الوقت وهو أديب اسحق - يتحول إلى الدعوة إلى الاعتدال فى طلب الحرية.. بعد أن كان أكثر دعاتها تطرفا فى الفترة التى سبقت الثورة العرابية مما أبغض فيه رياض باشا.. فأغلق له جريدتيه التجارة ومصر.

ولقد كان من نتيجة موقف أديب اسحق المعتدل هذا.. أن سخط عليه رجال الثورة العرابية.. ولم يجعلوا من جريدته مصر لسان حال الثورة كما كان متوقعا.. واستعاضوا عنها يومئذ بصحف أخرى مثل جريدة المفيد وجريدة الطائف[٧].

وقد كان من نتيجة حملة الصحف الوطنية على الصحف السورية أن اضطر كثير من السوريين إلى الهجرة من مصر وقطع أديب أسحق (وكان موظفا فى الحكومة المصرية ويعمل كاتبا لأسرار مجلس النواب).. كل صلة له بجريدة مصر ولم يبق من الصحف السورية يومئذ غير صحيفة المحروسة لصاحبها سليم النقاش اذ بقيت موالية للحكومة حتى عطلها عرابى ثلاثة أشهر"[٨].

---

(١) التجارة - ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩ - مقال بعنوان (السوريون وجريدة الوطن).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) د. عبد اللطيف حمزه. أدب المقالة الصحفية فى مصر - الجزء الثانى دار الفكر - القاهرة ص١٨.
(٨) المصدر نفسه ص ٢٠.

وتلخص المفيد موقف الجرائد الوطنية من قضية الصحف الشامية عندما كتبت تقول: "كل من جريدة الأحوال والمحروسة ومصر أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤاد هم من الوطنية التى ادعوها ترويجا لمقاصدهم فأنشأوا بين أيدينا جرائدهم ودعوا باسم الوطنية والخدمة الانسانية، والحال فى سكون فلما ارتبكت الحال قطعوا ألسنة جرائدهم ورجعوا بلادهم بجر الحقائب فنعم الأحباب لازمونا فى الهناء وفارقونا فى الشقاء"(١).

وقد تصدت المحروسة للرد على حملة الجرائد الوطنية وناقشت قضية تعيين السوريين فى وظائف الحكومة المصرية.. وتعرضت لمسألة الوطنى والمستوطن فقالت "إن السورى مرتبط بالمصرى بجامعة الجنسية العربية الكريمة فلا يصح أن يعتبر بين المصريين غريبا ولا نزيلا لأنه يشترك معهم فى المصلحة العمومية ولا يجمل بأهل مصر أن يباعدوا السوريين مع أنهم لا ينزلونهم إلا منزلة الاخوان بل منزلة الذات فلا يميزون ضيفهم المصرى عن أنفسهم"(٢).

أما فيما يتعلق باشتغال غير المصريين فى مصالح الحكومة فعلقت عليها قائلة "وكثيرا ما بينا فى المحروسة أن المصالح الميرية يجب أن تكون خلوا من أهل الفساد وطنيين كانوا أو أجانب لأن المصلحة العمومية أفضل من المصلحة الخصوصية على أن استخدام الوطنى أفضل من استخدام سواه لعدة وجوه أولها: أنه أحق من الغريب بالانتفاع فى خيرات بلاده، والثانى: أن الحكومة تنتفع منه بأكثر مما تنتفع من غيره فى الأمور الوطنية فهو الذى يحفر الترع ويحمل السلاح ويرمم الجسور ولا يخرج من البلاد إلا بتذكرة مخصوصة من حكومته"(٣). ولكنه إضافة إلى ذلك أنه لابد من معرفة أن العرب جميعا وحدة متماسكة" وان اختلفوا فى الوطنية النسبية.. غير أن المصرى مثلا أحق من الشامى والحجازى بخدمة حكومته.. والحجازى أجدر بالتمتع بثمرات بلاده من الشامى الذى يعد فى الحجاز ضيفا، وإن كان بين إخوانه فى الوطنية واللغة معززا مكرما"(٤).

ونعتقد أن هذا المقال- وخاصة الفقرة الأخيرة منه تقدم مفهوما صحيحا للعلاقة ما بين الوطنية والقومية - فالوطنية المصرية أو السورية أو الحجازية هى جزء من كل .. هى القومية العربية أو الرابطة العربية كما كانوا يطلقون عليها فى ذلك الوقت.. وأنه لابد من الاعتراف بالحقوق الوطنية للأفراد.. وإن هذا لا يتعارض مع الانتماء القومى الأكبر.

والعروبة عند عبد الله النديم فكرة تتردد كثيرا فى كتاباته.. وهى عنده لا تتناقض ولا تتعارض مع مصريته التى كان يعتز بها كثيرا.. وكما كان يفخر ويشيد بالتاريخ المصرى القديم (الفرعونى) نراه يفخر ويشيد - بنفس الدرجة - بالتاريخ العربى وبفضل العرب على الحضارة الانسانية فكتب على لسان أوربى مهتما بأحوال العرب يقول "إن للعرب فضلا على سائر المسكونة بما فتحوه من باب الرحلة والسياحة، أيام كانت أمة لا تتجاوز حدودها ولا تعرف غير

---

(١) صحيفة المفيد - ٢٢ يونيو ١٨٨٢.

(٢) صحيفة المحروسة ١١ أبريل ١٨٨٢ - مقال بعنوان (فصل الخطاب).

(٣) المصدر نفسه. (٤) المصدر نفسه.

أهلها ومن العجائب أنهم بثوا التمدن في الوجود أيام تملكهم على الأقطار.. وودت أني أنسب إليها وينسلخ عني عنوان أورباوي"[١].

وكذلك قوله على لسان أحد النبهاء: "أظنك مغرما بأشعار العرب لتقف على أحوالهم ووقائعهم الشهيرة والأمانة التي امتازوا بها والعزة التي بها يعرفون، والكرم الذي به يمدحون والوفاء الذي به يمتازون والحكمة التي بها يولدون والبلاغة المقصورة عليهم"[٢].

ونلاحظ أن النديم لم يكن يميز بين مصر والعروبة.. فهو دائم الخلط بينهما وكثيرا ما تحدث عنهما باعتبارهما شيئاً واحداً وذلك يرجع لكونه يعتبر اللغة أساس الرابطة الوطنية والقومية "فاللغة هي وطنك إن لم تعرف ما الوطن.. فالوطن إنما يعمر ويسمي وطنا برجال يتعاونون على إحيائه واظهاره في الوجود محلا للسكنى ودارا للإقامة ومن فقد الموطن فقد الوطن"[٣].

والنديم يعتقد بأن "من سلم في لغته سلم في وطنه ونفسه"[٤]. وان إضاعة اللغة تسليم للذات"[٥] وأن " استقلال الأمة موقوف على حفظ لغتها"[٦] وان "اللغة هي عنوان الأمة"[٧].

والنديم يقترح لإحياء اللغة العربية ضرورة "احداث درس في جميع المدارس يلقن فيه الطفل لغته العربية الشريفة بطريقة تهذيبية ولا يصعب الأخذ بها ولا تمل النفس من ملازمتها مع اجتماع الأمة على تكثير المدارس والجمعيات وصرف ثلث وقت الطفل في تعلم الوطنية وتهذيب الأخلاق"[٨].

وقد أثارت مقالات النديم حول أهمية اللغة في عملية الاحياء القومي عدة مناقشات في صحف ذلك الوقت واشترك فيها عدد من الكتاب.. واختلف الاجتهاد فبينما اتهم سليم النقاش النديم بالتعصب[٩] نجد أن الشيخ محمد عبده يقف معه ويندد بأسلوب الكتابة الركيك في دواوين الحكومة وفي مراسلات الناس ويطالب بالاهتمام باللغة العربية في المدارس وفي دواوين الحكومة[١٠].

وساهم أمين افندي شميل في المناقشة فكتب مقالا في التنكيت والتبكيت ربط فيه بين إحياء اللغة العربية والعزة والدعوة للحرية.. وهو يؤكد أن تقدم المجتمع مرهون بإحياء لغته.. وأن

---

(١) التنكيت والتبكيت – العدد الأول – مقال "لا تصدقني ولو حلفت لك" ٦ يونيو ١٨٨١.

(٢) المصدر نفسه – مقال «غفلة التقليد».

(٣) التنكيت والتبكيت ١٩ يونيو ١٨٨١ مقال بعنوان "إضافة اللغة تسليم للذات".

(٤) المصدر نفسه.

(٥) التنكيت والتبكيت ١١ سبتمبر ١٨٨١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) التنكيت والتبكيت ١٩/٦/١٨٨١.

(٩) صحيفة العصر الجديد – الأعداد ٧٩،٨٣.

(١٠) الوقائع المصرية العدد ١٠٣٧ مقال بعنوان مشكلات الكتابة (التاريخ مفقود).

إحياء هذه اللغة رهن بمدى الحرية المتوفرة فى المجتمع.. ثم انتهى من ذلك إلى أن "فى ضعف كل أمة فقدان لغتها مهما كانت تامة الألفاظ واسعة المعانى والمبانى"(١).

ولعبد الله النديم مقال هام رد فيه على مقال كتبه الموسيو (شارم غبريال) فى جريدة الديبا الباريسية وفيه يكشف النديم - اذا اعتبرناه لسان حال الثورة العرابية - عن موقف العرابيين من فكرة انشاء الدولة العربية المستقلة عن تركيا "تلك الفكرة التى شاعت عن العرابيين والتى استغلت للتوقيع بين العرابيين وبين الباب العالى.. فيورد النديم آراء شارم غبريال ويرد عليها.. ومما قاله شارم غبريال "إن هؤلاء الثائرين - يقصد العرابيين - الذين يزعمون أنهم وطنيون يرون ان أرضا كبيرة كمصر لا تحكم بتركى ولا غيره وانهم يفضلون القتل على دخول عسكرى غريب فى أرضهم أو يتدخل من رجال الحكومة التركية فى أعمالهم.. ويوجد فى الشرق عدد كثير يحلمون بإحياء دولة عربية وأول ظهور ذلك فى الشام وكان مدحت باشا هو المساعد لهم ولهذا طلبت فرنسا إخراجه من الشام خوفا من تأسيس تلك الدولة فإنه اذا زالت سلطة الترك من الشام ولم تحل بعدها دولة اوربية خربت تلك البلاد وهلكت"(٢).

ورد النديم على هذه الأقوال فكتب يقول: "دولتنا العلية الشأن واثقة بخضوع رجالها وانقياد أهلها ورضاهم بسلطتها رضاء لاتزعزعه مفترياتك ونحن معاشر العرب بايعنا ملوكنا مبايعة شرعية نعد رفضها كفرانا واخلالها خسرانا ولنا ذمة يحلف بها الصادق حين يقول وذمة العرب ومن كان هذا اعتقاده كان بعيدا عن التلون فى أعماله"(٣)

ونلاحظ على رد النديم أمرين:

الأول: أنه يؤكد على رابطة العروبة.. فهو يركز أكثر من مرة على هذه الرابطة فمرة يقول "نحن معاشر العرب" ومرة أخرى يقول "وذمة العرب".. فإذا ما عرفنا أنه يتحدث عن مصر أدركنا مدى مزجه بين العروبة.. والمصرية.. فهما عنده شىء واحد.

الثانى: أنه يصر على تأكيد ولاء مصر والعرب للخلافة العثمانية.. فهو لا يجد تناقضا بين وجود العروبة وبين الولاء للدولة العثمانية، ويكفى للتدليل على ذلك أنه يرى أن الولاء للدولة العثمانية ليس مفروضا على العرب وإنما هو قائم باختيارهم الحر ونلاحظ قوله "ونحن معاشر العرب بايعنا ملوكنا مبايعة شرعية "والنظرة السريعة قد ترى أن وراء موقف النديم محاولة لإحباط خطة الصحافة الأوربية للوقيعة بين العرابيين والسلطان.

ومع أن ذلك حقيقى.. إلا أنه ليس كل الحقيقة.. ذلك أن موقف النديم فى تأييد الدولة العثمانية موقف مبدئى بمعنى أنه كان يؤمن بالدولة العلية وظل على إيمانه بها حتى سقوط الثورة العرابية وبعد التحاقه بجمال الدين الأفغانى فى الاستانة، وعملهما معا من أجل الجامعة

---

(١) التنكيت والتبكيت - ١٠ يوليو ١٨٨١ مقال بعنوان - كلمة غيور على لغته.

(٢) التنكيت والتبكيت ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ - مقال "الديبا والعرب".

(٣) المصدر نفسه.

الاسلامية التى كانت فى إحدى جوانبها تستهدف تدعيم الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية باعتبارها الدولة المؤهلة للوقوف أمام تسلل الاستعمار الأوربى إلى الشعوب الإسلامية.

ولقد سيطر هذا الاتجاه المؤيد للدولة العثمانية على الحركة الوطنية المصرية حتى سقوط الخلافة فى تركيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى.. وكانت سيطرة هذا الاتجاه وراء الانشقاق العقائدى الذى فصل ما بين مصر وشعوب المشرق العربى.. ففى الوقت الذى كانت تستعين فيه مصر بدولة الخلافة لإخراج الانجليز.. كانت شعوب المشرق - حيث كانت الظروف مواتية لانبثاق حركة قومية عربية تستعين بالإنجليز وببعض دول أوربا لكى تتخلص من الحكم العثمانى.

أما فى مصر.. فلم يتمثل الرد المقابل لسقوط دولة الخلافة.. فى ولاء لأمة عربية .. بل فى ولاء للوطنية المصرية.. بمعناها الضيق.. المنفصل عن العروبة.

* * *

الفصل الثالث

القومية الإسلامية في الصحافة المصرية

إن أى محاولة تستهدف التعرف بشكل كامل على اتجاهات الفكر القومى فى مصر لابد وأن تتعرض لقضية العلاقة بين مصر وتركيا.. ليس فقط لأن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصا من الاستقلال وتذويبا للشخصية القومية.. وإنما لارتباط هذه القضية بفكرة لعبت دورا كبيرا فى الفكر القومى المصرى وخاصة فى السنوات الأخيرة من فترة البحث.. ولسنوات طويلة بعدها.. ونقصد بها فكرة الجامعة الاسلامية.

واذا كانت معاهدة لندن ١٨٤٠ هى التى جعلت لمصر شخصية دولية مستقلة ورفعت مركزها من ولاية لا تختلف عن سائر ولايات السلطنة العثمانية.. إلى دولة مستقلة استقلالا مقيدا بقيود السيادة التركية.. إلا أن الفرمانات التى أصدرتها تركيا تنفيذاً للمعاهدة، قد جاوزت فى بعض المواطن القيود الواردة بها.. ويبدو أن السلطان العثمانى استغل فرصة تكاتف الدول الأوربية على مصر... فغالى فى الفرمانات التى أصدرها لمحمد على، وغلها بالقيود.. وخاصة فى الفرمان الأول الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١.

ولكن محمد على اعترض لدى الدول على تلك القيود وقد تدخلت الدول الأوربية لدى السلطان واضطرته لتعديل هذه القيود فى لائحة ٩ أبريل سنة ١٨٤١ كما فى فرمان أول يونية ١٨٤١[(١)].. وقد ظلت هذه هى طبيعة العلاقة بين مصر وتركيا.. الباب العالى يريد أن يزيد من القيود على مصر.. ومصر تريد مزيدا من الاستقلال عن الباب العالى.

ولقد حاول الباب العالى مرة أخرى أن يعيد مصر إلى باشوية عادية من الباشويات العثمانية وحرمانها من الوضع الذى خولته لها معاهدة لندن والفرمانات التى صدرت مقرة للمعاهدة.. فطالب عباس الأول بتطبيق التنظيمات الخيرية[(٢)] فى مصر، باعتبارها ولاية عثمانية، ولكن عباس عارض فى ذلك.. وكانت انجلترا تؤيده ففشل التدخل العثمانى فى مصر عن طريق التنظيمات[(٣)].

أما سعيد باشا فقد كان طموحا يسعى إلى تحقيق استقلال مصر عن تركيا فأبدى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على ص ٣٦١، ٣٦٨.

(٢) تشمل هذه التنظيمات مرسومين سلطانيين أساسيين صدر الأول عام ١٨٣٩ وعرف باسم منشور الكلخانة.. والثانى فى عام ١٨٥٦ وعرف باسم التنظيمات الخيرية.. فى المرسوم الأول تنازل السلطان عن جزء من سلطاته لمجلس الأحكام القضائية الذى أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدق عليها السلطان.. وقضى المنشور الثانى أن لا يعاقب أحد دون محاكمة علنية وأن يعامل المسلمون وغير المسلمين معاملة متساوية أمام القانون. كما نص على ضرورة وضع تشريع لإبطال المتاجرة فى الوظائف واعترف المنشور بالتجنيد الاجبارى للخدمة العسكرية.. أما منشور التنظيمات الخيرية فقد أقر كافة المبادئ التى وردت فى الخط الهمايونى السابق. واهتم بصفة خاصة بمبدأ المساواة القانونية المدنية لكافة رعايا السلطان وحقهم فى خدمة الدولة.

ويعتقد أن هذه التنظيمات قصد بها اقناع الدول الأوربية بأن ثمة اصلاحا يجرى فى الدولة العثمانية، لعل هذا يؤدى إلى اقناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية للبقاء.. وبعدم تدخلهم فى شئون الدولة.

(٣) د. محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٢٣.

تسامحا مع الأجانب.. والأقليات الدينية.. اذا كان تفوق المسلمين ركيزة للسلطان في مباشرة نفوذه في مصر(١).

وقد استطاع الخديو اسماعيل أن يحرر مصر من أكثر القيود التى فرضتها الفرمانات العثمانية بل وبعض القيود التى نصت عليها معاهدة لندن، عن طريق استخدامه وساطة الدول الكبرى، وبالأموال التى أنفق منها بسخاء على رجال الدولة العثمانية فكانت الفرمانات التى أصدرها السلطان بتوسيع حدود اختصاصات الخديوية والتى انتهت بالفرمان الشامل الصادر فى ٩ يونيو ١٨٧٣(٢).

وقد جاء الفرمان الأخير مصادقا على كل الفرمانات والخطوط الشريفة الممنوحة لمحمد على وحلفائه ومدخلا عليها تحسينات وتوسعات جمة وشاملا ما كان منها متعلقا بالوراثة وبشكل الوصاية فيما لو كان الخديو قاصرا.. ومنح اسماعيل بموجبه من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها مهما تكن مراميها وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد وحقه فى زيادة الجيش أو ضغطه كما يشاء وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرع منها وبالاختصار لقد أعطى هذا الفرمان لاسماعيل حق تنظيم الادارة المدنية والعسكرية والمالية فى البلاد طبقا لما توجبه مقتضيات الأهالى.. أى أنه توج مسعى اسماعيل إلى نيل الاستقلال الذاتى تتويجاً نهائيا وجعل قيد ارتباطه بتركيا كأنه غير موجود.. فهو ومعاهدة لندن ١٨٤٠ قد أرسيا الأساس الذى استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢.

ورغم هذا فإن الفرمان لم يعط مصر شخصية قانونية منفصلة عن شخصية الامبراطورية العثمانية اذ لم يفكر السلطان فى التنازل للخديو عن حقوقه فى السيادة على مصر بل سمح له بالتمتع بما لا يزيد على قسط منها.. وتبدو قيمة هذا الفرمان فيما لو قارناه بفرمان ١٩٦٧ فلم يدر فيه ما ينص على أن القوانين الأساسية السائدة فى مقاطعات الامبراطورية الأخرى تطبق فى مصر.. كما لم ترد فيه فقرة التنظيمات العمومية التى نص عليها خط شريف .. وسمح الفرمان الجديد بعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية دون تعد على معاهدات الباب العالى والدول الأوربية وهى التى تنطبق على مصر ينتهى أجلها فى عام ١٨٧٦ فقد كانت الدول الأوربية فى حل من أن تتباحث مباشرة مع الحكومة المصرية فى شروط تجديدها(١).

وبعد عزل اسماعيل وتولية توفيق رأى الباب العالى - أن الفرصة سانحة لاستعادة سيادته على مصر، والغاء الامتيازات التى منحت لاسماعيل بمقتضى فرمانات ١٨٦٦، ٦٧، ١٨٧٣، وأن تعود مصر إلى مجرد باشوية من باشويات الدولة العثمانية.

---

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧- ص ١٣.

(٢) د. محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - ص ٢٢٣.

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا - ص ١٧٩ - ١٨١.

ولكن انجلترا وفرنسا وقفتنا فى وجه السلطان وأرغمتاه على اصدار الفرمان فى ٧ أغسطس ١٨٧٩ مؤكدا لتوفيق التصرف التام فى شئون بلاده المالية، ولكن السلطان حرص على توثيق الصلة بين مصر والدولة العثمانية فمنع الخديو من أن يعقد اتفاقات تخل بالمعاهدات السياسية لمبرمة مع الحكومة العثمانية، كذلك أكد أن الامتيازات المعطاة للخديو - هى فى الأصل منحة من الدولة صاحبة السيادة وحرص على أن تكون أعلام القوات العسكرية ورتب الضباط هى نفس الأعلام والرتب العثمانية(١).

وقد أثار تأجيل الباب العالى إصدار فرمان تثبيت توفيق، ومحاولته استرداد بعض الحقوق التى منحتها الفرمانات لمصر - نقاشا واسعا فى الصحف المصرية ورأت فيه أكثرها محاولة للنيل من استقلال مصر.. وباب انفتح لمزيد من التدخل الأوربى فى مصر.. فكتب سليم النقاش فى التجارة مقالا عن قصة عزل اسماعيل تحدث فيه عن تدخل القناصل وأذاع تفاصيل الحوار الذى دار بين اسماعيل وبين القنصل الفرنسى الذى طلب منه التنازل لولى عهده توفيق فقال سليم النقاش.. "طلب المسيو تريكو (قنصل فرنسا) جوابا نهائيا فأجابه الجناب السامى: إنى تابع للباب العالى.. لا أصدر إلا عن رأيه، ولا أقوم إلا بأمره.. فقال أحد القناصل الحاضرين: لم نعهدك من قبل ذلك الاستقلال برأيك حاكما بأمرك متصرفا بارادتك، فما الذى أوجب هذا الانقلاب؟

فأجابه: إنى تابع للباب العالى فيما أقول وما أفعل منذ رفعت إلى هذا المقام.. بل منذ انيط عنى حجاب الخفاء فظهرت فى عالم الوجود فقال القنصل: إنا لا نعرف إلا جلالتك، فأجبنا بما ترى؟ فقال: إن جوابى هو ما تقدم ليس إلا.(١)، وهنا نلاحظ أن اسماعيل الذى كان يحرص دائما على الاستعانة بالدول الأوربية لمواجهة الباب العالى فى دعم استقلاله.. غير موقفه، وبدأ يستعين بالباب العالى لمواجهة الدول الأوربية التى تريد عزله.. وهو فى هذه العملية - يعود ليعترف بحق الباب العالى المطلق فى مصر ويظهر ذلك فى قوله: "إنى تابع للباب العالى فيما أقول وما أفعل منذ رفعت إلى هذا المقام، بل منذ أنيط عنى حجاب الخفاء فظهرت فى عالم الوجود".. وكان هذا التبدل فى موقفه غريبا لدرجة أن قناصل الدول أبدوا عجبهم منه.. فالواضح هنا أن الخديو اسماعيل كان يتمتع باستقلال حقيقى عن تركيا بدليل اعتراف القناصل الأجانب بذلك.. أما محاولته الادعاء بالولاء للباب العالى.. فقد كانت مجرد مناورة سياسية منه للضغط على الدول.. وليست سياسة ثابتة له.

وكان طبيعيا أن يستغل الباب العالى هذه الفرصة فيؤيد اسماعيل من ناحية.. ويثبت نفوذه فى مصر من ناحية أخرى.. يثبت ذلك قول سليم النقاش.. بعد أن سرد الحوار الذى دار بين اسماعيل وقناصل الدول: "ثم ورد إليه - يقصد اسماعيل - بعد ذلك تلغراف من الباب العالى مفاده" اذا كان التنازل بإرادتكم واختياركم كان لنا أن نرفض أو نقبل.. وإن طلبت الدول ذلك فعليها ان تخابرنا"(٣).

---

(١) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) التجارة - ٢٤ يونيو ١٨٧٩ مقال بعنوان : أحوالنا.

(٣) المصدر نفسه.

وعلق سليم النقاش على هذه البرقية قائلا:

"فاطمأنت الخواطر وأنيطت الآمال بالباب العالى اعتقادا أنه يعلم أن انقياده للدول فى هذا الأمر الخطير يوهم أنه متخلٍ لها عن رئاسته وسيادته على هذا القطر بل يوجب انكسار قلوب العثمانيين جميعا اذ يرون أن دولتهم قد خذلتهم فى حين الحاجة إليها حال كونهم لم يألوا جهدا فى مساعدتها.. بل افتدوها بالأموال والرجال"(١).

وعقب عزل اسماعيل كتب أديب اسحق فى جريدة مصر.. معلقا على هذا الحديث واستخلص منه نتيجتين هامتين: "الأولى تدخل الدول الأجنبية فى أمورنا الادارية، والثانى جنوح الباب العالى إلى استرجاع بعض حقوقنا الاستقلالية"(٢).

وندد الكاتب بمحاولة الباب العالى ادخال بعض التعديلات فى نصوص فرمان ١٨٧٣ لوضع قيود على استقلال مصر.. وأبرز أهم النصوص التى يريد الباب العالى الانتقاص منها مترجما اياها عن جريدة "ريفورم" وطالب الشعب المصرى بضرورة التمسك بهذه النصوص وهى "ان تنتقل الخديوية من مبتدئ كرسيها إلى كبير أبنائه ومن هذا الى بكر أبنائه أيضا بعده، وهلم جرا.. فاذا لم يرزق من ولى الخديوية ولدا ذكرا كانت الولاية من بعده لأكبر إخوته أو لأكبر أبناء أخيه الأكبر ولا تكون هذه الوراثة فى أبناء البنات"(٣).

وذكر أديب اسحق أربعة بنود أخرى يريد الباب العالى تغييرها وهى "الرخصة المطلقة فى وضع القوانين والنظامات الداخلية على حسب الحاجة واللزوم"(٤) و" الرخصة التامة فى عقد المشارطات وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات التجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها على شرط أن لا يكون ذلك موصلا للإخلال بمعاهدات الدولة السياسية"(٥).

و "حق خديو مصر فى التصرف المطلق فى الأمور المالية.. والرخصة فى عقد القروض من الخارج بغير استئذان عندما يجد لذلك لزوما على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية(٦)، و"الاذن المطلق فى تكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد"(٧).

وعندما تأخر صدور الفرمان العثمانى المثبت لتولية الخديو توفيق كتب سليم عنحورى فى مرآة الشرق يقول: "إن هذا التأخير سوف يفتح الباب لمزيد من التدخل الأجنبى فى شئون مصر..

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مصر – ٤ يوليو ١٨٧٩ – مقال بعنوان – أحوالنا.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

فكل دولة تسعى إلى الدولة العثمانية تلك التى تريد الفرمان كما هو.. والثانية تريد انقاصه وتهدد كل منهما مصر وتريد منها أن تدفع ثمن ذلك"[١].

ثم اضاف: "انظر كيف كان ذلك باعثا للأجانب على التداخل المخوف حتى أصبحوا يأمرون وينهون وتارة يوعزون إلى الجناب السلطانى أن عجل باصدار الفرمان وأخرى يشترطون أن يكون على الوجه الفلانى ومرة يقولون إن لم يكن كذلك يحصل ما يحصل، وغير ذلك مما يعهد لهم سبيلا آخر لزيادة التداخل[٢] " ويخاطب الكاتب الباب العالى مطالبا اياه العمل على اغلاق كل الأبواب أمام احتمالات التدخل الأجنبى فى مصر، وانا معاشر المصريين عموما والحزب الوطنى خصوصا نرجو من دولتنا العلية أن تلحظنا بعين عنايتها وأن تشرب عن معاملتنا بما يفتح لتدخل الأجانب بابا ويمهد لمزاحمتهم بنا سبيلا فإن ذلك لا يؤول إلا بالضعف والوبال"[٣].

ولا يفوت الكاتب أن ينهى مقاله بالتأكيد على حفظ المصريين واخلاصهم للرابطة التى تصلهم بالباب العالى.. وانها رابطة دائمة لا تحدها الامتيازات كثرت أو قلت.. "فإن ارتباط مصر بالباب العالى ارتباط حقيقى لا شائبة فيه فلا تحله أو تخله الامتيازات كثرت أو قلت"[٤].

وأثناء الثورة العرابية حاول الباب العالى أن يستفيد من الخلاف الذى نشب بين العرابيين والخديو توفيق ليعيد سلطته إلى مصر[٥]، فأرسل بعثتين، الأولى برئاسة على نظامى فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ والثانية برئاسة درويش باشا فى ٧ يونيو ١٨٨٢ وقد وجدت إلى جانب ذلك اتصالات سرية بين العرابيين والسلطان.. وجرت عدة مراسلات بين عرابى والسلطان عن طريق أحمد باشا راتب والشيخ محمد ظافر حاول فيها العرابيون الحصول على تأييد السلطان.. بينما رأى فيها السلطان فرصة للنيل من الخديو توفيق.. وتثبيت أقدامه فى مصر.

ولذلك لوحظ على الصحف الوطنية التى كانت تصدر خلال الثورة العرابية وخاصة تلك التى تتحدث بلسان العرابيين.. اهتمامها بالتصدى لكل ما فيه إساءة إلى العلاقة بين مصر وتركيا.. فكتب محمد عبده فى الوقائع سلسلة مقالات يرد فيها على بعض الجرائد الأوربية التى تصدر فى مصر.. وفى الخارج والتى حاولت أن توقع بين مصر والباب العالى. وصورت مجىء البعثة العثمانية الأولى (بعثة على نظامى) على أنها محاولة للنيل من امتيازات مصر الاستقلالية.. فقال محمد عبده: "إن الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التى منحتنا اياها بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية وليس من قصد دولتنا العلية الشأن أن تمس شيئاً من هذه الامتيازات فى زمن من الأزمان.. وغاية ما تطلبه منا الوقوف عند الأحكام والحدود التى عينتها لنا، وكلنا عندها واقفون فى جميع الأوقات ولم نزل حتى اليوم"[٦].

---

(١) صحيفة مرآة الشرق - ٢٣ يوليو ١٨٧٩.

(٢) المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه. (٤) المصدر نفسه.

(٥) محمود الخفيف - أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه - كتاب الهلال - القاهرة - الجزء الأول - يونيو ١٩٧١ ص ٢٨١.

(٦) الوقائع - ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ مقال بعنوان أوهام الجرائد.

وكتب ادريس اسحق مقالا تعرض فيه للعلاقة بين مصر والباب العالى، وأكد حرص مصر على هذه العلاقة.. وفى نفس الوقت أكد حرص المصريين على استمرار استقلالهم ومميزاتهم التى حصلوا عليها بالفرمانات ثم ضرب المثل بتونس وقال إن ضعف الصلة بينها وبين الباب العالى "كان من ذرائع الطامعين طمع فيها واستيلائهم بعد ذلك عليها"[1].

وفى رد النديم على الكاتب الفرنسى شارم غبريال تعرض لقضية العلاقة بين مصر وتركيا وتصدى لمحاولة شارم غبريال الوقيعة بين العرابيين والسلطان فقال «إن مصر لها امتياز يخولها حقوقا لا يغالبها عليها مغالب فما هى سلطة مولانا السلطان التى يريد إعادتها ويترقب لها الفرص .... بعد علمك أن لك السيادة علينا ونحن نعترف بجلالته وخلافته الاسلامية العامة ونخطب باسمه الشريف ونتعامل بكنيته المقرونة باسمه وندفع الخراج عن رضاء وطيب نفس. ودولتنا العلية الشأن واثقة بخضوع جالها وانقياد أهلها ورضاهم بسلطتها رضاء لا تزعزعه مفترياتك"[2].

الجامعة الاسلامية:

لقد تميز عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦- ١٩٠٩).. باستخدامه فكرة الجامعة الاسلامية كأداة تحقق له التفاف الشعوب الاسلامية حول الخلافة العثمانية.. وتعيد تأكيد سيطرته على الولايات العربية.. ثم باعتبارها أيضا بديلا يواجه به التيار الديموقراطى والدستورى الذى أخذ يدق أبواب الدولة العثمانية بعنف.. وهى بذلك ترضى نزعات السلطان عبد الحميد الاستبدادية ثم هى ثالثا وسيلة للضغط على الدول الأوربية عن طريق تهديد السلطان بإثارة الشعوب الاسلامية والعربية الواقعة تحت احتلال هذه الدول وخاصة الشعب العربى فى المغرب.. والمسلمون فى الهند.. والتتر فى روسيا القيصرية[3].

ولم تكن الدولة العثمانية حالة فريدة من نوعها.. فالدول متعددة الجنسيات هى إحدى مخلفات العصور الوسطى، واستمرت حتى أوائل العصر الحديث. وهى دول تكونت بسبب رابطة الدين او انتشار نفوذ أسرة من الأسر الملكية مثل امبراطورية الهاسبورج التى كونت امبراطورية النمسا والمجر وعاصمتها فيينا.. وقد انهارت مثل الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة انتصار المبدأ القومى[4].

ولكن فكرة الجامعة الاسلامية لم تقف عند الحد الذى أراده لها السلطان عبد الحميد – فقد أعطاها جمال الدين الأفغانى محتوى تحرريا ومضمونا معاديا للاستعمار[5].

---

(١) مصر – ٣١ ديسمبر – مقال بعنوان "الباب العالى مصر"

(٢) التنكيت والتبكيت – ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ مقال بعنوان الدنيا والعرب.

(٣) د. محمد أنيس – الدولة العثمانية – والشرق العربى ص ٢٣٨.

(٤) د. صلاح العقاد – دراسة مقارنة للحركات القومية ص ١١٣.

(٥) محمد عمارة – الأعمال الكاملة للأفغانى – دار الكاتب العربى – القاهرة – ١٩٦٨ ص٣٤.

فهـو يربط بين تقوية دعـائم الخلافـة وتدعيم الدولة العثمانيـة .. وبين محاربة الاسـتعـمار الأوربى الذى يستـهدف القضـاء على الاسلام[١] والسيطرة على الشـعوب الإسلاميـة.. حيث يرى أن الدولة العثمانية هى وحدها المهيأة لقيادة هذا الصراع لحماية الاسلام والمسلمين.

لقد كان الأفـغانى يرى أن الاستعمـار الأوربى ليس سوى حركة دينية مـسيحية موجـهة ضد الإسلام والمسلمين ولـم ينتبه إلى العـوامل الموضوعية والبواعث الجذرية لظهور الاسـتعمار.[٢].. وقد أوقعـه هذا الخطأ فى خطأ أكبر وهو ان تشجيعـه لتدعيم الولاء للدولة العثمـانية كان يعنى اصطد امـه بالحركـات القومـية.. التـى كانت وحـدها فى ذلك الوقت المهـيأة للتـصدى للغـزو الاستعمارى الأوربى.

وكان من شـأن دعوة الجامعة الاسـلامية أن عطلت نمو الوعى القـومى العربي لصالح القـومية الإسلامية.. فقد كان الأفغانى يخلط فى المرحلة الأولى من دعـوته بين الجامعة الاسلامية كتضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار الأوربى وكوسيلة لإعادة الشرق إلى سيرته الأولى من الرقى [٣]، وبين الخصائص القومية.. فقد تصور الأفـغانى أن هناك قومية إسلامية تجمع المسلمين مهـما اختلفت أوطانهم ذلك «إن الأصـول الدينية الحقـة تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتـلاف الشمل وتبعثها على اقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف وتنتهى بها إلى أقصى غاية فى المدنية»[٤] وأن لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم» [٥] و «علمنا وعلم العقلاء أجـمعين أن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا فى دينهم واعتقادهم».[٦]

وقوله، «واعتـصموا بحبال الرابطة الدينيـة التى هى أحكم رابطة اجتمع فيهـا التركى بالعربى والفارسى بالهندى والمصرى بالمغربى وقامت لهم مقام الرابطة النسبية»[٧]

ثم يؤكد الأفغانى وجـهة نظره مستخدما الـتاريخ الإسلامى فيقول: «هذا ما أرشـدنا إليه سير المسلمين من يوم نشـأة دينهم إلى الآن لا يقـيـدون برابطة الشـعوب وعـصبيـات الأجناس وإنما ينظرون إلى جامعة الدين لهذا نرى المغربى لا ينفر من سلطة التركى والفارسى يقبل سيادة العربى والهندى يذعن لرياسـة الأفغانى، لا اشـمئزاز عند أحـد منهم ولا انقباض وأن المـسلم فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالهـا وانتقالها ما دام صاحب الحكم حافظًا بشأن الشريعة ذاهبًا مذاهبها».[٨]

---

(١) د. أحمد سـويلم العربى – المجتمع العربى وتطوراته الاجـتماعية والسـياسية – مكتبـة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٥– ١٩٦٦ ص ٢٠٧.

(٢) د. محمد أنيس ـ الدولة العثمانية والشرق العربى ص ٢٤٠

(٣) لوثروب مسـتودارد– حـاضر العالـم الإسلامى ترجمـة عجـاج نويهض تعليق الأميـر شكيب أرسلان– مكتبـة ومطبعة عيسى البابلى الحلبى القاهرة ١٣٠٢ هـ المجلد الثانى ص ٢٩١

(٤) محمد عمارة الأعمال الكاملة للأفغانى ص ١٩٨

(٥) المصدر نفسه ص ٤٣

(٦) المصدر نفسه ص ٤٣

(٧) المصدر نفسه ص ٤٣

(٨) المصدر نفسه ص ٤٣

فالأفغانى كان يرى أنه لن تقوم للشرق قـائمة إلا إذا كان الإصلاح يعتمد على أساس دينى، وهذا الإصلاح الدينى لن يؤتى ثمرته إلا إذا صحبه شعور بالعزة القومية [1]، القائمة على أساس الدين.

ومن الغـريب أننا لم نعثر للأفغـانى طوال المدة التى قضـاها فى مصـر - رغم طولها وكـثرة الصـحف التى كـان له الفضل فى إنشائهـا- على مـقال واحـد تحـدث فيـه عن فكرة الجـامعـة الإسلامية.. وحتى محاضراته التى كان يلقيها على مريديه والتى كان ينقل بعضها فى الصحف- لم نسمع له رأيًا فى قضية الجامعة الإسلامية ونحن نرى أن ذلك يرجع إلى سببين:-

الأول: أن الأفغانى عاش فى مصر فى تلك الفترة من عهد إسماعيل باشا التى اشتد فيها شعور العداء لتركيا فلم يكن من الطبيعى أن ينشط لنشـر دعوة الجامعة الإسلامية التى تخدم الخليفة العثـمانى.. فقد كان ذلك من شأنه أن يؤلب عليه إسـماعيل باشا وربما لم يكن ليتركه يعيش فى مصر.

الثانى: أن الفترة التى مكث فـيها الأفغانى بمصر.. عاصـرت بداية ظهور النظام النيابى.. لذلك انحـصر جـهد الأفـغـانى فى الدعوة إلى الحكومـة الشـورية.. وتأييد الـنظم النيابيـة.. ومهاجمة الحكم الإسـتبدادى فى الشرق.. وكانت مصر مهيأة حـينئذ - لتقبل مثل هذه الأفكار فـاستـغل السـيد وتلامـيـذه هذه الأرض المحروثة وجـعلوا يبـذرون أفكارهـم فيها.[2]

كذلك لم نعثـر على أية كتابات صريحـة عن فكرة الجامعة الإسـلامية عند تلاميـذ الأفغانى ومريديه الذين انتشروا فى الصحافة المصرية فى ذلك الوقت.

وهذا يؤكد ما نريد أن نذهب إليه وهو أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تتضح فى فكر الأفغانى ولا فى حركته السيـاسية إلا بعد طرده من مصر عقب تولية توفـيق كرسى الخديوية وانقلابه على أصدقائه القدامى.. وخيانته لأفكاره التى استمدها من الأفغانى.. أيام كان لا يزال وليًا للعهد فى عهد إسماعيل.

ورغم ذلك يمكن أن نضع أيدينا على الاهارصـات المبكرة لفكرة الجـامعة فى بعـض المقالات المتفرقة أثناء فترة البحث.

فعندمـا نشرت التجارة اللائحـة الجديدة لإنتخابات مجـلس شورى النواب علقت على البند الثانى من اللائحة الذى كـان ينص على «أن لا يقبل نائبا من لم يكن من رعـايا الحكومة المصرية ومن لـم يكن حائزًا لكافـة الحقوق المدنية والسيـاسية»[3] فعلقت التـجارة قائلة «قـوله من رعايا

---

(١) د. محمـود قاسم- جمال الدين الأفغانى- حـياته وفلسفته- سلسلة الدراسـات الفلسفية والأخلاقيـة - مكتبة الأنجلو - القاهرة ص ٢٥ - ٢٦

(٢) محمد باشا المخـزومى- خاطرات جمال الدين الأفغانى الحسينى- المطبـعة العلمية- بيروت ١٩٣١ ص ٤٦ - ٤٧

(٣) التجارة - العدد ١٨ - ١٠ يونيو ١٨٧٩

الحكومة المصرية يشمل لا محالة نزلاء هذه الديار من الشرقيين العثمانيين لأن المتبادر منه إلى الفهم إنما هى التابعية السياسية وهى حاصلة فيهم حصولها فى المصريين جميعا.»[(١)]

وهنا نلاحظ أن الجريدة لا تعترف بوجود جنسية مصرية .. وإنما جنسية عثمانية تضم كل رعايا الدولة العثمانية ثم تخطو التجارة خطوة أخرى عندما تضيف إلى وجود الجنسية العثمانية.. وجود ما يمكن وصفه بالقومية الإسلامية.. فهى تهاجم «الذين يقطعون صلات الجامعة الدينية مع وجوب المحافظة عليها كأن لم يعلموا أن لا أمة إلا بإحدى الجامعتين.. اللغوية.. والدينية.. وأنهم لو بحثوا عن الأصول لما رأوا فى البلاد الشرقية فئة من السكان تضم لها الدعوى الوطنية الأصلية».[(٢)]

ونشرت الأهرام مقالا تعرضت فيه لأسباب القلاقل وحركات الإنفصال داخل الدولة العثمانية وأرجعت ذلك إلى ثلاثة عوامل:-

الأول: أن الأمبراطورية العثمانية تضم شعوبا متنافرة لها تاريخها المستقل ولغتها المستقلة «إن الدولة العلية قام مجموعها بتأليف عناصر متعددة تختلف بين سبط وحبشى ولكل منها عصبية واصطلاح خاص وعادة راسخة القدم، ولغة عامة واحدة الأصل والمذهب»[(٣)]

والثاني: أن الباب العالى أخطأ فى سياسته تجاه هذه الشعوب فهو «لم يطرد المنهج القويم.. فهو بها أضاع حقوقه ولم تكتسب هذه العناصر حقوقا أما الأولى فلأنه أيد التقسيم الأدبى فلما ساعدت الفرص بعض هذه العناصر وبعض الدول نزعت إلى المجاهرة وشق عصا الطاعة ورامت الاستقلال، فأضاع بهذه الوسيلة حقوقه.. وأما الثانية فلأن هذه العناصر لم تحصل على معدات التقدم بتسهيل سبل الأعمال ووفرة الثروة بالإمتزاج والإختلاط بل لزمها الضعف والخمول حتى إذا ما دعاها الغير إلى التخلص شطت فأعاضت من جهة حقوق ماضيها ولا تدرى ما سيكون عليه مستقبلها»[(٤)]

والثالث: أن ضعف الدولة العلية وزيادة الإنشقاق داخل شعوب الإمبراطورية أتاح الفرصة لأوروبا «أن تمد يد التداخل فيها، وتعبث باستقلالها[(٥)]

ثم ينتهي المقال بأنه «ليس أمام الشرق والحالة هذه إلا طريقة واحدة هى تعاضد هذه العناصر وتكاتفها وامتزاجها مع بعضها البعض بارتباط الحكومة الدستورية الشورية فتكون كلها أمة واحدة تقضى وتأمر وتنهى وتسعى إلى محجة شريفة هى تعزيز الوطنية وحفظ حقوقها ونبذ الإختلافات الناشئة عن التشييع أو الغرض وإزالة ما هنالك من الأحقاد الكامنة فى الصدور»[(٦)]

---

(١) المصدر نفسه
(٢) المصدر نفسه
(٣) الأهرام- ١٨ نوفمبر ١٨٨٠ - مقال بعنوان (العناصر المشرقية)
(٤) المصدر نفسه
(٥) المصدر نفسه
(٦) المصدر نفسه

ويلاحظ على هذا المقال أنه يحتوى على جميع المتناقضات التى عرفت بها فكرة الجامعة الإسلامية.. فهو تارة يعترف بالاختلافات القومية داخل الدولة العثمانية ويرجع إليها سبب الإنشقاق الذى حدث داخل الدولة العثمانية.

وتارة أخرى يطالب هذه القوميات (العناصر بمفهومه) بالتعاضد والتكاتف والامتزاج بحيث يكونوا جميعًا (أمة واحدة).. وهو بذلك يتناقض مع فكرته الأولى..

وتارة ثالثة يطالب بتعزيز الوطنية وحفظ حقوقها.. وهو بذلك يتناقض مع الفكرة الأولى.. والثانية..

وكتب حسن الشمسى مقالاً يعارض فيه فكرة الوحدة الإسلامية .. والوحدة العثمانية.. فأخرج الدين من العناصر المكونة للوحدة الوطنية أو القومية فهو يقول «إن الأقدمين كانوا يعتبرون الرابطة الحقيقية بين الشعوب إنما هى الوحدة فى الدين ولهذا كانوا منقسمين أحزابا وطوائف على قدر تنوعهم فى المشرب وتباينهم فى الاعتقاد ولم تكن الجامعة الوطنية أو الوحدة الجنسية تقوى على رفع هذا الإنقسام ومحو الآثار الوخيمة التى تنشأ عن التعصب الدينى.. ولكننا أبناء هذا الجيل بعار علينا أن نسلك ذات المنهج ونجعل الاختلاف فى المشرب والتباين فى العقيدة علة لعداوة مو اطنينا».[1]

ويلاحظ أن دعوة الجامعة الإسلامية لم تلاق نجاحًا فى مصر الا بعد الإحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.. ذلك أن الإحتلال قد وجه نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار الأوروبى وليس ضد السيادة العثمانية الإسمية.. وكان من الطبيعى أن يتطلع المصريون إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية.. وأن يجدوا فى دعوة الجامعة الاسلامية عامل دعم لهم فى نضالهم ضد الاحتلال البريطانى.

ولكن بمرور الوقت أخذت تنشأ الحركات الزمنية مقابل الحركات الدينية متأثرة بالمفاهيم الليبرالية ومقترنة بالصبغة الوطنية.. بحيث جاء رد الفعل المقابل لدعوة الجامعة الإسلامية بعد سقوط الخلافة فى تركيا.. ردًا وطنيًا مصريًا.. وليس ردًا قوميًا عربيًا.

* * *

(١) المفيد- ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ مقال بعنوان (الوحدة بالأمة)

الباب الثاني

الفكر الديموقراطي في الصحافة المصرية

نشأة الفكر الديموقراطى فى مصر

يبدأ تاريخ مصر الديموقراطى فى العصر الحديث بثورة عام ١٧٩٥ حين أجبر الشعب المصرى بقيادة الطبقة البورجوازية الناشئة بجناحيها، المشايخ والتجار.. كل من إبراهيم بك ومراد بك زعيما المماليك واللذان كانا يتقاسمان السلطة فى مصر- على توقيع «حجة»[١] يتعهدان فيها بإبطال الوسائل التعسفية مع الجماهير فى جمع الضرائب .. وهى الحجة التى يميل بعض المهتمين بالتاريخ المصرى الحديث إلى تشبيهها بالماجناكارتا[٢].

ولم تمض ثلاث سنوات على هذه الثورة حتى حدث أول لقاء بين العقل المصرى والعقل الأوروبى خلال حملة بونابرت على مصر.. وعن طريق الإحتكاك المباشر تعرف العقل المصرى على الفكر الديموقراطى الأوروبى من خلال مصادره الأساسية أى من العقل الفرنسى نفسه المشبع بأفكار روسو ومنتسكيو وفولتير، والغنى بحصيلة تجارب الثورة الفرنسية وبالحماس الذى كان ما يزال تثيره شعاراتها عن الحرية والإخاء والمساواة.

ولكن ما وصل إليه العقل المصرى من أصول الفكر الديموقراطى الأوروبى لم يقتصر فقط على بيانات بونابرت وأحاديثه إلى الشعب المصرى ومشايخ وتجار وأعيان البلاد.

ذلك أن الجانب التطبيقى لأفكار الثورة الفرنسية لعب الدور الأول فى تشكيل المفهوم الديموقراطى عند المصريين. فالحملة الفرنسية لم تطرح فى مصر مناقشة فلسفية حول الحق الطبيعى والحق الإلهى.. ولم تقف لتناقش طبيعة السلطة فى المجتمع.. ولكنها بنت مؤسسات ديموقراطية ونظمت دولة على أساس فكرة السلطات الثلاث وحاولت أن تبنى دولة علمانية، وهذا هو ما رآه العقل المصرى منها: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية وبعض أشكال العلاقات الاجتماعية [٣] فقد جاء بونابرت إلى مصر.. وهو يعد نفسه لمقام طويل مصمما فى نفس الوقت على أن يخلق مجتمعا تسوده شعارات الثورة الفرنسية.[٤]

ولقد طرح بونابرت فى بيانه الأول إلى المصريين المبادئ الأساسية للفكرة الديموقراطية داعيًا إلى الحرية والمساواة.. مجسداً بذلك فكرة الحق الطبيعى كما نادى بها فولتير وفلاسفة عصر

(١) الجبرتى - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار- الجزء الثانى ص ٢٥٨ - ٢٥٩

(٢) الماجناكارتا Magna Charta أو الميثاق الأعظم وهي تلك الوثيقة التى أجبر فيها بارونات انجلترا ملكهم جون على احترام الحقوق الإقطاعية بالنسبة لجميع الطبقات والتى حسبها يكون لكل فرد من الحقوق ما لأفراد طبقته الاجتماعية وعليه من الواجبات ما عليهم. وأهم نصوص هذا الميثاق المادة ٣٩ التى نصت على أنه لا يجوز القبض على أى رجل حر أو سجنه أو نفيه أو مصادرة أملاكه أو اعدامه إلا بمقتضى حكم يصدره أنداده وطبقا لقوانين البلاد.. وكانت هذه هى المرة الأولى التى ينص فيها على قاعدة عدم جواز القبض على الأشخاص أو سجنهم إلا طبقًا للقانون.

(٣) صلاح عيسى- محنة العقل المصرى- مقال بجريدة المساء القاهرة الخميس ٧ أكتوبر ١٩٦٥.

(٤) ح. كرستوفرو هيرولد- بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد أندراوس- دار الكاتب العربى- القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩٠

التنوير. فالبيان موجه من (طرف الفرنساوية.. المبنى على أساس الحرية والتسوية)(١) وجميع الناس عنده «متساوون عند الله وأن الشئ الذى يفرقهم عن بعضهم هوالعقل والفضائل والعلوم فقط» وهو ينطلق من ذلك إلى الطعن فى حق المماليك فى التمتع بأى ميزات تفضلهم عن الشعب المصرى. فيقول «وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكو ا مصر وحدهم ويختصوا بكل شئ حسن فيها، من الجوارى الحسان، والخيل الفنان والمساكن المفرحة».

ثم يهاجم البيان الإقطاعى المملوكى المبنى على نظرية الحق الإلهى وينسف نظام الإلتزام واحتكار المماليك للأرض المصرية «فإن كانت الأرض المصرية التزامًا للمماليك فليرّونا الحجة التى كتبها الله لهم. ».. وأخيرا بعد البيان المصريين بأن يسلمهم حكم بلادهم بعد أن يطهرها من المماليك من الآن فصاعدًا لا ييأس أحد من أهالى مصر من الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية فالعلماء والفضلاء والعقلاء فيهم سيديرون الأمور.. وبذلك يصلح حال الأمة كلها «وصحيح أن بيان بونابرت الأول إلى المصريين كان يتضمن أجزاء كثيرة تنطوى تحت تعريف- الدعاية - بمفهومها المعاصر، ولكن ذلك لا ينفى أن الأجزاء التى طرح فيها بونابرت فرضيات الفكر الديموقراطى كان جادًا فى محاولته تطبيقها.. فلعل بونابرت رأى وهو ابن عصر التنوير الفرنسى أن الإسلام دين أقرب إلى العقل.. وقد حافظ حتى آخر أيامه على اهتمام حقيقى بالإسلام.. أضف إلى ذلك أنه بمهاجمته المماليك وبإظهار احترامه لرجال العلم كان يرسم فعلاً السياسة التى كان ينوى اتباعها وهى نقل السلطة المحلية من الأمراء المماليك إلى العلماء وهم زعماء مصر الشعبيين فى ذلك الوقت وهم بالإضافة إلى كبار التجار الطبقة الحاكمة الوحيدة التى يمكن استبدالها بالمماليك.. إلا أنه كان من المستبعد حتى لو استمرت إقامة بونابرت فى مصر مدة أطول أن ينجح فى الحكم بالمشاركة مع العلماء والتجار لأنهم كانوا يعتقدون أن أى نفع يمكن طلبه لمصر لا يوازى كونه غير مسلم يحكم بلدًا مسلمًا بدون إرادة السلطان.(٢)

كما كان من المستبعد أيضا أن تنطلى دعوته هذه على أحد من المصريين. فالجبرتى نفسه يبدأ روايته للاحتلال الفرنسى قائلا: إن هذا كان بدء «انعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وحصول التدمير وعموم الخراب».(٣)

ورغم ذلك فإنه لا يمكن إنكار أن الحملة الفرنسية قد تمكنت بالفعل من نقل أداة الحكم من يد المماليك والأتراك إلى المصريين عن طريق الديوان المخصوص (مجلس الوزراء) ووضعت النواة الأولى للديمقراطية عن طريق الديوان العام.

وبذلك عرفت البورجوازية المصرية خلال الحملة الفرنسية معنى السلطة.. وتمرست بالحكم وأدركت فوائد الحرية وحلمت بعد مغادرة الفرنسيين لمصر.. بعهد من الرخاء والإستقرار يفتح

(١)الجبرتى - عجائب الآثار- الجزء الثالث- ص ٤ ، ٥

(2) Albert Hourani- Arabic Thought in the Liberal Age. Oxford University Press, London, 1970, p.p. 50 - 51

(٣) الجبرتى- عجائب الآثار- الجزء الثالث- ص٢

أمامها أبواب العمل والنمو.. ولقد كان نضالها من أجل تحقيق هذا الحلم.. هو السمة التى ميزت فترة ما بعد الحملة حتى تولى محمد على الحكم.

ولقد خاض الشعب المصرى بقيادة البورجوازية معركتين يمكن اعتبارهما من أبرز الجولات المهمة فى الصراع بين البورجوازية المصرية والإقطاع حققت خلالهما البورجوازية المصرية نصراً كبيراً، الأولى: ثورة مايو ١٨٠٥ ضد الوالى العثمانى خورشيد والتى انتهت بتولية محمد على، والثانية: معركة تثبيت محمد على.

ولقد بدأت ثورة مايو ١٨٠٥ عندما استقر رأى التجار وأرباب الحرف على إغلاق حوانيتهم كمظهر من مظاهر الاحتجاج على مظالم الوالى خورشيد وفرضه الضرائب الجزافية وفى اليوم التالى ذهبت أفواج منهم إلى الجامع الأزهر تعتصم به وتشكو الأمر لمشايخه.

وتضامن المشايخ مع الشعب الثائر وأعلنوا أن أحداً لن يدفع الضريبة التى قررها الوالى، وأنهم لن يعترفوا بسلطته كوال على مصر ما لم يخضع للشروط التى يرون أنها كفيلة بإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد وإنهاء الجرائم التى يرتكبها الجنود فى حق الشعب ووضع حد لمظالم الباشا[1] واتفقوا على كتابة عرضحال بالمطلوبات.. ففعلوا ذلك .. وذكروا فيه تعدى طوائف العسكر والإيذاء منهم للناس وإخراجهم من مساكنهم.. والمظالم والغرور والقبض للمال الميرى المعجل وحق طرق المباشرين ومصادرة الناس بالدعاوى الكاذبة وغير ذلك.»[2]

إن أهمية هذه العريضة التى تضمنت شروط المشايخ والتى يمكن أن نجد فيها بعض أوجه الشبه بوثيقة إعلان الحقوق [3] التى أقرها البرلمان الإنجليزى عام ١٦٨٩ عقب الثورة التى قامت عام ١٦٨٨ وأسفرت عن إنهاء حكم أسرة ستيوارت فى انجلترا.[4]

وتعتبر هذه الوثيقة من القواعد التى قامت عليها حرية الشعب الإنجليزى وأعلن فيها أن حق الملك فى العرش مستمد من إرادة الشعب الممثل فى البرلمان وأن البرلمان له حق نقل التاج وفقا لمصلحة البلاد وأنه لا يجوز للملك أن يفرض الضرائب بدون موافقة البرلمان.

إن الوثيقة أو (العرضحال) التى تحمل توقيع المشايخ وقدموها لخورشيد باشا فرفضها.. ثم قدموها بعد ذلك لمحمد على فقبلها.. تشبه إعلان الحقوق فى أنها قد أنهت حكم خورشيد

---

(١) فوزى جرجس- دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ص ١٠١ - ١٠٣

(٢) الجبرتى - عجائب الآثار - الجزء الثالث - ص ٣٢٩

(٣) اعلان الحقوق: عندما خلا عرش انجلترا بإلتجاء جيمس الثانى إلى فرنسا عام ١٦٨٩ وقرر البرلمان عرض التاج على وليم أورنج وزوجته مارى أراد أن يفيد من تلك الفرصلة لينظم علاقة الملك بالشعب بشكل نهائى. فوضع لهذا الغرض وثيقة إعلان الحقوق ... وهى تتضمن ستة مبادئ هى : عقد البرلمان بين الفينة والفينة وحريتى الانتخابات البرلمانية وحرية الرأى لأعضاء البرلمان والحصانة البرلمانية وضرورة اقرار البرلمان لجواز جباية أية ضريبة وضرورة موافقة البرلمان لكى يجوز للملك حشد جيش فى أيام السلم أو استبقائه وليس للملك أن يوقف القوانين أو يعفى أحداً من الخضوع لها.. ولقد قبل وليم وزوجته الوثيقة وتم تتويجهما وهكذا أصبحت سلطة الملك خاضعة لسلطان القانون.

(٤) د. محمد طه بدوى ود. محمد طلعت الغنيمى- النظم السياسية والاجتماعية- دار المعارف- الطبعة الأولى- القاهرة ١٩٥٨ ص ١٠٤

باشا.. وكان آخر وال عثمانى يحكم مصر وفقا للنظام الذى أرسى قواعده السلطان سليم عقب الغزو العثمانى لمصر عام ١٥١٧.

وأتت الوثيقة بمحمد على واليًا على مصر.. والذى استطاع أن يُنشئ حكمًا وراثيًا فيها يتوارثه بنوه وحفدته.. كما أنهـا تتضمن نصا يمنع فرض أى ضريبة دون موافقة الشعب ممثلاً فى زعمائه المشايخ والأعيان والتجار.

وهذا النص صورة للمبدأ الدستورى المعروف No Taxation Without representation أى لا ضريبة بدون تمثيل.

والفارق بين هاتين الوثيقتين محصور فى مجال التطبيق العملى.. فملوك انجلترا احترموا وثيقة إعلان الحقوق والتزموا بها منهاجًا ومسلكًا فى تصرفاتهم بينما رفضها خورشيد ثم قبلها محمد على، ولكنه لم يعمل بها أكثر من سنتين ثم عبث بها [١] .. أضف إلى ذلك أنه قد وجدت فى انجلترا طبقة قوية استطاعت أن تحمى وثيقة إعلان الحقوق بينما كانت الطبقة البورجوازية المصرية مازالت أضعف من أن تحمى العرضحال .. تماما كما فشلت فى أن تحمى حجة ١٧٩٥ .

أما المعركة الثانية التى خاضتها البورجوازية المصرية بعد ثورة ١٨٠٥، فكانت معركة تثبيت محمد على.. فعندما حاولت الدولة العثمانية إقالته اجتمع العلماء وكتبوا محضرًا في شكل التماس بالإعتراض على عزل محمد على والإحتجاج على تولية موسى باشا ورجوع السلطة إلى المماليك.

ورغم أن البيان أظهر الولاء والإخلاص للسيادة السلطانية إلا أنه تضمن أيضا أن الشعب والعلماء لا يجيزون تغيير الوالى ولا يرضون بعودة المماليك إلى الحكم ولا يقبلون كفالتهم وأنهم متمسكون بولاية محمد على.. وفى هذا استهانة بالفرمانات الشاهانية.. مالا يغرب عن البال[٢].. يؤكد ذلك أن العلماء كتبوا رسالة أخرى إلى قبطان باشا فى شهر جمادى الثانية ١٢٢١ هـ (أغسطس ١٨٠٦) يذكرون فيها صراحة أنهم لا يرضون بغير محمد على بديلاً[٣]

إن مناصرة البورجوازية المصرية لمحمد على هى تأييد للسياسة التى رسموها من قبل وتثبيت للسلطة التى كسبوها فى تسيير شئون الحكومة وهذه السلطة نفسها لم يتجاهلها الباب العالى لأنه جعل رجوع المماليك إلى الحكم معلقًا على كفالة العلماء لهم، ولقد استمسك العلماء بهذا الشرط فصرحوا فى عريضتهم إلى الباب العالى أنهم لا يقبلون هذه الكفالة ولا يرضون بها.

ومعنى ذلك أنهم لا يريدون رجوع المماليك إلى الحكم ولا يبتغون سوى محمد على، وبذلك تم التغاضى عن قرار عزل محمد على بل وتثبيت ولايته على مصر وورد مرسوم إلى محمد

---

(١) عبدالعزيز الشناوى- عمر مكرم- ص ١٠٩ - ١١٠

(٢) عبدالرحمن الرافعى- عصر محمد على ص ٣١ - ٣٢

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣

على ينص على «إبقـائه واستمـراره على ولاية مصـر حيث إن الخـاصة والعامـة راضية بـأحكامه وعدله وبشهادة العلماء وأشراف الناس».(١)

فمـرسوم التثبيت مـبنى إذن على أن محمـد على مؤيد من الشـعب مرضى عنه من زعـمائه موثوق فى عدله ومن ذلك يتبين أن البورجوازية المصرية كانت وراءتثبيت محمد على كما كانت وراء تعيينه واليًا على مصر من البداية.

ولقد كان من الممكن أن تفسح هذه الإنتصارات الديموقـراطية الطريق واسعًا أمام البورجوازية المصرية الناشـئة لتلعب دورها التاريخى فى تحويل المجـتمع المصرى من الإقطاع إلى الرأسـمالية. وتواجه التسلل الأوروبى الاستـعمارى ألذى اتسم به القرن التاسع عشر لولا أن مـحمد على شاء أن يقيم دولة لا تـقوم على الاقتـصاد الحر بمعـاونة الطبقـة البورجوازية.. ولكن بالانـفراد بالحكم سياسيًا وإنشاء دولة احتكارية، الأمر الذى أدى إلى اصطدامـه بالطبقة البورجوازية المصرية الوليدة والاطاحة بها.(٢)

غير أن خطوات محمـد على بعد ذلك لم تكن منبثقة من عقيدة ما. فقـد أقام كل مشروعاته مستهدفًا شيئًا واحدًا هو تدعيم مركزه الخاص تجاه السلطان.. وتجـاه الدول الأوروبية كذلك فقد كان - وهو الذى كان أميًا لم يتعلم القراءة إلا فى الأربعين من عمره- أقل اسـتجابة من حكام زمانه للأفكار السياسية المنطلقة من أوروبا في ذلك الوقت.(٣)

لقد كان مـحمد على يحكم حسب النمـط التقليدى. فلم يصدر أى بيـان فى الحقوق.. ولم يقم بأى محاولة لاصلاح مؤسسات البلد السياسية باستثناء دعوته لمجلس استشارى واسع فى عام ١٨٢٩ وكان يتخذ القرارات شخصيا بعد مناقشة وجيزة مع مستشاريه اما العلماء فلم يكونوا فى عداد مستشاريه الاقربين.

لقد ساعدوه وهـم لسان حال الشعب وزعماؤه على الوصول إلى الحكم غير أن الدرس القائل بأن على الحاكم تحطيم أولئك الذين رفعوه إلى الحكم كـان من الدروس التى تعلمها بدون قراءة ماكيافيللى.. فجاء الغاؤه لنظام الإلتزام وتـدخله في شئون الأوقاف بقصد منه أم بلاقصد ضربة معول فى أساسات مركز هؤلاء العلماء السياسى.. وقد أقام مكانهم ومكان المماليك فئة حاكمة جـديدة تضم جنودًا من الأتراك والأكـراد والألبـانيين والشـراكسـة.. كـما تضم أيـضًا عـددًا من الأوربيين وغيرهم من الملمين بسياسة أوروبا وشئونهـا المالية.. كذلك لم يشجع الإهتمام الشعبى بالسياسة.. فقد قال له أحد الطلبة يومًا أنه درس علوم الإدارة المدنية فى باريس فأجابه بحدة: أنا الحاكم فاذهب إلى القاهرة وترجم المؤلفات العسكرية.(٤)

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٩

(٢) د. مـحمـد أنيس. المجتـمع المصـرى من الإقطاع إلى الرأسمـاليـة- من محـاضرات المعـهـد العالى للدراسـات الإشتراكية- ص ٨

(3) Albert Hourani- Arabic Thought in the Liberal Age p.p. 51 - 52

(4) Ibid. , p. 52

وعندما وقعت سلسلة الإضطرابات الشعبية مثل ما حدث فى القاهرة فى مارس ١٨٢٢ وفى منفلوط في مارس ١٨٣٨ وفى أسيوط فى فبراير ومارس ١٨٣٩، قضى عليها محمد على بعنف وسهولة وساعده فى ذلك أنه لم تكن هناك أية زعامة شعبية (١).

ولكن محمد على اضطر رغم ذلك إلى الاستعانة بالعناصر المصرية العليمة بشئون البلاد وتقاليدها.. ففي نوفمبر سنة ١٨٢٤ كون مجلسًا من الأغوات والأفندية مأمورى الأقاليم وكان عددهم ٢٤ مأمورًا.. وقد وضع لائحته الأساسية فى يناير عام ١٨٢٥ وكانت اختصاصاته مناقشة ما يراه أو يقترحه محمد على خاصًا بسياسته الداخلية وقد كان ذلك المجلس المعروف (بالمجلس العالى) ينعقد يوميًا فلما أثبت منفعته للوالى أمر بتوسيع اختصاصاته ودفعه نحو التطور بإدخال العناصر المصرية فيه عن طريق زيادة عدد أعضائه فأصدر أمره في السنة التالية إلى المديرين بإحضار شيخين من ذوى الحمية ممن يفهمون الكلام، ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم وارسالهم إلى القاهرة للتذاكر معهم فى مصالح الأقاليم فانضم هؤلاء المشايخ إلى المجلس العالى وكان عددهم ٤٨ شيخًا(٢).. وبذلك صار الديوان العالى يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامع الأزهر واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة. واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات القطر المصرى ينتخبهما الأهالى(٣).

لذلك لا يمكن القول بأن المجلس العالى- رغم انتخاب بعض أعضائه- كان فى صورة من صور النظم النيابية بأية حال، فالمجلس لم يكن سلطة أو هيئة أعلى من محمد على ولا حتى مساوية له.. فهو صاحب المجلس أى خالقه وأعضاء المجلس كانوا أول الأمر رؤساء المصالح والدوائر الحكومية.. فهم موظفون تابعون لولى الأمر ومصدر النعم.(٤)

كذلك فقد كانت قرارات المجلس العالى إستشارية بحيث إن الرأى الأخير هو لصاحب الدولة ولى النعم.(٥)

ولقد دفع نجاح المجلس العالى محمد على إلى مزيد من الاستعانة بالمصريين فى الحكم فأصدر قراره بإنشاء مجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ وهو يمكن أن يعد نواة لنظام شورى ، وكان يتألف من كبار موظفى الحكومة والعلماء والأعيان برئاسة إبراهيم باشا، وهذا المجلس يشبه فى عدد أعضائه وتمثيلهم لمختلف الطبقات أن يكون جمعية عمومية مؤلفة من ١٥٦ عضوًا منهم ٣٣ عضوًا من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأمورى الأقاليم و ٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى- مصر فى مطلع القرن التاسع عشر- الجزء الثالث مطبعة جامعة القاهرة- القاهرة ١٩٥٨ ص ١٣٢٥

(٢) د. عبدالعزيز الرفاعى- فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر- القاهرة ١٩٦٤ - ص ٤ - ٥

(٣) عبدالرحمن الرافعى- عصر محمد على- ص ٦٠٧

(٤) فتحى رضوان - وثيقة دستورية من عصر محمد على- مجلة الهلال- أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

(٥) د. وليم سليمان- محمد على حاكمًا- مجلة الطبيعة أكتوبر ١٩٦٩

جاءوا عن طريق الإنتخاب.[١]

ورغم أنه لم يكن لمجلس الشورى سوى سلطة استشارية فإن بعض المؤرخين المصريين يحلو لهم أن يطلقوا عليه أول هيئة نيابية شورية في عصر محمد على [٢] ولكن النظرة المتفحصة لتشكيل المجلس سوف تكشف أنه قد جاء فى تشكيله طائفيًا قبل أن يكون نيابيًا بالمعنى المفهوم[٣] ويمكن تفسير اهتمام محمد على بإنشاء مثل هذا المجلس أنه كان يسير في عمله كحاكم على مبدأين: أولا: أن كل مسألة لابد وأن تبحث فى مجلس ويؤخذ بشأنها الرأى فيه.. وثانيًا: إن المرجع الأخير يكون له.. فهو يجمع السلطة المطلقة لإعطاء أى رأى.[٤]

وفي عام ١٨٣٧ تراجع محمد على تراجعًا صريحًا عن النظام شبه التمثيلى الذى استمر منذ عام ١٨٢٩ .. عندما أصدر القانون الأساسى للدولة (السياستنامه) مشتملاً على نظام الحكومة موزعًا أعمالها على دواوين خاصة.. فألغى مجلس المشورة وأنشأ بدلاً منه مجلسين: المجلس الخصوصى لسن القوانين ثم المجلس العمومى لبحث ما تحيله عليه الحكومة من الشئون[٥]

وكان هذا دليلاً على أن محمد على لم يتجه ذهنه قط إلى إنشاء نظام دستورى أو شبه دستورى بالمعنى المفهوم منه، بل إن مقدمة قانون السياستنامه توجه ضربة شديدة إلى مبدأ اشتراك الشعب والموظفين فى تصريف شئون الحكم.. فهى تشير إلى ضرورة أن تكون قوانين كل دولة موافقة لطبيعة أهلها وأخلاقهم ودرجة تربيتهم ويوجه القانون بعد ذلك النقد لطريقة تصريف الشئون المصلحية على يد الهيئات والجماعات وكيف أن هذه المجالس امتد عملها فشمل مالا تجب فيه مباحثة ولا مشاورة من معتاد الشئون.. وهو ما عرقل الأعمال النافعة بقيود التأخير وأغلال التعويق.. ثم يوضح القانون كيف أن العمل عن طريق المجالس أدى أيضًا إلى عدم إمكان حصر المسئولية لأن كل واحد من عبيد الجناب الخديوى الموظفين كان يتراخى باتكائه على المجالس فى إنجاز عمله بل من تحت عبء التبعية بدعوى أنه عرض كل شئ على المجلس وأنه كان يتلقى القرار الصادر حتى صدق به وعمل بمقتضاه.

ولهذه الأسباب جميعها عدل محمد على عن النظام شبه التمثيلى وأقام بدلاً منه نظامًا إداريًا بحتا.[٦]

ونحن نعتقد أن مجلس المشورة كان يمكن أن يتحول بالفعل إلى نواة لنظام نيابى حقيقى فى مصر.. لو ساعدته الظروف واستمر حتى توقيع اتفاقية ١٨٤٠ إذ كان يمكن أن يزداد المجلس قوة كلما ازداد محمد على ضعفا.. ثم كان يمكنه - أى المجلس- أن يلعب دوراً مهما فى عملية التصدى للنفوذ الأجنبى الذى أخذ يتسلل إلى مصر.. كما حدث بعد ذلك عندما تصدى مجلس شورى النواب للنفوذ الأجنبى فى نهاية حكم اسماعيل وأثناء حكم توفيق- خلال أحداث الثورة العرابية.

---

(١) عبدالرحمن الرافعى- عصر محمد على - ص ٦٠٨ (٢) المصدر نفسه ص ٦٠٩

(٣) د. عبدالعزيز الرفاعى- فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ص ٥

(٤) د. وليم سليمان- محمد على حاكمًا- مجلة الطبيعة- أكتوبر ١٩٦٩

(٥) د. عبدالعزيز الرفاعى- فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة- ص ٦

(٦) د. وليم سليمان - محمد على حاكما- الطبيعة - اكتوبر ١٩٦٩ .

الفصل الرابع

الصحافة المصرية بين الدعوة للحكم المطلق .. والدعوة للحكم المقيد

لقد ولد الفكر الديموقراطى من خلال نقد الحكم الاستبدادي.. وقد أخذ هذا النقد فى البداية شكل الهجوم على الحكومات الاستبدادية وأنظمة الحكم المطلق ثم انتقل إلى الدعوة الصريحة للحكومات المقيدة أو الحكومات النيابية.

ولقد كان رفاعة الطهطاوى أول من طرح في الفكر المصرى الحديث.. وفى الصحافة المصرية فكرة أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم رهن بنظام الحكم السائد. فقد كان الذين فى زمن الحجاج إذا أصبحوا يتساءلون من قتل البارحة؟ ومن صلب؟ ومن جلد؟ ومن قطع؟ وكان الوليد صاحب ضياع ومصانع فكان الناس فى زمنه يتساءلون عن الدنيا والمصانع والصنائع وشق الأنهار وغرس الأشجار، لما ولى ابن عبدالملك وكان صاحب طعام ونكاح، فكان الناس يتساءلون ويتحدثون بالأطعمة اللذيذة والثياب الرفيعة ويتغالون فى المناكح والسرارى.

ولما ولى عمر بن عبدالعزيز كان الناس يتساءلون: كم تحفظ من القرآن؟ ومتي تختتم؟ وكم وردك كل ليلة؟ وكم تصوم من أشهر، وما أشبه ذلك.. والآن يتساءلون عن أحوال الدول داخلية أو خارجية من جهة إدارتها وسياستها وما فيها من التولية والعزل ونحو ذلك، وهذا ما يسمى بالبوليتيقيا، والمتكلم فى شأن ذلك يقال له بوليتيقى. فما كان بين الدول والملل يقال له بوليتيقيا خارجية، وما كان في دولة واحدة مما يتعلق بنظامها وتدبيرها يقا له بوليتيقيا داخلية»(١)

ولأول مرة أيضًا فى الصحافة المصرية يتصدى كاتب للتفرقة بين أنواع الحكومات فيقول أن «الحكومة مقسمة أربعة أقسام ديموقراطية وارستقراطية وموناخبة ومختلطة أى مرتبة. فإن كان الحكم صادراً من غير واسطة عن الملة المحكومة، فالحكومة ديموقراطية.. يعنى جمهورية أهلية وإذا كان الحكم صادراً من عدة حكام فى الملة مستخرجين من أكابرها وصدورها فالحكومة ارستقراطية أي صادرة عن أشراف البلاد وكبرائها وهى أيضًا نوع من الجمهورية.. وإذا كان الحكم فى يد واحد فقط فالحكومة مونارخية أى واحدة الحاكم: ملوكية كانت أو سلطانية وحكم الملك أو السلطان إما أن يكون مقيداً أو مطلق التصرف.

فالمقيد هو أن يكون الملك لا يحكم إلا بقوانين المملكة التى فرض عليها القرار ولا يخذلها بنفسه ولا يخرج منها إلى إرادته... وأما مطلق التصرف فهو الفاعل المختار الذى تكون ارادته فوق قوانين المملكة.. يعنى يرخص له أن يهتك حرمة القوانين من غير معارض، فإذا انضم بعض هذه الأحكام إلى بعض كانت الحكومة مختلطة مركبة.. وأغلب ممالك أوروبا مقيدة التWرف وفيها من هو مطلق التصرف يعنى مستقل بترتيب القوانين بنفسه مع من يختاره للمشورة من أعيان دولته.(٢)

وهنا نلاحظ أن الطهطاوى فى تفرقته بين انواع الحكومات لا يأخذ موقف الحياد وأنما يميل الى الحكومة المقيدة بدليل أنه عندما يتحدث عن الحاكم المطلق يختار من الألفاظ ما يكشف عن رفضه له فهو يقول "وأما مطلق التصرف فهو الفاعل المختار الذى تكون ارادته فوق قوانين المملكة يعنى يرخص له أن يهتك حرية القوانين من غير معارض". فالطهطاوى اذن يرى أن القوانين لها جرمه.. وأن الحاكم الذى يجعل أرادته فوق أرادة القوانين.. بمثابة من يهتك الحرمة.

(١) الوقائع المصرية - العدد ٦٢٣ - في غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م) مقال بعنوان تمهيد.

(٢) المصدر نفسه

كذلك فإن تأييد الطهطاوى للحكومة المقيدة يكشفه قوله «وأغلب ممالك أوروبا مقيدة التصرف» .. وكأنه يريد أن يوحى إلى القارئ بما يعنى أنه لو كانت الحكومة المقيدة ضارة لما انتشرت فى أغلب ممالك أوروبا وهى وسيلة معروفة للإقناع بطريقة غير مباشرة.

ويتصدى الطهطاوى للرد على بعض مفكرى أوروبا وبالذات على منتسكيو القائل باستبداد ملوك الإسلام وأمرائه وحكامه فيقول:

«والأفرنج يعدون الحكومات الإسلامية من قبيل المطلقات التصرف.. والحال أنها مقيدة أكثر من قوانينهم فإن الحاكم السياسى لا يخرج أصلاً عن الأحكام الشرعية التى هى أساس للقوانين السياسية ولأتباع الشريعة المحمدية وتشعب ما يتفرغ عن أصولها من الفروع ظن من لا معرفة له أن ما يفعله حكام الإسلام لا وجه له فى الشرع وقل أن يقدم ملك إسلامى على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله».(١)

إن الطهطاوى يتحدث هنا عن حكام الإسلام والحكومات الإسلامية.. وليس عن الذين يحكمون بلاداً إسلامية والفرق بين المعنيين هو الذى يكشف لنا جوهر فكرة الطهطاوى عن الحكومة الإسلامية.. فهو يرى أن الحكومة الإسلامية هى التى تلتزم بالشريعة ولا تخرج عنها.. وهذا الإلتزام بالشريعة هو فى حد ذاته قيد على تصرفات الحاكم.. فالشريعة عند الطهطاوى هي القانون عند الأوروبيين. فالحكومة فى أوروبا تصير مقيدة عندما تلتزم بأحكام القانون.. كذلك فالحكومة الإسلامية تصير مقيدة عندما تلتزم بالشريعة.

ولذلك يجب ألا نندفع عندما نرى الطهطاوى يدافع عن نظام الحكم في الحكومات الإسلامية وتتصور أنه كان يدافع عن تلك الحكومات المطلقة أو المستبدة التى كانت سائدة فى عهده سواء فى مصر أو فى تركيا.. أو فى غيرها من الممالك الإسلامية الأخرى.. ذلك أنه كان يتحدث عن الحكومة الإسلامية.. بشكل مطلق وقد يقصد بها فترة حكم الخلفاء الراشدين أو فترة حكم عمربن عبدالعزيز فى العصر الأموى.. أو غيرها من الحكومات الإسلامية عبر التاريخ الإسلامى الطويل.. المهم أن الحكومة الإسلامية التى كان يقصد الحديث عنها هى تلك التى تلتزم بالشريعة.. والمعروف أن أغلب الحكومات فى الممالك الإسلامية فى عهده وإن لم تكن كلها.. لم تلتزم بالشريعة أو بغيرها من القوانين إلا مصلحة الفرد الحاكم.

ولذلك فكل هذه الحكومات لم تكن هى المقصودة بدفاعه عن الحكومات الإسلامية .. بل إن التحليل الدقيق لمعنى الكلمات يكشف فيها هجوماً على تلك الحكومات التى لم تعد تلتزم بالشريعة.

وكان أديب إسحق يرى أن أسوأ ما فى القرن التاسع عشر هو «تهافت الولاة على الاستبداد متظاهرين بمظاهر الحرية» (٢) وكأنه يقصد بذلك الخديو اسماعيل بذاته.

ويتساءل أديب إسحق: «أليس من الوهم بل من الجهل المخجل أن يقال فى عصر الاجتماعيين والديموقراطيين أن نسبة الأمة إلى الحكومة .. نسبة الأرجل إلى الرأس؟!».(٣)

---

(١) المصدر نفسه

(٢) مصر- ١٣ يوليو ١٨٧٧ مقال (القرن التاسع عشر)

(٣) مصر- ١٣ نوفمبر ١٨٧٨- مقال (مجلس النواب)

وسبب تأخر الشرق فى رأى أديب اسحق هو الاستبداد بينما الحرية هى السبب فى تقدم الغرب.. فهو يقول أن تدهور الشرق مرجعه «ما استقر فيها من الجهل وما استتب من الظلم والاستبداد»(١) ويعلل تقدم الغرب «بما استقر وتقرر فيه من العدل وما وقر من أسباب الإصلاح» ثم دعم رأيه قائلاً: «أليس من المقرر المعلوم أن التمدن هو عبارة عن إقامة أمر الحرية الذاتية والتعاونية وصيانة التقدم المعنوى فى الهيئة الاجتماعية أو ليست الحرية عبارة عن اجراء أحكام العدل فى جميع الأعمال الإنسانية».

ويحمل أديب اسحق ملوك الشرق وزر ما يعانيه الشرق فى ذلك الوقت من تدهور وانحلال «إن استبداد ملوك الشرق واستئثارهم بالمنافع هو العلة الحقيقية فى سقوط دولهم واختلال مواردها وتلاشى أحوالها»(٢) وعلاج ذلك فى رأيه هو «الإصلاح المستمر المبنى على قانون يحفظ نظامه وترعى أحكامه ليستقيم به أمر العدل الموجب للنجاح وتحسم أسباب الظلم المؤذن بخراب العمران ولا يحصل ذلك إلا بالحرية الذاتية والمساواة التى ترفع العدوان عن الناس فلا يتقبضون عن - العسى فى الاكتساب والمصالح فإنه لا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ولا تحصل العمارة إلا بالعدل وما العدل إلا الحرية والمساواة

ولعلنا نلمح فى الفقرة الأخيرة تأثرأديب اسحق الواضح برفاعة الطهطاوى فهو هنا يستعير تقريبا نفس ألفاظ الطهطاوى «لا سلطان إلا برجال ولا رجال إلا بمال ولا مال إلا بعمارة ولا عمارة إلا بعدل»(٣)

وبعد تولى الخديو توفيق وتنكره لكل ما وعد به من اشراك الشعب فى الحكم.. ثم نفيه لجمال الدين الأفغانى وصل أديب اسحق إلى الدرجة التى جعلته يرى أنه ليس هناك وسيلة للقضاء على الاستبداد سوى الثورة «فإما أن يبدد الشرق بأنوار الحرية ظلمات الظلم ويقطع بسيوف العزم علائق الاستبداد ويهدم بأيدى العلم سجون الاستعباد فيعود إلى شأنه السابق ومجده الباسق. وإما أن يستمر على حاله راضياً بوجود يشبه العدم».(٤)

فالشئ الوحيد الذى ينقذ الشرق من محنته فى رأى أديب اسحق هو: «ضرب الإستبداد فى أركان سطوته فلا يبقى له فى الزمن من ذاكر» وكان هذا آخر مقال يكتبه أديب اسحق فى صحيفة مصر الأولى فقد أغلقت الجريدة بعد ثلاثة أعداد.. وكأن أديب اسحق قصد بمقاله الأخير أن ينقل مسئولية النضال ضد الإستبداد من الكتاب والمفكرين إلى جماهير الشعب المصرى نفسها.

وحاول جمال الدين الأفغانى هدم أساس الحكومة المطلقة الإستبدادية عن طريق هدم نظرية الحق الإلهى للمولك فهو يرى أن «الملوك فضلا عما رسخ فى نفوسهم من أن رتبتهم الملوكية (إنما هى رتبة سماوية ساقتها إليهم يد العناية الإلهية بسبب طيب عنصرهم وطهارة طيتهم يعتقدون أن لا قوام للرعية بدون وجودهم وأن لا غنى لها عنهم إذ هم يحفظون أموالهم ويحقنون

---

(١) مصر- ٣٠ مايو ١٨٧٩ مقال (لي وطن آليت أن لا أبيعه وأن لا أرى غيرى له الدهر مالكا)

(٢) مصر- ٣١ يوليه ١٨٧٩ مقال بعنوان (آثارالاستبداد فى الدول الشرقية عموما والدولة العثمانية خصوصا).

(٣) رفاعة الطهطاوى- تخليص الابريز فى تلخيص باريز- ص ١٤٠

(٤) مصر- ٢٤ أكتوبر ١٨٧٩ مقال (مستقبل الشرق)

دماءهما ويوفون لكل ذى حق حقه وينتقصون للمظلوم من الظالم ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين فيرون أن لهم بذلك حق التصرف فى أموال الرعية ودمائها وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسطوتهم وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتناب نواهيهم.. ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها.(١)

ثم يتولى الأفغانى تفنيد هذه الحجج التى تعتمد عليها نظرية الحق الإلهى والتى يعتمد عليها أنصار الحكومات المطلقة فيقول:

«والرعايا يخاطبونهم قائلين: لا مزية لكم علينا كما زعمتم ولستم أطيب عنصراً ولا أطهر طينة بل نراكم أناسًا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتكم الشهوة (واستعبدكم) الهوى فاستمالك إلى سلب راحة رعاياكم حرصًا على التغلب وطمعًا فى توسيع دائرة السلطة وكسب الإفتخار.. أفلا تعلمون أن الحارس والمرابط إنما هو منا والحافظ والحاقن والمنتظم إنما هو القانون والشريعة الحقة وما أنتم إلا منوطين بحفظها والعمل فى الناس بها فإن قمتم بذلك على وجه الإستقامة كان لكم علينا ما يقوم أودكم، فكيف ساغ لكم أن تلعبوا بأموالنا وتعبثوا بدمائنا وتلقوا بنا فى هاوة الشقاوة ثم تبتغوا طاعتنا وامتثالنا.

والاستبداد فى مفهوم الأفغانى هو «أن تكون أمة من الأمم مقيدة بسلسلة رأى واحد من الناس لا تتحرك إلا بارادته ولا تفعل إلا لرضاه فإذا كانت الأمة على هذه الصورة لزمها لا محالة أن يصرف .كل منها ما أودع فيه من العقل والذكاء لمرضاة شخص واحد فيكون الكل فانيًا فى واحد ومن المعلوم أن الرجل الواحد لو انفرد فى العقل والذكاء والهمة وعلو النفس لا يستطيع جلب السعادة لنفسه فضلاً عن جلبها لأمة كبير»(٢)

والأفغانى يرى أن «طول مكث الشرقيين تحت نير الإستبداد والمتسبدين (٣) نتج عنه ثلاث مصائب:

الأولى: «أوشك الرعايا أن لا يعرفوا أنفسهم وما انطوت عليه من القوى المقدسة والقدرة الكاملة والسلطة المطلقة على عالم الطبيعة والعقل الفعال الذى تخضع لديه البسائط والمركبات ويطيع أمره النافذ جميع المواليد من الحيوان والنبات.»

والثانية: «امتداد زمن توغلهم فى الخرافات التى تزيل البصيرة وتستوجب المحو التام والذهول المستغرق بل تستدعى النزل إلى الرتبة الحيوانية.»

والثالثة: «مداومتهم من أحقاب متتالية على معارضة العلوم الحقيقية التى تكشف عن حقيقة الإنسان وتعلمه بواجباته وما يلزمه فى معاشه وتبين له الأسباب الموجبة للخلل فى الهيئة الاجتماعية وتمنه من دفعها».

---

(١) مصر- ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان (العلة الحقيقية لسعادة الإنسان) للسيد جمال الدين الأفغانى.

(٢) مصر- ٢٤ مايو ١٨٩٧ محاضرة بعنوان «حكم الشرق» للسيد جمال الدين الأفغانى .

(٣) مصر - ١٤ فبراير ١٨٧٩ محاضرة بعنوان (الحكومة الاستبدادية)

والحكومة الإستبدادية تنقسم- فى رأى الأفغانى- إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول: الحكومة القاسية.. وهى «التى يكون أركانها مع اتسامهم بسمة الإمارة والوزارة والإدارة والجباية شبيهة بقطاع الطرق .. فهى تغصب ضياع رعاياها وعقاراتهم وتستولى على مساكنهم وبساتينهم، وتنتزع بالضرب والحبس والكى وغيره من أنواع العذاب ما بأيديهم من ثمرات اكتسابهم.. و لا يخشون اضمحلالهم وإبادتهم بالكلية ومحق حياتهم بالمرة بل ربما يستبشرون بذلك كأنما هم أعداؤهم ولا يستشعرون بأنهم قوام السلطنة وأساسها ومن أفراد هذا القسم.. الحكومة الجنكيزية والتيمورية وغيرها من حكومات التتر والبرابرة كما تشهد بذلك التواريخ».

والقسم الثانى.. الحكومة الظالمة: «وأولياء هذه الحكومة تماثل الإخفاء المترفين الذين يستعبدون أناسا خلقوا أحرارًا ظلمًا واعتداء وهؤلاء الظلماء لا يفترون عن السعى فى سلب ما بأيدى رعاياهم جبرًا وغصبًا ولا يدعون لهم ما اكتسبوه بكد يمينهم وعرق جبينهم سوى ما تقوم به حياتهم ومن أقسام هذه الحكومة أغلب حكومات الشرقيين فى الأزمان العارضة والأوقات الحاضرة وكذلك أكثر حكومات الغربيين فى الدهور الماضية وفيها أيضًا الحكومة الإنجليزية الآن فى البلاد الهندية.

والقسم الثالث: الحكومة الرحيمة وهذه تنقسم إلى قسمين.. القسم الأول: منها يضم الحكومة الجاهلة «ودعائم هذه الحكومة تحاكى الأب الرحيم الجاهل فكما أنه يحث أبناءه شفقة منه على اقتناء الأموال واكتساب الثروة بدون أن يبين طرقها ويمهد لهم سبيلها كذلك هؤلاء الدعائم الرحماء الجهلاء يطلبون من رعاياهم السعى فى المكاسب والصنائع والتمسك بالتجارة والفلاحة (الزراعة) والتثبت من العلوم والمعارف.. ولكن بلا تفنين ناموس عادل حافظ للحقوق معين للحدود فاصل للقضايا قاطع لما يطرأ من النوازل لجميع ما يحتاج إليه الإنسان فى اجتماعاته المدنية.. ومن أفراد هذه الحكومة سلطنة بعض السلاطين المجبولين على الشفقة».

أما القسم الثانى من الحكومة الرحيمة فهو الحكومة العالمة وهى بدورها - فى رأى الأفغانى- تنقسم قسمين: الأول.. الحكومة الغرة: وهؤلاء يعمرون بيوت العلم ويشيدون دور المعارف وينشئون المعامل ويواظبون على تشريع سياسة مدنية تشبيتًا للحقوق واستتبابًا للراحة ولكنهم يفتقرون إلى العلة الموجدة، لا يواظبون على أعمالهم ويتركونها نسيًا منسيًا فيتطرق إليها الخلل ويعتريها الفساد ويسرى إليها الإنحلال لما جبل عليه الإنسان من الحرص والشره والميل إلى الجور والإعتداء المستلزم لمخالفة القانون. ويشبه أن تكون حكومة المأمون وبعض سلاجقة إيران من أفراد هذا القسم».

والقسم الثانى من الحكومة العالمة هى الحكومة المتنطسة: «وأساطينها الحكماء.. فنجد هؤلاء الحكماء الأساطين يعلمون أن قوام المملكة وحياة الرعايا بالزراعة والصناعة والتجارة ويعرفون أن كمال هذه الأمور واتقانها لا يكون إلا بأمرين العلوم الحقيقية النافعة والفنون المفيدة ويفقهون إلى أن حفظ أساس المدنية وصون نظام المعاملات وفصل المنازعات لا يكون إلا بالمحاكم الشرعية

والسياسية المؤسسة على دعائم العدل والإنصاف وإنها لا تتحقق إلا بقانون حق لا يغادر صغيرة ولا كبيرة محفوظًا بأمناء يقظين محروسًا بعدول نشطين محفوفا بعلماء فقهين.. معززًا بقضاة قاسطين مؤيدًا بحكام أعضاء وأعوان برره.. وانتخبوا رجالاً يقظين عارفين بأحوال الدول وقواها متبصرين بشئون المماليك وأسباب سعادتها وشقائها عالمين بفنون التجارة والزراعة والصناعة ولوازمها».

وهذا الشكل الأخير من أقسام الحكومة الإستبدادية والذى يصفها الأفغاني «بالحكومة العالمة الإستبدادية هى الحكومة التى يصطفيها للأمم الشرقية ويرى أنها هى وحدها الصالحة له الملائمة لظروفه فهو يخاطب أمراء الشرق داعيًا إياهم إلى الأخذ بهذا الشكل من الحكم فيقول: «فهاك أيها الإنسان الشرقى صاحب الأمر. وإنها .. حكومة رحيمة حكيمة وعليك بها. والقيام بشأنها وحفظ واجباتها».

فالأفغانى إذن يريد حكومة عالمة استبدادية رحيمة.. يسيرها الحكماء وينظمها ويحمى حقوق الناس فيها القانون.. ولعله هنا متأثر بجمهورية أفلاطون حيث يأخذ عنه دعوته لأن يكون الحكام فلاسفة وحكماء لأنهم تلقوا العلم والفضائل واتسعت آفاقهم فلا يفعلون إلا ما هو خير وعدل.(١)

ووقع الأفغانى فى نفس التناقض الذى وقع فيه ما كيافيللى من قبل والذى أيد الأمير القوى المطلق وفى نفس الوقت أشاد بفضل النظام الديموقراطى والجمهورى(٢) .. كذلك كان الأفغانى، فهو فى الوقت الذى يدعو فيه إلى حكومة استبدادية.. وإن كانت رحيمة وعالمة- نراه يشيد بالنظام الجمهورى.. ففى نفس المقال الذى كتبه عن الحكومة الإستبدادية بلغ اعجابه بالجمهورية إلى المدى الذى «يمنع القلم من أن يجرى بذكر الحكومة الجمهورية وبيان حقيقتها ومزاياها وسيداة ذويها الفائزين بها وأن المسوسين بها أعلى شأنا وأرافع مكانة من سائر أفراد الإنسان بل هم الذين يليق بهم أن يدخلوا تحت هذا الإسم دون من عداهم فإن الإنسان الحقيقى هو الذى لا يحكم عليه سوى القانون الحق المؤسس على دعائم العدل الذى قد سن لنفسه يحدد به حركاته وسكناته. ومعاملاته مع غيره على وجه يصعد به إلى السعادة الحقيقية».(٣)

ومن الملاحظ أن هذا التناقض الذى تميزت به أفكار الأفغانى.. اتسمت به سياسته العملية أيضًا .. فهو فى مصر كان يعارض حكم اسماعيل المطلق ويقود الدعوة إلى الحكومة النيابية.. بينما نراه فى الأستانة يؤيد السلطان عبدالحميد رغم ما عرف من استبداده ومقته للفكرة الديموقراطية.

ويرى سليم النقاش أن الإستبداد هو سر تدهور شعوب الشرق. (فمن آفات الشرق العظمى وطامته الكبرى استبداد ملوكه وتحامل قويه على صعلوكه.(٤)

---

(١) د.مصطفى الخشاب- النظريات والمذاهب السياسية ص ٧١

(٢) نفس المصدر ص ١٤٥

(٣) مصر- ١٤ فبراير ١٨٧٩ محاضرة بعنوان (الحكومة الإستبدادية) لجمال الدين الأفغانى.

(٤) العصر الجديد- ١١مارس ١٨٨٠ مقال بعنوان (الاستبداد فى الشرق).

ثم تساءل: «كيف أن ثمانمائة مليون وطنوا الشرق منذ الأزل وهم لا يتنشقون نسيم الحرية ولا يتذوقون طعم الراحة والإنسانية منذ خلق السلف حتى الخلف فكأنما اقتص الخالق منا وحدنا على ذنب آدمنا بعد أن وهبه الحرية فأفرط فيها فقيده وقيدنا إلى الأبد».

وهنهاك ثلاثة أنواع من الحكومات فى رأى ميخائيل عبدالسيد، .. الأول الحكومة التى يكون حاكمها ملكا مطلق التصرف والثانى: الحكومة التى يكون حاكمها مقيدا بقوانين المملكة والثالث: الحكومة الجمهورية وهو أن يكون الحكم بيد أشخاص تنتخبهم الأهالى»[1]

والنوع الأول من الحكومات الحكومة المطلقة المستبدة وهى فى رأى ميخائيل عبدالسيد «منحطة إلى حضيض الذل والهوان والضعف والخسران وما ذلك إلا لكون الأمر والنهى يكون بيد شخص فلا يوجد قانون يلزمه ولا عنان يضمه.. بل كل ما قاده انجذب إليه فهواه ولا يخفى أن الردئ يتبع الهوى».

ثم يعلن تأييده للنوع الثانى من الحكومات أى الحكومات المقيدة.. فميزتها «أنه لا يمكن للملك إتباع هواه والخروج على الشرع. وعلى ذلك تجرى عليه الأحكام كالأهالى على السواء بالتمام فلا يمكنه تسخير أحد ومواشيه واغتصاب عقاراته وزراعته أو تعطيل تجارته فإن الشرع يساوى بين الفقير والأمير والصغير والكبير ..ولهذا النوع خصائص حميدة وطرق سديدة منها أن أعمال الحكومة وتصرفاتها تكون بالرأى والمشورة.

ويتبين لنا من هذا المقال ميل ميخائيل عبدالسيد إلى الملكية المقيدة ورفضه للحكومة الجمهورية.

ولعل هذا هو الذى يفسر لنا موقفه المتحفظ بعد ذلك من الثورة العرابية بل وموقفه العدائى منها فى بعض الأوقات خاصة وأنه أُشيع أثناء الثورة أن هناك اتجاهًا لإقامة الجمهورية فى مصر.. فهو يعلق على مظاهرة الجيش فى سبتمبر ١٨٨١ قائلاً:

«ويخشى أن ما بنته هذه الأسرة - يقصد أسرة محمد على - فى مائة سنة تهدمه فى يوم واحد وتتقهقر إلى حضيض الذل بعد العز وتقول الناس علينا أنه لا ينفع فى المصريين إلا من كان رأيه الفتك والهتك والإحتيال والإغتيال وأنهم تعودوا على ذلك منذ ألوف السنين.»[2]

ثم يكشف عن موقف يناقض موقفه القديم فى الحكومة المقيدة.. إذ صار يرى أن على الرعايا «طاعة أولياء أمورهم ومراعاة مكانتهم لا أن يخسروا ذمتهم ونيتهكون حرمتهم ويزيلوا حشمتهم ويضيعوا حق نعمتهم» وهو بذلك يدافع عن سلطة الخديو المطلقة.. فهو يطالب الرعايا بطاعة أولى الأمر بينما لا يلزم ولى الأمر بشئ.. فأين هذا من دعوته القديمة بأن تجرى على الحاكم «الأحكام كالأهالى»[3] ففى فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات تغير موقف ميخائيل عبدالسيد من

(١) الوطن- ٧ سبتمبر ١٨٧٨
(٢) الوطن ١٧ سبتمبر ١٨٨١
(٣) الوطن - ٧ سبتمبر ١٨٧٨

مناصرة الحكومة المقيدة إلى مناصرة الحكومة المطلقة .. وسوف نراه بعد فشل الثورة العرابية يتحول إلى داعية إلى الإحتلال الإنجليزى بعد أن كان يحاربه من قبل[1]

وكتبت صحيفة مرآة الشرق [2] تقول أن انحطاط الشرق سببه «فساد أخلاق الأمراء وولاة الأمور وجهلهم بواجباتهم وسوء تدبيرهم واستبدادهم فى الرأى واستئثارهم بالمجد.. لا يعرفون شرعًا ولا يرضونه قانونًا ولا يسمعون رأيًا ولا يقبلون نصحًا».[3]

وعلاج هذا الحال فى رأى الصحيفة هو «قمع أولئك المستبدين وكف نفوذهم وقلم أظفار تعديهم وتقييد سلطتهم ومقاومة سطوتهم وإيقافهم عند الحدود وإلزامهم بالشرائح والقوانين ولا يمكن ذلك إلا بأن تصير الحكومة شورية حقيقية لا تشوبها شائبة التقييد ، يقوم بأمرها من يقدرها حق قدرها من ذوى الحكمة والتدبير».

والصحيفة ترى أن نهضة الغرب قامت بعد أن ثار أهلها «وتخلصوا من سلطة أولئك المستبدين الظالمين.. فنالوا ما أرادوا بما وضعوا من القوانين والأحكام الشورية وما أطلقوا من الحرية فوصلوا إلى ما وصلوا إليه من الترقى فى مقامات التقدم وأصبحوا يتقلبون على بساط الراحة والرفاهية.[4]

وتقرر الصحيفة أن نهضة مصرا مرتبطة بقيام «حكومة شورية مؤسسة على قواعد الحرية المطلقة».

ولكن الصحيفة تحذر المصريين من أنصار الإستبداد الذين مازالوا ينتظرون الفرصة للإنقضاض على كل المكاسب الدستورية التى حصلوا عليها فى نهاية حكم اسماعيل فتقول : «فالذين احفظناهم علينا وأحرجنا صدورهم بما صنعنا لا يزالون بالمرصاد يترقبون فرصة ينتهزونها فينا».

ثم تطالب الصحيفة أنصار الشورى فى مصر بمزيد من الجهد فى استئصال بقايا الإستبداد لكى يقطعوا جذوره «فلترفعوا ثقل المظالم عن كواهل أبناء البلاد من الفلاحين وذوى المهنة حتى يجمعوا القلوب على الولاء للشورى».

ولقد حفلت قصص ومحاورات ومقالات يعقوب صنوع بالهجوم المر القاصى على الحكومة المطلقة وخاصة استبداد الخديو إسماعيل فلم يخل عدد من أعداد مجلة أبو نظارة وأشقائها

---

(١) فتحى الرملى - البركان الثائر - جمال الدين الأفغانى - الطبعة الأولى - دار الثقافة العامه - القاهرة ص ٥٣

(٢) كان من المألوف فى ذلك الوقت أن يكتب افتتاحية أى صحيفة وأكثر موادها محرر الجريدة المسئول ولكن فى هذه الصحيفة حدث تعدد فى الأسماء لم نجده فى صحيفة أخرى بحيث لم نستطع أن نقطع برأى حازم فى من هو كاتب مقالاتها وخاصة أنها كانت بدون توقيع.. فالصحيفة تقول أن صاحب امتيازها هو سليم عنحورى - بينما مدير التحرير هو (اسكندر نحاس) ثم ذكرت أيضا فى الترويسة أن محرر الصحيفة هو إبراهيم اللقانى.. بينما كانت الصحيفة توقع فى نهايتها باسم (أمين ناصف).

(٣) مرآة الشرق- أول مايو ١٨٧٩ - مقال بعنوان (المال).

(٤) مرآة الشرق- ٢١ مايو ١٨٧٩

بالسخرية والهجوم على حكم شيخ الحارة الظالم [١] ، وهو يقصد بشيخ الحارة الخديو إسماعيل نفسه.

وكان يعقوب صنوع دائم المقارنة بين نظام الحكم الديموقراطى السائد في أوروبا وبالذات فى فرنسا وانجلترا وبين الحكم الإستبدادى فى مصر وينبه المصريين إلى حقوقهم ويحذرهم من التهاون في التمسك بها. [٢]

وفى حوار بين أبى نظارة وأبى خليل يقول يعقوب على لسان أبى خليل «يا بختكم يا فرنساوية ياما أنتم مبسوطين بعدالة وإنصاف جمهوريتكم مش زى حالنا إحنا يا مساكين اللى الإنصاف والعدالة والحرية شافونا وهربوا». [٣]

وكتب يعقوب صنوع مجموعة من المقالات فى شكل رسائل «بقلم الفاضل الأديب واللوذعى النجيب حضرة الشيخ يوسف أفندى الشفعاوى المحترم «و فيها «بيان لظلم شيخ الحارة»، وقد استند يعقوب إلى نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف التى تحض المسلمين على مقاومة السلطان الظالم وفيها دعى يعقوب صنوع إلى الحكم النيابى [٤]

ويلخص يعقوب صنوع مطلبه ومقصده «بإطلاق الحرية ورفع رق العبودية وقمع الظلم والخيانةحتى يزول الظلم وتدخل محله العدالة والإنصاف». [٥]

ويعتقد أمين شمبل أن الإستبداد نشأ تاريخيًا عندما «استحالت الحرية الطبيعية المطلقة التى نشأ عليها الإنسان الأول إلى غير نفسها وتولد عنها الإستبداد والعبودية لأنه لما تعددت أفراد الإنسان وأراد أن يستعمل حريته المطلقة قام له معارض من نفسه فإن عين ما يروقه الواحد يطلبه الآخر فتنشأ عن ذلك بل لا يزال ينشأ عنه صدام دائم بين الأفراد وأدى ويؤدى إلى نزع الحرية عن الواحد وإخضاعها للآخر بمساعدة القوة فكان ذلك استبدادًا فى الغالب وعبودية فى المغلوب». [٦]

أما حصول الإنسان على حريته من جديد فهى عند أمين سميل رهن بمدى استخدامه لقوة عقله وجسمه لكى «يعدل القوة المطلقة فيستنقذ من مخالبها نواميس قانونية تحدد بين أفراد تلك الحرية بحيث يكون لكل فرد من أفراده أن يستعملها فيما لا يضر بغيره وهذه الحرية هي التى دعاها الشارع حرية مدنية أو اجتماعية أو شرعية... وقد استعادها الإنسان من حريته الطبيعية الفاقدة باختلاف المطامع الإنسانية والمنافع البشرية وتختلف أحوالها باختلاف تلك الشرائع فهى معدومة فى الإستبداد إذ لا حرية حيث لا شريعة لأن الأحكام الإستبدادية من إقليم الحرية المطلقة فلا تسكن إلا مع العبودية لذلك كلما تحسنت شرائع قوم.. اتسعت حريتهم المدنية».

---

(١) أبى نظارة - ١٧ أغسطس ١٨٧٨

(٢) عبدالحميد غنيم - صنوع - رائد المسرح المصرى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة١٩٦٦ ص ٤٢

(٣) أبي نظارة - ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٨

(٤) أبى نظارة ٣ أغسطس ١٨٧٨

(٥) أبى نظارة ٢١ نوفمبر ١٨٧٨

(٦) التجارة ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ مقال بعنوان (الحرية)

ويرى بشارة تقلا أنه (قد دار مدار حكومات العالم أجمع على محورين: دستورى ومطلق.. وكانت علاقتهما على هذا النحو.. أي أن الدستور يشتق من الإستبدادى مطلقًا كاشتقاق العدم من الوجود».[1]

وبشارة تقلا يعتقد أنه «كلما تمكنت الحرية من قوم كلما ازدادوا تفننا بأحكامها.. إذ لا يرتضون بحالة يعرفون أن بإمكانهم مع إطلاق السراح.. الحصول على أحسن منها».

ثم يتولى الرد على دعاوى بعض الدول الأجنبية التى تنكر على شعوب الشرق حق التمتع بالحرية والدستور بحجة عدم ملاءمتهم لها فيقول: «فعلى من يتوهم أن البلادلا تأهل للدستور أن يعدل ويتروى ليدرك خطأه.. وأن لنا ما ليس لشعوب أوروبا من السهولة فإنهم هم الذين أيدوا الحرية وأوجدوها بإراقةالدماء أما نحن فنقوى على الوصول إليها بحسن المعاملة دون ثورة ولا شقاق».

أماسليم تقلا فهو يرى أن الأساس الذى يجب أن تقوم عليه الأمم الحرة هو (العدل الذى لم تتسم أمة إلا به ولم تعتز مملكة إلا بتعزيز جانبه لأنه يمنع عن المرء مطلق ما يحول دون إقدامه من الموانع الباعثة على الخمول والتأخير فيندفع طالبًا لذلك الجوهر وشاخصًا إلى المقام الذى تعده له غيرته وتمكنه منه جده وإقدامه فيعمل فى الأرض مصلحًا.»[2]

وهو يرى أيضًا أن «العدل لا يصحب الظلم ولا يغادر الحرية ولا يرافقه الخوف ولا يلزمه عدم التسوية»..

وسليم تقلا يعتقد أن الحكومة المبنية على الحرية والتسوية تدفع الإنسان «إلى النظر فى الأحسن وأن يهتم بما يكسبه اللذة العقلية وما يجمع له فى دنياه الثروة والإفتخار فتتربض أخلاقه بالأدب حتي يذوق لذة المصلحة العامة فيقدم باذلاً منتهى العناية من أجل الوسائل المبيحة للنجاح والتقدم، ولا يلبث أن يرى من يشاكله فى ذلك حتى تستقيم الحال عنده وبين أبناء جلدته فتتحسن محبة الذات للفريق الآخر لئلا يكون دون سواه ومن هذا تتولد الغيرة وهى محمودة إذا حسنت غايتها».

وبهذا المقال يطرح سليم تقلا مبدأ هامًا هو أن الحكومة الحرة هى التى تتيح حرية العمل لأفرادها..تلك الحرية التي تتولدعنها المنافسة أو الغيرة كما يسميها.. وهذه عنده هى أداة التقدم سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

كان أول مقال نعثر عليه للشيخ محمد عبده عن نظام الحكم.. دفاعًا حارًا عن الحكومة المستبدة.. وقد كانت مناسبة المقال صدور الحكم على السيد حسن موسى العقاد.. أحد كبار تجار القاهرة بسنتين فى ليمان الاسكندرية[3]، وكان السبب فى هذا العقاب كما يقول الشيخ محمد عبده. أنه قد ماج خيال الهوس فى رأس السيد حسن موسي العقاد من مدة أشهر فأقدم بدون أن

---

(١) الأهرام ٢٥ نوفمبر ١٨٨٠

(٢) الوقت – ٢٨ ديسمبر ١٨٨٠ مقال بعنوان (الجرائد)

(٣) لقد زيدت مدة الحبس إلى خمس سنوات بعد الإستئناف ثم رؤى نفيه إلى فيزوغلى.. وقد عاد إلى القاهرة أثناء الثورة العرابية.

يعرف من هو وما هى الحكومة على أن قدم للجنة التصفية تقريراً يطلب فيه أن لا تلغى امتيازات المقابلة عملاً بالقانون ١٢٨٨»[١]

ومن ضمن التهم التى يأخذها محمد عبده على حسن موسى العقاد «الذى ذكره من كون الحكومة مستبدة.. وهذا ليس أمراً خفيًا ولا قطيعا فإن حقيقة الإستبداد أن تكون الأحكام بدون استشارة نواب وهذا محقق».

ثم يضيف محمد عبده: «فهو يزعم فى هذا أن اجراءات الحكومة الحاضرة أدخل فى باب الإستبداد من الحكومة السابقة.. وهذا صريح فى سوء مقصده، ما يكفى لإثبات أعظم جناية عليه وهى تشويش الأفكار وإيجاد الإضطرابات فى الحكومة».

فمحمد عبده هنا يعترف بأن الحكومة المصرية حكومة مستبدة وهذا فى رأيه لا عيب فيه، وأن ما يأخذه على حسن موسى العقاد ليس قوله أن الحكومة الحالية مستبدة وإنما لأنه قال إنها أكثر استبداداً من الحكومة السابقة أي حكومة الخديو إسماعيل.

ومحمد عبده يرى أن «الوجود الإنسانى فى هذه الحياة ثلاثة أدوار متتالية يأخذ بعضها بأطراف بعض.. الأول دور الفطرة وهو الوجود الطبيعى والثانى دور الاجتماع وهو الحالة المدنية والثالث دور السياسة».[٢]

ورغم أنه يعتقد أن مصر قد وصلت إلى الدور الثالث وهو دور السياسة إلا أنه يرى أنها مازالت فى البداية. ولكننا لا نزال فى دور الطفولة من هذه الحياة فلابد لنا من رب حكيم يأخذ بيدنافيما نعانيه فلا نسقط ونحن فى أول الدرجات ومن دليل راشد يهدينا الصواب فلا نضل ونحن فى أول الطريق ولكن يشترط فى المربى أو الدليل أن يكون ممن اجتمعت الكلمة عليهم وحصلت الثقة بهم».

ويمكن فهم رأى الشيخ محمد عبده إذا وضعنافى اعتبارنا تأثره الواضح بأفكار أستاذه جمال الدين الأفغانى الذى كان يؤمن- كما سبق وبينا- بالحكومة المتسبدة وإن كانت عالة ورحيمة. وفى نفس الوقت كان محمد عبده صديقًا لرياض باشا رئيس وزراء مصر فى الفترة التى سبقت الثورة العرابية مباشرة والذي كان يؤمن بالحكم المطلق [٣]، ويرى أن الإستبداد والنظام من اللين والفوضى وكان محمد عبده يرى فيه نموذجًا للمستبد العادل وهو النموذج الذى يصلح فى رأيه لحكم مصر، ومحمد عبده كان يرى أنه لن ينهض بالشرق إلا - مستبد عادل[٤]

---

(١) الوقائع المصرية ٢٧ نوفمبر ١٨٨٠ مقال بعنوان (غاية الغر)

(٢) الوقائع المصرية- ٩ نوفمبر ١٨٨١

(٣) محمد رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده- الجزء الأول - مطبعة المنار- ١٩٣٠ ص ١٨٣ - ١٨٨

(٤) د. عثمان أمين- رائد الفكر المصرى- الإمام محمد عبده- الطبعة الثانية- مكتبة الانجلو- القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٢١

وكان الشيخ محمد عبده يرى أن نظام الحكم الذي يصلح لبلد ما قد لا يصلح لبلد آخر وإن معيار الحكم بصلاحية أي نظام سياسى فى مجتمع معين هو مدى ملاءمته لدرجة تطورهذا المجتمع فى مدارج المدنية، ولكى يؤكد رأيه أجرى مقارنة بين نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم فى أفغانستان فقال:

«إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية فى أمريكا واعتدال أحكامها والحرية التامة فى الإنتخابات العمومية فى رؤساء جمهورياتها وأعضاء نوابها ومجالسها وما شاكل ذلك ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالى فى تلك الحالة ونعلم أن هذه السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمون فى مصالحهم بأنفسهم لأنهم أرباب الإنتخاب وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم فى حفظ تلك المصالح والحقوق التى رأوها لأنفسهم وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة الجميلة».[١]

ثم يقارن هذا الوضع بحال أفغانستان فيقول: «ولكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحال بعينها لأفغانستان مثلاً حال كونها على ما تعهده من الخشونة فإنه لو فوض أمر المصالح إلى رأى الأهالى لرأيت كل شخص وحده له مصلحة خاصة لا يرى سواها فلا يمكن الإتفاق على نظام عام ولو طلب منهم أن ينتخبوا مائة نائب مثلا لرأيت كل شخص ينتخب صاحبًا له أو نسيبًا أو قريبًا فربما ينتخبون آلاف مؤلفة ثم لا ينتهى الإنتخاب إلى المرغوب أصلاً لوقوف كل واحد عند انتخابه الأول ولو وكل إليهم انتخاب رئيس للحكومة لانتخبت كل قبيلة رئيسًا منها ثم يقع المرح- بين الرؤساء».

ثم ينتهى محمد عبده من هذه المقارنة إلى نتيجة يلخصها فى قوله «وهكذا حال الأمم التى تعودت على أن تكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير جدير أعمالها يدير أعما لها بدون أن يكون لها دخل فى رؤية مصالحها فإذا أردنا إبلاغ الأفغان مثلاً إلى درجة أمريكا فلابد من قرون تبث فيها العلوم وتهذب العقول وتذلل الشهوات الخصوصية وتوسع الأفكار الكلية حتى ينشأ فى البلاد ما يسمى بالرأى العمومى فعند ذلك يحسن لها ما يحسن لأمريكا.

ومن خلال هذه المقارنات ندرك أن أفكار الشيخ محمد عبده السياسية قد تميزت بالإعتدال والدعوة للتدرج والإصلاح بديلاً عن الثورة أو الطفرة.. وكانت وسيلته المفضلة للتطور والتقدم هي التربية والتعليم وخلق رأى عام واحد عن طريق نشر ما كان يسميه بالأدب السياسى.

وبعد مظاهرة الجيش فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ أصابت أفكار الشيخ محمد عبده تغييرات جوهرية وانتقل فجأة من تأييد الحكومة المستبدة إلى مناصرة الحكومة المقيدة فهو يكتب مقالا يتصدى فيه للرد على بعض الكُتاب الذين يدعون للإستبداد ويرد على اتهامهم لأنصار الشورى بأنهم مجرد مقلدين لأوربا ويفند قول بعضهم أن الشريعة الإسلامية تؤيد استبداد الحاكم.. ويسجل فى بداية مقاله أنه سوف يعتمد فى رده عليهم بأقوال الأئمة الأعلام من علماء المسلمين.. فبدأ بتعريف الإستبداد فقال «إن الإستبداد يقام على معنيين أحدهما تصرف الواحد

(١) الوقائع المصرية - ٤ أبريل ١٨٨١ مقال (خطأ العقلاء)

فى الكل على وجه الإطلاق فى الإرادة إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما فيكون إتباع النظام مفوض يرد إليه وحده إن أراد قام به وإن لم يرد لا يؤاخذ عليه وهو الإستبداد المطلق.. وثانيهما استقلال الحاكم فى تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون بعد التحقق من موافقتها على قدر الإمكان وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً إلا على ضرب من التساهل وإنما يسمى فى عرف السياسيين توحيد السلطة المنفذة».(1)

ويرى محمد عبده أن من تتبع الشريعة الغراء سوف يكتشف «أن الإستبداد المطلق ممنوع منابذ لحكمة الله فى تشريع الشرائع ومعاند كل المعاندة لتصريح الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة الآمرة بإتباع الكتاب العزيز والأخذ بالسنة الراشدة».

أما النوع الثانى الذى يطلق عليه محمد عبده استبداداً (على ضرب من التساهل) أو ما يسميه (توحيد السلطة المنفذة) فهو (غير ممنوع فى الشرع ولا فى العقل بل هما على وجوبه.. ثم إن هذا لا يمسى فى العرف استبداداً لأن صاحبه يكون مقيداً بالمرسوم محصوراً فى دائرة المشروع بحيث لا يجوز له الخروج عنها ولا تجاوز حدها».

فالشيخ محمد عبده ينتقل إذن من الإيمان بالحكومة المستبدة الرحيمة إلى الحكومة المقيدة بقيود الشريعة أو بالقانون فالشريعة فى رأى محمد عبده «توجب تقييد الحاكم بألسنة القانون «ولكن محمد عبده يبتعد خطوة أخرى عن مفهومه القديم للحكومة الإستبدادية ويقترب أكثر من الحكومة المقيدة.. عندما يقول بأن الشريعة لا تقيد الحاكم فى حد ذاتها وإنما عن طريق من يسهرون على تطبيقها من علماء «إن نصوص الشريعة لا تقيد الحاكم بنفسها فإنها ليست إلا عبارة عن معانى أحكام مرسومة فى أذهان أرباب الشريعة وعلمائها أو مدلولاً عليها بنقوش مرفوعة فى الكتب ولا يكفى فى تقييد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها.. بل لا بد فى ذلك من وجود أناس يتحققون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها فيقومونه عند انحرافه عنها ويحضونه على ملازمتها ويحثونه فى السير على طريقها .. فلم يجعل الله الشريعة فى يدى شخص واحد يتصرف فيها كما يشاء بل فرض على العامة أن تستخلص منها قوماً عارفين لجلب كل ما يؤيد جانب الحق وتبعيد كل ما من شأنه أن يحدث خللاً فى نظامه أو انحرافاً عن أوضاعه العادلة والملوك والسلاطين داخلون تحت من يجب على تلك الطائفة ارشادهم».

وهنا نلمح فى كلام محمد عبده محاولته الإشارة إلى ضرورة وجود هيئة أو مجلس يتولى الرقابة على الحكام للتأكد من مدى التزامهم بتطبيق الشريعة .. ولم يبين محمد عبده طبيعة هذه الهيئة أو ذلك المجلس ولكننا نستطيع أن نستخلص أنه يريد بها مجالس النواب فهو يقرر أنه «فرض على العامة أن تستخلص منها قوماً عارفين» أى تنتخب منها نوابا يمثلونها.. وهو لكى يؤكد عدم تعارض مثل هذه الهيئات أو المجالس النيابية مع الإسلام نراه يقول «ومعلوم أن الشرع لم يجئ ببيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام ولا طريقة معروفة للشورى عليهم كما لم يمنع كيفية من كيفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها. فالشورى واجب شرعى وكيفية إجرائها غير محصورة

(1) الوقائع المصرية- ١٢ ديسمبر ١٨٨١ مقال (فى الشورى والاستبداد)

فى طريق معين فـاختيار الطريق المعين باق على الأصل من الإبـاحة والجواز كما هو الـقاعدة فى كل ما لم يرد نص ينفيه أو يثبته».

ولكى تضع يدنا على مدى التـغير الذى طرأ على أفكار الشـيخ محمد عـبده لنتذكر مـقالته (خطأ العقـلاء) الذى قارن فيـها بين الأفغان والأمـريكان وانتهى فيـها إلى أن بلاداً مثل الأفـغان ومنها مصـر تحتاج إلى وقت طويل لتستـوجب حكم الشورى وقيام مـجالس النواب.. ثم نقارن هذا بما كتبـه بعد ذلك عن الشورى بحيث يتراجع عن أفـكاره الأولى ويقول: «إنه قد ثبت أنه لا مانع لوجود الشـورى فى بلادنا من جهة أهاليهـا بل إن حالتهم الآن تقضى بلـزوم وجودها حيث أنهم صاروا جميعًا على ما قدمناه من الإنتـقال من حال إلى حال، هذا من جهة الأهالى المصريين، أما من جهة الهـيئة الحاكمة فكذلك لا مانع للشـورى ولا محذور فى وجودها وذلك لأن الجناب الخديو المعظم ميال بطبـعه إليها من بدء نشأته الكريمة وقد شب أيده الله على حبهـا وتعزيز شأنها وارتفاع منارها وكذلك لا يرتاب أحـد فى أن هيئة حكومتنا الحاضرة خصـوصًا دولة شريف باشا رئيس النظار لها مـيل كلى إلى وجود الشورى فى هذه البلاد كذلـك بقية الوزراء الكرام»[(١)] .. فأين هذا من دفـاعه الحار عن استـبداد حكومة رياض باشا.. واعـترافه الصريح فى تعليـقه على صدور الحكم علـى حسن موسى العـقاد بأن حكومـة توفيق استـبدادية وليس هذا مما يعـيبـها فى شئ.. بل إن محمد عـبده يصل إلى القول بأن مصر لا تقل فى صلاحيـتها لحكم الشورى من أى بلد دخلته الـشورى بالفعل فـيقول «وإن بلادنا المصـرية بلا ريب لا فرق بينهـا وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها من حيث القبول للمصلحة والاستعداد للخير والقـدرة على التفرقة بين الملاءمات والمنافـرات ومن كل هذا أن الشورى ممكنة الوجود فى بلادنا بل لابد منها فيها وأنها نافعة فى أقطارنا المصرية كغيرها من سائر الممالك والبلدان.

ولقد استـمر تطور الشيخ محمـد عبده الفكرى حتى وصل إلى الدرجة التي وصل فـيها إلى الدعـوة لما أسمـاه.. الحكومة القـانونيـة.. وهى تلك الحكومة الـتى يكون فيـها نواب عن الأمـة يساعـدون الحكومة فـى إجرائها وتنـظيم شئـون المحكومين بها على وجـه عادل حـسبمـا يوافق المصلحة وعـادات البلاد.. وأن تكون بها قـوانين ونظامات تكون الحد الفـاصل بين الحق والباطل والصحيح والفاسد فإن ترك الأمة بدون هذا القانون ما يوقع أفرادها فى الحيرة ويأخذ على أيديها فى كل عمل أرادت الإقدام عليه»[(٢)]

وهناك أكثر من تحليل لهذا التغير الذى أصاب أفكار الشـيخ محمد عبده.. منها سقوط نموذج المستبـد العادل الممثل فى حكومة رياض باشا ومـجئ وزارة شريـف باشا نصير الدسـتور .. ومنها تسليم الخديو توفـيق بإعطاء الأمة مجلس نيابى ومنهـا أيضًا وكما يقول مـحمد عبـده نفسه «أن

(١) الوقائع المصرية- ١٣ ديسمبر ١٨٨١ مقال (فى الشورى)
(٢) الوقائع المصرية - ١٥ فبراير ١٨٨٢

السبعة أشهر التى كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسى الذى شمل جميع الطبقات فقد صار عرابى محبوبًا عند الأمة واتصل بالحزب الوطنى وعرف سلطان باشا وسليمان أباظة وحسن الشريعى وعرفنى أنا أيضًا..» كذلك فإن المظهر الذى ظهرت به جماهير الشعب المصرى فى تأييد الثورة العرابية، وما أكدته من إيمانها بالحكومة النيابية والدستور قد آثار إعجاب الشيخ محمد عبده وغير فكرته فى الشعب المصرى الذى كان يظن أنه شعب جاهل لا تلائمه الحكومة الشورية.. ولكن هناك جانب أخر من الشيخ محمد عبده يفسر تغير أرائه بعد نجاح العرابيين وهى ظاهرة تتسم بها تصرفات محمد عبده طوال حياته.. فهو دائمًا يقف حيث توجد السلطة.. أو حيث يرى ما يحقق مصالحه .. فهو مع الأفغانى فى مصر عندما كان الأفغانى يلقى ترحيب النظام الحاكم.. وعن طريقه تعرف محمد عبده بأعيان مصر وحكامها ومثقفيها .. وبعد نفى الأفغانى بأشهر قليلة تحول محمد عبده إلى رياض باشا نفس الرجل الذى نفى الأفغانى من مصر.. وظل محمد عبده علي ولائه لرياض باشا بعد حادثة قصر النيل واستمر على هذا الولاء وكان فى ذلك الوقت شديد العداء للعرابيين حتى مظاهرة سبتمبر ١٨٨١ وسقوط وزارة رياض [١].. وبعدها بدأ يتحول محمد عبده إلى صف العرابيين بعد أن صارت السلطة الفعلية فى مصر بأيديهم وبعد سقوط الثورة ومجئ الإحتلال وبعد ما عاد من نفيه.. تحول إلى تأييد اللورد كرومر المعتمد البريطانى بمصر.. والحاكم الفعلى للبلاد..

إن قيمة الثورة العرابية فى رأى عبدالله النديم أنها «قلعت غرس الإستبداد»[٢] ولقد قامت هذه الثورة لأن الأحرار من بنى مصر رأوا أهلهم « فى إذلال واستعباد ولا يتمتع فى البلاد إلا الغرباء فحركتهم الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة».

ولقد كان رأى النديم فى رياض باشا أنه «المستبد علينا السارى بنا فى غير طريق الوطنية».

ونظام الحكم الذى يميل إليه النديم ويعتقد أنه يحقق مصالح الشعب هو ذلك الحكم الذى يتمتع (بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شئونها وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدينة فى العالم».

ومن أعمق الدراسات التى تعرضت لقضية الفرق بين الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة سلسلة المقالات التى كتبها سعيد أفندى البستانى تحت عنوان الحاكم والمحكوم فى صحيفة مصر التى عاد أديب اسحق لإصدارها من جديد أثناء الثورة العرابية.. فسعيد البستانى يرى «أن الإنسان من دون سائر الكائنات لابد له من هيئة حاكمة تقيم له الحدود فلا يتعداها وتفرض عليه الواجبات

---

(١) عباس محمود العقاد- محمد عبده- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة القاهرة ص ١٤٦ - ١٤٧
وطاهر الطناحى- مذكرات محمد عبده- دار الهلال- القاهرة ص ١٣ - ١٤

(٢) التنكيت والتبكيت- ١٩ أكتوبر ١٨٨١

فـلا ينساها وتعين له الحـقـوق فيـحرص عليـهـا وذلك استـبقـاء لنوعـه واستكمـالاً لأسبـاب معيشته».[1]

ولكن هذا لن يتم إلا بوجـود «نسبـة بين الحاكم والمحكوم تخـتلف بإختلاف الـزمان والمكان والطباع والعادات والأخلاق والأديان».

وعلى ضوء هذه النسبة يرى البستانى أن الحكومات نوعـان «الإستبدادية والشورية».. وتحتهما صنوف كثيرة أما أن تختلف عنها من وجه إجراء الزحكام وأما أن يكون الأمر بعكس ذلك».

وبما أنه لابد من وجود نسـبة بين الحاكـم والمحكوم فلابد - فى رأى سعـيد البسـتانى - بأنه يوّجد نوع من التلاؤم بين نوع الحكومة القائمة وبين طبيعة هذا المجتمع وظروفه..

«فالحكومـة الإستبدادية لا يناسـبها من الأمم إلا الأمة التى ضـعف فيها جـانب القوة المعنوية- أريد العلم والتربية- إلى حد أنها لا تقوم بالواجب عليـها إلا بالإكراه والتهديد ولا تلزم الحدود إلا بالعقـاب والوعيد ولا تحرص على اليـسير من حقوقـها إلا حرص القانع بما لديـه من أسباب المعاش لا الطامح فيما وراء ذلك من بسطة العيش ونوال المراتب السـامية فى مقام الوجود المعنوى .. بل لا يناسبـها من الأمم إلا الأمة التى استـحكمت منها صفة الإنقـياد الأعمى وتسلطت فـيها التقاليد».

أما الحكومة الشورية فهى لا تصلح فى رأى سعيد البستانى إلا فى الأمم التى قوى فيها جانب القوة المعنوية أى العلم والتربية.

ويرى مـوسى كاسـتلى أن كلمـة استـبـداد معناها «انقـيـاد النفس الشـريرة إلى سلطان الغى والإئتمار بأوامر الشهوات البهيمية والموصـوف بهذه الصفة الذميمة لا يألو جهداً فى الحصول على مآربه الذاتية»[2]

أما الحكومة الشورية فهى فى رأى كاستلى تعنى «سيادة سلطة التكاليف الشرعية والإجراءات المرعية فذو الحرية إنسان واع بصائب التبصير حرمات الحقوق المدنية غير مبال بالطبع إلى شيطان الجهالة يعامل بالحسنى كل من خالطه من أبناء النوع».

وكان حـسن حسني مـحرر جـريدة الزمان هو الكاتب المصـرى الوحيد الـذي وقف يعارض الإتجاه العام الذى سـاد الصحافة المصرية فى فـترة الثورة العرابية عندمـا كتب يدافع عن الحكومة المطلقة ويدعى أنهـا من ضمن شروط الإسلام فهـو يرى أن «الحاكم هو القابض على قـوة تنفيذ القانون: القائم بشـئون المصالح العموميـة والخصوصية وهو فرد من أفـراد الهيئة الاجتمـاعية التى خولته من تلقاء نفسها سلطة عامة عليها أو بحق ثابت مشروع وله حقوق الطاعة والإنقياد».[3]

ثم يقسم أنـواع الحكومات إلى ثلاثة . حسـب طبـيعـة كل أمة مدعـيًا أن الحكومة المـطلقة من

---

(١) مصر- ٣ ديسمبر ١٨٨١ مقال بعنوان (الحاكم والمحكوم)

(٢) الكوكب المصرى- ١٨ نوفمبر ١٨٨١ مقال بعنوان (الاستبداد)

(٣) الزمان- ٦ مارس ١٨٨١ - مقال بعنوان (الحاكم وروح الحكومة).

طبيعة الإسلام فيقول : «إن الناس اختلفوا منذ القرون الأولى فى تسليم أمر الأمة إلى حاكم واحد وغيره فانقسمت هيئة الحكومات إلى ثلاثة-- مطلقة ومشروطة وجمهورية واختصت الأولى بالأمة الإسلامية وإن شاركها فيها غيرها.. وتلك بحسب ما تقرر من شروطها أوفق بالمصالح بل شرط من شروط الإ سلام الذى نحن به مسلمون».

ويمكن فهم موقف حسن حسنى وموقف صحيفة الزمان إذا عرفنا أن هذه الجريدة أنشئت فى الأصل للدفاع عن الخديو توفيق ونظام حكمه المطلق وللوقوف فى مواجهة الصحف الوطنية التى كانت تؤيد العرابيين وتطالب بالحكومة المقيدة وبالدستور وبمجلس النواب.

والخلاصة أن موقف الصحافة المصرية فى هذه الفترة من قضية الحكم المطلق والحكم المقيد تنازعته ثلاثة اتجاهات رئيسية:-

الإتجاه الأول: وهو الإتجاه السائد الذى يؤيد الحكومة المقيدة ويعارض الحكومة المطلقة.. وقد عبر عن هذا الإتجاه كل من رفاعة الطهطاوى وأديب اسحق وميخائيل عبدالسيد (فى الفترة التى سبقت الثورة العرابية) وسليم النقاش وسليم عنحورى ويعقوب صنوع وأمين شميل وبشارة تقلا وسليم تقلا وعبدالله النديم وسعيد البستانى وموسى كاستلى والشيخ محمد عبده (بعد نجاح الثورة العرابية).

الإتجاه الثانى: وهو الذى يدعو إلى حكم المستبد العادل وقد تولى أمر هذه الدعوة جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده (قبل الثورة العرابية).

الإتجاه الثالث: وهو الذى يؤيد الحكم المطلق.. وقد عبر منه حسن حسنى وميخائيل عبدالسيد (أثناء الثورة العرابية).

* * *

الفصل الخامس

الصحافة المصرية والحياة النيابية

لقد تأسس مجلس شورى النواب المصرى فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ كنتيجة مباشرة للتناقض بين مصالح الخديوية والرأسمالية الأوروبية، وكان دافع اسماعيل إليه هو رغبته فى الالتجاء إلى البورجوازية المصرية ممثلة فى كبار ملاك الأراضى الزراعية والتجار، لكى يدعمونه فى مواجهته للأزمة المالية.

ولقد كان فى إمكان الخديو أن يشكل المجلس بالتعيين، فقد كان كغيره من الحكام الشرقيين يومئذ يعتبر مصر كما اعتبرها جده من قبل مزرعة له مركز الشعب فيها مركز العبد أو الخادم.(١)

ولكن إسماعيل رأى أن يجعل المجلس بالانتخاب لسببين:-

الأول: كسب طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار إلى جانبه.

الثانى: لكى يحقق لنفسه دعاية واسعة فى أوروبا، تدعم موقفه من البيوت المالية هناك .. ولذلك نجد اللائحة الأساسية التي رسمت طريقة تشكيل المجلس، تقصر حق الترشيح للنيابة على طبقة أصحاب الأرض من العمد الأثرياء وقد جاءت نتيجة الانتخابات لتحقق ما سبق وأن رسمه الخديو، فكان أغلب النواب من طبقة العمد والمشايخ وأعيان الريف وكبار رجالات المدن والتجار.

وكما ارتبطت نشأة المجلس بنشأة المسألة المالية.. فقد ارتبط تطور المجلس أيضًا بتطور هذه المسألة، فعندما طالب المجلس فى دورة يناير ١٨٧٩ بأن تعرض عليه الميزانية استصدرت الحكومة التي كان يرأسها توفيق فى ذلك الوقت وتضم وزيرين أجنبيين مرسوما بحل المجلس، وذهب رياض باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت لإبلاغ المجلس بقرار الحل.. ورفض الأعضاء قرار الانفضاض، واجتمع الأعيان والعلماء والتجار والموظفون، وأصدروا فى ٢ أبريل ١٨٧٩ المحضر الوطنى يطلبون فيه من إسماعيل منح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية، كما هو جار فى بلاد أوربا وتعديل طريقة الإنتخاب، لتماثل ما يحدث فى أوروبا، وإقرار مبدأ مسئولية الوزراء أمام المجلس.(٢)

وأوعز الخديو إسماعيل إلى ابنه توفيق بالاستقالة وتشكلت وزارة شريف باشا من العناصر الموالية للدستور فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، ولقد سعت وزارة شريف إلى إصدار لائحة المجلس الأساسية، تمكينا له من إصدار هاتين اللائحتين.. وبذلك اعترفت الحكومة بمبدأ سيادة الأمة.. وهكذا بدأت ثورة الأفكار فى مصر- والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الأمة.(٢) لذلك كانت الفترة الأخيرة من حكم الخديو إسماعيل من فترات

---

(١) د. محمد حسين هيكل- شخصيات مصرية وغربية - كتاب روز اليوسف- القاهرة - ١٩٥٥ ص ٣١

(٢) محمد خليل صبحى- تاريخ الحياة النيابية فى مصر- الجزء الخامس- مطبعة دار الكتب- القاهرة ١٩٣٩ - ص ٩٩ - ١٠٦

(٣) عبد الرحمن الرافعى- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى- مكتبة النهضة- القاهرة ١٩٤٩ - ص ١٩

الانتقال من الحكم الاستبدادى المطلق إلى الحكومات الشرعية التى تحمل فى طياتها خطراً شديداً. فأذهان الناس لم تستقر بعد، لكثرة ما يدور من مناقشات حول ضرورة التغيير الحقيقى، وإن حالة الرضا والطاعة التى ورثها المصريون عن أجدادهم سوف تتخلخل وتهتز.

وكان طبيعيًا أن يقف النفوذ الأجنبى ضد التطور الدستورى فى مصر، فما كاد مجلس شورى النواب يقر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب، ويرفعها إلى الخديو توفيق ليصدق عليها،حتى ضغطت أوربا على الباب العالى، فخلع إسماعيل وولى محله ابنه توفيق فى ٢٥ يونيو ١٨٧٩، وعندما رفع شريف باشا اللائحتين إلى الخديو توفيق للتصديق عليهما.. امتنع عن التصديق عليهما بتحريض من انجلترا وفرنسا اللتان عاونتاه على الإطاحة بكل المكاسب الدستورية التى تحققت للشعب المصرى.. وحمد توفيق لهما تدخلهما.. فأصبح خاضعًا لهما تمام الخضوع، وكان بطبيعته ضعيفا، تعوزه قوة الإرادة.. فما كان من شريف إلا أن قدم استقالته من الوزارة.

ثم أعقب ذلك نفى جمال الدين الأفغانى وتولى توفيق رئاسة الوزارة بنفسه لاغيًا مجلس النظار، وأعاد الرقابة الثنائية فى ٦ ديسمبر ١٨٧٩، ثم ترك رئاسة الوزارة لرياض باشا فى ٢١ ديسمبر ١٨٧٩، الذى قرر إلغاء قانون المقابلة، ثم حاول خنق كل روح للمعارضة فامتدت يده إلى الصحف بالإغلاق والتنكيل.

ثم كانت الثورة العرابية التى بدأت بمظاهرة قصر النيل، وظهور عرابى الذى نصب نفسه مدافعًا عن مطالب الجيش، وتم له بسرعة ضم معظم القوة العسكرية في مصر تحت يده [1]، وبعد مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر١٨٨١، حدث ما يشبه الانقلاب السياسى فى مصر إذ عهد إلى شريف باشا بتأليف وزارة دستورية، ودعى مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١، وكان قد تم انتخاب هذا المجلس بنفس الطريقة القديمة، لذلك جاء إليه نفس أبناء الطبقة التى اعتادت ممارسة النشاط النيابى من قبل، وهم كبار الملاك والأعيان فى الريف، وأثرياء التجار فى المدن.

وعندما كان النظام الجديد يستعد لإعلان اللائحة الأساسية التي تضمنت الأسس الدستورية للحياة النيابية الجديدة فى مصر.. قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى ٨ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو، يعلنان وقوفهما بجانبه، وتأييد سلطته المطلقة.. وكان هذا يعنى تحريض الخديو ضد الحياة النيابية الجديدة، وفى نفس الوقت نشب خلاف بين الحكومة ومجلس شورى النواب حول حق المجلس فى مناقشة الميزانية.. وكان هذا الخلاف بالإضافة إلى المذكرة المشتركة سببا فى استقالة وزارة شريف، وتولية محمود سامى البارودى.. وكان من أبرز ما عنيت به الوزارة الجديدة هو إعلان الدستور الذى تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق المجلس فى نظر الميزانية.

وكان عُمر هذا الدستور قصيراً؛ إذ ما لبث الحرب أن نشبت بين العرابيين والجلترا، وضاعت جميع المكاسب الدستورية باحتلال بريطانيا لمصر.

---

(١) أحمد شفيق باشا- مذكراتى فى نصف قرن- الجزء الأول- مطبعة مصر ١٩٣٤ - ص ١١٣ - ١١٥

ولقد اتّخذ اهتمام الصحافة المصرية بالحياة النيابية شكلين رئيسيين:-

الأول: الاكتفاء بنشر أخبار مجلس شوري النواب ومناقشاته، وجانب من محاضر جلساته الرسمية.. وكان يتولى هذه المهمة صحيفة الوقائع المصرية، وهى الجريدة الرسمية للحكومة المصرية فى ذلك الوقت، وصحيفة وادى النيل، التي أوصى الخديو إسماعيل إلى عبدالله أفندى أبو السعود بإصدارها، لكى تهتم بنشر أخبار مجلس شورى النواب.[1]

الثانى: لم تكتف فيه الصحف بنشر أخبار المجلس وقراراته.. وإنما امتد عملها إلى التعليق على نشاط المجلس ومناقشة قراراته، ثم الانطلاق من ذلك إلى التعرض لجوانب الحياة النيابية ، وإثارة القضايا التى تتعلق بها.

وقد استتبع ذلك دخول الصحف فى العديد من المعارك الفكرية ضد السلطة الاستبدادية الممثلة فى الخديوية، ووقوف الصحف ضد المحاولات المتكررة، لتحديد نشاط مجلس شورى النواب فى أضيق المجالات، كما كان يحدث أثناء حكم الخديو اسماعيل، أو محاولات إلغائه كلية كما حاول ذلك الخديو توفيق فى بداية حكمه.

وكان السؤال الأول الذى شغل أذهان الكتاب والمفكرين المصريين الذين تعرضوا للكتابة عن الحياة النيابية هو : لماذا مجلس النواب؟

وأهمية السؤال ترجع إلى أنه طرح فى وقت كان فيه الحكم المطلق للخديوية مازال قائمًا وفى عنفوانه، وكانت الممارسة الديموقراطية الفعلية للشعب المصرى شبه معدومة لأن مجلس شورى النواب كان وقتها صورة أكثر منه واقعا فعليا فى الحياة المصرية.

ولعل هذا يجعلنا ننظر باهتمام شديد إلى الدعوى التى نادى بها أديب اسحق لتحقيق المشاركة الشعبية فى الحكم عن طريق نوابه، وهو فى أثناء ذلك يجيب على السؤال المطروح: لماذا مجلس النواب؟

يقول أديب اسحق: «كما كان الانفراد فى الرأى موجبًا للزيغ فى أكثر الأحوال، والعجز عن النهوض بكثير من الأمور اتخذ المرؤوس فى الهيئة الاجتماعية أعوانًا ومشيرين يخلصون له النصحه ويقيمون أود آرائه، غير قاعدين بذلك إلا تمكين السطوة وتعظيم أمر الاستبداد، فلما تنبهت الأمم من رقدتها، وعلمت أن علة الارتباط فى الاجتماع إنما هى تبادل الحقوق والواجبات بين الرئيس والمرؤوس لمن دلته الرئاسة أن يجعل فى مجلسه من تختارهم للنيابة عنها، فكانت الحكومة الشورية، وأنشئت مجالس الوكلاء أو النواب والمبعوثين المعروفة الآن عند الأوروبيين باسم بارلمنتو».[2]

---

(١) فيليب دى طرزى- تاريخ الصحافة العربية- الجزء الأول- بيروت ١٩١٣ ص ٦٩

(٢) مصر- ٢٣ نوفمبر ١٨٧٨ مقال (مجلس النواب)

ويرى أديب اسحق أنه لما كانت قوة الأمير «قائمة بالأحكام، وهذه منحصرة في القوانين التي هي عبارة عن إدارة الأمة، لزم من ذلك أن لا يكون للأمير حكم إلا بموافقة الأمة بجملتها»[(١)]

والشكل الذى يرى أديب أنه الملائم لمشاركة الأمة في الحكم هو «أن تجتمع مرة في العام أو الخمسة، لتختار من نبهائها أيهم أشد حرصًا على مصلحتها ورغبة في منفعتها - فكان النواب وعقدت مجالسهم فصارت من لوازم الحكومات المقيدة القانونية».

كذلك فإن أديب اسحق يرى أن انتقال مصر من الاستبداد إلى الشورى «قد أوجب وجود هذا المجلس فينا.. فإن كان حريًا بما أنيط به، له حقوقه وإن لم يكن جديراً بذلك فلينفض ليشكل غيره فإنه لا بد للحكومة الشورى من مجلس نواب».

ولقد انفرد أديب اسحق من بين كتاب الصحف بالمطالبة بتشكيل مجلس للشيوخ؛ ليكون بمثابة الصلة بين مجلس شوري النواب والحكومة.. وهو يعتقد أن مجلس الشيوخ ركن أساسى في أى حكم نيابى يقول «مجلس الشيوخ المسمى بلسان الأجانب (ستاتو) من لوازم كمال الشورى لسببين: إحداهما أن الاختيار الذى هو منشأ العلم والمعرفة يكون على الغالب في نبهاء الشيوخ وأوفر منه في نبهاء الفتيان.. والآخر أن الشيخوخة تضعف الحدة وتذهب بالطيش وتدعو إلى التأني والتبسر والنصر في العواقب».[(٢)]

وأديب يعتبر أن مجلس الشيوخ هو «واسطة الصلة بين النواب والحكومة، أو بمنزلة المراقب عليهما جميعًا.. يرفع إليه مجلس النواب ما يقرره من القوانين والأحكام، فيثبت منها ما يشاء وينبذ ما يشاء، فإن وقع خلاف اجتمعا في ندوة واحدة، وكان الحكم لمن تجتمع له أكثرية الآراء».

وكرر أديب اسحق دعوته لإنشاء مجلس للشيوخ، ولكنه قرنه هذه المرة بضرورة وجود المسئولية الوزارية، ولكن ليس بمعنى أن تكون الوزارة مسئولة أمام الخديو كما كان من قبل، وإنما أن تكون مسئولة أمام مجلس النواب والشيوخ، فقد بعث أديب برسالة مفتوحة على صفحات صحيفة مصر إلى الخديو، وقعها باسم رمزى هو (مصر الفتاة) وقال في الرسالة:

«لو تشرفت مشورتي بالقبول: لرفعت صوتى الضعيف إلى المسامع الخديوية وقلت : مولاى.. قد ورد في أمركم السامى إلى دولتلو رئيس النظار، ما يشعر برغبة جلالتكم في أن يكون الوزارء مسئولين.. ولنعمت الرغبة، ولكن ما هى هذه المسئولية، ومن هو السائل، وما هى القوانين المبينة لوظائف الوزارة، والمظهرة لعلاقتهم المعينة لتكاليفهم، المحددة لواجباتهم، المعرفة لحقوقهم؟ .. وعند أى حد تقف سطوتهم؟ وفي أى الأحوال يكونون مذنبين، فإنه حيث لا توجد تلك القوانين فلا وجود للواجبات ولا الحقوق، وبالإضافة لا وجود للمسئولية، فلابد والحالة هذه .. أن يكون مجلس الشيوخ والنواب هو السائل، وأن تضع حكومتنا قانونًا لهذه المسائل، فليتفضل بالأول وليتكرم بالثاني، حقق الله فيه آمال أمته وأفاض عليه سوابغ بره ونوابغ نعمته.»[(٣)]

---

(١) مصر - ١٤ فبراير ١٨٧٩ مقال (الوزراء والنواب).

(٢) مصر - ١٤ أغسطس ١٨٧٩ مقال (الشورى ومجلس الشيوخ)

(٣) التجارة - ٢٤ يوليو ١٧٨٤ - رسالة إلى الخديو بعنوان (خواطر)

ويرفض أديب اسحق فكرة وكالة النواب عن الأمة، فهو يرى «أن اسم الوكلاء أو النواب غير مصادف محله، فإن ما يكلفون به منوط بالإرادة العمومية، والإرادة لا تقبل الوكالة فهى هى أو هى غيرها، وليس بين الطرفين وسط، فهم والحالة هذه رسل الأمة، فأحسن ما يطلق عليهم من الأسماء ما دعتهم به الدولة العثمانية أى جماعة المبعوثين.. وقد علم أن وكالة هؤلاء الرسل عن الأمة حديثة عهد لم تكن قبل إنتقال حكومة الإنجليز من الاستبداد إلى الشورى، ولم تعرف فى جمهوريات اليونان والرومان بل كان منتخبو الأمة فيهما بمنزلة المأمورين، يراقبون أعمال الحكومة ليسطروها فى المحافل العمومية، ملتمسين بذلك رأى قومهم فيما ينبغى لهم إجراؤه علمًا بأن الوكالة عنهم فى الأمور القضائية لا تصح لصدور قضاياها عن مطلق الإرادة العمومية، وإنما تصح النيابة عنهم فى القوة الإجرائية لتعلقها بإنقاذ ما وضعوا من القوانين».(١)

وهنا نلاحظ تأثر أديب إسحق الواضح بأفكار جان جاك روسّو عن الإرادة العامة وفكرته فى التمثيل النيابى، وهما فكرتان منبثقتان عن نظرية فى العقد الاجتماعى- فجوهر نظرية روسّو يرتكز على فكرة أن الإنسان قبل وجوده فى دولة كان يعيش فى حالة فطرية، الجميع فيها متساوون، وتخضع تصرفاتهم للمشاعر الفطرية، وليس للعقل، وتحركها المصالح الذاتية، وعندما ظهر المجتمع السياسى كان نتيجة عقد تنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره باعتباره كيانا واحدا، وهذا التنازل أوجد شخصية سياسية مستقلة تنفصل عن إرادة الأفراد المكونين لها. وهذه الشخصية السياسية هى الدولة عن المجتمعات الأخرى.. ولكل فرد نصيب من هذه السيادة يساوى نصيب الآخر.. وهكذا الجزء الذى يخصه من السيادة لا يمكن انتزاعه ولا يمكن التنازل عنه .. وبموجب هذا الحق يكتسب الفرد جميع الحقوق التى كان قد تنازل عنها للمجموع، وتتولى الدولة حماية هذه الحقوق (٢). والأفراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة، كان معنى ذلك أن تشترك إرادة الفرد مع إرادة الأفراد الآخرين لتكوين ما يسمى بالإرادة العامة.

ولأن الإرادة العامة عند روسّو هى نفسها السيادة.. فهو يعتبر بالتالى أن كل عمل من أعمال السيادة، إنما هو عمل من أعمال الإرادة العامة؛ فمثل هذا العمل ليس قانونًا يفرضه الأعلى على الأدنى، وإنما هو قانون من المجموع للمجموع..

ولذلك فهو عمل عادل؛ لأنه يعتمد على التعاقد الاجتماعى وقائم على المساواة لأنه يطبق علي الكل، ومفيد للجميع وهدفه تحقيق الخير العام.(٣)

وروسّو يؤكد بذلك أن العقد الاجتماعى هو حق مقدس، وقاعدة لكل الحقوق الأخرى.. ولكن المشكلة كانت فى رأيه فى كيفية إيجاد القواعد التي تحمى وتدافع عن الإرادة العامة للأفراد بحيث يظل حرًا، حتي وهو يتحد مع الأفراد الآخرين.(٤)

---

(١) مصر- ٢٣ نوفمبر ١٨٧٨ مقال (مجلس النواب)

(٢) د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٢٨٥ - ٢٨٧

(3) W. T. Jones: Masters of Political Thought. Volume Two, pp. 280 - 281

(4) George, H. Sabine: A History of Political Theory.
.Library of Congress. U. S. 1961, pp. 587 - 588

وتركيـز روّسو على الإرادة العـامة، هو محـاولة منه لتجسيـد مفهـوم الحرية فى المؤسـسات السياسية.[١]

وهنا تأتى فكرة روسّو عن التمـثيل النيابى.. إذ لما كانت سيادة الأمـة من الحقوق التى لا يمكن التنازل عنها، فإن صاحب هذه لا يستطيع إذن أن ينيب عنه وكلاء أو نوابا لأن هؤلاء قد يعتبرون أنفسهم وكـلاء عن إرادة الأمة ويحلون إرادتهم محل إرادتها.. وهذا يتناقض مع مـبدأ روسّو فى أن الإرادة العامـة لا يمكن التنازل عنها وإن حق السـيادة من الحقـوق التى لا يمكن التنازل عنه أو التصـرف فيـه، لذلك ذهب روسّو إلى أن نواب الأمة هم مـجرد تابعين للشـعب أو وسطاء بينه وبين الهيئـة العامة التى اصطلحوا على تكوينهـا بمقتضى العقد.. وليس لهم من وظـيفة إلا العمل وفق مشيئـة الناخبين وتنفيذ رغباتهم، وليـس لهم الحق فى أن يبرموا شيئا بصـفة نهائية؛ لأن كل قانون لا يصدق عليه من الشعب يكون باطلاً ولا يصح تسميته قانونًا.. فروسّو كان يؤيد النظام الديموقـراطى المباشـر، وهو النظام الذى كـان سائداً في المجـتمـعات الديموقـراطية القـديمة، وفى سويسرا مسقط رأسه، وهو نظام لا يمكن تحقيقه بصورة عملية صحيحة فى البلاد كبيرة العدد[٢]

ولم يكن روسّو وحده يؤمن بهذه الفكرة، لقد جـاء بعده «جيرمى بنثام» (١٧٤٨ - ١٨٣٢) يدعـو لنفس الفكرة فى انجلتـرا.. إذ كان يرى أن البـرلمان يجب أن يكون مندوبًا عن الشـعب لا ممثلاً له.[٣]

ولكى يحقق بنثام فكرته اقترح عدة تعديلات مهـمة فى الدستور الإنجليزى، منها تعميم حق الإنتخـاب حتى يضمن تمثيل الأغلبيـة في البرلمان، وحتى يكون لكـل مواطن بالغ من الأولاد أن يدلى بصوته بحيث يمثل البرلمان الرأى العـام تمثيلاً صحيحًا.. ومنها إعـادة الانتخاب سنويا حتى يكون النواب على اتصال دائم بالشعب وحتى لا يفسدوا إذا طالت مدة نيابتهم.

ولكن ما ذهب إليه أديب اسحق مـتأثرًا فيه بروسّو وبنثام لم يكن يتـفق مع كثير من نظريات التمـثيل النيـابى، والتي كـانت تسـود الفكر السيـاسى فى أوروبا فى ذلـك الوقت والتى من خصـائصها أن تفـوض الأمة باعتبـارها صاحبـة السيادة إلى نوابهـا لوقت محدود حق التـصرف بحرية، بحيث لا يكون للناخبين حق عزلهم متى شاءوا، وتعـتبر إرادتهم هى إرادة الأمة مجتمعة وليسوا مجرد وسطاء.[٤]

فقد كان جون ستيورات مل يرى مثلاً أن الهـدف النهائى المرغوب فيه لأى مجتمع هو إدخال الجميع للإشتراك فى سيادة الدولة.. ولكن نظرًا لأن جميع الناس فى مجتمع يتجاوز بلدة صغيرة

---

(1) Annie Marion Osbern- Rousseau. And Burke- Oxford University Press. London, 1940, p. 157

(٢) د. مصطفى الخشـاب- النظريات والمذاهب السياسية- الطبـعة الثانية- مطبعة لجنة البيان العربى١٩٥٨ القاهرة ص ١٧٩

(٣) د. حسين فوزى النجار- الفكر السياسى الحديث ص٦٠

(٤) د. مصطفى الخشاب- المذاهب والنظريات السياسية ص ١٧٦

واحدة لا يستطيعون المساهمة شخصيًا[1]، لذلك وجب أن تكون الهيئة النيابية وكيلا عن الشعب[2]

وعندما تعرض أديب إسحق لـلتطبيق الديموقراطى فى الدولة العثمانية فى مصر.. كان رأيه أن «مجلس المبعوثين العثمانيين كان أول المجالس النيابية فى الأرض الشرقية، ووضع نظامه صاحب القانون الأساسى[3] ، فأفرط فى مراعاة أحوال الدولة حتى جعله معدومًا بصورة موجودة، فلم يثبت إلا كما تثبت الريشة فى مهب الريح.[4]

أما مجلس شورى النواب المصرى فهو فى رأى أديب إسحق «لم يكن مستحقا للإسم الذى أطلق عليه وما كان الاكالآلة يديرها صاحبها كيفما شاء بل كان خطباؤه كالفونوغراف ينطقون بما يملى عليهم».

ولعل هذا كان أصدق تصوير لحال مجلس النواب المصرى الذى خلقه الخديو ليملى عليه أوامره، وليستخدمه فى تحقيق أغراضه ورغباته المالية.

ولكن أديب يستطرد مستدركًا فيذكر أن هناك نية صادقة من الخديو لإصلاح شأن مجلس النواب بأن «ينفخ فيه من روح الحرية ما يوليه الحياة »ولكنه يرى أن دون ذلك الهدف صعوبتنان: الأولى رهبة النواب، والثانية خلل الإنتخاب.. فـأما الأول «فمنها مـا إذا مالأ النائب النظار على أمر لا يراه ملائمًا لمصلحة قومية رهبة منهم أو رغبة فيهم .. كذلك لزم أن تكون العامة مطلقة الحرية فى الانتخاب تختار من مواطنيها أيهم أعظم على المهمات إقدامًا وهى ثانية الصعوبتين.. وذلك لما نعهده بعامتنا من تغير أفكارها بالرهبة وتعودها الإنقياد لمن تتوهم فيه الوجاهة أو النباهة.

وحسبنا أن القرية بمنزلة الآلة بيد.الشيخ، وشيوخ القرى كالآلة بيد العمدة، وعمدة النواحى مستعبدون للمأمورين، وهؤلاء أتباع المديرين وهى سلسلة استبداد لم يتخللها منذ وجدت شئ من الحرية ولا ينتقص فى ساعة ما أبرم فى أعوامه».

ولا ينسى أديب إسحق أن يؤكد أن نفس الصعوبات التى تواجه الديموقراطية فى بلدنا هى نفس الصعوبات التى واجهت البلاد العريقة فى الديموقراطية ، عندما بدأت تأخذ بها «أن أهل فرنسا وانجلترا وغيرهما من الممالك الشورية لم يبلغوا ما هم عليه من الحرية وحصول الحقوق دفعة، بل لا يزال منهم من ينقاد للرئيس والوجبه جريا على حكم العادة السابقة، فما الظن لمن لم تدخل الحرية أرضهم منذ أن أنبتت إنسانا.. لا جرم أنهم لا يدركونها إلا بعد العناء والجهد وأن يكون نوابهم كبعض من تعرف منهم لا يخافون فى الحق أحدا، بل قد رسموا على صحائف قلوبهم» بئس الرأى إن كان للرغبة عبداً وبئس القول إن كان للحقيقة ضدا».

---

(١) جون ستيورات مل – الحكومات النيابية– ترجمة اميل الخورى– دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر– دمشق ص ٨٢ – ٨٣

(٢) المصدر السابق٥ ص٨٤٧

(٣) هو السلطان.

(٤) مصر– ٢٣ نوفمبر ١٨٧٨– مقال (مجلس النواب)

وبذلك كان أديب إسحق صاحب الفضل الكبير فى نقل الآراء النظرية والأفكار التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية وتقديم خلاصة منها للقارئ المصرى[(١)]

وكانت لأديب اسحق تعليقات هامة على كثير من الأحداث التى شهدتها الحياة النيابية فى مصر، تشكل فى مجملها جزءًا هامًا من الفكر الديموقراطى فى مصر.

فقد كتب أديب مثلا مقالاً وصف فيه ذهاب رياض باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت إلى مجلس شورى النواب يحمل مرسومًا بحله.. وأشاد أديب بموقف النواب الذين رفضوا قرار الحل قبل أن يبلغ المجلس مدته فقال: «إن النواب امتنعوا عن فض المجلس وقام فيهم خطيبهم ميرابو مصر عبدالسلام بك المويلحي فقال كيف نفض المجلس وبأى قول نجيب من يسألنا من موكلينا: ماذا فعلتم.. وأى أمر أبرمتم، وأى نقمة أبعدتم وأى نعمة قربتم، ثم وجه الكلام إلى رفقائه النواب وسألهم قائلاً: ألستم ترون فى ذلك عين الرأى، قالوا بلى فكان تأييد النواب لقوله كتأييد نواب فرنسا لقول ميرابو الشهير على عهد لويس السادس عشر».[(٢)]

وعلق أديب إسحق على الحادث قائلاً: «وقد أثبت النواب المصريون أنهم لم يعدموا الحجة ولم يجهلوا الحقوق النيابية».

ثم قال:

«إن الوطن ينظر إليهم بعين الواقف بين اليأس والرجاء يسألهم النظر بالتدقيق والبحث بالتحقيق فى لائحة الإنتخاب الجديد ليكون موافقًا للأحكام الشورية منطبقًا على القوانين الأوروبية لا تقيده يد الإستبداد».

وعندما استقالت وزارة شريف باشا عقب رفض الخديو توفيق التصديق على اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب تحت ضغط القناصل الأجانب، كتب أديب إسحق يعلن أن صحيفته لم ولن تتبع شخصًا معينا.. وإنما فى الأصل تخدم مبدأً عامًا وهو «صيانة الحقوق الوطنية وتأييد الحكومة الشورية مرعيا بها جانب العهود المالية والحدود السياسية».[(٣)]

وقال أديب: إن استعفاء الوزارة لن يذهب بهذا المبدأ«فإن الرجال تذهب انقلابًا أو موتًا.. والمبادئ ثابتة لا تحول وباقية لا تزول».

ورآها أديب إسحق مناسبة ليعيد فيها تأكيد سياسة صحيفة مصر من جديد فقال:

---

(١) عونى إسحق- الدرر (منتخبات أديب إسحق) المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠٩ ص ٢٩٤ - ٢٩٩
ود. عبداللطيف حمزه- أدب المقالة الصحفية- الجزء الأول - دار الفكر العربى ص ١٩٥٠ ص ٥٦ - ٥٧

(٢) مصر- ٩ مايو سنة ١٨٧٩ مقال (مجلس النواب)

(٣) مصر- ٢٠ أغسطس ١٨٧٩ مقال (بعنوان : الشورى)

«إننا لا نريد بالحكومة الشورية ما يراه الراؤون ويسمعه السامعون عن الحكومات الجمهورية أو الشبيهة بها فى البلاد البالغة من الحرية ناصيتها، والمالكة من المعارف ناحيتها.. وإنما نريد بذلك أن يكون لنا مجلس نواب يؤلف من نبهاء البلاد العارفين بكنه أحوالها العالمين بمنازل أمورها، الواقفين على حقيقة حاجاتها، ينظرون فى أمورها الداخلية غير متعرضين للعهود المالية فنحفظ بذلك حقوق الأجانب، ولا تكون الحقوق الوطنية عرضة لوهم الواحد أو غرض العالم».

والملاحظ أن أديب إسحق تراجع عن رأيه السابق فى حق مجلس شورى النواب فى مناقشة جميع الأمور ومن بينها الشئون المالية وما يتعلق بالدين الأجنبى.. لذلك نراه يركز على هذه النظرية، يحاول أن يوضح رأيه الجديد فيها فيقول: «أما قولنا إن النواب لا يتعرضون للأمور المالية، فليس المراد به أن لا يكون لهم حق النظر فى النفقات الإدارية وأساليب التحصيل وتعديل الرسوم والمغارم.. وإنما نريد أن لا يتعرضوا للمالية بما يمنع الحكومة من القيام بعهودها ووفاء ديونها.. وفقًا لما وافقت عليه الدول العظام».

ونحن لا نفهم كيف يمكن منع مجلس شورى النواب من مناقشة المشكلة المالية ومسألة الديون، خاصة وأن تأثيرها قد شمل الحياة المصرية كلها إلى سنوات طويلة بعد ذلك.. ثم إنه إذا منع المجلس من مناقشة المسألة المالية فماذ بقى له بعد ذلك؟!

ونحن نعتقد أن هذا التغيير الذى أصاب موقف أديب إسحق كان بفعل الضغوط السياسية العنيفة التى كانت تعانى منها الصحف الوطنية وكتابها، واستخدمت الحكومة سلاح التعطيل والمصادرة والالغاء لكبت أصوات المعارضة.. حيث كان السلاح الأخير.. وهو الالغاء، المصير الذى لم تستطع أن تهرب منه صحيفة مصر نفسها. فأغلقت وغادر صاحبها أديب إسحق البلاد إلى باريس، حيث أصدر فى المنفى صحيفته مصر القاهرة.. يناضل من خلالهاحكم توفيق ووزيره رياض الإستبدادى.

وعندما نشب الخلاف بين حكومة شريف باشا ومجلس النواب فى يناير ١٨٨٢ حول اللائحة وحق المجلس فى تقرير الميزانية كتب أديب إسحق يقول: «ليس بين النواب والحكومة الحاضرة من خلاف أصولى ناشئ من تباين المشارب، وإنما هو اختلاف فى الرأى على حقيقة بعض الأمور.. فالحكومة مختارة بآراء وجهاء الأمة الذين منهم أعضاء مجلس النواب، فلابد أن يكون لهؤلاء الأعضاء ثقة أكيدة كاملة برجال تلك الحكومة الكرام، وهى التى رضيت بمجلس النواب مبدأ وعقيدة مباشرة غير مكرهة عليه فلابد وأن تكون مسلمة بوجوب وجوده موقنة منه بالمقدرة على القيام بواجبات النيابة فى كل ما يصل إليه الإمكان إلا أن يكون من وراء ظاهر الأمر قوة خارجية مانعة من الإتفاق».(١)

ثم تساءل أديب اسحق عن مدى حق المجلس فى تقرير الميزانية فقال:

«هل يجب لمجلس النواب المصرى ما وجب لسائر المجالس النيابية فى البلاد الدستورية، فإن كان ذلك فهل ينبغى اعطاؤه ذلك الحق آجلاً أم يلزم ارجاؤه إلى حين؟ فإن صح الأول وأقبلت

(١) مصر - ٢٢ يناير ١٨٨٢ مقال (أحوالنا)

عليه حكومة الجناب المعظم فهل يرضاه المتبوع الكريم (يقصد السلطان) وهل تقبله الدولتان (يقصد انجلترا وفرنسا) المتداخلتان فى مصر فعلاً؟»

ولم يحاول أديب إسحق أن يجيب على هذه التساؤلات وإن كان إتجاه حديثه يبين عن وقوفه فى صف وزارة شريف أكثر مما يقف فى مجلس شورى النواب.

ولكن سرعان ما تغير موقف أديب إسحق من مسألة مدى حق مجلس شورى النواب فى مناقشة المسألة المالية، ولكن ارتبط ذلك التغيير باستقالة وزارة شريف باشا فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٠ وتولى محمود سامى البارودى مسئولية الوزارة، فكتب أديب إسحق يرد على مقالة مراسل التايمز إتهم فيها مجلس النواب المصري بالتهور لمطالبته بحق مناقشة بنود الميزانية فقال أديب: «فإن لم يكن لمجلس النواب حق النظر والبحث والتعديل فى قانون الميزانية أى فى الموارد والمصارف فأى شأن يكون وأية منفعة تؤمل منه؟.. ألا يعلم كاتب التايمز أن مجلس المديرية بل مجلس القسم فى فرنسا وغيرها من ممالك الغرب ينظر فى ميزانية المديرية وميزانية القسم أم يعلم ذلك ولكنه لا يرى مجلس نواب مصر من السودان إلى مصب النيل جديراً بما يحق لمجالس الأقسام على ضفاف التايمز والسين».[1]

وينفرد جمال الدين الأفغانى بأنه أول من دعا إلى تكوين حزب وطنى يتولى حماية الحكومة الشورية ويدعمها. فالحياة النيابية فى رأيه لا يضمن لها البقاء بدون حزب وطنى يحميها فالحياة النيابية. «كسائر الأجسام الطبيعية والاجتماعية فلابد لها من استمداد الغذاء الجديد وإلا فإنها تؤول كغيرها من الأجسام بما يطرأ عليها من التحليل ولهذا أدعوكم أيها السادة أن تقيموا حزبًا وطنيًا يصون لوطنكم حقوقه ويحفظ عليه بهاءه»[2]

ولعل هذا هو الذى يفسر اهتمام الأفغانى فى حياته العملية فى مصر بالدخول فى الماسونية، وتمرده عليها وإنشاؤه لحزب ماسونى مستقل ضم إليه أشهر رجالات مصر فى ذلك الوقت.

كذلك فقد كان الأفغانى يرى أنه قبل إنشاء مجلس النواب لا بد أولاً من إعداد الشعب لإستقبال الحياة النيابية فهو يقول: «هبوا أن مجلسًا نيابيًا أنشئ فستجدون حزب الشمال لا أثر له وسيفر الأعضاء كلهم إلى حزب اليمين- وسيكونون كلهم آلة صماء.. وسيرى كل عضو أن الدفاع عن الوطن ومناقشة الحاكم للحساب قلة أدب وسوء تدبير وقلة حكمة وتهور.. لا.. لأن العقول والنفوس هى المقدمة والحكومة الصالحة هى النتيجة»[3]

---

(١) مصر- ٢٤ فبراير ١٨٨٢ مقال بعنوان (آراء أجنبيه)

(ويلاحظ أن أديب اسحق عاد إلى مصر ثانية بعد قضاء فترة فى باريس وأعاد إصدار جريدته فى حجم صغير تحت اسم «مصر» ومحررها المسئول أخوه عونى إسحق)

(٢) مصر ٢٤ مايو ١٨٧٩ - مقال حكم الشرق

(٣) أحمد أمين- زعماء الإصلاح فى العصر الحديث- لجنة التأليف والنشر القاهرة ١٩٤٨ - ص ٥٨

ويرى ميخائيل عبدالسيد أن هناك مبررين لوجود مجلس نواب فى مصر

الأول: «أن مجلس النواب هو من حقوق الأهالى المهمة لا يستغنى عنه فلاح ولا تاجر».[1]

والثانى : «أنه لما لم تكن كل حكومة سالكة فى سنن العدل وناهجه مناهج الصواب والعقل بل بعضها شط فى جمع الضرائب وبعضها محق منصف صائب انتخبت الأهالى نوابا ينوبون عنهم فى تعيين الضرائب وفى أوجه صرفها وإذا كان صرفها فى المنافع العمومية أو فى مصالح خصوصية.. فمجلس شورى النواب هو الذى له وحده حق فى النظر فى المصاريف وفى تعيين الأموال والضرائب لكى يكون للأهالى إطلاع على الأبواب التى تصرف فيها أموالهم فيقدمون ما يفرض عليهم طوعا لا كرهاً»

وكان رأى ميخائيل عبدالسيد فى تجربة مجلس شورى النواب أنها كانت «اسما بدون مسمى».. بل نقول أن وجوده كان من ضمن النوائب التى قدرها المولى سبحانه وتعالى على الفلاح وغيره من الأهالى».. [2] ويعلل ذلك بأن المجلس كان «هو وسيلة الحكومة إلى فرض الضرائب الجديدة على البلاد» ثم يقدم ميخائيل عبدالسيد صورة لما كان يحدث من قبل فى مجالس شورى النواب» «إن العمد أعضاء مجلس شورى النواب كانوا يأتون من بلادهم ويختمون على لوائح لا يعرفون ما فيها بل ولم يعرفوا ما عزى إليهم من الأقوال فكان المقصود من إتيانهم من بلادهم هو لأجل حمل أختامهم ولا يمكن تشبيههم إلا بآلة».

وكان ميخائيل عبدالسيد دائم النقد لمجلس شورى النواب.. فقد تعرض مرة للفساد الذى أصاب مرفق السكة الحديد وسيطرة الأجانب عليه وفصلهم للموظفين الوطنيين فكتب موجهًا اللوم إلى مجلس شورى النواب لعدم تصديه لمثل هذه المشاكل فقال:

«وكانن بودنا أن مجلس شورى النواب الذى انعقد وضربت له المدائح أن يكون عن الوطن خير مدافع فإن الحضرة الخديوية بينت فى مقالتها السنية أنه ينظر فى الأشغال الداخلية والمسائل المالية ومن المسائل الداخلية هذه المسألة التى نحن بصددها (مشكلة موظفى السكة الحديد) فإنه كان أملنا أن يريح المستخدمين من الظلم الحاصل لهم بسن قانون يجرى عليه الصغير والكبير غير أن مجلس النواب الذى صار له الآن أكثر من عشرين يومًا لم تعرض له مسألة مهمة مالية أو داخلية.[3]

وأضاف أن هناك إحساسًا بالضيق يشمل أكثر النواب بسبب عدم تمكينهم من عمل شئ «فإن لكل منهم أشغالاً مهمة وحضورهم من بلادهم وضياع أوقاتهم سدى لم يعهد له مثيل لا فى الماضى ولا فى الحال».

---

(١) الوطن ١١ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) الوطن - ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨

(٣) الوطن - ٢٥ يناير ١٨٧٩

ثم تساءل: «وإذا فرضنا أنهم لا يفيدون ولا يعيدون فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس وكيف يكون وزراؤها مسئولون عن تصرفاتهم وتدابيراتهم بدون نظر هؤلاء النواب».

ولم يكن ميخائيل عبدالسيد يكتفى بالتعليق على مناقشات المجلس أو نقد بعض تصرفات أعضائه - وإنما كان يتقدم أيضًا بعدة اقتراحات يدعو مجلس شورى النواب بتبنيها.. فهو يطلب مرة «أن لا يحرموا مكاتب الجرائد من الحضور فى مجلس شورى النواب لينظروا فيما يبديه الأعضاء من الأفكار والآراء فينتفع الأهالى بذلك ويكون لهم إطلاع على مساعى نوابهم كما هى العادة الجارية فى أصغرز مملكة من ممالك أوروبا».[1]

ومرة أخرى يدعو مجلس شورى النواب إلى سن قانون واحد يسرى على الوطنيين والأجانب فى نفس الوقت: «بأن تجرى على الأوربيين الأحكام الجارية على الوطنيين».[2]

كذلك فقد طالب المجلس بالعمل على وقف تعيين الموظفين الأوربيين فى دواوين الحكومة وخفض مرتباتهم المرتفعة وضرب لذلك مثلاً «بأن نوبار باشا رئيس الوزراء أصر على أن يأخذ مرتبا قدره ثلاثة آلاف جنيه سنويًا فقط أسوة بباقى النظار بينما المستر رفرس ولسن والمسيو دى بلينار (الوزيران الأجنبيان) يأخذ كل منهما ستة آلاف جنيه سنويًا».

وطالب الكاتب مجلس النواب أيضًا بضرورة «تنقيص فوائد الديون الأجنبية وجعل مقدار الفائدة قدر الفوائد التى تؤخذ فى بلاد أوروبا أى ثلاثة أو أربعة فى المائة».

وطالب أيضًا بضرورة النظر« فى المصالح والدواوين التي نضب إيرادها وأصلحها ووظف فيها من الوطنيين فإنه أنفع من غيره».

وطالب ميخائيل عبدالسيد مجلس شورى النواب أن تحصل ضرائب من الأوربيين كالأهالى. «فإنه قد بلغنا أن الحكومة لم تحصل من الأوربيين أصحاب الأطيان أموال المقابلة وغيرها مما هو معين على الفلاح مع أنهم متمتعون بالأمن والطمأنينة والحرية وآمنين على أموالهم وعيالهم أكثر من الأهالى.

وفى الوقت نفسه طالب الكاتب المجلس بأن يعمل على تخفيف عبء الضرائب على الأهالى فقد بلغ إلى علمه أن «أهالى الوجه القبلى أرسلت لوزراء الحكومة عرضحالات عديدة متظلمين من الضرائب والمقابلة وعدم نوالهم لإمتيازها، بل حضر كثير من عمد الوجه القبلى لهذه الغاية والواجب أن مجلس النواب ينتهز هذه الفرصة ويريح الأهالى من هذه القصة».

وعندما بدأ التفكير فى إعادة مجلس شورى النواب عقب حركة الجيش فى فبراير ١٨٨١ كتب ميخائيل عبدالسيد يناقش هذا الإحتمال ويطرح مجموعة من الأفكار حول الحياة النيابية فهو أولاً: يرفض أن يكون المجلس الجديد صورة من المجالس السابقة.. «فإذا كان مقصودًا جعله على حالته السابقة كان عدمه خير من وجوده ففى الزمن السابق كان كناية عن آلة الظلم فكان

(١) الوطن ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨

(٢) الوطن ١١ يناير ١٨٧٩

مؤلفا من العمر والمشايخ الذين جلهم من أعظم أنواع الأئمة وإخوان الظلم فكم من مرة اختطفوا أموال الفلاحين وكم من مرة نهبوا أطيانهم وسخروهم وغير ذلك، فإذا قلت أن الله هداهم الآن فتابوا وأنابوا قلت من شب على شئ شاب عليه.. والدليل على ذلك أنهم لم يرضوا على الحكومة الحالية لسماعها شكوى الفلاحين عليهم والنظر في دعواهم.. ولعمرى أنه إذا كان مجلس النواب بهذه الصفة كان أحمق بأن يسمى مجلس نواب ونوائب».(١)

وهو ثانيًا يرى أن العضو الذى يجب أن ينال حق تمثيل الوطن فى مجلس شورى النواب لابد وأن تتوفر فيه مجموعة من الصفات لا تتوفر فى غيره من المواطنين فهو يجب أن يكون «فهيما حكيمًا حازمًا صارمًا لا تضيق به الأمور وغير متماد فى الزله مع مراعاته للمصلحة العمومية مع إطلاعه على السياسة وأبوابها ومعرفته بالرياضة والتاريخ والقوانين».

وهو ثالثاً: يطالب الحكومة بأن تسن قانونًا جديدًا للإنتخاب لا يسمح بأمثال النواب القدامى بالوصول إلى المجلس، وبحيث تتوفر فى الأعضاء الصفات التى سبق وأن عددها: «فيقول قيل إنه يندر من توفرت فيه هذه الشروط قلنا الواجب على الحكومة قبل كل شئ أن لا تأتي بالجهلة والظلمة وتحكمهم على العباد بسبب غناهم أو ثروتهم- لذلك وجب على الحكومة أن تسن قانونًا مناسبًا للإنتخاب بحيث لا ينتخب إلا أفاضل الرجال المطلعين على الأمر، فإذا فعلت ذلك صار مجلس النواب مع تمادى الزمان مثل مجالس أوروبا».

إن ميخائيل عبدالسيد يطرح فى هذا المقال مخاوف المثقفين المصريين من أبناء الطبقة الوسطى من سيطرة الأعيان وأثرياء الريف على مجلس شورى النواب. يفسر ذلك هجومه القاسى على الأعيان واتهامه إياهم بالجهل والظلم واستغلال الفلاحين وكذلك فإن دعوته إلى ضرورة «إطلاع النواب على السياسة وأبوابها ومعرفتهم بالرياضة والتاريخ والقانون». يعنى فى التطبيق العملى حرمان أكثر الأعيان من عضوية مجلس شورى النواب.. وسيطرة المثقفين على أغلبية مقاعد المجلس.. لأنهم وحدهم الذين تتوفر لديهم معرفة السياسة والرياضة والتاريخ والقانون..

وكانت الحياة النيابية فى مصر مادة خصبة للسخرية عند يعقوب صنوع ووسيلة للنيل من إسماعيل باشا وحكمه أولاً ثم توفيق باشا واستبداده بعد ذلك. فهو يكتب مرة بلسان إحدى الشخصيات التى كان يخترعها فى محاوراته وهو الشيخ يوسف الشفعاوى فى معرض ذكر شئ مما قلد به إسماعيل دول أوروبا فيقول عن مجلس شورى النواب: «إنه لما صار انتخاب أعضائه بمعرفة المديرين لا الأهالى وحضروا إلى مراكز المديريات صار يجتمع كل مدير بجماعته سرًا ونصحهم بأن لا يتعرضوا لأمور الحكومة ولا للحضرة الخديوية ولا يعترضوا عليها بشئ مما تفعله وإن حصل أحد منهم أدنى اعتراض يعاقب بأشد العقاب ويسجن أو ينفى ولا تقبل فيه شفاعة أحد».(٢)

(١) الوطن - ١٢ مارس سنة ١٨٨١

(٢) أبو نظارة زرقا- ١٣ يناير ١٨٧٨

وكان يعقوب صنوع هو مخترع تلك الصورة المضحكة لأول اجتماع لأعضاء مجلس شورى النواب.. والتى جرى التندر بها حتى اليوم حتى ظنها بعض المؤرخين حقيقة تاريخية.. فهو يقص علينا ما حدث فى أول اجتماع للمجلس فيقول راسمًا صورة مليئة بالسخرية من أعضاء المجلس: «ثم إنه صار ارسالهم إلى مصر وبعده اجتمعوا فى المجلس الذى صار احضارهم لأجله وكان الموكل بتدريبهم راغب باشا فأراد أن يرتبهم كمجالس أوروبا من جعلهم صفين.. صف اليمين وهو الذى يجيب من الحكومة ويذب عن حقوقها.. وصف الشمال وهو الذى يعترض على الحكومة ويسألها عن حقوق الرعية وكان الأعضاء جالسين فى المجلس من غير ترتيب فلما علموا الكيفية أسرعوا فى القيام من أماكنهم وتزاحموا على الجلوس فى اليمين حتى أضروا ببعضهم بعضًا».

ثم يستمر فى سخريته من المجلس فيؤكد أن «النواب قد داوموا على الحضور فى أيام فتحه غير أنهم لا يتكلمون من عند أنفسهم بحرف واحد يضر أو ينفع. ولكن إذا أراد الخديو نسبة أمر إلى مجلس النواب أو أحد خواصه بأن يحفظه للأعضاء حتى يتكلموا به من غير زيادة ولا نقصان ويجرى الأمر بموجبه حتى يقال أن مصر لها مجلس نواب من الأهالى وهم مالكون حريتهم يعترضون على الحكومة ويسألونها عن حقوق الرعية».

ولقد وصل الأمر بيعقوب صنوع أن ألف عددا من المناقشات الحوارية التى تأخذ شكل التمثيلات، جعل أبطالها من أعضاء مجلس شورى النواب وأعطاهم أسماء رمزية تتضمن السخرية منهم. فأطلق على أحدهم : الشيخ عبدالعال أبوجموس عمدة ناحية بيت العجل.. والشيخ محمد بلاص عمدة كوم الشقافة والشيخ عمر أبو عيش نائب كفر الجعانين ، وفلتس أفندى هلس عمدة تل جريس. وسعادة محاور باشا رشدى رئيس المجلس ومنافق بك. وهئ باش كاتب..ثم أجرى بينهم محاورة تمثيلية مليئة بالسخرية اللاذعة بالمجلس وأعضائه مظهرًا إياهم كمجرد خدم للحكومة وعبيد للخديو.

ونحن نعتقد أن يعقوب صنوع تجنى على أعضاء مجلس شورى النواب كثيرا، ولم يكن عادلاً ولا منصفًا فى حديثه عنهم.. وأنه لم يكن يفرق بين عدائه لحكم الخديو اسماعيل المطلق وبين مجلس شورى النواب وأعضائه باعتبارهم نواة لحياة الديموقراطية فى مصر.

والمتتبع لنشاط مجلس شورى النواب يمكنه أن يدرك بسهولة أنه لم يكن فى جميع الحالات راضخًا لرغبات الخديو، لقد بدأت المعارضة للحكومة داخل المجلس منذ فترة مبكرة من حياة المجلس.

ففى دورة يناير عام ١٨٩٦ مثلا جرت مناقشات هامة حول ضريبة المواشي.. ووجه المجلس اللوم إلى الحكومة على طريقة تحصيلها.. وأثير نقاش آخر فى نفس الدورة حول الميزانية وأعلن بعض أعضاء المجلس أن الميزانية تعرض عليهم بصورة مبهمة، وأرقام خطأ وطلبوا عرض

الميزانية مفصلة قلما قلما على المجلس ووافق وزير المالية على ذلك»[1]. وفى دورة انعقاد المجلس الثانية عام ١٨٧٠ أثار النواب موضوع ضريبة الفردة، وطالب أحد الأعضاء (يوسف العقبى عن تجار القاهرة) بإلغائها وتشكلت لجنة من بعض أعضاء المجلس قررت بالفعل إلغاءها ولما رفع الأمر للخديو وافق على الإلغاء وكان هذا نصرا للمجلس.

وأمثال هذه الحوادث كثيرة وتدل على أن المجلس ينبض فى كثير من الأحوال بروح المعارضة ضد الحكومة مما يجعلنا نرى أنه لم يكن يستحق تلك السخرية القاسية التى كان يوجهها إليه يعقوب صنوع.

إن اهتمام سليم النقّاش بالحياة النيابية تؤكد متابعته المستمرة لكل الأحداث النيابية الهامة التى شهدتها الفترة التى تبدأ بالأحداث العرابية، فعندما تم انتخاب أعضاء مجلس شورى النواب من مدينة القاهرة فى نوفمبر ١٨٨١ كتب يشيد بوعى الشعب المصرى الذى عرف كيف يختار ممثليه فقال: «إن ذلك يدل بالجملة على أنه قد حصل فى أذهاننا صورة حقيقية عن ماهية الواجب علينا فى كليات الأمور الوطنية..وإن زمن تسليم الخاتم وتوقيع الأمضاء بلا بحث ولا علم ولا ميل إلى الإستكانة قد ذهب غير مأسوف عليه ملتفا بأسمال الحيف واطمار الاستبداد على راحلة الجهل والعبودية»[2]

ولكن سليم النقاش لا ينسى أن يذكر النواب بأمرين هامين: الأول: أنهم سيكلفون بتعديل قانون الإنتخاب ووضع قانون جديد وعليهم أن يراعوا فيه أن يكون «أدنى إلى حرية الرأى ومصلحة الوطن وأبعد من قيد الخاطر وحبس اللسان مع مراعاة أحوال الزمان وعادات الأمة ومواثيق الحكومة وعادات الأمة ومبلغ الوطنيين من العلم الإدارى والأدب السياسى حتى لا يحصل مخالفًا للزمان فيغلب ولا مغايراً للعادات المتأصلة فيرد ولا منابذاً للمواثيق المبرمه فينقضى- بل يكون بقدر اللزوم وحسب الإمكان.. وبحيث يمكن التدرج منه إلى المراتب الكمالية من المقامات السياسية فإنه لا فائدة فى أمر تقدمه العجلة قدما ويرده الزلل أقدامًا.. بل الفائدة كل الفائدة فى الحكمة والثبات ووضع الأمور مواضيعها ورد الأفعال إلى جانب الإمكان وذلك شأن الحكماء فى كل زمان ومكان».

والأمر الثانى: أن النواب لا بد وأن يعلموا «أنهم سيكونون فى هذا المجلس عنوانًا لحالة مصر خصوصًا والشرق عمومًا ونموذجًا من آثار الحرية فى هذا القطر ومثالاً للهيئة النيابية الحقة فيه.. فهم من هذه الوجوه موضع آمال المصريين وأمانى سائر الشرقيين.. فالقصور منهم- لا قدر الله - لا يكون مقصوراً على كدر وقتى أو ضرر زائل أو خجل يلم بهم من دون سائر الناس بل الكدر والضرر والخجل وما يليه يلحق بهم لزومًا وبوطنهم اتباعًا وبسائر الأمم الشرقية».

---

(١) د. عبدالعزيز رفاعى - فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ص ٥٤ - ٥٧

(٢) العصر الحديث- ١٦ نوفمبر ١٨٨١ مقال (مجلس شورى النواب)

واهتم سليم النقاش بالخلاف الذى نشب بين مجلس شورى النواب وحكومة شريف باشا أثناء احتدام أحداث الثورة العرابية وكتب عنه واصفًا إياه بأنه شئ طبيعى لا يجب أن يخيف أحدًا وهو ناشئ عن كون الحياة النيابية جديدة على مصر.. فهو يرى أن «أمر الخلاف بين وزارتنا ونوابنا هو ما يحصل له عندنا ناشئة عن كون ذلك عندنا يعد نزعة جديدة لأننا لم نألف مثل ذلك فى مصر قبل الآن وهى خطوة كبيرة فى مجال الحرية والتقدم».(١)

وعندما اعترضت انجلترا وفرنسا على حق شورى النواب فى مناقشة الميزانية كتب «سليم حموى» يؤيد المجلس ضد التدخل الأجنبى قائلاً: «فليت شعرى أى مجلس نواب عند غيرنا لا يكون له حق النظر فى شئون ماليته فكأنهما يريدان أن يكون مجلسنا الحائز رجالاً قد انفردوا بالمعارف وعرفوا الواجبات والحقوق غير مستكمل حقوق باقى المجالس الشورية.»(٢)

ولقد جعل عبدالله النديم من صحيفة الطائف .. التى عاصرت أعدادها الأولى فترة إجراء انتخابات مجلس شورى النواب- ميدانًا لحملة دعائية لأنصارالحركة الوطنية من المرشحين.. وجعلها أيضًا وسيلة اعلام تعرف الجمهور بأصول وقواعد الحياة النيابية والدستورية، وترشدهم إلى انتخاب الأكفاء من المواطنين.. فإذا ما تم انتخاب المجلس وقفت إلى جانبه تسانده وهو يواجه الأزمات التى هبت عليه.. فالنديم كان يؤمن بأن الحكم الدستورى أساس كل اصلاح سياسى واجتماعى.(٣)

ولقد رأى مجلس شورى النواب تقديراً للطائف أن يتخذها - كما اتخذها عرابى من قبل لسان حال الثورة (٤) - لسانه الرسمى المعبر عن افكار أعضائه والمختصة بشر مناقشاتهم- فكتب محمد باشا سلطان رئيس المجلس فى ٥ مارس ١٨٨٢ إلى ناظر الداخلية بذلك وكتبت إدارة المطبوعات منشوراً لجميع الصحف وطلبت من الإدارات الحكومية الإشتراك فى الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد.. واكتتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدى رسالتها وأصبحت الطائف جريدة الثورة العرابية ولسان مجلس شورى النواب.(٥)

ومن أهم المقالات التى نشرتها الطائف مقالاً كتبه النديم أورد فيه خبراً وصله من أحد أعضاء مجلس شورى النواب فحواه (أن أحد مديرى الوجه القبلى قد عاد إلى الإستبداد بالأهلين وطالب النديم بسرعة التحقيق فى الأمر وعلاجه على الفور فقال: «بلغنا من أحد النواب أن بعض مديرى قبلى عاد للإستبداد واستعمال الفلقة والكرباج فضرب بعضا من المسلمين وبعضا من الأقباط ضربًا مبرحًا بلا ذنب سوى تشفيه لغايات ذاتية.. فنرجو هيئة الحكومة أن تتحرى هذا

---

(١) المحروسة ٢٥ يناير ١٨٨٧

(٢) اسكندرية- ١٠ مارس ١٨٨٢ مقال (نبذة سياسية)

(٣) د. علي الحديدى- عبدالله النديم- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر- القاهرة ص ١٦٥

(٤) محمد عبدالوهاب صقر وفوزى سعيد شاهين- عبدالله النديم- الألف كتاب- المطبعة النموذجية - القاهرة ص ٨٩

(٥) د. علي الحديدى - عبدالله النديم- ص ١٨١

الأمر خشيـة انتقاد أوروبا علينـا واعتقادها عدم رجوع حـكامنا عن الغايـات الذاتية»[1] والذى يمكن أن نستخلصه من هذا المقال أن العلاقة بـين النواب ومديرى المديريات أى ممثلى الحكومة لم تكن حسنة بدليل أن عضـو مجلس شورى النواب لم يستطع التدخل مبـاشرة لدى المدير المستبد حتـى يحمى مـواطنيه مـن جوره وظلمـه، كذلك فالمـقال يؤكد الـدور الهام الذى كـانت تلعبـه الصحافة فى ذلك الوقت كسلطة رقابة علـى الحكومة.. ومعاونة لمجلس شورى النواب بدليل أن عضو المجلس لجأ إلى الصحافة بدلا من أن يلجأ إلى المجلس النيابى والوزراء.

ويشترك الشيخ محمد عبده مع عبدالله النديم فى ندرة ما نجده له من كتابات عن الحياة النيابية رغم كثرة ما كتب فى شتى القضايا والموضوعات.

ولكن إذا كان للـنديم عذر فى أن عمر التنكيـت والتبكيت كان قصيراً وأن الـطائف ظهرت أكثر أعدادهـا أثناء الحرب بين العرابيـين والإنجليز فلم يكـن الوقت يسمح بالحديـث عن الحياة النيابية بالإضافة إلى كثرة ما فقد من أعدادها. فقـد كانت الفرصة متاحة أمام الشيخ محمد عبده للكتابة فى هذا الميدان الخصب وهو الحياة النيابية.. فلماذا أحجم؟

نحن نعتقد أن وراء ذلك الموقف سببين: الأول: أن الشيخ محمد عبده لم يكن كما أكدنا فى فصل سـابق يميل إلى الحـكم النيابـى ويعتقد أن مصـر لم تتطور بـالدرجة التي تجـعلها تسـتحق الحكومة النيابية.. وهو بالتالى لم يكن يرى معنى لوجود مجلس شورى النواب.

والثانى: أن التطـور الذى أصاب فكر محمد عبده أثناء الـثورة العرابية لم يكن تغيـراً حقيقيًا ولا أصيلاً.. لذلك كان اهتمامه بالحياة النيابية فاتراً .. وكثيراً ما كشفت نفسه عن حقيقة دخيلتها المعادية للحـكم النيابى.. وكادت تجر عليه المتـاعب.. ولعله آثر بعد ذلك السلامـه.. فلم يكلف نفسه مشقة الـتعرض لقضية الحياة النيابـية حتى لا تفضحه نفسه مرة أخـرى . فقد حدث يومًا أن حضر الشـيخ محمد عبـده احتفالاً أقامتـه جمعية المقـاصد بمناسبة الـتصديق على لائـحة النواب وتحدث خلاله محمد عبـده عن الحياة النيابية وتعرض لمجلس شورى الـنواب وكان مما قاله أنه لا قيمة لمجلس شورى النواب بدون نشر التعليم بين الشعب وأنه لابد أولاً من «تعليم التعليم ونشر المعارف والعلـوم التي تؤهل إلى ترك المرتـبة- مرتبة الصلاحيـة والإستعداد للمشاركـة فى تدبير أمور الأمة وتوجيهها»[2]

وقد أثارت هذه الكلمة كثيراً من اللبس عنـد أعضاء مجلس شورى النواب وعدها بعضهم هجومًا على المجلس وأعضائه ومن أجل ذلك عقد احـتفال فى منزل أحد النواب دعى إليه محمد

---

(١) الطائف - التاريخ مجهول لأن نصف الصفحة العلوى كان مفقوداً.

(٢) الوقائع المصرية- ١٥ فبراير ١٨٨٢

عبده «وأبان عن قصده من تلك الخطبة التي ألقاها فى جمعية المقاصد الخيرية..واستدل على حسن اخلاصه فيما توهم من خطابه السابق ببراهين من نفس المقال، فساق مضمونه وبين معناه مستدلاً علي عدم صحة ذلك الوهم بما اعترف به السامعون ووقع لدى جميعهم موقع الاستحسان.»[1]

وهذا دليل على أنه كانت توجد كثير من التحفظات والحساسيات التى تجعل محمد عبده يؤثر الابتعاد عن التعرض لقضايا الحياة النيابة وما يتعلق بمجلس شورى النواب لعدم تحمسه للمجلس من ناحية،وحتى لا تؤول أحاديثه إلى غير معناها من ناحية أخرى.

* * *

(١) الوقائع المصرية- ٢١ فبراير ١٨٨٢ مقال (مقابلة الشكر بالشكر.)

الفصل السادس

أول يوتوبيا مصرية

من أبرز الآثار الفكرية التى وقعت عليها أيدينا خلال بحثنا وتنقيبنا بين صفحات الصحف المصرية فى فترة البحث.. ذلك الأثر الفكرى الهام الذى كتبه أديب اسحق فى صحيفة مصر تحت عنوان «العصر الجديد» وهو ليس مقالا كبقية المقالات التى تعودت الصحيفة أن تنشرها سواء بقلم أديبإاسحق أو لغيره من الكتاب وإنما هو عمل فكرى يحمل جميع مواصفات اليوتوبيا..(١)

فالكاتب يتخيل.. حكيما.. أقلقه أمر الاستبداد والفساد والعسف فرقد حزينا يائسا ثم اذا به يستقيظ فجأة على صوت جلبة عظيمة فرأى «ألوفا من الناس ينادون بأصوات مرتفعة: واعجبا، إنا أمة عظيمة ولاقوة لنا وأرضنا مخصبة ولانجد القوت نشتغل ولا نجنى ثمرة الاجتهاد، ونؤدى الضرائب الباهظة فلاتعد كافية، ونحن فى سلم خارجى وحرب داخلية فمن هو ذاك العدو الخفى الذي يسلب أموالنا ويفسد أحوالنا.. ثم رقى أحدهم مرتفعا فى ذلك المحفل وقام فيهم خطيبا فقال: ارفعوا في هذا المقام لواء وادعوا إليه الذين يخدمون الهيئة الاجتماعية بالأشغال النافعة يظهر لكم العدو الخفى.. فانتشر ذلك اللواء ودار من حوله أهل الاشتغال فانقسم الجميع قسمين، وكان السواد الأعظم فى جانب اللواء إلا أن عليهم علائم التعب والعناء والفقر والشقاء وعلى أولئك- الذين فى غير جانب اللواء- أمارات العز والسعة والهناء.. ولما تقابل الفريقان قالت الكثرة- الفقيرة- للفئة القليلة- الغنية، مابالكم انفصلتم عنا وأنتم منا فقالوا نحن لم نوجد لنتشغل ولكن لنعتنى بأموركم، فنادت العامة: رويدكم أنتعب وتنعمون ونغرس وتجنون.. تجمعون منا الثروة وتسمون ذلك عناية فما لكم لاتتألفون أمة منفردة لنرى كيف يكون قوامكم فقال النبلاء:ألا تذكرون أيادى أبائنا العظام ومالهم فى بلادكم من الآثار الجسام أولا تعترفون بالسطوة الشرعيةإذ إن مايرومه الملك تأمر به الشريعة فأجابوا ياأيها المتميزون المؤالسون إن الملوك لاتروم الإسلامة الجمهور والشريعة لاتأمر إلا بالمساواة فاستشاط المتميزون من الجند غيظا وقالوا: لقد فتنت العامة فلابد من ارجاعها إلى الطاعة عنوة أيها الجند قاتلوهم حتى يطعيوا فصاحت الجند إنا أيضا من الأمة فأين العدو وحينئذ نادت الفئة القليلة: لقد خاب الأمل فقالت العامة: لقد تم الرجاء وحصل النجاح وانتهينا من رقدة الغفلة فلا تروم الفتنة ولكننا نلتمس الحرية وما الحرية إلا العدل.. ثم قام خطيب الجماعة فقال: ياقوم لايحسن الانتفاء بالنجاة من الظالمين بل يجب علينا منع وجود غيرهم فإنا بنو الإنسان قد أرتنا التجارب أن كلامنا يميل الى السلطة ويجنح إلى الأثر فلابد لنا من وضع الحدود لأفعالنا وحقوقنا وتلك مهمة تستغرق وقت الإنسان بجملته فلا نستطيع النهوض بها مع اشتغالنا بغيرها فانتخبوا جماعة منكم ينقطعون إليها ويقتصرون من الشغل عليها وفوضوا إليهم أن يضعوا لنا حكومة منكم ينقطعون إليها ويقتصرون من الشغل عليها وفوضوا إليهم أن يضعوا لنا حكومة ويسنو قانونا واجعلوهم وكلاء ارادتنا ونواب مصالحنا.

---

(١) كلمة يوتوبيا Utopia مشتقة من كلمتين يونانيتين معناهما لايوجد فى أى مكان.

فاستصوبت الأمة ذلك وانتقت من نبهائها جماعة غير قليلة ثم قالت لهم: لقد كنا إلى الآن في جمعية تألفت على حكم الاتفاق فلم تعين بها الحدود ولم تعرف الحقوق حتى ساء حالنا وعظم اختلالنا وقد نجونا من تالك الحال رغبة في الانتظام وانتخبناكم لتضعوا لنا احكاما فاتدبروا في الامر لتعلموا كيف ينبغي أن تكون مواضيعه وشروطه وماهي الغاية من الاجتماع الإنساني وماهي حقوق كل اعضائه وواجباته وبعبارة ثابتة ضعوا لنا قانونا عادلا وأنشئوا فينا حكومة جديدة..

«فوقف أولئك الوكلاء صفوفا على شكل نصف دائرة ورأوا ان لابد لهم من رئيس يرعى أحكامهم ويضبط زمامهم فاختاروا لأنفسهم زعيما فكان هو الرئيس أو الوالي أو الأمير أو الملك.. ولما تم انتظامهم على هذه الصورة قالت الأمة أيها الرؤساء لاتنسوا ان القوة التي خولناكم إنما هي قوتنا وأنه ينبغي لكم أن تكونوا أول التابعين لما تضعون من القوانين.. وللحال أخذ أولئك الرؤساء في القيام بما انتدبتهم الأمة اليه وبعد البحث والتدقيق ظهر لهم مبدأ الحق الكلي فقام زعيمهم في الجماعة وقال إني أتلو علكيم أصل كل عدل وكل حق طبيعي: إن العناية قد منحت لجميع الناس أعضاء ومشاعر متساوية وجعلت لهم حاجات متماثلة فصرحت بذلك أنها تمنع لهم جميعا حقوقا متوازية يتصرفون بها فيما يملكون وإن الناس علي اختلاف أحوالهم سواء في حكم الطبيعة. وكذلك جعلت لكل الناس وسائل كافية لتحصيل حاجاتهم الطبيعية فصار من المقرر البديهي أنها أوجدتهم مستقلين بعضهم من بعض وأبدعتهم أحرارا لايتعين على أحد منهم الخضوع للآخر بل كل منهم يملك وجوده الذاتي ملكا مطلقا.. فتبين من ذلك أن المساواة والحرية من لوازم الوجود الإنساني ونواميس الحكمة الإلهية.. ولما كان كل من الناس مالكا لوجوده الشخصي لزم من ذلك أن تكون الحرية من شروط الملازمة التي لاينقضها ميثاق ولايحلها عهد وكذلك لما كان الإنسان مساويا لغيره من بني نوعه وجب أن يكون مايأخذه مساويا لما يعطيه وبذلك يتبين أن الحرية مشتملة على العدل الموجب للمساواة.

«وبناء عليه فالمساواة والحرية هما الدعامتان الطبيعيتان لكل اجتماع إنساني.. فهما لذلك المبدأ الضروي الأصلي لكل قانون ولكل حكومة نظامية».

«ثم قال الخطيب الرئيسي إن هذا التغير يوجب الرجوع إلى الحالة الطبيعية فهل ترضون بذلك؟.. فتقدم افراد الأمة أفواجا وطرحوا بين أيدي الرؤساء آثار امتيازاتهم وثروتهم المغتصبة قائلين: بينوا لنا قوانين المساواة والحرية فإنا لانروم أن نملك شيئا إلا بحكم العدل ولانطلب إلا أن يكون قانوننا وشعارنا المساواة والعدل والحرية».(١)

والى هنا انتهت أحلام- الحكيم- وعلق عليها أديب اسحق قائلا:

«ذلك هو بيان العصر الجديد مستمد من فيض.. الحكمة الغربية.. بسطناه تفاؤلا بالخير وليكون نموذجا لنا فيما نعالجه الآن من اصلاح القوانين وتنظيم الأحوال وإقامة الأمور بعناية أميرنا

---

(١) مصر - ١٨ يوليو ١٨٧٩ (العصر الجديد).

الذي اتفقت الألسنة على ارائه واجتمعت القلوب على ولائه وصحبه الوزراء الكرام القائمون فينا بأمر العدل الرافعون لشأن الفضل».

إن هذا الأثر الفكرى الذى كتبه أديب اسحق ينتمي - فى رأينا - إلى تيار الفكر اليوتوبى Utopia او الطوباوى منذ «جمهورية أفلاطون» و«مدينة الله» - للقديس أوغسطين و«آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابى و«نظام جمهورية جزيرة يوتوبيا الجديدة» لتوماس مور» و«مدينة الشمس» لتوماس كامبانلا و «اطلانطس الجديدة» لفرانسيس بيكون».(١)

وكان الفكر اليوتوبى يعبر عن رغبة كتابه فى ايجاد مجتمع أمثل يسوده العدل والمساواة والحرية وتختفى منه كافةأاشكال ومظاهر الظلم والتحكم والفقر.. تلك الآفات التى كانت تعانى منها المجتمعات التى كانوا يعيشون فيها وتدور معظم هذه اليوتوبيات حول أفكار اشتراكية وشيوعية تحقق أكبر قسط من العدالة الاجتماعية وترمى الى استقرار نظم الحكم وقيام حكومات صالحة محل الحكومات الدكتاتورية المستبدة.(٢)

ورغم أن أديب اسحق لم يكن اشتراكيا اوشيوعيا.. وانما هو مفكر ليبرالى فإن هذا لم يمنعه من أن يستلهم التراث اليوتوبى الأوروبى فى محاولته الجديدة لخلق أول يوتوبيا مصرية الفكر المصرى الحديث- عرفت حتى الآن- وهو يعترف بذلك فيقول «ذلك هو بيان العصر الجديد مستمد من فيض الحكمة الغربية».

فهو متأثر اذن فى هذه التجربة الفكرية الجديدة بما سبق وقرأه من الفكر الفكر اليوتوبى فى الفكر الأوربى.

ولعل هذا هو الذى جعل أديب اسحق (الليبرالى) لايكتفى فقط بأن يأخذ من التراث اليوتوبى الشكل فقط.. أى مجرد فكرة الحلم بمدينة فاضلة وإنما امتد تأثره أكثر من ذلك فأخذ منها بعض الأفكار الاشتراكية.. فهو يفرق بين «الذين يخدمون الهيئة الاجتماعية بالاشغال النافعة«وبين الذين لايخدمون الهيئة الاجتماعية أو على حد قوله (العدو الخفى) ولقد جعل فى الجانب الأول الذين «عليهم علامات التعب والعناء والفقر والشقاء» وجعل فى الجانب الثانى الذين تبدو عليهم «أمارات العز والسعة والهناء» فهو هنا يجعل المجتمع طبقتين.. طبقة الفقراء وهم الأكثرية المستغلة، وطبقة الأغنياء وهم الأقلية المستغلة..

ثم هو يدعو إلى ثورة الفقراء على الأغنياء للقضاء على استغلال الأغنياء للفقراء ويجعل جماهير الفقراء تهتف بعد أن حققت انتصارها «ماالحرية إلا العدل».

---

(١) د. حامد ربيع- كامبانيلا ومدينة الشمس-مجلة الهلال- القاهرة- فبراير سنة ١٩٧٣.

(٢) د. مصطفى الخشاب- النظريات والمذاهب السياسية ص١٥٤ وكارل لابيكر- المدينة الفاضلة عند فلاسفة القرن الثامن عشر ترجمة محمد شفيق غربال- مكتبة الانجلو القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٥٨- ص٨٦، ٢٣٥.

ولكن يوتوبيا أديب اسحق تطرح فى الأساس كل فرضيات الفكر الليبرالى فهو يأخذ عن مونتسكيو قوله إنه مامن فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف فى استعمالها لذلك لابد من قانون يحد من هذه السلطة[١] فيقول أديب اسحق «إنا بنو الإنسان قد أرتنا التجارب أن كلامنا يميل الى السلطة ويجنح الى الاثره فلا بدلنا من وضع الحدود لأعمالنا وحتوقنا..»

وهو يأخذ عن روسو فكرة العقد الاجتماعي عندما يقول:«لقد كنا إلى الآن جمعية تألفت على حكم الاتفاق».. ثم فى تأكيده على سيادة الشعب وانها فوق سيادة القانون وفوق سيادة الحكومة:«قالت الأمة ياأيها الرؤساء لاتنسوا أن القوة التى خولناكم انما هى قوتنا وأنه ينبغى لكم أن تكونوا أول التابعين لما تصنعون من القوانين».

وهو يأخذ عن روسو أيضا قوله إن الفرد لايمكن أن يتنازل عن حريته مطلقا[٢]، فيقول: لزم من ذلك أن تكون الحرية من شروطه الملازمة التى لاينقصها ميثاق ولايحلها عهد«ثم يأخذ عنه ايضا دعوته بوجوب «الرجوع إلى الحالة الطبيعية» التى نشأ عليها الإنسان.

ولقد استنطق أديب اسحق زعيم الجماعة فى طرح مايشبه الدستور الأساس للمجتمع الفاضل الذي يريده أديب «اتلو عليكم أصل كل عدل وكل حق طبيعى» وفى هذا الدستور استطاع أديب اسحق أن يعيد صياغة الفكر الليبرالى فى كلمات قليلة فبدأ من أن «العناية قد منحت لجميع الناس أعضاء ومشاعر متساوية.. فصرحت بذلك أنها تمنح حقوقا متوازية وأن الناس على اختلاف أحوالهم سواء فى حكم الطبيعة »كذلك جعلت لكل من الناس وسائل كافية لتحصيل حاجاته الطبيعية فصار من المقرر البديهى ان لايتعين على احد منهم الخضوع للآخر بل كل منهم ملك وجوده الذاتى ملكا مطابقا».

ثم ينتهى من كل ذلك إلى النتيجة الهامة:«فنتبين من ذلك أن المساواة والحرية من لوازم الوجود الإنسانى».

«فالمساواة والحرية هما الدعامتان الطبيعيتان لكل اجتماع إنسانى فهما لذلك المبدأ الضرورى الأصلى لكل القانون ولكل حكومة نظامية». إن قيمة يوتوبيا أديب اسحق يمكن ادراكها عندما نسترجع الأوضاع السائدة أثناء كتابة هذه الدراسة وطبيعة الحكم المطلق الاستبدادي الذي كان مارسه الخديو إسماعيل فى مصر وفى ظل هذه الظروف يكتب أديب اسحق حلمه بالمدينة التى تثور فيها الفقراء على الاغنياء والمحكومين على الحكام ثم ينتخبون جماعة منهم ليضعون لهم قانونا يبين حقوق كل فرد وواجباته وينشئوا حكومة جديدة ينتخبون لها من بينهم رئيسا يرعى احكامهم. وليس مهما أن يكون اسمه الرئيس أو الوالى أو الأمير أو الملك.. فالمهم أن يكون خاضعا للجماهير التى انتخبته.

---

(١) مونتسكيو- روح الشرائع- ترجمة عادل زعيتر- الجزء الأول- دار المعارف- القاهرة ١٩٥٣ ص١٨.

(٢) د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة صـ٢٨٥-٢٨٧

W.T.Jones- Masters of Political Thought-Volume Two- PP.280-281.

وبذلك تظهر أصالة تفكير أديب اسحق فى قدرته على المزج الخلاق بين مأخذه من الأفكار الاشتراكية الطوباوية وبين ثقافته الليبرالية بحيث أنتج لنا فى النهاية عملا فكريا له ملامحه الخاصة فهو يحاول أن يقدم حلولا جذرية لكل المشاكل التى يعانى منها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت فالشعب المصرى لم يكن وقتها يعانى من استبداد الخديوية فقط، وإنما كان يعانى أيضا من الفقر وسيطرة الأجانب على ثروات البلاد وعبء الضرائب أى أن الشعب المصرى كان يعانى من الاستغلال الذى كانت تمارسه الخديوية والنفوذ الأجنبى.. ولقد أدرك أديب اسحق أن الفقر وسيادة الاجانب وزيادة الضرائب وتراكم الديون الأجنبية هو نتيجة منطقية للاستبداد والحكم المطلق وكان يرى أن القضاءعلى الحكم المطلق يعنى في الوقت نفسه حل جميع المشاكل التى يعانى منها المجتمع المصرى.

ولذلك فإنه يتقدم بهذه اليوتوبيا«لتكون نموذجا لنا فيما نعالجه الآن من اصلاح القوانين وتنظيم الأحوال وإقامة الأمور».

* * *

الباب الثالث

الصحافة المصرية وقضايا الحريات

الفصل السابع

الصحافة المصرية ومفهوم الحرية

تصدى رفاعة الطهطاوى لتقديم تعريف للحرية، فى كتابه تخليص الإبريز فقال:«عين مايطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لايجور الحاكم على إنسان.. بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة».(١)

وفى روضة المدارس عاد رفاعة الطهطاوى ليقدم تعريفا أكثر شمولا لمعنى الحرية.. فهى تنقسم عنده إلى خمسة أقسام: حرية طبيعية وحرية سلوكية وحرية دينية وحرية مدنية وحرية سياسية.. فالحرية الطبيعية هى:«التى خلقت مع الإنسان وانطبع عليها فلا طاقة لقوته البشرية على دفعها بدون أن يبدو دافعها ظالما كالأكل والشرب والمشى مما يشترك فيه جموع الأفراد ولايستغنون عنه مما لاضرر فيه على الإنسان نفسه ولا على إخوانه».(٢)

والحرية السلوكية وهى«حسن السلوك ومكارم الأخلاق، وهى الوصف اللازم لكل فرد من أفراد الجمعية المستنتج من حكم الفعل بما تقتضيه ذمة الإنسان وتطمئن إليه نفسه في سلوكه فى نفسه وحسن أخلاقه فى معاملة غيره».

والحرية الدينية هى«حرية العقيدة والرأى والمذهب بشرط أن لاتخرج عن أصل الدين كآراء الأشاعرة والماتريدية فى العقائد وآراء أرباب المذاهب المجتهدين فى الفروع فإن الإنسان يؤمن على أن يتبع مذهبا من هذه المذاهب يتمسك به فى العبادة.. ومثل ذلك حرية المذاهب السياسية وآراء أرباب الإدارات الملكية فى إجراء أصولهم وقوانينهم وأحكامهم على مقتضى شرائع بلادهم فإن ملوك الممالك ووزراءهم مرخصون فى طريق الإجراءات السياسية بأوجه مختلفة ترجع إلى مرجع واحد وهو حسن السياسة والعدل».

والحرية المدنية هى«حقوق العباد والأهالى الموجودين فى مدينة.. بعضهم على بعض فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالى المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوق بعضهم لبعض، وإن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقين أن يساعدهم على فعلهم كل شيء لايخالف شريعة البلاد- وأن لايعارضوه وأن ينكروا جميعا على من يعارضه فى إجراء حريته بشرط أن لايتعدى حدود الأحكام.

والحرية السياسية أو الدولية هى:«تأمين الدولة لكل فرد من أهلها على أملاكه الشرعية المرعية وإجراء حريته الطبيعية بدون أن تتعدى عليه فى شيء منها فبهذا يباح لكل فرد أن يتصرف فيما يملكه جميع التصرفات الشرعية فكأن الحكومة بهذا ضمنت للإنسان أن يسعد فيها مادام مجتنبا الضرر لإخوانه.

ويرى الطهطاوى أنه بهذه المعانى يصير هدف الحرية هو «إسعاد أهالى الممالك» وأن تحقيق هذا الهدف رهن بأن تكون الحرية «مبنية على قوانين حسنة عادلة كانت واسطة عظمى فى راحة الأهالى إسعادهم فى بلادهم وكانت سببا فى حبهم لأوطانهم».

---

(١) رفاعة الطهطاوى- تخليص الإبريز ص١٤٨.

(٢) روضة المدارس المصرية- العدد ٧٣ السنة الخامسة ١٨٧٤.

إن الطهطاوى يحاول أن يقدم بذلك التعريف تعريفا شاملا جامعا للحرية ومن هنا تأثر بأكثر من مفكر آوربى فهو يأخذ عن روسو فكرة أن «الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالى المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوقهم بعضهم لبعض وإن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقين أن يساعدهم.. وألايعارضوه وأن ينكروا جميعا من يعارضه فى إجراء حريته.

وهو يأخذ عن مونتسكيو تأكيده على أن الحرية لابد وأن تكون مبنية على قوانين حسنة عادلة عندما يقول بأن كل فرد له الحق فى ممارسة حريته بشرط «ألايتعدى حدود الأحكام».

وتأثر الطهطاوى بچيرمي بنثام نلحظه فى جعله هدف الحرية هو «إسعاد أهالى الممالك» وعندما يطالب بأن تكون هذه الحرية قائمة على قوانين هى واسطة فى «راحة الأهالى وإسعادهم فى بلادهم».. فقد كان بنثام يدعو لأن يكون هدف القانون تحقيق أكبر قدر من السعادة للناس فالمنفعة العامة للناس هى المبدأ الذي يجب أن يحكم على مدى صلاحية أى قانون(١)، وكان يرى أنه لكى يحقق القانون أو التشريع أكبر قدر من السعادة للجميع لابد وأن يحمى حصول كل فرد على أقصى منفعة ممكنة.(٢)

ويرى الشيخ.. سعد زغلول(٣) أن الحرية هى «رفع نير العبودية وفك ربقة الذل عن أعناق من أبصارهم شاخصة نحو سماء العدل منتظرين بزوغ شموس الفلاح ومترقبين شروق أنوار النجاح.. ومعرفة الأمة حقوقها وسعى الكل فيما يوجب سعادة الكل.. بلا مبالاة ومداراة».(٤)

وربط سعد زغلول بين الحرية وبين وجود «قانون عدل ناقد يتساوى فيه الحقير والعظيم والكبير والصغير والغنى والفقير» ويحلل سعد زغلول تاريخ التطور السياسى للإنسان.. ويخرج منه بنتيجة مؤداها أن الحرية هى «العلة الحقيقية لكمال نوع الإنسان والسبب القريب للراحة والاطمئنان».

وتنقسم الحرية- فى رأى أمين شميل- إلى قمسين: الأول هو الحرية المطلقة الطبيعية.. والثانى هو الحرية المدنية.. وهو يرى الحرية الطبيعية هى «التى ألبس بها الخالق العالم وجعل من الإنسان رب أعماله وقاضيها أوجانيا فوائدها ومنافعها.. وخلق ذلك الشارع الأزلى مخلوقات أخرى مكلفة لاحرية لها ومرتبطة بقوانين ونواميس لاتتعداها قصد بها خير الكون أجمع وجعل ذلك نصب عين مخلوقه الحر.. دستورا له فى أعماله يريه من الحكمة مايجلب له الخير إذ يرى فى دوام ذلك دوام نظام سعيد لايتخلله كد ولايشوبه خلل.. فإذا استعمل الإنسان هذه الحرية كما يجب استعمالها مستعيداً من نظام تلك الجوامد مافيه صلاحه الشخصى عاش سعيدا وإلافلا، وهذا بالنظر إلى الإنسان.. مفردا إزاء المخلوقات الصامته أما باعتباره متعددا فهذه الحرية الطبيعية

(1) W.T.Jones: Masters of Political Thought,Volume Two- P.369.

(2) George,H.Sabine: AHistory of Political Theory,P.690.

(٣) سعد زغلول باشا فيما بعد.. وكان وقت كتابته لهذا المقال «حضرة العالم الفاضل البيانى الشيخ سعد زغلول الأزهرى أحد المشتركين فى جرائدنا».

(٤) مصر- ٧ فبراير ١٨٧٩ مقال علة الحرية ومعناها.

المطلقة قد استحالت إلى غير نفس وتولد عنها الاستبداد والعبودية لأنه لما تعددت أفراد الإنسان وأراد أن يستعمل حريته المطلقة قام له معارض من نفسه فإن عين مايرومه الواحد يطلبه الآخر فتنشأ عن ذلك بل لايزال ينشأ عنه صدام دائم بين الأفراد أدى ويؤدى إلى نزع الحرية من الواحد وإخضاعها لآخر بمساعدة القوة فكان ذلك استبدادا فى الغالب وعبودية فى المغلوب».(١)

أما القسم الثانى وهو الحرية المدنية فأمين شميل يرى أنها عبارة عن «روابط تحدد للإنسان حدودا معلومة فى حياته الاجتماعية وذلك أنه لما ترتب على وجود الإنسان متعددا استحالت حريته الأصلية إلى عنصرين رديئين كما تقدم أراد بقوة عقله وجسمه أن يعدل القوة المطلقة فيستنقذ من مخالبها نواميس قانونية تحدد بين أفراده تلك الحرية بحيث يكون لكل فرد من أفراده أن يستعملها فيما لايضر بغيره.. وهذه الحرية هى التى دعاها الشارع حرية مدنية أو اجتماعية أو شرعية وقد استعادها الإنسان من حريته الطبيعية الفاقدة باختلاف المنافع الإنسانية والمنافع البشرية وتختلف أحوالها باختلاف تلك الشرائع فهى معدومة فى الاستبداد اذ لاحرية حيث لاشرعية لأن الأحكام الاستبدادية من إقليم الحرية المغلقة فلا تمكن إلا مع العبودية».

والإنسان خلق- فى رأى أمين شميل- وله حق الحرية الطبيعية إلا أنه «لما كان عضوا من أعضاء الجمهور الإنسانى وجب عليه بشروط الأطماع أن يتنازل عن جزء من تلك الحرية ويسلك المسلك الذى تراه تلك الجمعية ملائما لانتظامها وهذا مايسمونه بالحرية المدنية.. بمعنى أنه يجب على من عاش مع الناس أن يجود ببعض حقوق حريته الطبيعية لحفظ الحرية المدنية، وهذا النوع من الطاعة الشرعية يعتبر أولى من الحرية الطبيعية المطلقة إذ لايمكن لذى البصيرة والتأمل أن يرضى بأن يكون مطلق القوة والتصرف فيما يعمل مع علمه بأن كلا من أفراد الإنسان يريد ذلك وأنه لو أطلقت هذه الحرية لكل طالب لما استطاع أحد من الناس أن يحفظ لنفسه شيئا من الحاجات الكمالية والملاذ الدنيوية».(٢)

إن تأثر أمين شميل بفكرة العقد الاجتماعى(٣) شديدة الوضوح وخاصة كما جاءت عند جون لوك(١٦٣٢- ١٧٠٤) الذى كان يرى أن الطبيعة البشرية فى حالة الفطرة الأولى كان يسودها السلام والمساعدات المتبادلة لأن قانون الطبيعة نفسه يمد الأفراد بما يساعدهم على ذلك.. ولكن هذا المجتمع لم يكن يتعرض إلا لخطر واحد هو عدم وجود الأنظمة التى يمكنها تنفيذ القانون الطبيعى(٤)، مما حمل الأفراد على الاتفاق فيما بينهم لإقامة سلطة مشتركة تضمن حقوق كل منهم.. وحين يجتمع الناس على هذه الصورة ينشأ الكيان السياسى الواحد الذى يدين لحكم

---

(١) التجارة- ٢٢ اغسطس ١٨٧٩ مقال(الحرية).

(٢) التجارة- ١٩ يونيو ١٨٧٩ مقال(النظام الشوري).

(٣) تقوم فكرة العقد الاجتماعي على وجود عقد ينظم الالتزامات بين الحاكم والمحكوم.. وترى بأن الدولة جاءت بعقد أو أتفاق قد يكون بين الله والشعب للمحافظة على العقيدة الحقة- وقد تكون بين الأفراذ وبعضهم لتكوين المجتمع. وقد تكون بين الحاكم والمحكومين لتفسير سلطة الحاكم وتحديدها.

(٤) د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص٢٦٣.

الأغلبية وتقوم سلطة تحكم وفق القوانين الثابتة المستقرة التى يعرفها الشعب والتى لاتتضمن سوى تحقيق أمنه وسلامته وخيره العـام ولكن حين يتجاوز الحكم حدود القانون يفشل فى تأمين الحقوق الطبيـعيـة للأفراد حينئـذ تحق الثورة عليـه فالشعب هو الـفيصل الأخـير فى أية سلطة مـدنية أو سياسية[١] وبذلك جـعل لوك حـرية الإنسـان: حـرية فى الفكر وفى السلـوك ولابد وأن تنبع من إرادته[٢]. ثم ربط ظهور الحكومـات برضاء الشعب[٣].. وهو بالتالى لم يكن يعـترف بحق أي حكومة لم تأت برضاء الأفراد وإرادتهم.

والحرية فى رأى سلـيم عتحـورى هى «الوسيلة العظمى للنجـاح والفلاح والأسـاس الأقوى لعرض الإصـلاح وأنه من المحال أن تنال أمـة من الأمم قوة أو ثروة أو عزة حـتى ينال أبناؤها تمام الحرية».[٤]

ويفرق الكاتب بين نوعين من الحـرية: الحرية الحقيـقية والحرية الكاذبة، ففى الـنوع الأخير من الحرية«ضاعت القوانين والشرائع واستحكمت سلطة الهوى وقويت شوكة الاستبدادية».

أما الحـرية الحقيقـية فهى تعنى«أن تكون حـرية البلاد مصونة بـقانون عادل يبيح لهـا أن تبدى أفكارها فيـما يعـود على الأمة بالخيـر والفلاح مع حـفظ حقوقـها الواجبـة والمجاهدة فى سـبيل استقلالها وترقية أهلها».

أما يعقوب صنوع فهـو يقدم تعريفا للحرية يقول فيه:«ومـرادى بالحرية أن يكون الإنسان حرا فى أفكاره وفى أفعاله وجميع شئونه».[٥]

ويركز يعقوب صنوع على حرية الإنسان في اختيار العمل الذى يريده فيقول: «وأما الحرية في الأعمال فهى أن يختار الإنسان لنفسه من الأعمال ماتعود عليه فوائدها ويجنى ثمراتها»..

وينفرد عبـدالله النديم بأنه أول مفكر مصرى يكتشف- فى ذلك الوقت- الجانـب الاجتماعى لمفهوم الحرية وهو بذلك يتـخطى المفهوم الليبرالى لقضيـة الحرية ليعطيها بعدا اشتـراكيا مبكرا.. فهو يقول:

«لو نظرنا إلى إنسان الوجود الحـالى فى سائر بقاع المسكونة لرأيناه بعيـدا عن الحرية سواء فى هذا تابع الحكومة الجمهورية أو الشورية أو الاستبدادية فـإن الوجود مضبوط بممالك مقيدة بقوانين وضعت بأغـراض ذاتية وأفكار مقصـورة على فرد أو بعض أفراد.. وإن قيل أن المـمالك تعرض القانون على مـجالسها قبل تقـريره.. قلنا إن المجالس مقصـورة على أرباب الثروة أو أهل الكلام وليست الأمة كذلك.. وهذا يثبت أن الإنسان فى أسر القوانين وتحت تصرفها».[٦]

---

(١) د.حسن فوزى النجار- الفكر السياسى الحديث ص٣٩-٤٠.

(٢) W.T.Jones: Masters of Political Thought-Volume Two, P.369.

(٣) Ibid.,p.184.

(٤) مرآة الشرق- ٩ يوليو ١٨٧٩.

(٥) ابو نظاره- ٢١ نوفمبر ١٨٧٨.

(٦) التنكيت والتبكيت- ٣ يوليو ١٨٨١.

ومن ذلك يستخلص النديم استحالة وجود مدلول للحرية المطلقة مادام الإنسان مختلطا بمن له غرض ذاتى كما يحكم باستحالة تجرد الإنسان صاحب الغرض الذاتى فإنه من نوعه.. النوع قاض بحدوثه كلما تجدد النسل فى الوجود».

ولذلك فالنديم يعتقد أنه لاتوجد سوى الحرية المجازية وهى عنده تعنى«وقوف الإنسان عند حده ومعرفته حقا لنفسه يطالب به وواجبا لغيره يؤديه. وهذه الحرية لاينالها إلا أمة تهذبت وتربت على محاسن الأخلاق وعرفت معنى الإنسانية وحق المدنية وقدر الوطنية.. والأمم على اختلافها وكثرة تعدادها لم يتم لواحدة منها الفراغ من تهذيب كل الأفراد فهى تسعى عن طريق التقدم بتعميم التعليم وتنوير الأفكار لتحظى بالتساوى المطلق الذى لايتيسر وجوده إلا بعد علم كل فرد بالقانون وهذا لايضمنه إلا القرن الخمسون إن سلمت الأفكار وعمت المعارف وبطلت الحروب».

ويرى الشيخ محمد عبده أن الحرية تنقسم إلى«حرية رأى وحرية قول وحرية انتخاب»[1].. لكن هذه الحريات فى رأى محمد عبده لها حد لو تخطته انقلبت إلى عكس معناها» ولهذه الحقوق الثلاثة حد لو تعدته لكانت- الحرية فيه شرا من القيد وأشنع من العبودية فحد حرية الرأى أن يكون مبنيا على القياس موافقا للحكمة مطابقا للصواب وحد حرية القول أن يراد به الخير ولاينتشر عن غير علم يقين.. وحد حرية الانتخاب أن يراد به مصلحة الوطن العزيز ليس إلا».

وكان الشيخ محمد عبده دائم الهجوم على الفهم الخاطىء للحرية فى مصر فهو يقول:

«وإني بماوسعه علمى أقول مع كمال التأسف أن البعض من أبناء شعبنا المصرى أصلح الله حالهم قد استعملوا لفظة الحرية فى غير ماوضعت له وذلك لعدم وجود القابلية لفهم المعانى بالنسبة لاستمرارهم على الفطرة الأصلية بدون انتقالهم فى درج المعارف فتطرق الخلل إلى أعمالهم ونسجوا فى بحار المخالفات فقطعوا السابلة واستضعفت القوى من دونه ولم يبالوا بسلب أعراضهم ولابمتابعة أغراضهم مع وجود القوانين الحقة التى ترجع اليها هذه الأمة فى معاملتها العمومية والخصوصية وهيئاتها النفسانية زاعمين أن الحرية تكون هكذا.. ولقد ساءنى ماأراه من افراط البعض فى تعاطى الحشيشة والمسكرات وارتكاب المنكر وترك الفرائض الواجب عليه أداؤها زاعما أن هذا هو الحرية».[2]

وكان محمد عبده يهاجم دعاة الحرية الشخصية ويرى أنها ضارة مالم تدعم بالتربية وإلا سقط الناس فى الخمر والقمار وهتك الحرمات وجاهروا بالإلحاد بل نراه يفضل (الكبسة) على الحرية الشخصية من غير تربية.. والكبسة عادة كانت جارية وهى أن يهجم رجال الضبط على بعض الأماكن المشبوهة ليلا ليقبضوا على من يظن فيهم الاجتماع لخمر أو فجور.[3]

---

(١) الوقائع المصرية- ١٠ نوفمبر ١٨٨١ مقال(الحياة السياسية).

(٢) الوقائع المصرية- أول أبريل ١٨٨٢ - مقال (التمدن والحرية).

(٣) أحمد أمين- زعماء الإصلاح ص٣٥ - ٣٦.

إن الشيخ محمد عبده يرى أن الفهم الخاطىء للحرية سببه أن المجتمع المصرى لم يكن مستعدا لتقبل هذه الحرية «فهذه الحرية النبذاء التى رمانا بها عقلاؤنا لم تدع لها أثرا يحمد وإن كان الأورباويون يحرصون عليها فإن استعداد بلادنا لم يكن ملائما لمثل هذا الإطلاق الذى هو فى الحقيقة عين الرق والاستعباد فإن الجاهل الذى لم يتعود على تصريف إرادته وإعمال اختياره إذا أطلق له العمل وقع فى أشد من الرق وأضر من العبودية.(1)

ولكن الشيخ محمد عبده يعود فيتراجع عن هذا الرأى بعد نجاح الثورة العرابية- ولأسباب شرحناها- فيهاجم الذين يدعون لحرمان الشعب المصرى من الحرية بحجة أنها لاتلائمه فيقول:

«ولكن أبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجودا وطنيا ورأيا عموميا ولو كره المبطلون على أن منهم فئة لايزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفاسف القول عن مثل إننا لما تعودنا احتمال الظلم والحيف وألفنا الدخمة والرق فلن يستقل لنا رأى ولن نهتدى سبيل الحرية كأنما هم لايعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحيف إعصارا وكانوا فى قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح وإن العالم بأسره كان فريقين أحرارا- يظلمون وعبيدا يطيعون أو لم يكن فى بلاد الفرنسيس من قبل هذا العهد فى صفوف الرقيق من يشتغلون فى الأرض لغيرهم ويباعون كما تباع العجماوات أو لم يقل كاتبهم فولتير فى وسط المائة السابقة لايزال فى بلادنا ستون ألفا أو سبعون ألفا عبيد للرهبان.. فما بال هذه العادة لم تمنع الفرنسيس من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام.. وإن لم يروا أمثال نيارس وجريفى وغامبتا فى أبناء الذين كانوا من قبل عبيدا أرقاء».(2)

* * *

---

(1) الوقائع المصرية-12 أبريل 1881 مقال(كلام في خطأ العقلاء).

(2) الوقائع المصرية- 28 نوفمير 1881 مقال(تابع فصول الحياة السياسية).

الفصل الثامن

الصحافة المصرية وحرية الفكر والتعبير

كانت الدعـوة إلى حرية الفكر ومايرتـبط به من حرية الصحـافة والكتابة.. والنشـر.. وحرية القول والخطابة وحرية الاجتماع.. واحدة من أكبر المعارك التى خاضتها الصحافة المصرية فى فترة البحث- خـاصة إذا وضعنا فى اعتـبارنا عمليات التـعطيل والمصادرة والإلغاء التى تعـرضت لها الصحف الوطنية[1]..مثلما حدث لصـحيفتى نزهة الأفكار وأبو نظارة فى عهـد إسماعيل.. ثم ماحـدث لصحـيفـة مصـر.. والتجـارة.. ومصر الفـتاة فى بداية عـصر توفـيق.. أضف إلى ذلك إجراءات التنكيل والمطادرة التى تعرض لها بعض الكتاب والصحفيين مثل يعقوب صنوع وأديب إسحق حيث اضطر كل منهما أن يغادر مصر إلى أوربا ليصدر فيها صحفه.

وكان هذا الهـجوم من جانب السلطة الاسـتبدادية على الصـحف وحقهـا فى التعبيـر.. أحد الدوافع الهامة التى جعلت الصـحف ترى فى حرية الفكر - وخاصة حرية الصحافـة - حماية لها من السلطة الاستبدادية.. أى بمثابة عملية دفاع عن النفس..

وقد بدأ اهتـمام رفاعـة الطهطاوى بحرية الفكر وخـاصة حرية الصـحافة.. فى كـتابه الأول تخليص الإبريز.. وفى تعليقـه على المادة الثامنة من الدسـتـور الفرنسى التى تنص على أن«لايمنع إنسـان فى فـرنسـا أن يـظهـر رأيه وأن يكتـبـه ويطبـعـه بشـرط ألايـضـرمـا فى القـانون فـإذا ضرأزيل[2]»وفى تعليـقه على هذه المادة قـال الطهطاوى:(أنها تقـوى كل إنسان على أن يـظهر رأيه وعلمه وسائر مايخطر بباله مما لايضر غيره فيـعلم الإنسان سائر مافى نفس صاحبه خصوصا الورقات اليومية المسماة بالجـورنالات، والكازيطات الأولى جمع جرنال والثانية جمع كازيطة.. فإن الإنسان يعرف منهـا سائر الأخبار المتجددة سواء أكانت داخليـة أو خارجية أى داخل المملكة أوخارجها وإن كان قد وجد فيها من الكذب مـالا يحصى إلاأنها قد تتضمن أخبارا تشوق نفس لإنسان إلى العلم بها على أنهـا ربما تضمنت مسائل علمية جـديدة التحقيق أو تنبيهـات مفيدة. أونصائح نافعة سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير لأنه قد يخطر ببال الحقير مالا يخطر ببال العظيم كما قـال بعضهم.. لاتحتقر الرأى الجليـل يأتيك به الرجل الحقير فإن الدرة لايستـهان بها لهوان خواصـها.. ومن فوائدها أن الإنسان إذا فعل فـعلا عظيما أو رديئا وكان من الأمـور المهمة كتبه أهل الجورنال ليكون معلوما للخـاص والعام لترغيب صاحب العمل الطيب ورفع صاحب الفعلة الخبيثة..

---

(١) عبـدالرحمن الرافـعى - أحمـد عرابى - دار الشـعب - القاهرة ١٩٨٦ ص ٢٢ وعـبد الرحـمن الرافعى - عـصر اسماعيل - الجزء الاول - طبعة ثانية - ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

وقسطاكى الحلبى - تاريخ تكوين الصحف المصرية - مطبعة التقدم - الاسكندرية ١٩٢٨ - ص ١١٠.

(٢) رفاعه الطهطاوى - تخليص الإبريز ص ١٤٢.

وكذلك إذا كـان الإنسان مظلوما من إنسـان فكتب مظلمتـه فى هذه الورقات فيطلع عليـها الخاص والعام فـيعرف قصة المظلوم والظالم من غـير عدول عما وقع فيـها ولاتبديل وتصل إلى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن اعتبر».(١)

ويدعو رفاعة فى روضـة المدارس إلى حرية الفكر ولكنه يسميهـا حرية الرأى ويقول إن البلد الحر هو الذى يحـق للفرد فيـه«ألايكتم رأيه فى شيء بشرط ألايفـعل مايقـوله أو يكتبـه بقوانين بلده».(٢)

ونلاحظ أن مايطـالـب به الطهطاوى فى روضة المدارس هو بنفس نص الكلمـات التى نصت عليها المادة الثامنة من الدستور الفـرنسى الذى سبق وأن ترجمه فى تخليص الإبريز منذ أكثر من أربعين عاما».

وفى رسالة بعث بها أمين شمـيل إلى الأهرام يهنىء فيها صاحبه بنجاح الصـحيفة، أشار الى حرية الصحافة فقال:«إن الجرائد لاتكون آلة لتمدن قوم ونجاحهم مالم يكن لها حرية القول».

ويرى أمين شميل أن الحرية ثلاث:«حرية الفكر وحرية الفعل وحرية القول».(٣)

وهذه الحـرية هى منحة من الخـالق عزوجل لمخلوقـه تحت سنن مـعلومة عليـها وعلى العـقل موقـوف نجاح العـالم كله.. فلاعلم ولااخـتراع ولاتمدن، ولاصناعة ولاحـرفة ولاأمـر من الأمور يمكن جعله نافـعا بدونها.. فـالعقل يكتشف وهى تـوزع ولانفع لما يكتشفـه الواحد بدون توزيع الثانى والجورنالات هى واسطة الواسطة هنا».

ويرفض أمين شـميل دعـوى البـعض أنه لايجب أن تمنح كل الأمم حـرية الفكر بحجـة «أن الأمم كالأفـراد وأنه كما يمسك علـى الإنسان وهو طفل الأشيـاء القابلة للعطب والكسـر كذلك يجب أن يمسك عن الأمم غير المتمـدنة الحرية عن مداولة الأمور المهمة كى لا تفـسد ويتولد عنها الضرر».

ويرد أمين شميل على هـذه الدعوى بالتأكيد على نقطتين هامـتين الأولى«عدم إمكان الحكـم العادل على أفراد الأمم من حـيثية لياقتهم وعـدم لياقتهم للحرية وعدم الوقـت ونحوه الذى فيه تصير هذه الأمة أو تلك لائقة لذلك».

والثانية«عدم إمكان أمة من الأمم أن تتقدم فى التمدن والنجاح المادى والأدبى بدون حرية تمنع عنها وسيلة التمدن التى هى الحرية بعذر عدم لياقتها لها فالطفل مادام طفلا بالحقيقة وأمسك عنه الشيء الممكن كسره فالعمل جيد وليس كذلك إذا كان يحفظ محجورا كل حياته وعلى أنه طفل لايليق للائتمان أو كيف يجـوز حجر الحرية التى هي سلاح العقل عن أمة دون أخـرى.. فتصبح تلك الممنوعة عرضة لمجاوزات وتعديات الأخرى ونجاحـها عليها.. فإنه يلزم التساوى لكى يظهر ما للواحـدة من الفضل على الأخـرى وأيهمـا الأحرى بأن يقضـى لها بشرف السـباق فى مـيدان

---

(١) المصدر نفسه ص ١٤٢.

(٢) روضة المدارس ـ العدد ٢٣ السنة الخامسة ١٨٧٤.

(٣) الاهرام ـ ١٦ سبتمبر ١٨٧٦.

التقدم والتمدن وليس بمنصف ذلك الأب الذي يجعل تمييزا بين أولاده بمنعه عن الواحد مايجيزه للثانى بدون برهان».

كذلك يتصدى أمين شميل للهجوم على تلك الدعوى التى توردها بعض الصحف الآوربية بأن أمم الشرق غير مستعدة لتقبل ممارسة حرية الفكر والقول والكتابة لأنه «كما تستحيل الأطعمة الجيدة فى المعدة الضعيفة إلى فساد، وكذلك تستحيل الأمور النافعة فى تصرف الجاهل على ضرر ولذا كان المنع أولى من التحرى فمعرفة من يليق ومتى يليق لمثل ذلك».

ويرد أمين شميل على هذه الدعوى قائلا:

«إننى لاأسلم أولا بأن معدة أهل الشرق هى أضعف من معدة الشعوب الغربية وعلى فرض كونها أضعف فإذا كانت الأطعمة الجيدة تستحيل فيها إلى فساد فلاشك أن الردئية تستحيل فيها إلى سم قاتل وإذا كان لابد من الغذاء فالأولى التغذية بما لا يفسد ولاينتقل على أن البرهان الفعلى والعقلى والتاريخى هو أن كل فن وصلاح وتمدن دينى ومدنى إنما منبعه من الشرق وأن الغرب محتكر لاغير وأنه أخذ الآن برده علينا ماحرزه منا بثمن لاطاقة لنا على دفعه، ويكفى لنا دليلا أن الأمم الكبرى والممالك العظمى والمالئة ثلث أرباع الكرة إنما أخذت قوتها الأدبية والسياسية القائم عليها مدار نموها ونجاحها من شريعتى المشرعين العظيمين المولودين فى أفقر العالم أى فلسطين والحجاز ولايجب أن يكون الشرق غيورا على خزائنه الأدبية والمادية، فلا يرغب التمتع بها ولا نشرها وتوزيعها على العالم خلافا لمقاصد العناية الأزلية».

وأخيرا ينتهى أمين شميل إلى الدعوة لأن «يفكر ويكتب ويتكلم الإنسان مايشاء بحيث لايحدث بغيره ضررا بينا فيجنى للناس منافع عظيمة ويجارى نفس الأحكام الإلهية لأن الله خلق الإنسان حرا مسئولا وعلى الشرع أن يقبله كذلك».

وهاجم أديب إسحق قانون المطبوعات[1] مطالبا بحرية الصحف فقال:

---

(١) لقد صدر أول تشريع للمطبوعات فى مصر أثناء الحملة الفرنسية فى ١٤ يناير ١٧٩٩.. أصدره الجنرال بونابرت ثم تلاه الجنرال عبدالله مينوافي أمره الصادر فى ٢٦نوفمبر ١٨٠٠ بشأن جريدة التنبيه.. ثم أصدر محمد على أمرا فى ١٣ يوليه ١٨٢٣ يحرم طبع أى كتاب فى مطبعة بولاق إلا بإذن من الباشا.. وعندما تولى سعيد باشا الحكم أصدر تشريعان نص أولهما على فرض الرقابة الواقية على المطبوعات وعدم جواز نشر الصحف دون الحصول على رخصة من ديوان الداخلية ونص ثانيهما على منع صحف الأجانب فى مصر من نشر أى نقد لأعمال الحكومة.. وعندما صدر قانون المطبوعات العثمانى فى يناير ١٨٦٠ فى الأستانة تأثرت به مصر.. كذلك عندما صدر فى ١١ ديسمبر ١٨٧٠ القانون الهمايونى الذي اعترف بحرية المطبوعات فى الدولة العثمانية وسائر ولاياتها.. وكان قد تأسس فى أكتوبر ١٨٦٦ قلم للصحافة والمطبوعات فى مصر ألحق بنظارة الخارجية وكانت مهمة هذا القلم مراقبة الصحف العربية والإفرنجية.

وفى ١٣ ديسمبر ١٨٧٨ تقرر أن تكون الصحف والمطبوعات تابعة لنظارة الداخلية.

وقد ظل هذا الوضع ساريا حتى صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٨١.

«إن قانون المطبوعات الحالى يشبه أن يكون جلادا واقفا على رؤوس الجرائد بسيف الإلغاء أو التعطيل ولا ريب أن هذا الحكم فى مقابلة الهفوة الطفيفة بالعقاب العظيم لايبرأ من القسوة بل يحمل على استئصال الشر بوسيلة تقطع موارد الخير»(١).

واتخذ أديب إسحق من مهاجمة قانون المطبوعات وسيلة للدفاع عن حرية الصحافة فقال مظهرا فوائد هذه الحرية:«إن تقييد الحكومة للجرائد يضربها أكثر مما تضر حريتها المتجاوزة للحد إذ تحتجب الحقيقة وتمتنع المفاوضة فتقوى حجة الكذب وتنتشر النميمة بظاهر يشبه الصدق فلا تستطيع مدافعتها أو مقاومتها».

وقال أديب إسحق«إن الحكومة لاتكره بيان أعمالها ولاتخاف النظر فيها إلا إذا كانت فى غاية الضعف أو السوء».

ويطالب أديب إسحق الحكومة «أن تمنح بعض الحرية للجرائد لتؤيد بذلك ماوعدت به من إقامة أمور الحرية ولاريب أن الجرائد الحرة تعينها على بلوغ هذا القصد إذ تنهض بإرشاد العامة إلى طريق الصواب فى الحكم ومعرفة حقائق الأمور.. ولا مراء أن حرية النشر والمفاوضة هى التى تحدد للوطن خطوطه وتعين له الواجبات».

ومن أبرز القضايا التى تعرض لها ميخائيل عبدالسيد مطالبته بحق مندوبى الجرائد فى حضور جلسات مجلس شورى النواب.. وحق الجرائد فى نشرما يدور فى هذه الجلسات وحق التعليق عليها.. فيقول:«لاتحرموا مكاتب الجرائد من الحضور فى مجلس شورى النواب لينظروا فيما يبديه الأعضاء من الأفكار والآراء فتنتفع الأهالى بذلك ليكون لهم اطلاع على مساعى نوابهم هى العادة الجارية فى أحقر مملكة من ممالك آوربا».(٢)

وعندما صدر قرار بتعطيل الوطن خمسة عشر يوما تساءل ميخائيل عبدالسيد«إننا لم نعلم سببا لهذا القرار سوى ذكر فصل عن لزوم تنقيص فائدة الديون ومن المعلوم أن هذا الفصل كان منقولا عن التايمز التى هى أشهر جرائد انجلترا بل أشهر جرائد آوربا وهو مفيد لأهل بلدنا ليكون لهم اطلاع على ماتبديه الجرائد من الآراء عنهم وعن بلدهم».(٣)

وأضاف :

«وأما إذا كان التعطيل بسبب ذكر حقوق أعضاء مجلس النواب فهذا ليس بشىء بالنسبة لما يحدث فى غالب دول آوربا».

ثم استغل ميخائيل عبدالسيد حادث تعطيل الوطن.. كفرصة للدعوة إلى طلب مزيد من الحرية للصحافة وبرر ذلك قائلا:

---

(١) التجارة-١١ نوفمبر ١٨٧٨ مقال(حرية الجرائد).

(٢) الوطن ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨.

(٣) الوطن ١٣ فبراير ١٨٧٩.

«لقد سئل أحد كبار وزراء آوربا عن سن قانون لمنع حرية المطبوعات وذلك لمنع الضرر ورفع تشويش الأذهان فقال: «إن الواقى الوحيد لمنع الضـرر والخطر هو حرية المطبوعات»، ولعمرى لقد أصاب هذا التحرير فى هذا المقال فحـرية الجرائد هى بمنزلة بلسم للعليل وماء لدواء العليل فإذا نكصنا الآن فى هذا العصر الذى تم فيه العدل فى البلاد التى كانت مشهورة سابقا بالاستبداد كان ذلك بمنزلة منع الدواء عن العليل».

ويرى يعقوب صنوع أن «مافيش أكثر حر من فكر الإنسان لأن ماحدش بيحكم عليه».[1]

وصنوع يعتبـر أن حرية الفكر هى إحدى منح الله للإنسان.. لايحق لأحـد أن يضع عليها أى قيـد: «واعلموا أن الله تبارك وتعـالى قد وهب للإنسـان عقلا وأعـده للنظر إلى الجهات المتـعددة والسير فى الـطرق المختلفة ليختـار من بينها مافيـه سعادته ويترك مـافيه شقاه.. فـلايتم للإنسان سعادة إلا أن يكون لعقله تمام الإطلاق فى انتقاء مـاهو الخير له وهذا هو المسمى بحرية الأفكار.. فإن سطا قاهر على العقل وصده عن الجولان وحجبه عن سعة الاطلاع بواسطة الإرهاب وقصره عن النظر فى موضع خاص يكون قد فوت على الإنسان النصيب الأوفر من السعادة».[2]

وحرمان الإنسان من حريته الفكرية يحول- فى رأى يعقوب صنوع- بينه وبين «العلوم العالية والصنائع الدقيقة والنظامات المحكمة».

ثم لاينسى أن يؤكد أن هذه الحريات «مفقودة فى بلادنا»

وعندما صدر القانون الجديد للمطبوعات فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١[3] هاجمه يعقوب صنوع

---

(١) ابو نظاره ـ ٧ اغسطس ١٨٧٨.

(٢) ابو نظاره ـ ٢١ نوفمبر ١٨٧٨.

(٣) يعتبر قـانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبـر ١٨٨١ هو أول تشريع للصحافة فى مصـر يرتب شأنها ويحدد واجباتها ويعلن حقـوقها وقد صدر القانون فى ٢٣ مادة نص فيها على وجـوب طلب الترخيص قبل إصدار أية صحـيفة كمـا فرض دفع تأمين قدره مائة جنيـه لكل صحيفـة وأعطى الحكومة حق تعطيل أو مصـادرة أو قفل الصحـيفـة بأمر من ناظر الداخلـية بعد إنـذار.و بقرار من مجـلس النظار بدون إنذار وذلك حفظا للنظـام العام والآداب العامة والدين.. كذلك نص القانون على أن لوزير الداخلية أن يمنع دخول أية صحيفة أجنبية إلى البلاد. ولاشك فى أن هذا القانون قيد حرية النشر فـى مصر لأنه أعطى للسلطات الإدارية حق تعطيل الصحف بدعوى المحافظة على النظام العام أوالدين أو الآداب- وهى أسباب يمكن لكل حـاكم أن يتذرع بها إن أراد القضاء على صحيفة تعارض سياسته.

(د. خليل صـابات- الصحـافة رسـالة واستـعداد وفـن علم- دار المعارف- القـاهره- الطبعـة الأولى ١٩٥٩ ص٢٣٢-٢٣٣)

ومن الغريب ان يرتبط صـدرور هذا القانون القـاسى بعهد شريـف باشا ولكن تحليل سيـر الحوادث يدل على أن شريف باشا كان يخشى ازدياد قوة الجيش وكان يرى أن الصـحافة هى التى تلعب الدور الأكبر فى تدعيم الصلة بين الجيش وبين الشعب ؟؟.. فأصدر شريف قانون المطبوعات لأجل كتم ألسنة الجرائد الحرة ولقطع الصلة بين الشعب والجيش.

ولقد توقعت الصحـف أن تعمد الحكومة إلى إلغاء هذا القانون وتشكل لجنة تنظر فى وضـع قانون جديد بعد أن تشكلت وزراة البارودى خاصة بعـد أن وصف عرابى القانون نفسه بأنه قصد به القضـاء على الحرية (أحمد =

بعنف رانهم الذين وضعوه بأنهم «جعلوا من مقتضاه التجسس على الجرائد الحرة وعاملوها كالمطابع السرية.. فصاروا يتوجسون منها الشر».(١)

وقد اتخذ سليم النقاش موقفا مغايرا لموقف يعقوب صنوع من قانون المطبوعات الصادر فى نوفمبر سنة ١٨٨١ فقد كتب يعلن رضاه على القانون الجديد وكانت حجته فى ذلك أنه أفضل من سابقه من ناحية ثم هو قانون مؤقت يمكن إصلاح مافيه من ثغرات فى المستقبل من ناحية ثانية.. فهو يقول:

«وإننا نرضى بهذا القانون إلى حين.. فهو خير من الحالة الأولى حيث كان من حق وزير الداخلية أن يغلق الجريدة بينما نص القانون الجديد على ضرورة إنذارها مرتين قبل الغلق.. ثم لايأتى القرار الأخير إلا من مجلس النظار ثم إن من حق صاحب الجريدة أن يرفع شكواه إلى المحاكم فى حالة غلق أو مصادرة جريدته وهذا لم يكن فى الماضى وقد كان قاصرا على الجرائد الأجنبية.(٢)

وتعرض سليم النقاش إلى مااستحدثه القانون الجديد من دفع ضمان مالى لإصدار الجريدة فقال«إنه شىء معترف به حتى فى فرنسا نفسها وكذلك الغرامة على الصحف».

ثم أضاف الكاتب«لقد ساوانا القانون بالأجانب وهذا خير».

ثم يؤكد سليم النقاش أنه رغم أن القانون الجديد ليس كل ماكنا نتمنى إلا أنه لابد أن نضع فى ذهننا حالة البلاد ومستوى وعيها السياسى وأن القانون إذا نظر إليه باعتباره درجة سوف تتبعها درجات إلى نيل مزيد من الحرية لابد أن يحوز رضاء الجميع:«لو نظرنا إليه من حيث مدلوله لوجدناه من غير شك فى غير محله ولكن علينا أن ننظر إليه من حيث أحوال البلاد وتدرجها السياسى.

وكان الشيخ محمد عبده من الذين دعوا إلى إطلاق حرية الفكر.. وكان يرى أن المجتمع الحر لايمكن أن يقوم إلا«بإطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال حتى لايخاف الإنسان ملامة ولاعقابا فى الاشتغال بالعلوم التى تقف بالعقل وتوسع دائرة الفهم».(٣)

= عرابى-مذكرات أحمد عرابى المخطوطة ص٤٠٦). ولكن الذى حدث هو عكس ماتوقعه الجميع فقد وجدت حكومة البارودى نفسها مسلحة بسلاح لم تعمد هى إلى إبداعه بل وجدته طوع أمرها ورأت أن تستخدمه لصالحها ولذلك كثرت الأوامر والإنذارات وقرارات التعديل لضرورة تحرى الدقة والتزام الكتابة فيما لايخدش. والابتعاد عن تناول أحداث مصر. فصدرت ثمانية إنذارات لخمس صحف مختلفة فى الفترة من ٨ مارس الى ١٤ مايو ١٨٨٢. د. سامى عزيز- الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى- دار الكاتب العربى- القاهره ١٩٨٦ ص٥٢-٥٤.

(١) أبو نظارة- ٢٦ فبراير ١٨٨٢.

(٢) العصر الجديد- ٧ ديسمبر ١٨٨١ -مقال (قانون المطبوعات).

(٣) الوقائع المصرية- ١٥ فبراير ١٨٨٢.

وطالب الشيخ محمد عبده بضرورة أن ينص قانون البلاد على «إطلاق حرية ... والمطابع والأفكار والأعمال والأقوال على شرط أن يكون هذا الإطلاق تحت قانون عدل ... الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام وتبيين يزيل الالتباس».

أما عبدالله النديم فكان يرى أن «الكلام الحر ماكان غير مشبه بتشرب، أوعادة.. مقتصرا ... شرح الحقيقة بلاحشو ولاتنميق»[1] والإنسان الحر فى رأى النديم هو «من ملك أمره ولم تتقـ... أفكاره بغرض».

ويلاحظ أن قضية حرية الصحافة قد استأثرت باهتمام الصحافة المصرية فى فترة البحث أكثر مما استاثرت به أى قضية أخرى من قضايا حرية الفكر والتعبير.. ويرجع ذلك إلى ماسبق وأكدناه من أن الصحف كانت فى ذلك الوقت هدفا دائما للتنكيل من جانب السلطة الاستبدادية.

كذلك فإن التركيز على حرية الصحافة يفسره كون الصحف كادت أن تكون الأداة الوحيدة للتعبير عن الرأى فى مصر.. فى ذلك الوقت.

* * *

(١) التنكيت والتبكيت- ٣ يوليو ١٨٨١ مقال(حر الكلام- كلام الحر).

الفصل التاسع

الصحافة المصرية وسيادة القانون

لقد لعبت فكرة سيادة القانون دورا كبيرا فى الفكر المصرى الحديث ولم تكن تخلو صحيفة مصرية فى فترة البحث من دعوة إلى ضرورة وجود قانون عادل تتحقق به المساواة الكاملة لجميع المواطنين.. وكان كتاب هذه الفترة يرون فى وجود القانون ضمانا لحماية الحريات العامة والحقوق الفردية للمواطن خاصة وأن المجتمع المصرى لم يكن يعرف حتى بداية فترة البحث سوى سيادة الخليفة العثمانى أو الوالى أوالخديوى.. حيث كان القانون يختلط بالدين.. وبحيث صار يعبر عن الإرادة الإلهية.. وكانت الدولة نفسها تستمد وجودها من إرادة الله.

ولم يكن هذا شيئا استحدثته الدولة العثمانية.. وإنما عرف طوال التاريخ الاسلامى بعد نهاية عصر الخلفاء الراشدين إذ لجأ الملوك والسلاطين إلى نظرية الحق الإلهى لتبرير حكمهم المطلق.(١)

ولقد لجأ المفكرون المصريون إلى سيادة القانون لكى يواجهوا بها سيادة الخديوية المطلقة وحتى يصبح الجميع سواء أمام القوانين فلا يعفى أحد مهما بلغت درجته من الخضوع لها وبذلك تكون سلطة القانون فوق سلطة الحكومة.. ولعل هذا يفسر لنا اهتمام المفكرين المصريين بالمجالس النيابية.. فهى التى تتولى عمل القوانين وماعلى الحكومة إلا التنفيذ.. وكان هذا منطلقا إلى الدعوة للفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.. لذلك استلهم منه المفكرون المصريون أكثر أفكارهم حول سيادة القانون والفصل بين السلطات.

ولعل فى التشابه بين ظروف المجتمع المصرى فى فترة البحث.. وظروف المجتمع الفرنسى فى عصر مونتسكيو ماشجع المفكرين المصريين على محاولة تطبيق أفكار مونتسكيو فى بلادهم فمن المعروف أن أفكار مونتسكيو كانت متأثرة بما كان يعانيه المجتمع الفرنسى من استبداد المملوك لذلك نراه يحاول إيجاد الوسائل التى تكفل إعادة الحريات بأن جعل كل سلطات الدولة ممثلة فى القوانين أسوة بانجلترا الذى كان قد تأثر بنظام الحكم فيها إبان إقامته بها لذلك نراه يقول بأن كل حكومة لابد أن تتوفر لها ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.. ثم يؤكد السلطة التنفيذية والتشريعية عندما يكونان فى يد شخص واحد أو مجموعة أشخاص لن توجد حريه(٢). لذا فهو يطالب بفصل السلطات الثلاث ويعتبرأن هذا هو أساس الحرية فهو يرى أن التجارب الأزلية تؤكد أن الإنسان ذا السلطان يميل إلى إساءة استعمال سلطانه هذا حتى يقف عند حد.. فلا تقف السلطات عند السلطان وعن توازن السلطات الثلاث تنشأ حرية الأمة.(٣)

---

(١) د. محمد طه بدوى ود. محمد طلعت الغنيمى- النظم السياسية والاجتماعية- دار المعارف- الطبعة الأولى- القاهره- ١٩٨٥ -ص١٨٨.

ولقد قال المنصور فى خطبة له بمكة (أيها الناس إنما أنا سلطان الله فى أرضه أسوسكم بتوفيقه وتأييده وحارسه على ماله.. أعمل فيه بمشيئته وإرادته وأعطيته بإذنه فقد جعلنى الله عليه قفلا ان شاء ان يفتحنى فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم وإن شاء يقفلنى عليها قفلنى».

(2) W.T.Jones: Masters of Political Thought,Volume Two,pp.244-245.

(٣) مونتسكيو- روح الشرائع - ترجمة عادل زعيتر- الجزء الأول- دار المعارف- القاهره-١٩٥٣-ص١٨.

ويقول مونتسكيو أنه في حالة ما إذا اجتمعت السلطة التشريعية والتنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة لن تكون هناك حرية ذلك لأنه يخشى أن يضع الملك نفسه قوانين جائره لينفذها تنفيذا جائرا. وكذلك لاتكون الحرية إذا لم تفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.[١]

وبهذه الأفكار وضع مونتسكيو الأساس القانوني لليبرالية.. وعنه أخذ المفكرون المصريون أكثر ماسوف نقرأه في الصفحات التالية.

إن إعجاب رفاعة الطهطاوي بقانونية مونتسكيو تبدأ مع زيارته لباريس في مقتبل شبابه وقراءته مع مسيو شواليه«جزأين من كتاب يسمى روح الشرائع مؤلفه شهير بين الفرنساوية يقال له منتسكيو وهو أشبه بميزان بين المذاهب الشرعية والسياسية ومبنى على التحسين والتقبيح العقليين ويلقب عندهم بابن خلدون الافرنجي كما أن ابن خلدون يقال له عندهم أيضا منتسكيو الشرق.. أي منتسكيو الإسلام».[٢]

واذا تتبعنا مجموع الهوامش والتعليقات والملاحظات التي أبداها الطهطاوي في كتابه الأول تخليص الإبريز خلال حديثه عن ثورة ١٨٣٠ في فرنسا[٣] أو أثناء شرحه وتعليقه على مواد الدستور الفرنسي[٤] دستور ١٨١٨ والنصوص والمواد المعدلة له التي أدخلتها عليه ثورة ١٨٣٠ لإصلاحه سوف نلاحظ تأثره الواضح بأفكار منتسكيو صاحب روح القوانين عكس مايرى البعض».[٥]

معيارا سوى القانون.. خلو الأولى منه.. وخضوع الثانية له فالحكومة المقيدة في رأي

---

(١) نفس المصدر ص٢٢٨-٢٢٩.

(٢) رفاعة الطهطاوي- تخليص الإبريز ص٢٤٤.

(٣) نفس المصدر ص ٢٥٤-٢٧٥.

(٤) نفس المصدر ص١٣٨-١٥٤.

(٥) يقول الدكتور لويس عوض «تاريخ الفكر المصري الحديث- الجزء الثاني- ص١٦٣-١٧٨» إن من يقارن بين تخليص الإبريز الذي كتبه الطهطاوي في بداية حياته وبين كتاب مناهج الألباب الذي كتبه رفاعه في أواخر أيام حياته سوف يلاحظ نكوص الطهطاوي من الليبرالية المطلقة التي تميزت بها ثورية ثوار فرنسا وآوربا عامة نحو عام ١٨٣٠ ومن الإيمان العميق بالأشكال الديموقراطية الكلاسيكية ومن تقديس الشعب والإرادة الشعبية إلى لون من الاعتدال السياسي يكتفي بنظام الملكية المقيدة شكلا للحكم ولايرى أن الجمهورية كنظام سياسي تتضمن بالضرورة أية ضمانات الحرية.. أي النكوص من جمهورية جان جاك روسو الديمقراطية الثورية إلى الملكية المقيدة عند مونتسكيو وعند فلاسفة عصر التنوير في القرن الثامن عشر.. أي أن رفاعة الطهطاوي تراجع من ديمقراطية روسو واليعاقبة إلى قانوية مونتسكيو- بل لقد نقل سلطة السيادة من الشعب ومن رئيس الدولة إلى طرف ثالث معنوي هو القانون وجعل منه سيدا على الشعب والملك جميعا.. وهو موقف لايفهم للديموقراطية معنى إلا في ظل سيادة القانون ويعتبر كل إرادة عامة لايعبر عنها بالقانون نوعا من البيروقراطية أو حكم الرعاع لانوعا من الديمقراطية أوحكم الشعب».

ولكننا نختلف مع الدكتور لويس عوض ونرى أنه بمقارنة ماكتبه الطهطاوي في تخليص الإبريز بما كتبه بعد ذلك في مناهج الألباب أو الوقائع المصرية وروضة المدارس نجده متأثرا بمنتسكيو منذ البداية أي منذ تخليص الإبريز.

الطهطاوى «لايحكم ملكها إلا بقوانين المملكة التى انحط عليها القرار ولايخذلها بنفسه ولايخرج منها إلى إرادته، والمطلق التصرف فهو الفاعل المختار الذي تكون إرادته فوق قوانين المملكة».(١)

ورغم إعجاب الطهطاوى بأفكار مونتسكيو إلا أنه يرفض قول مونتسكيو باستبداد ملوك الإسلام وأمرائه وحكامه.(٢)

فلم يجد الطهطاوى من الحجج التى يرد بها تهمة الاستبداد عن ملوك الإسلام سوى منطق مونتسكيو القانونى نفسه فقال إن التزام ملوك الإسلام بالشريعة التى هى أساس القوانين السياسية فقال:«إن الحاكم السياسى فى الإسلام لايخرج أصلا عن أحكام الشريعة التى هى أساس للقوانين السياسية ولاتساع الشريعة المحمدية وتشعب مايتفرع عن أصولها من الفروع ظن مالا معرفة له أن مايفعله حكام الاسلام لاوجه له في الشرع، وقل أن يقدم ملك إسلامى على مايخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله».(٣)

والطهطاوى هو أول من دعا إلى المساواة أمام القانون.. فهو يطالب «بالتسوية بين أهالى الجمعية»(٤) ويجعل من المساواة أمام القانون «صفة طبيعية فى الإنسان تجعله فى جميع الحقوق البلدية كإخوانه».

وهو يدعم مطالبته بالمساواة أمام القانون بأن يؤكد أن هذه المساواة هى من الحقوق الطبيعية للإنسان فكل منهم ذو عينين ويدين وأذنين وحاسة شم وذوق ولمس وكل منهم يحتاج إلى المعاش، فبهذا كانوا جمعيا فى مادة الحياة الدنيا على حد سواء ، ولهم حق واحد فى استعمال المواد التى تصون حياتهم فهم مستوون فى ذلك لارجحان لبعضهم علي بعض فى ميدان المعيشة».

ثم يضيف:«ومع أن الله تعالى فضل بعضهم على بعض فى الرزق فقد جعلهم فى الأحكام متساويين لافرق بين الشريف والحقير والرئيس والمرؤوس».

أما أديب إسحق فكان على النقيض من الطهطاوى متأثرا بجان چاك روسو خاصة فى تفرقته بين السيادة السياسية والسيادة القانونية.. فالسيادة السياسية تتجلى فى أن الحكومة القائمة على

---

(١) الوقائع المصرية- العد ٦٢٣ غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨ هـ(١٨٤٢م)

(٢) قال مونتسكيو فى كتابه روح القوانين أن الحكومة المعتدلة أكثر ملاءمة للنصرانية والحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام وأن الإسلام الذى لايتكلم بغير السيف يؤثر فى الناس بروح الهدم التى أقامته وأن تثاقل النفس ينشأ عن جبرية الإسلام التى تؤدى إلى البقاء فى سكون«مونتسكيو- روح الشرائع- ترجمة عادل زعيتر- الجزء الثانى- دار المعارف- القاهرة ١٩٥٤ ص١٧٨-١٨١).

(٣) الوقائع المصرية- العد ٦٢٣- غرة ربيع آخر سنة (١٢٥٨هـ) (١٨٤٢م)

(٤) روضة المدارس المصرية - العد ٢٣- السنة الخامسة،سنة ١٨٧٤.

القانون إنما تأتى إلى الحكم بناء على رغبة الشعب كما تظهرها الانتخابات الحرة بينما السيادة القانونية هى السلطة الممنوحة لهذه الحكومة، والتى تستطيع بمقتضاها تسيير دفة الحكم وتنظيم شئون الحياة وبذلك تكون السيادة هى الأصل وهى الأساس لأنها تتخطى سلطة الحكومة أى السيادة القانونية لتصل الى مصدر هذه السلطة وهو الشعب أو مجموع الناخبين ومعنى ذلك أنه فى الدولة الديمقراطية تكون السيادة السياسية الممثلة فى الحقوق السياسية لمجموع الشعب رقيبا على السيادة القانونية أى سلطة الحكومة بحيث تستطيع أن تحد من غلوائها أوتزيلها تماما. فالشعب هو الذى يأتى بالحكومة أو يعزلها بحسب ما إذا كانت تسىء أوتحسن استخدام السيادة القانونية.(١)

إن أديب إسحق يرى أنه«لما كانت قوة الأمير قائمة بالأحكام وهذه منحصرة فى القوانين التى هى عبارة عن إرادة الأمة لزم من ذلك ألا يكون للدولة قوة ولايصح للأمير حكم إلا بموافقة الأمة بجملتها.. فهى تجتمع فى العام أو الخمسة لتختار من نبهائها أيهم أشد حرصا على مصلحتها ورغبة فى منفعتها فكان النواب وعقدت مجالسهم فصارت من لوازم الحكومات المقيدة القانونية».(٢)

وفى مجموعة من الخطابات المنشورة التى وجهها أديب إسحق إلى الخديو اسماعيل بتوقيع.. مصر الفتاة .. طالب فيها بسرعة إصدار قانون يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم وكان ذلك بمناسبة اعلان الخديوأنه سوف يأخذ بمبدأ مسؤولية الوزراء وكان رأي أديب أنه لامعني لوجود وزراء مسئولين دون أن يكون هناك من يسألهم لذلك طالب أديب بمجلس للشيوخ ومجلس للنواب يسأل أمامهما الوزراء- ولكى يتم ذلك لابد من وجود قانون يحدد وظيفة كل هيئة وحدود مسئوليتها فقال موجها الخطاب إلى الخديو إسماعيل:

«مولاى قد ورد أمركم السامى إلى دولة رئيس النظار مايشعر برغبة جلالتكم فى أن يكون الوزراء مسئولين ولنعمت الرغبة ولكن ماهى هذه المسئولية ومن هو السائل وماهى القوانين المبينة لوظائف الوزراء المطهرة لعلاقاتهم المعينة لتكاليفهم المحددة لواجباتهم المعرفة لحقوقهم وعند أى حد تقف سطوتهم وفى أى الأحوال يكونون مذنبين، فإنه حيث لاتوجد تلك القوانين فلاوجود للواجبات ولاالحقوق.. وبالإضافة لاوجود للمسئولية والحالة هذه.. أن يكون مجلس الشيوخ والنواب هو السائل، وأن تضع حكومتنا قانونا لهذه المسائل».(٣)

وفى خطاب آخر إلى الخديو طالب أديب إسحق بقانون عامٍ للموظفين والعاملين فى الدولة يحدد حقوقهم ويبين واجباتهم:«مولانا.. إن مسئولية الوزراء تستلزم بحكم الضرورة مسؤلية الذين دونهم فإن الأمر الصادر من الوزير لايصل مكانه المعين حتى يمر بألف يد فإن كانت واحدة

---

(١) عبدالفتاح حسنين العدوى- الديمقراطية- وفكرة الدولة ص٢٤.

(٢) جريدة مصر- ١٤ فبراير ١٨٧٩.

(٣) التجارة ٢٤ يوليو ١٨٧٩.

ن هذه الأيدى شلاء أوسيئة القصد أمكن لها تعطيل حركة آلة الإدارية بجملتها وبناء عليه فمسئولية الوزير تقتضى مسئولية وكيله وهذه تستلزم مسئولية رئيس القلم وهكذا من أول موظف إلى آخر مأسور فليتفضل مولاى بقانون يحدد حقوق المتوظفين جميعاً ويعين واجباتهم وتكاليفهم لنعرف ماهية المسؤولية ويحصل الانتظام فى الهيئة الإدارية».(١)

وكتب أديب إسحق مقالا يحكى فيه للقراء حادثة وقعت فى الإسكندرية وملخصها أن رجلا آزميرياً من الحاصلين على حماية أمريكا قتل بالرصاص أحد وجهاء الإسكندرية وهو سكندربك دهان وفى عز النهار وعلى رصيف الوكالة المعروفة بسان ماركوا، ثم سار القتل مخترقا صفوف الناس وبيده الرفولفير حتى وصل إلى قنصلية أمريكا وهى على مقربة من محل الواقعة.

وعلق أديب إسحق على الحادث قائلا:

«الناس سواء بحكم الشريعة، هذه آية القوانين المدنية والأحكام الدينية لايقوم العدل إلا بها لا يستقيم الأمر إلا معها ولايحصل النجاح إلا منها ولاعيب فيها إلا أنها تخرجنا عن الحدود الإنسانية بحكم القياس الظاهر فى قولنا كل الناس سواء والشرقى غير مساو فى بلاده للغربى، فالشرقى ليس من الناس».

ثم أضاف :«إن هذا الامتياز هو السبب الأول فى سعى الشرقيين فى أى البلاد كانوا فى التماس الحماية الأجنبية يصرفون إلى ذلك اجتهادهم ويبذلون فيه الأموال بل ربما سافر أحدهم إلى البلاد الآوربية وأقام بها أعواما غير قاصد إلاتحصيل الحماية ليعود إلى قومه ممتازا عنهم مفتخرا عليهم بما لو تأمله حق التأمل لوجده خزياً وعارا فترتفع عنه الواجبات المقررة على الشرقيين ويمتنع انتفاع الحكومة منه كما نرى ذلك رأى العين».

ثم يقول:«إن أحدهم قتل منا وجيها عزيز المكانة قوى الجانب على قارعة الطريق فى مجتمع التجار وآلة القتل بيديه حتى وصل دار قنصليته فلاذ بها فكان فيها أعز من بيض الأنون».

ثم خرج أديب إسحق من ذلك مقترحا «وضع دستور شورى يشتمل على الأحكام الملائمة لأحوال سكان البلاد على اختلاف أجيالهم ومذاهبهم الموافقة لأخلاقهم، وعلائقهم السياسية ومواقعهم الجغرافية وبعبارة أخرى أن يكون فى البلاد قانون واحد للوطنى والأجنبى تنفذ فيها أحكامه على حد سواء».

وأمين شميل هو أول من نادى بفصل السلطات.. التشريعية عن السلطات التنفيذية وهو فى ذلك متأثر بمونتسكيو.. فشميل يرى أن الشارع إما أن يكون فى يده القوة الإجرائية وإما أن يكون مستمدا ذلك ممن هو أعلى منه.. ففى البلدان المستبدة الحاكم تكون الشارعية الكبرى أى حق الاشتراع والإجراء بيد شخص واحد أو أشخاص معينة وحيثما اجتمعت هاتان القوتان فلاوجود للحرية إذ يقدر الشارع أن يشرع القوانين الظالمة على حسب هواه ينفذها بقوة سطوته ولكن إذا

---

(١) التجارة ٢٨ يوليو ١٨٧٩.

انفصلت الأولى عن الثانية فإن القوة الشارعية لاتترك حينئذ للقوة الإجرائية مايكون موجبا لنفس استقلالها واضعة حرية من شرعت لهم».(١)

ويرى ميخائيل عبدالسيد أن الحكومة الحرة هى تلك التى تلتزم بسيادة القانون.. وأن وجود القانون الذى يتساوى أمامه الجميع هو الذى يفرق بين الحكومة المستبدة والحكومة المقيدة.. فالملك فى الحكومة المقيدة هو الذى «لايمكنه اتباع هواه والخروج على الشرع ومقتضاه وعلى ذلك تجرى عليه الأحكام كالأهالى على السواء وبالتمام فلايمكنه تسخير أحد ومواشيه واغتصاب عقاراته وزراعته، أوتعطيل تجارته.. فإن الشرع يساوى بين الفقير والأمير.. والصغير والكبير».(٢)

ويطالب سليم عتحورى بقانون يبين حقوق الأفراد.. وواجباتهم معتبرا القانون أساسا لبناء المجتمعات ولازدهار الحضارات الإنسانية.. فيقول:«لايخفى أن كل هيئة مؤلفة من أعضاء مختلفة لابد لها من حافظ ؟؟ حافظ لها باتفاق الحكماء وإجماع العقلاء ومن كل أمة أو ملة أو مذهب أومشرب إلا القانون المبين للحقوق المحدد لأعمال كل فرد من أفراد الجمعية على شرط أن يقوم فى تلك الجمعية قائمون بحفظه وإيقاف كل واحد عند حده».

ويرى أن «أى أمة حافظت على قانونها أيا كان فقد حفظت هيئتها من الزوال ونظامها من الاختلال، ونالت العزة والسطوة والثروة والقوة».(٣)

وعندما رد عبدالله النديم على الذين اتهموه بأنه يتعمد إثارة الجند بمقالاته وخطبه وأنه يوقع بين الحزب العسكرى والحزب الوطنى.. لجأ إلى تذكيرهم بالفترة السابقة على ثورة الجيش وكيف كانوا يزجون فى السجون بكل من يعارض الحكومة.. وأعلن أنه فى خطبه ومقالاته إنما يستهدف توعية الجند بالمؤامرات التى تحاك لهم.. ثم أكد إصراره على الاستمرار فى مهمته دون خوف» فقد مات زمن تحرير التذاكر السرية لإبعاد زيد ونفى عمرو.. وجاء زمن القوانين والأحكام الحقة».(٤)

ويعرف الشيخ محمد عبده القانون بأنه:

«القاموس الحق الذى ترجع إليه الأمة فى معاملاتها العمومية وأحوالها الخصوصية وهيئاتها النفسية.. أعم من أن يكون متعلقا بروابط الممالك وعلاقتها أو منوطاً بالسياسة الداخلية كالإدارة المدنية التدابير المنزلية أو باحثاً عن الأخلاق الفاضلة وماينبغى أن يتحلى به الإنسان منها وما يجب أن يبتعد عنه من أضدادها سواء كان فى أمة واحدة أو أمم متعددة».(٥)

(١) التجارة ٢ مايو ١٨٧٩ مقال بعنوان (النظام الشورى).

(٢) الوطن- ٧ سبتمبر ١٨٧٨.

(٣) مرآة الشرق- ١٤ يوليو ١٨٧٩.

(٤) التنكيت والتبكيت- ١٩ أكتوبر ١٨٨١ - مقال بعنوان (تقريع الأغبياء)

(٥) الوقائع المصرية ٧ فبراير ١٨٨١ مقال(القوة والقانون)

وهو يرى أن الفرق بين الحكم على أساس القانون والحكم على أساس القوة أن الأخير يتم «دون مراعاة طرق عادلة أو أحكام مؤسسة على أصول المساواة واستعمال الشفقة والمرحمة بل بحسب ماتقتضيه القوة التى سفكت الدماء وذلت الشعوب وانتهكت حرمات الأمم وسجنت حرية الإنسان فى مطمورة الرق والاستعباد».

ويؤكد الشيخ محمد عبده أن من يتتبع تاريخ الإنسان بإمعان فسوف يظهر له «أن القوة هى التى أخرجت قوة الإنسان السلمية وبددتها واحدثت به من القبائح ما أحدثت ولولا أن القانون كسر سورتها وذلل صعوبتها لما أشرق نور الحق على صفحات الوجود ولا تمتع الإنسان فى الأزمان الأخيرة بلذة الراحة والسعادة، بالحق للقانون لاللقوة».

وعن العلاقة بين السياسة والقانون قال الشيخ محمد عبده إن أرباب السياسة اضطروا «أن يتوسلوا لمقاصدهم بوضع نظامات للأعمال سموها قوانين وجعلوا لها بالقوة والترغيب اعتبارا فى القلوب لئلا يخالفها الناس، فلايبقى للسياسة وجود وتذهب أعمالها أدراج الرياح.. فمنزلة القوانين من السياسة منزلة الروح للجسد لاقوام لها الإبها».(١)

وطالب محمد عبده السياسيين بأن يكونوا «أول من يحافظ على حرمة القوانين ظاهرا وباطنا بكونوا أول من يجنى ثمرات أتعابهم بأيديهم وأن ينهروا كل من يمس بالقوانين».

وينطلق محمد عبده من ذلك إلى الدعوة إلى المساواة المطلقة أمام القانون وهو يؤكد دعوته تلك عن طريق العودة إلى التراث العربى والإسلامى فيأتى بأمثلة تؤيد دعوته.. فيقول:«يحكى عن بعض الخلفاء الراشدين أنه كان يأبى أن يتميز عن خصمه فى مقام المخاصمة بشىء يسقط حرمة القانون القاضى بالمساواة فى الحكم».

ثم يقول محمد عبده:«وما أشبه من يجرأ على مخالفة القانون ممن يوكل إليهم أمرها بمن يغرس شجرة ليستظل الناس فى ظلها فإذا كبرت ونمت بادر إلى قطعها ودعا الناس للاستظلال بظلها».

ويرى الشيخ محمد عبده أن أعظم القوانين وأكثرها فائدة للناس هى تلك الصادرة عن رغبة الأمة نفسها:«إن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن رأى الأمة العام.. أعنى المؤسس على مبادىء الشورى».(٢)

ويأخذ محمد عبده عن مونتسكيو فكرة أن القوانين التى يضعها الأفراد إنما تفرضها عليهم طبيعة الأشياء أى مجموعة الظروف التى تفسر تباين هذه القوانين من بلد لبلد كطبيعة البلد وموقعها الجغرافى ومساحتها ونوع التربة ونوع حياة السكان وديانتهم وميولهم وتجاربهم وأخلاقهم(٣)، وكما يقول منتسكيو نفسه:

---

(١) الوقائع المصرية ٣٠ أبريل ١٨٨٢ مقال (القانون والسياسة)

(٢) الوقائع المصرية ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ مقال(الشورى والقانون)

(٣) د. محمد طه بدوى ود. محمد طلعت الغنيمى- النظم السياسية والاجتماعية ص٢١٢.

«يجب أن تكون القوانين خاصة بطبيعة البلد خاصة بالإقليم البارد، أو الحار أو المعتدل وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها.. وبجنس حياة الأمم، أو الزراع أو الصائدين.. أو الرعاة.. ويجب أن تناسب درجة الحرية التي يمكن أن يبيحها النظام ودين الأهلين وعواطفهم وغناهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجهم».(١)

هذه الفكرة التي قال بها مونتسكيو تبناها محمد عبده حيث يقول:

«ولما كانت القوانين مناط ضبط الأعمال لتكون منتجة لجلائل الفوائد وهي ثمرة الأعمال النظرية وخلاصة الأبحاث الفكرية صارت قوانين كل أمة على سنة درجتها في العرفان واختلفت القوانين باختلاف الأمم في الجهالة والعلم».(٢)

ويضيف محمد عبده شارحا وجهة نظره: «فلا يجوز وضع قانون طائفة من الناس لطائفة أخرى تباينها في درجة العرفان وتزيد عليها فيه لأنه لايلائم حالة أفكارها ولاينطبق على عوائدها ولا أخلاقها وإلا اختل نظامها والتبس عليها سبيل الرشاد، وانسد دونها طريق الفهم وحسب الصحيح فاسدا والصواب خطأ».

وعندما تم انتخاب أعضاء مجلس شورى النواب أثناء الثورة العرابية طالب الشيخ محمد عبده أعضاء المجلس بأن «لايجاروا غير بلادهم في سن القوانين وعليهم أن يجعلوا أوضاع بلادهم وأحوال الأهالي الحاضرة نصب أعينهم حتى يتهيأ لهم حينئذ آن يرسموا ما لابد منه من الأحكام الملائمة».(٢)

والخلاصة أن أكثر كتاب هذه الفترة أدركوا أن أي مكسب ديمقراطي ليس له قيمة ولايمكن الحفاظ عليه إلا إذا وجد القانون الذي يصونه ويحميه.. ولقد وجد اقتناع عام بين هؤلاء الكتاب أن ضمان الحريات العامة وحقوق الأفراد رهن بوجود القانون الذي يحدد واجبات الحاكم والمحكومين.

* * *

---

(١) مونتسكيو- روح الشرائع- ترجمة عادل زعيتر-الجزء الأول ص١٩.

(٢) الوقائع المصرية- ١٩ يونيه ١٨٨١ مقال بعنوان (اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم)

(٣) الوقائع المصرية- ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ مقال (الشورى والقانون)

الفصل العاشر

الصحافة المصرية
والحرية الاقتصادية

لاقت الحرية الاقتصادية[1] باعتبارها الجانب الاقتصادي لليبرالية اهتماما ملحوظا من الصحافة المصرية خاصة وأن فترة البحث شهدت انتقال المجتمع المصري من الإقطاع إلى

---

(١) جاءت الليبرالية بمذهب جديد في الاقتصاد ينادي بالحرية الاقتصادية وهو الذي اطلق عليه «المذهب الحر» أو المذهب التقليدي. وتتلخص الفكرة الأساسية في هذا المذهب في وجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاقتصادية وتضمن الوصول إذا ماتركت تؤدي دورها في حرية إلى أحسن وأفضل النتائج للأفراد ومن ثم يتعين علي السلطة العامة أن تمتنع عن كل تدخل في الحياة الاقتصادية حتي لاتعرقل عمل هذه القوانين (د. أحمد جامع- الرأسمالية الناشئة- دار المعارف القاهرة ١٩٦٨ ص ١١٧) وقد ساهم في إرساء أسس هذا المذهب مجموعة كبيرة من المفكرين الاقتصاديين ابتداء من أنطونيو سيرا (١٥٨٠- ١٦٥٠) الذي كان أول من صاغ الحجج النظرية لبيان- الفوائد التي تعود على الشعب من التجارة فى كتابه (بحث موجز في الأسباب التي تؤدي إلى توفير الذهب والفضة في الممالك التي لا معادن بها) حيث أكد أن الصناعة أفضل من الزراعة.. ثم جاء توماس مىن (١٥٧١- ١٦٤١) الذي يرجع الى مؤلفه ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية فضل تكوين النظرية التجارية حيث أكد أن المال لايعتبر ثروة إلا إذا استخدم كأداة للتبادل. ثم جاء بعده «كولبير» الفرنسي الذي قال بأن سياسة الدولة لابد وأن تكون في خدمة التاجر الفردي الذي يسعى الى أن يزيد ثمن مبيعاته عن ثمن مشترياته.

وهناك «فرانسواكيناي» (١٦٩٤- ١٧٧٨) الذي كان يعتقد بضرورة أن يكون الأفراد أحراراً في العمل طبقاً لما تمليه عليهم مصالحهم الذاتية.. وأن يسمح لهم بمزاولة المهن التي يختارونها والانتقال حينما يشاءون وبحقهم في اقتناء الثروات والتصرف في ممتلكاتهم كما يحلولهم وليس للدولة أن تعرقل نشاطهم .. وهذا هو القانون الطبيعي لحقوق
الأفراد وهو يعبر بذلك عن مدرسة الطبيعيين الذين لخصوا فلسفتهم في شعار «دعه يعمل.. دعه يمر.. فالعالم يسير من تلقاء ذاته (چورج سول- المذاهب الاقتصادية الكبري- ترجمة الدكتور راشد البراوي ص٥٨) ولكن آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) هو المؤسس الحقيقي لمذهب الحرية الاقتصادية . ويعتبر مؤلفه «ثروة الأمم» هو المرجع الأساسي لهذا المذهب وفيه أقام نظاما يقوم على الحرية الطبيعية حيث يترك الإنسان حرا في سعيه وراء مصالحه وبطرقه الخاصه وحيث يترك الصناعة ورأس المال للمنافسة الحرة وعلى يد آدم سميث تحول شعار دعه يعمل دعه يمر إلى حقيقة مؤثرة وبصفة خاصة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية

Joseph Duner: Dictionary of Political Science. Philosophical Library. New York, 1964, P. 313

ويقول سميث إن المصدر الوحيد للثروة هو الإنتاج الناجم عن العمل والموارد وهو في هذا يخالف المبدأ الجوهري الذي قامت عليه سياسة التجاريين من حيث اعتبار ثروة الأمة مستمدة من زيادة الصادرات على الواردات.. إن الثروة تزيد طبقا للمهارة والكفاية اللتين يتسني بهما استخدام العمل وحسب نسبة الأفراد الذين يشتركون في هذه العملية وتتوقف رفاهية الرجل العادي الاقتصادية على العلاقة بين العمل الكلي وحجم السكان. أو كما يقال الآن الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد ، ويعتقد سميث أإن الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج تنحصر في تقسيم العمل واستخدام الآلات الميكانيكية

Bert, F. Hoseeitz: Theories of Economic Growth; The Free Press, U.S., 1960, P, 66.

إن آدم سميث يري أن كل انسان أكثر فهما من أى إنسان آخر أو أى منظمة أخرى لحاجاته ورغباته ومنافعه.. فإذا ترك الإنسان حرا في بحثه عن رخائه ومنفعته فسوف يحقق في المدى الطويل الصالح العام تلقائيا. فالقانون الطبيعي أفضل من القيود الحكومية وهو يشكل مانعا ضد سوء استخدام الحرية فعلى مر التاريخ الإنساني كان الصالح الذاتى هو الذي يحرك التطور وجميع النتائج الهامة التى حققها التطور الاقتصادي للبشرية بفضل سعي كل إنسان لتحقيق أقصي منفعة له

John, W. Macoconnell: The Basic Teachings of Great Ecnomists. The New Home Liprary. New York, 1943, PP, 118 - 119.

الرأسمالية عن طريق إلغاء نظام الالتزام ونشوء الملكية الفردية في الزراعة[1]

ولقد شهدت هذه الفترة أيضا بداية غزو الرأسمالية الآوربية لمصر ومحاولتها ربط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالي الاستعماري العالمي.

ولقد ساعد هذا الغزو - رغم سيئاته- على خلق بعض الصناعات الكبيرة من ناحية[2].. وعلى نشوء الاستغلال الرأسمالي للأرض من ناحية ثانية[3].

هذا التطور الخاص الذي انفردت به النشأة الرأسمالية في مصر هو الذي فرض على الفكر المصري في تلك الفترة أن يتخذ طريقا مختلفا نوعا ما عن الطريق الذي بدأت به الدعوة الرأسمالية[4] في آوربا ففي الوقت الذي كانت فيه الصحافة المصرية تدعو لحرية النشاط الاقتصادي. كانت تطالب أيضا بوضع قيود على حرية النشاط الأجنبي الاقتصادي في مصر.

وبينما كانت الصحافة المصرية تدعو إلى الفكرة الرأسمالية بما تتضمنه من حرية اقتصادية وتشجيع للملكية الفردية والاهتمام بالتصنيع وبالنشاط التجارى والدعوة لإنشاء بنك وطنى وشركات مساهمة مصرية.. كانت تهاجم فى نفس الوقت الغزو الرأسمالى الآوربى للسوق المصرية.

وكان هذا تعبيرا عن إحساس الرأسمالية المصرية بخطر الرأسمالية الآوربية وتهديدها لمصالحها الاقتصادية وإمكانية نموها فى المستقبل. ولعل هذا هو الذى يفسر إهتمام الصحافة المصرية فى ذلك الوقت بالدعوة للتصنيع والمناداة بإنشاء بنك وطنى وشركات مساهمة مصرية.. فالدعوة للتصنيع كان هدفها الأول وقف تدفق السلع الآوربية على السوق المصرية. والدعوة لإنشاء بنك وطنى وشركات مساهمة وطنية كان الغرض منها إنقاذ الفلاح المصرى والملاك الزراعين من المرابين الأجانب من ناحية ولإمكان الدخول فى مشروعات استثمارية لمنافسة المشاريع الآوربية التى بدأت تنتشر فى مصر من ناحية ثانية.

فالفكر الليبرالى الاقتصادى فى مصر نشأ إذن من خلال الهجوم المستمر على غزو الرأسمالية الآوربية للمجتمع المصرى.

---

(١) د. محمد أنيس - المجتمع المصري من الإقطاع إلى الرأسمالية- من محاضرات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية ص١٢

(٢) أمين عز الدين- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ دار الكاتب العربي- القاهرة ص ٣٨-٣٩

(٣) ابراهيم عامر- الأرض والفلاح- المسألة الزراعية في مصر- مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ١٩٥٨- ص٩٣

(٤) الرأسمالية : تعنى أن تكون وسائل الإنتاج فى المجتمع كالأرض والصناعات ملكا للأفراد ويكون الإنتاج فيه لمصلحة هؤلاء الملاك الأفراد. وتعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية. وعلى السوق الحرة وعلى الإنتاج من أجل الربح.

وقد بدأت الرأسمالية التجارية تعتمد على التبادل وبيع السلع ثم تطورت إلى صناعية بظهور الطاقة واختراع الآلة، ثم ظهرت الشركات لتحل محل أغلب الأفراد، وقد مهد ذلك لظهور الاحتكارات والتروتستات.

ويعتبر رفاعة رافع الطهطاوى هو أول من طالب بالاهتمام بالصناعة والتجارة وكان يرى فيهما وسيلة التقدم الحقيقية للأمم وقد كتب في الوقائع المصرية مقالا هاما عن التجارة تحدث فيه عن أهميتها ومقدار ما تساهم به في حياة المجتمعات القديمة والحديثة وأهم ما طرحه الطهطاوى في هذا المقال هو إبرازه لأهمية فتح الأسواق الداخلية والخارجية أمام التجارة[1].

وأهمية هذه الدعوة إلى فتح الأسواق الداخلية والخارجية أمام التجارة يمكن أن ندركه عندما نتذكر قرب عهد هذا المقال باحتكار محمد على للتجارة الداخلية والخارجية بمصر.. والمقال يأتى فى وقت بدأ فيه هذا النظام الاحتكارى ينهار بعد هزيمة محمد على أمام الدول الأوربية وتوقيعه على معاهده ١٨٤٠.

ويجب ألا ننسى أن فتح الأسواق الداخلية أمام التجارة كان أحد المعارك الفاصلة التى خاضتها البورجوازية فى آوربا ضد الإقطاع. إذ وقف الانقسام الأساسى فى ظل النظام الإقطاعى عقبة كبيرة فى وجه تطور الإنتاج التجارى إذ كان الإقطاعيون يفرضون وفق هواهم ضرائب جمركية على السلع خالقين بذلك العقبات المعطلة للتجارة[2] فكانوا يجبرون التجار على سلوك طرق معينة لكى يحصلوا منهم على رسم مرور وأعطوا أنفسهم حق الجنوح بمعنى أنه اذا جنحت سفينة نهرية لأحد التجار استولى النبيل المتاخمة أرضه للنهر على بضائعها دون مقابل.. كذلك لجأ الإقطاع إلى نظام القصاص الجماعى. وهو الحجز على بضائع أى تاجر ينتمى إلى جماعة وقع من أحد أبنائها اعتداء وسلب الإقطاع النقود.. وأجبر التجار على استخدامها واستفاد من الفرق بين القيمة الفعلية للعملة المعدنية والقيمة الاسمية التى تحملها[3]. لذلك فقد تطلبت حاجات التجارة وضرورات التطور الاقتصادى القضاء على الانقسام الإقطاعى لإقامة علاقات اقتصادية أكثر مرونة وتحررا بين الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد بحيث يمكن تكوين سوق وطنى[4].. لذلك كان من الطبيعى أن يقوم صراع بين التجار والإقطاع دام عدة قرون من أجل إزالة العقبات التى تقف أمام حركة التجارة داخل المجتمع الواحد ومن أجل إقامة سوق وطنى واحد.. فدعوة الطهطاوى إذن لفتح الأسواق الداخلية أمام التجارة هى محاولة منه لخلق سوق وطنى حر فى مصر.

والطهطاوى هو أول مفكر مصرى فى العصر الحديث دعا إلى الحرية الاقتصادية فهو يرى أن " أعظم حرية فى المملكة المتمدنة هى حرية الفلاحة والتجارة والصناعة فالترخيص فيها من أصول الإدارة الملكية فقد ثبت بالأدلة والبراهين أن هذه الحرية من أعظم المنافع العمومية، وأن

---

(١) الوقائع المصرية - العدد٦٢٣- غرة ربيع آخر سنة (١٢٥٨هـ)، (١٨٤٢م) مقال بعنوان تجارة.

(٢) أحمد محمد غنيم - تطور الملكية الفردية ص ٨٥.

(٣) د. ثروت أنيس الأسيوطى - الصراع الطبقى وقانون التجار ص ٣٢.

(٤) نفس المصدر ص ٣٣.

النفوس مائلة إليها من القرون السالفة التى تقدم فيها التمدن إلى هذا العصر، وإن أصعب ما على العاقل الذى يفهم منافع هذه الفنون أن يرى تضييق دائرتها"(١).

وفى الأهرام كتب حنين خورى "مقالا فى" الثروة وجمع المال وحصره فى أيد قليلة"، تحدث فيه عن انتشار ظاهرة تراكم رأس المال، وهى التى كان يسميها" وجود أغنياء ذوى ثروة عظيمة"(٢)، وهو يرى أن هذه الظاهرة كانت موجودة منذ الأزل ولكنها لم تكن أبدا بمثل ما هى عليه الآن ففى "كل يوم تزداد هذه الثروة وكل مدة من السنين المعلومة تتضاعف حتى بلغ البعض منهم فى أيامنا هذه من الثروة ما لم يبلغ إليه أحد فى الأزمنة السالفة".

وفى تحليله لسبب هذه الظاهرة يربط حنين خورى بين تراكم رأس المال وبين انتشار الحرية وظهور الحكومات المقيدة.. واحترامها لحقوق الأفراد وأموالهم.." وسبب ذلك أمر بسيط هو اختلاف المذاهب الحكمية الحاضرة عن المذاهب الحكمية القديمة فإنه فى الأيام السالفة كانت الحكومة مطلقة جبرية وكان لكل أمة ملك أو سلطان فى يده الحل والربط يسوس الناس بحسب أهوائه وغاياته ويحكم عليهم بما تقتضيه أنواع شهواته فلا يأمن الغنى على غناه بل ولا على حياته.. هذا فضلا عن كثرة التعديات وكثرة الحروب وعدم وجود التسهيلات الموجودة الآن لنمو الرأسمال وبكثرة كتقريب المجالات وتعميم الصلات بواسطة البحار والبرق وغير ذلك من وسائط الاستحفاظ والاستئناس".

وللسيد جمال الدين الأفغانى دراسة هامة عن الصناعة نشرتها له صحيفة مصر بصياغة للشيخ محمد عبده، حاول فيها أن يبين أن الصناعة قد وجدت لحاجة الإنسان الماسة إليها، وأن الله قد منح الإنسان العقل لتمييزه عن الحيوانات لكى يخترع به الصنائع تعويضا له عما سلبته إياه الطبيعة من الإمكانيات التى منحتها لغيره من الحيوانات ذلك "أن الإنسان من أنواع الحيوانات الأرضية – لا كما يزعم أرباب الأوهام كالصين وقدماء الفرس من أنهم أبناء السماء – وكان أول حياته بدائيا يعيش فى العراء بدون كسوة أو دثار.. وكان ضعيفا عاجزا جاهلا حافيا عاريا وجميع لوازم حياته خارجة عنه لا تحصيل إلا بالتحصيل وليس تحصيلها إلا بعد الكد والعناء.. ولكن الله وهبه قوة عاقلة كلية التصرف ووكل تربية هذه القوة إلى تعليم مدرسة الوجود الكلى فكان لكل نبات وحيوان بل لكل موجود شهود حق الأستاذية وسابق الفضل على نوع الانسان فاسترشد بأعمالها وتدرج فى ذلك شيئا فشيئا تارة يخطأ وتارة يصيب.. وظل الإنسان ينغلق فى سيره ويقطع عقبات المصاعب ويخترق حجب الجهالات منقادا فى جميع ذلك لقائد الحاجة والضرورة يأتمر بأمره ويتبع سيره يتدرج به إلى الكمال فيقعده مقعد رئاسة الكون وسلطته الوجود بما يرشده إليه من التفنن فى الفنون واختراع الصنائع"(٣).

---

(١) روضة المدارس المصرية – العدد ٢٣ السنة الخامسة ١٨٧٤.

(٢) الأهرام – ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦.

(٣) مصر – ٥ يونيو ١٨٧٩ مقال للسيد جمال الدين الأفغانى بعنوان: (الصناعة).

وبين الأفغاني أن الإنسان "في جميع مراتبه لم يكن ليقيم ظهره بين الموجودات إلا بدعائم الصنائع التي هدته إلى اختراعها تلك القوة العاقلة الكلية لتكون له عوضا عما سلبه من اللوازم الضرورية والحاجات الكمالية التي منحت لغيره من الحيوانات بأصل الخلقة".

كذلك فقد كان الأفغاني يرى أن "الصناعة قوة فاعلة راسخة في موضوع مع فكر صحيح نحو عرض محدود بالذات".

وأكد الأفغاني "أن نوع الانسان لا يحفظ بقاءه في عالم الوجود إلا بحفظ أشخاص على التعاقب ويتحقق حفظ الأشخاص والأفراد بالاجتماع والالتئام لما لكل فرد من كثرة الحاجات التي يضيق سعيه عن أن يأتي عليها في الأزمنة المتطاولة مع اضطراره إلى جميعها في آن الواحد كما نراه في مواد الأغذية التي لا تحصل إلا بزراعته وحصاد ودرس ثم طحن وعجن وخبز وطبخ وهلم جرا، وجميعها تتوقف أيضا على صناعات كثيرة من حدادة ونجارة ونحوهما فيكون المجموع الإنساني كبدن ذي أعضاء يعمل كل عضو منه للبدن لتكون عاقبته لنفسه".

وأخيرا ينتهي الأفغاني إلى القول بأنه "لا قوام للإنسان إلا بالصنعة فمن أخل بوظائفها أو رامها بالنقد فقد عمد إلى هدم بنيان الإنسانية فعليها أن تطرده من أبوابها وتمحو اسمه من كتابها".

وأمين شميل هو صاحب أول دعوة إلى إنشاء بنك مصري وطني وكان اقتراحه يتضمن "إنشاء بنك وطني رأسماله ١٤ مليون جنيه توزع أسهما متنوعة يأخذ منها الغني والوسط والملاك والفلاح كل على حسب اقتداره غير مكره على ذلك"(١).

واقترح أمين شميل أن تكون إدارة هذا البنك "وطنية مؤيدة بقوانين مقدسة لا ينقضها أمير ولا مأمور شأن البنوك العظيمة في أقسام العالم المتمدن".

وأكد أمين شميل أنه في حالة نجاح هذا المشروع "فإنه يكون للديار المصرية بنك وطني يعدل بنك انجلترا برأسماله ويزيد به عن بنك فرنسا ستة ملايين".

وقد لخص أمين شميل فوائد هذا البنك في خمس نقاط "توطين الدين.. أي جعله دينا وطنيا موثوقا".

"حصول الحكومة والبنك على كوبونات عشرة ملايين من غير مقابلة".

" انتظام تجارة البلاد وزراعتها على وجه تقوى به عناصر حياتها الاجتماعية".

"استهلاك مقدار وافر من ديون الحكومة كل عام".

" زيادة ربح البلاد من زيادة قيمة أسهم البنك يوما بعد يوم حيث يصل رأس المال بعد عشرين سنة إلى ١٥٠ مليونا من الجنيهات".

---

(١) التجارة – ١٧ أبريل ١٨٧٩ مقال (البنك الوطني).

ثم عاود أمين شميل الحديث عن مشروع البنك الوطنى فى عدد آخر من التجارة حيث ذكر أنه تقدم بالمشروع إلى الخديو إسماعيل ورغم القول الحسن الذى صادفه المشروع عند الخديو إلا أن أمين شميل يكشف عن قلقه فى إمكانية تنفيذ المشروع خاصة وأن هناك مشروع آخر مقدم للخديو بإنشاء بنك أهلى برأس مال أقل فقال: "ولا أدرى على ما يستقر الاختيار.. أعلى هذا المشروع بعينه، أم على مشروع آخر سمعت به وهو إنشاء بنك خصوصى له بعض الهيئة الأهلية برأسمال من مليونين إلى أربعة لا أعلم أصوله ولا روابطه ولكن أرجو من عدالة ولى الأمر أن يمتحنوا الاثنين ويختاروا أدناهما إلى مصلحة البلاد"(١).

ولقد كان مشروع البنك الوطنى المصرى أحد المعارك الهامة التى خاضتها البورجوازية المصرية فى مواجهة تسلل الرأسمالية الأجنبية إلى البلاد ففى أبريل ١٨٧٩ عقد اجتماع عام ضم التجار والأعيان فى منزل راغب باشا رئيس مجلس الشورى الأسبق حيث نزعت بهم غيرتهم إلى تقرير أمر يحاولون به تخليص الوطن من أسر الدين فى ظرف ثمانية وعشرين عاما وهو أنهم يفتحون بنكا وطنيا يكون رأسماله أربعة عشر مليونا من الجنيهات تجمع من سائر أفراد الأمة فى نفس الوقت كان فريق آخر على رأسه محمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا وغيرهما من كبار الملاك يعقدون عدة اجتماعات لدراسة هذه الفكرة من جميع زواياها وأصدروا منشورا تاريخيا بعنوان "إنماء المال" يشرحون فيه فكرتهم ويدافعون عنها(٢).

ثم توارت فكرة البنك الوطنى بعد عزل إسماعيل وتولية توفيق.. ثم عادت تطرح من جديد أثناء الثورة العرابية فكتب حسن الشمس فى المفيد يطالب بإنشاء بنك وطنى لإنقاذ الفلاح من السماسرة والبنوك الأجنبية فقال: "ومن أكبر المصائب على هذا المسكين (الفلاح) أنه لا يتوصل إلى البنك إلا بالسمسار الذى يتحكم فيه تحكم السيد فى مملوكه وينتقم منه ما شاء ويكتب عليه ما أراد من الأمور، فهو يأخذ من البنك المائة ويحسب عليه فائدتها خمسين أو أكثر.. وكثير منه ملازم أبواب البنوك فى هذه الأيام ليستلف على هذا النسق وهذا مما يوجب التفات النظر إليهم وملاقاة أمرهم قبل أن تصبح أرضهم التى هى منبع معاشهم ملكا فى يد أرباب البنوك وإن صار بعضها كذلك"(٣).

ثم يطالب حسن الشمس بإنشاء بنك وطنى مصرى بشرط أن تكون أمواله وإدارته مصرية صرفه: «والذى نراه من أحسن الطرق لحسم هذا الداء باستعمال الدواء هو أن أهل الثروة من الوطنيين يفتحون بنكا وطنيا يتساهمون فيه وتسلم إدارته ليد أناس من الوطنيين.

---

(١) التجارة - ٢٦ أبرايل ١٨٧٩ مقال بعنوان (البنك الأهلى)

(٢) عبد العظيم رمضان - قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة - مجلة الطليعة - القاهرة - سبتمبر ١٩٧١.

(٣) المفيد - ٢٣ يناير ١٨٨٢ مقال بعنوان (الفلاح).

وشارك أديب إسحق فى الدعوة لإنشاء بنك وطنى وكان هدفه من ذلك هو أيضاً إنقاذ الفلاح المصرى من استغلال المرابين والسماسرة الأجانب فهو يقول: «إن الغرض المقصود منه (يقصد البنك) انتشال الفلاح من مخالب المرابى لرفع الدين عن عاتقه إلى غير ذلك من الحسنات»(١).

ثم ربط أديب إسحق بين إنشاء البنك الوطنى وتحقيق استقلال البلاد فقال: «إن هذا الاستقلال لا يتم ما لم يكونوا (يقصد أبناء الوطن) هم المتولون لمصالحهم المادية ولا يتيسر لهم ذلك ما لم يؤلفوا جمعيات زراعية وصناعية وشركات مالية وتجارية تعيد قوى البلاد إليها يتولون جميع مصالحها وتكون قادرة على مسابقة الشركات الأجنبية كلما احتاجت إليها البلاد فى عمل خطير من مثل إنشاء سكة أو فتح ترعة أو تصليح مرفأ أو بيع أرض واسعة وما أشبه ذلك من الأعمال الكبيرة التى أمست كأنها وقف على الأجانب وأسهل ما يبدأ به من هذه الحسنات وأيمنها طالعا شركة مالية تجارية وطنية تسلف الفلاح ما يحتاج لزرع أرضه ثم تتولى نقل حاصلاته وبيعها فى أسواق الاسكندرية وأوربا فتحرز جميع الأرباح والعمولات والسمسرات والأجور التى يتقاضاها الأجانب الآن».

«ودعا أديب إسحق إلى الاهتمام بالصناعة فقال: «ثم إنه من المحقق أن بلادا غنية مثل البلاد المصرية متنوعة المحاصيل مضطرة إلى تحسين صناعتها لتهيىء بنفسها قسما من حاجاتها الصناعية التى أوجدت لها العناية موادها الأولية».

ويرى أديب إسحق أن البنك الوطنى يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى تصنيع مصر «فالبنك الوطنى يتكفل بعضد أصحاب الصنائع الموجودة ويسعى ويساعد فى إنشاء صنائع جديدة فإنه يسلف أصحاب المعامل النقود اللازمة ويتكفل بشراء لوازمهم واستحضار ما يلزمهم من الآلات والمواد من أحدث الاختراعات وأتمها مجتهدا فى تقليل كلفتها أو يمدهم بقيمتها ثم إنه يتولى تصريف مصنوعاتهم فى الأسواق ويسلفهم أثمانها لتوسيع أعمالهم ويكون فى تصريف الجملة عونا وهدى للصناعة الوطنية كما هو المفروض على بنك وطنى».

وقد أفسح سليم النقاش صفحات «المحروسة» للدفاع عن مشروع البنك الوطنى ، وكتب مناديا بالإسراع فى إنشاء هذا البنك باعتباره ضمانا لاستقلال البلاد، إذ كان من رأيه أن البلد التى تفقد استقلالها الاقتصادى لا يمكن أن يكون لها استقلال سياسى، فالاستقلال لا يتم ما لم يكن أهل البلاد هم المتولون لمصالحهم الزراعية والصناعية والتجارية والمالية.

كذلك فقد كان أديب اسحق دائم الدعوة لانشاء شركات زراعية وصناعية وتجارية ومالية لكى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية فى تغطية احتياجات البلاد.

ويرى ميخائيل عبد السيد أن الصناعة هى أساس تقدم المجتمعات الحديثة فهى وسيلة تزداد بها ثروة البلاد وتصير الأهالى من أغنى الناس وأوفرهم نشاطا وهمة واحتراما للأمور، وكذلك

---

(١) مصر - ١٥ مارس ١٨٨٢.

كما نرى فى بلاد الانجليز فبتجارتها وإتقان صناعتها زاد يسارها وكثر نضارها وأصبحواأغنى الدنيا مع أن أغلب أراضى بلادهم لا تصلح للزراعة ولا الفلاحة[1].

وهاجم الكاتب تكالب الوطنيين على الوظائف الحكومية وبين كيف أنها فضلا عن كونها غير مربحة فهى ليست مضمونة أيضا وضرب مثلا بازدياد عدد المرفودين من الموظفين فقال: «وعسى أن يعتبر الكتاب المرفودين بل والمستخدمون أيضا ويعلمون أولادهم صنعة من الصنائع».

وطالب ميخائيل عبدالسيد الحكومة المصرية بأن تشجع الأفراد على فتح المصانع وقال إنه «يمكن للحكومة أن تكثر الصنائع بين قومها بطرق مختلفة منها فتح مدارس للصنائع بشرط أن تكون مستوفية ومحكمة النظام ومنها تشجيع الأهالى على الصناعة بأن تراعيهم وتقدمهم على غيرهم لا أن تقدم غيرهم من الأجانب عليهم.. ومنها عدم قبول شبانها فى الخدمة الميرية ما لم تظهر نفحاتهم فى أحد الفنون».

وطالب ميخائيل عبد السيد أيضا بإنشاء شركات وطنية باعتبارها من أعظم الوسائل التى أوصلت ممالك آوربا إلى العز والثروة[2].

وردد فكرة أن الدولة لا يجب ولا يمكن أن تقوم وحدها بكل شيء ولابد أن يساهم الأفراد فى تطوير البلد عن طريق الجمعيات الاقتصادية والشركات فقال: «ولا شك أنه لا يتيسر لأية حكومة أن تقوم بجميع احتياجات قومها مهما عم عدلها واشتهر فضلها».

وهو يرى أن مساهمة الأفراد فى النشاط الاقتصادي وإنشاء المشروعات هو السبب الذى أوصل أوربا إلى القوة والتمدن التام فانه بتضافر أهلها عقدوا الجمعيات العملية وشيدوا المدارس الفنية والرياضية والإدارية والصناعية أما شركاتهم فهى كثيرة جدا، فوابورات البحر بل ووابورات البر أيضا فى يد الشركات وكذا توجد أيضا شركات التلغراف والمعامل والمنسوجات والتجارة. والزراعة وبالاختصار أنه لا توجد فى يد حكومتهم سوى البوسطة والكمرك وبعض المدارس الحربية والصناعية فإن حركة بلادهم فى يد قومهم.

ويرى عبدالله النديم أن أساس تقدم المجتمع هو الصناعة فلا دولة إلا بالرجال ولا رجال إلابالمال ولا مال إلا بتقدم الصناعة [3].

وأرجع النديم الفقر الذى يعانيه أهل الشرق عموما وأهل مصر خاصة إلى موت الصناعة فيها ثم أرجع موت الصناعة إلى «تحاسد أهلها وتباغضهم اللذين أورثاهم الفقر وفقد الأمن والثقة فيهم».

---

(١) الوطن - ٢٧ مارس ١٨٨٠.

(٢) الوطن - ١٢ أكتوبر ١٨٨٠.

(٣) التنكيت والتبكيت ١٩ يونيو ١٨٨١ مقال بعنوان (جواب على سؤال ورد على التنكيت).

وضرب النديم مثلا يؤكد به رأيه فقال إنه فى حالة إجراء مناقصة فى مشروع بناء مثلا فإذا تقدم له عدد من المصريين صار صراعهم حول تخفيض القيمة... من قال ٥٠٠ جاء بعده من قال مائتين ثم أضف إلى ذلك ضرورة رشوة المشرف على البناء حتى يرضى بما يقدم له وأما إذا تقدم له الأجانب فإنهم يزيدون على بعضهم فإذا قال أحدهم ٢٠٠ جنيه قال الثانى: ده مجنون هذا لن يكلف أقل من ٣٥٠ جنيها والنتيجة أن الثانى يعمل من الباطن مع الأول ويستفيد الاثنان.

وطرح النديم فكرتين هامتين: الأولى: الدعوة لإنشاء شركات مساهمة وطنية وكان يسميها (صناديق الاقتصاد وإدارة الأعمال) والفكرة الثانية: دعوته لتكوين نوع من الجمعيات التعاونية الإنتاجية بين طوائف الصناع وكما يقول النديم : «عقد جمعية لكل طائفة تحت رئاسة عقلائها وأن يكون لهم صندوق تدور به الأعمال وعندما توزع الأرباح يحجز مجلس الرؤساء من كل صانع جزءاً يضيفه لسهامه»

فإذا تمت هذه المبادئ وعقدت جمعيات الطوائف وفتحت صناديق الاقتصاد واختصتهم الحكومة بأشغالها وأعمالها لما تراه فيهم من الثقة والنشاط وظهرت الصنائع فى حالة الوجود وبحالة لايتصورها عقل».

وطالب النديم باجتماع الأعيان فى كل مدينة وعقد جمعية صناعية يكون صندوقها فى صمانتهم وينشر ذلك فى الجرائد والطرقات وأن ينبث النبهاء فى المجامع والمقاهى والبيرو أماكن الملاهى ترشد الأمين وتنصح الفقراء وتحثهم على معرفة صناديق الاقتصاد وإيداعها المبلغ الجزئى الذى لا يعز عليهم صرفه فى إتلاف عقلهم(١).

ثم أضاف النديم:

فإذا تمت المبادئ وأردنا الأخذ فى العمل جمعنا من علماء الهندسة والصناعة الذين تربوا فى المدارس من نثق بأفكارهم ونعتقد أمانتهم وكلفناهم النظرفى المحل اللازم إلى العمل والصنف الذى نصنعه أولا وأرسلنا بعضهم إلى آوربا لاستحضار الآلات اللازمة والأدوات.

وشرح النديم طريقة عمل صناديق الاقتصاد فقال: «هى أن يجتمع عدد من الشبان ويفتحو صندوق اقتصاد يكون من شأنه أن يقبل السهام ليشتغل بها فى الصناعة الحاضرة بشرط أن يتعهد كل من المساهمين على أنه لا يشترى شيئا من مثل المشغول فى سهامه من الأجنبى أبدا ثم تبتدىء جمعية السهام بتشغيل أصناف البنطلون والسترة والقميص الأفرنكى والجزمة وغير ذلك من الضروريات بحيث لاتستعمل فيه إلاأهل البلاد فيكون ما لهم قد ربح كسب السهام وإحياء الصناعة وفتح بيوت الصناع وزيادة ثروة البلاد وتأييد الحكومة(٢).

وأضاف النديم أنه يمكن تعليم المصريين الصناعة بإرسال من يلزم من التلاميذ لتعلم ما لا نعرفه من بلاد الإفرنج على نفقة جمعية السهام بشرط أن تكون السهام جميعا للوطنيين ولا يدخل فيها أجنبى إلا مستأجرا لصنعة يعلمها.

---

(١) التنكيت والتبكيت - ٢٦ يونيو ١٨٨١ مقال (مجلس أنس).

(٢) التنكيت والتبكيت - ١٨ سبتمبر ١٨٨١ مقال بعنوان (درس تهذيبى بين التلميذ والنديم).

وكتب قيصر زينيه - فى الأهرام يطالب بالاهتمام بالصناعة مؤكدا أن تخلف الشرق سببه تخلف الصناعة فهو يقول إن «أهم موانع التقدم فى الشرق هو تأخر الصناعة[1].

ثم قال الكاتب إن الصناعة هى مفتاح التقدم فى الشرق وأداته لوقف استغلال الغرب الأوربى له وقال إن آوربا تستولى على منتجات الشرق وتحولها إلى سلع تعيد بيعها من جديد إلى الشرق بأعلى الأسعار «وبينما وقفنا نرى عن بعد ونسمع عن قرب ولنا أصابع تغزل وأيد تحيك أن هناك فى الغرب معامل على بعد آلاف الأميال منا تسير إليها منسوجاتنا فتحبكها لنا أقمشة ثم تصدرها لنا وتستنزف بالأسعار الغالية ما اكتسبناه من أتعابنا السنوية وكدنا اليومى».

ثم هاجم الكاتب إحجام الشباب المصري عن الإقبال على الصناعة بحيث صار من موانع التقدم فى بلدنا هو أنفة فتياتنا من الدخول فى الصناعة بعد ممارستهم العلوم فإنهم يخرجون من المدارس أفواجا إلى طلب الرزق فيزدحمون على أبواب المكاتب كأن الصناعة شيء دون مقامهم».

ونخلص من العرض السابق بحقيقة هامة وهى أن الجانب الاقتصادى من الليبرالية قد لاقى اهتماما كبيرا من الصحافة المصرية فى فترة البحث وأن الدعوة إلى حرية النشاط الاقتصادى سارت جنبا إلى جنب مع الدعوة إلى الحياة النيابية وسيادة القانون وحرية الفكر والتعبير.

ومع ذلك فلابد من الانتباه إلى أنه قد وجدت إلى جانب الكتابات التى تدعو إلى الملكية الفردية والاهتمام بالتصنيع وإنشاء بنك وطنى وشركات مساهمة مصرية كتابات أخرى تدعو إلى نوع من الأفكار التعاونية أو الاشتراكية (بتجاوز كبير) فدعوة عبدالله النديم إلى ما كان يطلق عليه (صناديق الاقتصاد وإدارة الأعمال) ومطالبته بتكوين (جمعية لكل طائفة تحت رئاسة عقلائها وأن يكون لهم صندوق تدور به الأعمال وعندما توزع الأرباح يحجز مجلس الرؤساء من كل صانع جزءا يضيفه إلى سهامه) أليست نوعا من التنظيم التعاونى أو الاشتراكى فى الإنتاج...؟!

* * *

(١) الأهرام - ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠

الفصل الحادى عشر

الصحافة المصرية وحرية المرأة

يمكن تأريخ بداية حركة تحرير المرأة فى مصر بعام دخول الحملة الفرنسية حيث انهار فجأة السور الذى أقامه الترك حول مصر وحال دون اتصالها بالحضارة الغربية قرابة ثلاثة قرون فكان مجىء الحملة وإقامتها لمجتمع فرنسى داخل مصر.. بقيمه وتقاليده وبطبيعة وضع المرأة فيه ثم بسلوكه المتحلل من الوقار الفكتورى الجامد أن نتج عن ذلك حدوث ما يشبه التمرد الجماعى[١] للنساء المصريات على حياة الحريم المتوارثة عن العصر العثمانى ولعل هذه النقلة الفجائية فى حياة المرأة المصرية هى التى جعلت أول مساهمة فكرية حول قضية حرية المرأة فى مصر مساهمة عدائية فالجبرتى لا يخفى سخطه وإدانته لما أصاب المرأة المصرية خلال سنوات الحملة.. فهى فى نظره سنوات «تبرج النساء وخروج غالبيتهن عن الحشمة والحياء»[٢].

وعلى عكس الجبرتى كان موقف رفاعة الطهطاوى فهو أول من نادى بحرية المرأة وضرورة مساواتها بالرجل وهو أيضا أول من دعا إلى تعليمها وإلى اشتغالها.. ولابد أن يدفعنا هذا إلى تصحيح خطأ شائع فى تاريخنا الحديث وهو القول بأن قاسم أمين كان أول من دعا إلى حرية المرأة فى مصر.

لقد كان قاسم أمين أحد دعاة حرية المرأة ولكنه لم يكن رائد هذه الدعوة.. إذ أن رائدها الحقيقى هو رفاعة الطهطاوى.. ولقد شاركه الاهتمام بهذه الدعوة أكثر الكتاب المصريين خلال فترة البحث.. فقد كان اهتمامهم بقضية حرية المرأة جزءا من اهتمامهم الأكبر بالدعوة إلى الحرية والمساواة والحياة الديموقراطية.

والظاهرة الملفتة للنظر فى صحافة هذه الفترة أنها جميعا وبلا استثناء كانت تقف مع حرية المرأة.. ولم نعثر خلال الدراسة على مقال واحد فى أية صحيفة ضد حرية المرأة.. ولم يكن ذلك راجعا بالطبع إلى أن الحياة الاجتماعية فى مصر قد تطورت إلى الدرجة التى باتت فيها تسلم بإعطاء المرأة حريتها كاملة، وإنما يرجع الأمر - كما سبق وبينا - إلى أن قضية حرية المرأة كان ينظر إليها فى إطار الدعوة إلى الحرية بشكل عام.

---

(١) د. لويس عوض تاريخ الفكر المصرى الحديث - الجزء الثانى ص ٣٦. ومن المؤكد أنه جرت أثناء الحملة الفرنسية على مصر حوادث تؤكد وقوع ما يمكن أن نسميه التمرد الجماعى للنساء ففى مدينة رشيد مثلا قامت النساء بمظاهرة يطالبن فيها حاكم المدينة وكان الجنرال عبدالله مينو وقتها بأن يتدخل حتى يسمح لهن رجالهن بالتردد على الحمامات العامة وأن تخصص بعض هذه الحمامات للنساء.. كذلك فإن الجبرتى فى تاريخه يذكر لنا أن كثيرات من النساء قد اختلطن بالفرنسيين وخاصة بعد ثورة القاهرة الثانية حيث أخذ الفرنسيون ما استحسنوه من نساء وبنات بولاق وأحياء القاهرة الأخرى مأسورات عندهم أليسوهن زى نسائهم وأجبروهن على طريقتهم فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية.

كذلك فهناك كثير من الأدلة التى تؤكد أن هذا التمرد لم يكن مقصورا على النساء الساقطات أو الفواحش بلغة الجبرتى وإنما ضم نساء من جميع الطبقات يؤكد ذلك حادثة زينب البكرية التى أعدمت بعد خروج الفرنسيين.. وكذلك هوى زوجة إسماعيل الكاشف وكانتا قد تبرجتا مع الفرنسيين وهما من علية القوم فى ذلك الوقت.

(٢) الجبرتى - عجائب الآثار - الجزء الثالث - ص ١٦١.

كما أنه يجب ألايغيب عن أذهاننا أن الاحتكاك المستمر بين المصريين والآوربيين فى هذه الفترة قد لفت أنظار المصريين إلى مدى الحرية التى تتمتع بها المرأة الآوربية وفائدة ذلك للمجتمع.

وفى هذا المجال فقد لعبت تجربة السان سيموتيين فى مصر. دورا هاما فى قضية حرية المرأة وخاصة أن للمرأة فى المذهب الاجتماعى لمدرسة السان سيموتيين مكانة مرموقة وأهمية بارزة فهم يعتقدون أن المرأة يجب أن ينظر إليها كنظير متكافىء مع الرجل فى تكوينه العقلى والخلقى بل إن سان سيمون نفسه كان يرى أنه يجب أن تسند إليها الوظائف العامة فى الدولة وأن لايقصر السان سيموتيين إلى «بارو» وهو أحد أتباعه الذين سافروا إلى مصر قال له فيها «احتراما للنساء.. وعليك أن تدل على إيماننا فسلم عليهن كلهن.. وحى بنات الشرق باسمى وبصوت جهورى»[(١)].

ولقد جاء السان سيمونيين إلى مصر ومن بين أهدافهم تغيير نظرة الشرق المحافظة إلى المرأة بإتاحة فرص التعليم والثقافة للفتاة وإقامة دعائم التربية الاجتماعية التى تعمل على توافر العدالة والمساواة إلى أبعد حد[(٢)].

ولقد لحق بالسان سيمونيين فى مصر فريقا من النساء من أتباعهم أمثال سيسل وكلوريند روچيه - التى كانت مهمتها استقبال النساء من أتباع سان سيمون اللاتى حضرن إلى مصر من ليون.. ففى أواخر عام ١٨٣٤ جاءت إلى مصر إرسالية من النساء بصحبة «سوزان فولكان» التى سجلت فيما بعد ذكرياتها فى مصر تحت عنوان «يوميات سيدة سان سيمونية فى مصر»[(٣)].

وقد أنشأ السان سيمونيين فى مصر أول مدرسة للبنات فى الجيزة وقد أنشئت على الرغم من معارضة محمد على فى أول الأمر ثم قبوله لفكرتها تحت إلحاح أنفانتان وسوزان فولكان[(٤)].

وكذلك فقد كان للبعثات العلمية إلى آوربا وما نتج عنها من احتكاك مباشر بين المصريين والمجتمع الآوربى نفسه أثر كبير فى تغير نظرة بعض المصريين إلى المرأة وتجربة رفاعة الطهطاوى الشيخ الأزهرى المعمم فى باريس أكبر دليل يؤكد هذا الرأى.. فقد كان من أبرز الأشياء التى استوقفت نظر الطهطاوى الحرية التى تتمتع بها المرأة الفرنسية ووضعها الممتاز فى المجتمع الفرنسى بالنسبة إلى ما ألفه الطهطاوى فى مصر.

وكان أول ما لفت نظر الطهطاوى هو سفور المرأة الفرنسية.. وهو نفس ما سبق ولاحظه الجبرتى فى نساء الفرنسيين أما الجبرتى فقد رأى فى سفور النساء واختلاطهن بمجتمع الرجال

---

(١) د. محمد طلعت عيسى - اتباع سان سيمون - فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقاتها فى مصر ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١١١.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٣ - ١٠٤

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٤.

أيام الحملة الفرنسية ومشاركتهن فى الحياة العامة مظهرا من مظاهر الانحطاط الخلقى الذى يستوجب التنديد.

وأما الطهطاوى فقد أتاحت له ظروفه أن يقيم عدة سنوات فى المجتمع الفرنسى ودرسه عن كثب ولذا جاءت أحكامه عليه مختلفة كل الاختلاف عن أحكام الجبرتى[١]. فالطهطاوى لا يرى فى اختلاط المرأة الفرنسية بالرجل ولا فى سفورها دليلا على سوء خلقها أو قلة فضيلتها بل يرى:

«أن وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتى من كشفهن أو سترهن بل منشأ ذلك التربية الجيدة أو الخسيسة والتعود على محبة واحد دون غيره وعدم التشريك فى المحبة والالتئام بين الزوجين»[٢].

والطهطاوى دائم التركيز على احترام المجتمع الفرنسى للمرأة وكأنه يدفع بذلك المصريين إلى تغيير نظرتهم إلى المرأة فالأنثى دائما فى المجالس معظمة أكثر من الرجل ثم إن الإنسان إذا دخل بيت صاحبه فإنه يجب عليه أن يحيى صاحبة البيت قبل صاحبه ولو كبر مقامه ما أمكن فدرجته بعد زوجته أو نساء البيت[٣].

ثم إن الرجال عندهم عبيد للنساء وتحت أمرهن سواء كن جميلات أم لا.. قال بعضهم: إن النساء عند الهمل معدات للذبح وعند بلاد الشرق كأمتعة البيوت وعند الإفرنج كالصغار المدلعين[٤].

ومما قيل إن باريس هى جنة النساء وأعراف الرجال وجحيم الخيل وذلك أن النساء بها ممتعات بمالهن أو بجمالهن.. وأما الرجال فإنهم بين هؤلاء وهؤلاء عبيد النساء فإن الإنسان يحرم نفسه وينزه عشيقته[٥].

والطهطاوى يؤكد على مساواة المرأة للرجل فى كل شيء فهن كالرجال فى جميع الأمور فالنساء يسافرن وحدهن أو مع رجل يتفق معهن على السفر وينفقن عليه مدة سفره معهن. كذلك فإن من مظاهر تساوى النساء بالرجال كونهن متولعات بحب المعارف والوقوف على أسرار الكائنات والبحث عنها[٦]. فإن «للنساء مؤلفات عظيمة ومنهن مترجمات من لغة إلى أخرى مع حسن العبارات وسبكها وجودتها ومنهن من يتمثل بإنشائها ومراسلاتها المستغربة ومن هنا يظهر أن قول بعض أرباب الأمثال : جمال المرء عقله وجمال المرأة لسانها لا يليق بتلك البلاد فإنه يسأل فيها عن عقل المرأة وقريحتها وفهمها وعن معرفتها[٧].

(١) د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - الجزء الثانى ص ١١٢.

(٢) رفاعة الطهطاوى - تخليص الإبريز ص ٣٠٥.

(٣) المصدر نفسه ص ١٦٨

(٤) المصدر نفسه ص ١٢٢.

(٥) المصدر نفسه ص ١٢٦

(٦) المصدر نفسه ص ١٥٩.

(٧) المصدر نفسه ص ١٣٥.

لقد كان رفاعة الطهطاوى فى كتاب تخليص الإبريز معجبا بالحرية التى حصلت عليها المرأة الفرنسية ورغم أن هذا الإعجاب كان يحمل فى باطنه رفضا للقيود والتى تكبل حرية المرأة المصرية إلا آنه يصل إلى الدرجة التى يطالب فيها صراحة بحرية المرأة فى مصر.. فهو لم يطالب بسفورها أو مساواتها بالرجل. لذلك فإن المساهمة الحقيقية للطهطاوى فى قضية حرية المرأة تبدأ فى صحيفة روضة المدارس المصرية.. وللأسف بعد وفاته إذا قام على فهمى ابن رفاعة الطهطاوى والذى كان يشارك أباه فى مسئولية روضة المدارس ثم انفرد بها بعد وفاته - بنشر عملين هامين لرفاعة الطهطاوى كان قد انتهى منهما قبل وفاته ولم يتسع الوقت أمامه لنشرهما: العمل الأول سلسلة مقالات نشرت بعنوان (نبذة فيما يتعلق بالكلام على النساء من تعريبات قلائد المفاخر فى غريب عوائد الأوائل والأواخر) والعمل الثانى (المرشد الأمين للبنات والبنين) وقد نشر العملان فى صحيفة روضة المدارس .. على حلقات متتابعة.

فى الدراسة الأولى طاف رفاعة الطهطاوى بثقافته الموسوعية بين قارات العالم آسيا وأفريقيا والأمريكتين وبين كيف تعامل النساء فى كل بلد من بلاد هذه القارات وانتهى من هذا العرض بحقيقتين أساسيتين: الأولى: أنه كلما كثر احترام النساء عند قوم كثر أدبهم وطرافتهم فعدم توفية النساء حقوقهن من عدم الحجر عليهن حجرا كليا فيما ينبغى لهن الحرية فيه دليل على الطبيعة البربرية[1].

والثانية : أن شدة انطلاق النساء من الحجر وضعفه يصدر بعضهما عن طبيعة الإقليم وما يتولد فيه من القوة الصادرة عن الغيرة.

ومن أهم الأفكار التى تضمنتها هذه الدراسة رفض الطهطاوى لمبدأ تعدد الزوجات واعتباره مظهرا من مظاهر انحطاط الحضارة فى المجتمع.. ويؤكد رأيه بأن يعدد المجتمعات والشعوب التى تؤمن أو تسمح بهذا التعدد فلا نجد فيها سوى المجتمعات والشعوب المتخلفة ثم تعدد النساء قد يوجد فى غير بلاد الإسلام وبلاد آسيا كما عند البجوانا فى كفرية ببلاد أفريقية فالرجل هناك يتزوج بواحدة ثم يبنيان خصا ويقتنيان غنما فإذا أيسر بنى الرجل خصا ثانيا وتزوج بثانية واقتنى عندها غنما أيضاً فإذا أيسر بنى خصا ثالثا وتزوج بثالثة واقتنى عندها غنما وفى الرابعة كذلك.

وكما فى جزائر كوريل عند أهل أبنوس من أن الحكام عندهم يكونون كبارا فى السن ولكل منهم بلاد تحت حكمه فيتزوج فى كل قرية امرأة».

وكما عند الاورقان همل الأمريكية الجنوبية أن الرجل يتزوج عدة زوجات وكل واحدة من هؤلاء لها كانون فتحضر كل منهن كل يوم على سفرة زوجها صحن طبيخ فإذا الليل أتى اختار من ينام عندها منهن.

---

(١) روضة المدارس - العدد العاشر - السنة الرابعة ١٨٧٣ مقال بعنوان نبذة فيما يتعلق بالكلام على النساء من تعريبات قلائد المفاخر فى غريب عوائد الأوائل والأواخر.

وفى الوقت الذى يرفض فيه الطهطاوى تعدد الزوجات نراه يدافع عن حق الطلاق ويعتبره أحد المميزات التى «فاق بها دين الإسلام غيره من الأديان وهو قول الزوج لزوجته أنت طالق إلى آخره أو الحقى بأهلك...الخ»(١).

وكان موقف الطهطاوى من الطلاق نهاية حديث طويل كتبه عن خيانة الزوجات لأزواجهن ومدى اختلاف رد الفعل من مجتمع إلى آخر ففى حين نرى بعض الشعوب والأديان تحل قتل المرأة فى هذه الحالة.. نجد الإسلام يكتفى بأن يطلق الرجل زوجته بدلا من قتلها.

ورغم ذلك فالطهطاوى لا يؤمن بالطلاق على إطلاقه.. وإنما هو يرى وجوب تقييده لكى يؤدى الغرض منه.. ويأتى ببعض الأمثلة لبعض الشعوب التى تقيد الطلاق فيقول: «وأما غير الإسلام من أهل الكتاب أو غيرهم مما للنساء عندهم قدرة كالرجال.. فهناك بلاد لايقع فيها الطلاق إلابدواعى قوية وبحضور الأقارب أو القاضى».

ويندد الطهطاوى بالذين يسيئون معاملة النساء.. ويدعو إلى ضرورة احترام المرأة ومعاملتها كالرجل سواء بسواء فهو يرى أن المساواة بين المرأة والرجل من أصل الطبيعة التى لم تفرق بين رجل وامرأة.. فيقول «إن مما لا ترضى به الطبيعة الإنسانية تحقير النساء ومعاملتهن بما لا يرضى به خالق البرية كما عند الخلق المتوحشين من بلاد آسيا وأفريقية وأمريكا الذين يعاملون المرأة التى هى إحدى الضعيفين بما هو فوق طاقتها من تكليفها بما يلزم من الأشغال الشاقة كأن يخصونها فى سائر الأيام بنصب الخيام وصنع سائر حوائج البيت من عمل الطعام وتعهد البهائم والزراعة وتقليع الحطب وتربية الأولاد مع جميع ذلك.. وأما الرجال فإنهم يرتاحون أو يسيرون فى البرارى ومع هذه الأشغال قد لا يتمتع النساء بالخلاص من قيود العزلة ولا يتمكن من الأكل مع رجالهن بل ربما يتقيدون لخدمة السفرة كأنهن جوار لا زوجات(٢).

ويقدم الطهطاوى صورة لحفلات الزفاف عند أحد شعوب أمريكا الجنوبية مبينا مقدار التعاسة التى تعيشها المرأة فى مثل هذه الشعوب فيقول:

وعند أهل أمريكا بقرب نهر الأورينون بعد أن تظهر شعائر العرس تجتمع النساء اللاتى ذقن طعم الولادة وتعهدن البيوت وتغنين للعروس مخاطبات لها بقولهن مامعناه «وابنتاه ها أنت داخلة فى مراتب النساء فستذوقين طعم الشقا وتبتلين بظالم قليل الإنصاف لا يعدل فى الفراش بل قد ينام مع سواك فى فراشك.. ويحظى باللذات فى معاشه وأما أنت فتحرمين من ذلك وزيادة على ما هنالك تحملين على ظهرك اصطناع حوائج البيت وأمور المتاع ولو كنت مثقلة بالحمل أو الرضاع وتتعرضين فى الليل والنهار لحرارة الشمس وأنات الأمطار وتحضرين لزوجك السفرة وقد لا يفضل لك شىء من الطعام بالمرة».

---

(١) روضة المدارس - السنة الرابعة ١٨٧٣ - (الكلام عن النساء).

(٢)روضة المدارس - العدد العاشر - السنة الرابعة ١٨٧٣ مقال: (فيما يتعلق بالكلام عن النساء).

وفى الوجه المقابل يقدم الطهطاوى صورة لكيفية احترام المرأة فى الدول المتحضرة مؤكدا بذلك رأيه الذى ما فتىء يردده : «كلما تقدمت البلاد فى الظرافة والأدب والتمدن حسن فيها معاملة الرجال للنساء[1].

كذلك كان الطهطاوى يرى أن القدر المتاح من الحرية للمرأة يختلف باختلاف قوانين كل مجتمع وعاداته: «ويختلف الترخيص للنساء باختلاف أحكام البلاد وعوائدها.. فمن آداب الإفرنج أن المرأة تكشف وجهها دائما وعن رأسها وتشمر ذراعيها متى أرادت وعن رقبتها إلى نحو ثلث ظهرها فى وقت الحر وتختلى بمن تحب وتتماشى مع الأجنبى فى الليل والنهار وتأكل وتشرب مع الرجال ويقبلها الأجانب يوم العيد مثلا بحضرة زوجها وتمس فى بعض بدنها وتدخل القهاوى مع الغريب.. وهذه عند الإفرنج من أقصى درجات الظرافة والأدب وعلة ذلك إزالة الأحزان برؤية النساء والتمتع بحسنهن إلى آخره».

ثم قال الطهطاوى إنه حتى فى أوربا تختلف مدى الحريات التى تتمتع بها النساء حسب درجة تقدم كل دولة فيها.. ففى بلاد الروس مثلا: «لما تملك بطرس الأكبر منح النساء أموراً كانت غير ممكنة لهن وأباحهن مرتبة عالية وقدرة وقيمة بين الرجال حتى أنه يصح توليهن السلطنة فى هذه البلاد».

وفى بلاد الإنجليز يقول الطهطاوى إن «النساء يأكلن على السفرة مع الرجال إلى تمام السفرة فإذا احضرت المسكرات تركن الرجال يسكرون ويتكلمون وحدهم.. ويقال إن تأريخ هذه العادة كان من زمن العادة التى كانت واقعة فى هذه البلاد من أجل الرجال كانوا يسكرون عقب الطعام فيفعلون أمورا غير لائقة بمن حضر من النساء .. فكان هذا مما يقدم فى عرض الحرائر خصوصا من أكابر النساء فوقع هذا الترتيب وصار إلى الآن.

والنساء فى فرنسا «لهن قيمة عظيمة فيحترمن غاية الاحترام كأن يجلسن حيث يقف الرجال ويتذلل لهن فى العشق ويظهر الميل لهن والنظر اليهن.. وأما هن فيلاطفن الناس في الخطاب ويرشدن رجالهن إلى ما يرونه من الصواب فأقوالهن مسموعة وأفعالهن على الرؤوس ولاحظ لمجلس لا امرأة فيه ولا عيد ولا موسم إلاوفيه من النساء ما يكافؤه وإذا كانت النساء بمحل فهن أوليات الناس يفعلن ما يليق بمزاجهن مما يألفنه وإذا تكلمن فى حادثة وحكمن فيها بحكم تصدق الرجال على رأيهن».

غير أن النساء فى بلاد فرنسا ككثير من البلاد لا يتولين المملكة قيل لعل ذلك لأن لهن السلطنة على قلوب الرجال فإذا تولين المناصب لعبن بالرجال كما يحببن وأما فى بلاد الإنجليز والروس فلهن حق فى منصب المملكة».

ومع ذلك ففى البلاد التى لا تتولى فيها النساء المملكة تكون النساء لهن يدا وحكما أعظم من حكم من يتولين خصوما إذا كان الزوج الذى هو ملك وله محبة عظيمة فى زوجته فإنه ينقاد إلى أمرها ومرادها وكذلك إذا كانت امرأة معشوقة للملك ولم تكن زوجته فإنه يكون تحت طوعها

---

(١) روضة المدارس – العدد ١١ السنة الرابعة ١٨٧٣ مقال (الكلام عن النساء).

سيما إذا كان ضعيف الرأى. فالنساء غير الملكات يكن كالملكات بل أعظم كيف والعشق يجعل العاشق خادما لمعشوقه.

وهنا نجد للطهطاوى حديثا هاما عن العشق والحب حيث لايرى فيهما عيبا أو جريمة وإنما وسيلة لتهذيب الخلق وترقيق الطباع.. يقول الطهطاوى: «إن المحب لمن يحب مطيع.. وقد عرفوا العشق بأنه المسارعة إلى سائر ما فيه رضا المحبوب وهو بالطبيعة السليمة يمتد جهة النساء ومن المعلوم أن بالعشق ترق الطباع وتحسن المنادمة عند الاجتماع.. وبالجملة فلا خير فيمن لا يحب ويعشق»(١).

ويقارن الطهطاوى بين المرأة المسلمة والمرأة الآوربية.. فيرى أن من محاسن الإسلام أن الله سبحانه وتعالى قد أودع فى قلب الرجل الغيرة على نسائة حتى جعل سبحانه وتعالى سائر بدن الحرة عورة بالنسبة للأجنبى فلا يحل لها كشفها عليه ،لايحل له نظرها أيضاً فلذلك كانت نساء الإسلام مصونات فى بيوتهن سيدات على غيرهن.

فالطهطاوى ينظر إلى عدم اختلاط المرأة المسلمة بالأجانب (أى الرجال من خارج أسرتها) ليس باعتباره قيدا على حرية المرأة وإنما باعتباره تكريما لها وصيانتها وعاملا يميزها عن غيرها من النساء.

ورغم ذلك فإن الطهطاوى يعترف فى نفس الوقت بتميز المرأة الآوربية على المرأة المسلمة أو المصرية فيقول: «وتمتاز نساء الإفرنج عن نساء غيرهن بمعرفة الكتابة.. وهذا يشير إلى مدى اهتمام الطهطاوى بتعليم الفتاة واعتباره مظهرا من مظاهر تقدم المجتمعات والطريق الطبيعى إلى حصول المرأة على حياتها وحقوقها فبالتعليم كان للنساء «السلطنة العليا على قلوب الرجال بحسن التربية والتعليم».(٢).

ويطالب الطهطاوى بأن : «تتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك فإن هذا مما يزيدهن أدبا وعقلا فيجعلهن بالمعارف أهلا ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى فيعظمهن فى قلوبهم ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة مثلا(٣).

وهو يلجأ لإقناع قرائه بفائدة تعليم النساء إلى ذكر بعض ما كان يحدث فى صدر الإسلام وفى عهد الرسول بما يؤكد به دعوة الإسلام لتعليم النساء فيحكى أنه «قد روى فى كتب الأحاديث روايات عن النساء كثيرة وقد كان زمان رسول الله ﷺ من يعلم القراءة والكتابة من النساء للنساء كالشفاء أم سليمان فقد ورد أن رسول الله ﷺ قال لها علمى حفصة رقية النملة كما علمتها الكتاب أى الخط والهجاء».

---

(١) روضة المدارس العدد ١١ السنة الرابعة - ١٨٧٣ - «الكلام عن النساء».

(٢) روضة المدارس العدد ١٧ السنة الخامسة ١٨٧٤ مقال (فى تشريك البنات مع الصبيان فى التعليم والعرفات).

(٣)روضة المدارس - العدد ٢٠ السنة الخامسة ١٨٧٤.

ولم يكتف الطهطاوى بالدعوة إلى تعليم البنات وإنما دعا أيضاً إلى اختلاط البنات مع الأولاد فى التعليم فقال فى «طلب وتشريك البنات مع الصبيان فى التعليم والعرفان» ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج.

وكان الطهطاوى هو أيضا أول من نادى بحق المرأة فى العمل، وأن للمرأة أن تعمل فى أى مجال يتناسب مع قدرتها. وهو أيضاً أول من رأى فى عمل المرأة صيانة لها من الانحراف وتقريبا منها إلى الفضيلة يقول الطهطاوى: «للمرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقتها فكل ما يطيقه النساء من عمل يباشرنه بأنفسهن وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة فإن فراغ أيديهن من العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل فالعمل يصون المرأة مما لايليق ويقربها من الفضيلة وإذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال فهى مذمة عظيمة فى حق النساء فإن المرأة التى لا عمل لها تقضى الزمن خائضة فى حديث جيرانها وفيما يأكلون ويشربون ويلبسون ويفرشون وفيما عندهم وعندنا وهكذا».

ومن الآثار الفكرية الهامة التى تتعلق بتعليم المرأة خطبة نشرتها صحيفة روضة المدارس المصرية لمصطفى رياض باشا ناظر المعارف فى ذلك الوقت. ألقاها بمناسبة امتحان مدرسة البنات لطائفة الروم الأرثوذكس.. وكان أهم ما فى الخطبة قول ناظر المعارف إن تعلم البنات ضرورة لتقدم المجتمع. ونحن نرى أن تعليم طائفة النساء وتربيتهن مما لا ينكر لزومه وفائدته ومزيد نفعه للجمعية البشرية فإن الطفل من حين ولادته إلى أن يصل إلى السن المعلومة من أيام عمره إنما يكون فى تربيته فى حجر أمه ينطبع فى نفسه ويرسخ فى طبيعة كل ما يراه أو يسمعه من حسن أو قبيح فينشأ بالضرورة على حسب ما هي عليه ويسرى من طباعها ما يسرى إليه سواء كانت من أهل الأدب والكمال وحسن التربية أم كانت بخلاف ذلك ومهما اكتسبه منها وأخذه عنها فى أيام طفولته ومبادئ شبيبته من محامد الخلق أو مذام الخصال فإنه يفسر تحويله عنه وإزالته منه إذا نشأ وشب عليه لذلك فلا شك عند أهل الرأى وذوى الفكر فى أن تربية النساء وتعلمهن ما يلزم من العلوم والمعارف يعين على نجاح التربية وتقدم الأعمال الإنسانية وترقى الأفكار المدنية[1].

ويؤكد رياض باشا فى خطبته أن الشباب زائل والجمال زائل أما علم المرأة فهو الباقى: «ويمكننى أن أقول إن ما يكون فى النساء من رونق الشباب وبهجة الجمال عرضة للزوال بخلاف ما يكتسبه من المعرفة والكمال فهو دائم فى جميع الأحوال فضلا عن كونه ساريا فى الأطفال.

وكان عبدالله النديم من المنادين بتعليم البنات وكان يرى أن تهذيب البنات من الواجبات وهو يعتبر المرأة الجاهلة من أسباب خراب البيوت وفساد الأخلاق وضياع حقوق النساء.. ثم أكد رأيه بأن قص على القراء مجموعة من الخطابات تكشف المصائب التى يجرها جهل المرأة وعدم

---

(١) روضة المدارس - العدد الثانى السنة الخامسة ١٨٧٤ (خطبة لرياض باشا فى مدرسة البنات لطائفة الروم الأرثوذكس).

تعليمها.. منها قصة التاجر الذى كسدت تجارته وضاع واستدان بسبب تفاخر زوجته فى إعداد جهاز ابنتيهما[١]. ومنها قصة الخياط الذي لم يعد يقبل عليه أحد بسبب إقبال الناس على الملابس الإفرنجية وأدبارهم عن الملابس الوطنية.. ولم تقدر زوجته الجاهلة ظروفه وإنما ظلت تطارده بطلباتها التى تفوق طاقته.. ولما يئست منه طلبت الطلاق فطلقها وهو نادم ولكنها اشتكته فى المحكمة الشرعية وفرضت عليه نفقة ومؤخر صداق.. بينما هو لا يجد ما يكفى يومه[٢]. ومنها قصة الفتاة التى توفى أبوها وتركها مع أمها وجعل من أحد أصدقائه الوكيل المتصرف فى مالهما.. فكان رجلا لئيما أضاع مالها حتى مرضت أمها وماتت فجعلها خادمة عنده فلم تطق حالتها وخرجت إلى الشارع تتسول لقمة العيش.

وقال النديم فى تعقيبه على هذه القصص الثلاث: «إنه لو توفر التعليم والتهذيب ما ضيعت الزوجة الأولى أموال زوجها فى التفاخر.. وما طلقت الزوجة الثانية.. وحملت زوجها مالا يطيق ولو كانت الفتاة بطلة القصة الأخيرة متعلمة لما استطاع وكيلها أن يخدعها فى الحساب ولأمكنها أن تدير مصالحها وأموالها بنفسها.. ثم انتهى النديم من ذلك كله قائلا إن كل هذه المصائب نتيجة لعدم تهذيب البنات وإهمالهن بلا تعليم وتأديب سوى ما ألفنه من الخرافات وتمسكهن بقبيح العادات.

ولذلك اعتبر النديم تعليم البنات شرطا لتقدم الوطن فقال : «وغير خاف أن تهذيب بناتنا الصغار عليه مدار التقدم والعمران وانتشار المعارف وإحياء الأوطان فإنهن متى نشأن فى التهذيب وتربين على المعارف والتأديب وآل أمرهن لأن يكن أمهات بنات وبنين فإنهن يجتهدن فى تهذيب أولادهن بكل مايمكنهن ليصدق عليهن اسم الإنسانية ويترفعون إلى درجات الكمال[٣].

واستغل النديم قوة الشعور الدينى عند المصريين فربط بين تعليم النساء ومعرفتهن بأصول الدين وبالتالى محافظتهن عليه فقال: «ثم إن النساء إذا تهذبن وتعلمن قواعد الدين ربما حافظن عليه أكثر منا فإن المرأة لو علمت بإدراك وتعقل أن الجلوس فوق المقابر لا يجوز شرعا ما تجمعت جموع النساء يوم الخميس من كل أسبوع..وفى الأعياد وفى المواسم فوق المقابر بجهة عامر د السواري أو بأي قرافة واتخذن من تلك الأيام مهرجانا يتزين ويتبرجن فيه وهن جالسات حيث يمر من بينهن الشبان الجهلاء ويتسامرون معهن ويداعبونهن إلى غير ذلك مما هو مشاهد بالعيان.

كذلك لو علمن أن الولولة والندب خلف الميت لا يجوزان شرعا لما حصل منهن ذلك ود خرجن خلف الميت صارخات متهتكات صابغات وجوههن وأيديهن بالنيلة أو الطين بل كن يمتثلن لأمر الدين ولا تصدر منهن كل هذه المخالفات.

---

(١) التنكيت والتبكيت ٢٤ يوليو ١٨٨١ (سلسلة مقالات بعنوان «تهذيب البنات من الواجبات».

(٢) التنكيت والتبكيت- ٣١ يوليو ١٨٨١ مقال (تهذيب البنات).

(٣) التنكيت والتبكيت - ٧ أغسطس ١٨٨١ تابع مقالات (تهذيب البنات).

ثم تعرض النديم لبعض أنماط السلوك الاجتماعي الخاطيء الذى تمارسه بعض النساء المصريات بسبب الجهل وعدم التعليم: «وبالجملة فإني أرى نساءنا جميعا غير مهذبات ولهذا يجلبن على أزواجهن النكبات فأى امرأة مهذبة عاقلة مؤدبة يرضيها أنها تركب على عربة كارو عليها نحو الخمسين من النساء فوق بعضهن البعض كأنهن ظرود كهنة أو زكايب تبن أو أفراد فسيخ فسيرهن جملة عربات بهذه الصفة مارة من أعظم شوارع البلد والخلائق يتفرجون عليهن ونحن معشر الوطنيين من ضمن هؤلاء المتفرجين ربما كانت إحداهن من تبعة أحدنا ولا يشعر فأى عاقلة مهذبة ترضى لنفسها بهذه الحطة والخسة وإن كنا نحن معاشر الرجال راضين بها.

وكان الشيخ محمد عبده دائم التنديد بسوء معاملة الرجل المصري لنسائه سواء كانت زوجته أو أمه.. أو أخته أو قريباته وخاصة فى الريف المصري فمن أمعن النظر فى معاملة رجال الأرياف لنسائهم علم ما تقاسيه هؤلاء النساء من سوء المعاشرة التى لا تجيزها شريعة ولا ترضاها الإنسانية[١].

وكشف الشيخ محمد عبده عن صنوف العذاب التى تعانى منها المرأة المصرية فى الريف المصرى:« ومع ما هن فيه من نكد الحظ وشقاوة البدن فلا تزال أزواجهن تسومهن الإهانة والظلم وإن تهاون فى بعض الأعمال الطفيفة أوجعهن الرجال ضربا مبرحا يهشم العظم ويسيل الدم ويكسر الرأس».

ثم بين الشيخ محمد عبده أن سوء معاملة المرأة لا يتفق وشريعة الإسلام التى تحث على حسن معاشرة النساء: «ولا شك أن هذا العمل وما شابهه مما هو كثير الوقوع فى الأرياف مضاد للشرع الشريف ومخالف لما أمرت به الشريعة الصحيحة المشحونة بالحث على مراعاة حقوق النساء ومعاشرتهن بالمعروف ومكارم الأخلاق.

ثم ضرب الشيخ محمد عبده على وتر حساس بالنسبة للرجل.. إذ ربط بين سوء معاملته المرأة وإصابة الرجل بالفقر فقال: «إن توفر ثروته موقوف على تدبير المرأة فى الإدارة المنزلية فإذا لم تستعمل فى صرفها الحكمة والاقتصاد وتصرفها فى موارد الضرورات أدركته الفاقة ولازمه الفقر ولا يتسنى لها حسن القيام بمهام ذلك إلا إذا اشتدت رغبتها فى الزوج وكان لها قوة الأمل فيه وهذا إنما يكون إذا عاملها الزوج بالحسنى».

كذلك ربط محمد عبده بين حسن معاملة المرأة وبين تقدم المجتمع.. إذ أن إساءة معاملة المرأة مضرة بالبدن والآداب والتقدم فى ثروة الرجال فعسى أن يقلعوا عن هذه العادة الشنعاء ولا يعاملوا النساء بغير ما أحل لهم فإذا تم ذلك توقعنا نموا عظيما وتقدما محسوسا فى هيئتنا الاجتماعية[٢].

ومن القضايا الهامة التى تعرض لها الشيخ محمد عبده قضية تعدد الزوجات وكان له فيها رأى أثر بعد ذلك تأثيراً كبيرا على تطور حركة تحرير المرأة فى مصر.. فقد كان الشيخ محمد

(١) الوقائع المصرية - أول ديسمبر ١٨٨٠ مقال بعنوان (النساء فى الريف).

(٢) الوقائع المصرية - أول ديسمبر ١٨٨٠.

عبـده يرى أن «الشريعة أتاحت لـلرجل الاقتران بأربع من النسـوة أن علم من نفسـه القدرة على العدل بينهن فلا يجوز الاقتران بغير واحدة»(١).

ثم قال محمد عبده : إن الوقائع تؤكد أن الرجل مهما بلغ غناه لا يمكن أن يعدل بين نسائه.. لذلك فعليه ألا يقترن بأكثر من زوجة واحدة.

ويعتبر سليم النقـاش أول من تصدى بالهـجوم على ظاهرة الزيادة المطردة فى عـدد السكان وأرجع ذلك إلى تفشى ظاهرة تعـدد الزوجات.. وحـمل الظاهرتين مـسئوليـة إفـقار الشـعب المصري، وتخلفه فهـو يقول إن «بلادنا الشرقية فى المقام الأول من فسـاد النظام الاجتماعى بدليل كونها فى المقـام الأخير من النماء الإنسانى مع إقـبال ساكنيها على التـوليد إلى أن يفرغ الوطاب ويتعـذر ما فى الجراب ومع جواز الاستكثار من النساء فى الكثير منها وعند الكثير من أهلها.. إن إفراط الشرقيين فى هذين الأمرين هو السبب فى سوء أحوالهم ومناقص أرزاقهم(٢).

ثم عدد سليم النقـاش الأضرار التى تعود على الإنسـان بسبب تعدد الزوجـات والإفراط فى الإنجاب فقال: «فكم رأينا من مـعسر لا يصيب من الرزق مايفى بحاجـاته الذاتية وفى كنه النساء مـثنى وثلاث ورباع مع جيش من الولد يـغالبـون الجوع بما يأتيـهم به عن المساء من أسـود الخبـز ويقاومون برد الشـتاء بما يلفقون من الرقع الباليـة متقلبين على نار الفاقة وشوك الاحـتياج إلى أن عندهم الأمراض بالموت يأخـذ النساء والأطفال إلا من أنقـذته القوة البدنيـة ليعيش فـيجنى على غيره ما جنى عليه أبوه».

وكان سليم النقاش دائـم الاهتمام بعرض أحوال النسـاء فى شعوب العالم المتعـددة فهو تارة يكتب مـقالا عن الطلاق فى الصين يقـول فيـه إن الرجل هناك لا يسـتطيع أن يطلق زوجـته إلا بموافقتها(٣).. وتارة أخرى يكتب عن النساء فى أمريكا ومطالبتهن بحقـوقهن السياسية فيقول إن «أرباب المجـالس فى ويسكونس - إحـدى الولايات المتـحدة فى أمـريكا الشـمـالية- قـرروا بإجماع الآراء أن يعطوا للنساء المتـزوجات حق الانتخاب لأي الوظائف والمناصب. وهذه الولاية هى الأولى بعد ولاية يوا فى أمريكا الشـمالية فى إعطاء النساء حقوقهن سـواء كن منتخبات أو معرضات للانتخاب.. وقد ذكر فى جريدة ترلندمون أن سبع ولايات منها ولاية نيويورك قررت للنساء تلك الحقوق ولكن جعلتـها مقصورة على انتخاب المدارس العموميـة ومديريها لا تتجاوز إلى سواها من الوظائف.. قالوا فى جـريدة وومنسى جورنال- جريدة أمريكية مخـصصة للدفاع عن حقوق النساء - إن هذا لهو الهلال السعيد(٤).

ولقد علق سـليم النقاش على هذه الأنباء وكـأنه يستقـرىء المستـقبل.. فأكـد أن النزعة إلى إعطاء المرأة حقوقها السياسية سوف تكون مرعية فى الأقطار المذكورة حتى عند من يعدونها الآن بدعة حرية بالإغفال عنها ولسوف نرى من فوائدها ما يجبر الحكومات إلى توسيع دائرتها بحيث تستـولى النساء عـلى حقوقـهن وتساوى الرجـال فلا فـرق بين الفريقين إلا مـا سلب الرجل من حقوق المرأة بالقوة والعنف.

(١) الوقائع المصرية - ٨ مارس ١٨٨١ مقال بعنوان (حكم الشريعة فى تعدد الزوجات).

(٢) العصر الجديد - ٢٩ أبريل ١٨٨٠ مقال (الموت والفاقة).

(٣) العصر الجديد - ٧ مايو ١٨٨٠ مقال (الطلاق فى الصين).

(٤) العصر الجديد - ١٣ مايو ١٨٨٠ - مقال (النساء فى أمريكا).

ثم يتساءل سليم النقاش فى أسى بعد أن يقارن بين أحوال المرأة فى الشرق وبين ما تكسبه المرأة الأمريكية من حقوق كل يوم.. وإذا نظرنا إلى الشرق بعد هذه الرواية قلنا.. أين نحن من أمريكا..

وفى مقال آخر يتحدث سليم النقاش عن النساء وحقوق الانتخاب فى كرواتيا فيورد خبرا مؤداه أنه «تقرر عند أهل كرواتيا وهم نحو مليون نفس أن النساء قد خصتهن الطبيعة بمزايا وصفات يعز وجودها عند الرجال وأنهن شريكات الرجال بالمعنى الحقيقى الباعث إلى الوجود الإنسانى، فعدوا من الواجب مشاركة النساء للرجال بما تقوم به المدنية ويستقيم أمر التمدن وتشييد مبانى التهذيب ولاسيما أن على النساء تربية الأطفال وتهذيب أعضاء العائلة وتثقيف عقول الأولاد ليرضعوا ألبان المعارف منذ نعومة الأظافر[(١)].

وقد علق سليم النقاش على ذلك مؤكدا مساواة المرأة للرجل ومعلوم أن النساء والرجال من جهة الجبلة سواء لا فرق بين الفريقين فظاهر التركيب بل ذهب الكرواتيون إلى أن الرجال والنساء من ناحية الحقوق المدنية سواء وهو مذهب بعض أهل أمريكا فأقاموا المرأة بمنزلة الرجل وخولوها الحق فى انتخاب أعضاء المجلس والحكام حتى صار لهن فى الانتخاب أصوات وآراء كالرجال وقد دعا أهل كرواتيا النساء إلى مشاركة الرجال فى انتخاب أعضاء المجالس البلدية فى جميع الولاية فظهر من القوائم الواردة إلى افرام وهو مركز كرواتيا أن عدد المنتخبين ٣٢٠٠ نفس منهم ٨٠٥ نساءً.

وكعادته فى نهاية كل مقال يتحدث فيه عن أحوال النساء فى الدول المتقدمة، تساءل سليم النقاش:

«فلتسمع نساؤنا .. بل فليسمع رجالنا..»

ولسليم النقاش دراسة هامة كتبها عن مقام المرأة عند المصريين القدماء أراد بها أن يؤكد أن المصريين القدماء هم أول الشعوب التى كانت تحترم المرأة وتساويها بالرجل.. وأهمية هذا الرأى أنه كان يقفل الطريق أمام القوى المحافظة فى المجتمع المصرى والتى كانت تقف أمام حركة تحرير المرأة بحجة أن مساواة الرجل بالمرأة مجرد بدعة.. وتقليد للأوروبيين: يقول سليم النقاش: «يقول الإفرنج إن المرأة لم تنل فى زمانها من حقوقها ما تناله فى بعض ممالكهم اليوم.. على أن نساء المصريين، بلغن فى زمانهن مبلغا لم يبلغنه حتى الآن بل لن يبلغنه ما زال الرجل رجلا، فإنهن لم يقتصرن على نوال حقوقهن كلها بل سدن على الرجال وابتززن أكثر حقوقهن بل كلها كما يستفاد من صكوك التعهد التى كان يتعهدها الزوج لزوجته[(٢)].

وعدد سليم النقاش الحقوق التى منحها المصريون القدماء للمرأة ومنها:

«إن الرجل يقبل المرأة زوجة له.. وأن يمهرها مهر الزواج.. وأنه يتعهد لها بمبلغ معين ينقدها إياه كل سنة لتشترى ثيابها ويتعهدها بأن يدفع لها غرامة إذا تزوج عليها ضرة ولا يتصرفى شيء

(١) العصر الجديد - ١٥ يونيو ١٨٨١ مقال (النساء وحقوق الانتخاب فى كرواتيا)

(٢) المحروسة - ١٤ مارس ١٨٨٧ مقال (مقام المرأة عند المصريين القدماء).

إلا بإذنها.. وكان ينسب الزوج إلى زوجته فيقال فلان زوج فلانة وينتسب أولادها إليها.. وكانت المرأة تبيع وتشترى وتتاجر وتداين كالرجل.. وذلك كله تحقيقا لقول اليونانى ديودوروس إن المصرى كان لا يقترن بامرأة حتى يتعهد بأن يكون لها عبدا.. وكان الرجل يحيك ويغزل كالمرأة.

وبعد ثلاثة أعداد من نشر مقال سليم النقاش حول مقام المرأة عند المصريين القدماء نشرت صحيفة المحروسة تعليقا على المقال - لنسيم أفندى نوفل.. أيد فيه رأى سليم النقاش بأن قدماء المصريين هم أول من أعطوا المرأة حريتها ووصلوا إلى أعلى مراتب التقدم التى تدعيها آوربا الآن ودلل على ذلك بمجموعة من الحقائق التاريخية منها مثلاً: «إن ولائم الأفراح كان لها مراقص خصوصية وكان بها للنساء ثوب مخصوص وليس على التمدن بمستغرب أن يرينا سيدة الغرب فى مراقصها بارزة بمثل هذا الثوب وكان الرقص بينهم كرقص الإفرنج فى هذا العصر أى بمخاصرة الرجل خصرا رق وانتحل ولولا قدرة الله لانفصل أو لوحدهن كرقص نساء الشرق أو مع بعضهن كرقص عرب البادية.. ولا يجوز للرجل أن يرقص لوحده أو مع جنسه[1].

ومنها أيضاً «إن ميادين السباق كانت تشارك فيها المرأة والرجل وترافقه أيضاً عندما يقصد صيد الطير والسمك فى القوارب النيلية».

ومنها أيضاً أن «الملوك والأمراء سمحوا لنسائهم بأن يبرزن إلى المعابد سافرات الوجوه».

وبالإضافة إلى كل ذلك كان لهن من القوانين والشرائع المنظمة التى لا يسمع الغرب تجاهل معرفة إدارتها مع ما كان لهن من الحرية المطلقة.. ثم أباحوا لها حقوق الهيئة الاجتماعية وأن يكون لها التقدم فيها تقدما أدبيا..

ولحضرة الأديب البارع.. نعمان أفندى قساطلى مقام هام نشرته له صحيفة المحروسة عن حقوق النساء حاول فيه الكاتب أن يطرح جميع التساؤلات التى كانت مثارة داخل المجتمع المصرى حول موضوع حرية المرأة.. وأن يقدم إجابات محددة عليها.. وقد بدأ الكاتب مقاله مؤكدا مساواة المرأة بالرجل واعتباره «جنس الإناث أحد ركنى العالم الإنسانى وبأن ما له من المنزلة فى وجوب وجد أن الجنس الناطق وعلم الكل بالعيان أهميته.. وبما أن هذا الجنس النشيط كان له حق المساواة أيضا فى موجبات الحياة الأدبية والمادية ليتم بنيان الكون»[2].

وعلى ضوء هذه الحقيقة وهى مساواة المرأة للرجل يستخلص الكاتب ثلاث نتائج هامة وهى:

أولا: بما أن هذا الجنس - أي الجنس اللطيف - مساو للجنس النشيط عددا فالعدل يقضى بمساواته فى الحقوق.

ثانيا: بما أن الجنس اللطيف قد نال ما ناله الجنس النشيط - أي الرجال- من الحقوق العقلية وحصل على الامتيازات التامة التى تبعد الإنسان عن الحيوانات العجم وتجعله أهلا للتقدم فى جهولات الإنسانية كمعادلة وجب له حق الانتظام الحر فى نظام الهيئة الاجتماعية المشخصة للعالم الإنسانى.

---

(١) المحروسة - ٣ ابريل ١٨٨٢ مقال بعنوان (تزييل لمقام المرأة عند المصريين القدماء).

(٢) المحروسة - أول أبريل ١٨٨٢ - مقال (النساء وحقوقهن).

ثالثا: بما أن الأنثى هى وحدها الممتازة فى خاصية التوليد وهي الموكول إليها أمر تربية الأولاد منذ الصغر لتجعلهم أعضاء عاملين فى العالم توجب لها حق الاشتراك فى أعمال الهيئة الاجتماعية لتعرف كيف تضع أعمال التربية فى قوالب حسنة لتهيئ للنظام البشرى أعضاء حاصلين على الكمالات نافعين فى الوجود.. فالنساء يحق لهن أن يدخلن المدارس وأن يشتركن فى الأعمال الأدبية العمومية وأن يشتغلن فى التجارة والبيع والشراء وأن وأن الخ.... إلا أنه لا يحق لهن أن يدخلن الجندية وما أشبهها.. ذلك لأنه فضلا عن كونه يضر بأجسامهن النحيفة.. يؤخر قيامهن فى وظائفهن الخاصة فيلحق تأخير فى غاية النمو والبنيان البشرى».

وأورد الكاتب سؤالا جاءه من إحدى الفاضلات من سيدات الجنس اللطيف تقول فيه «هل للمرأة الشرقية الحق فيما تطالب به المرأة فى الغرب فى آوربا وأمريكا؟

وأجاب الكاتب على السؤال قائلا: إن ما نعلمه مما يطالب به نساء غربى الكرة هو حقوق الانتخاب أولا وثانيا حقوق النيابة والقضاء.. فعندنا أن هذه المطالب حق بها.. ذلك لأن حق اشتراك النساء فى أحكام البلاد العمومية يقضى عليهن بالدخول فى أسباب الذود عن الوطن والدفاع عنه وهذا لا يكون إلا بواسطة التجند العسكرى.. وتبين عدم لياقة السيدات لهذه الخدمة،، لما يترتب عليها من المضار وإذا خولنا الحقوق التى يطلبنها فلا يكون ثباتهن بها بدون اشتراكهن فى الأعمال المادية أيضاً وعليه يكون ما يطلبنه غير جائز ولا لزوم له».

ثم أضاف: «وأما إذا كان عند النساء الأميركيات احتجاجات عادلة ولم تخطر لنا ببال فعلينا أن ننتظرها».

أما ما يحق لنساء الشرق المطالبة به هو حق الكرامة الواجبة للجنس اللطيف وأن يطلبن الدخول فى المدارس والتقدم فى الأدبيات والسماح لهن بالأشغال القانونية التى تنفعهن وتنفع العالم إلى غير ذلك من الحقوق العادلة التى أعطاها لهن الله تعالى سبحانه.

ورغم أن الكاتب لم يوضح العلاقة بين شرط اشتراك النساء فى الجندية وبين ممارستهن لحقوقهن السياسية وعجزه عن أن يرى إمكانية أداء النساء أدوارا فى الحروب قد تساوى دور الرجال فيها.. ورغم ذلك فالكاتب يعتبر بمقياس عصره كاتبا تقدميا يدافع عن حرية المرأة ويكفى أنه كان يدعو إلى حق المرأة فى التعليم وفى العمل.

وبذلك يتأكد لنا صحة ما سبق وذكرناه فى بداية هذا الفصل من أن قاسم أمين ليس هو رائد حركة تحرير المرأة فى مصر فقد سبقه بسنوات طويلة عدد كبير من المفكرين والكتاب والصحفيين الذين دعوا إلى حرية المرأة المصرية.. بل وطرحوا أفكارا لم يجرأ قاسم أمين على طرحها مثل حق المرأة فى العمل.. والدعوة إلى اختلاط الصبيان مع البنات فى التعليم.. وتحديد الطلاق.. ومهاجمة تعدد الزوجات.. وغير ذلك من الأفكار التى لم تخل منها أى من الصحف الصادرة فى الفترة الأولى من البحث.

* * *

الجزء الثانى

الفكر الليبرالى فى الصحافة المصرية

(١٨٨٢ - ١٩٢٤)

الباب الرابع

الفكر القومى فى الصحافة المصرية

الفصل الثانى عشر

القومية.. والوطنيـة.. ومفهـومهما فـى الصحافـة المصريـة

مفهوم القومية والوطنية فى الصحافة المصرية

يلاحظ على المحاولات المتعددة من جانب الصحافة المصرية فى تلك الفترة لتعريف القومية والوطنية.. وتعريف الأمة والوطن.. أن أكثرها تراوح ما بين التصور الرومانسى وبين التعريف العلمى.. وبعضها جمع بين التصورين معا فى تعريف واحد.

ومن المحاولات المبكرة لتعريف القومية فى تلك الفترة- ولعلها أول تلك المحاولات المحاولة التى قام بها الشيخ على يوسف فى صحيفة (الآداب) حين كتب سلسلة مقالات متتالية تحت عنوان (الكلام على العصبية) وفيها يرفض اعتبار الدين من مقومات القومية ويهاجم من سبقه من الكتاب الذين كانوا: يعتبرون أن الرابطة الحقيقية بين الشعوب هى الوحدة فى الدين فقط.. يضربونها بينهم وبين مخالفيهم حدا فاصلا كأنما هم عالم آخر سواهم ولهذا كانوا ينقسمون أحزابا كما ينقسمون اعتقادا.. كل حزب بما لديهم فرحون لا يعتبرون للوطن جامعة أخرى ولا للجنسية رابطة مختلفة فيذهب بهم ذلك التعصب إلى استباحة كل دم الآخر وما له وعرضه فتتولد الفتن وتتعاظم المشاكل ويزهقون أنفسهم فدية لتلك الدعوة والدين الحق برىء منها»[١].

وهو يرى : «أن كل طائفة من الناس استقطعت حيزاً من أرجاء الكرة الأرضية وقضى عليها حكم تغيراته بالتشابه فى الخلقة والعوائد وعملت فيها قوانين الوراثة المتعاقبة وتبادلت فى المرافق وكافة المنافع وتألفت طباعا وتشاكلت أخلاقا وشارك بعضها بعضا فى ثوب الحوادث بالأخطار وشملتها الطبيعة بمؤثرات متفقة أو متقاربة وارتبطت بجامعة اللغة والقانون العام.. فهى أمة طالبتها الذمة بولاء الوحدة ولا حياة لها إلا بسلطان شامل مصدره رجل قائم على الكل مقام الأب للعائلة روحه منبثة فى مظاهر متعددة هم رجال إرادته ومنفذوا حكمه ومرجع رأيه لا يقوم إلا بهم ولا يقول إلا عليهم وهم موضع ثقته ومحل رجائه فى تحقيق كمال الهيئة ووجودها.. فالأمة والحكومة إذ ذاك متلازمتان فى الوجود ولا توجد إحدهما بدون الأخرى[٢].

ويلاحظ أن الشيخ على يوسف -قد اقترب كثيرا فى ذلك المقال الذى نشره فى صحيفة المؤيد - من المفهوم العلمى المعاصر للقومية .. فبعد أن استبعد الدين من مقومات القومية.. فى مقاله الأول «بالآداب» .. نجده يستوعب - فى مقاله «بالمؤيد» - المقومات الأساسية للقومية.. والأمة مثل مقوم الأرض المشتركة وانظر قوله : «إن الأمة طائفة من الناس استقطعت حيزا من أرجاء الكرة الأرضية» ثم استوعب بعد ذلك وحدة التاريخ: «وشارك بعضها بعضا فى ثوب الحوادث» ووحدة اللغة. «وارتبطت بجامعة اللغة».. ثم مقوم التكوين النفسى المشترك الذى يجد له تعبيرا فى الثقافة المشتركة فهو يقول: «وقضى عليها حكم تغيراته بالتشابه فى العوائد وتألفت طباعا وتشاكلت أخلاقا...ثم هو يستوعب فى تعريفه أخيرا مقوم الحياة الاقتصادية المشتركة: «وتبادلت فى المرافق وكافة المنافع».

---

(١) الآداب- ٣١ مارس ١٨٨٧ - مقال بعنوان (الكلام على العصبية)

(٢) المؤيد - ١٢ ديسمبر ١٨٨٩ - مقال بعنوان (الأمة والحكومة).

ولكن الشيخ على يوسف يبتعد عن المفهوم العلمى المعاصر للقومية عندما يضيف إلى مقومات القومية والأمة.. مفهوم وحدة الجنس أو على حد قوله: «التشابه فى الخلقة» ومقوم: ضرورة وجود الحكومة أو الدولة : «فالأمة والحكومة متلازمتان فى الوجود ولا توجد إحداهما بدون الأخرى» وقد كان الشيخ على يوسف يردد بذلك القول الأخير نفس المفهوم الذى كان سائدا فى الفكر السياسى للعصور الوسطى وحتى القرن الثامن عشر. حيث كانوا يخلطون بين الدولة وبين الأمة فالقومية أو الوطنية حينئذ لم تكن تعنى غير الارتباط بالملك أو المملكة وكثيرا ما كانت البلدان تنتقل من حكم إلى حكم ومن مملكة إلى مملكة من جراء زواج الملوك ومصاهرة الأمراء والبيوتات المالكة فإذا انتقلت مقاطعة من مملكة إلى أخرى وجب على أهلها أن يتعلقوا بمملكتهم الجديدة وبتعبير آخر كان يترتب عليهم حينئذ أن يكسبوا وطنية جديدة مختلفة عن وطنيتهم السابقة[١].

وخطورة الربط بين الدولة والقومية أنه يحصر وجود القومية أو الوطنية فى الشعوب التى تملك دولة خاصة بها مستقلة عن غيرها.. مما يستبعد جميع الأمم المستعمرة والمحرومة من حكومة أو دولة مستقلة.. من عداد الأمم[٢].

وفى صحيفة «الأستاذ» تصدى عبدالله النديم لتعريف الوطنية فقال: «يزعم كثير من الناس أن الحياة الوطنية هى الجمهرة.. أى تجمع الأمة فى مكان متكثرين متضامنين.. وليس كذلك فإن وفرة العدد والتجمع لا يعنى شيئا من الفراغ من العلوم والصنائع الموصلين إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات بما ينشأ عن العلوم من احتكاك الأفكار وتبادلها.. وحفظ الوحدة الوطنية فى الأجناس القاطنة فيما يسمى وطنا.. وذلك بتوحيد القضاء والمعاملة ويمكن الطوائف من إجراء عاداتهم فى مجامعهم ومعابدهم وأعيادهم.. كل بما هو حق فى معتقده جميل فى عاداته بلا حجر ولا تضييق وإطلاق حرية الإنشاء والمطبوعات إلى حد لا يبلغ تشويش الأفكار، ولا المطاعن الدينية ولا الأهاجى الشخصية وفتح باب الاستيطان والمرور لمجاور ومعاهد وبعيد غير محارب وتبادل السياسة وتلقى المعارف بين الأمة ومعاهديها توسيعا لنطاق الآداب والفنون وتعميم الأمن فى أنحاء الوطن[٣].

ويخلص النديم من ذلك قائلاً: «وبهذا نعلم أن الحياة الوطنية لا تتحق إلا بانتشار المعارف والصنائع فى الأمة».

والملاحظ أن النديم يربط بين (الفكرة القومية) أو (الحقيقية القومية) وبين (النظرية القومية) أو (محتوى ومضمون) هذه الحقيقة القومية.. ولعل هذا هو الربط الذى قال به بعد ذلك ميشيل عفلق عندما فرق بين الحقيقة القومية والنظرية القومية[٤]. ولكن الخلاف بينهما: ان النديم

---

(١) ساطع الحصرى – الوطنية والقومية – ص ١١ – ١٢.

(٢) ستالين – اللينينية والمسألة القومية – ص ٣٦ – ٣٧ وستالين - أسس اللينينية - ص ٠١

(٣) الأستاذ – ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ – مقال بعنوان (الحياة الوطنية).

(٤) ميشيل عفلق – فى سبيل البعث – ص ٢١١.

يقول بأنه لا وجود للحقيقة الوطنية بدون المحتوى الوطنى بينما عفلق يرى أن الفكرة القومية أو الحقيقة القومية بديهية خالدة.. وقدر محبب أما النظرية القومية فهى التعبير المتطور عن هذه الفكرة الخالدة حسب تطور الزمان وظروف المكان(١).

ويرى تادرس المنقبادى أن هناك أربعة مقومات للوطنية والوطن:

الأول: الحياة المشتركة على أرض مشتركة إذ أن : الوطن هو منبت شعبة المرء ومسقط رأسه.. والأرض التى دب فيها منذ نعومة أظفاره وتعود على شرب مائها واستنشاق هوائه وذاق حلاوة السراء ومرارة الضراء فهو بهذا الاعتبار ميال بالطبع إليها ومدفوع بعوامل الغيرة إلى الأخذ بناصرها وشد أزرها وبذل النفس والنفيس فى سبيل نفعها وخيرها.. وكلما نمت هذه الحاسة الشريفة فى قلوب أبناء الوطن كان تقدمهم وارتقاؤهم إلى معارج النجاح ومدارج الفلاح حثيثا ومحسوسا(٢).

مقال: «وبناء على هذا يكون زيد مثلا فى علاقته الشخية أشد وصلة ورابطة بعائلته منه بعصبيته. وبعصبيته منه بأهل وطنه وهكذا. وقد يكون فى ميوله وعواطفه الخصوصية أشد وصلة ورابطة بأهل مذهبه منه بأهل دينه وبأهل دينه منه بسواهم.. وهكذا فى سائر الجامعات حتى نرى زيدا شقيق عمرو المخالف له فى المبادىء الوطنية منفصلا فى موضوعها عنه ومتحيزا إلى بكر عدو أبيه وجده الناصر والمحازب له فيها» وترى زيدا المحازب لبكر فى المبدأ الوطنى مخالفا له فى الجامعة الصناعية يتوازز بأفرادها عليه ولكى يشقيه. وترى الفرنساوى عدو الألمانى فى المسائل الوطنية صديقا له ونصيرا بل أخا فى طريقتهما الفكرية أو الصناعية أو المذهبية وغير ذلك ثم بنتهى من ذلك إلى القول بأن : «اختلاف الجامعات بأنواعها المجموعة تحت الجامعة الواحدة المعبر عنها بالإنسانية يتم به كمال وجمال الجامعة الإنسانية إذا وضع كل منها فى موضعه وحدوده وزمانه ويكون به شقاؤها وبلاؤها إذا جاوزت كل جامعة حدها وموضعها وزمانها.

ثم تصدى الكاتب لتعريف الوطن متخذا نفس منهج عبدالله النديم فى التفرقة بين (الحقيقة الوطنية) و (مضمون هذه الحقيقة) التى سماها أخنوخ افندى فانوس (بالسياسة الوطنية) فهو يقول: «يراد بالوطن البلاد المحدودة التى تجمع قوما يطلق علهم اسمها العام والمراد بالسياسة الوطنية قيادة الوطن على نمط يرفع من شأن قومه داخليا وخارجيا.

ثم قال: «والقوم - جاءت منها قومية - هو الشعب على أنواعه ونحله المتألف منهم أهل الوطن والمكونة منهم الجامعة الوطنية فهل يصح بعد هذا التحديد أن يكون لغير الجامعة الوطنية شأن فى تولى السياسة الوطنية للبلاد.

---

(١) نفس المصدر - ص ٢١١.

(٢) مصدر ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (بماذا تقوم الوطنية).

ثم ينفى الكاتب أية علاقة بين الدين والوطنية فيقول: «ولما كان الدين مرجعه إلى يقين صاحبه كان للناس اختياريا حتى فى أشد البلدان استبدادا ونتج عن ذلك أن صار البلد وإن شئت فقل الوطن للواحد جامعا لجامعات دينية متخالفة متضادة لا ترجع فى نوعها إلى جامعة واحدة قبل لايمكن جمعها تحت جامعة واحدة تتحد فيها.. ولذا لايصح أن تتولى تلك الجامعات الدينية سياسة الوطن ولذا لايصح أن تنفرد بسياسة الوطن إحدى تلك الجامعات الدينية تغلبا إلا اذا صح جهاد الجامعات الدينية المختلفة ضد بعضها فى الوطن الواحد لنيل تلك الغلبة والانفراد بالسياسة الوطنية وهذا لايجيزه لوطنه إلا من خلا من الإدراك وأراد بوطنه حربا داخليا».

ثم يفرق أخنوخ افندى فانوس- بين طبيعة الخلافات الدينية.. والخلافات السياسية.. داخل الوطن.. فعلى حين يرى أن الخلافات السياسية ظاهرة صحية وضرورية لنمو الحياة الوطنية.. نجده يرفض الخلافات الدينية حيث يرى أن الخلافات من شأنها أن تدمر الحياة الوطنية فهو يقول: «ورب قائل يقول كيف يتولى فريق من الأحزاب السياسية دون الآخر سياسة بلاده فى البلاد الدستورية تغلبا بلا حرب داخلية ولاخوف منها..؟ أولا لأن الأحزاب السياسية ترجع فى نوعها إلى جامعة واحدة وهى الجامعة الوطنية فهى كثيرة فى مبادئها واحدة فى نوعها وهى تعمل باسم جامعتها العامة التى تجمع جميع الأحزاب على اختلاف أسمائها والحال فى الجامعات الدينية غير ذلك بما بينا.. وثانيا أن الأحزاب السياسية ليست إلا هيئات اشتهرت بمبدأ عام صار عنوان اسمها فهى فى الحقيقة ليست ذات شخصية معينة وإنما كل منها عبارة عن مبدأ سياسى عام له زعماء يحملون لواءه ويعلنون للشعب آراءه ونياته السياسية فى كل مسألة بما لها من المؤثرات الأدبية فيموج الشعب فيها حتى تخلب إحداها عقول الأغلبية فيه فتضمها إليها وتتغلب بها على سواها فترقى بها منصة الأحكام وحينئذ تقف لها المغلوبة بالمرصاد وتخطىء أعمالها وتسفه آراءها حتى إذا حولت أميال الأغلبية عنها إليها خارت قوى الزعامة الحاكمة فتستقيل أو تعقبها المتغلبة.. فلا خوف من جهاد الأحزاب السياسية فى بلاد يتولى أحكامها لأن جهادها من طبيعة حاله أدبى محض وثماره لاتدرك إلا بالقوة الأدبية بل يحق لنا أن نقول إن سلامة الأمة من جموح الحكام ووجوههم قائمة على الاختلاف بين أجزائها السياسية وليس الأمر كذلك فى الجامعات الدينية فإن لكل منها ذاتية معنوية معنية بمقاعد مخصوصة قائمة بفريق مخصوص من الناس فإن تولت إحداها أمر سياسة الأمة الآن بالغلبة بقوتها الذاتية استأثرت بها وحولتها إلى منافعها الذاتية فيحول اليأس بالجامعات الدينية الأخرى ويلجأ حيئنذ إلى القوة المادية إن استطاعت إليها سبيلا وإلا فإلى العراقيل والدسائس والاستنصار بخصوم الأمة وغير ذلك من أسباب الدمار»

وفى الوقت الذى كان فيه الإجماع شبه منعقد بين أكثر الكتاب والصحفيين المصريين على نفى أى علاقة بين الدين والقومية.. نجد أن مصطفى كامل كان على العكس منهم جميعا يصر على الربط بين الاثنتين ربطا عضويا لايكون فيه وجود لإحداهما دون وجود الآخرى فهو يكتب

فى صحيفة اللواء أن: «لكل أمة حية واجبان عظيمان: واجب نحو دينها وعقيدتها وواجب نحو وطنها وأرض آبائها.. وكلما ارتفعت فى مدار العرفان والكمال وتقدمت فى سبيل العمران - اشتد اجلالها لدينها ووطنها وعظم تعلقها بعقيدتها وبلادها.. وبالعكس كلما نزلت الأمة من عالى مجدها إلى حضيض مقامها وانحطت عن غيرها قل اجلالها للوطن والوطنية وضعف تمسكها بالعقيدة والدين»(١)

وأضاف: «واذا كان الغربيون وهم أساتذتنا الذين تشبهنا بهم فى أمور عديدة يجلون الدين ويعتبرونه أساسا للوطنية والمدنية والعمران فلماذا لانكون مثلهم ولماذا لانتمسك بديننا فى السر والجهر وهو دين الفضائل والمكارم والهدى وإذا كان الغربيون يعتقدون أن الدين أساس السياسة.. فيكف يكون منا مايدعى أن الدين شيء والسياسة شيء آخر.. واذا كانت القاعدة الفلسفية التى لاريب فيها هى أن التمسك بالدين والوطن سبب ارتقاء الأمم وعدم التمسك بها علة على انحطاطها فلماذا لانتمسك بهما التمسك الشديد المتين وقد ابتدأنا نعمل لارتقاء بلادنا وإعلاء شأن أمتنا ثم إن التمسك بالدين يدعو للتمسك بالوطن وحسبنا دليلا أن حب الوطن من الإيمان».

وفى اللواء أيضا كتب «عن الوطنية حيث قال إنها «الفيرية» المناقضة «للأنانية" ثم هى إذا سادت فى أمة: «رقتها وأعلت قيمتها «والوطنية تتطلب فى رأيه:" تضحية ما للنفس حبا فى ما للغير من أبناء الوطن"(٢).. ثم هو يرى:«أن الأمة الفرد مكررا. (٣).

وفى (المقتطف) يكتب "سامى جديد ينى المحامى" عدة مقالات مسلسلة بعنوان (حقوق الأمم) بدأها بايراد تعريف للقومية يقول فيها إنها: " مجموع دائم مستقل من الناس يملكون أرضا لاحق لغيرهم بها ويكونون متحدين تحت سلطة واحدة لغرض واحد هو المحافظة على هويتهم والتمتع بحقوقهم (٤).

ولكنه يضع تحفظا حول قوله (تحت سلسلة واحدة) فهو يرى أنه: "قد تكون الأمة مقسومة إلى حكومات مختلفة متعددة كبولونيا مثلا فإنها أمة واحدة مقسومة بين روسيا والمانيا كما أنه قد تكون الحكومة مؤلفة من أمم مختلفة كمملكة النمسا والمجر والسلطنة العثمانية.. فلا يصح خلط الاثنين معا».

ونشرت صحيفة «الدستور» سلسلة مقالات بعنوان«حب الوطن» بحث فى مميزات الوطن«.. وهى بتوقيع رمزى (المصرى الصالح)(٥) وفيها يقول الكاتب إن أبرز مايتميز به الوطن

---

(١) اللواء - ١٦ يناير ١٩٠٠ مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن)

(٢) اللواء- ٧ أغسطس ١٩٠٦ مقال بعنوان (قوة الوطنية)

(٣) العلم- ١٦ سبتمبر ١٩١٢ مقال بعنوان (حياة الأمم رجاؤها وموتها فى بأسها)

(٤) المقتطف - أول سبتمبر ١٩٠٦ مقال بعنوان (حقوق الأمم)

(٥) الدستور- ٧ ابريل ١٩٠٨ مقال بعنوان (حب الوطن)- بحث فى مميزات الوطن)

هو:«الاهتمام بالشئون العامة وحب القوم .. والكرامة الذاتية أو الأنفة من الاهتضام والعدل والشجاعه والتضامن".. وفى رأيه انه لابد ان :" تجتمع كل هذه الصفات فى الرجل لكى يصح تسميته وطنيا".

وفى صحيفة «الدستور» أيضا تصدى «محمد فريد وجدى» لتعريف الأمة حيث قال إن:" الأمة طائفة من الناس اجتمعوا فى صعيد من الأرض واتحدوا أو توحدت بينهم الحاجة للمعيشة بحالة تضامن مستمر".. وهو يرى أن: "هذه الأمة لاتخلو من نظام حكومى.. وكل هذه الأشياء لاتوجد بالصدفة العمياء ولكن توجدها الأمة فهى صاحبة السلطة المطلقة فى أحوالها شعرت بذلك أم لم تشعر (١)

ويلاحظ أن فريد وجدى يتفق مع مصطفى كامل فى إدخال الدين كأحد العناصر الأساسية المكونة للأمة والقومية.. ولكنه يضيف إلى ذلك عنصرا جديدا وهو وجود الدولة أو مايسميه (السلطة الشرعية)و (النظام الحكومى) وهذان العنصران: الدين.. والدولة.. يبتعدان بمفهوم فريد وجدى عن المفهوم العلمى الصحيح الذى يستبعد الدين والدولة من مقومات الأمة أو القومية.

ويقدم «أمين الرافعى» فى صحيفة" الشعب" تعريفا رومانسيا للوطنية إذ يرى :"أن الوطنية تقوم لدى جميع الأمم على مبدأ التضحية بالنفس.. ويأبى الإقدام إلا أن يكون له شهداء يستعذبون كأس المنية فى سبيله(٢).

أما أحمد لطفى السيد فإنه يقدم تعريفه الخاص للقومية من خلال مقال نشره "بالجريدة" وقد بدأ لطفى السيد مقاله بعرض للمفاهيم المتعددة للوطن والوطنية.. ومنها: " تعريف الاشتراكيين الذين يقولون بأن الأرض كلها وطن واحد لهذا النوع الواحد.(٣) . ومنها تعريف علماء الأديان بأن: "الوطن كل البلاد التى يملكها ملوك دائنون بدينهم".. ومنها تعريف الحكام بان: "الوطن ماكان لهم فيه شوكة من البلاد".. ثم هناك من علماء الاجتماع من يرون:" الأوطان بحسب الشعوب فيرون لكل شعب وطنا يعتبرونهم أحق به وأهله وكادت السياسة تخضع لهذا الاصطلاح".

أما لطفى السيد نفسه.. فهو يعرف الوطن بأنه:" مركز المصلحة العامة لجماعة متضامنين يشعرون بحاجاتهم إلى التعاون فى دفع الضار وجلب النافع وربما صح أن نقول بدل قولنا"مركز المصلحة" أنه "آلة المصلحة" ومتى تعطلت الوظيفة فى هذا المذكور أو هذه الآلة فقد ها الاسم وبطل التشبب بذكراه".. ولعلنا لانبالغ إذا قلنا إن لطفى السيد بهذا التعريف يقترب كثيرا من نظرية لينين وستالين فى القومية.. فهو يركز على وحدة المصالح الاقتصادية.. كما لو كانت هى

---

(١) الدستور-١٩ مايو ١٩٠٨ مقال بعنوان (سلطة الامة فى يدها)

(٢) الشعب- أول مارس ١٩١٤- مقال بعنوان (ضحايا الوطنية والاقدام.. سلام على تلك النفوس الكبيرة)

(٣) الجريدة- ١٠ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (الوطنية فى مصر)

العامل الرئيسى فى وجود الوطنية فلطفى السيد يرى أن: "مسقط الرأس ليس لأحد بوطن إذا صار بلقعا وخوى.. أو استحوذ عليه العدو وبغى.. ولم يعد للمرء فيه أهل ولاملك ولحق بما هو خير منه ومثال ذلك البرارى التى هاجر منها أسلاف آل عثمان فإنها لم تعد لهم وطنا بعد أن ظهر فيها العدو ولحقوا بغيرها.. فكذلك الأرض كلها ليست لأحد بوطن إذا اعتدى فيها على الحدود وجنى جناية عظيمة لم يعد له معها من ولى ولا نصير يأخذ بيده من يد الشرائع فقد لايبقى له من الأرض كلها إلاخشبة لايلبث عليها دقيقة أو ثانية حتى يقضى عليه بخروج الروح أو يبقى له ذراع فى ذراع فى حجرة من حجرات السجن يقضى فيها بقية أيامه".

ويستبعد لطفى السيد الدين من مقومات الوطنية فيقول:" وكذلك دار الإسلام ليست لمسلم بوطن.. فوحدة الاعتقاد الدينى ليست كافية لإقامة وحدة التضامن الوطنى وخاصة اذا أضيعت فيها الحقوق وعطلت الحدود وأميتت المعروفات وأحيت المنكرات".

ثم ينتهى لطفى السيد إلى أن:" الوطن فيه معنى زائد على عين التراب المعتل والجو المظل وهو كما عرفنا مركز المصلحة العامة أو آلة من آلات المصلحة العامة للمتضامنين المتعاونين فى دفع الضار وجلب النافع على حسب مايبدو لهم"

والآلة لابد لها من مدير وتختلف النتائج باختلاف من يدير هذه الآلة فمن أصلحوا كان لهم وطن ونالوا من السعادة لذه المجد والعزة والاتصال ومن أفسدوا لم يكن لهم وطن ونالوا من الشقاء ألم الخسة والهوان والانفصال.. والأرض لله يورثها من يشاء من عباده الصالحين"

ويفرق لطفى السيد بين (الوطنية) وبين (الوطنى).. فهو يرى أن: "الوطن فى عرف كل أمة هو التابع لحكومتها الداخل فى جنسيتها القانونية.. ويقابله الأجنبى" ثم هو يضيف إلى ذلك قوله أنه:" قد يطلق لفظ الوطنى على القائم بالأعمال التى تنفع الوطن وترفع من شأنه..".

ويؤكد "محمد بك وحيد "فى صحيفة"الأحرار" على ضرورة التفرقة بين الرابطة الوطنية والرابطة الدينية.. اذ يرى: "أن الدين شىء والوطن شىء آخر وأن الوطن الواحد يجمع أبناءا مختلفى العقائد الدينية"وهو يعتقد أن: "دين الفرد عقيدة شخصية ودين الأمة الوطنية(٢).

ويقدم لنا "نيفولا حداد" تعريفا للقومية والأمة أورده خلال عدد من المقالات التى نشرها بالهلال تحت عنوان (تطور الأمم) ويلاحظ على هذا التعريف أنه يتطابق تماما مع تعريف لينين وستالين للقومية والأمة وهو الذى يجعل من وحدة المصالح الاقتصادية العامل الرئيسى فى تكوين الأمم والقوميات فهو يقول: "وإذا بحثنا عن سر تجمع الناس فى أمة وترابطهم فى جامعة وجدت جاذبا واحدا يجذبهم بعضهم إلى بعض وقد أجمع معظم الباحثين الاجتماعيين على تسمية هذا

(١) الجريدة- ١١ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (ماهو الوطن؟).

(٢) الأحرار- ٩ أغسطس ١٩٠٨ مقال بعنوان (دين الفرد.. ودين الأمة)

(٣) الهلال- أول نوفمبر ١٩١٤ مقال بعنوان (تطور الأمم)

الجانب بالمصلحة المشتركة.. ومعنى المصلحة المشتركـة يشمل كل ما اعتقد أفراد الجماعة أنه نافع لها من أحد الوجوه فتدخل فى ذلك مبتغيات الإنسان الاقتصادية والسياسية(٣).

وينفرد الدكتـور طه حسين عن غيره من الكتـاب برفضه اعتبار اللغـة بالإضافة إلى الدين من مقومات القومية.. فهو يكتب فى صحيفة السياسة قائلا: "ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة لاتـصلحان للوحده السياسية ولاقواما لتكوين الدولة(٤). وهو يرى أن القومـية تقوم:" على المنافـع الاقتصادية والوحـدات الجغرافـية .. وعلى ألوان أخـرى من المنافع تختلف قـوة وضعـفا بـاختـلاف الأقاليم والشـعوب وحظ هذه الأقـاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة".

ويلاحظ أن طه حسين يتفق فى جانب من هذا التعريف مع أستاذه أحمد لطفى السيد وخاصة فى تأكيده على دور المنافع والمصالح الاقتصـادية فى تكوين الأمم والقوميات... وإن كان يختلف معه فى النظر إلى قيمة عامل الوحدة الجغرافية أو مايطلق عليه بالأرض المشتركة فعلى حين يرى طه حسين أن القوميـة تقوم على المنافع الاقتصادية و(الوحدات الجغرافـية) نرى لطفى السيد يقول بأن "الأرض ليست لأحد بوطن".

ويكتب أمير الشعراء (أحمد شوقى) مقالا افتتـاحيا لصحيفة الأخبار يقول فيه: "إن الوطن هو مـوضع الميلاد ومـجمع أوتـار الفؤاد ومـضجع الآباء والأجـداد".. وفى رأيه أن الوطن لايكتـمل وجوده إلا حين:" يبنى العلم فيه سد العمارة ويجمع له بين دولاب الصناعة وسوق التجارة"(٣)

ومن الاستعراض السابق يمكن أن نخـرج بمجموعة من الحقائق حول مفهـوم القومية والوطنية فى الصحافة المصرية فى فترة البحث يمكن تلخيصها فى الحقائق الخمس التالية:

أولاً: إنه نادرا ماكانت تستـخدم كلمة "قومية " ذلك أن الكلمة الـتى كانت سائده هى "وطنية" ولكنها غالبا ماكانت تعطى نفس معنى "القومية".

ثانياً: **وعى غالبية كتـاب هذه الفترة- باستثناء عدد من كتاب الحـزب الوطنى وخاصة مصطفى كامل ومحمد فريد وجدى- بضرورة استـبعاد الدين من مقومات تكوين الأمم والقوميات وكان الدافع الى ذلك محاولة نفى تهمة التـعصب الدينى عن المصريين.. وهى التهمة التى حاول عدد من كتاب وسياسى أوربا إلصاقـها بالمصريين منذ أحداث الثورة العرابية وطوال فترة البحث.. وكذلك لتـجنب استغلال سلطات الاحتلال البريطانية لبـعض الحساسيات التى حكمت العلاقـات بين المسلمين والأقبـاط فى بعض فترات البحث.. وتحـويلها إلى صراع طائفى يهدد وحدة الوطنية المصرية.. كمـا حدث عقب مقتل بطرس باشا غالى وما تلاه من عقد مؤتمر قبطى فى أسيوط والرد عليه بمؤتمر مصرى «إسلامى» فى مصر الجديدة.**

(١) السياسة- ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى مسالة القوميات)

(٢) الجريدة- ١١ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (ماهو الوطن؟)

(٢) الأخبار- ٣ يناير ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوطن)

ثالثاً: وجود آثار من مفاهيم العصور الوسطى للقومية فى كتابات كثير من المفكرين والكتاب والصحفيين.. وبالذات فى خلطهم بين مفهوم الأمة.. والدولة ويظهر ذلك فى إصرار بعض الكتاب على اعتبار الدولة أو الحكومة عنصرا أساسيا من عناصر ومكونات الوجود القومى.

رابعاً: وجود بعض تأثيرات للمفهوم الماركسى للقومية.. على بعض الكتاب... وإن كانوا قلة ضئيلة- ويكشف عن ذلك اهتمام البعض بعامل المصالح الاقتصادية المشتركة والنظر إليه باعتباره العامل الرئيسى فى تكوين القومية.

خامساً: ولم يخل الأمر من وجود عدد من المفاهيم الرومانسية للقومية ونجدها بالذات عند بعض كتاب الحزب الوطنى كأمين الرافعى وأحمد حلمى وفى الكتابات الادبية لعدد من الشعراء والأدباء مثل أمير الشعراء أحمد شوقى.. وهى غالبا ما تنحصر فى الدعوة لبذل كل جهد والتضحية بالنفس والمال من أجل ترقية الوطن وتقدمه.

* * *

الفصل الثالث عشر

الوطنية المصرية..
فى الصحافة المصرية

إذا بحثنا أصول الوطنيـة المصرية بالمعنى المصطلح عليه حاليـا وجدناها شيئا جـديدا لم تعرفه مصر إلا فى العصر الحـديث وبالذات بعد مجىء الحملة الفرنسية واستقـلال محمد على وأسرته بالحكم[1].. حيث وجدت فى مصـر لأول مرة حياة وطنية بعد أن مضت عـليها قرون طويلة فى ضعف وانحطاط[2].

ورغـم ذلك فان مقـومات الوطنية من لغة وتاريخ مشـترك وغير ذلك.. كانت قائمـة فى مصر منذ زمن طويل.. لعله منذ توحد الوجهين القبلى والبحرى على يد الفرعون مينا[3].

فمصـر لم تفقد مقومـات الوطنية يوما ماوقـد ظلت هذه المقومات قائمـة فى ظل غزو الفرس وتحت حكم الرومان والعرب والأتراك والمماليك[4].. ومصر لم تفن فى غزاتها بل إن غزاتها هم الذين يفنون فى مـصر.. فـهم يذوبون فى بوتقـة الوطنية المصـرية[5].. والعناصر الأجنبـية التى تواردت على مصر لم تترك أثرا محسوسا فى مجموعة السكان.. فقد اندمج فى الشعب المصرى: الاغريق والرومـان والعرب وغيرهـم ممن أتوا بعـدهـم وتلاشت أوصافهم فـيها[6] وأصبحوا من أبنائها واتخذوا تقاليدها وسننها لهم تقاليد وسننا [7].

فمصـر إذن هى موطن أقدم وطنية فى التـاريخ فى العادات والتقاليـد والعقائد والأزياء ولون الطعـام وأسلوب الحـياة.. وقـد بقى حـالهم هكذا فى كل عـصـر وفى ظل كل دين وكل نظام حكم.. يتغير الحاكم ويتغير الزمن ويتـغير الفكر وتبقى مصر ويبقى المصريون[8]. فمظاهر الحياة فى مصر تدل على وحدة تاريخية وتواصل فى الحياة الوطنية ففى المصريين ميل إلى المحافظة على التراث تقترب كـثيرا من الصورة القديمة ولم تتغير طرق المعيشة لدى الشعبيـة فى البقايا اللغوية وفى الاحتـفاظ بكثير من العـادات العائلية والاجـتماعيـة خصوصا فى القـرى وبعض الأوصاف الخلقية كتدين المصريين العمـيق وعنادهم وتصلبهم وهى أوصاف ذكرها المورخون والرحالة منذ زمن بعيد ولاتزال سائدة فى مصر بعد ستة آلاف سنة[9].

---

(١) د. عبـد اللطيف حمـزه- الحركة الفكرية فى مـصر فى العـهدين الأيوبى والمملوكى الأول- الطبـعة الأولى- دار الفكر العربى- القاهرة- ص٣

(٢) مريت بطرس غالى- سياسة الغد- مطبعة الرسالة- القاهرة - ١٩٣٨- ص١٤٢.

(٣) فتحى رضوان- أخى المواطن- دار المعارف- القاهرة- ١٩٥٥- ص٧

(٤) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور- الجزء الأول- كتاب روز اليوسف- القاهرة - ١٩٥٥- ص٧

(٥) د. حسين فوزى- سندباد مصرى (جولات فى رحاب التاريخ)- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦١- ص١٤٥.

(٦) مريت بطرس غالى- سياسة الغد ص١٥٠- ١٥١.

(٧) د. طه حسين- مستقبل الثقافة فى مصر- مطبعة المعارف- القاهرة ١٩٣٨- ص ١٦- ١٧.

(٨) فتحى رضوان- أخى المواطن- ص١٠

(٩) مريت بطرس غالى- سياسة الغد- ص ١٥٠- ١٥١.

وليس أدل على ذلك من أن الفلاح المصرى هو نفسه فلاح آلاف السنين وهو بذلك يعطى نموذجا لوحدة المصرى عبر تاريخه ووحدة الحياة على ضفاف النيل(١)

ومن المؤكد أنه وإن غير المصريون لغتهم مرة وعقيدتهم الدينية مرتين فلا يختلف المصرى الحالى فى شىء عن اجداده القريبين والأبعدين فى قليل أو كثير(٢) كذلك حافظت مصر على شخصيتها المتميزة بفضل قدرتها العجيبة على استيعاب الثقافات الأجنبية وتمثيلها(٣).

وهناك عنصران هامان تعاونا على توفير هذه الميزات لمصر وهما الصحراء والنيل.. أما الصحراء فقد قامت على حدود مصر من الشرق والغرب كالحارسين الساهرين اللذين حميا مصر من الذوبان فى غيرها فبقيت لها داخل هذين الحدين خصائصها الجنسية والقومية.

أما النيل فقد كان أساس الحضارة فى مصر وأساس الحضارة الزراعية بالذات وهى حضارة أخص خصائصها وأظهر توابعها الاستقرار والثبات والالتصاق بالأرض فضلا عن أن ارتباط كل المصريين من البحر إلى الشلالات بهذا المنبع الأصيل للحياة قد أعان على إقامة حكومة مركزية وأعان وجود الحكومة المركزية على توحيد ظروف الحياة فى مختلف أنحاء الدولة (٤).

والمعروف أن مجتمع النهر.. أى مجتمع الزراعة يختلف عن مجتمع البداوة.. أى الرعى اختلافا بينا.. فبينما تلزم البيئة النهرية سكانها بالتجمع والاستقرار والتعاون بما يعنيه ذلك من ادراك لمعنى الوطن والأمة والدولة.. تدفع بيئة البداوة الراعى للانتقال من مكان إلى آخر سعيا وراء الكلأ بما يعنيه ذلك من التفرق والتشتت وانصراف ولاء الفرد للقبيلة أو الأسرة وحدها.. أى ينتفى معنى الوطن والأمة والدولة عن عقلية البدو.(٥)

ولابد أن نفرق فى التاريخ المصرى بين مرحلتين إحداهما السابقة على دخول الإسلام والأخرى اللاحقة لدخوله ففى المرحلة الأولى كانت الوطنية المصرية ظاهرة بوضوح أما فى المرحلة الثانية فقد انطوت هذه الوطنية فى الدين الجديد وفى مثله وأفكاره والإسلام يجعل دار الإسلام واحدة مهما تباعدت بين أطرافها المسافات وتختلف التقاليد والعادات وأصبحت مصر ترى أن خضوعها لحاكم من المسلمين شىء طبيعى بغض النظر عما إذا كان هذا الحاكم من أهل البلاد أو أجنبيا عنها وإن الاشترك فى الدين كاف بذاته لكى يغض عن كل نزعة آخرى ويجعل انضمام بلد مسلم إلى مجموعة البلاد الإسلامية شيئا يقضى به الدين ويتفق مع أحكام الشريعة(٦) لذلك عندما دخلت مصر فى حكم الدولة العثمانية شعر المصريون بولاء عميق للخليفة العثمانى ومع

---

(١) د. حسين فوزى- سندباد مصرى- ص ١٤٠

(٢) فؤاد محمد شبل- دور مصر فى تكوين الحضارة- الهيئة العامة للتأليف والطباعة والنشر- القاهرة- ١٩٧١- ص ٣١/ ٣٢.

(٣) المصدر السابق- ص٦.

(٤) فتحى رضوان- أخى المواطن-.ص١٠-١١

(٥) فؤاد محمد شبل- دور مصر فى تكوين الحضارة- ص١٠٧

(٦) محمد زكى عبد القادر- محنة الدستور- ص٧-٩

ذلك فقد ظلت مصر محتفظة بوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة. فأقليتها الدينية تعد محدودة وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لاتعرف التشبع أو التشرذم الطائفى .. والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك ولذلك فإن الاستقرار السياسى فى مصر حتى فى ظل الإقطاع سمة واضحة(١). ولقد ظلت مقومات الوطنية قائمة فى المجتمع المصرى إلا أن الإقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات وانصهارها وبلورتها(٢).

فمقومات الوطنية ظلت قائمة فى مصر إلا أن الوعى بها هو الذى لم يكن موجودا ولقد أتاح انهيار النظام الإقطاعى الفرصة لهذه المقومات لكى تنصهر وتعمل على إبراز الوطنية خصوصا أن انهيار الإقطاع يرتبط عادة بإنهاء الانقسام السياسى وإقامة سوق وطنية موحدة.. وبتقدم وسائل المواصلات.

ونحن نرى أن مصر كانت تشكل حتى الفتح العربى.. "قومية مستقلة" ومتميزة عن غيرها من الشعوب والقوميات بل لعلها أو ل قومية تكونت فى التاريخ. ولكن هذه القومية انصهرت بعد الفتح العربى فى قومية أكبر هى "القومية العربية" وصحيح أن الرابطة الإسلامية كانت تغطى على هذه الحقيقة طوال عدة قرون ماضية إلا أنه بانفصال الدين عن الدولة فى تركيا مع مطالع القرن العشرين تكشفت حقيقة الرابطة القومية التى تربط بين الشعوب العربية فلم تعد مصر تشكل قومية متميزة كما كانت قبل الفتح العربى وإنما صارت مجرد "وطنية" تنتمى إلى قومية أشمل وأعم هى القومية العربية تماما كالوطنية العراقية أو الوطنية الجزائرية أو الوطنية السورية.

---

(١) د. جمال حمدان- شخصية مصر= دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال- القاهرة- ١٩٦٧- ص٢٣٧

(٢) د. محمد أنيس- محاضرات فى تاريخ الشرق الاوسط الحديث- دار العالم العربى- القاهرة- ص١٨٣.

الصحافة المصرية .. ومفهوم الوطنية المصرية

ويلاحظ عند البدء فى رصد البدايات الجنينية لفكرة الوطنية المصرية فى الصحافة المصرية عقب الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ..أن الفكرة بدأت غامضة غير محددة.. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار السياسى الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.

فالشيخ على يوسف يبدأ افتتاحية العدد الأول من صحيفة "المؤيد" معلنا أن الغرض من إصدار الصحيفة هو:" خدمة الأوطان لصلاح شأن بنى الوطن"(١)

وهو يؤكد أن:" المؤيد جريدة وطنية".. وحين يتولى عباس حلمى الثانى أريكة الخديوية المصرية يكتب مهنئا الخديو الجديد ويستخدم لأول مرة تعبير "الأمة المصرية"(٢) ورغم اعتراف الشيخ على يوسف بوجود "أمة مصرية" إلا انه كان يرى أنه لاحق لها فى أن تكون أمة مستقلة فى حياتها السياسية عن الدولة العثمانية.. ويؤكد على تبعية مصر للباب العالى ففى رأيه:" إن الأمة المصرية ليست مستقلة فى حياتها السياسية وانما هى تابعة لكرسى الخلافة العثمانية فمن هذه الجهة يكون السير فى تدبير منافعها بما تسعه تلك الامتيازات المقررة فقط هذا فضلا عن الرابطة الدينية العظمى التى تربط مصر بالمملكة العثمانية" وهو يهاجم من يفكرون فى إنهاء هذه التبعية ويرى أن تبعية مصر خير لها من الاستقلال:" ومن الغريب أن أغلب الأمم تحسب الاطلاق فى حياتها السياسية أشرف من التبعية مهما كان نوعها ولكن الأمة المصرية صارت فى ظروف تجعلها تعتبر أعظم فخر لها المحافظة على تلك الرابطة السياسية اذ بهذه الرابطة تستعين على بقاء المميزات الممنوحة وحسن التصرف بهذه التبعية يستوجب أيضا حسن الثقة بالمتبوع".

وفى نفس المقال يكشف الكاتب عن الهدف من دعوته لتمسك مصر بالتبعية لتركيا وهو إحراج الانجليز وإخراجهم من مصر: "لقد كان من حوادث الثورة العرابية ما أوجب تداخل الانجليز واحتلالهم البلاد بحجة تأييد سمو الخديو السابق فى إمارته ويقتضى فى شرع العدالة أن انتقال الأمر لسمو الخديو الحالى تنفيذا للفرمانات الشاهانية بمحض إرادة الخليفة الأعظم يكون آخر زمن تؤدى مصر فيه تلك الإفادة على ذلك المعروف الذى انقضى نحبه".

وكان غالبية الصحف المصرية فى السنوات الأولى للاحتلال منقسمة إلى معسكرين: معسكر يدعو لانجلترا ويطالب باستمرار احتلالها لمصر وكان على رأس هذا المعسكر صحيفة" المقطم"..

---

(١) المؤيد- أول ديسمبر سنة ١٨٨٩

(٢) المؤيد- أول فبراير سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (مصر بين يدى أميرها الجديد).

ومعسكر ثان يدعو لفرنسا ويطالب بإخراج الانجليز من البلاد.. ومالبث أن ظهر اتجاه جديد يدعو لمصر وحدها.. لا لانجلترا ولا لفرنسا فحين كتب (سليم تقلا) فى الأهرام يقول:" أما فرنسا التى نهضت نهضة الأسد من عرينه فهيأت بمساعى رجالها فكانت الأمة بأسرها جيشا وطنيا جرارا قامت تطالب بحقوق الضعيف المصرى وتسأل احترام مصلحة الدولة العلية وتذكر انجلترا بمجد أبناء فرنسا وتأييدها على شاطئ النيل المبارك" (١)

حين كتب سليم تقلا ما تقدم رد عليه" ميخائيل عبد السيد" فى الوطن وهاجم انحياز الكتاب إلى وطن غير مصر فقال:" لابد أن لايكون الكتاب متنكلزين ولا متفرنسين بل الواجب عليهم أن يكونوا مصريين حقيقيين لا يخونوا وطنهم ولا بلادهم ولا ملكهم" (٢).

وفى افتتاحية العدد الأول من صحيفة "مصر" يعلن" تادرس المنقبادى" إن هدف الجريدة: "خدمة الأمة المصرية وتقوية رباط الجامعة الوطنية" (٣) ووعد الكاتب قراءه بأن الصحيفة لن تهتم:" بشؤون غيرنا قبل الاهتمام بشئون أمتنا وأن لاتتداخل فى الكلام على أحوال سوانا قبل استيفاء الكلام على ما يتعلق بإصلاح داخليتنا وحفظ مصلحتنا".. وقال إن الجريدة:" هى الأولى التى يجب أن تظهر بمبدأ مصرى جديد" (٤) ثم شرح هذا المبدأ فقال عنه:"إذا كنا ضعفاء فمن العار والجهل أن نقدم من قوتنا الضعيفة شيئا لتقوية القوى الذى هو فى غنى تام عن ضعفنا اللهم إلا إذا كانت نواياه استنضاب بقية ما بقى فينا من الامتيازات فنصبح صفر الأكف كما تصبح بلادنا بمثابة مستعمرة أورباوية جديدة يتهافت عليها كل غريب ويقصدها كل أجنبى».

وفى صحيفة مصر أيضا يتساءل توفيق عزوز: هل فى مصر وطنية؟

وأجاب: «هناك بعض المؤلفين والكتاب الأوربيين يزعمون أن ليس فى هذه البلاد عنصر وطنى محض وإن كل العناصر التى يتألف منها جسم الأمة المصرية إن هى إلا عناصر أجنبية دخلت إلى هذه البلاد من عهد ليس ببعيد فانتحلت لنفسها هذا اللقب وسميت بهذا الاسم زورا وبهتانا»(٥).

ثم تصدى لنقد هذه الفكرة:«ألا يعلمون أن من بين ظهرانينا مليونا من البشر هم سلالة أولئك المصريين الأقدمين الذين سادوا وشادوا ووصلوا إلى ما وصلوا وتحصلوا على ما تحصلوا

---

(١) الأهرام ـ ١٤مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (أهمية مصر)

(٢) الوطن ـ ١٧ مارس سنة ١٨٩٢.

(٣) مصر ـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (فاتحة الجريدة).

(٤) مصر ـ ٢٢ نوفبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (سياسة جريدتنا).

(٥) مصر ـ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (بماذا تقوم الوطنية).

فكيف يتغافلون عن هذه الأمة بأسرها وينكرون وجودها وهى حية ترزق لم تمسها يد الانقراض ولم تعبث بها عوامل الهدم».

ثم يتعرض الكاتب لأوضاع ما يسميه" بالأمة الاسلامية" فى مصر فيقول: «ويحتمل أنهم يقصدون تلك الأمة الإسلامية التى دخلت هذه الديار فى عهد عمرو بن العاص فاستوطنتها وامترجت بأبنائها الأصليين امتزاج الماء بالروح أو الأجساد بالأرواح" وهو يتصدى لنقد هذه الفكرة أيضا: «فإن كان هذا فكرهم فليكفوا أنفسهم مئونة التعب والنصب وليعلموا أن هذا الشعب قد اكتسب حق الوطنية ببقائه فى هذه البلاد المصرية تلك المدة المديدة واختلاطه بالمصريين فى التعامل والنسب وهذا ولاشك كاف لتحويله حق الوطنية إن لم نقل حق المصرية أيضا».

وقد لعبت كتابات مصطفى كامل فى «اللواء» دورا كبيرا فى بناء فكرة الوطنية المصرية.. وهو عكس ما يشاع فى بعض الكتابات التاريخية التى تحاول أن تصور مصطفى كامل كمجرد داعية إلى الجامعة العثمانية والراغب فى إحلال الاحتلال التركى محل الاحتلال الانجليزى (١).

والواقع أن موقف مصطفى كامل.. كان موقفا معقدا أو على الأصح مركبا مما أتاح إمكانية ظهور مثل هذه التأويلات والتخريجات بالإضافة إلى أن الخلافات الحزبية لعبت دورا هاما فى شيوع مثل هذه الادعاءات.

ولقد تولى مصطفى كامل بنفسه الرد على هذه الادعاءات ففى العدد السابع من اللواء نراه ينشر رسالة بعث بها إليه «أحد فضلاء الناشئة القبطية» يقول له فيها: «يدهشنى أن أراك وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر مناديا بالجامعة الإسلامية محرضا المسلمين على الاتحاد والاتفاق وغير مهتم أبدا بإخوانك الأقباط الذين هم إخوتك فى الوطنية وأقرب إليك من مسلمى جاوى وبخارى والهند.. فإذا كنت أنت الذى طفت أوربا وعرفت معنى الحياة والوطنية ونلت من مزايا الوجود ما نلت تجحف بالجامعة الجنسية ولا تملأ جريدتك الغراء وخطبك الرائقة إلا بالإسلام والمسلمين فماذا يا ترى تكون إحساسات عامة المسلمين نحونا؟ إنى استلفت نظرك الصائب إلى هذا الأمر الجدير بالالتفات وأترك لك الرأى والسلام»(٢).

وقد رد مصطفى كامل على الرسالة شارحا رأيه فى الربط بين الوطنية المصرية والجامعة الإسلامية مؤكدا أنه لا يوجد تناقض بين الدعوتين وقال: «إننا لا نبخس الجامعة الجنسية حقها ولا نأبى الاتحاد الأكيد مع إخواننا الأقباط فإننا نادينا بأعلى صوت أن المسلمين والأقباط فى مصر

(١) محمد زكى عبدالقادر = محنة الدستور - ص ٢٠ - ٢٢، ود. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٣٤ - ٣٥، وتوفيق الحكيم - مجلة الطليعة - أول إبريل سنة ١٩٧٥ مقال بعنوان (حوار بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم).

(٢) اللواء - ٩ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (المنبر العام).

أمة واحدة بل عائلة واحدة وقلنا إن الدم الذى يجرى فى عروق أغلب مسلمى مصر هو بنفسه الدم الذى يجرى فى عروق الأقباط وأن أول واجب نحو الوطن هو الاتحاد التام بين أبنائه».

ثم فسر مصطفى كامل سر اهتمامه بشئون الإسلام فقال: «أما اهتمامنا بشئون الإسلام والمسلمين فإننا بصفتنا مسلمين أصحاب عقيدة قوية يجب علينا وجوبا لازما أن نهتم بأمور ديننا اهتماما فائقا وأن نجتهد فى إصلاح شئوننا وتقويم المعنى من أحوالنا فضلا عن أننا نجد تعصب آوربا ضد الإسلام والمسلمين قويا ونرى بالعيان البراهين الجمة على أننا وسائر بلاد المسلمين سواء فى الاضطهاد وأن جريمتنا الكبرى عند آوربا كوننا مسلمين».

ثم شرح خطته السياسية موضحا مذهبه فى الجمع بين الدعوتين الوطنية والإسلامية: «فخطتنا الثابتة التى لم تتغير ولن تتغير هى المناداة بالاتحاد بين كافة المصريين بالاتفاق مع النزلاء على ما فيه خير الوطن العزيز والعمل على اتباع ديننا الكريم وإصلاح شئون المسلمين».

ثم عاود مصطفى كامل شرح موقفه فى مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن) حيث قال : «إننا فى مصر أمة مشتركة جزء منا هو الأقباط وجزء عظيم هو المسلمين وعلينا واجبان عظيمان: واجب دينى وواجب وطنى فالواجب الدينى يحتم على الأقباط أن يحافظوا على عقيدتهم أشد المحافظة ويدافعوا عنها أقوى دفاع ولا ملامة عليهم إذا انعطفوا نحو إخوانهم فى الدين والعقيدة.. والواجب الدينى يحتم على المسلمين أن يرجعوا إلى مبادىء الإسلام الصحيحة ويعملوا بأوامر الدين الحنيف الكريم ويجتنبوا نواهيه ويتحدوا فيما بينهم اتحادا متينا أكيدا حتى يرتفع شأنهم وتسمو بين الأمم مكانتهم ولا ملامة عليهم إذا انعطفوا بكل جوارحهم نحو إخوانهم المسلمين فى سائر أقطار المعمورة لأن الإسلام جعل المسلمين إخوة بالرغم عن اختلاف النحل والبلاد.. وإذا أضفنا إلى الرابطة الدينية اتحاد المصالح السياسية واضطهاد آوربا لنا بصفة واحدة وشكل واحد ولعلة واحدة ظهر لنا ضرورة اجتماع كلمة المسلمين وعرف الناس جميعا لماذا ننادى بالاتحاد الإسلامى.. ألا ترى أن الذين يطعنون على الإسلام يتهمونه بأنه دين التأخر والانحطاط وأن جميع أبنائه متأخرون منحطون؟ أليست هذه التهمة وحدها داعية لاستنهاض همم المسلمين فى كل أنحاء الأرض ودعوتهم للاتحاد والاتفاق وترقية شئونهم وإعلاء قدر الدين الكريم»(١).

وهذا التضامن بين المسلمين من ناحية وبين الأقباط من ناحية ثانية. لا يشكل فى رأى مصطفى كامل أى تناقض مع الواجب الوطنى لكلا الاثنين: «أما واجبنا الوطنى فهو العمل باتحاد تام بين المسلمين والأقباط وغيرهم ممن صارت مصر وطنا لهم لخدمة هذه الديار العزيزة والسعى

---

(١) اللواء - ١٦ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن).

وراء استقلالها وحريتها» ثم يؤكد أنه: «ليس فى خدمة الإسلام أو الدعوة لاتحاد المسلمين شيء من التعصب الدينى أو المخالفة للمبادىء الوطنية الحقيقية.. بل إن التمسك بالدين يدعو للتمسك بالوطن وحسبنا دليلاً أن «حب الوطن من الإيمان».

ثم يزداد موقف مصطفى كامل من قضية الوطنية المصرية وضوحا بمقالته التى نشرها فى صحيفة (الطان) الباريسية الصادرة فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٠٦ والتى أعادت صحيفة اللواء نشرها كاملة بعد ترجمتها إلى العربية وفيها يكشف مصطفى كامل عن حقيقة موقفه المتعاطف مع تركيا وعلاقة هذ الموقف بالوطنية المصرية فيقول: «إن انعطافنا نحو تركيا وميلنا ورغبتنا الشديدة فى أن نراها متقدمة قوية آمنة على مستقبلها لا تفيد أبدا أننا نسينا وطننا بل إن محبتنا لمصر تتقدم على كل شيء.. إن اهتمامك بمصالح أخيك أو قريبك لا يدل أبداً على أنك حجبت مصالحك.. إننا نريد أن تكون مصر للمصريين وقد أعلنت ذلك بصوت عال منذ اثنى عشر عاما وأقول يستحيل على أى إنسان أن يثبت عكس ذلك بسطر واحد أو جملة واحدة أو كلمة واحدة»(١).

وهكذا يتأكد لنا أن النزعة العثمانية الإسلامية عند مصطفى كامل كانت تسير جنبا إلى جنب فى كل خطة من خططه مع النزعة المصرية.. بل أقرب إلى الحق أن يقال إن مصطفى كامل كان يقدم النزعة الوطنية المصرية على النزعة العثمانية الإسلامية أو بعبارة أخرى كانت سبباً من أسباب قوة الأولى»(٢).

لذلك لم يكن غريبا أن يكون من بين الأسلحة التى حارب بها الاحتلال البريطانى مصطفى كامل ودعوته الغريبة التى رسخت فى أذهان البعض وهى أن مصطفى كامل لم يكن يريد الاستقلال لذاته وإنما كان يريد لها الاستقلال فقط عن انجلترا لا لتتحرر وتنطلق إرادتها وتتساوى بغيرها من الأمم والدول التى استقلت بل لتكون تابعة لتركيا فتنبسط عليها حماية الخليفة التركى وتصبح أيالة من أيالاته(٣).ولكن الولاء لتركيا من وجهة نظر مصطفى كامل - كما يظهر فى مقالاته- لم يكن إقراراً بتبعية مصر لتركيا ولا نزولاً عن استقلالها لسلطان بنى عثمان ولا تفريطاً فى حق من حقوق مصر بل كان مسايرة للظروف الدولية التى تحيط بمركز مصر الدولى ومركز الاحتلال البريطانى فى مصر(٤). فقد كان مركز انجلترا فى مصر غاية فى الضعف والوهن لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية»(٥).وقد علمت انجلترا

---

(١) اللواء - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (وطنية وجامعة إسلامية ومصر للمصريين).

(٢) د. عبداللطيف حمزة = أدب المقالة الصحفية فى مصر - (لطفى السيد) ص ١٣.

(٣) فتحى رضوان - أخى المواطن = ص ١١٢.

(٤) فتحى رضوان - مصطفى كامل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٥ - ص ٢٣٨.

(٥) د. عبدالعظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٥٥.

أن احتلالها لمصر كـان سبباً للعداوة بينها وبين الدولة العلية وأن المملكة العثـمانية لا تقبل مطلقا السمـاح لانجلترا على بقائها فى مـصر[١].. وكان مـصطفى كامل يتخـذ هذه السيادة الاسـمـية التركية على مصر.. أداة للضغط على انجلترا ومطالبتها بالجلاء عن البلاد..

وكان حرصـه على حسن العلاقة مع تركيـا مظاهرة ضد الاحتلال البريطانى تـعلن لبريطانيا ولدول العالم الخارجيـة وبالذات فى آوربا أن مصر ترفض اعتبار هذا الاحتـلال إجراءا نهائيا ثم إن ولاء مصطفى كامل لتركيا فى جانب منه يكشف عن شـعور بالامتنان من جانبه لأن تركيا لم تسلم مـصـر لبـريطانيـا ولم تتنازل عن حـقـوقـهـا فى مـصر مما أخـر طويلا فـى إلحاق مـصـر بالإمبراطورية البريطانية[٢].ومما يؤكـد وجـهة نظر مـصطفى كـامل هو أن مـصـر لم تضم إلى الأملاك البريطانية إلا بعد قيام الحرب العالميـة الأولى وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا ضد انجلترا فأعلنت الأخـيرة الحماية على مـصر فى ١٨ ديسمبـر عام ١٩١٤[٣].وتحولت مصر رسـمياً إلى مستعمرة إنجليزية.

وفى صحـيفة «الجـريدة» يقدم لطفى السيـد نظرية متكاملة فى الوطنيـة المصرية.. ولكن هذه النظرية لم تتكامل عند لطفى السيد مرة واحدة.. وإنما أخذت تتشكل يوماً بعد يوم حتى صار لها شكل المذهب المتناسق.. وترجع جذور هذه النظرية عند لطفى السيد إلى ما قبل إصدار الجريدة وبالتحديد منذ وجـدت مسألة العقبة ومـا جرى فى حادثة طابا بين مصر وتركـيا.. وكان الأتراك يدعون أنهـا لهم والإنجليز يقولون إنهـا ملك لمصر.. وكانـت الجرائد الوطنية تنتـصر للأتراك فى هذه المسألة كـمـا كـان شأنها فى مـسألة فـاشودة فإن المصـريين كان ضلعـهـم مع الفرنسـيين ضد الإنجليز الذين كانوا يطالبون بفاشودة باسم مصر.. وكان رأي لطفى السيد أن مثل هذا الموقف لا يمكن نفسيره إلا بأن البلاد ثقل عليها الاحتلال فأصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ولو كان خيراً لمصر[٤]. وكان من رأيه أيضاً أن موقف الصحف الوطنية وبالذات اللواء والمؤيد اللتين وقفتا مع تركيا.. عمل لا يتفق والمنطق واسـتنكر كيف يتحمسا لما يراد به اقتطاع جزء من أرض الوطن وأن يتنكرا لما يراد به المحـافظة على أقـاليمـها[٥].وكـان ذلك أحد الدوافع التى جـعلت لطفى السيد وجماعة «الجريدة» تنزل إلى ميدان الصحافة[٦].

(١) مصطفى كامل - المسألة الشرقية - الجزء الأول - مطبعة اللواء - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٠٩ - ص ٢٥ - ٢٨.

(٢) فتحى رضوان - مصطفى كامل - ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) د. عبدالعظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٥٦.

(٤) أحمد لطفى السيد - حياتى - كتاب الهلال - القاهرة - ص ٤٣ - ٤٤.

(٥) د. محمـد حسين هيكل - مذكرات فى السـياسة المصرية - الجـزء الأول - مطبعة النهضة المـصرية - القاهرة ١٩٥١ ص ٢٦.

(٦) د. حسين فوزى النجاز - الجريدة تاريخ وفن - رسالة دكتورا. - غير منشورة ص ١٤/٧.

وأول ما نلاحظه على كتابات لطفى السيد حول الوطنية المصرية..أنه كان ينظر إلى مصر باعتبارها أمة متميزة لها قوميتها المستقلة مثل غيرها من الأمم.. فعندما تتساءل (المقطم) فى معرض نقدها لخطة «الجريدة» عن معنى كلمة الأمة المصرية التى تتشدق بها الجريدة؟[1]. يرد عليها لطفى السيد قائلا: «قرأنا فى عدد الأمس من المقطم سؤالا (للجريدة) عن مدلول لفظ الأمة فى عرفنا فنجيب بأن مدلول هذا اللفظ فى عرفنا هو مجموع الشعب المصرى»[2].

أما الشعب المصري فهو يتكون فى نظر لطفى السيد من: «مجموع الأفراد القاطنين في مصر متي كانوا خاضعين لقوانينها الأهلية كاسبين جنسيتها بصرف النظر عن الفروق التى توجد عادة بين أفراد الأمة الواحدة كالاختلاف فى الدين أو فى أصل الوطن أو الجنسية «ويحاول لطفى السيد أن يقدم تعريفا لمفهوم القومية المصرية فقال: «إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية والاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركى على وطنه والانجليزى على قوميته»[3].
ولقد رفض لطفى السيد أى قول بانتماء قومى لمصر أبعد من حدود الوطن المصرى فهو يؤكد: «إننا نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقا أن ننتسب إلى وطن غير مصر مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية أو شركسية أو سورية أو رومية ومصر بلد طيب ولد التمدن مرتين وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقى»[4].

وهاجم لطفى السيد دعاة الجامعة الإسلامية فهو يعتقد أن القول: بأن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين.. هى قاعدة استعمارية ينفع التحدث بها كل أمة مستعمرة تطمع فى توسيع أملاكها ونشر نفوذها كل يوم فيما حولها من البلاد.. تلك قاعدة تتمشى بغاية السهولة مع العنصر القوى الذى يفتح البلاد باسم الدين ويحب أن يكون أفراده كاسبين جميع الحقوق الوطنية فى أى قطر من الأقطار المفتوحة ليصل بذلك إلى توحيد العناصر المختلفة فى البلاد حتى لا تنقض أمة من الأمم المفتوحة عهدها ولا تتبرم بالسلطة العليا ولا تتطلع إلى الاستقلال بسيادتها على نفسها»[5].

ثم أكد لطفي السيد أن التطور السياسى لم يعد يقبل بوجود فكرة الجامعة الإسلامية.. وأن الحل البديل لها هو الدول القومية المستقلة: «أما الآن وقد أصبحت أقطار الشرق غرضا لاستعمار الغرب وانقطع أمل هذه الأمم الشرقية فى الاستعمار ووقفت أطماعه عند حد المدافعة لا المهاجمة والاحتفاظ بسلامة كل أمة فى بلادها من أن تمحى جنسيتها ويفنى وجودها فإن أكبر مطمع لكل أمة شرقية هو الاستقلال.. أما الآن والحال كذلك فقد أصبحت هذه القاعدة لا حق لها فى البقاء لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأمم الإسلامية وأطماعها فلم يبق إلا أن يحل

---

(١) المقطم - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٢) الجريدة - ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٧ - مقال بعنوان (الأمة المصرية).

(٣) الجريدة - ٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (غرض الأمة هو الاستقلال).

(٤) الجريدة - ٩ يناير سنة ١٩١٣.

(٥) الجريدة - ١٦ يناير سنة ١٩١٣.

محل هذه القاعدة المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود وذلك المذهب هو مذهب الوطنية».

ويرد لطفى السيد على حجة مصطفى كامل والحزب الوطنى فى الدعوة للارتباط بالدولة العثمانية والاستفادة من الوضع القانونى لتركيا فى مصر لإحراج الانجليز وإخراجهم من مصر.. ويطالب بدلا من ذلك بالاعتماد على النفس لنيل الاستقلال فيقول: «يجب ألا نقع مرة ثانية فى حبائل ذلك الوهم القديم الذى كان يراود أمتنا الوقت بعد الوقت إذ كان يزين لنا مرة أن فرنسا ستحرر بلادنا ومرة أن الدولة العلية ستقوى وبحقنا عليها تسفك دماء أبطالها لتخرج الانجليز من بلادنا ثم هى بعد ذلك تتركنا لأنفسنا فى بلادنا أحراراً نتصرف فيها بما نشاء ولابد لنا من عزة تربأ بنا عن أن نطلب من غيرنا أن يأتى ليحرر نفوسنا من الرق وقلوبنا من عبادة القوى.. إن الاعتماد على الموازنة الدولية والمعاهدات الدولية والتصريحات البرلمانية صار من (المودة) القديمة فلا ينفع مصر شيئا كثيرا إنما الذى ينفعها هو ألا تقف لحظة واحدة عن العمل لذاتها وعن إثبات شخصيتها وقوميتها وميلها إلى الاستقلال».

وقد بحث لطفى السيد فى العناصر التى تتكون منها الأمة المصرية فأكد أن «المجموعة المصرية تتألف من المصريين الأصليين ومن عناصر أخرى جديدة من الأجانب حلوا مصر على سبيل القرار وجعلوها موضع سعيهم فصارت بعد قليل محل ثروتهم وموطن حياتهم فى الحال والاستقبال فأصبحوا بذلك مصريين يرون من الواجب عليهم أن لا يكونوا أقل غيرة على مصر من بنيها الأصليين»(١).

ويعلن الكاتب ضيقه لأن هؤلاء المصريين ذوى الأصول الأجنبية «لا يزالون يظنون أن المصريين يعتبرونهم أجانب عنهم ويكادون يتحللون بهذا الوطن من كثير من الواجبات الوطنية التى يجب على المصريين احتمالها لسعادة بلادهم».

ولقد بنى لطفى السيد نظريته فى القومية المصرية على أساس المنفعة وهو لذلك يطالب بإدخال هؤلاء الأجانب المتوطنين بمصر فى الجامعة المصرية لما سوف تستفيده مصر من جهودهم وخبرتهم وثرواتهم.. فهو يقول : «نحن نبنى عملنا لبلادنا على قاعدة المنفعة من غير أن يكون لمختلف المعتقدات والأجناس أثر كبير أو قليل فى السياسة المصرية العامة وأن كل مصرى اعتاد أن يرى المستقبل بعينه يود من صميم فؤاده لو أصبح كل من على أرض مصر من العثمانيين وغير العثمانيين والأجانب أرباب الامتيازات مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات يعملون لسعادة هذا الوطن أو لسعادتهم أجمعين».

ثم يطالب لطفى السيد بإدخال هؤلاء الأجانب فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية باعتبار أن الذين جاءوا إلى مصر واستوطنوها غير سكانها الأصليين «قد برهنوا على صدق اخلاصهم ووطنيتهم».

---

(١) الجريدة - ٥ أكتوبر ١٩٠٩ مقال بعنوان الجامعه المصرية .

وقد يكون السبب وراء دعوة لطفى السيد إلى اعتبار العناصر الأجنبية جزءا من (الوطنية المصرية) أن نسبة كبيرة من الأرستقراطية المصرية فى ذلك الوقت لم تكن من أصول مصرية فأكثرها ترجع أصوله إلى الأتراك أو الألبان أو الشركس أو الشوام. أو بعض الأجناس الآوربية وهذه الأرستقراطية فى التحليل النهائى جزء من طبقة كبار ملاك الأراضى الذين كانوا أصحاب (الجريدة) ومنهم تشكل حزب الأمة.. الذى كان من مصلحته توسيع قاعدة أنصاره بضم الأرستقراطية الأجنبية فى مصر من كبار ملاك الأراضى إلى صفوفه.

ويلجأ.. محمود بك حسيب.. فى صحيفة «ضياء الشرق» إلى وقائع التاريخ ليؤكد أصالة الأمة المصرية.. حيث يرى أن الأمة المصرية تتكون من عنصرين: قدماء المصريين.. والعرب وأنه باندماج العنصرين تكونت الأمة المصرية.. فهو يقول: «إن الأمة المصرية فى تكوينها الحالى ينتهى بها النسب إلى عنصرين من أقوى العناصر وأعظمها إلى قدماء المصريين وإلى العرب.. فأما الأولون فلا نزاع فى أنهم كانوا آباء المدنية وينابيع العلوم أما الآخرون فلا شك أنهم كانوا أهل المكارم والآداب.. فمن أولئك المصريين القدماء ومدنيتهم وعلومهم وفلسفتهم وشجاعتهم ونبلهم وأدبهم وكرمهم ومكارمهم وعلمهم يتكون ذلك الدم المصرى الشريف»(١).

ويطرح محمد بك وحيد فى صحيفة «الأحرار» فهما علمانيا للوطنية المصرية حين يفصل بين الوطنية والدين فهو يرى: «أن الدين شيء والوطن شيء آخر وإن الوطن الواحد يجمع أبناء مختلفى العقائد الدينية فالوطن المصرى تجمع أفراده أمة هى الأمة المصرية الذين يعتنقون أدياناً مختلفة فمنهم المسلمون ومنهم المسيحيون (الأقباط) ومنهم الإسرائيليون فهم الكل إزاء الوطن أمة واحدة يقال لها الأمة المصرية»(٢).

وقد بدأ «عبدالقادر حمزة» افتتاحية العدد الأول من صحيفة «الأهالى» معلنا أن هدف الصحيفة هو: «تقوية الجامعة المصرية والمناداة بالاتحاد التام بين العناصر المكونة للوحدة القومية وتحارب عوامل التباغض والتفريق وتشجع بث ملكة التضامن والعدل وحب الوطن الذى هو أساس الواجبات الأدبية»(٣).

وقد رد عبدالقادر حمزة أيضاً على دعوة اللورد كرومر بدولية الجنسية المصرية ومن خلال هذا الرد وضع يده على خصائص الوطنية المصرية فقال: «عرف اللورد كرومو برأي خاص به فى الوطنية صرح به فى سنة ١٩٠٦ حين اقترح تعديل الامتيازات.. ثم قام اليوم وقد وضعت الامتيازات على نطاق البحث.. يعيد هذا الرأى فى مجلة القرن التاسع عشر ويشير على الحكومتين الانجليزية والمصرية العمل به لأنه في اعتقاده الوسيلة لتكوين (جامعة مصرية) معقولة

(١) ضياء الشرق - ٢ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (خطاب إلى أمتى المحبوبة).

(٢) الأحرار - ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان «دين الفرد عقيدة شخصية ودين الأمة الوطنية»

(٣) الأهالى - ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٠.

ويتلخص هذا الرأي في ألا تكون الوطنية المصرية خاصة بالمصريين بل شاملة لكل سكان مصر سواء كانوا مصريين أو أجانب. وعلى ذلك لا يكون المصرى هو وحده الذى تصله بمصر رفاة أجداده وتذكارات تاريخية ترجع به آلاف السنين بل هو كل من هبط مصر وكانت له فيها مصلحة من المصالح أيا كان جنسه وأيا كان وطنه الأصلى الذى لا يخفق قلبه إلا لذكره»(١).

ثم بدأ عبدالقادر حمزة يرد على فكرة اللورد كرومر فقال: ان هذه الفكرة تتناقض مع تطور الحضارة وانتماء كل شعب إلى أمة متميزة عن غيرها من الأمم: «وطنية غريبة هذه الوطنية الشائعة بين كل الأجناس ونحن نعلم أن هم كل قوم خرجوا من طور الفطرة وبدأوا يعالجون طور الحضارة أن يتآلفوا تحت راية وطن واحد تجمعهم رفات آبائهم وأجدادهم وتتوحد فيهم مشاعرهم وميولهم وتذكاراتهم التاريخية ومصالحهم الأدبية والمادية ليصفوا أنفسهم بعد ذلك بأنهم أمة قائمة بنفسها ممتازة عن غيرها ووطنيتها خاصان بها لا شائعان ولا مباحان لكل من أراد» ، ثم تساءل الكاتب كيف تكون أول أمة فى التاريخ ثم يأتى اليوم من يقول لنا تنازلوا عن قوميتكم: «ونحن أقدم الأمم كلها تكونا وأسبقها على الإطلاق إلى الحضارة والعلم والمدنية يقال لنا فى القرن العشرين تعالوا فتنازلوا عن الصلة الطبيعية التى تصلكم بوطنكم وانسوا أكثر من عشرة آلاف عام لكم فى تاريخ الأمم ثم كونوا كالذين خرجوا اليوم فقط من حال الهمجية فتصالحوا على وطنية جديدة اقبلوا فيها كل نازل بينكم وكل هابط فى المستقبل عليكم ولو لم تكن له صلة بكم وببلادكم أكثر من مصلحة وقتية يقضيها ثم يرحل عنكم فهل رأى الناس وطنية مشاعة جامعة لغرائب المتناقضات مثل هذه الوطنية؟ أرأوا فى أمم الأرض كلها أمة واحدة رضيت أن تتنازل عن مميزاتها هذا التنازل المعيب؟ وأن تهين جنسيتها إلى حد أن تقدمها لكل هابط عليها ولو لم يهبط إلا لساعته.. ثم لو لم يتنازل عن شيء من الروابط التى تربطه بجنسيته الأصلية؟ أيبصر القارئ من هنا كيف تكون.. وفيها اليونانى والإيطالى والفرنسى والألمانى والإنجليزى والأمريكى واليابانى والصينى. كلهم يعتبرون تحت سمائها مصريين يتمتعون بما يتمتع به أهلها من حقوق الوطنية حتى إذا وضع الواحد منهم قدما فى البحر ليخرج منها عاد إلى جنسيته الأصلية ونسى مصر وجنسيتها المستعارة».

ثم أعلن الكاتب أن مثل هذه الوطنية مستحيلة لأن الأمة التى ثبتت على تقلبات الأيام وحافظت على مميزاتها كلها بعد هذه الألوف من الأعوام التى عرفت فى أثنائها الأعجام واليونان والرومان والعرب والترك والمماليك بحيث لو تخرج من يد إلى يد.. هذه الأمة التى عاشت أشر أنواع الحكم الأجنبى وقاست ظلمه وتحكمه قرونا وقرونا ثم استطاعت بعد كل ذلك أن تخرج ووجودها سليم وقوميتها محفوظة ومميزاتها هى هى منذ تكونت على ضفاف النيل.. هذه الأمة الحية لا يمكن أن تموت الآن فجأة وأن تدع قوميتها تضمحل وتفنى».

---

(١) الأهالى - ١٠ يوليو سنة ١٩١٣ مقال بعنوان (مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين).

ثم قال الكاتب إن مصر سوف تبقى للمصريين: «إن لنا غاية كبرى نسعى إليها دائما وهى أن تكون مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين ولكن هذه الغاية كما يقول اللورد كرومر بعيدة ولكنها شريفة وهى وحدها الدليل على أن فى الأمة قلبا ينبض بالحياة».

ثم طالب بوضع ضمانات للحفاظ على الجنسية المصرية من أن تكون شائعة لكل من طلبها كما يحدث فى جميع الأمم المتمدينة: «إن الأمم المتمدينة كلها تحيط وطنيتها وجنسيتها بسور منيع ولا تسمح لأحد بأن ينفذ من هذا السور إلا بإذن منها وفى أحوال وشروط خاصة ولوطنيتنا نحن أيضاً سور يحيط بها فمن واجبنا أن نبقيها محفوظة فى داخله لأننا إذا تركنا هذا السور يتهدم كما يريد اللورد كرومر لم تبق لنا قومية «ولم يعد يرجى لنا مستقبل»[1].

وفى «كوكب الشرق» يؤكد «أحمد حافظ عوض» أن شعار الجريدة هو العمل المتواصل لتحقيق الأمنية الوطنية العظمى وهو الاستقلال الوطنى للبلاد استقلالا تاما صحيحا حتى تصير لها وطنية كاملة[2].

ويطالب الكاتب جميع المصريين العمل لكى تصير مصر: «دولة قوية ولها منزلة سامية بين الأمم كما كانت مصر فى التاريخ القديم» ويعلن أن سياسة الجريدة سوف تكون بعيدة: «كل البعد عن مذهب القائلين بالوطنية الإسلامية ذلك المذهب البالى الذى يدعو إليه بعض الزعماء فى الأزمان الماضية على قاعدة أن الإسلام لا وطن له وأن بلاد المسلمين كلها وطن واحد ودولة واحدة وأمة واحدة. ويقول إن نظرية الجامعة الإسلامية سقطت لأنها لا تتفق مع حركة التاريخ ولا مع الطبيعة البشرية: «فقد أثبتت الحوادث وبرهن التاريخ على أن هذه النظرية لا تتفق مع الطبيعة البشرية فنحن نرى أن لكل أمة من الأمم الإسلامية فى شرق مصر وفى سوريا الكبيرة والجزيرة والعراق وإيران والأفغان والهند والصين وفى غربها وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وطنا خاصا وسياسة خاصة وظروفا خاصة كما أن لنا فى مصر كذلك».

ثم يحدد الكاتب سياسة الجريدة - ولنضع فى الاعتبار أنها كانت صحيفة وفدية - فقال: «فسياستنا التى ستدعو إليها وتشد الرحال لخدمتها فى هذا السبيل هى أن تكون لكل أمة من الأمم العربية الإسلامية سياسة قومية خاصة أساسها الجنسية المتحدة لا فارق فيها بين مسلم ومسيحى وإسرائيلى وعليها فى ذلك أن توجه جهودها فى سبيل تحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى ولها مع ذلك سياسة عامة شرقية ترتبط بها بروابط الصفاء والإخاء والولاء مع الأمم الشرقية والإسلامية وأن تكون لها ببعضها صلات أدبية وعلمية قائمة على مبدأ النهضة العربية ورقى آدابها ومعارفها».

أما الدكتور طه حسين فهو يهاجم فى (السياسة) فكرة الجامعة الإسلامية حيث يرى «إن الدين لم يعد يصلح أساسا للوحدة السياسية فالمسلمون أنفسهم منذ عهد بعيد عولوا عن اتخاذ الوحدة

---

(١) الأهالى - ١٠ يوليو سنة ١٩١٣ مقال بعنوان «مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين».

(٢) كوكب الشرق - ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (على بركة الله)

الدينية أساسا للملك وقواما للدولة ولم يأت القرن الرابع الهجرى حين قام العالم الإسلامى مقام الدولة الإسلامية وحتى ظهرت القوميات وانتشرت فى البلاد الإسلامية كلها دول كثيرة يقوم بعضها على المنافع الاقتصادية والوحدات الجغرافية ويقوم بعضها الآخر على ألوان أخرى من المنافع تختلف قوة وضعفا باختلاف الأقاليم والشعوب وحظ هذه الأقاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة»[١].

والدكتور طه حسين يرى أن مصر كانت من أسبق الدول الإسلامية إلى استرجاع شخصيتها القومية القديمة التى لم تنسها فى يوم من الأيام فالتاريخ يحدثنا بأنها قاومت الفرس أشد المقاومة وبأنها لم تطمئن إلى المقدونيين حتى فنوا فيها وأصبحوا من أبنائها والتاريخ يحدثنا كذلك بأنها خضعت لسلطان الامبراطورية الرومانية الغربية والشرقية على كره مستمر ومقاومة متصلة فاضطر القياصرة إلى أخذها بالعنف وإخضاعها للحكم العرفى.. والتاريخ يحدثنا كذلك أن السلطان العربى بعد الفتح لم يبرأ من السخط والمقاومة والثورة وبأنها لم تهدأ ولم تطمئن إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة فى ظل ابن طولون وفى ظل الدول المختلفة التى قامت بعده.

* * *

ولعل موقف الصحافة المصرية من فكرة الوطنية المصرية.. يتضح بجلاء أكبر إذا تتبعنا موقف هذه الصحف من أربع قضايا رئيسية تشكل فى مجموعها مجمل أيدلوچية الوطنية المصرية وهى قضايا: مصر للمصريين.. وإيقاظ الشعور الوطنى.. والوحدة الوطنية.. وبعث المجد المصرى القديم. وهو ما سوف تكشف عنه الصفحات التالية.

* * *

---

(١) السياسة - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأي فى مسألة القوميات).

مصر للمصريين

لقد شهدت الفترة التى أعقبت الاحتلال عملية هجرة مكثفة إلى مصر من جانب أعداد غفيرة من الأجانب خاصة الفرنسيين والطليان واليونانيين وأعداد أخرى من رعايا الدولة العثمانية كالسوريين واللبنانيين.. بالإضافة إلى أعداد كانت تزداد عاما بعد عام من شباب الإنجليز الذين جاءوا لتولى الوظائف فى الحكومة المصرية وعلى سبيل المثال فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف فى أوائل سنى الاحتلال إلى ١٦٠٠ موظف فى عام ١٩١٩ كما قل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة من ٢٧,٨٪ عام ١٩٠٥ إلى ٢٣,١٪ عام ١٩٢٠ أى أقل من الربع فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف من ٤٢,٢٪ إلى ٥٩,٣٪ فيما بين عامى ١٩٠٥ و١٩٢٠ [(١)].

ولقد شكل ذلك كله خطرا على أوضاع المصريين الذين وجدوا أن فرص العمل تضيق أمام وجوههم فى وطنهم.. بينما تتسع أمام غيرهم من الأجانب لذلك كان من الطبيعى أن تتفق آراء غالبية المصريين على معارضة هذا الاتجاه ولقد أخذت هذه المعارضة شكل الدعوة إلى فكرة (مصر للمصريين) باعتبار أن المصريين أحق من غيرهم بخيرات بلادهم، وبالتدريج صارت فكرة (مصر للمصريين) جزءا جوهريا من دعوة (الوطنية المصرية).

ولقد بدأت تتردد فكرة (مصر للمصريين) فى الصحافة المصرية منذ وقت مبكر أى منذ السنوات الأولى للاحتلال البريطانى[(٢)]. ففى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ ولم يكن قد مضى عام واحد على الاحتلال البريطانى - كتب ميخائيل عبد السيد يهاجم الصحف البريطانية التى «قادتها الأغراض لخدمة فريق يذهب إلى الاستيلاء على مصر.. فإن هذا الفريق لما رأى من المصريين الإذعان والانقياد وطمع فى الاستيلاء على البلاد فحرروا الكتابات التى لا تخلو من مقومات الانحراف ومن نتائج الاعتساف كقولهم مثال بما أن «الهيضة»[(٣)] فشت وظهر إهمال الأطباء وجب استلام زمام الإدارة والأحكام مع أنه لا توجد مناسبة بين هذه المقومات وبين هذه النتيجة العميقة ولم يسمعوا قول المستر «غلادستون» أن «الهيضة» هى من الصعوبات الاستثنائية بل إنها من الأمور التى يصعب على أعظم دولة أورباوية قهرها، وقد رأينا فى تاريخ الهيضة أن الأطباء الأورباويين كانوا يهربون منها»[(٤)].

ثم كشف ميخائيل عبدالسيد عن خطة أخرى استخدمت فيها الصحف الإنجليزية للتمهيد للاستيلاء على مصر فذكر أنهم كما أملوا أن تكون الهيضة واسطة فى نوال غاياتهم كذلك

(١) شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) الدار المصرية للكتب - القاهرة ١٩٥٧ ص ١١.

(٢) لقد ظهرت الارهاصات الأولى لفكرة (مصر للمصريين) قبل الاحتلال وبالذات أثناء الثورة العرابية وفى كتابات عبدالله النديم وحسن الشمسى والشيخ محمد عبده.

(٣) الهيضة : هى الكوليرا.

(٤) الوطن - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣.

أملوا أن يكون «فيضان النيل واسطة فى إرسال المهندسين الإنجليز إلى مصر فأخذوا يحذرون حكومتهم من عقبى التأخير عن إرسال المهندسين وقالوا بما أننا لم نأت لقهر عرابى إلا بعد أن تمكن من البلاد وعبث فى الفساد فلابد أن ننزل المهندسين قبل أن يفيض النيل».

ثم قال الكاتب إن الصحف الإنجليزية تفترى على الشعب المصرى حيث تقول «إنه لا يوجد فى مصر ٢٤ شخصا يليقون لمشيخة القرى وقولهم أنه لو مضى على مصر ٢٠٠ سنة لما صح أن نجعل سياستنا فى مصر شبيهة بسياسة اللورد (ربون) فى الهند فإن هذا الرجل يميل إلى اعطاء الهنود حظا من الحرية والتوظف فى وظائف بلادهم وقالوا إن المصريين أقل درجة من الهنود فإنه يوجد فى الهند أناس متنورون بخلاف مصر وقال بعضهم لو كان المستر «ريون» فى مصر لغير مذهبه».

وطالب ميخائيل عبدالسيد مواطنيه المصريين بالانتباه إلى هذه الخطة التى تهدف إلى سلب وظائف بلادهم منهم ودعا كبار المصريين إلى الرد على افتراءات الصحف الإنجليزية حيث قال: «وأملنا أن يلتفت المصريون إلى هذه الخطة وهذا الخطر الداهم على حقوقهم فى تولى وظائف بلادهم ولنا رجاء أن يلتفت كبراؤنا (ولاسيما حضرة النبيه الكامل الشيخ إبراهيم باشا أحد أكابر الاسكندرية فإنهم خصوه بالذكر فى بعض الأمور) إلى مثل هذه التنديدات ويردون عليها فى جرائد انجلترا مثل الدالى نيوز فإنه يميل إلى المصريين بعض الميل».

ونشرت صحيفة «الزمان» مقالاً بعنوان (شكاية أبناء الوطن) وبتوقع (المحزونون الوطنيون) وقد جاء فيه: «كنا سمعنا من عهد قريب أن لا يستخدم فى دوائر الحكومة المصرية أحد من الأجانب فسرنا ذلك ولكن لم نجد له تأثيرا ولا أدنى فعل من أننا أحق بما لنا كما أوضحنا مراراً فإن مساكن الدارأدرى بما فيها وأنه أحرص الناس على المحافظة عليها[1]. وأكدت الصحيفة على وجود الخبرات والكفاءات المصرية الكافية لسد حاجات البلاد دون الاعتماد على الأجانب.. وكانت بذلك ترد على الحجج التى كانت سلطات الاحتلال تبرر بها تشغيل الأجانب: «إن فى مصر أناسا ذوى معارف ودراية بكافة أمور الخدمات السياسية والإدارية وغيرها يقومون بجميع خدمات الممالك العثمانية فما بالها يظهر حكامها الاحتياج لخدمة الغير فيها ويا عجبا من أولياء أمورنا فى إغفالهم واجباتنا».

وهاجم الشيخ على يوسف الحكومة لتفضيلها الأجانب على الوطنيين فى وظائف الحكومة وأشار إلى «وجود تلامذة بالأرياف حائزين شهادات نهائية يخدمون الآن خدمات دنيئة بطرف أرباب الفلاحة والتجارة بعد أن طرقوا أبواب الحكومة بطلب خدمات ولم يقبل لهم رجاء»[2].

وحمل الشيخ على يوسف الحكومة تبعة هذه الحال وقال إن السبب فى ذلك يرجع إلى «تفضيل الحكومة الأجانب على الوطنيين فى التوظف بالحكومة».

(١) الزمان - ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (شكاية أبناء الوطن).

(٢) المؤيد - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٢.

وقد عوقبت «المؤيد» على نشرها هذا المقال فوجه إليها وزير الداخلية مصطفى باشا فهمى انذاراً نشرته الصحيفة فى صدر صفحتها الأولى حيث جاء فيه «إن هذا المقال لا صحة له بل هو مجرد اختراع ولقد بادرتم بنشر هذه الأقاويل الفاسدة التى من شأنها تهييج العامة.. فقد اقتضى تحرير هذا لكم ليكون أول إنذار»(١).

أما « اللواء» فقد أخذت تنبه المصريين إلى ضرورة احترامهم لأنفسهم أمام الأجانب وعدم الخضوع لهم أو الاستسلام لرغباتهم أو التزلف على أعتابهم واستنكرت الصحيفة «ذل نفوس بعض المصريين أمام الأجانب وخلودهم إلى الاستسلام أمام أصغرهم وأحقرهم اقتداء بالسادة العظماء من أبناء هذه البلاد الذين يحقرون أبناء وطنهم.. ان أبناء وطننا الذين يتسامحون مع الأجانب إلى هذا الحد، إن هذا أمر لا تسمح به الآداب الأوربية فى بلادهم ولا تقبله أخلاق الغربيين بالنسبة لغيرهم من الشعوب فليعتبر المصريون بما يجرى فى بلاد الأوربيين أنفسهم وليعلموا أن الغربى لا يحترم الشرقى إلا إذا احترم الشرقى نفسه وحافظ على عوائده وأخلاقه وآدابه فإنما الاستقلال الشخصى أساس الاستقلال الكلى أو الوطنى(٢).

واستغل «اللواء» حادث دنشواى للتنديد بكثرة الأجانب فى مصر واستفزازهم للمصريين: «وما حادث دنشواى إلا أحد نتائج هذا الاستفزاز للمصريين»(٣). ثم هاجمت الصحيفة الأجانب وسمتهم (الدخلاء) واتهمتهم بمحاولة السيطرة على جميع الحياة الاقتصادية فى مصر ومنافسة الوطنيين فى أرزاقهم «فزحت هذه العشيرة الشريدة إلى وداى النيل فى الربع الأخير من القرن الماضى فما صادفوا من المصريين إلا صدورا رحبة وأكفا سخية وأخلاقا مرضية وتسامحا فى المعاملة كعادتهم مع كل غريب هبط أرضهم واختار جوارهم.. فلم يجدوا معارضا ولم يصادفوا منازعا فسعوا على أرزاقهم فلما جاء الاحتلال وأنسوا من عميد دولة الاحتلال ميلا إلى التداخل الادارى فى جسم الحكومة المصرية قلبوا للوطنيين ظهر المجن ومالوا بكليتهم إليه وأخذوا يعرضون عبوديتهم فاستخدمهم فى التجسس على المصريين وإرشاده إلى عوراتهم ومكان الضعف منهم».

واتهمت الصحيفة اللورد كرومر المعتمد البريطانى السابق فى مصر بتشجيع سيطرة الأجانب على الحياة الاقتصادية فى البلاد وقالت: «لقد استمدوا ثقة عميد الاحتلال بهم فصاروا يوهمون الموظفين حتى كبارهم أنهم يستطيعون أن ينالوا عند العميد كل شىء وقد صدقوا ولذلك خافهم الحكام وراعوا جانبهم.. وجعلوا لأنفسهم دور الوسيط بين الأهالى وبين الاحتلال فكانوا يقضون للناس أعمالهم منهم مقابل أجور باهظة يأخذونها من أرباب الأشغال فى كل مصلحة من مصالح الحكومة كبيرها وصغيرها.. وكل ذلك كانوا يأتونه فى مصر بزعامة عميد الاحتلال السابق كرومر وفى ظله وبهذه الذرائع استطاعوا أن يجمعوا ثروات كبيرة».

---

(١) المؤيد - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٢.

(٢) اللواء - ٥ أبريل سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (الداء الأجنبى عند الأفراد)

(٣) اللواء - ٣ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (عداء الدخلاء للمصريين).

وفي اللواء أيضاً كتب (أحمد حلمي) يدعو كل مصرى إلى عدم التفريط فى الوظيفة التى بين يديه حتى لا يحتلها من بعده أجنبى: «لما كانت هيئة الحكومة المصرية تخالف كل هيئة حكومية أخرى بما اختلط فى جسمها من العناصر الأخرى وجب على كل مصرى أن لا يفرط فى الوظيفة التى بين يديه وأن يحرص عليها حتى لايخلفه غيره فيها من عنصر غير مصرى»(١).

ثم طالب الكاتب الأمة المصرية بالاحتجاج ضد سلب المصريين وظائفهم وإسنادها للأجانب: ووجب فوق ذلك أن يدأب كل فرد من أفراد الأمة على الاحتجاج الشديد ضد كل عمل يقصد به سلب الوظائف من الوطنيين وإعطائها لغيرهم بأى حجة كانت ما دام عندهم من العلم ما يستطيعون به إدارة هذه الوظائف فهم أحق بها وأولى من سواهم وأولى من سواهم ولهم الحق فى هذا الاحتجاج لأن القانون الحالى الذى هو العمود الفقرى لقوام جسم الحكومة يشترط الجنسية المصرية فى كل موظف إلا إذا احتاج الحال لعالم لا نظير له فى المصريين أو رجل من أهل الفن الذى لا يحسنه المصريون».

وقال الكاتب إن إسناد الوظائف لغير المصريين: «والذين أكثرهم غير خبيرين بهذه الوظائف أضاع على الأمة المصرية نفقات تتعدى ملايين الجنيهات ثم هم لم يقوموا بعمل نافع للبلاد بل أضروا الأمة والحكومة معا».. وفى النهاية يطالب الكاتب: «كل مصرى أن يعلم أن الحرص على وظائف حكومة بلاده فى مقدمة الواجبات الوطنية حتى لا يبقى الوطنيون غرباء فى بلادهم وحكومتهم والغرباء وطنيون فيها.. وتصير مصر لغير المصريين».

وطالب أمين الرافعى فى صحيفة «الشعب» بعدم تعيين أى أجنبى فى أى وظيفة جديدة أو أى مكان يخلو فى وظائف الحكومة فهذه الوظائف من حق الوطنى دون غيره فهو يقول: «يحق لنا كلما خلت وظيفة من الوظائف أن نطالب بإسنادها لوطنى دون غيره لأن الوظائف فى جميع البلدان تعد ملكا لأبناء الأمة لا للأجنبى عنها.. وإذا كانت الأمة هى التى تنقد صاحب الوظيفة مرتبه فيجب أن يذهب هذا المرتب إلى أحد أبنائها»(٢).

وكان أحمد لطفى السيد هو الكاتب المصرى الوحيد الذى لم يهاجم عملية النزوح الأجنبى المستمر إلى مصر.. بل لقد كتب يطالب باعتبار هؤلاء الأجانب مصريين وإعطائهم كل حقوق المصريين فى وطنهم فهو برىء «إن كل مصرى يود لو أصبح كل من على أرض مصر من العثمانيين وغير العثمانيين والأجانب أرباب الامتيازات مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات»(٣).

❊ ❊ ❊

(١) اللواء - ١٠ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (فى الحرص على الوظائف).

(٢) الشعب - ٣٠ أبريل سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (الوطنيون والإنجليز فى وظائف الحكومة).

(٣) الجريدة - ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الجامعة المصرية).

إيقاظ الشعور الوطنى

هناك شبه إجماع بين أكثر المؤرخين والكتاب الذين تحدثوا عن السنوات التى أعقبت الاحتلال البريطانى لمصر.. أن اخفاق الثورة العرابية قد أشاع فى البلاد روح الخضوع وانتشر اليأس في نفوس المصريين[1].. وإنه بمجيء الاحتلال بدأت فترة من الظلام الكثيف تخيم على البلاد واتفق كثير من الخاصة والعامة على التسليم للقضاء[2]. وركن الناس إلى حياة فقدوا فيها الأمل فى الخلاص من الاحتلال[3].. وأصبح سبيل النجاح سواء فى المناصب أو الحياة الاجتماعية هو الولاء للاحتلال والزراية بالمبادىء الوطنية وقلة الاخلاص للبلاد.. ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها حتى عدوها كأنها حالة عادية وكأن الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون وهكذا يمسخ الحكم الأجنبى نفسية الأمة ويفقدها الروح القومية والكرامة.. وينشىء نفوسا ضعيفة مريضة يروضها على التفريط فى حقوق الوطن وتضحية مصالحه فى سبيل التهافت على موائد الغاصب.. وإذا فقد الناس التطلع إلى المثل العليا فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف وتعلقوا بها واطمأنوا إليها وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة والاستمساك بالحق والواجب فلم يعودوا يأبهون لهذه المبادىء السامية أو يقدرونها حق قدرها.. ونشأت عن كل ذلك حالة نفسية هى أبعد ما تكون عن الوطنية[4].

ومع ذلك فإن تتبع أعداد الصحف المصرية الصادرة فى السنوات الأولى للاحتلال قد يصل بنا إلى نتيجة مخالفة لتلك التى وصل إليها الكثيرون ممن كتبوا عن هذه الفترة. ويبدو لنا أن هناك خلطا كبيرا وقع فيه أصحاب هذا الرأى فلم يتنبهوا إلى أن هناك اختلافا بين الموقف من الاحتلال والموقف من الثورة العرابية.. واعتبروا كل من هاجم الثورة هو بالضرورة عميل للاحتلال أو راض عنه، وعلى ذلك فقد فسروا الحملة العنيفة التى شنتها صحف ما بعد الاحتلال على الثورة العربية وقادتها.. بأنه انهيار فى الشعور الوطنى ورضاء بالاحتلال أو استكانة ورضى به ولكن الأمر لم يكن فى الحقيقة على هذه الصورة بالمرة.. فقد تبين لنا من خلال دراستنا لصحف تلك الفترة أن الهجوم على العرابيين لم يكن دائماً يعنى العمالة للاحتلال الإنجليزى أو الرضى عنه أو الاستكانة له.. ولتفسير ذلك لابد من أن نرجع قليلاً إلى أيام الثورة العرابية كى نستعرض خريطة الصحف التى كانت تصدر أثناءها ومواقفها من الثورة.

---

(١) عمر الدسوقى - فى الأدب الحديث - الجزء الثانى - لجنة البيان العربى - القاهرة - ١٩٥٠ ص ٧٧.

(٢) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ ص٦٦.

(٣) د. عبداللطيف حمزة - أدب المقالة الصحفية فى مصر - الجزء الخامس. مصطفى كامل - دار الفكر - القاهرة - ص ٥٣.

(٤) عبدالرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - مطبعة النهضة الطبعة الثالثة - ١٩٤٨ - القاهرة ص ١٧٥ - ١٧٧.

فالواقع أن الصحف لم تكن تقف كلها فى صف العرابيين.. فقد اتخذت أكثر الصحف التى كان يصدرها الشاميون موقفا متحفظا من الثورة العرابية مثل الأهرام لبشارة وسليم تقلا.. والمحروسة والعصر الجديد لسليم النقاش، ومصر التى كان يصدرها عونى اسحق ويحررها أديب اسحق، مما دفع الصحف المؤيدة للثورة إلى الهجوم على هذه الصحف الشامية واتهامها بالعمل ضد الثورة[1]. مما اضطر أصحاب تلك الصحف إلى الهجرة[2].

كذلك فقد وقفت بعض الصحف الوطنية التي يصدرها مصريون موقفا مشابها للصحف الشامية تجاه الثورة العرابية بل إن بعضها اتخذ موقفا صريحا فى معارضة الثورة مثل صحيفة الوطنية لميخائيل عبدالسيد[3]. وكذلك صحيفة الزمان لحسن حسنى[4].

---

(١) لقد كان موقف الصحف الشامية من الثورة العرابية مثيراً للدهشة بالفعل فقد يعجب الباحث كثيرا كيف أن واحدا من أكثر الكتاب ثورية فى ذلك الوقت وهو أديب اسحق يتحول أثناء الثورة إلى داعية للاعتدال فى طلب الحرية بعد أن كان من أكثر دعاتها تطرفا فى الفترة التى سبقت الثورة مما أبغض عليه رياض باشا فأغلق له جريدته «مصر» و«التجارة» فى عام ١٨٧٩.

ولقد كان من نتيجة موقف أديب اسحق المعتدل هذا أن سخط عليه العرابيون ولم يجعلوا من جريدته «مصر» لسان حال الثورة كما كان متوقعا واستعاضوا عنها يومئذ بصحف أخرى مثل جريدة المفيد لحسن الشمسى والطائف لعبدالله النديم.

ولقد نتج عن حملة الصحف العرابية على جرائد الشاميين أن اضطر الكثير منهم إلى إغلاق جرائدهم والهجرة من مصر وقطع أديب اسحق.. (وكان موظفا فى الحكومة المصرية ويعمل كاتماً لأسرار مجلس النواب) كل صلة له بجريدة مصر ولم يبق من الصحف السورية يومئذ غير صحيفة المحروسة لسليم النقاش إذ بقيت موالية للعرابيين حتى عطلها عرابى ثلاث أشهر.. وتلخص صحيفة (المفيد) موقف الجرائد الوطنية من الصحف الشامية عندما كتبت تقول: «كل من جريدة الأهرام والمحروسة ومصر أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤادهم من الوطنية والخدمة الإنسانية والحال فى سكون فلما ارتبكت الحال قطعوا ألسنة جرائدهم ورجعوا بلادهم بجر الحقائب فنعم الأصحاب لازمونا فى الهناء وفارقونا فى الشفاء» (المفيد ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢).

(٢) إبراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - مطبعة الآداب - القاهرة ١٩٥١ ص ١٢١ - ١٢٣.

(٣) فقد علق ميخائيل عبدالسيد على مظاهرة الجيش فى سبتمبر سنة ١٨٨١ فقال: «ويخشى ان ما بنته هذه الأسرة (يقصد أسرة محمد على) فى مائة سنة تهدمه فى يوم واحد وتتقهقر إلى حضيض الذل بعد العز وتقول الناس علينا أنه لا ينفع فى المصريين إلا من كان رأيه الفتك والهتك والاحتيال والاغتيال وأنهم قد تعودوا على ذلك منذ ألوف السنين».. (الوطن - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١).

(٤) كان حسن حسنى محرر جريدة الزمان هو الكاتب المصرى الوحيد الذى وقف يعارض الاتجاه العام الذى ساد الصحافة المصرية فى فترة الثورة العرابية عندما كتب يدافع عن الحكومة الاستبدادية المطلقة ويرى أنها من ضمن شروط الإسلام فهو يعلن أن «الحاكم هو القابض على قوة تنفيذ القانون القائم بشئون المصالح العمومية والخصوصية وهو فرد من أفراد الهيئة الاجتماعية التى خولته من تلقاء نفسها سلطة عامة عليها أو بحق ثابت مشروع وله حقوق الطاعة والانقياد (الزمان - ٦ مارس سنة ١٨٨١ مقال بعنوان (الحاكم وروح الأمة) ويمكن فهم موقف حسن حسنى إذا عرفنا أنه أنشأ الزمان فى الأصل للدفاع عن الخديو توفيق ونظام حكمه المطلق وللوقف فى مواجهة الصحف الوطنية التى كانت تؤيد العرابين وتطالب بالحكومة المقيدة بالدستور للنواب.

لذلك لم يكن غريباً أن تشتد الوطن والزمان وغيرهما من الصحف الوطنية التى كانت تعارض العرابيين فى الهجوم على الثورة وزعمائها بعد الاحتلال.. وكان طبيعيا أيضاً أن تشاركها فى هذا الهجوم الصحف الشامية بعد أن عادت إلى الصدور.

ولم يجد العرابيون - بعد فشل الثورة - من يدافع عنهم ليس فقط لأنهم أبعدوا عن السلطة ودخلوا السجون وإنما لأن الخديو توفيق قام بمعاونة سلطات الاحتلال - بإغلاق صحف العرابيين فأصدر وزير الداخلية (وكان وقتئذ رياض باشا) أمرا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بإغلاق جريدة السفير.. وكانت الطائف قد توقفت بعد اختفاء عبدالله النديم.. كذلك قبض على حسن الشمسى صاحب جرائد المفيد والسفير والنجاح[١].

ولم يلبث الشمسى بعد خروجه من السجن أن أصبح محاميا واضطر إلى الابتعاد عن العمل الصحفى[٢]. وسجن الشيخ محمد عبده.. ثم نفى خارج البلاد وعند السماح بوجوبه اشترط عليه عدم العمل فى الصحافة وترك سعد زغلول الصحافة إلى المحاماة بعد أن كان قد برز كأحد المحررين اللامعين في الوقائع المصرية التى كان يرأس تحريرها الشيخ محمد عبده[٣].

كل هذه الحقائق كانت تحتم قيام حملة عنيفة ضد الثورة العرابية وزعمائها المشتركين فيها أو المتعاطفين معها.. عقب هزيمة الثورة.. ولكن ذلك لم يكن يعنى أبدا أن الشعور الوطنى فى مصر قد انهار لدرجة أن الناس هللت للاحتلال أو رحبت به.. أو حتى رضيت عنه.. والذى يؤكد رأينا هذا ان الهجوم على الاحتلال الانجليزى بدأ قبل أن يستكمل الانجليز عاما واحدا على وجودهم فى مصر.

وإذا تتبعنا بدقة ما كتبته الصحف المصرية فى السنوات الأولى التى أعقبت هزيمة العرابيين والاحتلال سوف نكتشف ما يؤكد صحة الرأى الذى نذهب إليه.

فميخائيل عبدالسيد -مثلا- يستقبل فى «الوطن» خبر هزيمة العرابيين فيحمد الله الذي استدرك برحمته: «خلقه من المصريين» ورد إلى خديوينا المعظم حقه واطلع الشمس من مطلعها ووضع الرئاسة فى موضعها فقد شرف الخديو المعظم مصرنا ونزع الخوف منا وشد أزرنا فامتلأت بتشريفه آفاق السما»[٣].

ثم أخذ يكيل المديح «لرياض باشا» وزير الداخلية الجديد فى حكومة الخديو وعدو العرابيين الأول فقال: «من الناس من يسعى فى نفع بلاده ووطنه ولا يبالى بتعب فكره وضنى بدنه فمثل هذا الإنسان يكون لحكومته ولملكه بمنزلة السهم الصائب والشهاب الثاقب بل هو من أعظم بوكات الدنيا وهذا هو ما رأته مصر من دولتلو رياض باشا قبل الحوادث الأخيرة».

---

(١) سليم خليل النقاش - مصر للمصريين - الجزء السادس - مطبعة المحروسة - القاهرة - سنة ١٨٨٤ ص ٦.

(٢) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق - ص ٦٩ - ٧٠.

(٤) الوطن - ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

ثم هاجم الكاتب عرابى وزملاءه فقال عنهم: «ومن الجهة الأخرى يوجد أناس أشبه بالطاعون فمطمع أنظارهم موجه إلى غاياتهم الذاتية الخصوصية فلا يبالون بتخريب البلاد بعد عمارها ولا يفكرون فى راحة الأهالى ورفاهيتهم التامة.. إذا تحصلوا على اليسار والغنى.. وهذا هو حال عرابى العاصى وفئته الطاغية الباغية الذى بدل من يسر مصر عسرا ورمى تجارتها بالكساد وبخس ماليتها وهدر دماءها وشتت أموالها واضمحل حالها وكل ذلك لغايته الشيطانية ولغايات الفئة التى اغترت بسرابه».

وعندما خفف الحكم على عرابى من الإعدام إلى النفى اعترض ميخائيل عبدالسيد وطالب بإعدام عرابى فقال: «لقد أجمعت شرائع الدنيا وجوب قصاص من خلع دثار الطاعة لولى الأمر وتردى برداء العصيان والغدر بالإعدام فإنه شبيه بالعضو المشلول الواجب قطعه لإصلاح الجسم وعلى هذا المبدأ الصحيح حكم على عرابى بالقتل غير أنه خفف هذا الحكم بالنفى وقد ساء هذا الأمر كل من يرغب فى هدوء مصر وتحسن أحوالها»[١].

وفى نفس العدد أشارت الصحيفة إلى استقالة رياض باشا من الوزارة احتجاجا على تخفيف الحكم على عرابى.. وأيدته الصحيفة فى موقفه فقالت «غمنا وغم كل محب لخير مصر انحراف مزاج دولتلو رياض باشا من أول هذا الأسبوع الماضى وقد قدم استعفاءه للجناب الخديو وذلك فإنه رجل حر الأفكار صائب الأنظار صادق فى خدمة بلاده وخدمة ملكه وقومه».

ورغم هذا الهجوم العنيف الذى شنه ميخائيل عبدالسيد ضد العرابيين نراه فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ أي قبل أن يمضى عام واحد على احتلال الإنجليز لمصر.. يهاجم الجرائد الإنجليزية.. ويعلن أنها تخدم أغراض فريق من الإنجليز الذين يريدون الاستيلاء على مصر فقال: «لا يخفى أن بعض الجرائد الإنجليزية قادتها الأغراض بحبل من مدد وساقها إلى التهويل الطمع والحسد.. فأخذت تقدم فى محل المدح وتذم فى محل القدح وتقول على الخطأ وترفض الصواب وهذا كله لغايات طريق يذهب إلى الاستيلاء على البلاد»[٢].

واستمر ميخائيل عبدالسيد فى هجومه على الاحتلال حيث ذكر أنه كان مفروضا على إنجلترا أن تترك مصر بعد حسم الثورة العرابية فى يد كبار المصريين الذين اشتهروا بالنزاهة والحزم وبمعرفة المصريين وعاداتهم ولغتهم وما ينفعهم وما يضرهم[٣].

ويلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى يطلق فيها ميخائيل عبدالسيد لفظ (ثورة) على الحركة العرابية بعد أن كان يطلق عليها (تمرد العصاة).

وعندما بدأت تجرى مداولات بين تركيا والجلترا حول المسألة المصرية.. كتب ميخائيل عبدالسيد مطالبا الطرفين بألا يعمل كل منهما لصالح بلاده وينسيان مصالح مصر وقال:

---

(١) الوطن - ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢.

(٢) الوطن - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣.

(٣) الوطن - ٢٣ مايو سنة ١٨٨٥.

«أجمعت جرائد لندن على أنه قد حصل خلاف بين الدولة العلية وبين انجلترا عند المداولة فى المسألة المصرية.. وهذا أمر لا مفر منه فإن كل جانب منهما جعل نصب عينيه مصالح بلاده وحكومته وتأييد شوكتها وصولتها فى مصر.. ولكن لو جعل كل من الجانبين نصب عينيه مصلحة المصريين المساكين وجعل غايته القصوى تحسين حالهم وإعادة ما كان لهم من الامتيازات والاختصاصات سهل حل المسألة المصرية ويا حبذا لو كانت هذه الغاية هى الغاية المشتركة بين الدولة العلية وبين انجلترا -لا أن تجعل انجلترا غايتها تأييد شوكتها ونفوذها وصولجانها فى مصر»[1].

وإذا ما انتقلنا إلى صحيفة «الأهرام» فسوف تجدها تنشر صورة كبيرة للجنرال ولسلى قائد الحملة الإنجليزية[2].. أما قادة الثورة العرابية فهم فى رأى «بشارة تقلا»، «العاصى عرابى ورفاقه البغاة»[3].

ولكن مع بداية عام ١٨٨٤ بدأت الأهرام فى معارضة الاحتلال وأخذت تتصيد له الأخطاء مما أدى إلى أن يصدر مجلس النظار قرارا بتعطيل الأهرام شهرا فى أغسطس سنة ١٨٨٤ لإخلاله بالنظام العمومى[4].. أي بعد أقل من عامين فقط من الاحتلال.. وقد ظل الأهرام يطلب الإنجليز بتنفيذ وعودهم بالجلاء وطالما كشف عن زيف ادعاءات الحكومات الإنجليزية ووعودها بالجلاء عن مصر فكتب «سليم تقلا» يقول: «أعلن المحتلون أن ليس لهم إلا غاية واحدة هى توطيد النظام فمتى وصلوا إلى هذه الحجة ارتحلوا فوثقنا وصبرنا حتى تم المرام، فلما طولبوا بالانجاز انتحلوا العلل من خوف ورود الطوارىء فى الداخل والخارج فوثقنا وصبرنا حتى انتفى الخوف وطولبوا فتمهلوا بعلل الإصلاح المالى ولما شهدوا هم أنفسهم بتقاريرهم بالحصول عليه وطولبوا.. فانتقلوا إلى علل الاصلاح الإدارى وكان ذلك آخر العهد فى بيان الأعذار ولا وجه للإشكال فى ملاءمة ذلك لانجلترا التى تريد الحصول على مصر لنفسها.. والسلام على شرف الوعود»[5].

فإذا ما انتقلنا إلى صحيفة «الزمان» لصاحبها الكسان صورفيان ومحررها حسن حسنى باشا.. سنجدها تجعل مانشت أول أعدادها عقب إعادة إصدارها بعد الاحتلال : «يعيش الخديو حامى الأمة» وفيه مديح كثير للخديو وهجوم عنيف على العرابيين وسمتهم: «العصاة أصحاب الهيئة الباغية وتجمهر الفئة الطاغية»[6]. وفى نفس العدد تحدثت عن «سلطان باشا» ووصفته: بالهمام

(١) الوطن - ١٦ يناير سنة ١٨٨٦.

(٢) الأهرام - ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

(٣) الأهرام - ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

(٤) الوقائع المصرية - ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤.

(٥) الأهرام - ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (لمحة - الأمور مرهونة بأوقاتها).

(٦) الزمان - ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (يعيش الخديو - حامى الأمة).

الحكيم ووجهت الخطاب إليه قائلة: «لقد أقمت اليوم فى وجدان كل ذى فؤاد يرتوى بماء النيل تمثالاً أبديا بما بذلته من الخدمة الصادقة فى سلامة الأمة»(١).

ولكن لم يمض أكثر من ثلاثة أشهر على إصدار الصحيفة حتى بدأت تدخل فى مناوشات مع سلطات الاحتلال وبدأت تهاجم الاحتلال هجوما غير مباشر عن طريق هجومها على التدخل الأوربى بشكل عام فى شئون الشرق وكثيرا ما أخذت الصحيفة تحذر الأمم الشرقية للانتباه للأطماع الأوربية والعمل على مقاومتها.. فتقول الصحيفة مثلاً: «وإذا تأملنا سياسة أوربا رأيناها سياسة مطامع والتهام.. إن أوربا تطمع فى الاستيلاء على الشرق بحجة نشر العدل ورفع راية المدنية به.. فكان من ذلك مبدأ الاستيلاء والاستعمار وما نجم عن ذلك من المشاكل وما زال هذا المبدأ آخذا بين دول أوربا مأخذ القوة والامتداد»(٢).. ثم قالت الصحيفة إن الخطر الأوربى لابد وأن يدفع الشرقيين للانتباه للخطر: «ومع ذلك فما زال لنا نحن الشرقيين أبواب للفلاح ومع أن أوربا طامعة بنا فهى فى نفس الوقت تدفعنا للانتباه وتحثنا على النهوض».. وحذرت الصحيفة الشرقية عموما والعرب خصوصا من الخطر الأوربى: «فإننا نناشدكم الله يا دول الشرق عموما ويا من يلفظون الضاد خصوصا أن تنتبهوا من سنة غفلتكم حذرا من أن يسوقكم الجهل إلى الذل والصد فى وجه غارة التقدم إلى نهاية الانحطاط دون الحد».

وعلى صفحات جريدة «الزمان» يتكشف لنا أن الشعور الوطنى فى مصر ظل مشتعلا.. فلم تنته مقاومة الشعب المصري - كما يتصور البعض بهزيمة العرابيين.. أو بمجيء الاحتلال.. وغير صحيح أن الإنجليز دخلوا مصر فوجدوا أمة فى شبه ذهول(٣).. وليس صحيحا أنه قد سرت فى نفوس المصريين روح الخضوع واليأس كما يدعى آخرون(٤).

اذ تكتب صحيفة الزمان فى ٥ يونيو من عام ١٨٨٣ أى بعد أقل من عشرة شهور على الاحتلال عن: «الاشاعات الصادرة عن القاهرة بإرسال تحاذير تهديدية للجناب الخديو ونظاره.. تبين على ما يظهر أنه قد بدأ بإحداث دسائس لتوقع البلاد مرة ثانية فى الأمور التى تستغنى عنها»(٥).

وفى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ تنشر الزمان -خبر القبض على جمعية وطنية سرية تعمل لمقاومة الإنجليزى وعملائه فى مصر من أمثال الخديو توفيق ونظاره وأعوانه فتقول: «ذكرنا سابقا مرة بعد مرة أن بعض الجهلة والطفيليين قد تجاسروا من صغر عقولهم على إرسال بعض التقارير التهديدية للجناب الخديو ونظاره الكرام ولم يكن من نية الحكومة السنية أن تعيرهم نظر الأهمية إلا أنه لما كثرت حركتهم اضطرت همة الهمام مأمور الضبطية سعادة عثمان باشا غالب إلى

(١) الزمان - ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣.

(٢) الزمان - ٤ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (حوادث الأيام - الشرق والغرب).

(٣) د. إبراهيم عبده - جريدة الأهرام - ص ١٤٢.

(٤) عمر الدسوقى - فى الأدب المصرى الحديث، الجزء الثانى، ص ٧٧.

(٥) الزمان ٥ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (مصر).

البحث عليهم فكشف مخبآتهم وكان مركز هذه الجمعية الخبيثة بيت عبدالرازق بك درويش ومديرها وكاتبها رجل فرنسوى تسمى باسم (محمد سعد) منذ تشرفه بالدين الإسلامى من ثلاثة أو أربعة أشهر ومن أعضائها مصطفى بك صدقى وأخيه حسين بك فهمى ومحمد بك الحبابى وقد قبض على هؤلاء ليلة أمس»[1].

ولم تكن هذه الجمعية هى الوحيدة فى مجال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال وعملائه فقد ذكرت الصحيفة فى نفس المقال. بعد أن أوردت خبر القبض على الجميعة السابقة - أن أعضاءها بعد أن قبض عليهم: «الحقوا بالذين أوقفوا من مدة وهذا يدل على وجود منظمات وطنية أخرى وعناصر مقاومة ألقى القبض على بعضها قبل اكتشاف هذه الجمعية.

وقد اكتشفت الحكومة أن هذه الجميعة هى المسئولة عن خطابات التهديد التى كانت تصل إلى الخديو ونظاره فتقول الصحيفة: «وعند القبض عليهم وجد فى محل الجمعية مكتوبان كالمكاتيب الأولى معنونين إلى المحلات التى كانوا يرسلونها إليهم باسم.... و..... ووجد مع المكتوبين قانون الجمعية تحت الختم».

وأعلنت الصحيفة أن: «عدد المقبوض عليهم الآن بلغ ما بين العشرين والسبعين» وفى العدد التالى مباشرة اعترفت الصحيفة بمدى تأثير هذه الجمعية الوطنية السرية على الرأي العام المصرى فقالت: «أخذت الأفكار العمومية بادىء بدء أهمية كبرى لهذه الجمعية وعبرت عنها بعض الألسن بتأويلات لا أصل لها ولا طائل تحتها»[2].

ثم طمأنت الصحيفة الأهالى فقالت: «هذا وكانت قد تقلقل بعض أفراد الأهالى خشية عاقبة لا تنتظر فنحن نؤمن بالعموم بكل صراحة أنه لا يمكن أن يخشى وقوع الاعتساف بحق أحد فى أيام رئاسة العادل القادر حضره رئيس النظار دولة شريف باشا وما مقصد الحكومة السنية إلا تأديب أرباب المفاسد حفظا لراحة البلاد وطمأنينة العباد».

وبعدها بيومين نشرت الصحيفة أسماء المقبوض عليهم من أعضاء الجمعية السرية وكان من بينهم: «سعد أفندى زغلول»[3].

وبعد ذلك بثلاثة أيام نشرت الصحيفة نبأ اكتشاف: «الضبطية ٣٧ كيسا من البارود مهربة ببنى بولاق ويعتقد أن لذلك علاقة بموضوع الجمعية السرية»[4].

وقد استمرت «الزمان» فى مناوشة الاحتلال البريطانى - ثم انتقلت إلى المعارضة الصريحة - والاحتجاج على استمراره ولم يكد يمضى عام واحد على الاحتلال حتى طالبت «الزمان» بجلاء الإنجليز وقالت: «لقد مضى على الإنجليز حول فى مصر فاقشعرت الأبدان وارتاعت الأفئدة وبكل يقين تقول أنه لابد من إنجلاء عساكرهم من وادى النيل»[5].

---

(١) الزمان - ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (محب الوطن، والضبطية).

(٢) الزمان - ٢١ يونيو سنة ١٨٨٣ - مقال بعنوان (الجمعية السرية).

(٣) الزمان - ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٣.

ثم أخذت الصحيفة تعدد الأسباب التى تجعل انجلترا ملزمة بالجلاء عن مصر منها وعود وزرائها بهذا الجلاء ومنها التزام انجلترا للدول بأن مهمتها مؤقتة ومرهونة بالقضاء على الثورة العرابية.. ومنها أن انجلترا بملكها الشاسع لا تستطيع أن تطمئن إلى وجودها بمصر ولا أن تحفظ الأمن فيها بسبب ثورة الأهالى على وجودها.. فتقول الصحيفة: «ولا نعجب من بذل انجلترا الملايين فى مصر لتوطيد أركان الراحة.. وإن كانت قد عادت لها فى ماهيات رعيتها ودفع المخاطر عن الترعة (يقصد قناة السويس).. وتجارتها.. ولكن لو كان ضم مصر إلى انجلترا عبارة عن ضم مدينة واحدة كما يفهم البعض لما حسبت للعواقب الداخلية حسابا عظيما ولكن مصر خديوية متسعة جدا فيها نحو ١٥ مليونا من الأنفس أكثرهم فى أقطار بعيدة صعبة المسالك محتاجة إلى قوة دائمة لمنع التعديات من الغير والعدوان من الأهالى.. فهذا هو القسم الأول الملجىء لانجلترا على خروجها من مصر».

ثم تدعو الصحيفة المصريين إلى التضامن والاتحاد حول مطلب الجلاء: «فيا أيها المصريون هذا زمن الاتحاد ووقت اجتماع الكلمة ويوم نبذ الأغراض والاستمساك بعرى الصداقة والعقيدة الوطنية والمحبة الجنسية.. فبغير ذلك لن يخرج الإنجليز».

وبعد عشرة أيام فقط من مطالبة «الزمان» بجلاء الإنجليز عن مصر.. إذا بها تنشر رسالة مفتوحة إلى الخديو تطالبه بالعفو عن العرابيين المنفيين والمسجونين والمحجوزين فى قراهم فقالت «إن جريدتنا هذه عربية اللسان فإذا كتبنا شيئا فإنما نحن نأخذ بناصر أبناء الوطن والنطق بأفواههم ونشر آرائهم ومآربهم ونقول إننا أتينا بذم العصاة العرابيين والتمسنا لهم العقوبات الزاجرة بما جنت أيديهم ولكننا ما وجدنا ذنبا بلا كفارة وما نخال أنه يعاقب المرء أبد أيامه وعلى ذلك نقول أنه قد حان أوان العفو عنهم وأن للجناب العالى الخديوى الحق المطلق فى العفو عمن يشاء وكلنا طامعون فى رحمته وحلمه وأننا نعلم أن العفو عن أولئك المبعدين لبعد من الحكمة السياسية والفراسة وأنه ليرتب عليه الأثر الحميد فى مسقبل الأيام. فلو حسبنا أن عدد أولئك المحجور عليهم فى ابعادياتهم ثلثمائة رجل وحسبنا لكل واحد مائة من الصحاب يترجون له الإفراج وأن أصحاب هؤلاء الصحاب يعضدونه اجتمع لنا منهم ألوف مؤلفة تدعوا ببقاء أفنديا وتأييده ونصره»[1].

وتعلن الصحيفة أنه قد بلغها أن الخديو يفكر فى العفو عن العرابيين فعلا ولكنه يؤجله إلى مناسبة ملائمة.. ورغم ذلك فقد استحثته الصحيفة على إصدار القرار فى أسرع وقت: «وقيل لنا أن موالنا الخديو أعزه الله يتوق إلى الصفح عن المذنبين ولكنه يؤخر ذلك إلى حين ونحن نقول أن خير البر عاجله».

فإذا ما علمنا أن هذا المطلب الخير بالعفو عن العرابيين.. يأتى فى وقت لم تنقض فيه سوى عدة أيام على مرور عام واحد على الاحتلال.. وبعد ثلاثة أشهر فقط من اكتشاف الجمعية

(١) الزمان - ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (العفو).

السرية.. لأدركنا أن الشعور الوطنى فى مصر ظل قويا ومتاججا رغم وجود الاحتلال ورغم استمرار البطش بالقوى الوطنية.. ولقد بلغت قوة الشعور الوطنى حدا احتاج فيه الخديو إلى العفو عن العرابيين أنفسهم كوسيلة لتهدئة هذا الشعور الوطنى الرافض للاحتلال.

ولقد ظلت كثير من الصحف الوطنية فى خطتها المناوئة للاحتلال رغم ما كان يصيبها على يد سلطات الاحتلال من مصاعب واضطهاد ورغم أنه كانت تصدر الأوامر للصحف بعدم المساس بالاحتلال[1]. وخاصة بعد أن كتبت صحف الوطن ومرآة الشرق والبرهان: «بضعة أسطر نهجت فيها منهج الحدة بالنسبة للدولة البريطانية ومن حيث أن تلك الجرائد تعلم أن مثل هذه الكلمات لا تعتبر شيئا سوى إثارة الخواطر لذا وجب تنبيه الجرائد بلزوم خطة الاعتدال ولتعتبر الجرائد المحلية أن هذا بلاغ عمومى لها فمن تجاوزته عوملت بما تقضى به نظامات المطبوعات فى البلاد»[2].

وعندما لم تنفذ الصحف الوطنية أوامر الحكومة بالسكوت عن انجلترا واستمرت فى خطتها فى الهجوم على الاحتلال ومطالبته بالجلاء.. تعددت لها قرارات التعطيل، والإلغاء ففى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر قرار بتعطيل الزمان لمدة ٣ شهور وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قرار بتعطيل جريدة البرهان نهائيا وفى ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ صدر قرار بتعطيل جريدة الوطن نهائيا ثم ظهرت بعد يومين وفى ٩ فبراير صدر قرار بتعطيل جريدة مرآة الشرق لمدة شهر وفى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة مرآة الشرق نهائيا وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة الزمان نهائيا وفى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة الوطن لمدة شهر ولم تحو قرارات التعطيل سوى العبارة التقليدية بأن ما ينشر «يشوش الأفكار ويخدش الأذهان»[3].

ورغم كل هذا الإرهاب الذى واجهته الصحف الوطنية من سلطات الاحتلال فقد ظلت الصحف المصرية تلعب دورها فى إيقاظ الشعور الوطنى عن طريق المعارضة المستمرة لوجود الاحتلال فى مصر... فالمؤيد تنشر خبرا تقول فيه: «إنه صدر قرار عطوفتلو رئيس مجلس النظار أمس بإلغاء جريدة الفلاح إلغاء مؤبدا بسبب ما نشرته فى عددها الأخير من أن الضباط المصريين تواطئوا فى الجيش مع العساكر على ضرب الضباط الإنجليز بالرصاص عند عمل مناورة»[4].

ولم يكن قد مر على الاحتلال أكثر من عشر سنوات عندما عاد عبدالله النديم إلى إثارة الشعور الوطنى فى مصر ضد الإنجليز.. عندما أخذ يؤكد: «أن أى دولة من دول أوربالم تدخل بلدا شرقيا باسم الإصلاح وبث المدنية وتنادى أول دخولها أنها لاتتعرض للدين ولا للعوائد ثم تأخذ فى تغيير الاثنين معا شيئا فشيئا»[5].

---

(١) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى - ص ٧٧.

(٢) الوقائع المصرية - ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٣.

(٣) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ص ٨١.

(٤) المؤيد - ٢٨ يونيو سنة ١٨٩١.

(٥) الأستاذ - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا).

ثم اكد نـويه بأن ضرب مثـلا بما قامت به انجلتـرا فى مصر حـيث شبهـها بـاللصوص فـقال: وهذه انجلترا دخلت مصر باستدعاء أهلها وأخذهم بناصرها بعلة تأييد المركز الخديوى الشريف ثم زيد على تلك العلة علة بث الـنظام ووضع حكومة ثابتـه تشابه حكومات أوربـا.. ومن جهل أعمال انجلترا فى مصر بيناها له ليرى أنه حقيق بما يوجهه إليها من النكير.. فقد كان مثلها كمثل لص دخل دار قوم وقال له حملونى ما عندكم من أثاث وحلى وآنية فأخذوا يحملونه ما يريد من غير مـعارضة فهل إذا دخل عليـه البوليس وأهل الدار يحملونه بأيديهم يقـول هذا لص كلا بل يقول أنه صاحب الدار وهؤلاء خدمه».

ثم أخذ النديم يعدد أخطاء انجلترا فى مصر.. وتساءل هل أخذت انجلترا رأي المصريين عندما أنفقت ملايين الجنيهات فى المقاولات والأعمال الهندسية من غير أن تسأل عما تفعل فيها فإياكم والسؤال عن مـبالغ سـتكونون عـبيدا مكلفين بسدادهـا إلي روتشيلد وغيـره، وهـم الذين أعطوا الالتزامات الوابورية والأرضيـة ووسعوا نطاق المعاهدات إلى أن ضيقـوا عمل كل مصرى.. وهـم الذين منعـوا المصـريين من زراعة الدخـان والحشيش لتـروج مـزارع أوربا بخراب بيـوت هؤلاء الضعفاء.. وهـم الذين باعوا مهماتهم وآلاتهم بغيـر ثمن وربما أعطوا من أخذها شيئا يستفيد به على نقلها حتى تركوا البلاد محتاجة لمن يحـرسها بالعصا والنبوت.. وهم الذين أبعدوا المصريين عن الخدمـة وحشروا الغـرباء فى المصالح حتى أصبـح ألوف من المصريين لا يجـدون القوت ولا يعرفون لاستخدامهم مرة ثانية سـبيلا.. وهـم الذين قللوا لغتهم الوطنية بغرض المكافآت لمن ينبغ فى الإنجليزية لنفس لغة القرآن فينسى بها الدين الواقف عـقبة أمام أوربا كما يصرحون بذلك فى مجالسهم وأندية شوراهم».

وينتهى النديم من سـرده للأضرار التى أحدثتهـا انجلترا بمصر إلى دعوة المصـريين.. صراحة.. للقيام بالاضرابات والمظاهرات للاحتجاج على الاحتلال والمطالبة بحقوقهم المهضومة فهو يقول: «فأى مـانع يمنع المصريين من المطالبـة بحقوقـهم بالتظاهرات الأدبية.. أنحن أقل درجـة من فعلة الإنجليز والغزالـين الذين تعصبوا لحقـوقهم.. وتجمعوا لـراحتهم وأذهلوا العالم بأفعـالهم التى ما دخلها شغب ولا تخللها خلل».

وكان هذا المقال سـبباً فى إغلاق صحيـفة «الأستاذ» ونفى النديم خارج مـصر.. ومن العرض السابق يتـأكد لنا أن الشعـور الوطنى فى مصر لم يمت أو يضـعف بوقوع الاحتـلال.. ولا بهزيمة الثورة العرابية وإنما استـمر هذا الشعور الوطنى قائماً.. يزداد يوما بعد يـوم..يغذيه ما كانت تقوم به سلطات الاحتـلال البريطانى من محاولات للتـسلل إلى جميع نواحى الحيـاة فى مصر وسلب المصريين ثرواتـهم ووظائفهم.. بالإضافـة إلى ما يشكله مـجرد وجود قـوات الاحتـلال.. من تحد للشعور الوطنى.

كـذلك فإن الاسـتعـراض السابـق للصحف المصـرية التي صـدرت فى السنوات الأولى التى أعقبت الاحتلال يؤكد أنه ليس صحيحا ما يقال بأن مصطفى كامل هو باعث الشعور الوطنى فى مصر وموقـظه بعد أن ظل فى سبات طويل بعد الاحتـلال فالشعور الوطنى فى مصر كـان قائما

قبل ظهور مصطفى كامل ولم يكن مصطفى كامل نفسه سوى ثمرة لهذا الشعور المتأجج. ويرجع فضل مصطفى كامل بالدرجة الأولى إلى محاولته أن يصل بصوت مصر إلى خارج حدودها.. فى أوربا وبالذات فى إنجلترا وفرنسا كذلك فإليه يرجع الفضل فى تحويل الشعور الوطنى فى مصر.. من مجرد شعور بالرفض لوجود الاحتلال البريطانى دون أن يرتبط ذلك بعمل منظم لتصفية هذا الوجود الاستعمارى.. إلى بلورة هذا الشعور الوطنى الرافض للاحتلال فى حركة سياسية منظمة تولت توجيه الشعب المصرى وتوعيته وتعبئته للعمل من أجل الاستقلال ولقد أخذت هذه الحركة السياسية تنمو وتتطور حتى أخذت شكلها النهائى فى تشكيل الأحزاب الوطنية المصرية.

❊ ❊ ❊

الوحدة الوطنية

كانت الدعوة إلى الوحدة الوطنية هى أحد المقومات الأساسية لفكرة الوطنية المصرية.. طوال فترة البحث وصحيح أن التاريخ المصرى قد شهد وحده عنصرى الأمة: المسلمين والأقباط عبر مراحله المختلفة منذ مئات السنين.. غير أن تسلل النفوذ الأجنبى الأوربى إلى مصر مع بداية القرن التاسع عشر قد رافقته حملة مكثفة من جانب الصحافة الأوربية لإلصاق تهمة التعصب الدينى بالمصريين. وقد وجدت هذه التهمة قبل الاحتلال إلا أنها اشتدت وعنفت بعده فقد استخدمها الإنجليز كوسيلة للنيل من سمعة مصر والمصريين فى أوربا ولتبرير استمرار احتلالها لمصر بحجة الحفاظ على الأمن وحماية أرواح وممتلكات الأجانب كذلك استخدام الإنجليز تهمة التعصب الدينى كأداة للتفرقة بين عنصرى الأمة ولضرب الوحدة الوطنية القائمة فى مصر.. لشغل الحركة الوطنية فى مصر عن المطالبة بالاستقلال.

لذلك فقد لوحظ حرص الصحف المصرية منذ بداية الاحتلال على نفى تهمة التعصب الدينى ومحاربة هذا التعصب نفسه إن وجد فى بعض الحالات.. ثم التركيز على الدعوة للوحدة الوطنية واتحاد عناصر الأمة المصرية وبالذات المسلمين والأقباط فى جامعة واحدة هى الجامعة الوطنية المصرية.

ويكتب ميخائيل عبدالسيد فى «الوطن» معلنا حقيقة ثابتة فى نظره وهى أن «البلاد المرتاحة من آفة التعصب هى المرتقبة إلى ذرى المجد والسعد»(١).

وبالعكس من ذلك فإن البلاد «المتمكن منها هذا الداء هى المنحطة إلى حضيض التأخر والنذالة»(٢).

ثم يفسر هذه الحقيقة شارحا أسبابها: «وسبب ذلك أن الممالك المرتاحة من هذه الآفة تكون الجدارة الأهلية فيها هى الركن الركين المهم فى التربية والتوظف بخلاف البلاد الممزقة بهذه القرية فتكون فيه المحسوبية.. فلا عجب إذا فشا فيه الجهل والظلم والتأخر عن المكارم»(٣).

ولكن موقف صحيفة «الوطن» المؤيد والمدافع عن الوحدة الوطنية تغير كلية بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد وتولى (مجدى إبراهيم) مسئولية الصحيفة والذى قادها إلى خط معاكس لخطها القديم وتحول إلى أداة فى يد سلطات الاحتلال البريطانى لتخريب الوحدة الوطنية(٤).

---

(١) الوطن - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الوطن - أول يوليو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (العبرة الكبرى).

وكان طبيعيا أن يتسبب هذا فى إثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط.. فصحيفة الوطن تتحمل مسئولية هذه الفتنة أمام التاريخ(١).

ولكن ما وقع فى هذه الفتنة من أحداث أكد لكلا العنصرين المسلمين والأقباط أن الخلاف بينهما لن يكون فى صالح أيهما.. وإنما المستفيد الوحيد منه هو الاحتلال الإنجليزى.. لذلك فنحن نسجل لصحيفة الوطن أيضاً -رغم دورها السابق فى تخريب الوحدة الوطنية- أنها كانت أول صحيفة قبطية انتهت إلى خطورة نتائج الفتنة الطائفية وبدأت دعوة المصالحة بين عنصرى الأمة.

وابتداء من العدد الصادر من الوطن في ٥ يونيو سنة ١٩١١ بدأت الصحيفة فى الحديث صراحة عن ضرورة إنهاء الخلاف الطائفى بين المسلمين والأقباط وطالبت بإصلاح ما بين الصحف القبطية والصحف الإسلامية. ونشرت الوطن عدة رسائل بعث بها إليها مواطنون يحملون الجرائد تبعة قيام الفتنة الطائفية.. ثم نشرت الصحيفة سلسلة من المقالات بقلم (سليم حموى) بعنوان (الاتحاد والوئام بين النصرانية والإسلام) قال فيها الكاتب «إن الدروس الماضية تعلم أبناء الوطن المصرى أن القوة فى الإتحاد وأن الدين لا دخل له فى مثل هذه الخلافات وأن الأمم الراقية فى أحوالها المتقدمة فى حياتها القومية لم يتحقق لها ذلك إلا بتوحيد القلوب على الإخلاص فى الرابطة الوطنية باطنا وظاهراً»(٢).

وفى ٩ يونيو سنة ١٩١١ أعلنت الصحيفة لأول مرة أن الخلاف بين عنصرى الأمة لن يستفيد منه سوى الإنجليز فقالت: «فلا يخدعن القبط بما يلقونه من التشجيع فى لونده ويخدعن المسلمون ما يلقونه من الارتياح عند غورست ورجاله فإن كلا الأمرين يرمى إلى غرض واحد وهو إضعاف المصريين وسحق بعضهم بعضا سياسياً كما يسحق البوليس من أبنائهم جموع المتظاهرين من أبنائهم أخوة البوليس لمطلب من المطالب الإصلاحية.. ولا تخدعن أحدا وظائف الفراشين ينالها فريق ويحرمها فريق، هذا ويقيننا واعتقادنا أن هذه كانت خدعة احتلالية لا يجب أن تطول وأن الأمة المصرية مستفيقة قريبا بفضل عقلائها ومزيلة كل انقسام وعائده إلى اتحاد أتم واخاء أكمل»(٣).

---

(١) فقد بدأت الفتنة الطائفية فى مصر بعدة مقالات نشرتها الوطن «لفريد كامل» عام ١٩٠٨ قال فيها أن القبط فى مصر مظلومون وحقوقهم فى هذا البلد مهضومة ورد عليه الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اللواء بعدة مقالات بعنوان «الإسلام غريب فى داره» وبعد مقتل بطرس غالى عام ١٩١٠ زاد الخلاف حدة وفكر الأقباط فى الدعوة إلى مؤتمر عام للأقباط واختاروا له مدينة أسيوط وانعقد هذا المؤتمر وشرح فيه المجتمعون مطالبهم بصراحة تامة وإذ ذاك دعت الجرائد الوطنية وفى مقدمتها (المؤيد) إلى عقد مؤتمر عام للمصريين جميعا واختاروا له ضاحية مصر الجديدة وأطلقوا عليه (المؤتمر المصرى الأول) وانعقد هذا المؤتمر فى مايو سنة ١٩١١ وكان رياض باشا رئيسا له.

(٢) الوطن - ٥ يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الاتحاد والوئام بين النصرانية والإسلام).

(٣) الوطن - ٩ يونيو سنة ١٩١١.

ويمكننا أن نرى فى موقف «تادرس شنودةبك المنقبادى» وصحيفته «مصر» وهى ثانى أكبر الصحف القبطية فى مصر نفس الموقف الذى سبق ورأيناه بالنسبة لصحيفة (الوطن) فقد بدأ تادرس المنقبادي مدافعا عن الوحدة الوطنية.. حيث كان يرى أن «الوطنية الحقة» لا تتحقق فى مصر: «إلا باتحاد العنصرين المسلم والقبطى»[1]. وأن هذا الاتحاد المتين لا يجب أن يكون قاصراً فقط على المعاملات المشتركة وعلى المساواة فى الأمور الحيوية وعلى الاتفاق الودى القديم بل: «لابد أن يشمل كل الشئون الخاصة بالوطن والذب عن حقوقه والمدافعة عن حوضه والجهاد فى سبيل رقيه والمحافظة على أمواله والسعى فى جنى خيراته لكلا العنصرين معا أى يدًا بيد أو جنبا بجنب كلاهما متضافر متعاون ليكون غرضهما الوحيد من هذا الاتحاد الرقى وتكون المنفعة الوحيدة من رقيها السعادة والسعادة بنت الجد وأخت المجد».

ولكن سرعان ما تحول موقف صحيفة (مصر) من الوحدة الوطنية.. وصارت تنشر المقالات التى تضر بالوحدة الوطنية[2].

ثم ازداد موقف مصر عنفا بعد مقتل بطرس غالى أثناء انعقاد المؤتمر القبطى ثم المؤتمر المصرى ولكنها عادت تشارك الوطن فى الدعوة إلى المصالحة الوطنية وباتت ترى «أننا يجب أن ننسى ما فات.. وليكن دستورنا القادم الوحدة والالتئام التام بين المسلمين والأقباط»[3].

ولقد تنبه «عبدالله النديم» منذ وقت مبكر إلى خطة الاحتلال البريطانى لضرب الوحدة الوطنية فى مصر وزرع بذور الشقاق بين عناصر الوطنية المصرية لذلك نراه يؤكد على مبدأ الوحدة الوطنية فهو يعتقد أن المصريين: «أمة مؤلفة من عرب وترك وجركس وارناؤط وأقباط وسودانيين واسرائيليين وهم بين مسلم ومسيحى ويهودى تضمهم البقعة المباركة الطيبة التربة عاشوا العصور الطويلة مرتبطين ببعضهم محبة ومعاشرة ومساكنة ومعاملة لم يفرق بينهم اختلاف دين ولا تباين جنس ولا تغاير لغة»[4].

ثم يطالب النديم بالمحافظة على وحدة عناصر الأمة وخاصة المسلمين والأقباط واتهم الإنجليز بصراحة بمحاولة اختلاق الخلاف بين عنصرى الأمة فقال: «قضى المسلمون مع الأقباط ثلاثة عشر قرنا وهم فى اختلاط أهل البيت ومعاملة عشرة واتحاد عائلة.. ما جرى بينهم يوما واقعة عدوانية مسببة عن اختلاف الدين.. بل بقينا معهم كل هذه المدة نتبادل الوظائف والزيارات وامتلاك الطين والعقار فلم نسع فى شق اجتماعهم وتفريق كلمتهم لنتخذ ذلك ذريعة إلى أمر مطوى فى باطن المستقبل ولهذا لم تجد دولة من الدول العدوانية علة دينية تتداخل بها فى شأن مصر باسم راحة مسيحى والمحافظة على المعابد المقدسة وإعطاء الأقباط حريتهم فى عوائدهم الدينية بل كان

(١) مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (الوطنية الحقة).

(٢) مصر - ٥ يونيو سنة ١٩٠٦.

(٣) مصر - ١٣ يونيو سنة ١٩١١.

(٤) الأستاذ - ٢٣ مايو سنة ١٨٩٣ - مقال بعنوان (أعداء المصريين).

ائتلاف المسلمين بهم حجاباً بين مصر وبين تلك الدعـوة التى تقودها أوربا تغريرا وتضليلا وفتحا لباب الحروب بعلل وهميـة لا وجود لها فى الخارج ولهذا ترى المسلمين متـألمين من شقاق إخوان الوطنية وحل رابطتهم التى مضت عليها القرون الكثيرة وهى أوثق رابطة عقدت عليها القلوب لا الخناجر والكل يهجى ويخمن فى الباعث والعافيـة.. فالمحتل هو العامل والمستـفيد من هذا الشـقـاق.. ولابد من سـد الأذن عن سمـاع الأصـوات الأجنبيـة التـى تحـرك النفـوس وتظلم القلوب»(١).

ثم طالب النـديم بأن يحـرص الجـميع على الوحـدة الوطنيـة حتى تصيـر مـصـر فـعـلا للمصريين:«فيا بنى مـصر ليعد المسلم إلى أخيه المسلم تأليفا للعصـبية الدينية وليرجع الاثنان إلى القبطى والاسرائيلى تأييدا للجامعة الوطنيـة وليكن المجموع رجلا واحدا يسعى خلف شىء واحد هو حفظ مصر للمصريين».

ولقـد اهتم الشيخ على يوسف فى «المؤيد» بـالرد على اتهام المصـريين بالتعـصب الدينى من جانب بعض الـصحف الأوربية وخـاصة الصحف الإنجليـزية وضرب مـثلا: بنوبار باشـا القبطى الذى وصل إلى رئاسة الوزارة المصـرية قبل الاحتـلال، وناب عن الخديو فى حكـم دولة إسلامـية وقال: «هذا هو الشعب الذى جلس فـيه الوزير نوبار باشا على كرسى الخـديوية نائبا عن الحاكم الشـرعى للبلاد النـائب عن الخديوى الأعظم والحكـومة كـما تعلمـون إسـلاميـة وذلك الوزير مسيحى ولم تسمعوا أن أحـداً من المصريين فتح فاه بكلمة بل ربما لم يخطر هذا الخاطر على بال أحـد من المسلمين كـأنه لم يعد فـارق بينهم وبين غـيـرهم من أبناء دين آخـر حتى فى الأمـور الجوهرية التى للدين فيها حكم قوى وهو من أقـوى الحجج على أن المصريين أبعد الشعوب عن التعصب الدينى»(٢).

ورغم أن المؤيد دخلت فى معركة عنيفة مع الصحف القبطيـة خلال تفجر أزمة الفتنة الطائفية عام ١٩١٠ و ١٩١١.. إلا أنه من الملاحظ أن الـشيخ على يوسـف - رغم عنف المعـركة وعنف الاتهامات المتبادلة بين الفريقين.. إلا أنه كان يرفع دائما.. وفى قلب الخلاف شعار الوحدة الوطنية ويدافع عن هذا الشعار .

وعندمـا عقـد المؤتمر المصـرى تقدم الشـيخ على يوسف إليـه بدراسـة نشرتهـا المؤيد وفـيهـا تساءل:«من هم مسلمو مصر؟ ومن هم قبط مصـر؟ وقال فى إجابته" «ما أكثر من أسلم فى مصر من قبط وغير قبط حتى لقد شكا والى مصر فى عـهد عمر بن عبد العزيز من قلة الجزية لقلة من يدفعها من هؤلاء»(٣).

---

(١) الأستاد - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان«لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا».

(٢) المويد - ٢١ فبراير سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (ما لكم لا تنتبهون وماذا بالله تبغون»

(٣) المؤيد - ٣٠ أبريل سنة ١٩١١.

ويخلص الشيخ على يوسف من ذلك إلى أن كثيرين من مسلمى مصر يلتقون مع القبط فى عنصر واحد وأن «عدداً قليلاً من المسلمين كانوا ينتمون إلى القبائل العربية التى اشتركت فى الفتح الإسلامى ثم امتزجت بالشعب المصرى ونسيت أصولها العربية».

ثم قال الشيخ على يوسف أن «من خواص مصر التى ميزها الله بها على سائر الأوطان والبلدان تتناسب فيها صور سكانها متى مرت عليهم الأجيال فلا تبقى لهم بعد ذلك إلا الصورة المصرية تحمل الذكاء المصرى والأخلاق المصرية الكريمة التى زادها الإسلام جمالا وتسامحا».

ثم ينتهى الشيخ على يوسف إلى نتيجة هامة وهى أن عنصرى الأمة المصرية قد اتحدا منذ القدم فى العادات وسائر المقومات كما اتحدا فى اللغة التى تكلما بها منذ يومئذ وهى اللغة العربية الشريفة.

ولقد كان مصطفى كامل يدرك منذ بداية نشاطه السياسى أن «اتحاد الأمة المصرية» هو السلاح الذى يمكن أن يتحقق عن طريقه استقلال البلاد.. ومما يدل على ذلك أن مصطفى كامل بدأ الدعوة إلى وحدة عنصرى الأمة منذ وقت مبكر ففى ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ نشر فى صحيفة «المؤيد) مقالا بمناسبة الاحتفال بيوم ٤ يوليو عام ١٧٧٦ وهو اليوم الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عن إنجلترا.. فطالب المصريين برفع نفس الشعار الذى رفعته الثورة الأمريكية وهو الاتحاد «فأقوى سلاح يسلح به المطالبون بحرية واستقلال بلادهم هو الاتحاد، فهذا السلاح المتين كان سلاح الأمريكانيين وغير الأمريكانيين من الأمم الحرة ويكون سلاح المصريين إن أرادوا عزاً ورفاهية وحرية واستقلالاً»(١).

ثم استمر مصطفى كامل فى دعوته إلى الوحدة الوطنية بعد ذلك على صفحات «اللواء» فقد كان يرى أن أكبر دعائم الوطنية الحقة هى التضامن بين أفراد الأمة الواحدة.. حتى تكون الأمة كعائلة واحدة مرتبطة فيما بينها متحدة الأعضاء متفقة الأهواء.. ولا تنال الأمة المصرية سعادتها المبتغاة ولا يحل المجد المحبوبُ بديارها إلاّ إذا اعتقد كل فرد من أفرادها أنه يمثل الأمة بأسرها وأنه متضامن مع بقية الأفراد فى الخير والشر»(٢).

والحقيقة أن الاتجاه العام لصحيفة اللواء كان مؤيداً ومدافعاً ومطالباً بالوحدة الوطنية بين عناصر الوطنية المصرية وخاصة بين المسلمين والأقباط وهو عكس ما يشاع عن الحزب الوطنى واللواء لسان حاله والمعبر عن سياسته -الذى كان أكثر القوى الوطنية فى مصر - وإدراكا بأن أحد الخطوط العامة فى سياسة الاحتلال البريطانى هو ضرب الوحدة الوطنية وإشعال نار الشقاق بين المسلمين والأقباط وذلك لإضعاف الحركة الوطنية المصرية.وإذا استعرضنا أعداد صحيفة اللواء وبالذات الصادرة خلال الفترة التى تبدأ بعام ١٩٠٨ وهى بداية نشوب الخلاف الطائفى حتى توقف الصحيفة.. وكذلك إذا تتبعنا بقية الصحف التى أصدرها الحزب الوطنى كالعلم والشعب

---

(١) المؤيد - ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ مقال بعنوان (يوم ٤ يوليو).

(٢) اللواء - ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (التضامن الوطنى).

أو الصحف التى أصدرها أنصار الحزب الوطنى كضياء الشرق ووادى النيل والدستور والقطر المصرى سوف نجدها جميعا تقف ضد الخلاف الطائفى وتكتب مع الوحدة الوطنية.. وهذا الاتجاه العام يشمل أيضاً الشيخ عبدالعزيز جاويش أحد أقطاب الحزب الوطنى ورئيس تحرير اللواء بعد وفاة مصطفى كامل.. والذى يرى البعض أن كتاباته كانت أحد أسباب إثارة الفتنة الطائفية ولكن الحقيقة التى اتضحت لنا من خلال البحث تشير إلى ما يناقض ذلك فقد كان الشيخ جاويش يعى أكثر من غيره أن الخلاف الطائفى مؤامرة احتلالية لضرب الحركة الوطنية لذلك تراه يكشف عن تلك الحقيقة فيقول: «إننا نقول لعقلاء الأقباط كلمة نرجوهم أن يبثوها فى أذهان بنى دينهم وهى أن الإنجليزى لا يهمه غير نفسه وأمته ولا يفضل إلا منفعته ومنفعة بلاده فإذا قوى يوماً على بناء هذه الأمة الكريمة استبد بالأمر فيهم واحتكر الوظائف العالية لبنى وطنه فلا يترك لنا غير المراكز المنحطة التى لا يرضى بها إلا صغار النفوس»(١).

وطالما كرر الشيخ جاويش أن المسلمين والأقباط عاشوا منذ الفتح الإسلامى فى سلام وتسامح.. وأن الوظائف لم تكن يوماً سببا لنزاع بين المسلمين والأقباط.

كما أننا نرجوهم أن يلفتوا معنا أنظار الأقباط عموما إلى تسامح المسلمين معهم وحسن معاملتهم وأن يذكروهم بالسنين الرغيدة التى قضوها فى ظل الحكومات الإسلامية منذ ترأست على هذه البلاد حتى يومنا هذا وأن يخبروهم بأن المسلمين مع علمهم برجحان عدد الأقباط فى كثير من المصالح لا يغبطونهم على هذه الكثرة».

ثم يطالب الكاتب المصريين: «بالاتفاق والاتحاد أمام العدو المشترك وأن من الحكمة والصواب ترك الصغائر للاهتمام بالكبائر».

ولقد بلغ من حرص الحزب الوطنى على إنهاء الخلاف الطائفى قبل أن يتسع أن كلف «ويصا واصف» أحد أعضاء اللجنة الإدارية للحزب بالكتابة إلى إخوانه الأقباط فنشر مقالاً فى اللواء تحت عنوان «العنصر الإسلامى والعنصر القبطى» كلمة قبطى منصف فاضل: «وفى هذا المقال، قال:(ويصا واصف) إن الخلاف بين المسلمين والأقباط دسيسة إنجليزية يراد منها إيغار الصدور لهدم ما بناه الحزب الوطنى من محاربة القائلين بأن فى الوطن أقباطا ومسلمين ولهدم ما بنته الشبيبة القبطية التى مدت يدها ووضعتها فى يد إخوانها المسلمين فى جميع المظاهرات الوطنية الأخيرة»(٢).

ثم دعا الكاتب إخوانه الأقباط إلى نبذ الخلاف الطائفى وقال إنه فى حالة وجود مطالب خاصة للأقباط فإن مكان المطالبة بها العمل السياسى وليس العمل الطائفى ودعا الأقباط إلى الاشتراك فى الأحزاب السياسية القائمة والدعوة من خلالها إلى مطالبهم العادلة وفى هذه الحالة فإن إخوانهم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب سيقفون معهم يؤيدونهم فى هذه المطالب.. ثم أشار

(١) اللواء - ٤ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المسلمون ومجتمع الإصلاح القبطى).

(٢) اللواء - ٤ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (العنصر الإسلامى والعنصر القبطى).

الكاتب إلى موقف الحزب الوطنى وتأييده لمطالب الأقباط وقضاياهم وأن الحزب ألزم صحيفة اللواء بعدم الرد على الصحف القبطية : «واختم قولى بكلمة أخرى لإخوانى الأقباط فأقول لهم إن الأحزاب السياسية التى تشكلت فى مصر جعلت فى أول مطالبها الدستور والقاعدة الأساسية للدستور هو العدل المطلق بين أبناء الوطن الواحد فلو انضممتم إلى هذه الأحزاب وعرضتم الأمر بصفتكم سياسيين وتناقشتم فيه كمبدأ سياسى لوجدتم مساعدة كلية من إخوانكم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب وأحسن دليل على ذلك عدل جريدة اللواء وأعضاء الحزب الوطنى فإنهم لم يرضخوا مطلقا بنشر كلمة واحدة من الرسائل العديدة التى وصلت إليهم من بعض الذين أثارت نفوسهم هذه الأعمال من المسلمين الأمر الذى أشكرهم عليه من صميم فؤادى».

ثم يعلن الكاتب باسم اللجنة الإدارية للحزب الوطنى.. إدانة الخلاف الطائفى والتمسك بالوحدة الوطنية فقال: باسمى وباسمكم.. وقد أنابونى عنهم لمخاطبتهم وذلك بعد مناقشة صرحوا لى فيها أن أقول لكم ان كل عنصر من أعضاء الحزب الوطنى جعل من أقدس الواجبات عليه عمل كل ما يستطيع لمحو التفريق بين العنصرين لأن فى ذلك إحياء للوطن وأنه اذا أعطيت الوظائف كلها من ادارية كبرى وصغرى وغير ادارية للأكفاء من الطرفين فهم لايعارضون فى ذلك ولا يعنيهم الأمر مطلقا بل يفرحون له اذ أن فيه خيرا للوطن».

وعندما حاول البعض استغلال حادث مقتل بطرس باشا غالى فى زيادة رقعة الخلاف الطائفى قالت اللواء: «فليبرأ المفرقون بأنفسهم وبأمتهم فان المأسوف عليه بطرس باشا غالى لايريد أن يتوجهوا عليه بهذه الأصوات المنكرة لأنه مصرى قبل كل شيء وما كان لجماعة دون أخرى بل كان رجل الجميع الذي أحزن الجميع مصابه فلم يتألم فريق من هذه الأمة إلا والفريق الآخر مشاركه فى شعوره[1]»

وخلال انعقاد المؤتمر القبطى.. ثم المؤتمر المصرى بعده.. ظل موقف اللواء مدافعا عن الوحدة الوطنية حيث تكتب الصحيفة افتتاحية العدد الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩١١ تقول فيها: «لاريب فى أن الأمة المصرية مؤلفة فى نظر السياسى من عنصر واحد وجنس واحد لا من عنصرين كما توهمت بعض الصحف فاذا ساغ للفقيه أو القسيس أن يقسمها قسمين مسلمين وأقباط فليس للسياسى أن يذهب هذا المذهب تذرعا إلى التفريق ولاسيما فى الوقت الحاضر لأنه بذلك يحارب بلاده ومصالحه الشخصية التى لايستطاع الفصل بينها وبين مصالح البلاد[2]».

فإذا ما انتقلنا إلى الصحف الأخرى التى كان يصدرها الحزب الوطنى أو التى يصدرها أعضاء الحزب أو الموالون والمتعاطفون معه.. فسنجدها جميعا تقف مع الوحدة الوطنية ضد محاولات إثارة الفتنة الطائفية.. «فمحمد الكلزة» «صاحب صحيفة «وادى النيل مثلا يكتب مطالبا بأن يقتصر الدين على القلب والمعبد.

---

(١) ٧ مارس سنة ١٩١٠ ـ مقال بعنوان (المسلمون والقبط).

(٢) اللواء ـ ٢٤ ابريل سنة ١٩١١.

أما إذا دخل به في غير ذلك.. جاءت الفتنة «للدين موطنان أحدهما فى القلب ومن كان فى قلبه متسع لدينه نقيا طاهرا من شوائب المدعيات والمفتريات كان فى كل دين محترما فاضلا.. وآخر في المعبد فاذا حال الدين فى غير هذين المكانين كل فتنة»(١)

وطالب «الكلزة» باحترام كل طائفة لدين الأخرى: «فالعقلاء فى اختلافهم دينا كالعائلة فى اختلافها رأيا وأن هذا الخلاف لايجعل تأثيرا ولا يدخل تفريقا مادامت فكرة احترام الآراء سائدة ومادام العقل كبيرا لا يتأثر بما يتأثر به العقل الصغير».

وقال على الجميع أن يدركوا أننا مهما اختلفنا فى أدياننا فسوف نظل جميعا مصريين: «ليس فى مصر مسلم ولا يهودى ولا نصرانى بل الكل مصرى ويجب علينا فهم هذه الحقيقة والبحث فيها لأنه يتوقف عليها نجاة مصر».

وهو يرى أن كلمة (مصرى) تختزل داخلها أى اختلاف فى الدين أو الجنسية «يجب اذا سألت واحدا منا عن دينه يقول مصرى.. واذا سألته عن وطنه يقول مصر.. واذا طلب منه خيانة مصر يقول: المصرى لايخون وطنه ولو ذاق المنون».

ويكتب «أحمد حلمى» صاحب «القطر المصرى» مقالا افتتاحيا عقب تولية بطرس باشا غالى رئاسة الوزراء فيقول «ومعلوم أن الرجل الكبير لاينظر للأمور من الوجهة الطائفية مهما كان حبه لعشيرته وقومه ويجب أن يكونوا سائدين على غيرهم بل إنما ينظر للأمور من الوجهة العامة متحريا منفعة الأمة غير مؤثر طائفة على طائفة.. ولهذا نقول بملء الفم أيضا لتبق وزارة بطرس غالى المصرى الوطنى اذا غض الطرف عن تعصب عشريته»(٢)

ولقد كان الخلاف الطائفى.. امتحانا صعبا «لأحمد لطفى السيد» ولأفكاره عن القومية المصرية التى لاتقوم على الدين بل تقوم على الشعور المشترك بالمصلحة العامة لمجموع السكان فى رقعة محدودة من الأرض التى تعرف بالوطن.. كما كان يردد لطفى السيد دائما ولهذا كان اهتمام الجريدة بأمر الفتنة الطائفية فوق اهتمام الصحف الأخرى(٣).

ولعل ذلك كان السبب فى تصدى لطفى السيد للصحف القبطية بنوع من العنف لم يعرف عنه وأنه لم يتخل عن منطقه المتزن وأسلوبه بالعف الرصين فأخذ على الصحف القبطية محاولتها افساد وحدة الأمة ورفض ادعاءات هذه الصحف «مسألة قبطية» وكذلك ماسموه (بالأمة القبطية)(٤) فقد كان لطفى السيد يرى «أن مايسمونه بالمسألة القبطية خيالا مبهمًا فى أدمغة بعض الصحافيين من الأقباط عز عليهم أن توجد فى العالم مسألة شرقية ومسألة مصرية من غير أن يكون هناك مسألة قبطية.

---

(١) وادى النيل ـ ٦ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (اتحاد الشعوب فى مصر)

(٢) القطر المصرى ـ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ـ مقال بعنوان (لتسقط وزارة بطرس غالى القبطى الاحتلالى.. ولتبق وزارة بطرس غالى المصرى الوطنى)

(٣) د. حسين فوزى النجار - الجريدة تاريخ وفن ـ ص ٢٣٣.

(٤) الجريدة ٨ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان الحركة القبطية ـ نظرة عامة)

أما تسمية طائفة الأقباط أو العنصر القبطى بالأمة القبطية.. فليس لهذه التسمية أيضا مدلول فى الوجود الخارجى لأن العرف لايسمح باطلاق لفظ أمة إلا على قوم مستقلين استقلالا اجتماعيا فى وطن محدود».

ثم اشتد لطفى السيد فى حملته.. فاتهم الأقباط بالتعصب وبأنهم يودون التحكم فى الأكثرية: «ليس من الشذوذ أن نرى فردا أو طائفة يطالب الأمة بحقوقه ولكن الشذوذ أن نرى طائفة تطمع فى اضطهاد الأكثرية[1]»..

ثم حذر الأقباط من خطر الاستعانة بالانجليز لضرب الوحدة الوطنية، «ومن الضرر البين أن تتخذ الأقلية سواعد من الانجليز لتفكيك الروابط بين عناصر المصريين»[2].

ثم شارك فى الدعوة لمؤتمر مصرى يصلح مافسد بين عنصرى الأمة: «من أجل ذلك كانت الدعوة إلى مؤتمر مصرى يصلح مافسد بين الأقلية وبين الأكثرية.. تدرس فيه المسائل بالانصاف على قاعدة من التسامح فإن التسامح ألزم مايكون بين الأقباط وبين المسلمين ليعيشوا كما كانوا مصريين».

ولقد لعب لطفى السيد دورا هاما فى انجاح المؤتمر المصرى (٢٩ أبريل سنة ١٩١١) الذى تولى رئاسته مصطفى رياض باشا وتولى أحمد لطفى السيد سكرتارية المؤتمر.. وقام أيضا بتلاوة تقرير اللجنة للمؤتمر الذى كان من عمل لطفى السيد كمايبدو فى أسلوبه وروحه»[3].

ولقد كانت الفكرة السائدة فى التقرير هى تأكيد الوحدة الوطنية وتدعيم الجامعة الوطنية والتوفيق بين العناصر التى تتألف منها الوطنية المصرية التى تصدع بناؤها بعقد المؤتمر القبطى وقال إن الدين ليس هوالأساس الذى تقوم عليه الأكثرية والأقلية ولكنه المذاهب السياسية.. والأمة كائن سياسى يتألف من عناصر سياسية فأى مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددا وأثرا كان أكثرية وكان الآخر أقلية وعلى هذا يمكن فهم الأكثرية والأقلية فى كل أمة.. وليس للدين دخل فى ذلك»[4].

وقد وقف عبدالقادر حمزة فى صحيفة «الأهالى» موقفا معتدلا من الخلاف الطائفى.. وكان دائم الدعوة إلى الوحدة الوطنية واتحاد عناصر الأمة.. فهو يكتب والأزمة فى قمة اشتعالها يدعو زملاءه الصحفيين والكتاب من الفريقين ألا ينسوا أنهم جميعا أبناء أمة واحدة وأن ما ينفع فريقا.. ينفع الفريق الآخر.. وما يضر فريقا.. يضر الفريق الآخر بالضرورة: «لابد أن نضع نصب أعيننا فى كل مانكتب ونقول أننا أمة واحدة ذات وطن واحد ولغة واحدة وأصل واحد وأن ماينفع أو يضر فريقا منا ينفع أو يضر لا محالة الفريق الآخر»[5].

---

(١) الجريدة ـ ١١ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان (الحركة القبطية ـ منصب الأقلية)

(٢) الجريدة ـ ٢٣ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان (شىء جديد)

(٣) د. حسين فوزى النجار ـ الجريدة تاريخ وفن ـ ص ٢٣٣.

(٤) الجريدة ـ ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ ـ ومجموعة أعمال المؤتمر المصرى

(٥) الأهالى ـ ٤ يناير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (نحن واخواننا الأقباط).

وطالب الفريقين بالعودة إلى الاتحاد والتضامن: «فأولى أن نتضامن وأن نعمل بالرفق حتى نكون يدا واحدة تتلقى الخير كله أو تدفع الضير كله».

وكان عبدالقادر حمزة هو الصحفى الوحيد «من كتاب الصحف الاسلامية الذين حضروا جلسات المؤتمر القبطى[1]. وكان يخرج من المؤتمر ليكتب بما يضيق من شقة الخلاف بين الفريقين فيقول مثلا «أعجبنى من خطباء المؤتمر القبطى أنهم ضربوا فى أقوالهم على نغمة (اتحاد المسلمين والأقباط) وأعجبنى على الأخص تصفيق السامعين لكل كلمة أو اشارة أريد بها وجوب هذا الاتحاد ولا ريب فى أن المسلمين أول المرحبين بهذه النغمة».

وعندما أعلن عن التفكير فى عقد مؤتمر اسلامى يرد على المؤتمر القبطى كتب عبدالقادر حمزة يطالب عقلاء الفريقين بالعمل على انهاء الخلاف: «ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطى بمؤتمر اسلامى؟ وبأى عين ينظر جهلاء الفريقين إلى كل من المؤتمرين؟ وأية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه؟ لينظر العقلاء فى ذلك قليلا ولينظر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطنا يغارون عليه ويدفعون عنه السوء[2].

ويبدو أن مرارة التجربة التى عاشها المصريون مع الفتنة الطائفية عام ١٩١٠ و ١٩١١ كانت درسا بليغا أدركوا بعده قيمة الوحدة الوطنية وما يمكن أن يأتى به الخلاف الطائفى من أضرار لكل الأطراف لذلك لم يكن غريبا أن تكون أبرز مميزات ثورة ١٩١٩ هى تلك الدرجة العالية من الوحدة الوطنية التى ربطت بين عنصرى الأمة، المسلمين والأقباط.. ورغم ذلك يمكننا أن نضع أيدينا على ثلاثة عوامل رئيسية يمكن أن تفسر خلو ثورة ١٩١٩ من أى خلاف طائفى.

أولا: نضج الحركة الوطنية.. فقد كان الاستقلال الذى طالب به زعماء ثورة ١٩١٩ استقلالا سياسيا كاملا مستندا إلى الوعى القومى فى أقوى مظاهره وليس إلى الوعى الدينى وكان استقلالا لا صلة له بدولة الخلافة أو تأثر بها أو انفعل معها لذلك كان طبيعيا أن يكون طابع الثورة هو تقوية الكيان الوطنى واظهار الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة فكان الإخاء بين الهلال والصليب وكان الاتحاد المطلق بين عنصرى الأمة.

ثانيا: رغم أن عددا من الأقباط قد شارك فى الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل مثل ويصا واصف الذى كان عضوا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كذلك فقد كان مرقص حنا مقربا من مصطفى كامل.. إلا أن دعوة مصطفى كامل التى كانت مشوبة بصفة دينية لم تجذب

(٢) الأهالى ـ ١٤ مارس سنة ١٩١١.

(٣) الأهالى ـ ٥ مارس ١٩١١ مقال بعنوان (إلى أين تسير).

إليها أكثرية الأقباط[١].. بعكس سعد زغلول الذى اهتم بضم بعض الممثلين للطائفة القبطية إلى الوفد المصرى فى محاولة لتوحيد عنصرى الأمة وغلق الطريق فى وجه الدسائس الانجليزية[٢] فضم سينوت بك حنا وجورج خياط بك وواصف غالى باشا[٣] وكان كبار الأقباط من زعماء الثورة بل وجد ماهو أبلغ وأعظم فقد كانوا المقربين عند زعيم الثورة فى كثير من الأحيان [٤].

ثالثا: ولقد ساعدت أحداث الثورة فى تأكيد الوحدة الوطنية واتحاد عنصرى الأمة فقد تآخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مدابح الكنائس حتى الكنيسة المرقصية الكبرى بل إن السيدات المسيحيات أيضا دخلن المسجد وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ أبريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب وفداً من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح فقد ألقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير[٥].

وعندما حاول اللورد إللنبى ضرب الوحدة الوطنية بمحاولة تأليف وزارة برئاسة يوسف وهبه باشا وهو قبطى أظهرت طائفة الأقباط استياء شديدا واجتمع أكثر من أربعة آلاف من كبراء الأقباط فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ وكتبوا احتجاجا شديدا على اشاعة قبول يوسف وهبة رئاسة الوزارة وقالوا ان ذلك يعد مخالفة لما أجمعت عليه الأمة[٦].

وعندما قامت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ أيضا باعتقال محمود باشا سليمان وابراهيم سعيد باشا وكيل الوفد ورحلتهما إلى بلدتيهما عمد عبدالرحمن فهمى بعد ذلك إلى اختيار قبطى (مرقص حنا) فى مركز الوكيل ليترأس على لجنة الوفد المركزية مدة إبعاد محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا[٧].

وهكذا أحبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط.. وغنى عن الذكر أن الفضل الأول فى احباط هذه المحاولة وغيرها من محاولات الوقيعة بين عنصرى الأمة.. أن مثل هذه المحاولات والمؤتمرات عجزت عن التنفس فى جو الوحدة الوطنية الطاغى الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية فى ذلك الوقت.

---

(١) محمد زكى عبدالقادر ـ محنة الدستور ـ ص ٣٧.

(٢) د. عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية ـ ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) عباس العقاد ـ سعد زغلول ـ سيرة وتحية ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦

(٤) محمد زكى عبدالقادر ـ محنة الدستور ـ ص ٣٧.

(٥) أحمد شفيق ـ حوليات مصر السياسية ـ ص ٢٦٧ ـ ٣٣٩ ود. عبدالعظيم رمضان تطور الحركة الوطنية ـ ص ١٣٢

(٦) عبدالرحمن الرافعى ـ ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الثانى ـ ص ٨٢.

(٧) د. عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية ـ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

ويلاحظ مما سبق أن ثمة تغييرا جذريا قد طرأ على مفهوم الوحدة الوطنية مع ثورة ١٩١٩.. حيث صارت الوحدة الوطنية تعنى اتحاد القوى السياسية العاملة فى الحركة الوطنية من أجل الحصول على الاستقلال.. بمعنى أن النضج الوطنى قد تجاوز مرحلة الدعوة إلى تأكيد وحدة عنصرى الأمة.. بعد أن فشلت مؤامرات الاحتلال فى اذكاء التفرقة بينهما.

ولقد اشتدت الدعوة إلى الوحدة الوطنية بمفهومها السياسى بعد أن بدأ الشقاق داخل الوفد.. وانسحاب بعض القوى السياسية منه.. وتشكيلها لحزب الأحرار الدستوريين.

وكان أبرز دعاة الوحدة الوطنية بهذا المفهوم الجديد. «أمين الرافعى» الذى جند «صحيفة الأخبار» لدعوة الشعب المصرى إلى ما كان يسميه (بالاتحاد المقدس) وكان يرى أن الوطن: «يعتبر من أكبر الجنايات عليه وعلى مستقبله سعى أى شخص فى المساس بالاتحاد المقدس وتشويه جمال الحركة المباركة التى سارت إلى الآن سيرا حسنا أعجب به العالم بأسره»[1] وهو يعتقد أن النجاح الذى حققته ثورة ١٩١٩ إنما يرجع الى وحدة الأمة المصرية فقال:

«لقد ضربنا للعالم الأمثلة العديدة على رقى قوميتنا السياسية وأتينا بجنود من الأدلة على أن الوطنية المصرية لاتقل عن وطنية أى شعب آخر من الشعوب المتحضرة حتى أصبح اسم مصر لايذكر إلا بالتمجيد والعطف وبفضل هذه الوطنية تقدمت قضيتنا تقدما باهرا فى زمن قصير.. فالأمة المصرية لا تقبل بعد الآن أن ترجع إلى الوراء خطوة واحدة ولا يمكن أن تتأثر بعوامل التفريق الضارة».

ثم طالب الشعب المصرى بالالتفاف حول الوفد المصرى الذى يعتبر مظهر وحدة الوطنية المصرية: لقد كسبنا باتحادنا فيجب أن نبقى على هذا الاتحاد ويجب أن نظل ملتفين حول الوفد ندعو له بالتوفيق ويجب أن يسرى إلى يقيننا أن نجاح الوفد متوقف على احتفاظنا بهذا الاتحاد».

وعندما اختلف أمين الرافعى مع سعد زغلول فى بداية عام ١٩٢١ حول بعض أسس المفاوضة مع انجلترا لم يمنعه ذلك الخلاف من التمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول الوفد. ولكنه قال إن ذلك لا يعنى أن تمنع أى فرد من الاحتفاظ برأيه المخالف للوفد ولقيادته.. فالخلاف فى الرأى لايمس أبدا وحدة الأمة فى المطالبة بالاستقلال: «إن احتفاظنا برأينا وعدم موافقتنا على ماذهب إليه الوفد أخيرا لا يمنعنا ولا يمكن أن يمنعنا عن ضرورة الدعوة إلى الالتفاف حول الوفد والاحتفاظ بوحدتنا فى هذا الظرف العصيب»[2].

وعندما اشتد الخلاف بين سعد باشا زغلول وعدلى باشا يكن أخذت الأهرام قيادات الدعوة إلى نبذ الخلاف والاتحاد بين القوى السياسية فى الأمة وطالبت بالاسراع بالمصالحة بين سعد باشا وعدلى باشا: «يقيننا أن مصدر القوة الوحيد فى هذه البلاد هو الاتحاد»[3].

---

(١) الأخبار ـ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٠ مقال بعنوان ـ القضية المصرية واتحاد الأمة.

(٢) الأخبار ـ ١٤ يناير ١٩٢١ ـ مقال بعنوان (المسألة المصرية بعد عامين).

(٣) الأهرام ـ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (يقيننا).

وخاطبت سعد باشا قائلة: «ولا ننسى أن نذكر هنا الزعيم الكبير المحبوب سعد باشا الذى كان واسطة الاتحاد فى فاتحة أعماله والذى امتدح هذا الاتحاد فى رسالته إلى الأمة وشد العزائم بتلك الرسائل المؤثرة الشائعة وإذا كانت أرجاء البلاد تتجاوب الآن بصوته فما أعذب ذلك الصوت اليوم نسمعه فى الآذان فيعيد كل شيء إلى قراره وتلك اليد ينبسط منها نور الاخاء فلا نسمع إلا صوتا واحدا هو ألذ الأصوات كذلك نتجه بآمالنا إلى وزرائنا الكرام فيعمل الجميع فى ماهو خير البلاد والعباد».

وبعد حادث مقتل سردار الجيش البريطانى واستقالة سعد باشا زغلول من رياسة الوزارة.. تقدم الأمير عمر طوسون يدعو الأحزاب المصرية إلى الاتحاد وتناسى الخلافات والمنازعات الحزبية لمواجهة آثار الحادث.. وقد قبل كل من الحزب الوطنى.. والأحرار الدستوريين دعوة الأمير عمر طوسون.. بينما رفضها الوفد.. ولم يهتم بالرد عليها إيمانا منه بأن الشعب كله متحد وراء الوفد وقيادة سعد باشا زغلول.

وقاد محمد حسين هيكل حملة قوية على الوفد وعلى سعد باشا زغلول متهما الوفد وقيادته بأنهما يعملان ضد الوحدة الوطنية فقال : ولنا نحن الذين يفترض أن يجيء من ناحيتهم عمل يقيم العراقيل فى سبيل الاتحاد وقد دعونا إليه من قبل المرة بعد المرة ـ وليس كذلك غيرنا من غير السعديين وإنما هو سعد باشا وطغمته معه الذى رفض الاتحاد وقضى على الخير العام بما أصبح متغلغلا فى روحه وفى جسده من عداوة للاتحاد وميل غريزى إلى الشقاق لأنه يرى فى الاتحاد قضاء على شعوذته ولأنه يرى فى الشقاق وسيلة للهتاف باسمه والتظاهر لحياته.. ويظهر أن الرجل وقد بلغ من السن مابلغ أضحى يحس أن الهتاف والتظاهر لازمتان من لازمات وجوده»[1].

وهكذا استغلت صحيفة «السياسة» دعوة الاتحاد فى غير هدفها.. وحولتها إلى سلاح تضرب به الوفد وقيادته. وعلى كل فإن هذه الدعوة إلى الاتحاد بين الأحزاب سرعان ما تبخرت بعد أيام قليلة من ظهورها عندما فتح باب الترشيح لانتخاب ثانى مجلس نيابى فى مصر- بعد أن تم حل المجلس النيابى الأول عقب مقتل السردار وبدأت الأحزاب تطعن كل منها فى الأخرى.. جريا وراء الفوز بمقاعد المجلس.. وهى اللعبة التى أخذت تتكرر طوال التجربة النيابية فى مصر حتى عام ١٩٥٢. وسوف نعرض لهذا كله بتفصيل فى الباب التالى الذى خصصناه للحديث عن الفكر الديمقراطى فى الصحافة المصرية.

❊ ❊ ❊

(١) السياسة ـ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (لمناسبة دعوة الأمير الجليل إلى الاتحاد).

بعث المجد المصرى القديم

كان من الطبيعى فى بلد لها ما لمصر من تاريخ عريق فى المدنية والحضارة يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف عام أن تكون محاولة بعث هذه المدنية وإحياء تلك الحضارة ركنا أساسيا من أركان الفكرة الوطنية المصرية.

والواقع أن الدعوة لبعث المجد المصرى القديم كانت تستهدف فى تلك الفترة هدفين رئيسين:

الهدف الأول: اثبات وحدة التاريخ المصرى بما يؤكد أن البلد الذى كان مهدا لأول حضارة فى التاريخ ليس ببعيد عليه أن يعود ليلعب دوره فى الحضارة الانسانية من جديد.

الهدف الثانى: أن نشر الوعى بين المصريين بمجدهم القديم وبدورهم القيادى فى خلق الحضارة والتمدن الانسانى ساعد فى نشر الوعى القومى وعمل على ازدياد تماسك عناصر الوطنية المصرية وبالذات بين المسلمين والأقباط وكان من شأنه أيضا أن يدفع المصريين إلى محاولة التشبه بأجدادهم القدامى والعمل على النهضة الشاملة بمصر فى شتى المجالات حتى يصيروا جديرين بأن يكونوا ورثة بناة أول حضارة فى التاريخ.

ولقد ساعد على ذلك أن مصر شهدت فى فترة البحث عملية واسعة للتنقيب فى آثار مصر القديمة، فقد أمكن الوصول قبل الاحتلال بفترة ليست ببعيدة على سر الكتابة الهيروغليفية مما كشف بالتالى عن صفحات باهرة من تاريخ مصر الفرعونى[1]. كذلك شهدت السنوات الأولى من هذا القرن الكشف عن كثير من خفايا الآثار المصرية فضلا عن اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون وعلم الاكتشاف الذى أثار ضجة عالمية ولفت الأنظار إلى عراقة الحضارة المصرية القديمة وبالتالى كثر الحديث عن مصر ودورها فى تطور الحضارة الانسانية لذلك لم يكن غريبا أن يكتب «تادرس المنقبادى» فى افتتاحية العدد الأول من صحيفة (مصر) يقول أنه اختار اسم (مصر) ليكون عنوانا لصحيفته لأن مصر هى: البلد الأمين والبقعة المباركة والأرض الطيبة.. بل مهد التمدن ومهبط العلم ودوحة الحكمة والفضائل خطتها يد جدنا الأكبر (مصرايم) ابن حام بن نوح من عهد الطوفان وظلت حافظة اسمه حتى الآن وقد شيدت أركان عمارتها ووسعت نطاق نفوذها وصولتها حكمة أولاده المصريين الأقدمين الذين نشروا راية آدابهم ومعارفهم فوق أطراف المسكونة وأكتاف المعمورة قبل أن تقوم أمة أخرى تضارعهم فى القوة والاقتدار وهذه آثارهم مخلدة فى الأرض شاهدة بما كان لهم من شدة القوة وعظيم الاختيار.. أولئك هم أباؤنا منهم ولدنا وإليهم نسبنا وهذه هى بلادهم التى نشأنا فى أرجائها وعشنا تحت سمائها وتنسمنا طيب شذاها وتعلقنا بحبها وهواها وما كنا نعرف لنا وطنا سواها بل هى أمنا التى نهواها وربينا فى حماها وجبلنا على محبة تقدمها وارتقائها»[2].

---

(١) صلاح عيسى ـ الثورة العرابية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢ - ص ٢٢٠.

(٢) مصر ـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (لم سميت الجريدة مصر).

وكانت الرغبة فى احياء المجد المصرى القديم وراء اهتمام الصحف المصرية بترجمة الكتب التى بدأت تظهر فى أوروبا عن تاريخ مصر والحضارة المصرية ومثال ذلك قيام صحيفة «الآداب» بنشر ترجمة لكتاب فرنسى عن تاريخ مصر قام بترجمته (أحمد أفندى حسن) وقد قالت الصحيفة فى تقديمها للكتاب إن هدفها من ترجمته ونشره هو «مباهاة ومفاخرة بمصر والزاما للأمم بالاعتراف بفضل المصريين سلفا وخلفا»[1].

واستخدم مصطفى كامل التاريخ المصرى ليثبت به أن مصر.. كانت دائما مقبرة لكل الأمم الطاغية فقال: «لقد كانت مصر فى كل أطوار حياتها مقبرة للأمم الطاغية والدول الباغية الظالمة وأن الممالك العظمى التى انتهت إليها من سالف الزمان القوة والعظمة والسلطان ما أن دخلت مصر واستولت عليها حتى أدركها الهرم وقبرت على شواطىء النيل.. ولهذا نرى بعض المؤرخين يقول: متى آن لدولة أن تزول دخلت مصر واستبدت فى أهلها.. وهذا مصداق لقول رسولنا الكريم «مصر جنة الله فى أرضه من أرادها بسوء قصمه الله»[2].

وفى «الجريدة» أعلن «لطفى السيد» أن من حق المصرى أن يفخر بتاريخه القديم: «فمن المحقق أن المصرى تأخذه هزة الارتياح ويلعب به شعور العزة أمام عظمة المصريين القدماء ويكون حظه من شعور الفخر أكثر من ذلك لو أنه عالم بالحوادث المصرية المكتوبة على حيطان المعابد والمحارب وواجهات القبور وقارىء ترجمة تلك النقوش فى أشعار المسيو ماسبيرو وماربيت وناقيل ومحاضرات كمال بك اذ يعلم أن مصر كانت من العزة والقوة فى ذلك الزمان الغابر على قدر أن الملك يصل اليه سفراء الممالك الأخرى راكعين ساجدين يرغمون أنوفهم بالتراب ويجأرون له بالدعاء يقطع أصواتهم خوف الملك وجلالته»[3].

ثم استخدم لطفى السيد الكثير مما عرف فى ذلك الوقت من تاريخ المصريين القدماء فى تصحيح بعض المعلومات الخاطئة والشائعة عن المصريين فقال: «وإن المصريين لم يكونوا على مايصفهم الأجانب ـ مخلدين إلى السكينة، كارهين السياحة والتنقل، قانعين من الرزق بما تحت متناول اليد.. بل كانوا أمة جد واستعمار تجرى فى استعمارها على أحدث الطرق الأوروبية الآن اذ يخرج المسلمون إلى الأقطار المختلفة فى أفريقيا يجوسون خلالها حاملين الى أهله العطر ذا الرائحة النفاذة والأقمشة الزاهية الألوان وغير ذلك مما يحمله الأوربيون فى هذا العصر إلى سكان تلك الأقطار الشائعة فى أفريقيا ولم تكن أغراض المصريين من فن السياحة قاصرة على الربح التجارى.. بل كان أولئك السياح يكسبون بلادهم نفس الفوائد التى جلبتها انجلترا من وراء الشركة التجارية الانجليرية فى بلاد الهند قبل فتحها وسياحات سيسيل رود وما كسبته فرنسا من بعثاتها فى الكونغو والسودان اذ كان السياح المصريون يدعون لاستماع أخبار مصر والمصريين

---

(١) الآداب ـ ١٠ مارس ١٨٨٧

(٢) اللواء ـ ٦ يناير سنة ١٩٠٠ بمقال بعنوان (مقبرة الأمم الطاغية) .

(٣) الجريدة ـ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بمقال بعنوان (الآثار القديمة).

ودينهم ولغتهم ويبثون عظمة ملكهم وثروة بلادهم حتى يصوروا مصر فى أذهان القبائل بصورتها القوية القاهرة التى لايعجزها تحقيق شىء مما تريده فإذا رجع أولئك المرسلون إلى مصر ووصفوا تلك البلاد وأفاضوا للحكومة بكل ماوصلوا إليه من المعلومات لتسير الجنود المصرية على أثر ذلك تفتح البلاد النائية التى صار فتحها بفضل معلومات السياح المصريين أمرا هينا».

والغريب أن لطفى السيد رأى فى كون مصر كانت بلدا استعماريا سببا للتفاخر رغم ما كانت تعانيه مصر فى ذلك الوقت من سيئات الاستعمار.. ولعل ادراكه لذلك جعله يدافع عن الاستعمار المصرى حيث يرى أن المصريين كانوا أسمح الأمم المغلوبة دينها وعاداتها وشكل حكومتها ويتركونها حرة فى بلادها مقابل الاعتراف بالسيادة المصرية».

ثم يستخدم لطفى السيد كل هذه الحقائق الجديدة التى كشفت عن صفحات مجهولة من التاريخ المصرى القديم فى رفع الروح المعنوية للمصريين ولتأكيد استعدادهم الطبيعى للاستقلال فقال: «ولاشك أن علم المصرى الحاضر بهذه الحقائق المسطورة فى نحو القرن الخامس والثلاثين قبل الميلاد يخرج من نفسه القنوط من ارتقاء مصر ويجعل آراء الذين يظنون بمصر عدم الاستعداد الطبيعى للاستقلال والسيادة بالسخافة بمكان».

وعندما اكتشف اللورد كارادون مقبرة توت عنخ أمون اهتم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة اليومية بهذا الاكتشاف وغيره من الاكتشافات الأثرية وقام برحلة إلى الأقصر وزار مقبرة توت عنخ آمون ووادى الملوك وكتب عدة مقالات يصف فيها هذه الرحلة وانطباعاته بين الآثار المصرية القديمة»[1]

وفى صحيفة «السياسة» أيضا طالب الدكتور طه حسين بالاهتمام: «بتعلم الشباب المصرى علم الآثار حتى يساهم الشباب المصرى فى اكتشاف آثار بلاده والمحافظة عليها»[2].

وبمناسبة اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون كتب أيضا «ابراهيم عبدالقادر المازنى» فى (الأخبار) يشيد بالحضارة المصرية القديمة فقال: «إن ههنا نشأت مدينة عظيمة قبل مولد المسيح عليه السلام بثلاثة آلاف عام وإن منها بقايا تربط الحاضرين بمن عاشوا فى تلك القرون الغابرة أوثق رباط وأمتنه[3]».

ثم قال إن هذه الآثار ترفع قامة المصرى على غيره: «يقف المرء بين آثار هؤلاء الملوك الأمجاد فيحس كأن قامته طالت واعتدلت ويخامره من العجب والزهو والكبرياء ما يجعله يستخف بأى من الحاضرين من أبناء المدينة الحالية الذين يشمخون بأنوفهم علينا ويشعر كأنما ساغت فى نفسه حياة جديدة وقوة مستمدة من عظمة بلاده فى ذلك العصر الموغل فى القدم وهو احساس طبيعى ومعقول».

---

(١) السياسة ـ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (آثار وادى الملوك من القاهرة للأقصر و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (الفنون و(الآثار).

(٢) الأخبار ـ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (نحن ومدنية أجدادنا.. هذا ميراثنا وحدنا).

(٣) الأخبار ـ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (نحن ومدنية أجدادنا هذا ميراثنا وحدنا).

وقال المازنى إن هـذه الحضارة المصـرية العظيمـة التى كشـفت عنها الآثار المصريـة تحمل كل مصـرى مسئـولية جسـيمة للارتفـاع إلى مستوى أجـداده القدامى، «على الشـعب المصرى واجب الشعـور بأنه مسئـول عن مجد آبائه وسـمعتـهم وأنه مطالب بأن لايلوث صفـحتهم اذا عـجز أن يضيف إليـها ويزيد عليها فـما ظنك باحساس من الفـراعنة أجداده؟ أى فخر يسـتكثر منه؟ أى فضاء يسع احساسه الذى يريد أن يفيض على العالم والذى يعلو فى صدره حتى ليعانى الألم من فرط الخفقان وشدة الوجيب».

وقد اهتم «الأهرام» أيضا باكتشـاف مقبرة توت عنخ آمون فنشرت مقالا افتتـاحيا أشارت فيه إلى اهتمام العالم كله بالآثار المصرية وكنوزها القـديمة التى تتكشف يوما بعد يوم فقالت: «تلك آثارنا تدل علينا.. وأنه لتأخـذ المصرى فى اتمام مبانيهم القـريبة كالأعمدة وتيجـانها والدرجات المحفورة فى الجبال[1].

ثم كتب (أنطون ذكرى) مقالا ثانيا عن (الطب فى عهد الفراعنة) أثبت فيه أن مصر: «كانت مهد المدنـية القديمة وفخرهـا منذ آلاف السنين لأن تاريخها فى الارتقاء يبتدىء منذ ٥٠٠٠ سنة على أقل تقدير.. ومن مـدينتهم استـمدت جميع الأمم القـديمة واكتسـبت العلوم والفنون وأخذ عنهم أهل أوربا الجنوبية وخصوصا اليونـان والرومان الذين بواسطتهم سرت الحضارة إلى أوروبا الغربيـة.. وقد ثبت من التـاريخ أن مصـر هى أصل العلوم ومبـدأ العرفان فـلابد أن يكون علم الطب مندرجا فى هذه العلـوم التى نشأت فى هذه الأمة التى سـبقت جميع الأمم فى كل مـجد وفضل»[2]



(١) البلاغ ـ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ـ مقال بعنوان (الفن المعمارى فى عهد الفراعنة)

(٢) البلاغ ـ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

وبعد أن استعرضنا فى بحوث هذا الفصل كل ما كتب حول الوطنية المصرية فى صحف هذه الفترة يمكن أن نخرج بالحقائق التالية:

أولا: إن فكرة الوطنية المصرية بدأت غامضة غير محددة.. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.. وقد تم ذلك عندما أخذت الفكرة طابعا علمانيا وتخلصت من أى ارتباط أو تأثر أو انفعال بدولة الخلافة العثمانية.

ثانيا: إن فكرة الوطنية المصرية كانت تنطلق فى الصحافة المصرية من اعتبار أن الشعب المصرى (أمة) كاملة له (قومية) متميزة.. عن غيرها من القوميات تماما كالقومية الفرنسية أو الانجليزية.. وكانت الصحف المصرية ترى أن مقومات هذه الأمة وتلك القومية.. قائمة فى مصر منذ آلاف السنين.

وصحيح أن الصحف المصرية لم تكن تستخدم (كلمة قومية) إلا نادرا اذ كانت الكلمة الشائعة هى كلمة الوطنية ولكنها كانت تعنى عندهم (القومية) المتكاملة المتميزة.. لا الوطنية المنتمية إلى قومية أكبر.. حيث كانت فكرة العروبة حتى نهاية فترة البحث مازالت تنمو على استحياء شديد.

ثالثا: إن فكرة الوطنية المصرية تكونت فى الصحافة المصرية من خلال طرح عدة قضايا وطنية هامة فى مقدمتها قضايا «الوحدة الوطنية.. وايقاظ الشعور الوطنى وبحث المجد المصرى القديم.. ومصر للمصريين.

رابعا: إنه قد ساعد على نمو فكرة الوطنية المصرية.. تحدى الاحتلال للشعور الوطنى عند الشعب المصرى.. لذلك فإن الدعوة للاستقلال ومحاربة الاحتلال الأجنبى كانت دائما الخلفية القائمة وراء أية قضية من قضايا الوطنية المصرية.

خامسا: إن سيادة فكرة الوطنية المصرية على الفكر القومى فى مصر فى فترة البحث لا ينفى أبدا وجود أفكار قومية أخرى فى ساحة العمل الصحفى والفكرى والسياسى فى مصر مثل فكرة العروبة.. أو فكرة الجامعة الاسلامية. وهذا ماسوف نتعرض له فى الفصول التالية.

* * *

الفصل الرابع عشر

العروبة في الصحافة المصرية

كان من نتـائج إخفاق مـصر فى توحيـد العالم العربـى بعد فشل مـحاولة مـحـمد على وابنه ابراهيم فى بناء دولة عربية كبرى[١].. أن انسحبت مصر من الساحة العربية.

ورغم وجود احتمالات كثيرة بأن الفكرة العربية طرحت أثناء الثورة العرابية[٢].

فـمن المؤكد أنه بفـشل الثـورة ووقوع الاحـتـلال انصرف هـمّ المصـريين إلى مـقاومـة الحكم البريطانى واصـبحت هذه الفكرة المسيطـرة على تفكيرهم[٣]وكان من الطبيـعى أن يتطلعوا إلى تأييد دولة اسلامية كبرى كالدولة العثمانية وأن يجدوا فى دعوة الجامعة الاسلامية عامل دعم لهم فى نضالهم ضـد الاحتلال[٤].. ويرى بعض المـؤرخـين أن سـيـطرة هذا الاتجـاه المؤيـد للدولة العثـمانية على الحركـة الوطنية المصرية- حتى سـقوط الخلافة فى تركـيا فى نهاية الحرب العـالمية الأولى- كان وراء الانشقاق القومى الذى فصل مـابين مصر وشعوب المشرق العربى[٥]..وعزل مصر- لفترة- عن مجرى الحركة القومية العربية[٦]..

---

(١) هناك شبه إجـماع بين المؤرخين على أن محـاولة على وابنه إبراهيم لبناء دولة عربية كبـرى هى أول محاولة فى تاريخ البلاد العـربية للوحدة الشاملة.. وليس هناك سبيل إلى تجاهل هذه الحقـيقة فسيـاسة إبراهيم وبالذات فى بلاد الشام (١٨٣٢-١٨٤٠) وتصـريحاته المتكررة وتقـارير القناصل الاجانب إلى حكومـاتهم تقطع بأن فكرة الوحدة العربية كانت مختمرة فى ذهن ابراهيم باشا (د. محمد أنيس-دراسات فى العالم العربى - ص ٣١٤ - ٣١٨ وعبـدالرحمن الرافـعى- عصر مـحمـد على- ص ١٦٩- ١٧٠- ١٧١) وقد لوحظ وجـود تيارين فى سيـاسة مصـر العربيـة - تيار يرى قيـام امبـراطورية تركية تحل مـحل الخلافـة فى الاستانة ويمـثله محـمد على وحاشيته التركية- وتيار يرى قيام امبراطورية عربية يقوده ابراهيم باشا ورجال جيشه والقوى الجديدة التى تربت فى المدارس الحديثة والبعـثات والجيش الوطنى وجهاز الدولة الجـديدة (محمـد عمـارة- العروبة ص١٥٨- ١٧١) وهى التى كانت تود أن التوسع المصرى لابد وان يقف عند آخر نقطة للمتكلمين بالعربية.

(د. حازم نسيبه- القومية العربية- ص ٥٧).

(٢) يقال أنه بعد مظاهرة الجيش فى سبتمبر ١٨٨١ زاد الهـمس عن قيام حركة سرية ترمى إلى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا وفى حين كـانت بعض العناصر الثائرة فى الأزهر تتجه إلى إنشاء خلافـة عربية فى اطار الانفصال النهائى عن الخلافة سواء كانت عثمانية أو غير عـثمانية (صلاح عيسى- الثورة العرابية- ص ٢٢٨). وتشير كل الدلائل إلى أن الثـورة العـرابيـة لم تكن تخلو من اتجـاهات عـربيـة رغم نفى عـرابى- فى خطاب إلى جـورجى زيدان- لمثل هذه الاتجـاهات حيث قال:" ولم يخطـر ببالى أصلا الاقـتداء بالفـاتحين والمتغلبين كمـا ذكرتم ولا بتأليف دولة عربية كما أرجف المرجفون.. لأننى أرى ذلك ضـياعا للإسلام عن بكرة أبيه وخروجا عن طاعة الله ورسوله ﷺ

(مجلة الهلال حـ جـ٢م ١٠ص ٣٣- ١٩٠١).

(٣) د. فـيليب حتى ود. أدو جـرجى ود. جبـرائيل جبـور- تاريخ العـرب الجزء الثـالث- دار الكشاف- بيـروت- ١٩٥١ ص ٨٨٩.

(٤) د. عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٦٠ - ص ٨٤- ٨٥

(٥) د. حازم نسيبه- القومية العربية- ص٥٧

(٦) د. عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية- ص٥٨

ففى الوقت الذى كانت فيه مصر تستعين بدولة الخلافة لإخراج الانجليز، كانت شعوب المشرق العربى- حيث بدا وكأن الظروف مواتية لانبثاق حركة قومية عربية - تكافح فى سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد انجلترا والدولة الأوربية.. فأعداء مصر كانوا حلفاء لحركة القومية فى المشرق.. وأعداء الحركة القومية العربية كانوا حلفاء الحركة الوطنية المصرية(١)...

لذلك كان من الطبيعى أن يكون صوت الفكر القومى العربى فى مصر خافتا ولكن هذا لاينفى ان كثيرا من كتاب هذه الفترة كانوا يدركون ان هناك رابطة ما تربط مصر بالبلاد العربية ولكنهم غالبا ماكانوا يخلطون بين هذه الرابطة.. والرابطة الاسلامية .. أو الرابطة الشرقية.. فعبدالله النديم مثلا كان يرى ان هناك رابطة عضوية تربط مصر بالشام فهو يخاطب بعض الكتاب السوريين فى مصر الذين انحازوا بصحفهم إلى جانب الاحتلال البريطانى ويقول: "أنا أخوك فلم أنكرتنى. ما الشام ومصر إلا توأمان أبوهما واحد..يسوء الاثنين ماساء أحدهما.. أبراتب قدره عشرون جنيها يبيع المرء منا أخاه ووطنه.. بل جنسه ودينه(٢).. ولكن عندما يبعث إليه (أحد نابغة السوريين المسلمين بمدينة بطر سيرح) برسالة يقول فيها:" بعد الاطلاع على مجلتكم تحققت أنكم لاتزالون على خطتكم الوطنية العربية التى قمتم بنشرها بين كل ناطق بقطع النظر عن اختلاف الأديان والأخلاق حتى تتقدم الوحدة العربية وتقف أمام صدمات الأعداء من جميع الأوجه وأن مجلتكم الغراء لابد أنها ستصبح آجلا أو عاجلا آلة فعالة لبث هذه المبادىء الوطنيه العربية بين أفراد الامة العربية التى لاينقصها أمر سوى جمع شتاتها تحت راية هذه الوحدة (٣)عندئذ نجد النديم يرد على صاحب الرسالة معترضا على الاقتصار على (الوحدة العربية) مطالبا بالدعوة لوحدة أكبر وهى.. الوحدة الشرقية.. فيقول : "لوقال هذا الفاضل إننا نادى بحفظ الوحدة الشرقية من عرب وعجم وترك وجركس وكرد وأرمن وغيرهم على اختلاف الدين لأصاب الغرض.. فإننا ننادى بها لا بالجامعة العربية وحدها.

وعندما نشرت بعض الصحف الأوربية أخبارا عن وجود سياسة سرية بقيادة الخديو عباس حلمى الثانى تستهدف تكوين دولة عربية أو خلافة عربية تنفصل عن الخلافة العثمانية وتضم كلاً من مصر والشام وولاية الحجاز.. كتب الشيخ على يوسف فى (المؤيد) يهاجم مروجى هذه الأخبار وفى نفس الوقت أكد أنها محض افتراء.. وليست سوى دسائس أوربية للإيقاع بين الخديوى والسلطان فقال:"إن القول بأن مصر والشام وولاية الحجاز بينها صفاء وهدوء ومحبة ناشئة عن اعتقاد أهالى كل من هذه الأقطار بأنهم جميعا أعضاء جامعة واحدة وأهم من خلق محررى الجرائد الاوربية وأن القول بأن هناك من يسعى لحدوث انقلاب عظيم فى شكل الحكومات الحاضرة لم يخطر على بال أحد غير مكاتب الجرائد الأوربية الذين أرسلوا إلى جرائد يقولون "إن الحزب العربى أو الوطنى فى مصر قائم لنشر مبادىء جديدة من مقتضاها حصول

(١) د. محمد أنيس- دراسات فى العالم العربى. ص٣٣٤
(٢) الأستاذ- ١٧ يناير سنة ١٨٩٣- مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا)
(٣) الاستاذ- ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣.

انقلاب مهم وأنهم عازمون على تمديد سلطة الجناب العالى الخديوى المعظم إلى طرابلس ظنا أن هذا الستار الرقيق يحجب النظر عن الدسائس التى خلفه[1]..

ثم أكد الشيخ على يوسف ولاء الخديوى والشعب المصرى للسلطان:

"إن المصريين جميعا شعارهم الطاعة المطلقة لأميرهم الأفخم وكيل جلالة السلطان المعظم الشرعى ونائب خليفة رسول الله أمير المؤمنين ولاتؤثر عليهم شراك ودسائس المضلين"

إن حماس الشيخ على يوسف للرد على هذه الاتهامات تعكس رغبة الخديوى عباس حلمى الثانى - لما كان معروفا عن العلاقة الوثيقة بين الشيخ والخديو - فى استمرار صفو العلاقات بينه وبين الباب العالى فقد كان الخديو فى ذلك الوقت يجد فى تركيا تأييداً له فى صراعه مع اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى فى مصر.. ولكن هذا الموقف تغير بعد عزل كرومر.. والذى انتهت بعزلة سياسة الخلاف بين قصر عابدين.. وقصر الدوبارة "وبدأ عهد (الوفاق) بين الخديوى.. والمعتمد البريطانى الجديد (فورست).. فلم يعد عباس حلمى الثانى محتاجا لعون أو تأييد الباب العالى.. وبالتالى لم يعد يوجد ما يحول دون تشجيعه لفكرة الخلافة العربية.. ولعل ذلك كان السبب فى تفكير بعض القوميين العرب فى اقتراح اسم عباس حلمى الثانى عاهلا للدولة العربية الجديدة الموحدة.. بعد أن يتم انسلاخها عن تركيا إلى جانب شريف مكة الحسين بن على كخليفة.. ومما يؤكد ذلك أن الخديو كان يشجع الدعاية له فى صحف سورية وأكرم وفادة المهاجرين السوريين إلى مصر حتى صار أوفى الحكام العرب حظا فى عرش سوريا فى حال استقلالها[2]..

وقد انعكس ذلك التطور الجديد فى سياسة الخديو تجاه تركيا.. على موقف الشيخ على يوسف من فكرة العروبة فنجده يكتب عن علاقة مصر بالأقطار العربية. ويؤكد ان "القطر المصرى قبلة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة فهى ترقبه كما يرقب الملاح ابرة البوصلة التى أمامه ليهتدى بها وينعطف إلى الجهة التى تدل عليه[3]..

وقال الشيخ إن مصر تحتل موقع القيادة بالنسبة للبلاد العربية لأنه :"ليس فى الأقطار قطر أخذ من المدنية الغربية نصيبا وافرا مثل القطر المصرى". وذكر أن "رغبة المصريين فى حفظ استقلالهم وإحياء لغتهم ليس فيه مصلحة لهم وحدهم بل هو أيضا من مصلحة جميع اخوانهم المتكلمين بلغتهم".

ولقد تسبب موقف صحيفة (المؤيد) المدافع عن العرب.. والمعارض للدولة العثمانية غضب الباب العالى فأوعز إلى المحكمة العسكرية التركية باصدار قرار يمنع دخول المؤيد الممالك العثمانية وقد دفع ذلك الشيخ على يوسف إلى إصدار بيان يعلن فيه موقفه من الدولة العثمانية

(١) المؤيد - ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (الأمم الشرقية)

(٢) أنيس صايغ - الهاشميون والثورة العربية الكبرى - ص٤٦ - ٤٨

(٣) المؤيد ٢يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (مصر والأقطار العربية)

وقد قام بنشر هذا البيان فى صدر صحيفة (المؤيد) فى عددين متتالين ثم طبعه فى.. كراس.. مستقل مترجما إلى اللغتين التركية والفرنسية.

وقال فى هذا البيان إن الأتراك يأخذون على (المؤيد) أنه يشتغل بمسألة الخلافة وأنه لسان حال عدد من الزعماء العرب فى محاربة الحكومة التركية الحاضرة وفى الدعوة لانشاء حكومة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية.

وقد رد الشيخ على يوسف على هذه الاتهامات بأن استرجع الأصل التاريخى لهذا الاتهام منذ أيام السلطان عبد الحميد وقال"إنه يقدر ما أحيا السلطان عبد الحميد من شعار الخلافة واهتم بشأنها.. صار يخافها .. والسلاح الذى يحمى صاحبه يقتله أحيانا.. وقد عرف هذا الجانب الضعيف من السلطان المخلوع كثيرون من مرتزقى الجاسوسية فى الأستانة فاتخذوا مسألة الخلافة العربية ربيعهم الذى ينتهون إليه كلما أجدبت بهم فصول السنة الأخرى حتى سمعت السيد جمال الدين الأفغانى قبل وفاته يقول: لو أن مقعدا مفلوجا من العرب يسكن غارا سحيقا فى شنفيط أو السنغال ادعى الخلافة لنفسه لخافه عبد الحميد وطلق الكرى جفنيه "وبديهى أن الجواسيس كانوا يتحفون مصر من أزهار هذا الربيع بنصيب وافر[1]..

ثم أخذ الشيخ على يوسف يعدد الأسباب التى ترشح مصر لتزعم دعوة الخلافة العربية لأن مصر هى أكبر مملكة عربية (أو تعد عربية) بين الممالك الاسلامية ولأنها مستقلة استقلالا اداريا دون بقية الولايات العربية العثمانية ولأنها مقر الخلافة العثمانية فى العصور السالفة حتى أن السلطان سليم الأول لم يلقب خليفة إلا بعد أن خلعه عليه الخليفة العباسى الذى كان موجودا فى مصر سنة ٩٢٣ هجرية.. وكان المصريون أول أمة اسلامية بايعته بالخلافة إذ ذاك.

ورغم أن الشيخ على يوسف حاول فى هذا البيان أن ينفى هذه التهم ويؤكد أنه لايشتغل بمسألة الخلافة العربية إلا أن خطته العملية فى (المؤيد) كانت تؤكد عكس ذلك فقد فتح صفحات الجريدة للكتاب العرب الذين ينادون بالقومية العربية والخلافة العربية.. وتصدت المؤيد لحملة الهجوم التى بدأت تشنها الصحف التركية فى الاستانة ضد العرب بمناسبة ثورة شعب اليمن على الحامية التركية بها.. فتنشر (المؤيد) مثلا خبرا عن هجوم عشرين طالبا عربيا بالاستانة على دار جريدة (أقدام) التركية وتخريبها وكان سبب ذلك نشرها فى عددين متتالين هجوما على العرب على لسان ضابطين تركيين جاءا أخيرا من اليمن.. وقد نشرت (المؤيد) بعض ماجاء فى هذه الجريدة التركية عن العرب فقالت: " نقل المحرر التركى عن محدثه فى المقالة الأولى أقوالا عن الشعب جاء فيها: انهم فطروا على الاستعداد لكل أمر.. فهم يتقنون صناعة الصباغة وهم عاملون اجراء وسفاكو دماء وبالإجمال هم كل شئ ويكونون كل شىء لأجل الدرهم .

(١)المؤيد- ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (بيان فى خطة المؤيد تجاه الدولة العلية العثمانية)

وقال فى المقالة الثانية: إن من الطبائع التى ألفها العرب واتسموا بها أنهم يفدون لأجل الدرهم أرواحهم ويلقون بأنفسهم إلى التهلكة.. بل إنهم يبذلون عرضهم فى هذا السبيل[1]..

ثم أضافت (المؤيد): " وقد بنى المحرر على هذا المبدأ سياسة جديدة فى إدارة الأمم وهى إغداق الدراهم على هؤلاء الرجال الذين هم كقومهم العرب يبذلون عرضهم لأجل الدرهم وبذلك تأمن الدولة- على رأيه- غائلة الثورات".

ثم علقت المؤيد قائلة: "هذا ماقالته جريدة "اقدام" فاستحقت أن توطأ بأقدام العرب وكان للطلبة منهم فى الأستانة العذر فى أن يهجموا على دارها ويخربوا ماطبعتها".

ونشرت المؤيد مقالة لكاتب عربى اكتفى بالتوقيع بالأحرف الأولى من اسمه (ع.ح) يرد على مقالة نشرتها جريدة العرب بالأستانة فى أحد أعدادها الأخيرة انتقدت خلالها الكتاب العرب الذين " يذكرون قومهم وتنبيههم إلى ما هو جار فى هذه الآونة من التى تناقض العدل والمساواة.. وقالت إن اولئك الكتاب يتعصبون لجنسيتهم العربية وأنهم يبذرون فى المملكة بذور الشقاق ويدعون الامة إلى التفرقة[2]..

وقد رد (ع.ح) على صاحب صحيفة العرب التركية قائلا: "ياحضرة الأستاذ الغيور إن كان يغيظك التعصب للجنسيات حسب دعواك فلماذا لم ترد على زملائك الكتاب الترك حينما يتعصبون للترك بدعوتهم لحصر السلطة فى أيديهم .. ولعمرى إنكم لم تنسبوا لنا زرع الشقاق والنفاق إلا لأننا ذكرناكم بحقائق التاريخ التى تناسيتموها والتى تغيظكم وتؤلمكم اذ قلنا غير مرة وأثبتنا بالبراهين التاريخية فضل العرب على الدولة والاسلام".

ونشر (المؤيد) أيضا مقالا بقلم (محب الدين الخطيب) يهاجم الصحف التركية التى تهاجم العرب حيث قال :" منيت صحافة اخواننا الترك فى الأستانة ببعض نفرلا يقيمون للقول وزنا ولايقدرون للأعمال أقدارها.. إن لنا فى كل يوم من هؤلاء الاخوة طعنة نجلاء غادرة ووصمة سوداء جائرة[3]..

وتعرض الكاتب لمقال نشرته الصحيفة التركية (كرسى ملل) " التى تتظاهر بالدعوة إلى جامعة اسلامية والتى قالت إننا معشر العرب جميعا سواء كنا فى مصر أو فى وريا أو فى تونس أو فى سائر الأقطار العربية الأخرى مسوقون بأصبع أجنبية للانفصال عن الترك وأننا أسسنا لهذا الغرض جمعيات قومية غرضها إعادة الخلافة إلى العرب.. إن بعضنا قاموا قبل بضع سنوات يؤسسون فكرة (الوطن العربى) بتسجيل كل ذكرى جميلة ومأثرة للخلفاء الأولين وعدوا ذلك أمرا منكرا وحملوه على الدعوة إلى فكرة وطنية عربية" .

(١) المؤيد- ١٣ مارس ١٩١٠- مقال بعنوان (الطلبة العرب فى الأستانة العلية وجريدة اقدام.. تخريبها.. وتعطيلها.

(٢) المؤيد- ٢١ مايو سنة ١٩١٠- مقال بعنوان- العرب وصاحب جريدة العرب)

(٣) المؤيد- ٥ يونيو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأصدقاء الجاهلون فى مسألة العرب والترك)

ثم تساءل الكاتب" ترى من هم هؤلاء الذين كانوا أصحاب هذه النهضة العربية؟ نحن نعلم أن الذين كانوا يذكروننا بأخلاق خلفاء العصر الأول للإسلام ويتلون علينا مآثرهم الشريفة يومئذ.. هم المرحوم الشيخ محمد عبده والمرحوم السيد الكواكبى وجميع العقلاء الذين أرادوا بهذه الأمة العربية خيرا.. فهل يضمر رئيس تحرير (كرسى ملل) التركية النقمة والضغن لناشرى الذكرى الجميلة والمأثرة الشريفة لخلفاء الإسلام من العرب؟ اللهم اذا كان ذلك فنحن براء فى الدنيا وفى الآخرة من حضرته ومن كل الذين يشاركونه فى سخافته".

ونشرت (المؤيد) أيضا مقالا (لزكي مغامز) هاجم فيه الأتراك لاضطهادهم اللغة العربية واعترض على قرار الحكومة التركية بأن يكون التعليم فى المدارس الاعدادية والثانوية العربية باللغة التركية وقال " ان التعليم الابتدائى والثانوى لايمكن أن يكون بغير اللغة العربية فى البلاد العربية.. وإلا فتلك البلاد تبقى فى ظلام وجهل ويحيق بها الحيف والدمار ويبقى العنصر العربى فى تأخر(١)" وطالب الكاتب اخوانه العرب بأن يهتموا بانشاء المدارس العربية وأن يرسلوا ناشئيهم فى بعثات إلى أوربا «لذلك أخص إخوانى العرب على الغيرة على لغتهم تشييد المدارس الابتدائية والثانوية بلغة آبائهم وارسال الناشئين منهم إلى مدارس أوربا.. وإذا لم يقوموا بنهضة علمية عصرية سريعة النتيجة فإن الدائرة تدور عليهم ويندمون".

ثم نشرت (المؤيد) مقالا افتتاحيا بدون إمضاء نعتقد أنه للشيخ على يوسف أوردت فيه كلاما كتبه عبيد الله صاحب جريدة (العرب) فى الأستانة حاول فيه أن يفرق بين العرب مدعيا ان المسيحيين ليسوا عربا فنقلت المؤيد عنه قوله.« هذا وانى أرى من الفضول مداخلة النصارى العرب فيما بدور من المباحث بين العرب والترك لأن الترك اذا ذكروا العرب فلا يتصورون غير المسلمين اذًا هم لا يعقلون وجود رجل عربى يقول بألوهية رجل اسرائيلى ولا يقول بنبوة رجل عربى قائل له أنا بشر مثلكم(٢).»

وقد ردت المؤيد على الكاتب التركى مؤكدة ان العروبة تجمع بين المسلم والمسيحى فقالت:« فيا أيها الكاتب أنت تحاول أن تلقى بذور الشقاق بين قوم اتحدت مصالحهم واتحدت كلمتهم وهم أبعد من أن تنالهم دسائس « ثم أخذت المؤيد تؤكد الوحدة الوطنية بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب عبر التاريخ وتكشف عن دور المسيحيين فى الحضارة العربية فقالت:«على أنك لو درست التاريخ لعلمت أننا واياهم منذ القديم.. منذ ألف سنة وأكثر شركاء فى جميع المناصب والمباحث حتى فى مباحث الألوهيات نفسها وإن «أبا نصر الفارابى» تلقى هذه العلوم عن (أيمن بشرمت بن يونس) فى بغداد وأن علماء الكلام والتوحيد من المسلمين وثقوا فى الألوهيات بتراجم حنين واسحق وقسطا وعبد المسيح بن ناعية وأبى ذكريا يحى بن عدى ويوحنا بن جيلان وابن البطريق واعتمدوا على تفاسيرهم لتلك الكتب وحسبك ما جاء فى الحديث الشريف «إن الله ليمنع هذا الدين بنصارى من ربيعة».

(١) المؤيد- ١٢ يونيو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (اللغة العربية واللغة التركية)
(١) المؤيد- ٢٧ يوليو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (العرب.. مسلمون ومسيحيون).

ثم تساءلت (المؤيد) «كيف يضرب هذا الكاتب النصارى فى بلاد العرب هذه الضربة المؤلمة فيضيع عليهم أصولهم التى يعتزون بها ويقول لهم إنكم ما دمتم غير مسلمين فلستم من العرب ولا العرب منكم.. وليس بعد هذا العمل من جهل وحماقة».

ولعل ذلك المقال يكشف عن جانب هام من جوانب الفكرة القومية العربية.. وهى كونها فكرة علمانية.. لاتقوم على أساس الروابط الدينية [1]. وعلى كل فإن استعراض صحيفة (المؤيد) يؤكد لنا أن سياسة الشيخ على يوسف وأراءه الشخصية كانت تقوم على الوحدة العربية ولم يفته فى يوم من الأيام ما كان فى الاتحاد العربى من عظمة [2].

وكان مصطفى كامل يرفض دعوة العروبة.. ويعادى فكرة الخلافة العربية.. اذ كان يعتقد أن دعوة العروبة أو الخلافة العربية مجرد دسيسة بريطانية لاضعاف الدولة العثمانية كبداية لالتهام الولايات العربية فى الدولة.. وكان من رأيه أن معظم الكتاب والمفكرين الذين يدعون للعروبة فى مصر ليسوا سوى دخلاء ودساسين وعملاء للاستعمار الأوربى[3].

ولقد كان موقف مصطفى كامل الرافض لفكرة العروبة بشكل عام ولفكرة الخلافة العربية بشكل خاص.. موقفا قديما.. أى قبل أن يصدر «اللواء» فهو يكتب فى المؤلف الذى وضعه عام ١٨٩٨ باسم (المسألة الشرقية) يقول:

«ولا يظن القراء أن مسألة الخلافة العربية مسألة حديثة بل إن ساسة أوربا فى القرن الثامن عشر اشتغلوا بها كثيرا واهتم نابليون نفسه بها اهتماما عظيما.. وإن مشروع جعل الخلافة لاسلامية تحت وحماية الانجليز وحمايتهم هو مشروع ابتكره الكثيرون من ساستهم منذ عهد بعيد وقد كتب كتاب الانجليز هذا الموضوع ومنهم المستر «بلانت» المعروف فى مصر وقد كتب كتابا قبل احتلال الانجليز لمصر فى هذا المعنى سماه (مستقبل السلام) وأبان فيه أغراض حكومة بلاده وأمانى الانجليز فى مستقبل الاسلام وقد كتب فى فاتحة كتابه ما نصه:

---

(١) لابد من الاشارة فى هذا الخصوص إلى الدور الذى لعبه المسيحيون فى نشر فكرة العروبة وهو أمر طبيعى فى ذلك الوقت لأن الحركة القومية العربية كانت القطب المعادى للحركة الاسلامية التى تستبعد العناصر عير الاسلاميه.. كذلك فقد كان من نتيجة اهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية بل ومطاردتها اللغة العربية وأدابها لم تجد سوى ملجأ واحد هو الارسالات التبشيرية المسيحية فى بلاد الشام بالذات وهكذا اتيح للمسيحيين فرص الاطلاع والتنقيب فى تاريخ العرب وآدابهم ولغتهم.. وإليهم يرجع الفضل فى تلك الفكرة التى شاعت عن أن للعرب حضارة قبل الاسلام ثم ازدهرت على يد السلام وان ـ المسيحيين لعبوا دورا خلاقا فى بناء الحضارة الغربية مثل المسلمين وأنه لا يمكن أن يكون الطابع العام للحضارة العربية دينيا (د. محمد أنيس ـ الدولة العثمانية والشرق العربى ـ ص ٢٦٤).

(٢) المصرى ـ ١٣ مايو سنة ١٩٥١ ـ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى.

(٣) أحمد طربين ـ الوحدة العربية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ـ ١٩٥٧ ـ ص١٨٧

«لا تقنطوا فالدر ينثر عقده.. ليعود أحسن فى النظام وأجمل» أى أن هدم السلطة العثمانية لا يضر بالمسلمين بل إن هذا العقد العثمانى ينثر ليعود عقدا عربيا أحسن وأجمل.. ولكن مالم يقله مستر «بلنت» هو أن قومه يريدون هذا العقد فى جيد بريطانيا لا فى جيد الاسلام (١)

ولأهمية موضوع الخلافة العربية بالنسبة لمصطفى كامل نراه يفتتح به العدد الرابع من (اللواء)(٢) بمقال يهاجم الداعين إلى الخلافة العربية ويتهمهم بأنهم عملاء للانجليز فقال «إن أعداء الدولة العثمانية يسعون لحل المملكة وتأسيس خلافة عربية تكون العوبة فى أيدى احدى الدول الأجنبية وتسليم زمامها إلى احد المسلمين ـ الفاقدين الاحساسات الاسلامية.. وإن سماسرة السوء والفساد فى مصر يخدمون أغراض الانجليز ويخدعون الناس بتفهيمهم أن فصل الخلافة عن السلطة يفيد الدولة كما استفادت دول اوربا من فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية ولكن الدين الاسلامى لا يصح فيه مطلقا فصل السلطتين عن بعضهما لأن الفصل بينهما يقتلهما معا».

وفى صحيفة (القطر المصرى) هاجم (أحمد حلمى) الشيخ على يوسف واتهمه بأنه يجمع حوله الخارجين على الدولة العثمانية والداعين إلى الخلافة العربية وقال «جاء حزب التأخر إلى مصر وقد التفوا حول صاحب المؤيد أو هو جذبهم إليه وقد علمت أنه استعمل اسم الجناب العالى لتأييد مشروع الخلافة العربية (٣)»

وتساءل أحمد حلمى «فمن هم رجال حزب التأخر؟.. الجواب أنهم عزت باشا العابد وأخوه رشيد بك مطران وشفيق باشا المؤيد عضو مجلس المبعوثان عن دمشق وطالب باشا عضو مجلس المبعوثان عن البصرة محمد باشا زهير من أعيان البصرة.. هؤلاء هم أركان التأخر الذين يدعون أنفسهم عثمانيين من أبناء العرب وأخذوا يسعون فى تأليف جمعية عربية (وكلمة جمعية هنا للتعمية وصحتها خلافة) تضم بين جوانحها أبناء سوريا ومصر والعراق والحجاز وعلى ذلك ألفت فى الاستانه جمعية «الاخاء العربى» وفى باريس نودى بالجامعة السورية وأرسلت الكتب إلى سوريا ومصر وأمريكا لهذا الغرض وفى مصر يهمسون بالخلافة العربية». ثم تساءل أحمد حلمى مرة أخرى عن اسم الخليفة الذى يرشحونه لتولى الدولة العربية الجديدة واستعرض الأسماء المرشحة ومنها الخديو عباس حلمى الثانى واستبعده.. وكذلك عزت باشا العابد ثم شريف مكة الحسين بن على وشفيق باشا المؤيد واستبعدهم جميعا.. ثم انتهى إلى الشيخ على يوسف باعتباره المرشح الوحيد الباقى ثم أشبعه سخرية وتفريعا وسماه بخليفة شارع محمد على.. ايماء إلى أن مقر صحيفة (المؤيد) فى شارع محمد على فقال:

---

(١) مصطفى كامل ـ المسألة الشرقية ـ ص١٧٦

(٢) اللواء ـ ٤ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (سلامة الدولة العثمانية .

(٣) القطر المصرى- ٢٠ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (أجمعية عربية أم خلافة...؟! من هو الخليفة الذى ترشحونه؟)

«إن الخديو لا يريد هذه الخلافة العربية لأنه عارف أنه لابد للخليفة من أن يكون قويا بجيوشه وسلاحه وماله ورجاله للدفاع عن الاسلام وكل تلك الشروط لو توفرت لسموه لقاوم بها الاحتلال. وصاحب السياده حسين باشا بن على رجل أكبر من أن يجرى وراء هذا السراب.. فاذا قالوا شفيق باشا المؤيد إن كان كذلك فهذا أمر مضحك فاذن لم يعد إلا واحد من اثنين أحدهما عزت باشا العابد الثانى صاحب المؤيد والأول ليس شريفا حتى يطمع فى ذلك المنصب».

ثم أضاف أحمد حلمى ساخرا من الشيخ على يوسف «والأحسن أن نقول بأن الأجدر بالخلافة العربية هو سماحة الحسيب النسيب الشيخ علىّ يوسف صاحب المؤيد لشرفه الوفائى وحسبه البلصفورى وعلمه الازهرى وفضله الاميرى وقوته الكتابية وماله الذى لا يحصى فاذا كان هذا يرمى اليه حزب التأخر فويل للأحرار الأتراك من هؤلاء الأبطال وعلى الجيش العثمانى ان يلقى بنادقه وسلاحه أمام سلطة جلالة الخليفة الجديد فى شارع محمد على ولنخضع لإرادة عامله فى لندرة أو عماله فى البصره ودمشق وباريس والاستانة»!

وعندما قامت صحيفة (الوطن) بالهجوم على قرار أصدرته الحكومة المصرية بتخصيص ألف جنية لإعادة إحياء وطبع نفائس التراث الفكرى العربى القديم.. رد الشيخ محمد رشيد رضا فى (المنار) ودافع عن قرار الحكومة فقال «لا ريب فى أن العمل الذى شرعت فيه الحكومة المصرية العربية جليل ولا ريب فى أن المال الذى خصصته له فى هذا العام من ميزانيتها قليل فهى تنفق أكثر منه فى اضافة أحد ضيوف الأمير يوما واحدا وتنفق أكثر منه فى مساعدة التمثيل الأفرنجى الذى يرى جمهور الأمة أن إثمه أكبر من نفعه[1]» ثم هاجم رشيد رضا محرر الوطن فقال عنه «إن محرر الوطن لم يكتف بتحقير جميع العرب والقدح فى كل ماكتبوا وصنعوا حتى صرح بذم دينهم فى ضمن ذلك فقال فى سياقه البذىء: وهل أصبح كل مافى مصر آداب العرب وتاريخ العرب وحضارة العرب ودين العرب وخرافات العرب وغلاظات العرب.

وعلق رشيد رضا على أقوال محرر الوطن يعنى الكاتب بدين العرب دين الاسلام وهو يريد أن يمحى الاسلام ولغته وآدابها من مصر ويحل محلهم القبطية».

ويؤكد رشيد رضا أن اللغة العربية ليست لغة للمسلمين وحدهم بل لكل العرب مسلمين ومسيحيين ويهود وهو بذلك يرفض خلط اللغة بالدين فيقول «إن اللغة العربية ليست لغة خاصة بالمسلمين وإنما هى مشتركة بينهم وبين غيرهم فى نفس جزيرة العرب لا فى مصر وحدها وقد كانت لغة لليهود وللنصارى فيها قبل ظهور الاسلام وقد صارت بعده اللغة الطبيعية لجميع العراقيين والسوريين والمصريين وسائر القسم الشمالى من أفريقيا وأنه ليس فى استطاعة صاحب جريدة الوطن وصاحب جريدة مصر القبطيين ومن على شاكلتهما من المتعصبين مسحها واستبدال القبطية بها».

---

(١) المنار ـ أول نوفمبر سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (مشروع إحياء الآداب العربية)

وبعدها بأيام تنشر (المنار) مقالا لباحث قبطى يؤيد فيه رشيد رضا فيما ذهب إليه من فصل اللغة عن الدين فقال هذا الباحث القبطى الذى لم يفصح عن اسمه «ومن الخطأ الفاضح خلط اللغة والأدب بالدين فإن اللغة لا تخص دينا دون الدين»والأمة العربية كان منها مسيحيون واسرائيليون وصائبون وملحدون وقد نبغ فى الشعر والأدب عدد كبير منهم مثل ثابت بن قرة والأخطل وابن ساعده أسقف بخران وهم مسيحيون والسموءل وابن سهل وهما موسويان وغيرهم ممن لايدينون بدين الاسلام»(١).

وعندما قامت الثورة العربية فى الحجاز ضد تركيا تحت قيادة الشريف حسين وهو الذى سبق وتردد اسمه كثيرا كأحد المرشحين الرئيسين للخلافة العربية. وقف الرأى العام المصرى ضد هذه الثورة خاصة عندما رأى أنها تعمل متحالفة مع انجلترا ضد الدولة العثمانية فاعتقد أكثر المصريين أن الثورة ماهى إلا وليدة مطامع شخصية ونتيجة دسائس انجليزية وتحت هذا التأثير استنكرت مصر الثورة العربية ومقتتها وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها(٢).

واذا استعرضنا غالبية الصحف المصرية الصادرة فى ذلك الوقت سوف نجدها جميعا تهاجم الشريف حسين وتتهمه بخيانة الاسلام والعمل لصالح انجلترا.

فيكتب أمين الرافعى مثلا فى صحيفة (الأخبار) يهاجم الاتفاقية التى كان ينوى الشريف حسين عقدها مع انجلترا والتى بمقتضاها ـ كما يقول أمين الرافعى ـ تعلن الحماية الانجليزية على الحرمين والأماكن الاسلامية المقدسة.. فقال «الملك حسين الذى يزعم أنه منقذ العرب وأنه حامى الحرمين الشريفين والذى لقب نفسه بأمير المؤمنين (كذا) يضحى بالحرمين الشريفين فى مقابل الاحتفاظ بالصداقة الانجليزية إن صح أن لهذه الصداقة معنى غير المعنى المعروف فى قاموس الاستعمار والمستعمرين(٣).

وهاجم أمين الرافعى تنصيب الشريف حسين نفسه خليفة فقال. «إن هذه الحركة الطائشة من جانب الملك حسين والمؤتمرين بها إليه ستقابل بالفشل التام لأن العالم الاسلامى لا يرضى ولن يرضى بمثل هذا الرجل خليفة للمسلمين بعد أن أثبت أنه صنيعة للانجليز وأنه لايطمع إلا فى أن يكون موظفا لديهم وخاضعا لحمايتهم. فهل مثل هذا الرجل يصلح للخلافة؟ إنه أبعد الناس عن هذه الصلاحية»(٤)

وفى السياسة كتب الدكتور محمد حسين هيكل مقالا تعرض فيه للقضية العربية بمناسبة الحرب الدائرة فى الحجاز بين الملك حسين وابن سعود. ويلاحظ فى هذا المقال عطف الدكتور

---

(١) المنار ـ أول ديسمبر سنة ١٩١٠

(٢) ساطع الحصرى ـ نشوء الفكرة القديمة ـ ص ٢٥٦

(٣) الأخبار ـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (ملك الحجاز يقبل الحماية الانجليزية)

(٤) الأخبار ـ ٦ مارس سنة ١٩٢٤ ـ مقال بعنوان (الملك حسين وتطلعه للخلافة).

هيكل وميله إلى فكرة العروبة عكس ما هو شائع عنه. فهو فى هذا المقال يرجع الاضطرابات السائدة فى بعض أقطار العالم العربى إلى فكرة الوحدة العربية فيقول «ولعل هذه الحركات التى تمت إلى اليوم وما قد يقوم من الحركات فى المستقبل ناجم كله عن اضطراب الفكرة الأساسية السائدة فى أقطار العرب الأساسية والتى تعتبر مطمع آمال الكثرة الساحقة من أهلها.. وهى فكرة الوحدة العربية واضطراب هذه الفكرة فى الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى أن كل ملك من ملوك العرب وكل أمير من أمرائهم يطمع فى أن يكون على رأس هذه الوحدة»(١). وأرجع الدكتور هيكل اضطراب الفكرة العربية إلى تداخل كل من فرنسا وانجلترا ورغبتهما فى استغلال مطمع الوحدة عند الدول العربية لصالحهما. وقال إن هذا التداخل قد جعل الشعوب العربية التى تقع خارج شبه الجزيرة العربية تنظر إلى قضية الوحدة العربية بفتور وتظن أنها دسيسة أوروبية «وحقيقة الحال أن القضية العربية قديمة وقائمة من أيام اعلان الدستور العثمانى. وليس فى مقدور أحد اليوم أن يتنبأ بمبلغ الرجاء فى تحقق هذه الفكرة ولكن الكثيرين يعتقدون أن أول شرط لتحققها أن تبتعد كل من هذه الولايات العربية والدول ما استطاعت عن نفوذ الدول الأوروبية وأن تعمل لاستقلالها الصحيح ولسؤدد الحرية حتى يتسنى بعد ذلك ارتباطها جميعا برابطة الوحدة البعيدة عن ألاعيب السياسة وحتى تكون الأماكن الاسلامية المقدسة بعيدة عن أن تتأثر بنفوذ أية دولة أوروبية»

ثم رفض الدكتور هيكل أية محاولة لادخال مصر فى الخلافات بين الدول العربية وخاصة بعد أن ترددت أنباء عن التفكير فى ارسال قوات مصرية تحمى الأماكن المقدسة من نفوذ الوهابيين فقال الدكتور هيكل «على أنا وإن عطفنا كل العطف على استقلال كل أمة عربية ورجونا أن لايكون لأى دولة ذات مطامع استعمارية ونفوذ مهما تكن صوره فى هذه الأمم فإننا من ناحية أخرى لانرى محلا لتداخل مصر فى شئون هذه الممالك والولايات بأية صفة رسمية ولشد ما أدهشنا دعوة الداعين إلى تداخل مصر لحماية الحجاز من اعتداء ابن سعود عليه ولشدة ما عجبنا اذ سمعنا الأمير زيدا (ابن الحسين) يريد مقابلة زغلول باشا فى أوروبا ليطلب منه مداخلة الحكومة المصرية فى الأمر. دهشنا وعجبنا لأنا نرى من الحماقة أن نتداخل لصالح دولة عربية ضد دولة عربية أخرى فإنما الذى نرجوه أن تتحقق الحرية لكل مملكة... اذا ما تحقق هذا فيؤمئذ يصبح لأصحاب الفكرة العربية الأمل الواسع أن يروا فكرتهم حقيقة واقعة تحت الشمس».

ويلاحظ أن الدكتور هيكل لا يرفض فكرة الوحدة العربية. وإنما يرى أن الظروف الحاضرة فى ذلك الوقت غير ملائمة وهو يضع لتحقيق هذه الوحدة فى المستقبل شرطًا.. وهو استقلال كل بلد عربى.

(١) السياسة ـ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (القضية العربية بمناسبة مشاكل الحجاز)

ولكن الدكتور هيكل يستخدم اصطلاح (الأمم العربية) وكأنه يرى أن هناك أكثر من أمة عربية لا أمة واحدة.. ولعل ذلك يثير التساؤل فى حالة ما إذا كانت هناك أكثر من أمة- فعلى أى أساس تعتبر الوحدة بينهم فى نظر الدكتور هيكل..؟ وهذا مالم يجب عليه الدكتور هيكل.

أما الطريقة المثلى للوحدة العربية فى رأى صحيفة الأهرام فهى «أن يعقد حلف بين أمراء وملوك البلاد العربية أساسه استقلال كل حكومة ثابتة فى إدارة بلادها مع اتفاق الجميع على صيانة البلاد كلها من كل عدوان أو نفوذ خارجى والتعاون على انقاذ البلاد العربية التى احتلها الأجانب بالطرق الممكنة وأن يكون لهم مجلس حلفى تقرر فيه جميع المسائل العامة المتعلقة بحفظ استقلال البلاد وترقيتها»[1] والنظرة المدققة لهذا الرأى يمكن أن تجد فيه شبيهاً كبيراً بالأهداف العامة لجامعة الدول العربية التى أقيمت بعد ذلك بوقت طويل.

* * *

وبذلك يتضح أن الاحتلال البريطانى كان يمثل العائق الرئيسى أمام فكرة العروبة فى مصر فقد انشغل المصريون بمقاومة الاحتلال البريطانى. وفى نفس الوقت كانوا لا يثقون فى الحركة القومية العربية فى الشرق. حيث بدا للمصريين وكأنها دسيسة إنجليزية وابتعدوا عن طريق العروبة وسيطرة دعوة القومية المصرية [2] على الحياة السياسية فى مصر. بمعناها الأقليمى الضيق- وليس أدل على ذلك من القول المأثور الذى رد به سعد زغلول على عبدالرحمن عزام حين أراد أن يحدثه عن الوحدة العربية فقال له سعد باشا: «إذا جمعت صفراً إلى صفر فماذا تكون النتيجة؟»[3]

وقد ظلت فلسفة «الأصفار» تسيطر على موقف مصر من العروبة حتى حان الوقت الذى استطاعت فيه مصر أن تخفف عن كاهلها عبء السيطرة الأجنبية [4] فكشف بصراحة عن انتمائها القومى العربى بعد قيام ثورة يوليو.

---

(١) الأهرام - ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوحدة العربية).

(٢) د. فيليب متى وآخرون- تاريخ العرب- الجزء الثالث- ص ٨٨٩

(٣) ساطع الحصرى- العروبة أولاً- دار العلم للملايين- الطبعة الرابعة ١٩٦١ بيروت صفحة ٦٠ .

(٤) الدكتور عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية - ص ٨٤ - ٨٥ .

الفصل الخامس عشر

القومية الإسلامية..
فى الصحافة المصرية

الحديث عن موقف الصحافة المصرية من «القومية الإسلامية» أو «الجامعة الإسلامية» كما كانت تسمى فى فترة البحث.. يتصل تمام الاتصال بطبيعة العلاقات المصرية العثمانية.. وبالتالى بموقف الصحف المصرية من الدولة العثمانية. فقد نشأت الجامعة الإسلامية أساسًا كفكرة استغلها السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩) لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) أن تكون أداة تحقق التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية.

(ب) تثبيت سيطرة الدولة العثمانية على الولايات العربية التابعة للدولة.

(جـ) أن تكون بديلاً يواجه به التيار الديمقراطى الدستورى الذى أخذ يدق أبواب الدولة العثمانية بعنف.

(د) وسيلة للضغط على الدول الأوروبية عن طريق التهديد بإثارة الشعوب الإسلامية الواقعة تحت احتلال هذه الدول خاصة فى المغرب العربى وبلاد التتار فى روسيا القيصرية وفى الهند[١] وفى مصر بطبيعة الحال.

وكانت مصر - رسميًا - إحدى ولايات الدولة العثمانية حتى معاهدة لندن عام ١٩٤٠ حيث ارتفع مركز مصر من مجرد ولاية عثمانية لا تختلف عن سائر ولايات السلطة إلى دولة مستقلة استقلالاً مقيدًا بقيود السيادة التركية [٢].

وفى الفترة التى تمتد من توقيع معاهدة لندن حتى بداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ حكم العلاقات المصرية العثمانية قانون ثابت: فعلى حين كانت الدولة العثمانية تعمل على تكبيل مصر بمزيد من قيود السيادة العثمانية.. كانت مصر تسعى إلى تحقيق مزيد من الاستقلال عن السلطة العثمانية.[٣]

(١) د. محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - ص ٢٣٨ .

(٢) لقد اعترفت معاهدة لندن ١٨٤٠ بأن لمصر مركزًا دوليًا مستقلاً عن تركيا فقد جعلت حكومتها وراثية فى أسرة محمد على - وكانت ولاية العهد فى ذلك الوقت هى أبرز مظاهر السيادة والاستقلال.. ولكن كان يحد من ذلك الاستقلال عدد من القيود التى فرضتها المعاهدة لصالح الباب العالى مثل ضرورة دفع جزية سنوية لتركيا وسريان معاهدات الدولة العثمانية فى مصر.. واعتبار قوات مصر الحربية جزءًا من قوات السلطة العثمانية (عبدالرحمن الرافعى - عصر محمد على - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٢٤١).

(٣) فعقب معاهدة لندن مباشرة حاول الباب العالى استغلال تكاتف الدول الأوروبية ضد مصر فغالى فى الفرمانات التى أصدرها لمحمد على وغلها بالقيود.. وخاصة فى الفرمان الأول الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ولكن محمد على اعترض لدى الدول على تلك القيود وقد تدخلت الدول الأوروبية لدى السلطان واضطرته لتعديل هذه القيود فى لائحة ٩ أبريل سنة ١٨٤١ ثم فى فرمان أول يونيو ١٨٤١ ولقد حاول الباب العالى مرة أخرى أن يعيد مصر إلى باشوية عادية من الباشويات العثمانية وحرمانها من الوضع الذى خولته لها معاهدة لندن والفرمانات التى صدرت مقرة للمعاهدة.. فطالب الباب العالى عباس الأول.. بتطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية ولكن عباس عارض فى ذلك وأيدته انجلترا ففشل التدخل العثمانى.. ومن الناحية الأخرى فقد عمل الخديوى إسماعيل على تحرير مصر من أكثر القيود التى فرضتها الفرامانات العثمانية بل وبعض القيود التى نصت عليها معاهدة لندن عن طريق استخدام وساطة الدول الكبرى وبالأموال التى أنفق منها بسخاء على رجال الدولة العثمانية فكانت الفرمانات التى أصدرها السلطان بتوسيع حدود اختصاصات الخديوية والتى انتهت بالفرمان الشامل الصادر فى ٩ يونيو ١٨٧٣ الذى منح إسماعيل حق =

ولكن الأمر اختلف تمامًا بعد الاحتلال البريطانى لمصر.. فقد تطلع المصريون أو الجزء الأكبر منهم.. إلى تأييد الدولة العثمانية ومساعدتها فى التخلص من الاحتلال الإنجليزى وصار التمسك بمظاهر السيادة العثمانية- فى نظر الفضائل الرئيسية العاملة فى الحركة الوطنية المصرية- ضمان لحماية مصر ومن أن تتحول إلى مستعمرة بريطانية ووجدوا فى دعوة الجامعة الإسلامية - عامل دعم لهم فى نضالهم ضد الاحتلال البريطانى.

والأمر الذى لا شك فيه أن صحيفة (العروة الوثقى) التى أصدرها جمال الدين الأفغانى فى باريس بمعاونة الشيخ محمد عبده قد لعبت الدور الرئيسى فى بلورة المحتوى الأيديولوچى لفكرة الجامعة الإسلامية .. ويرجع إلى جمال الدين الأفغانى ومقالاته فى (العروة الوثقى) الفضل فى أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تقف عند الحد الذى أراده لها السلطان عبدالحميد الثانى.. فقد منحها جمال الدين الأفغانى محتوى تحرريًا ومضمونًا معاديًا للاستعمار.[(١)]

فالأفغانى فى (العروة الوثقى) يربط بين الوحدة الإسلامية ومقاومة الإستعمار الأوروبى الذى كان يستهدف فى نظره القضاء على الإسلام[(٢)]. والتحكم فى الشعوب الإسلامية. والأفغانى يرى أن هناك قومية إسلامية تجمع بين المسلمين مهما اختلفت أوطانهم ذلك «أن الأصول الدينية الحقة تنشئ للأمم قوة الاتحاد وإئتلاف العمل وتبعتها على إقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف وتنتهى بها إلى أقصى غاية فى المدنية.[(٣)]».

وهو يرى «أن لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم[(٤)]» و «علمنا وعلم العقلاء أجمعين أن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا فى دينهم واعتقادهم[(٥)] وكان كثيراً ما يطالب المسلمين بأن

= سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ومهما كانت مراميها وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد وحقه فى زيادة الجيش أو ضغطه كما يشاء وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرع منها.. ولم يرد فى الفرمان ما ينص على أن القوانين الأساسية السائدة فى مقاطعات الدولة الأخرى تطبق فى مصر.. وسمح الفرمان لمصر بحق عقد إتفاقيات تجارية من الدول الأجنبية دون تعد على معاهدات الباب العالى السياسى. ولما كانت بعض المعاهدات التجارية المعقودة بين الباب العالى والدول الأوروبية - وهى التى تنطبق على مصر- ينتهى أجلها فى عام ١٨٧٦ فقد كانت الدول الأوروبية فى حل من أن تتباحث مباشرة مع الحكومة المصرية فى شروط تحديدها (د. أحمد عبدالرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا- ص ١٧٩ - ١٨١) وبعد عزل إسماعيل وتولية توفيق حاول الباب العالى اسغلال الفرصة لإعادة سيادته الكاملة على مصر وذلك بإلغاء الإمتيازات التى منحت لإسماعيل بمقتضى فرامانات ١٨٦٦ و ٦٧ و ١٨٧٣ لكى تعود مصر مجرد باشوية عادية من باشويات الدولة ولكن انجلترا وفرنسا وقفتا فى وجه السلطان وأرغمتاه على إصدار الفرمان فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ مؤكداً حتى الخديو فى التصرف التام فى شئون بلاده المالية والداخلية.

(١) محمد عمارة - الأعمال الكاملة للأفغانى - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٣٤ .

(٢) د..أحمد سويلم العمرى - المجمع العربى وتطوراته الاجتماعية السياسية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٥ - ص ٢٠٧ .

(٣) العروقة الوثقى - ١٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الوحدة الإسلامية).

(٤) العروة الوثقى - ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الجنسية والديانة الإسلامية).

(٥) العروة الوثقى - ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الوحدة والسيادة).

«يعتصموا بحبال الرابطة الدينية التى هى أحكم رابطة اجتمع فيها التركى بالعربى والفارسى بالهندى والمصرى بالمغربى وقامت لهم مقام الرابطة الجنسية»(١).

ويحاول الأفغانى أن يستخدم التاريخ ليؤكد به آراءه فيقول: «هذا ما أرشدنا إليه سير المسلمين من يوم نشأة دينهم إلى الآن لا يقيدون برابطة الشعوب وعصبيات الأجناس وإنما ينظرون إلى جامعة الدين لهذا نرى المغربى لا ينفر من سلطة التركى والفارسى يقبل سيادة العربى والهندى يذعن لرياسة الأفغانى لا إشمئزاز عند أحد منهم ولا إنقباض وأن المسلم فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه أشكالها وانتقالها مادام صاحب الحكم حافظًا لشأن الشريعة ذاهبًا مذاهبها»(٢).

وقد كان الأفغانى يعتقد أنه لن تقوم للشرق قائمة إلا إذا كان «الإصلاح يعتمد على أساس دينى».

وعلى عكس ما يقول بعض الكتاب (٣) فقد كان «ميخائيل عبدالسيد» صاحب (الوطن) القبطية يتخذ موقف الدفاع عن الدولة العثمانية ويدعو للحفاظ على روابط مصر بالدولة العلية وكان من رأيه أنه كلما قويت الدولة العثمانية كان فى ذلك حماية لمصر من الأطماع الأوروبية .. وكلما ضعفت الدولة زاد الخطر على مصر . وعلى ضوء ذلك نراه يعتقد أن «كل ما كان موافقًا للدولة العلية عزيزة مهابة أمنت مصر على نفسها من جور الجائر وصارت فى أمن متين وحصن حصين بخلاف ما إذا كانت ضعيفة فإن ضعفها يطمع الطامعين فى التعدى عليها».(٤)

وفى أزمة العقبة (٥) .. وقف ميخائيل عبدالسيد فى صف تركيا وهاجم تدخل الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا فى المسألة وقال إن هذا الخلاف مسألة داخلية لا حق لأحد غير مصر وتركيا فى بحثها «إن مسألة العقبة مسألة داخلية.. فإنها بين الدولة العلية وبين مصر فقط ولكن البعض (يقصد إنجلترا) حاول جعلها من المسائل الدولية فقد أخلت هذه الدول وتلك ولا نرى وجهًا لتداخل أى دولة من الدول فيها(٦).

---

(١) العروة الوثقى- ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ مقال بعنوان (عصبية الجنس وعصبية الدين).

(٢) العروة الوثقى- ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ - مقال بعنوان (أمة واحدة).

(٣) د. ذوقان قرقوط- الفكرة العربية فى مصر - ص ١٧٦

ود. سامى عزيز- الصحافة وموقفها من الإحتلال البريطانى ص ١٥٩ .

(٤) الوطن - ٢ مارس سنة ١٨٩٢ .

(٥) أزمة العقبة: لقد تسببت فى هذه الأزمة محاولة تركيا سلب مصر شبه جزيرة سيناء بما فيها خليج العقبة وكان ذلك وراء تأخير فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى ولكن إنجلترا أرغمت تركيا على التراجع وصدر فرمان تولية عباس حلمى الثانى معترفًا بملكية مصر لشبه جزيرة سيناء حتى العريش أما خط العقبة وتوابعها فصار فى يد تركيا.

(٦) الوطن ٣ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (مسألة العقبة)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكانت الوطن سباقة إلى نشر خبر إنهاء الخلافة وتفاصيل الاتفاق بين مصر وتركيا فهى تبشر «المصريين بأنه بقيت الحدود على مرام جناب السلطان المعظم وعلى مرام جناب خديوينا المعظم ودخل فى حدود مصر العرب والسويس أما خط العقبة وتوابعها فيكون فى يد الدولة العلية أما جبل الطور إلى السويس فيكون فى يد الدولة ولكنه يبقى تحت إدارة مصر مؤقتًا ليكون محطة لضرب الحجر الصحى على الحجاج»(١).

ثم يعلق ميخائيل عبدالسيد على هذا الاتفاق فيحاول التقليل من دور إنجلترا فى حل الخلاف ويخرج من ذلك بالدعوة إلى تأييد ارتباط مصر بالدولة العثمانية معلنًا أن مصر بأكملها ليس سوى جزء من الدولة العلية فهو يقول «ومسألة الحدود مسألة بسيطة فإن مصر بحدودها وسودانها تابعة للدولة العلية.. وإذا نقصت حدود مصر أو لم تنقص فتلك الجهات ليس بمديريات مرهونة لأرباب الديون حتى تتعرض الدول لها» ويتساءل الكاتب «إذا كانت الحكومة الإنجليزية ألزمت مصر على ترك السودان برمته والتنازل عن «مصوع» لإيطاليا فهل يجوز التشديد مع الدولة العلية فى مسألة العقبة.. والدولة العلية هى صاحبة السيادة على مصر ومصر تابعة لها «بل إن الكاتب يصل إلى حد القول بأنه لو فرض وكانت العقبة تابعة للحكومة المصرية وطلبها الباب العالى لحاجة إليها وجب على الحكومة المصرية منحها له «وعلى فرض أن العقبة كانت تابعة للحكومة المصرية والدولة العلية رأت لزومها لإطفاء وقمع الثائرين تعين على الحكومة المصرية إجابة طلبها بل المتعين عليها ساعدتها بالمال والرجال كما حصل فى الحروب الروسية فإن مصر أرسلت نجدة عسكرية إليها كما هو شأن المتبوع المعتصم بالولاء».

وينتهى الكاتب إلى تأكيد ولاء مصر للباب العالى باعتبار أنه «لا يوجد شئ أفيد ولا أنفع من المحافظة على أحكام عروة الوفاق بين مصر والدولة العلية».

ولكن نظرة صحيفة الوطن إلى الدولة العثمانية سرعان ما تغيرت كليًا بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد» وتولى «نجدى إبراهيم» مسئولية إصدار وتحرير الصحيفة.. فقد كان (نجدى إبراهيم) من أنصار الإنجليز فى مصر.. وأحد أدوات الاحتلال فى الدعوة لإنجلترا وسياستها فى البقاء فى مصر لذلك كان طبيعيًا أن تتحول الصحيفة .. عن مناصرة الدولة العثمانية وتهاجم أى دعوة للارتباط بها وأن تعمل فى نفس الوقت إلى محاولة فك الارتباط (الإسمى) بين مصر والدولة العثمانية خدمة للمصالح الإنجليزية الساعية إلى تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية مرتدية رداء الدعوة إلى القومية المصرية.. وتظهر تلك السياسة الجديدة لصحيفة الوطن فى إتخاذها موقف الدفاع عن وجهة النظر البريطانية فى أزمة طابا(٢). فقد أرجع نجدى إبراهيم المشكلة إلى «استبداد السلطان.. وإن الأتراك نزعوا علامات الحدود عند العريش(٣)».. ثم يهدد الباب العالى

---

(١) الوطن – ٥ مارس سنة ١٨٩٢ – مقال بعنوان (الفرمان السلطانى.. ومسألة العقبة).

(٢) أزمة طابا: وهى نقطة على الحدود المصرية قرب منطقة العقبة استولت عليها الجنود التركية فى عام ١٩٠٦ بحجة حماية حدود الدولة العثمانية من غارات الثوار العرب فى شبه الجزيرة العربية.. ولكن إنجلترا أرغمت تركيا على الإنسحاب منها.

(٣) الوطن – ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٦ .

معللا «إننا لا نقدر على الاستمرار فى السكوت عن مثل هذه الأعمال فإنها تشجع المحرضين على الشر وأصحاب الدسائس من أهل سصر الساعين إلى تهييج الخواطر وبعضهم يحتل مراكز عليا فى البلاد».

ويلاحظ أن (نجدى إبراهيم) فى هذا المقال يذكر- ولعلها المرة الأولى فى الصحافة المصرية حتى ذلك الوقت- اسم السلطان مجرداً من عبارات التعظيم. والتفخيم المعتادة عند ذكر اسمه فى الصحف .. كذلك فهو يقول (الأتراك) بدلاً من (الدولة العلية) وهو بذلك يصور المسألة باعتبارها صراعًا بين قوميتين: التركية والمصرية وأخيرا فهو يشير إلى أعوان السلطان والدولة العثمانية فى مصر ويستعدى عليهم سلطات الاحتلال عندما يقول أن بعضهم يحتل مراكز عليا فى البلاد.

ويرفض (نجدى إبراهيم) اعتبار مسألة العقبة «مسألة دينية إسلامية[1]. وكذلك فهو يعترض على «الإشارة إلى كل مخالف للسلطان فى أمرها اشارتهم إلى أعداء الدين والخلافة » وهو يستند فى رفضه هذا إلى عدة اعتبارات:

الأول : «إن الخلاف عليها - (يقصد العقبة) قائم بين أميرين من أمراء الإسلام هما السلطان وسمو الخديو المصرى».

الثانى: «إن الحكاية لا تخرج عن خلاف بين اثنين على ملكية الأراضى».

الثالث: «إن الأديان لم توجد لتكون ملاحًا فى المنازعات والخصومات ولكنها وجدت لأغراض أسمى وأهم لا علاقة لها باختلاف الناس على حدود أملاكهم وتباين مصالحهم السياسية والمالية وبقية هذه الشئؤن».

الرابع: «إن السلطان خليفة ورئيس دينى لأهل الإسلام جميعهم ولكن والإمارة المصرية مكونة من أمة فيها المسلم وفيها القبطى وفيها الإسرائيلى وفيها الأجناس الأخرى وأن أملاك الإمارة المصرية أملاكها من وجه قضائى أو مدنى وليس من وجه دينى فإذا كان للمسلمين من أبناء مصر رئيس دينى. فليس يجوز لهذه الفئة أن تهبه ما أراد من أملاك الأمة بمجموعها وليس يحق لأفرادها أن تعد كل من خالفهم فى هذه الهبة عد لدينهم لأن المسألة مسألة امتلاك وحقوق وليس مسألة مذهب دينى وهى أمر يتعلق بالأمة المصرية وبالبيت الحاكم فى مصر وليست من الأمور المتعلقة بمبادئ الدين».

ثم انتهى الكاتب من ذلك كله إلى تأكيد ملكية مصر لسيناء فقال «فإذا اتضح ما تقدم فنحن ننطق بلسان مصر وأبنائها ونقول إن بلاد سيناء لمصر وليست لتركيا وأن إعتداء تركيا عليها فى هذه الأيام لا يجوز وأن الأمة المصرية لا تريد التنازل عنها لأحد وكل قول غير هذا مردود وكل حجة غير حجة القانون والعقل فى هذه المسألة من أدلة القاصرين».

---

(١) الوطن- ١١ مايو سنة ١٩١٦ مقال بعنوان (الرأى فى العقبة)

وكثيراً ما هاجمت صحيفة الوطن دعوة الجامعة الإسلامية وكانت تتحين الفرص للنيل من الدولة العثمانية وسلاطين آل عثمان وخاصة السلطان عبدالحميد الثانى، وكان (نجدى إبراهيم) يرى أن الجامعة الإسلامية (وهم) خلقه السلطان عبدالحميد الثانى لتهديد دول أوروبا فهو يقول: «إن السلطان عبدالحميد يهدد أوروبا فى بعض الأحيان بذكر هذه القوة الدينية وهو يفعل ذلك إتكالاً على جهل أوروبا بالحقيقة.. لا على قوة صحيحة ناشئة عن رئاسته الدينية لأن هذه الرئاسة لا علاقة لها بالسياسة والأحكام ولا تقيم الشعوب الإسلامية لحرب على دولة آل عثمان ولو أن فى هذه السيادة الدينية شيئًا صحيحًا من القوة يمكن للدولة العلية أن تستخدمه على أوروبا لفعلت وما تأخر سلاطينها عن الاستنجاد بهذه القوة من زمان طويل[1]» ثم افترض (نجدى إبراهيم) إمكانية السلطان إثارة المسلمين الخاشعين لدول أوروبا المسيحية ولكنه قال إن دول أوروبا يمكنها أيضًا أن تثير على السلطان الشعوب المسيحية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية: «وحتى لو حاول السلطان أن يستخدم النفوذ الدينى لإثارة الشعوب الإسلامية على أوروبا سهل على أوروبا أن تعامله بعمله وتثير عليه الشعوب المسيحية فى بلاده وتمدها بالسلاح والمال فتكون العاقبة على الدول العلية أو ضح من الوبال.. فالذى يقيم فى بيت من الزجاج لا يجوز له أن يرشق الأخرين بالحجارة».

وذكر الكاتب أن الشعوب الإسلامية لا يمكن أن ترضى بأن تستبدل الحكم الأوروبى بالإستبداد التركى وطرح فكرة غريبة تقول بأن الشعوب الإسلامية إذا خيرت بين نوع الدول التى تحكمها فإنها سوف تختار حكم الدول الأوروبية لأنه أقل ظلمًا واستبداداً من الحكم التركى ثم تطوع الكاتب ناصحًا الدول الأوروبية الاستعمارية بأن كل ما يلزمها لتثبت أقدامها فى البلاد الإسلامية هو أن تسير فى حكمها على خطة إنجلترا .. التى تحكم – فى نظر الكاتب بالعدل والحرية» إنك لو سألت المسلمين فى جميع البلاد عما يريدون رأيت أنه ليس منهم جماعة تريد أن تخلص من رمضاء الأحكام الأوروبية بنار المظالم التركية فمن العبث أن تعد الخلافة قوة فى يد السلطان بعد هذا البيان وكل ما يلزم للدول الغربية فى الأقطار الإسلامية هو أن تسير على خطة حكومة إنجلترا فى العدل وإعطاء الحرية للأديان والأفراد».

وفى خضم هذا الصراع بين أنصار الجامعة الإسلامية وأعدائها يخرج بعض الكتاب بأفكار جديدة، فيدعو عبدالله النديم إلى (الجامعةالشرقية) وهى فى رأيه تلك الجامعة التى «تحفظ الوحدة الشرقية من عرب وهجم وترك وجركس وكرد وأرمن وغيرهم على إختلاف الدين»[2]. فالنديم كان يرى أن الوحدة يجب أن تقوم بين شعوب (الشرق جميعًا) وليس بين (مسلمى الشرق وحدهم) على اعتبار أن الخطر الاستعمارى الأوروبى لا يهدد المسلمين فى الشرق وحدهم بل يهدد الشرقيين جميعًا مهما اختلفت أديانهم.

---

(١) الوطن – ٢ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الجامعة الإسلامية).

(٢) الأستاذ– ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣ .

وإذا كان «عبدالله النديم» يرفض (الجامعة الإسلامية) كفكرة دينية ويدعو بدلاً منها (لجامعة شرقية) كان «سليم تقلا» يرفض أيضًا (الجامعة الإسلامية) ولكنه يقدم « الجامعة العثمانية) بديلاً عنها.. فهو يطالب «بوجوب تأييد التابعية العثمانية واحترامها وتوفيقها والمحافظة عليها بالنفس والنفيس فهى معقلنا وحصننا وسياجنا[١]» ووقف (الأهرام) فى صف الدولة العثمانية فى أزمة العقبة.

فعندما تأخر وصول فرمان تولية عباس حلمى الثانى كتب سليم تقلا يقول: «ثبت من الأخبار الخصوصية عن دار الخلافة أن علة تأخير الفرمان من إنجلترا التى تنوعت فى سياستها وتفننت فى مطالبها وتعززت فى إشتراطاتها كأنها هى المالكة لمصر وصاحبة الأمر المطلق فيها مما نفر الجناب السلطانى واضطره إلى أن يأمر بتأخير الفرمان فيعرف الإنجليز أن جلالته مطلق التصرف فى بلاده يتصرف تصرف المالك الشرعى فى أرضه سواء كان ذلك فى مصر أوفى ما بين النهرين فكلاهما واحد لديه[٢]. وأعلن أن المصريين جميعًا يؤيدون الباب العالى فى موقفه من مسألة العقبة «ونحن نعلم علم اليقين أن المصريين كلهم مرتاحون من سياسة الخليفة أمير المؤمنين «ثم نبه (تقلا) كبار المسئولين فى مصر أن عليهم أن يعرفوا أن مصلحة مصر فى مزيد من الإرتباط بالدولة العثمانية وأنهم من يهمل العمل من أجل هذا الارتباط بالخيانة فى حق وطنه «وتود من المصريين عمومًا والقابضين على زمام الأمر منهم خصوصًا أن يعرفوا أن مصلحة مصر السياسية لا تقوم إلا بالسلطنة السنية قيام مصلحتهم العلية بالخلافة العثمانية فإذا أهملوا الأول فقدوا الثانية وهذه جريمة وتلك خيانة وكلاهما ذنب لا يغتفر».

ورد (الأهرام) على صحيفة المقطم التى ادعت أن إنجلترا فى وقوفها فى وجه السلطان فى مسألة العقبة «إنما تدافع عن مصالح مصر والمصريين[٣] فقال (الأهرام) «إذا قيل أن انجلترا إنما تروم ذلك خدمة لمصر قلنا إن خدمة مصر تقوم بالمحافظة على الرضى السلطانى الشريف[٤]».

ويلاحظ أن موقف (الأهرام) المتعدد فى الدفاع عن الدولة العثمانية و (الجامعة العثمانية) قد هبطت حدته بعد الإتفاق الودى الذى تم بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت فرنسا بنفوذ انجلترا الخاص فى مصر مقابل اعتراف انجلترا بنفوذ فرنسا الخاص فى المغرب العربى فقل هجوم الأهرام على سلطات الإحتلال إن لم نقل أنه قد ندر وتقلص اهتمامها بالرابطة العثمانية واتخذت موقفًا أقرب إلى الحياد من الصراع التركى البريطانى على مصر.

وبدأ « الشيخ على يوسف» حياته الصحفية مؤيداً متحمسًا للجامعة العثمانية .. وداعية لتوثيق الروابط بين مصر والدولة العثمانية .. فقد كان يرى : «إن دوام ارتباط مصر بالجامعة العثمانية عنوان على حياة البلاد الأبدية»[٥].. وإنه «بقدر ما يكون الجفاء بين مركز مصر السياسى وبين دار الخلافة العظمى يكون التدلى بالأولى إلى مكان سحيق من الضعف والإنحلال كما أنها

(١) الأهرام- ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (مقال بعنوان (لمحة - مستقبلنا)
(٢) الأهرام- ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (حول مسألة العقبة)
(٣) المقطم- ٢٥ مارس سنة ١٨٩٢ .
(٤) الأهرام- ٢٦ مارس سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (لمحة -من جرى فى عنان أمله عثرت رجله بأجله).
(٥) المؤيد - ٦ فبراير سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (الجامعة العثمانية).

فتربت منها صفاء ورابطة زادت حيوية واشتدت أزرا وقويت أملاً فى المستقبل».. وهو يؤكد أن تدعيم روابط مصر بالدولة العثمانية لن يمس أبداً إمتيازات مصر الإستقلالية التى منحت إياها بمقتضى الفرمانات الشاهانية ذلك أن «إمتيازاتها الخصوصية أكبر ضامن لها على بقائها من شدة القرب فى دائرة الإستقلال الإدارى الذى برهن على مر الأزمنة وكر الحوادث على أنه مفيد لمصر من كل وجه».

وكان على يوسف يعتقد أن التضامن بين الشعوب الإسلامية.. والدولة العثمانية أمر ضرورى لحفظ هذه الشعوب من الضياع.. وهاجم المحاولات التى تجرى فى بعض أملاك الدولة العثمانية وخاصة فى الولايات العربية للاستقلال عن الدولة وقال إن الخروج عن الولاء للدولة العثمانية لا بديل له سوى الوقوع فى براثن الإستعمار الأوروبى: «فليس أمام الأقاليم العثمانية إلا أحد أمرين إما الرضى بما عليه من الإجتهاد فى تقوية هذه الرابطة والصبر على نيل أمانى الإصلاح بقدر ما تسمح به الفرص وتساعد عليه الظروف وإما خروج عن حيزهم القديم إلى غايات مسكونة بالوحوش الكاسرة والأسود المفترسة فيقعون فى مضغة أفواههم».

وأخذ يضرب الأمثلة التى تؤيد رأيه مثل تمرد حكام تونس على الدولة حتى نالوا استقلالهم عنها فلم يلبثوا أن وقعوا فريسة للإستعمار الفرنسى «فهذه بلاد تونس استنكف أمراؤها فى الأيام الماضية أن تسير تابعة إلى دار الخلافة العظمى وطلبت لها مميزات خصوصية على أمل أن ذلك أدعى لزيادة الإصلاح والكمال وبعد أن حصلت على تلك المميزات لم تلبث زمنًا طويلاً حتى وقعت فريسة للفرنساويين».

ثم ضرب مثلاً آخر بمصر «وهذه مصركم حاربت وأراقت الدماء فى مدة حكامها السالفين لنيل الإستقلال بادارة أمورها الداخلية حتى كان لمحاربتها نصيب مهم فى زيادة مشاكل الدولة وتأخرها وبعد أن وصلت بشق الأنفس ومداخلة الغرباء إلى نوع من الاستقلال صارت إلى حالتها الحاضرة لا تستطيع أن تحرك صغيرة ولا كبيرة إلا بإشارة المحتلين». ثم قال إن «ما جرى لهذين الإقليمين جرى لغيرهما أيضًا من البلاد العثمانية مما هو معروف لدى العامة والخاصة».

وفى أزمة العقبة أيد على يوسف الدولة العثمانية وحمل إنجلترا مسئولية هذا الخلاف فقال «إن انجلترا هى التى خلقت هذا الاشكال وفتحت بابا لتداخل قناصل الدول فى شئون مصر[1]».

وذكر أن انجلترا تريد أن تجعل من «جامعتنا العلية ورابطتنا العثمانية اسمًا بلا مسمى[2]».

وعندما نشب النزاع بين تركيا واليونان عام ١٨٩٧ حول جزيرة «كريت» وفكرت الدولة فى إعادة بناء الأسطول العثمانى ودعت المسلمين جميعًا إلى الاكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية فى بناء هذا الأسطول.. تحمس «على يوسف» لهذه الدعوة وقاد فى مصر حملة الدعاية لهذا الاكتتاب وبدأ ينشر يوميًا على صفحات المؤيد كشوفًا بأسماء الذين اشتركوا فى هذا الاكتتاب والمبالغ التى دفعوها تشجيعًا لغيرهم من المواطنين على الاكتتاب ثم كتب يشيد بإقبال المصريين على هذا الاكتتاب فقال: «لقد برهنت الأمة المصرية بإقبالها الشديد على مشروع الاكتتاب الوطنى لإعانة العسكرية الشاهانية إنها تعرف مصلحتها الحقيقية الموقفة على حفظ وسلامة الدولة العلية وجامعة الخلافة الكبرى[3]».

---

(١) المؤيد - ٩ أبريل سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (الفرمان العالى)

(٢) المؤيد - ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (رلى أى طريق نحن سائرون)

(٣) المؤيد - ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ - مقال بعنوان (مشروع الاعانة العسكرية الشاهانية).

وعندما تشبت الحرب بين تركيا واليونان وقف على يوسف يؤيد الأتراك ويدافع عنهم وكانت أخبار الحرب تحتل الصفحات الأولى من (المؤيد). وفى أحد تعايقاته على حوادث هذه الحرب هاجم انجلترا وأعلن أن انتصار الدولة العثمانية هو انتصار لمصر وطالب ،تدعيم روابط الولاء بين مصر والدولة فقال «يعلم المصريون كافة أن فى سلامة الدولة العلية سلامة مصر وفى المحافظة على حياتها صيانة مستقبل بلادنا المحبوبة.. ويعلم الناس كافة أن الإنجليز أشد أعداء الخلافة والدولة وعملوا ويعملون لتقويض أركان السلطنة العثمانية وأنهم ما أشهروا عداءهم لها إلا من يوم توثيق العلائق والروابط بينها وبين مصر فكل سوء يمس بسلطنة آل عثمان يمس مصر.. ولا محالة أن كل فوز لها فوز لمصر واعلاء لشأنها[١]».

وعندما كتب (فارس نمر) فى (المقطم) يهاجم فكرة الجامعة الإسلامية ويقول إن المسلمين إذا أرادوا الرقى «فعليهم بأشياء ثلاثة: تعميم المدارس الابتدائية فى جميع البلدان الإسلامية وطبع الكتب المفيدة ونشر الجرائد بين العامة وإنشاء الجمعيات فى كل المدن الكبرى وإرشاد الناس إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم[٢].

ورد (على يوسف) على فارس نمر) فقال إن ما يطلبه فارس نمر لا يمكن أن يقوم إلا إذا وجدت فكرة كبرى توجهه وهى فكرة الجامعة الإسلامية.. ولابد لهذه الفكرة من يد قادرة على قيادتها مثل الدولة العثمانية: «ليت شعرى إذا كانوا يرون من لوازم ترقى الأمم الإسلامية إنشاء المدارس فى جميع بلدانها ونشر الجرائد الصادقة بين العامة وحثها على قراءتها ونشر الكتب الرخيصة بين الفقراء وإنشاء الجمعيات فى المدن.. فهل يكون ذلك بلا قوة رئيسية مدبرة تمد العاملين فى كل جهة بالمعونة التى تحتاجها إرشادًا ونصيحة وتوحد جهد الكل حتى يكون العمل حقيقة أساسًا متينًا لتحقق الجامعة الإسلامية.. وإذا كان لابد من تلك القوة الرئيسية المدبرة فهل الأجدر بها أن تكون فى بلد غير دار الخلافة العظمى حتى يكون لمكانها ومكانتها تأثير فى نفوس عامة المسلمين إذ هى أرشدتهم إلى ما فيه خرهم وصلاحهم[٣].

وعندما عاد (فارس نمر) فى اليوم التالى يفند آراء على يوسف ويقول أن الجامعة الإسلامية تثير مخاوف المسلين وتزيد من عداوة الأوروبيين للمسلمين [٤]. رد عليه الشيخ على يوسف فى اليوم التالى قائلاً: «إن هذا يقوى حجتنا فى أن تحقيق الجامعة الإسلامية من أنفع الأشياء للمسلمين لأنه إن كانت دول أوروبا جميعًا أعداء لنا ونحن معاشر المسلمين ضعاف.. وإنه إذا كانت أوروبا ترى تحقيق الجامعة ضد مصلحتها حتى إنها انتقمت منا بأشد أنواع الإنتقام عندما وجه أفراد قلائل منا وجوههم نحو الأستانة العلية عقب الحرب العثمانية الروسية فما ذلك إلا لأن تقارب المسلمين بعضهم ببعض وتبادلهم شعائر الوحدة العلية وشعورهم بأنها طريق القوة..

---

(١) المؤيد - ٢٣ مايو سنة ١٨٩٧

(٢) المقطم- ٨ أغسطس سنة ١٨٩٦

(٣) المؤيد- ٢٣ مايو سنة ١٨٩٧

(٤) المقطم ١١ أغسطس سنة ١٨٩٩

والقوة دعامة الحياة وسياجها.. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاشتغال والبحث لتحقيق هذه الجامعة سعيا وراء ما يجلب الضرر على المسلمين وخصوصًا الذين هم تحت سلطة دول مسيحية فيكون هذا السعي مكروهًا من حيث هو، بل الواجب أن يتفق محبو الإسلام والدولة العلية خصوصًا على أنجح الوسائل لتحقيق تلك الجامعة»(١).

ولكن موقف الشيخ علي يوسف تغير بعد ذلك.. ولم يعد ذلك الكاتب المتحمس للجامعة العثمانية وللدولة العلية وقد اتفق ذلك الموقف الجديد من بداية عصر (الوفاق) بين الخديو عباس حلمي وسلطات الإحتلال الإنجليزي بعد عزل كرومر.. فنرى الشيخ علي يوسف يكتب في عام ١٩٠٧ قائلاً إن الجامعة الإسلامية كعقيدة سياسية غير موجودة.. وهو يفسر ذلك بأن الجامعة الإسلامية قسمان: «دينية وسياسية.. والدينية موجودة بوجود العقيدة الإسلامية والسياسية غير موجودة ولم توجد لعدم وجود الرابطة بين الأمم الإسلامية.. وهي المصلحة.. ذلك أن المسلمين إذا أوجدوا جامعة سياسية إسلامية أوجد غيرهم جامعة مسيحية وهكذا فتكون المضرة من ذلك عليهم(٢)».

وأعلن الشيخ علي يوسف أنه «يؤمن بالجامعة الإسلامية من الناحية الدينية ولا يؤمن بها من الناحية السياسية».

وهذا يعني في الترجمة العملية أنه لم يعد يعترف بوجود الجامعة الإسلامية كحركة سياسية.. وهذا يتناقض تمامًا مع كل ما كتبه من قبل عن الجامعة الإسلامية والرابطة العثمانية وبالذات في رده على «فارس نمر» عام ١٨٩٩ .

وكان من رأي إبراهيم المويلحي أنه «لا وطن في الإسلام.. بل الدين هو الوطن وشريعته الغراء هي الحكومة ودولته الزهراء هي الخلافة (٣)».

وهو يرى أيضًا أن «الخلافة هي مرجع المسلمين في أمورهم الدينية والدنيوية».

وكان «إبراهيم المويلحي» يرى أن جهود السلطان «عبدالحميد الثاني» في الدعوة للجامعة الإسلامية وتوحيد كلمة المسلمين قد أثمرت نتائجها وباتت الدول الأوروبية تعمل حساباً للدولة لدرجة أنها صارت تستعين بنفوذ الخليفة في تهدئة ثورات بعض الشعوب الإسلامية المحكومة لها: «لقد أدركت الدول الأوروبية تأثير مقام الخلافة على نفوس المسلمين كافة في أنحاء الأقطار وما أيقنت به من اجتماع قلوبهم على تقديس هذا المقام والأخذ بالطاعة في ما يأمر به والإمتثال لما ينهى عنه حتى تحولت الدول من السعي في مقاومة ذلك النفوذ في البلاد الإسلامية التي تحت سلطتها إلى الاستفادة منه والإستعانة به والإنتصار بسلاحه في سلمها وحربها وهذه الدولة الإنجليزية لما قدمت على أهل الترنسقال جميع قواها الحربية رأت لنفسها من أسباب الوقاية والظفر أن يطلب من الخليفة أمير المؤمنين إشارة للمسلمين من أهل (كمبرلي) ليقيموا على سكوتهم ولا يشتركوا مع أهل الترنسغال في عداونهم وهذه الدولة الألمانية التي تقود الأمم

(١) المؤيد - ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ .

(٢) مصباح الشرق- ٢٢ مارس سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (يحاربون القرآن- لا السلطان).

الغربيـة إلى جهـاد الصين رأت الاسـتعانة المعنـوية بنفوذ الخلافـة الإسلامـية مما يرد عنهـا حرب المسلمين من الصينيين ويكفيها غـائلهم بما لم يكفه سن السيف ونيران المدافع فطلبت من الخليفة أميـر المؤمين إرسال وفد إلى أهل تلك البـلاد يشير عليـهم بالسكون فما أعظم هذا المقام مـقام الخلافة ومـا أعز شأنه لم يتقدم (روبرتس) بجيـوشه فى أرض الترنسفال إلا وبه حـاجة إلى نفوذ الخليفة معه ولا أقام (والدرس) بجنوده فى أرض الصين إلا وهو فى حاجة للإنتصار به [(١)]».

ثم طالب الكاتب المسلمين «بالسـعى على اتصال علائق المسلمين فى أقـطار الأرض بعضهم ببعض وربط الصلة بينهم جميعًا وبين مقام الخلافة بأن ينتدب باب المشيخة الإسلامية جماعة من نخبة العلماء ليتـوزعوا فى الأنحاء الإسلامية ويعقدوا بين المسلمـين أواصر الاتحاد وأواصر الألفة ويرشدوهم إلى ما فيه الخير فى حياتهم ومعادهم ».

ونفى الكاتب أى إحتمال لقيام معـارضة لهذه الخطوة ومن جانب الدول الأوروبية التى تسيطر على الشعـوب الإسلامية فقـد أيقنت هذه الدول «المتغلبة على أرض الإسلام بمتـانة هذا الارتباط بين المسلمين ودولة الخـلافة فانتفعت به وربما دعـتها مصلحـتها إلى المساعدة على تـوسيع نطاقه ليكون لها عاصمًا عند الحاجة».

وضرب الكاتـب مثالاً لذلك بالـعريضة «التى نـشرتها جـريدة (وطن) الغراءمن جـرائد الهند تطلب فيها بالنيابة عن أربعين مليونًا من المسلمين أن يرسل إليهم الخليفة مندوبًا عثمانيًا يقيم فى أرضهم كالمعـتمد الدينى ويكون واسطة مسـتحدثة بينهم وبين دار الخلافـة وما كان ذلك إلا من رضى الدولة الإنجليزية[(٢)]».

إن أقوال المويلحى تؤكد - لما هو معروف عن علاقته الوثيقة بالباب العالى- إن فكرة الجامعة الإسلامية لم تكن فى نظر السلطان عـبدالحميد الثانى وأعوانه سوى وسيلـة لتقوية مركز الدولة العثمـانية بين الدول الأوروبية ولعل أكبر دليل عـلى ذلك هو استعداد السلطان بل موافـقته على إستخـدام دعوة الجامعة الإسـلامية لتأييد النفـوذ الاستعمارى فى بعض البـلاد التى يدين سكانها بالإسلام كـما حدث فى الصين والـترنسفال والهند وبذلـك تحولت الدعوة من سلاح فى خـدمة الشعوب الاسلامية فى صراعها ضد الاستعمار الأوروبى..إلى سلاح فى يد الإستعمار الأوروبى فى مواجهة حركات التحرر الوطنى فى البلاد الإسلامية.

أما مصطفـى كامل فكان يعتقـد أن فى الإرتباط بالدولة العثمـانية مصدر حمـاية لمصر من أن تتحول إلى مسـتعمرة بريطانية وكان يحاول بكل جهـده للإستفادة بنفوذ الدولة العثمانـية وحتها الشرعى فى السيادة عـلى مصر لإحراج انجلترا بين الدول ودفعهـا للجلاء عن الأراضى المصرية.. لذلك كان يحرص دائـمًا على الدفاع عن الدولة العثـمانية ويدعو المصريين إلى تـعميق ولائهم للدولة العثمـانية.. وقد اعتبـر أن خير إنقلاب حـدث فى عصر الخديو عبـاس حلمى الثانى هو «توثيق روابط الإتحاد بين مصر والدولة العلية»[(٣)]

(١) مصباح الشرق- ١٥ مارس سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (نهزة ننتهز)
(٢) مصباح الشرق - ١٥ مارس سنة ١٩٠١
(٣) اللواء- ٨ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الأمة والأمير)

وإن الأمة المصرية بأسرها تأمل من صميم الفؤاد «بناء الصلة بين عابدين ويلدز قوية مثبتة..وأن يظل ارتباطها الأكيد بالدولة العلية صاحبة السيادة الحقيقية على مصر والمصريين».

ويرى مصطفى كامل أن حماية الإسلام من دسائس أعدائه رهن بتحقق شرطين:

الشرط الأول: «أن يقوم من بنى الإسلام رجال يضحون بحياتهم لخدمة الإسلام ويهبون أعمارهم لأحبائه وإعلاء شأنه فيكونون فينا كالجزويت والفرير الذين يقضى الواحد منهم عمره لخدمة دينه ونشر مبادئه»[١].

والشرط الثانى: «التعلق الصادق براية الخلافة الإسلامية العثمانية».

وعندما حاول البعض أن يوقع بين مصطفى كامل والسلطان كتب مصطفى كامل يعلن إخلاصه للسلطان فقال «إنى كما يعلم عمومًا من أول يوم ناديت فيه بحقوق بلادى لم أتحول عن المبادئ التى اتخذتها أو الخطة التى سرت عليها حيث رسخ فى نفسى واعتقدت إعتقادًا لا تنزعه من قلبى الحوادث والأيام أن سلامة بلادى وإعلاء شأن الإسلام أمران لا يتحققان إلا بالعمل لجلاء الإنجليز عن مصر أولاً.. ويجمع كلمة المصريين حول أمير البلاد ثانيًاوبتوثيق عرى الإرتباط والإتحاد بين مصر والدولة العلية ثالثًا وبإحترام وتقديس مقام الخلافة العظمى والسلطنة السنية رابعًا »[٢].

وفى عيدجلوس السلطان عبد الحميد الثانى كتب مصطفى كامل يهنئ الخليفة وقال إن له أمنيتين لدى الخليفة: الأولى «أن يسعى جلالة مولانا أمير المؤمنين مستعينًا بالله الذى هو خليفة رسوله ويستعمل نفوذه الدينى المقدس فى جعل الإتحاد الإسلامى المعنوى إتحادًا إسلاميًا ماديًا مؤلفًا من جميع إمارات الإسلام وممالكه ليقوى على إحتمال صدمات تيار الاتحادات الأوروبية لأن انجلترا أصبحت حليفة اليابان وكلتاهما دولتان ضخمتان وروسيا حليفة فرنسا.. وألمانيا حليفة النمسا وإيطاليا وكلهن يسعين إلى اجتذاب الولايات المتحدة إليهن فعدم وجود إتحاد إسلامى أمام هذه الإتحادات العظمى أمر لا تخفى نتيجته على ذكاء جلالة مولانا أمير المؤمنين[٣]».

أما الأمنية الثانية فهى «مضاعفة الإهتمام ببحرية الدولة العثمانية ليرى المسلمون منشأتها تجرى فى البحر كجوارى الدول الأخرى فيرفعون رؤوسهم إعجابًا وفخارًا إعتمادًا على الله وعلى قواها».

وفى أزمة طابا كان من الطبيعى أن يقف مصطفى كامل فى صف الدولة العثمانية.. وكانت حجته فى ذلك هو تدخل انجلترا فى المسألة فهو يقول «نحن لا نعرف كيف تدعى انجلترا لنفسها حتى حماية مصر ضد تركيا وهى «هى» صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل»[٤] وأعلن مصطفى كامل أن «تركيا تحتل فى «طابه» أرضا عثمانية»[٥]

---

(١) اللواء- ٥ مارس سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (كيف يحمى الإسلام)

(٢) اللواء- ٢٧سبتمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الدسائس والوشايات).

(٣) اللواء- أول سبتمبر سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (عيدالخليفة والإسلام)

(٤) اللواء- ٧ مارس سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (مسألة العقبة)

(٥) اللواء ١٧ مارس سنة ١٩٠٦ .

ويرى أحمد لطفى السيد أن «الجامعة الإسلامية لا أثر لها فى مصر ولا نظن لها وجودًا فى غير مصر»(1)

ورغم ذلك فهو يقول بأن فكرة الوحدة الإسلامية قد تحول أحيانًا بخواطر بعض الناس «الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر فى الأمور العامة بشئ من التدقيق.. ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر التى تظهر وتختفى تبعًا للحوادث».

ويبرر لطفى السيد إنتشار فكرة الجامعة العثمانية فى مصر بأنه «كلما رأى المصريين اتفاق رجال السياسة الأوروبية على شئ يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد إستمرار الاحتلال إلى الأبد قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التى استقلت واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها أمة إسلامية وأن أوروبا لا تساعد فى الشرق إلا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان للمسلمين وحدة، كما للمسيحيين فى أوروبا.. هذه الوحدة التى يتخيلون وجودها وأنها كانت الحامل لأوروبا على التداخل فى أمر ولايات البلقان وأرمينيه.. نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد فى اللغة كلمة جامعة مسيحية (بانيكر يستبانسم) كما خلفت كلمة جامعة إسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكليتهما وجودًا فى العالم ولكن السياسة تخلق ما تشاء فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدى إلى اعتداء ومن جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوروبيين.. بل يرى هؤلاء العقلاء أن الذى خلق هذا الخطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوروبية فى الشرق».

ويؤكد لطفى السيد أن الجامعة الإسلامية ليست «موجودة وجودًا حقيقيًا كما أنها ليست مقصدًا من المقاصد التى يسعى المسلمون لتحقيقها».

ويرى لطفى السيد أن الدين ليس بكاف وحده ليجمع بين الأمم.. إذ لا يجمع بين الناس سوى المنافع فقد «علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شئ بين الناس إلا المنافع فإذا تناقضت المنافع بين قبيلتين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية أوحدة فى الدين.. وأن أبلغ مثل على ذلك هو إنشقاق المسلمين على أنفسهم فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب مما هو مشهور ومأثور «وعندما انتشرت فى مصر الدعوة للاكتتاب لصالح إنشاء أسطول عثمانى بعث لطفى السيد بمقال إلى (الجريدة) وكان وقتها فى زيارة لأوروبا هاجم فيه الدعوة لهذا الاكتتاب وقال إن مصر أحق بكل دعم «إن كان الغرض من هذا التبرع الدفاع عن الأمة العثمانية وتقويتها فإن تقوية مصر والدفاع عنها أوجب على المصرى من كل واجب يميزه وأما إذا كانت قيمة المساعدة أدبية صرفة معناها إرتباط الأمة المصرية.. بالأمة العثمانية فذلك أبلغ فى العبث من المساعدة الحقيقية المادية»(2).

وعندما وقعت الحرب الإيطالية الطرابلسية عام ١٩١١ وقادت صحف الحزب الوطنى الدعوة إلى مساعدةالدولة العثمانية فى حربها ضد الإيطاليين فى ليبيا كتب لطفى السيد مجموعة من

---

(1) الجريدة – ٧ مايو سنة ١٩٠٧ .

(2) الجريدة – ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (عليكم أنفسكم)

المقالات بعنوان (سياسة المنافع لا سياسة العـواطف) اعترض فيها على «هذه الحركة التى ابتدأت بفكرة الجهاد الدينى والتى هى من أكبر الأخطار على مصـر لأن أى حركة من حركات التشيع أو إظهار المساعدة (الحربية الدينية) من شأنه أن يزيد مـركز مصر إرتباكًا على ارتباك.. فالمصريون لا يجهلون أنهم أحق الناس بالمساعدة من كل وجه فـمن العبث أن يكون المرء غريقًا ثم هو يتشبث بمساعدة غيره مساعدة لا تنفع الغير ولكنها تضربه ضررًا بليغًا»[1].

وعلى ذلك يرى لطفى السـيد «انه يجب على المصـريين لمصلحة بلادهم الا يجـعلوا الدين - فى هذه الظروف -- قاعدة لاعمـالهم السياسية - بل يجب عليهم ان ينفوا عنهم اليـوم كما نفوا عنهم فى الماضى كل تهمة من تهم التعصب الدينى (البانيـسلاميسم) و(الغاناتسم)ولقد علموا ان هذه التهمة كانـت من أكبر الذرائع التى تذرع بها الانجليز الى البقاء فى مصـر ويتذرعون بها الى اليوم «ثم اعـلن لطفى السيـد انه يقول ذلك تطبـيقا لمذهبـه الذى طالما نادى به وهو ان «أعـمالنا السياسـية يجب أن تكون قاعدتها المنفـعة وذلك لأننا فى زمان هو كذلك ولان التمـدين الحاضر الذى نستمد منه كل قوة هو كذلك.. والغرب يحارب بهذا السلاح فمن الخطر الشديد علينا أن لا نقلده فيه».

ويرد لطفى السيد على كتاب الحزب الوطنى «الذين يدعون إلى الجهاد الدينى والخطباء الذين يخطبون بما يفيده فمـا بالهم يجرون بعيدًا إلى طرابلس.. وطرابلس تحتلها دولة مسيـحية- كما أن مصر تحتلها دولة مسيحية فـلماذا يختارون أن تكون طرابلس هى مرسح الحرب الدينية ومصر أقرب ما يكون [2]».

ثم يلخص لطفى السيد موقـفه من المسألة كلها فيقول: «نظريتنا هى تقوية شـخصيتنا وإثبات شعـور الحرية فى نفوسنا والإلتفـات إلى داخليتنا وإصلاحـها.. وبذلك نكون قد ساعـدنا أنفسنا قبل أن نتشدق بمساعدة الغير مساعدة لا تفيده ولكنها تضر بنا من الوجهة السياسية».

وفى صحـيفة (العلم) لسـان حال الحزب الوطنى بعـد (اللواء) كتب إسمـاعيل شيـمى (أحد أعضـاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى) يطالب الشعب المصرى بمـساعدة الدولة العـثمـانية فى الحرب الطرابـلسية بأن «يقف فى وجـوه المعتـدين لينجى الدولة العـثمـانيـة.. تلك الدولة حامـية القرآن الشريف فالويل ثم الويل لمن يتجاسر على مساسها»[3].

ويكتب على فهمى كـامل - شقيق مصطفى كامل ونائب رئيس الحـزب الوطنى مقالا بعنوان (النجدة- الـنجده) يهيب فـيه المصـريين ان يقدمـوا العون للدولة فى حـربها ضد الإيطالـيين فى طرابلس «فإلى أهـل الغيرة العـربية والحمـية العليـة والنخوة الإسلامـية نكتب سائـلين النجدة- النجدة. فـإن فقرا مع الكرامـة لهو العز كل العـز فإنا ندعـو الأمراء وكبار الأغنـياء إلى تشكيل اللجان فى كل مكان جمعًا للأعانات فإن النفوس متعطشة لمثل هذا التبرع[4]».

---

(١) الجريدة- ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (سياسة المنافع لا سياسة العواطف).

(٢) الجريدة-٢٣ أكتوبر سنة ١٩١١ (مقال بعنوان) (سياسة المنافع لا سياسة العواطف).

(٣) العلم- ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (القضاء المبرم)

(٤) العلم- ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ - مقال بعنوان (النجدة..النجدة)

ونفس الدعوة للوقوف بجانب الدولة العلية فى حربها الطر ابلسية يقول بها (عبدالرحمن الرافعى) الذى كتب يطالب الشعب المصرى «بمعونة اخواننا المجاهدين بجوارنا لأننا أول من يسأل عنهم ونحن الآن أمام مسألة حياة أو موت فلنكن من الأحياء يكن معنا الله»[(١)].

وعلى صفحات (العلم) أيضًا قام الشيخ عبدالعزيز جاويش بالتصدى للرد على لطفى السيد عندما كتب يهاجم الذين يدعون لمساعدة الدولة العثمانية فى الحرب الطرابلسية.. فوجه إليه خطابًا مفتوحًا بدأه مخاطبًا لطفى السيد ومطلقًا عليه اسم (عدو الإسلام) وقال : «أى عدو الإسلام نقمت منا أن ندعو المسلمين لنجدة المسلمين ونستنفر الموحدين لإغاثة الموحدين فماذا كنت تريد؟ أأردت أن نتقدم إلى الباب بيد مبسوطة ورءوس خاشعة وأبصار مغضوضة وأدعية ضارعة أن يدفع عنا بلاء أمة تقول بصليبه وتدين بمذهبه إذن لقد ضل عقلك وخطل رأيك فلقد نشر أمام النصرانية - يقصد البابا - ذلك المنشور الذ ى بارك فيه الحملة الإيطالية على طرابلس- ثم دعا فيه أهل المسيح باسم المسيح وشفاعة المسيحية أن يستبيحوا المحارم وألا يكون فيهم غير ظالم.. ذلك قول خليفة المسيح فى الأرض وممثل المسيحية فى العوالم البشرية»[(٢)].

وقال جاويش إن ذلك يؤكد أن الإيطاليين هم الذين أعلنوها حربًا دينية لا المسلمين ولا رجال الحزب الوطنى كما قال لطفى السيد فى إحدى مقالاته: «إذن فمن الذى دعا باسم الدين أنحن مسلمى مصر أم بابا روما؟»

ثم تساءل الشيخ عبدالعزيز جاويش «خبرنا ماذا كنت تريد من مخالفتك الإجماع ومناهضتك أهل البر والمرؤة؟ أأردت أن تحلى صدرك بوسام من الملك عمنويل أم أردت أن يضع الفرنجةعلى رأسك الأكاليل أم أردت أن تجهر بمعاداة العالم الإسلامى لتطابق بين العمل والعقيدة.. لقد ضلت والله مذاهبك وشاهت غاياتك ومآربك».

ثم أخذ الشيخ جاويش يَسْتَعْدِى شيوخ حزب الأمة على لطفى السيد فقال: «أى عدو نفسه.. تزعم أن لك حزبًا من ذوى التفكر.. والرأى فهل هذا كل آراء حزبك ومبلغ تفكيره.. إذًا فلتعز مصر فى شيوخ من أبنائها زاهقوا الثمانين من عمرهم فهم فى زمرتك الطائشة الرعناء كالآكر بين أقدام المتلاعبين».

وأخذت صحيفة (العلم) تنشر فى أعدادها التالية برقيات وخطابات تصل إليها من أفراد الشعب المصرى تستنكر آراء وخطة لطفى السيد فى الحرب الطرابلسية.

ولقد استمر الإتجاه المؤيد للدولة العثمانية والجامعة الإسلامية مسيطرًا على كتابات الحزب الأكبر من الصحفيين المصريين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب فى صف ألمانيا وضد انجلترا فكان أن فرضت انجلترا حمايتها على مصر وقطعت آخر خيط يربط مصر بالدولة العثمانية.. حيث بدأ الإتجاه الداعى للوطنية المصرية أو القومية المصرية يسود الحركة الوطنية المصرية وقد تجسد ذلك بأوضح ما يكون فى ثورة ١٩١٩ .

---

(١) العلم - ٣١ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (إلى مدير الجريدة.. أى عدو نفسه).

ولكن فكرة الجامعة الإسلامية سرعان ما طرحت على الرأى العام المصرى من جديد وذلك حين فصلت الحكومة التركية الجديدة بعد الحزب منصب الخلافة عن منصب الدولة.. ثم ألغت منصب الخلافة نفسه وطردت الخليفة العثمانى من تركيا.

فقد كتب الدكتور طه حسين فى صحيفة السياسة يعلق على فصل الخلافة عن الدولة فأكد أن المسلمين جميعًا قد فهموا الخلافة على أنها منصب دينى وسياسى معًا.. فإن «المسلمين على إختلاف آرائهم وتباين مذاهبم وأحزابهم فى الخلافة قد أجمعوا فى جميع العصور والأمكنة على أن الخلافة منصب دينى وسياسى معًا، كذلك فهم المسلمون الخلافة ولا يزالون يفهمونها: فهى سلطة دينية لأنها مستمدة من القرآن، سياسية لأنها مدبرة لحياة الناس.. وقد تغيرت العصور واختلفت الأزمان ولم يستطع المسلمون أن يفرقوا بين الدين والسياسة وأن يعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.. لأن الإسلام لا يرى أن لقيصر فى الأرض شيئًا وهو يرى أن الله وحده هو المسيطر على ما فى الأرض وهو المسيطر على ما فى السماء»(١).

وقال الدكتور طه حسين إن المسلمين يواجهون اليوم تناقضًا حادًا بين إيمانهم بالخلافة من ناحية وبين تطورهم فى الحياة المدنية بمايخالف هذا الإيمان من ناحية ثانية: «إن إيمان الأمة الإسلامية كلها بنظرية الخلافة وسلطانها وإن كل شئ يجب أن يرجع إلى الخلافة سواءأكان دينيًا أو سياسيًا يتناقض من أخذهم بالحياة الحديثة الذى قضى بأن يتطور وجودهم العلمى تطورًا يخالف حياتهم العقلية فأصبحوا مدنيين فى العمل دينيين فى التصور والنظر».

ثم تحدث طه حسين عن تفكير الأتراك فى الفصل بين منصب الخلافة وبين السلطة السياسية فى تركيا بحيث يتحول منصب الخلافة إلى منصب دينى فقط وقال: «لقد نشأت فى البلاد الإسلامية فكرة جديدة لا عهد للإسلام بها وهى فكرة السلطة الزمنية والسلطة الدينية والفصل بين هاتين السلطتين».

وفى حالة الفصل بين السلطتين فى تركيا فإن طه حسين يرى أنه يصبح من غير الضرورى عندئذ أن تدين البلاد الإسلامية جميعًا للخليفة التركى حيث لم يعد هناك مبرر لإحتفاظ الأتراك بمنصب الخلافة «فإذا فقد الخليفة قوته السياسية وأصبح شيئًا يشبه شيخ الإسلام أو البابا فليس هناك ما يدعو إلى أن تذعن له البلاد الإسلامية بل ليس هناك مايدعوا إلى أن ترضى البلاد المختلفة بأن يحتفظ الترك لأنفسهم بهذا المنصب الدينى الجديد».

وفى رأى الدكتور طه حسين أنه لم يعد هناك ما يمنع فى هذه الحالة من أن يكون إختيار الخليفة بالإنتخاب «لقد كان الأتراك يحتفظون بالخلافة لأن الخلافة سلطة سياسية تؤيدها القوة وكانوا هم أصحاب القوة فى العالم الإسلامى فإذا أصبحت الخلافة سلطة دينية فليس ما يمنع أن يكون الخليفة عربيًا أو فارسيًا أو هنديًا وبعبارة أخرى ليس ما يمنع من أن يعود الأمر شورى بين المسلمين كما كان قديمًا وكما هو الآن عند الكاثوليك فينتخب الخليفة انتخابًا كما كان ينتخب فى صدر الإسلام وكما ينتخب البابا الآن.. فالإسلام لا يعرف توارث الخلافة وإنما اضطرته إليها

(١) السياسة- ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ - مقال بعنوان (مسألة الخلافة).

قوة الملوك وعصبياتهم فإذا زالت هذه القوة والعصبيات زالت وراثة الخلافة وعاد الأمر إلى نصابه القديم».

وطالب طه حسين بوجود «هيئة إسلامية منظمة تنتخب الخليفة كلما خلا منصبه وهذه الهيئة الإسلامية يجب أن تمثل البلاد الإسلامية كلها تمثيلاً دينيا».

وعندما قامت الجمعية الوطنية التركية بعزل الخليفة العثمانى (عبدالمجيد) وطردته إلى سويسرا تصدى (أمين الرافعى) فى صحيفة (الأخبار) للحكومة التركية وأخذ يكتب سلسلة من المقالات يهاجم فيها الحكومة التركية لهذا القرار وقال إنه ليس من حق الجمعية الوطنية التركية إصدار هذا القرار.. فالخليفة لم يعينه الأتراك وحدهم وإنما «العالم الإسلامى كله قد بايع الخليفة الحالى عبدالمجيد وارتضاه لهذا المقام الجليل وليس من حق الجمعية الوطنية التركية نقض هذه البيعة من جانبها فى حين أن جميع المسلمين مرتبطون بها»(١).

وهاجم قرار إلغاء الخلافة وخاصة توقيته «فليس من حسن السياسة أن صدر ذلك القرار المشئوم فى الوقت الذى يسعى فيه الإنجليز وغيرهم لإسناد الخلافة إلى بعض صنائعهم حتى يكون ذلك المقام الجليل ألعوبة فى أيديهم».

وأعلن (أمين الرافعى) أن مصر مستعدة لإستقبال (الخليفة إذا رغب فى ذلك: « هذا وإن مصر لترحب بمقدم جلالة الخليفة إليها وهى ولا شك ستقوم بواجبها المقدس نحوه ونحو أسرته الكريمة»(٢).

وطالب علماء الدين فى مصر بدعوة الخليفة إلى المجئ إلى مصر «كما نرجو من علمائنا أن يدعوا جلالة الخليفة للحضور إلى مصر ليعيش وأسرته فى بلد إسلامى ويكون متصلاً بالمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها لأن فكرة إبعاده إلى سويسرا لايقصد منها سوى الحيلولة بينه وبين المسلمين»(٣).

ونشرت الأهرام مقالاً بعنوان (الخلافة الإسلامية ومشيخة الأزهر) بقلم (محمد قنديل الرحمانى) المحامى الشرعى وهو رد على بيان كانت مشيخة الأزهر قد أصدرته بعد عزل الخليفة ونفيه.. وذكر الشيخ الرحمانى جانبًا من بيان المشيخة الذى قالت فيه «إن الإمام يصير إمامًا بالبيعة من أهل الحل والعقد أو استخلاف إمام قبله ولابد من هذا من نفاذ حكمه فى رعيته خوفًا من قهره وسلطانه فإن بايع الناس الإمام ولم ينفذ حكمه فيهم بعجزه لا يصير إمامًا بالبيعة أو الإستخلاف وتستفاد الأمة أيضًا بطريق التغلب وحده فإذا تغلب شخص على الخليفة واغتصب مكانه انعزل الأول وقد وجد التغلب مع البيعة أو الإستخلاف كما حصل لأكثر الخلفاء فى الصعور الماضية وهذا كله مستفاد صراحة من نصوص السادة الحنفية».

وتصدى الشيخ الرحمانى لتفنيد ونقد هذا الرأى الذى قالت به مشيخة الأزهر فقال: «ونقول لمشيخة الأزهر المحترمة: إنك أجملت إجمالاً وأهملت إهمالاً وناءيت فى حكم الله تعالى فى

(١) الأخبار– ٣ مارس سنة ١٩٢٤ .

(٢) الأخبار– ٤ مارس سنة ١٩٢٤ .

(٣) الأخبار – ٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

الخلافة والخليفة عن جادة الإفصاح إذ أن عمل الكماليين من الخليفتين (وحيد الدين (عبدالمجيد) ليس من باب تغلب سلطان قاهر على خليفة إسلامى بانتزاع سلطاته قهرًا وغلبة بل هو مرق (خروج جماعة من المنتمين للإسلام على خليفتهم) والحكم الشرعى فى ذلك وجوب محاربة الخوارج على الخلافة ومقاتلة الفئة الباغية على الخليفة فإن تقاعس المسلمون وأحجم المؤمنون وتقاعد الموحدون السنيون على كثرتهم البالغة مئات الملايين عن نصرة الخلافة والخليفة غضب الله عليهم جميعًا وأثموا فردا فردًا يا مولانا الشيخ الأكبر»[1].

ثم قال الشيخ الرحمانى «فاللهم لا حول للإسلام والمسلمين ولا قوة للخلافة الإسلامية وأمير المؤمنين إلا بك وحدك فهيئ لدين الإسلام من أمره رشدا وامنحه وليًا مرشدًا وأبعد الأيدى السياسية من التدخل فى شئون دينك الذى أصبح سلعة يبيعها زيد ويشتريها شهاب الدين ووفق علماء دينك إلى الدفاع عنه بغيرة وصرامة».

وواضح أن الشيخ الرحمانى يتهم الأزهربالرضوخ لبعض (الأيدى السياسية ويقصد بها فى ذلك الوقت الملك فؤاد الذى كان يطمع فى منصب الخلافة لنفسه.

وكان من الطبيعى أن يثير هذا المقال ثائرة مشيخة الأزهر.. فطالبت الشيخ الرحمانى للتحقيق أمام رياسة المحكمة الشرعية العليا بتهمة إهانة الأزهر.. إذ ينشر (الأهرام) تحت عنوان (مقالات الخلافة الإسلامية والشيخ محمد قنديل الرحمانى) مقالاً يقول فيه «إن الأزهر رأى فى هذه المقالات حطًا بالأزهر فحول الشيخ إلى التحقيق أمام رياسة المحكمة العليا الشرعية ولكن المحكمة بعد التحقيق اتضح لها سلامة نية الشيخ الرحمانى وقرر حفظ الشكوى المقدمة ضده من مشيخة الأزهر»[2].

وهكذا لم يكن الشيخ (على عبدالرازق) صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) هو أول من اصطدم بالأزهر عندما تصدى لمناقشة قضية الخلافة الإسلامية.. ولكن الفرق بين الرجلين أن الشيخ الرحمانى كان يدافع عن بقاء الخلافة بينما كان الشيخ على عبدالرازق لا يجد لها أى مبرر للبقاء.

ورغم ما أثاره عزل الخليفة العثمانى فى المصريين من عطف على الخلافة .. إلا أن ذلك لم يغير شيئًا من طبيعة التطور السياسى الجديد الذى سارت فيه الحركة الوطنية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ حيث تبلورت الوطنية المصرية (الخالية من أية ارتباطات دينية).

* * *

(١) الأهرام - أول أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الخلافة الإسلامية ومشيخة الأزهر)
(٢) الأهرام - ١٢ يوليو سنة ١٩١٤ .

الباب الخامس

الفكر الديموقراطي في الصحافة المصرية

الفصل السادس عشر

الديموقراطية .. ومفهومها فى الصحافة المصرية

الديموقراطية:

ليس هناك معنى واحد محدد لكلمة ديموقراطية.. ولكنها على وجه الإجمال قد تشير إلى معنيين: مثل أعلى.. ونظام سياسى.. ورغم ذلك فالديموقراطية لا تتمثل فى شكل سياسى واحد.. وإنما هى نتاج لتطور الحياة الغربية..ولذلك يشترك فى القول بها أصحاب مبادئ ونظم متعددة وقد تكون متعارضة..إذ يقول بها الليبراليون والاشتراكيون والشيوعيون أيضًا.. فهناك الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية الاشتراكية والديموقراطية الشعبية.

ولكن الديموقراطية في جوهرها تعني سيادة مبدأ الشرعية.. فالسلطة تكون شرعية فقط فى حالة ما إذا كانت تنبع من الشعب وبرضائه.. وحرفيًا تعنى الديمقراطية :سلطة الشعب أو حكم الشعب(١).

وترى دائرة المعارف البريطانية أن الديموقراطية تستخدم بعدة معان.. فالتعريف الأصلى للكلمة: إنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسى تطبيقًا لحكم الأغلبية.. وهو ما يطلق عليه اسم الديموقراطية المباشرة... وهناك «الديموقراطية التمثيلية» أو النيابية وهى شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الأفراد الحقوق نفسها ولكن من خلال ممثلين عنهم يختارونهم.. ويصيرون مسئولين أمامهم، وهناك شكل آخر من أشكال الديموقراطية يقترب من الديموقراطية التمثيلية إلا أن سلطة الأغلبية فيه تظل مقيدة فى إطار القيود القانونية التى تضمن للأقلية التمتع بحقوق جماعية وفردية مثل حرية الكلام والدين وهو ما يعرف باسم «الديموقراطية القانونية». كذلك فإن كلمة ديموقراطية قد تستخدم أحيانًا لوصف أي نظام سياسى أو اجتماعى دونما اعتبار لماذا كانت الحكومة ديموقراطية بالمعانى الثلاثة السابقة أم لا.. وخاصة فى النظم التى تتجه إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد بالذات الفوارق الناشئة عن التوزيع غير العادل للملكية الخاصة.. وهى نظم تعرف بالديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية(٢).

وتعنى الديموقراطية فى نظر دائرة المعارف الأمريكية.. الطرق المختلفة التى يشترك بواسطتها الشعب فى الحكم.. ومن هذه الطرق الديموقراطية المباشرة وتعنى اشتراك الشعب فى اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسة كما كان حادثًا فى المدن اليونانية القديمة.

وهناك الديموقراطية الليبراليةوهي السائدة فى الولايات المتحدة وبريطانيا والتى تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام.. ثم هناك الديموقراطيات غير السياسية.. وهى التى يطلق عليها الديموقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والشعبية.. وأكثر مفاهيمها- فى نظر دائرة المعارك الأمريكية- غامضة(٣).

والتعريف الحرفى للديمقراطية فى رأى «أرنولد توينبى هو: السيطرة الفعالة على الشئون

---

(1) International Encyclopedia of Social Sciences, V. 4. The Macmillan Company- U. S. A. 1968 - pp.: 112 - 121.

(2) Encyclopedia Britannica- Volume 7 - U. S. A.,1973 pp: 215-224 .

(3) The Encyclopedia Americana- Volume8 - Americana Corporation. U.S.A.- 1963 - pp. 639 - 650

الإنسانية من جانب الجماهير الشعبية.. ولكنه يرى أن هذا مثل أعلى نادراً ما يتم في الواقع. ويعتقد «توينبى» أن العالم سيتجه فى المستقبل إلى الحصول على مزيد من التقدم نحو الديموقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية أكثر منه نحو الديموقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية أكثر منه نحو الديموقراطية بالمعنى السياسى أى الحكم الذاتى[1]».

ويعتقد «رينهولد نيور»: أن الحكومة الديموقراطية لابد لها من ثلاثة شروط:

الأول: وحدة وتضامن المجتمع بالدرجة التى تسمح بالمناقشة دون تحديد لوحدة المجتمع نفسه

الثانى: الإيمان بحرية الفرد وحماية ملكيته.

الثالث: تحقيق الانسجام والتوازن بين القوى الاقتصادية والسياسة والاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعى [2].

ويفرق «رايموند أروند» بين الليبرالية والديموقراطية فيقول إن الليبرالية مفهوم متعلق بالغايات وحدود السلطة.. أما الديموقراطية فمفهوم متعلق بوسائل ممارسة هذه السلطة وتحقيق هذه الغايات وإن كان منطق الليبرالية يؤدى إلى الديموقراطية فإنه لكى تصبح الديموقراطية حقيقية لابد من احترام الحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع[3].

أما «هارفى هويلبر» فيعتقد أن الديموقراطية هى الجانب السياسى لليبرالية.. وهى فى رأيه «تعنى أن السيادة لابد وأن تكون للفرد.. فالديمقرطية ما وجدت إلا لتحقيق المصلحة الفردية». وعلى ذلك فهو يعتقد أن الديموقراطية الاقتصادية لا تعنى تحقيق العدل الاجتماعى كمايقول بذلك الاشتراكيون..وإنما هى تعنى تحقيق الثروة الفردية وحمايتها»[4].

ويرى «رولاند بينوك» أن الديموقراطية تعنى حكم الشعب نفسه وبنفسه.. وهى تعنى أيضاً أن كافة الأمور السياسية الهامة يجب أن تقرر عن طريق الشعب أو ممثليه.. الذين يأتون عن طريق الانتخابات الحرة.. وهو يعتقد أن وجود الديموقراطية رهن بتطبيق مبدأ سيادة القانون» فالحكم الديمقراطى هو الحكم القانونى .. وعلى ذلك فلكى تكون الحكومة ديمقراطية لابد أن تتوافر لها الشروط التالية:

١- أن لا يعاقب إنسان إلا فى حالة خرقه للقانون.

٢- أن يطبق القانون على الجميع.

٣- العقاب يجب أن يكون مناسباً للجرم.

---

(1) Toynbee. Arnold J. - Democracy in The Atomic Age- Oxford University Press- London, 1956 - p.2 .

(2) Niebuhr - Reinhold and Sigmund Paulo. E- ..The democratic experience - Frederick And A. Praeber Publishers. U.S.A, 1962-p. 73

(3) Aron- Raymond-.. An Essay on Freedom - The World Publishing Company- U. S. A. , 1970, p. 101.

(4) Wheeler.Harvey-.. Democracy in revolutionary Erepelican Book - London, 1971 p. 117 .

- تطبيق مبدأ سيادة القانون على مختلف نواحى الحياة فى الحكومة.

ويعتقد «بينوك» أن الليبرالية السياسية تتطابق مع الديموقراطية حين لا تفرق الحكومة بين الأفراد سواء فى النواحى التشريعية أو النواحى الإدارية.. وأن تطبق القانون عليهم جميعًا تطبيقا عادلا(١).

ويقول «جون بلا منتس» إن هناك اتفاقًا عامًا على أنه فى الديموقراطية يصبح من حق المواطنين التجمع معًا فى ضوء أى هدف أو مبدأ طالما أن أغراضهم ليست ضارة بغيرهم.. ولكنه فى نفس الوقت يعترف بأنه من الصعوبة تعريف ما هو ضار ولكنه مع ذلك يرى أنه ليس هناك أكثر ضررًا من حرمان الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية.. وهو يرى أيضًا أن الديموقراطية قد تعنى المساواة السياسية بمعنى المشاركة فى إصدار القرارات السياسية وفى الرقابة على القرارات الحكومية(٢).

ويرى «وليام ادوارد» و «مارتبول ليكى» أن هناك حالات لا تتطابق فيها الديموقراطية مع الحرية (Liberty) فوضع القوة السياسة الأساسية فى المجتمع فى يد الطبقات الجاهلة يعنى وضعها فى الأيدى الأقل اهتمامًا بالحرية السياسية.. والذين قد يسيرون- بولاء مطلق- وراء قائد قوى(٣).

أما «ادوارد بينيس» فيعتقد أن الديموقراطية هى فلسفة تبرير الحقوق الشرعية.. وقد قامت باعتبارها الجانب السياسى لليبرالية بدور ثورى فى تفويض الملكية المطلقة فى أوروبا وأدت إلى قيام عامل جديد وهو خلق الطبقة البورجوازية فى الحياة الاجتماعية فى القرن التاسع عشر.. وهو يعتقد أن إعلان الديموقراطية للحقوق الإنسانية قد مكن من خلق الرأسمالية الصناعية الحديثة(٤).

ويرى «ب. هـ .بيلى» أن الديموقراطية نظام اجتماعى يسمح للفرد بأن ينمى إمكاناته وفى نفس الوقت يشارك في الحياة العامة.. والمجتمع الديمقراطي يعبر عن نفسه بعدة طرق.. فى الحكومة وفى الدين.. وفى التعليم والنظام الاجتماعى.. وعلى ذلك فالديموقراطية وسيلة وليست غاية.

والمفهوم الرئيسى للديموقراطية هو أن الحكومة يجب أن تعبر عن الشعب.. وفى الديموقراطية الشعب هو الدولة .. وهو يفرق بين كلمة "Freedom" وكلمة "Democracy" ويرى أنهما لا تعنيان نفس الشيء.. ذلك أن "Freedom" تعنى التخلص من القيود وعلى ذلك فهى مرحلة ممهدة للديموقراطية.. كذلك فإن Democracy لا تعنى أيضًا Liberty ذلك أن Liberty هى المفهوم السياسى لـ (Freedom) فالشعب الديموقراطى شعب محرر (Liberated) ولكن الشعب

(1) Pennoek. Rolend:- Liberal Democracy- Rinehart And Company- U.S.A., 1950- pp. 98 - 100 .

(2) Plamenats. John:- Democracy And Illusion- Clarke Deble And Brendon H.D. , London, 1973, pp. 183-185.

(3) Edward. William And Lecky. Harpole:- Democracy And Liberty- Longmans Green And Company-: London, 1896 p. 214.

(4) Benes. .Edward- Democracy- The Jacmillan company- New York- 1939, p. 11 .

المحرر ليس دائما ديموقراطيا.. فالشعب قد يكون حرا سياسيا ولكن ليس ديموقراطيا فالاستقلال لا يعنى الديموقراطية[1].

وفى رأى صول - ك وبادوفو "أن ثمة مظهرين عامين للديموقراطية.. هما المظهر النظامى السياسى.. والمظهر السلوكى.. والديموقراطية باختصار هى نظام سياسى يقتسم فيه المواطنون السلطة ويختارون حكامهم بحرية ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم. وللديموقراطية مالا يقل عن خمس مميزات أو مبادئ فى مجال السياسات والنظم وهى:

١- المساواة أمام القانون.

٢- المساواة فى الاقتراع.

٣- انتخاب الممثلين النيابيين دوريا.

٤- التشريع بموافقة الأغلبية.

٥- حرية العمل السياسى ووضع البرامج السياسية.

وقد يضاف إلى هذه المبادئ الخمسة مبدأ سادس هو الرفاهية الاجتماعية.. ولكن يبقى ان العامل الرئيسى الذى لا يمكن المساس به فى الديموقراطية هو حق الشعب فى اختيار حكامه او الاستغناء عنهم فى مواعيد محددة وفى إطار الحريات السياسية أو بلا خوف من البوليس او السياسيين.

أما على المستوى السلوكى فللديموقراطية مجال أوسع للتطبيق فهى طريقة حياة.. الى طريقة للنظر إلى الأشياء والشعور إزاء الإنسانية والمجتمع والسلوك السياسى.. إنها طريقة للترصف حيال بنى جنسك بل حيال أسرتك[2].

ويقول "هارولد لاسكى" إن الثورة الصناعية هى التى أوصلت الطبقة البورجوازية للسلطه فأقامت الديموقراطية الرأسمالية.. وقد كانت هذه الديموقراطية ناجحة طالما أن الظروف كانت فى صف نمو وازدهار الراسمالية.. ولكن الوضع اختلف حين اضطرت الطبقة البورجوازية لمواجهة خطر نمو الطبقة العاملة .. فسرعان ما تنكرت للحقوق الديموقراطية وكثيرا ما لجأت إلى الدكتاتورية لقمع الشعب.. وقدم لاسكى العديد من الأمثلة التى تؤكد رأيه مثل قيام النظم النازية فى ألمانيا الفاشية فى أيطاليا للدفاع عن النظم الرأسمالية فى مواجهة القوى الشعبية عقب الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها العالم الرأسمالى عام ١٩٣٠.. وكان ذلك دليلا على عجر الديموقراطية البورجوازية - فى رأى لاسكى - فى تحقيق المساواة فى المشاركة السياسية لكل

---

(1) Bailey, P. H.: What is Democracy - The Comstook Publishing - U. S.A. ,1918 - PP. 35- 45.

(٢) صول. ك. بادوفر - معنى الديموقراطية - ترجمة جورج عزيز - دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٧- ص ١٩ - ٢٠.

البرلمانيين .. وعلى ذلك فلاسكى ينتهى الى القول بأن المثل الأعلى الديموقراطى لامعنى له إذا لم يحقق المساواة فى المجال الاقتصادى[1].

وقد انتقد الماركسيون الديموقراطية... وقد أوضح ماركس وانجلز الطابع الطبقى للحضارة البورجوازية والديموقراطية البورجوازية والبرلمانية البورجوازية، واعتبروا أن أكثر الجمهوريات البورجوازية ديموقراطية ليس سوى آلة لقمع الطبقة العاملة[2].

ويرى "لينين" أنه طالما كانت هناك طبقات متمايزة لا يمكن التحدث عن الديموقراطية الخالصة "بل يقتصر الحديث على الديموقراطية الطبقية فقط.. إن الديموقراطية الخالصة ليست سوى تعبير كاذب لليبرالى يخدع العمال.. إن التاريخ يعرف الديموقراطية البورجوازية التى تحل محل النظام الإقطاعى والديموقراطية البروليتارية التى تحل محل الديموقراطية البورجوازية.. كذلك فإن الديموقراطية البورجوازية إن كانت تشكل خطوة تاريخية كبيرة إلى الأمام بالنسبة للقرون الوسطى تظل أبدا مع ذلك - ولا يمكنها إلا أن تظل كذلك فى النظام الرأسمالى - ديمقراطية مبتورة .. مزورة .. منافقة .. فردوسا للأغنياء وفخا وخديعة للمستثمرين.. للفقراء . ويكرر لينين رأى ماركس وانجلز بأن الدولة التمثيلية العصرية هى أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل الرأسمال.

ويقول لينين: خذوا القوانين الأساسية فى الدول الديموقراطية .. خذوا إدارتها خذوا حرية الاجتماع أو حرية الصحافة.. خذوا مساواة المواطنين أمام القانون.. ترون فى كل خطوة نفاق الديموقراطية البورجوازية الذى يعرفه جيدا كل عامل شريف ومدرك فليس ثمة دولة حتى أوفر الدول ديموقراطية لايتضمن دستورها منافذ أو تحفظات تمكن البورجوازية من توجيه الجيوش ضد العمل وإعلان الأحكام العرفية ... الخ.. في حالة مخالفة النظام.. أى فى الواقع حين تخالف الطبقة الخاضعة للاستقلال وضمها الاستعبادى وتحاول أن لا تسلك سلوك العبد[3].

والخلاصة أن كلمة ديمقراطية (Democracy)تشتق من Demos وهى بالإغريقية تعنى "شعب" و Kiatos وتعنى سلطة.. فهى إذن تعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب..فالسلطة فى الحكومة الديموقراطية فى يد الشعب أو أغلبيته يتولاها بنفسه أو بواسطة نواب ينتخبهم ليحكموا باسمه.. والحكم الديمقراطى أو المبدأ الديمقراطى أساسه أن السلطة فى الدولة مصدرها الشعب ولا يمكن أن توجد فى هيئة أخرى..فردا كان أو جماعة.. فالشعب إذن هو الذى يجب أن يدير شئونه بنفسه (الديموقراطية المباشرة) أو بواسطة نواب يمثلونه (الديموقراطية النيابية) وهو الذى ينتخب الحكام الذين يحكمونه أو على الأقل الهيئة التى تراقب هؤلاء الحكام مثل البرلمان أو المجلس النيابى[4].

---

(1) Iaski. Harold, J. - Democracy in Crisis - George Allen And Unwim, London, 1933 - PP. 49 - 53.

(٢) كارل ماركس – الحرب الأهلية فى فرنسا – دار التقدم. موسكو – ١٩٦٣ ص ١٩-٢٧. ومقدمة انجلز لنفس المؤلف السابق.

(٣) لينين – المختارات – الجزء الأول – المجلد الثالث – دار التقدم – موسكو – ١٩٦٧– ص ٩٧ – ١٠٧، ١٩٨ – ٢١٧.

(٤) د. وحيد رأفت ود. وايت إبراهيم – القانون الدستورى – المطبعة العصرية – القاهرة –١٩٣٧– ص ٩٨– ٩٩.

والفكرة الديموقراطية قديمة ترجع إلى مدن اليونان القديمة.. وأشارت اليها بعض الأديان والحديث هو تطبيق هذه الفكرة.. فالديموقراطية كما نعرفها الآن والتى ترمى إلى إشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم أما بطريقة مباشرة (الديموقراطية المباشرة) أو بطريقة غير مباشرة (الديموقراطية النيابية) لم تطبق عمليا فى الدول الحديثة (إذا استثنينا المقاطعات السويسرية) إلا منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية.. وكثير من الديموقراطيات القديمة لم تكن سوى ديمقراطيات إسمية كديموقراطية أثينا أو اسيرطة لم تكن سوى ديموقراطية الأحرار... وليس ديموقراطية للعبيد.. الذين كانوا يكونون أغلبية السكان فى هاتين المدينتين والذين لم يكن لهم حق التمتع بالحقوق السياسية.

ولابد أن نفرق بين الديموقراطية كمذهب فلسفى سياسى واجتماعى.. والديموقراطية كنظام من أنظمة الحكم.

فالديموقراطية كمذهب ترجع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أى أن هذه السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة عامة.

أما الديمقراطة كنظام للحكم.. فهى تعنى ذلك النظام الذى يستلهم روح المذهب الديمقراطى أى أنه ذلك النظام الذى ينشأ كوليد الأمة ويقرر أصحابه أنه نظام شرعى لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة[1] أى (إرادة الأمة).

وفى كل الحالات فإن الديموقراطية يجب أن تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد ومعارضة احتكار الامتيازات السياسية لأى طبقة من طبقات الشعب وتؤكد على ضرورة وضع الحكم بين أيدى الأغلبية وعلى ضرورة أن تصدر القوانين بموافقة الرأى العام[2].

والديموقراطية ليست غاية فى ذاتها[3] وإنما هى وسيلة لكى يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه بحيث لا يستبد بالسلطة فرد أو طائفة وبذلك تصان حريات الأفراد من العبث والاستغلال.

وقد اقترن ظهور الديموقراطية فى العصر الحديث بانتصار الطبقة البورجوازية على الإقطاع فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث كانت الديموقراطية هى الفلسفة التى استولت عن طريقها البورجوازية على السلطة السياسية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وكما كانت الرأسمالية هى الفلسفة الاقتصادية للبورجوازية .. فقد كانت الديموقراطية هى فلسفتها السياسية .. وكوّن الاثنان معا.. مجمل الفلسفة الليبرالية بجانبيها: السياسى والاقتصادى.

وقد كان هدف الديموقراطية الليبرالية هو تقليص القيود التى تضعها الدولة على الفرد إلى

(١) د. عبد الحميد متولى – القانون الدستورى والأنظمة السياسية – الجزء الأول – الطبعة الخامسة – منشأة المعارف – الاسكندرية – ص ١٠٧.

(٢) د. بطرس بطرس غالى– ود. محمود خيرى عيسى – المدخل فى علم السياسة – الطبعة الأولى – مكتبة الأنجلو – القاهرة – ١٩٥٩– ص ٦٥٢.

(٣) د. محمد عزيز الحبانى – من الحريات إلى التحرر – دار المعارف – القاهرة ص ٢٠.

ا.. ى .. د[1].. وحصر دور السلطة فى ثلاثة أهداف فقط هى تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام.. فالديموقراطية الليبرالية ترى أن الفرد هو خير حكم على الأعمال التى تعود عليه بالخير[2].. أما المجتمع فلا يمكن أن يحكم إلا على الأضرار التى قد تلحق بالآخرين.. فالجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين.. وكما قال جون ستيوارت مل : "يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وجسده وعلى عقله"[3] فالمبرر الوحيد لوجود السلطة فى نظر الديموقراطية الليبرالية هو منع الضرر عن الفرد.. فهى ترفض أى مبرر لتدخل الدولة فى شئون الأفراد حتى ولو ادعت أنها بذلك تريد تحقيق مصلحة لهم.. ذلك أن الديموقراطية الليبرالية تعتقد أن الفرد يعرف صالحه بأفضل مما تعرفها الدولة.. وأن الأفراد يمكنهم تحقيق مصالحهم بصورة أفضل مما لو حدث أى تدخل يحدُّ من حريتهم.

ولكن بعد نجاح الثورات الديموقراطية وتمكن البورجوازية من الوصول إلى السلطة واجهت امتحانا عسيرا فى مواجهة الأقطار الاشتراكية التى بدأت تطالب بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الرفاهية العامة. ولذلك امتاز النصف الأخير من القرن الماضى والنصف الأول من القرن العشرين.. بالتوسع الكبير فى الأعمال الحكومية [4]فى الدول الديموقراطية الليبرالية.

ولقد أثبت المفهوم الليبرالى للديمقراطية قصوره وبالذات فى مواجهة الأفكار الاشتراكية حيث تبلور مفهوم جديد يرى أن الديموقراطية السياسية لا معنى لها إلا إذا ارتبطت بديمقراطية اجتماعية تلغى الاستغلال الطبقى وتحقق المساواة الاجتماعية بين افراد الشعب.. وحينئذ تتعدد ممارسة الديموقراطية داخل المجتمع - فلا تصير قاصرة على الانتخابات البرلمانية التى قد لا تتم إلا كل عدة أعوام. بل تشمل أكثر مجالات الحياة.. كانتخاب مجالس الإدارات.. ومجالس المنتجين.. والمجالس الشعبية فى القرى والمدن.. وبذلك تتحول الديموقراطية من ديمقراطية شكلية إلى ديمقراطية حقيقية.. ومن ديمقراطية لطبقة معنية إلى ديمقراطية لكل الشعب.

مفهوم الديموقراطية فى الصحافة المصرية:

كان ميخائيل عبدالسيد.. صاحب «الوطن» هو أول من تصدى لتعريف الديموقراطية.. حيث أطلق عليها «سلطة الأمة»[5] وكان يرى أن الديموقراطية «نظام للحكم» وهو .. أفضل أنواع

---

(1) Bowle. John - Politic And Opinion in the Nineteebth Century Aleden Press. London. 1954- PP. 201- 204.

(2) Cancasters. Lane. W. - Masters of Political throught - Hegel to Dewey - Volume 3- George G. Harrap and Co. Ltd. London, 1959- P. 112.

(3) Ml. John Stuart - on Liberty - Macmillan. Oxford - U. S. A., 1925, P. 267..

(٤) د. بطرس بطرس غالى.. ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة - ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

(٥) الوطن- ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ .

النظم».. والحكومة الديموقراطية فى رأيه هى «التى يكون فيهـا الملك مقيداً ومربوطا بشرائع البلاد وحيث لا يجوز له الخروج عن مقتضاها ولا المروق عن فحواها مثل ملكة انجلترا مثلاً ف،لا تقدر أن تأتى أمـراً منافياً لـشرع البلاد وقـوانينها ولا تقـدر أن تجور على رعـاياها بأن تحملهـم المغارم وتوقع عليهم مظلمة من المظالم.. وهذه الحكومة شبيهة بالجمـهورية أكثر شبها بالملكية فإن الأمر والنهى والحل والربط بيد وزرائها ومجلس نوابها المعبرين عن شعبها»(١).

ويرى عبـدالله النديم أن الديموقراطيـة هى «القطب المعادى للحكم المطلق» وأن الديموقـراطية وجـدت عندما «رأت ممالك أوروبا أن الملـوك كثيـراً مـا يقعـون فى أخطاء الرأى بالانفـراد فيـه فأحـدثوا مجـالس الوزراء والشورى التى تقـيدت بها الممـالك ظاهراً فالقت أوزارها عـلى عاتق أعيـان الأهالى ومنتخبيـهم لتستمـد من أفكارهم ما به يحسن النظـام وتبقى المملكة حية بحـياة قواها العاملة وصـار للأمم الثقة بملوكهم ووزرائهم لعلمـهم أنهم لا يصرفون شيـئًا ولا يحدثون عمـلاً ولا يبرمون أمراً إلا بمشـورة نوابهم.. وبتبادل الأفكار بين الوزراء والنواب ظهـرت ثمرات عظيمة واشتد عضد الدول وعظمت قوتها واتسعت تجاربهـا ومعارفها وكثر المرشحون للأعمال والإدارات العالية بالترقية فى المجالس النيابية»(٢).

ويعتقد النديم أن دول الشرق لم تعرف الديموقراطيـة بسبب «الجهالة التى عمت الأمم الشرقية فلم يكن عند ملوكهم ثقة بأعيـانهم ووجهائهم ولا يحبون كثرة العقـلاء خوفًا من التغلب الذى يحلم به كل ملك شرقى وهو وهـم لا حقيقة ولذا نراهم إذا نبغ فى ممالكهم أناس وضعوهـم تحت سوط التضييق حتى يبغض الغير طريق العقلاء والنبهاء فراراً من الوقوع فيما وقعوا فيه من البلاء والعناء».

أما «تادرس المنقبـادى» فيرى أن «الديموقراطية هى رد الفعل المناقض لـلاستبداد (٣)».. وأنها ظهرت وانتـشرت عندما «سئمت الأمم جور الحكومـات المطلقة ويئـست من الفوز بأمانيـها فى العدالة وحـسن السيـاسة.. وعلى يدها- يقـصد الديموقـراطية- أجبـرت الممالـك على وجوب تشكيل الهيئات النيابية والشورية حتى تنوب عن أفراد الهيـئة وتشير علي الهيئات الحاكمة بما هو لازم ومتمم لقوام الملك وعدالـة الحكم». و«المنقبادى» يرى أن الهيئات النيابية ليـست فقط مفيدة للمحكومين .. بل هى مفيـدة أيضًا للحكام ذلك أنها «تنبئهمـا بخفايا اللوازم والضروريات التى يعسر عليهما العلم بها لإشتغالها بأمـور عمومية لا تمكنهما من الاطلاع عليها .. وبهذه الواسطة نرى أن كل مملكة قويت فيها دعائم الشورى وتـعززت بينها الأصوات الديموقراطية صارت أربح فى القـوة وأثبت فى الملك وأوسع فى الثـروة وأشـهر فى الصـيت، ولا غـرو فإن أمـثـال هاتيك الماليك تتوافر فيها شروط العدل.. والعدل أساس الملك».

(١) الوطن – ٢٨ نوفمبرز سنة ١٨٨٨ .

(٢) الأستاذ– ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ – مقال بعنوان لم تقدموا.. وتأخرنا والخلق واحد.

(٣) مصر– ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ – مقال بعنوان (الشورى)

أما مصطفى كامل فقد كان يعتقد أن معنى الديموقراطية هو «أن تنال الأمة حقوقها كاملة.. فتصبح الأمة سيدة نفسها»[1].. وهو يرى أن الأمم لا تنال حقوقها الديموقراطية من حاكمها الأهلي إذا أرهبته وخشي سر غضبتها فالحقوق لا تلتمس كما يلتمس الإحسان بل تطلب بالصوت العالي.. بالكلمة التي تدوي في الوجود».

وهو يرى أن الديموقراطية لا تتحقق إلا إذا كان الشعب «نائلاً استقلاله.. وغير واقع تحت تحكم الأجنبي «وعلى ذلك فهو يعتبر أن أي ديمقراطية تمنح الشعب في ظل الاحتلال ما هي إلا «ديمقراطية لا معنى لها».

ويتفق أحمد لطفي السيد مع ميخائيل عبدالسيد في اعتباره أن الديموقراطية هي «سلطة الأمة» فهو يعتقد «أنه لا يمكن الاعتراف بوجود ذاتي للأمة أو حياة حقيقية لها إلا اذا كان لها من إدارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها في الرقي الاجتماعي»[2]. وبناء على ذلك فإن «مظاهر الديموقراطية تختلف من دولة لأخرى حسب درجة تطور كل شعب وتقدمه السياسي».. كذلك فإن سلطة الأمة وسيادتها تابعتان في ظهورهما لكفاءة نوابها وإخلاصهم.. وعلى ذلك «فكل عمل أو قانون لا يخول للأفراد الحق في انتخاب نوابهم من فئة الأكفاء المخلصين فهو عمل استبدادي بحت وقانون يشف عن سوء النية أو الجهل بمصلحة الأمة».

ولطفي السيد يعتقد أن القول بالديموقراطية أو «بسلطة الأمة أو بسيادتها ليس حديثًا في العلم ولا في العمل وليس هو بدعة في فقه الدين الإسلامي وليس هو حيلة سياسية تضار بها السلطات .. ولكنه المبدأ الطبيعي المعقول الذي قال به علماء اليونان قبل الدين المسيحي بعهد بعيد»[3].

ويقول لطفي السيد إن الديموقراطية ليست نظامًا حديثًا بل عرفته البشرية منذ مدن اليونان القديمة.. ثم يحاول أن يعقد مصالحة بين الفكرة الديموقراطية وبين الإسلام فيقول إن الإسلام قد عرف الديموقراطية وسماها (بالشورى) ويقول: «إن الدين الإسلامي في الحقيقة قد وضع الشورى في نظام الإسلام وأقام على ذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم زمنا ما حين كان الدين معمولا به في كل الأمور الاجتماعية والمبادئ السياسية».

ويقول لطفي السيد إن حكم الأغلبية على الأقلية «حق طبيعي وإن لم يكن طبيعيًا فإنه الطريقة الوحيدة لإمكان تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة فيكون كالطبيعي من حيث إنه لا غنى للاجتماع عنه بحال من الأحوال، ولا شك أن الأغلبية في كل أمة هي الشعب والأقلية هي الحكومة وجيشها وأنصارها»[4].

---

(١) اللواء- ٢٥ فبراير ١٩٠٦ مقال بعنوان «لم ننال حقوقنا».

(٢) الجريدة- ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المجالس النيابية)

(٣) الجريدة- ١٦ يناير سنة ١٩٠٨ -مقال بعنوان (سلطة الأمة)

(٤) الجريدة - ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (ضحايا الأحرار.. وحق القوى).

والحكومة - فى رأى لطفى السيد - ما رتبت «إلا لمصلحة المحكومين لا لمصلحة الحكام.. لأن الحكومة هى وكالة سببها مصلحة الموكل، وأما مصلحة الوكيل فى الأجرة فإنها عارضة ليست هى السبب فى الوكالة ضرورة.. وليس للوكيل أن يستبد برأيه على الموكل الذى له أن يعزله كما يعيِّنه.. وعلى هذين الأصلين بنيت الشورى فى الحكومات الشورية».

والديموقراطية - فى رأى «الشيخ محمد رشيد رضا» - «تقضى بما حكم به الشرع والعقل.. أى بوجوب جعل الحكام أجراء للأمة»(١).

وهو يتفق مع «لطفى السيد» فى القول بأن الإسلام عرف الفكرة الديموقراطية .. ذلك أن «حكومة المسلمين فى أول عهدها كانت حكومة ديمقراطية».. وهو يرى أن «الديموقراطية أو الشورى فى المسلمين لم تكن من أثر الارتقاء الاجتماعى فيهم ولذلك لم يطل عليها العهد وإنما كانت ائتماراً بأمر الدين وعملاً بهدايته.. وقد تغلبت العصبيات فى الأمة قبل أن يستقر هذا النوع من الحكومة ويلقى بوانيه- أى يثبت ويقيم- بهدى الدين ويصير طبيعيًا فى الأمة».. وهو يربط بين ظهور الحكومة الديموقراطية وبين نشأة الدول القومية فيقول: «وللحكومات آجال مقدرة بقدر أحوال المحكومين الاجتماعية ولمدير الكون فيها سنن لا تتبدل ولا تتحول، فما قصر أجل حكومة الشورى فى المسلمين إلا لأن ذلك المجموع المؤلف من جميع الشعوب والأجناس لم يكن مستعداً لأن يكون مسيطراً على حاكميه لقلة معارفه الاجتماعية ولانتفاء الوحدة التى تجعل الأمة كرجل واحد.. وإنما يستفيد الناس من الدين والدنيا فى كل زمان بقدر استعدادهم.. ولو كانوا شعبًا واحدا فى قطر واحد لرجى لهم طول هذا الأجل كما طال أجل حكومة الرومان ثم قضى عليها بالتوسع فى العمران ودخول الشعوب الكثيرة تحت سلطانها».

ويقدم «محمد فريد وجدى» تعريفًا للديموقراطية يقول فيه إن «الديموقراطية هى المبدأ الذى يعترف لكل أمة بشخصيتها المستقلة وإرادتها الحرة التى يمكن تمثيلها على حقيقتها أو ما يقرب منها بواسطة مجلس أو مجلسين ينتخب أو ينتخبان من عقلائها أو أصحاب المصالح فيها على قواعد مقررة ونظام معين وأن هذه الإرادة العامة لا تعدو المصلحة بوجه من الوجوه(٢)».. كذلك فإن الحكومة الديموقراطية فى رأى (محمد فريد وجدى) «لابد أن تقوم على مبدأ دستورى تصير فيه إرادة الأمة هى الحاكمة دون سواها».

ويرى «الدكتور محمد حسين هيكل» أن «الديموقراطية ما وجدت إلا لتخفيف وطأة الفرد سواء أكان متوج الرأس بالتقاليد الرسمية أو كان متوجًا بافتتان الشعب به.. لهذا فإنه كلما ثبتت النظم النيابية والفكرة الديموقراطية فى حياة أمة من الأمم زادت فيها ميول الحرية والمساواة فتوزعت السلطة وابتعدت عن التركيز فى أيدى فرد أو أفراد قلائل، ولهذا فإنه كلما نضجت

---

(١) المنار - ١١ مارس سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (سنن الاجتماع فى الحاكمين والمحكومين).
(٢) الشعب- ٢١ أبريل سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأمة.. والحكومة فى نظر العلم السياسى).

الشعوب في تربيتها السياسية أخذت بنظم الحرية والمساواة فحرصت عليها وخافت من أن يعتدى عليها طامع فى الاستهتار بحقوقها ووجدت من تجاربها السياسية ما يقيها خطر الافتتان بأشخاص»[1].

فالجوهر الأساسى للديموقراطية عند الدكتور هيكل هو «توزيع السلطة على الشعب كله».

وفى صحيفة «السياسة» أيضًا كتب الدكتور طه حسين يعرف الديموقراطية فقال إنها «مظهر من مظاهر الحياة السياسية ولون من ألوان الحكم ونوع من أنواع النظم التى تجعل الحكم للشعب.. يختار لنفسه وبنفسه من يحكمه»[2].. ويرى الدكتور طه حسين أن الديموقراطية فى العصر الحديث «أخذت تتطور وتتسع شيئًا فشيئًا بحيث تجاوزت السياسة واتصلت بالشئون الاقتصادية ثم اتصلت بالشئون الاجتماعية ونشأ عن هذا التطور ما نشأ من المذاهب التى تتصل بتنظيم الحياة فيما يجاوز شئون الحكم».. وهو يرى أن مفهوم الديموقراطية فى تطوره الحديث صار يؤمن «بإنصاف الضعيف والفقير من الغنى وتحقيق العلاقات التى تقوم على العدل بين الأفراد وبين الجماعات وبين الطبقات..».

وهذا المقال يكشف أن الدكتور طه حسين كان يدرك منذ وقت مبكر من حياته الفكرية.. أهمية الجانب الاجتماعى من الديموقراطية فى وقت كانت فيه مصر لا تزال تسعى للحصول على شيء من الديموقراطية السياسية».

ولكن المضمون الاجتماعى للديموقراطية يكشف عن نفسه بوضوح عند «عزيز ميرهم» الذى قال إن هناك ثلاثة معايير أو شروط تكون الحد الأدنى فى الديموقراطية الصحيحة وهى:

١ - أن تتوافر فى البلاد الحريات العامة والخاصة وبمعنى آخر أن تتوافر الديموقراطية السياسية.

٢- أن تضيق ما أمكن مسافة البعد فى الثروة بين الغنى والفقير.

٣- أن تجنى الضرائب بالعدل وأن يوجه مصرفها فى خدمة المجموع[3]».

وهو يعتقد أن «الديموقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وخلقية معًا ولن يكون بلد ما ديموقراطيًا حقًا إلا إذا حقق إلى جانب نواحى الديموقراطية فى النظم السياسية.. النواحى الديموقراطية الأخرى فى ميادين الاقتصاد والاجتماع»..

أما الدكتور .. منصور فهمى «فهو يرى أن الديمقرطية هى «حكم جميع الأفراد الراشدين فى جماعة ما لشئون أنفسهم وعملهم فى سياسة مصالحهم المشتركة .. إذ يشتركو ن في هذا الحكم ويسوسون هذه المصالح، فالجماعة الديموقراطية توجب إذن أن يضطلع الجميع بمهام الحكم مباشرة

---

(١) السياسة- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (خطر افتتان الشعب بالأشخاص) ويلاحظ أن المقصود بمقال الدكتور هيكل هو سعد باشا زغلول زعيم حزب الوفد .. الذى كان يتهمه الدكتور هيكل بأنه يحاول فرض «دكتاتورية الأغلبية».

(٢) السياسة - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٣) الأهرام- ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ .

أو بالواسطة وإذن فهى تدع لـهم أن يضعوا النظم والقـوانين والمناهج التى يريد أفراد الجمـاعة أو أكثـرهم انتهاجـها لصـالح المجموع ويرون فى تلك المناهج مـا يرضيـهم لأن فيهـا الحق والعدل والسعادة والخير فى هذه الحياة الدنيا»(١).

وقد تعرض «عـباس العقاد» لما حـدث من تطور لمفهوم الديموقـراطية فى السنوات الأولى من القرن العشرين فقـال «إن الديموقراطية تمتحن فى هذا العمر امتحانًا عسـيرًا شديدًا فى أكثر الأمم دستورية.. ففى كل أرض رجـال أقوياء يشعرون الأمم بأن التمثيل النيـابى وحده لا يكفى لقيادة الشعوب وحـصر الجهود ومنع الفـوضى فى بعض الأطوار التى تعرض للمجتـمع.. وإلى جانب هذه الأمم تقوى طائفة من ذوى البأس والمغامرة والعناد فى أكبر الأمم الأوروبية عددًا وأقربها إلى الشرق (يقـصد روسـيا) شبـهًا فتـعلن إفلاس الديموقـراطية وتقـول إن المجالس النيـابية لا تحكم الشعوب وإنما هى آلة فى أيدى ذوى المال والنفوذ يديرونها من وراء السلطة التنفيذية التى تتظاهر بإطاعة تلك المجالس والعمل بما تمليه عليها من نصائح وأوامر»(٢).

ويعلق العـقاد علـى رأى البلاشـفة فى الديـموقراطيـة فيـقـول :«ورغم أقوالهم فـلا شك أن الديموقراطية على إطلاقها خير من الإستبداد على إطلاقه».

ومع ذلك فإن العـقاد يرى بأن الديمقرطية «تحـتاج للتقيـيم والتهذيب فى أرقى الأمم وأعـرفها دستورًا.. وأن المهمـة الأولى للديموقراطية وهي مهمة إعـلانها وتغلبها على الآسـتبداد قد انتهت بانتهاء العالم فى القرن الماضى.. وبدأت مهمة جديدة يعالجها العالم فى القرن الحالى والذى يليه وهي مهمة التصفية والتوفيق بين تجارب الإنسانية المختلفة فى حكم الشعوب».

ويرى «العقـاد» أن موضع النظر فـى الديموقراطية يجـب أن ينصب على أمرين: الأول: مـبدأ المساواة.. والثـانى طريقة.. التـمثيل ..» أمـا مبدأ المسـاواة فقد أسئ فـهمـه.. فالحق أن الناس لا يصلحـون على فكرة المساواة التـامة فى جـميع الحـقوق والواجـبات وأن الحكم القـديم فى هذه القضية هو حكم القرآن الكريم القـائل: «وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات» أمـا «طريقة التمـثيل» فلا تزال الـديموقراطية ناقـصة حتى يتـهيأ لهـا أن تجمع فى المجالس النيابيـة بين تمثيل الشعب.. وإيجاد القوى التى تستطيع أن تعلو عن الـشعب وتدفعه إلى الأمام وتراقبه كما يراقبها فى حدود المصلحة العامة ودستور الطبيعة المعقول».

ولا يفوتنا أن نسجل ملاحظتين رئيسيتين على مفهوم الديموقراطيات كما عبرت عنه الصحف المصرية الصادرة فى فترة البحث:

(١) الأهرام - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

(٢) البلاغ- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (كلمة عن الديمقراطية فى يوم افتتاح البرلمان).

الملاحظة الأولى: أنها قليلاً ما كانت تستخدم كلمة (ديموقراطية) فى الفترة التى تبدأ من الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى فقد كان يستعاض عنها بأى من الاصطلاحين التاليين: «سلطة الشعب» أو «حكم الشورى».

الملاحظة الثانية: أن الديموقراطية بالمفهوم الليبرالى أى التى تقف عند حدود الديموقراطية السياسية ظلت تسود الفكر المصرى وتطبع أغلب كتابات الصحفيين والكتاب المصريين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثم بدأت تظهر بعد الحرب.. وبالذات بعد ثورة ١٩١٩ إرهاصات للمفهوم الاجتماعى أو الاشتراكى للديموقراطية فى بعض الكتابات.. وخاصة عند بعض الكتاب ذوى الميول الاجتماعية مثل عزيز ميرهم.. أو عند بعض الكتاب الليبراليين من الذين كانوا يتميزون بنزعة إنسانية تقدمية مثل الدكتور طه حسين.

* * *

الفصل السابع عشر

الصحافة المصرية..
والدعوة للحكم المقيد

عرفت مصر.. لفترة طويلة من تاريخها الحديث.. وحتى إعلان دستور ١٩٢٤ لونًا من الحكم كان مزيجًا من الحكم الاستبدادى [(١)] .. والحكم المطلق [(٢)] .. وعندما حصل الاحتلال البريطانى بمصر عام ١٨٨٢ .. لم يغير شيئًا من طبيعة الحكم فيها.. فهو حين استقطع جزءا من نفوذ الحكومة الخديوية الاستبدادية المطلقة فإنه لم يضعها فى حساب الشعب المصرى.. وإنما أخذها لنفسه مضيفًا إليها سلطة جديدة.. استبدادية ومطلقة أتاحتها له القوة القاهرة لجيش احتلال أجنبى.. وهكذا صار المعتمد البريطانى فى مصر.. سلطة تستبد بالحكومة الخديوية.. وبالشعب المصرى معا.

ولذلك كان من الطبيعى أن يشتد الهجوم على الحكم المطلق والسلطة الاستبدادية.. وتنشط الدعوة إلى الحكومة المقيدة[(٣)]..

بدأ الهجوم على الحكم المطلق فى مصر على استحياء شديد.. بعد فترة ليست بالقصيرة من الاحتلال.. ويمكن تفسير ذلك عندما نتذكر أن الثورة العرابية قد قامت فى الأصل لمواجهة استبداد الخديوية المصرية.. إلا أن هذه المواجهة قد انتهت.. كما نعلم، بالتدخل الأجنبى وبالاحتلال البريطانى لمصر.. لذلك فقد ترسب فى العقل المصرى- ولمدة ليست بالقصيرة- أنه لو لم تقع هذه المواجهة بين الثورة والخديو لما وقع الاحتلال.. وبناء على ذلك ظهرت دعوة تقول أن «استبداد الخديوية لأفضل ألف مرة من استبداد المحتل الأجنبى». [(٤)]

لذلك كان من الطبيعى- عندما يحاول «ميخائيل عبدالسيد «فى صحيفة الوطن أن يهاجم الحكم المطلق فى مصر- أن يلجأ إلى الهجوم على الحكم المطلق فى مراكش.. وقد كانت تلك

---

(١) الحكومة الاستبدادية: هى الحكومة التى لا يخضع فيها الحاكم.. فردًا كان أو جماعة للقوانين الوضعية ولا يعرف لسلطانه حدًا فهو يستعمل سلطته كما يريد وكيف يريد وإرادته هى القانون.. وقد كان هذا شأن معظم الملكيات القديمة كفرنسا فى القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.

(٢) الحكومة المطلقة وهى الحكومة التى تكون جميع السلطة فيها مركزة فى شخص واحد أو هيئة واحدة بدون أن يكون بجانب هذا الشخص أو هذه الهيئة سلطة أخرى تشترك معه أو معها فى الحكم.. ولكن هذا الشخص أو هذه الهيئة التي تنحصر فيها السلطة تحكم بواسطة قوانين تخضع لها وبذلك تختلف الحكومة المطلقة عن الحكومة الاستبدادية إذ أن الحكومة الاستبدادية لا تخضع للقوانين.

(د. وحيد رأفت ود. راتب إبراهيم- القانون الدستورى ص ٧٤ - ٧٥)

(٣) الحكومة المقيدة: هى الحكومة التى تكون السلطة فيها موزعة بيد هيئات مختلفة تراقب بعضها بعضا ففى الحكومة الملكية المقيدة مثلاً نجد أن سلطة الملك مقيدة بوجود مجلس نيابى كله أو بعضه منتخب يشترك مع الملك فى ادارة شئون الدولة ولذلك يطلق أيضًا على الملكية المقيدة اسم الملكية الدستورية.

(د. وحيد رأفت ود. وايت إبراهيم- القانون الدستورى - ص ٧٤ - ٧٥.)

(٤) الأهرام- ١١ مارس سنة ١٨٨٣

والبرهان- ١٢ إبريل سنة ١٨٨٣

والصادق- ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٦.

طريقة شائعة فى ذلك الوقت يلجأ إليها الكتاب عندما يخوضون فى بعض المسائل التى قد تعرض كاتبها لمساءلة السلطة.. وذلك بالحديث عن بلد آخر- ثم إسقاط كل ما يريدون قوله عن مصر.. على أحوال تلك البلد.

فتحت عنوان «مراكش والاستبداد فيها» يهاجم ميخائيل عبدالسيد جميع «الحكومات الملكية المطلقة التى يكون الحل والربط فيها بيد الملك.. فيتصرف بخلق الله كيف يشاء»(١)

ثم يتصدى لتعريف معنى الاستبداد من أجل أن «يفهم أهل بلادنا معناه فإن بيد سلطان مراكش الأمر والنهى فيفعل برغبته كيف يشاء.. فيميت ويبقى ويقرب وينفى ويغنى ويفقر ويجبر ويكسر ويوضع ويرفع ويذل ويعز ويمنع ويوهب ويعطى ويسلب وغير ذلك حسب هواه ورغبته.

ثم يكشف الكاتب عن مضار الاستبدادية فيقول: «كما أن الاستبداد .. مضر.. ويكون سببًا فى اختلال الإدارة وخراب الممالك وزوال رونقها ومجدها وأقول سعدها».

ولكن «ميخائيل عبدالسيد» لا يلبث أن يستدرك قائلاً: «إن التطرف فى الحرية مضر أيضًا.. فإنه إذا خول الأهالى القدر الزائد من الحرية وكان أكثر مما يتحملونه لجهل فيهم تمكن الطيشس منهم وركبهم الغرور فلا يبعد أن يقوموا على ما يضر باستقلال بلادهم ويعبثوا بحقوق ملكهم.

وواضح أنه يشير بذلك إلى مصر وخاصة عندما يربط بين القدر الزائد من الحرية.. وما ينتج عنه من طيش قد يضر باستقلال البلاد.. فكأنه يرى أن الحرية التى حصل عليها الشعب المصرى أثناء الثورة العرابية كانت فوق حاجته.. فأدت إلى الطيش الذى أودى باستقلال البلاد. وعلى ذلك فالكاتب يعلن عن إيمانه بأنه لا يجوز إعطاء شعب من الحرية إلا بالقدر الذى يتفق مع درجة تطوره وتمدنه إذ لا يليق فى رأيه «جعل الحكومة شورية مع جهل الأهالى وعدم تمدنهم ..، فوضع الأمور فى مكانها هو عين الصواب».

أما «تادرس المنقبادى» فقد اهتم فى صحيفة (مصر) بالبحث عن الأصول التاريخية للاستبداد إذ يقول ان الاستبداد نشأ تاريخيا منذ أن «دعت دواعى العمران إلى إقامة الهيئات الحاكمة حتى تقوم بضمانة سلامة الهيئة المحكومة والمحافظة على حقوقها ووقايتها من غوائل أعدائها.. فإنه لما أطلقت للحاكم سلطة التصرف فى الأحكام توغل فى مزج المقاصد العامة بالأغراض الخاصة فنفذ شهوة استبداده المطلقة حتى أوصل البعض منهم نفسه إلى درجة الألوهية وطلب العبادة له دون الله فنشأ عن ذلك الظلم وتقلص خبر الملك وخبراته».(٢)

ويؤكد «المنقبادى» على أن «الميل للإستبداد ميل فطرى وغريزى فى الإنسان».

ثم ينتقد من يتصورون أن مجرد اسناد الحاكم سلطة تنفيذ قراراته إلى وزارة.. يعد من قبيل الحكم المقيد ذلك أن الحاكم المطلق لجأ إلى الوزارة» لأنه كان يتعذر عليه أن يحيط بأطراف وشئون رعيته نظرًا لتنوعها وكثرة شعبها فلذلك اضطرت الملوك إلى أن تستخدم من يثقون بهم

(١) الوطن- ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ (مراكش والاستبداد فيها).

(٢) مصر- ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الشورى).

فى إدارة شئون الملك.. وأقاموا الوزارات.. ومن ذلك لم تتوفر فى الدولة شروط العدالة المطلوبة بالنظر لكون كبار الوزراء والرجال الذين يشتغلون بمعاونة ملوكهم يلتهون فى الغالب عن صالح المملكة أو الرعية لصالح الحاكم أو الملك من صوالحهم الخصوصية.. وقد ساعد على ذلك خلو البلاد من أى مجالس شورية تراقبهم «فالوزارة لا قيمة لها فى رأى «المنقبادى» إلا إذا «كانت مسئولة أمام مجلس نيابى لا أمام ملك أو أمير».. وعلى ذلك فهو يرى أنه لا صلاح للحكومات إلا عندما» تشكل الهيئات النيابية والشورية حتى تنوب ضمن أفراد الأمة وتغير على الهيئات الحاكمة بما هو فى صالح الرعية».

ولقد ساهم الشيخ على يوسف بدوره فى الهجوم على الحكم المطلق فى مصر .. وقاد فى حالات كثيرة الدعوة لتقييد الحكومة المصرية عن طريق دستور ومجلس للنواب يعبر عن مصالح الأمة.. ولكن يلاحظ على كتابات الشيخ على يوسف أنه لم يكن يقصد بالحكومة المطلقة أو الاستبدادية فى مصر.. كرسى الخديوية وإنما كان يوجه سهامه إلى الاستبداد الذى كانت تمارسه سلطات الاحتلال البريطانى إما بشكل مباشر عن طريق المعتمد البريطانى ومستشاريه فى أغلب المصالح والدواوين الحكومية أو بشكل غير مباشر عن طريق الوزاة المصرية التى كانت تأتمر بأوامر ورغبات المعتمد الإنجليزى أكثر مما كانت تأتمر بأوامر ورغبات خديو مصر.

ولقد بدأ الشيخ على يوسف هجومه على استبداد سلطات الاحتلال بالتصدى للحملة الدعائية التى كانت تقوم بها انجلترا داخل البلاد وخارجها وبالذات بين دول أوروبا مدعية أن مصر قد «صارت بلاد الدستور والعدالة وأن لا سلطة فيها فوق سلطة القانون لذلك أصبحت سعيدة بعد أن كانت شقية وحكومتها عادلة بعد أن كانت مستبدة وحبذا لوصح ما يقولون وما أعظمها من شهادة لمصر لو صدقوا فيما يزعمون»(١)

وقد فند الشيخ على يوسف هذه الادعاءات فذكر «أن الحقيقة تؤكد أن الدستور فى مصر اسم لا مسمى لـه إلا الأهواء السياسية وشهوات القابضين على أزمتها وأن القانون فيها مداس بالأجل ينفذه أصحاب السيطرة متى شاءوا ويبطلونه متى شاءوا فإرادة القوم فوق القانون. . وإذا تبع القانون فى بلد إرادة الحكام وأهواءهم سقطت كرامته من النفوس.. وصارت الهيبة للأشخاص والرهبة من الحكام لا من القانون وذلك شأن الحكومات الاستبدادية لا محالة.. وما أتعس حالة الأمة عندما يصبح القانون فى قبضة حكومتها لتقضى بـه بما تشاء منه على من تشاء من الناس ولتمثل معه من جهة أخرى حملة الفوضى وإطلاق العنان للمفسدين».

ويتفق الشيخ على يوسف مع «ميخائيل عبدالسيد» فى ضرورة ملاءمة نوع الحكومة فى أى بلد لدرجة تمدين أهل هذا البلد.. فخير حكومة فى الأرض عند «الشيخ على يوسف» هى الحكومة «التى ترضى أوضاعها وقوانينها بحسب رعاياها فلا تكبلهم تكبيلاً ولا تعطيهم فوق

(١) المؤيد- ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٩ مقال بعنوان (حكومة الاستبداد فى مصر)

حقوقهم واستحقاقهم .. ولا تطفف عليهم فتسلبهم فيما تأهلوا إلى نيله وحق الإستمتاع به.. وهكذا حكومة مصر التى تمنع الشورى عن مصر من أنها باتت تستحقها من سنين [1]» فالكاتب يرى أن الأمة المصرية قد «دخلت فى طور الحكومات المتمدنة منذ زمن طويل وما برحت تتدرج فى قوانينها وأوضاعها بتدرج أهلها فى اقتباس المدنية الأوروبية حتى أن كل عاقل ليعذرها فيما تطالب به من حكومة مقيدة أسوة بالأمم المتمدينة لأنها إن لم تكن قد استعدت لها استعداد الشعوب الكبرى فهى إذا نالت هذه النعمة بضع سنين حتى تتمرن على العمل وتحسن المدخل والمخرج فى شئونها العامة والخاصة.. وما قط جاء عمل تام الأوان منذ أول البداءة به».

ثم ينتقد الشيخ على يوسف الحكومة المصرية لكثرة ما وعدت به من منح الأمة دستوراً ومجلسًا نيابيًا حتي يصير الحكم مقيدًا بإرادة الشعب.. ولكن الحكومة بإخلافها لوعودها أثبتت أنها «قوالة لا فعالة.. ولو كانت تريد حقيقة أن تبدأ العمل وترشح الأمة لحكم الشورى لما صعب عليها اليوم أن توسع سلطة مجلس الشورى واختصاص مجالس المديريات ليكون لنا غدًا دستوراً نافعًا نناله بالحسنى.. وحكومة شورية مقيدة برغبات وأوامر الأمة.».

ويختم الشيخ على يوسف مقاله مهاجمًا سلطات الاحتلال البريطانى معلنا مسئوليته عن استبداد الحكم فى مصر فيقول «والواضح أن طائفة كبيرة من رجال الحكومة الإنجليزية فى مصر هم أصحاب الحل والعقد فى النظارات المصرية ويخرجون عن جادة الصواب فى أكثر أعمالهم ويسخرون بما لديهم من القوانين الصادرة من بعد قرارات مجلس النظار والشورى وبعد تذييلها بأوامر الجناب العالى الخديو.. كل هذا يعمل على مرأى وسمع من الأمة وأفرادها ساكتون مستسلمون حتى ألف الانجليز هذا العبث وعدوا الأمة فى حكم الأموات الذين لا يسمع لهم صوت ولا يبدو منهم حراك[1].

ويؤكد المؤيد هذا الإتجاه فى محاربة الحكم المطلق والاستبداد والدعوة إلى حكم الشورى، فتنشر مقالاً هامًا بصاحب الدولة الأمير «ملكم خان مبرزًا[3]» عن الاستبداد الشرق .. مترجمًا عن (مجلة باريس) الفرنسية التى كانت تصدر فى باريس.. وفى هذا المقال يرى ملكم مبرزًا أن مصدر الانحطاط فى البلاد الإسلامية هو «الاستبداد الأسيوى» الذى يعرفه الكاتب بأنه ذلك النوع من الحكم الذى لا وازع له من الشفقة والذمة ولا يقف عند حد القانون ولا يعتبر الحق بل يدوسه

(١) المؤيد- ٢٦ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الدستور فى الشرق)

(٢) المؤيد- ٨ يناير مقال بعنوان (أتضعون القوانين وتعبثون بها).

(٣) قدمت المؤيد (ملكم خان مبرزًا) قائلة: «وهو ليس من أهل فارس ولا من نسب يدلى به إلى العائلة المالكة فى إيران.. بل هو مسيحى الأصل اندرج فى خدمة العائلة الإيرانية واختص بمحبتها.. وعلى كل حال فالرجل له أفكار سامية وكتابات شتى يذب فيها عن الإسلام.

بالأقدام.. فهو والحالة هذه سطوة عمياء تمحق كل الحقوق الإنسانية وتبيد جميع عناصر التقدم والإنقاء وهو أيضًا مصدر شقاء شعوب الشرق.[1]

ويذكر الكاتب أن الإسلام فى مبدأ ظهوره قد حارب هذا الاستبداد ولكن بمرور الوقت «وهنت قوى الإسلام عن مكافحة هذا العدو الغشوم حتى استسلم لسيطرته القاسية فتغيرت لذلك مبادئه واختلطت «ثم يؤكد الكاتب أن أوروبا بدلاً من أن تدفع قوى الحرية والتقدم فى الشعوب الإسلامية والشرقية إذا بها تتعامل مع هذا الاستبداد وتقويه على الشعوب » فبعد أن كان أمير المؤمنين بمقتضى الشريعة الإسلامية مثل أحد المسلمين فى الحقوق.. صار بمقتضى المعاهدات الأوروبية الملك المقدس البعيد المرام الغير مسئول.. بعد أن رفعت أوروبا مقام الاستبداد إلى هذا الحد وأيدته بكل ما يتصوره العقل من الكفالات والضمانات » ثم يتساءل الكاتب «ولا تدرى إلى من وجهت قولها حينما أرادت إدخال الإصلاحات فى الشرق؟».

ثم يطالب الكاتب بأن «يقتصر فعل أوروبا على ترك الحكم المطلق الراهن كما هو عليه ومساعدة حركة التقدم بالوسائل القانونية ودفعها بالسرعة التامة نحو زمام الأحكام وإشهار حكومة مقيدة ونظام نيابى موافق لمقتضيات الزمن».

ولعل أغرب ما فى هذا المقال تصور كاتبه إمكانية قيام دول أوروبا الإستعمارية بمساعدة الشعوب الشرقية عامة والشعوب الإسلامية خاصة فى إقامة حكومات نيابية وفى دفع حركة الحرية والتقدم فى هذه البلاد.. فقد غاب عن ذهنه أن مثل هذا يتناقض مع مصلحة هذه الدول الأوروبية فى استمرار استعمار واستغلال الشعوب الشرقية والإسلامية وأن مصلحة أوروبا كانت تتفق مع بقاء الحكم الاستبدادى المطلق بين شعوب الشرق.. ففى بقاء هذا النوع المتخلف من الحكم: ضمان لإستمرار تخلف هذه الشعوب فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى غيبة القوى السياسية الشعبية التى يمكنها أن توقف تسلل النفوذ الأوروبى الإستعمارى هذا فضلاً عن استمرار اعتماد الحكومات الاستبدادية على مساعدة الدول الأوروبية الاستعمارية ودعمها فى قمع تطلعات شعوبها إلى حكم نفسها بنفسها..

وفى المؤيد أيضًا يكتب عبدالرحمن الكواكبى[2] معرفًا الاستبداد بأنه «صفة للحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين.. ومنشأ الاستبداد ما هو من كون الحكومة غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة أو على أمثلة أو على إرادة الأمة.. وهذه حالة الحكومات المطلقة »[3]

---

(١) المؤيد- ١٣ يناير ١٨٩٩ مقال بعنوان (الاستبداد الأسيوى)

(٢) بدأت صحيفة المؤيد فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ تنشر سلسلة مقالات عن الاستبداد تحت عنوان «اقتراح على المحررين السياسيين) لكاتب عربى رصين) وكان يوقع باسم (مجيب) وكان الكواكبى يخفى اسمه خوفًا من بطش الباب العالى . ولقد تسبب نشر هذه المقالات فى صدور قرار يمنع دخول المؤيد الممالك العثمانية.

(٣) المؤيد- ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (جواب الامتزاج على المحررين السياسيين، ما هو الاستبداد بقلم أحد أفاضل الكتاب المجيدين)

ويرى الكواكبى (أن الاستبداد السياسى متولد من الاستبداد الدينى [١] كذلك فإن الكواكبى يعتقد أن لا استعباد ولا اعتساف مالم تكن الرعية تخبط فى ظلامة الجهل.. فأخوف ما يخافه المستبدون من العلم أن يعرف الناس حقيقة أن الحرية أفضل [٢]».. وهو يرى أن من طبائع الاستبداد أن «الأغنياء أعداءه فكرًا وأوتاده عملاً.. فهم ربائط المستبد يذلهم فيأتون ويستدرهم فيحنون.. ولهذا يرسخ الذل فى الأمم التى يكثر أغنياؤها.. أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب»[٣]. وكذلك فإن الاستبداد يؤثر فى أخلاق الناس فهو «برغم الأخبار منهم على ألفة الرياء والنفاق ويعين الأشرار على إجراء فى نفوسهم آمنين حتى من الانتقاد لأن أكثر أعمالهم تبقى مستورة يلقى عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة»[٤]

ويؤكد الكواكبى أن الاستبداد هو سبب انحطاط الأمم وأن ترقى الأمم رهن بالقضاء على الاستبداد «وخلاصة القول أن الأمم التى أسعدها جسدها لتبيد استبدادها نالت من الشرف الحسى والمعنوى مالا يخطر على فكر أسوار الاستبداد»[٥] ومع ذلك فإن الكواكبى يرى أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم بالحكمة والتدرج «فالوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هى ترقى الأمة فى الإدراك والإحساس .. وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس كما أن إقناع الفكر العام وإذعانه إلى غير مألوفه لا يتأتى إلا فى زمن طويل لأن العوام مهما ترقوا فى الإدراك لا يسمحون بإستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التروى المديد وربما كانوا معذورين لأنهم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع.. ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع المخاطر التى منها قوة الإرهاب وقوة الجند.. وبناء عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد»[٦]

وفى «اللواء» يعلن مصطفى كامل عن رأيه فى الاستبداد، فيرى أن من واجب كل أمة «أن تناقش الحاكم الحساب وتحتج على المظالم وترفع صوتها عاليًا فى كل ما له مساس بحياتها وجوهرها»[٧] وفى رأيه أيضًا أن مسئولية الأمة فى محاسبة الحاكم ومقاومة استبداده تزداد فى حالة ما إذا كان هذا الحاكم أجنبيًا.. وفى حالة إذا كانت البلد غير مستقلة.. فعندئذ تصير مقاومة استبداد الحاكم «أشرف عند العقلاء» وأدعى لاستمالة الأمم إليها لأنها فى أغلال الاستعباد للخلافة الحرة فإنه لا جناح عليها إذا قبلت ما شاءت وأعلنت ما تريد».

---

(١) المؤيد- ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٠ - مقال بعنوان (الاستبداد والدين)

(٢) المؤيد- ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الاستبداد والعلم)

(٣) المؤئد- ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - مقال بعنوان (الاستبداد والمال)

(٤) المؤيد- ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الاستبداد والأخلاق)

(٥) المؤيد- ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠- مقال بعنوان (الاستبداد والترقى)

(٦) المؤيد- ١٣ يناير سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (الاستبداد والتخلص منه)

(٧) اللواء- ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (ارفعوا أصواتكم)

وقد اعتبر مصطفى كامل حادث دنشواى مظهراً من مظاهر «الحكم الاستبدادى الشخصى فى مصر.. ونتيجة من نتائج السلطة المطلقة التى مارسها اللورد كرومر على رقاب المصريين[1]»

وطالب مصطفى كامل المصريين بمقاومة هذه السلطة الشخصية سواء كان «القابض على هذه السلطة الشخصية وطنيا أو أجنبيًا حتى تحصل على المجلس النيابى» وكان مصطفى كامل يحمل السلطة الشخصية المطلقة التى حكم بها كرومر مصر مسئولية «خراب مصر» وذلك لأنها عدوة الإنسانية وعدوة الإنصاف وعدوة العدل. وعدوة الشرف.. وعدوة الحرية».

وتطالعنا اللواء أيضا بمقال (لمحمد صادق عنبر) يقارن فيه بين الحكومة النيابية والحكومة الاستبدادية فيقول أن الحكومة النيابية هى «خير ضامن لإقتران الحكم بالعدل وأوفى كفيل يسير الإدارة فى نهج الإصلاح وأقوى رادع لهوى الحاكم الأعلى إن عبث بالحقوق الجزئية والحقوق الكلية وفيها الخير كله للهيئتين الحاكمة والمحكومة على السواء والتدرج بكليتهما فى سلم الكمال المقدر لأى هيئة من الهيئات الاجتماعية أن تبلغ إليه [2]».

أما الحكومة المطلقة فهى فى رأى «محمد صادق عنبر» «شر كامل.. لأنه مهما سمت نفس القائم بها وشرفت مشتته إلا أن ذلك لن يمنعه من الخطأ والجسور على اختلاف أشكالهما إذ أنه من المستحيل أن يتولى هو نفسه النظر فى كل فرع من فروع الحكومة كما أنه من المستحيل أن يكون ممثلوه فى هذه الفروع منزهين جميعًا عن شوائب الأعراض النفسية بعيدين عن التأثر بأهواء المآدب الذاتية».

ويؤكد الكاتب أنه فى الحكومة المطلقة ليس «أقرب من أن يلبس الفرد ثوب النزاهة ويدخل الهوى من باب الحكم ويجرى الدم الفاسد فى شرايين السلطة فيكون القانون إذ ذاك أداة صورية معرضة للثلم وتحل الفوضى محل النظام ولا تبقى إلا إرادات أولئك الممثلين للحاكم الأعلى مستترة وراء ترس من مظاهر السلطان عابثة بالحقوق كما يشاء الحكم المطلق ولا رقيب من الأمة ولا حسيب».

ويرى الكاتب أن فى كل أمة من الأمم استعداداً خاصًا لتلقى الحكم النيابى وفى صورة تلائم درجة استعدادها ورقيها.. ثم يضرب المثل بمصر ويعلن أن «مصر اليوم أرقى بشهادة التاريخ عشر مرات من أمم شتى نالت الحكم النيابى.. فإذا لم يسوغ منحها الحكومة النيابية كونها ذات عهد بها من قبل وأن الشورى مبدأ قديم من المبادئ التى ركزت فى طبيعة المسلمين لأنها حكم من أحكام الشريعة الإسلامية فى إدارة شئون الأمة.. فإن لها بأشباهها من الأقطار الأخرى أسوة حسنة ومثالاً منظوراً».

وفى «اللواء» أيضًا يكتب «إسماعيل شيمى» .. أحد أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى.. مقارنًا بين الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة.. مؤكداً إن أى عاطل لابد وأن يميل إلى الثانية ضد

(١) اللواء - ٤ يوليو سنة ١٩٠٧ - مقال بعنوان (الحكم الشخصى فى مصر)

(٢) اللواء - ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الدستور النيابى والرأى العام).

الأولى «فمن ذا الذى لا يفضل حكومة تصون الحقوق لأربابها على حكومة شعارها الاستبداد ومبدأها التنازل عن حقوق المجموع إلى فرد من الأفراد وشتان مابين حكومتين: حكومة تضمن لأصحاب الحقوق التمتع بحقوقهم كاملة وحكومة تجعل الحق فى يد المستبد يصرفه كما يشاء وتشاء أهواؤه وشهواته[١]».

ويلجأ الكاتب فى دفاعه عن الحكومة المقيدة إلى استخدام فكرة العقد الاجتماعى كما جاءت فى فلسفات جون لوت وجان جاك روسو .. وذلك ليؤكد أن الحكم المطلق.. نظام يجافى حكم الطبيعة فيقول «خلق الإنسان حرًا فليس لأحد أن يجعله أسير الإرادة غير اللهم إلا بما يقضى به نظام المجتمع وتستلزمه طبيعة العمران من تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الفطرية متى كان من وراد ذلك توفير مصالح المجتمع الذى تناول تلك الحقوق لا لغرض سوى أن يعود فيوزعها بينهم ثانية بطريقة حكيمة عادلة بخلاف ما لو استبد بها الفرد فإنه يصرفها إذ ذاك فى شهواته ويضحيها فى سبيل منفعته الخصوصية وهناك لا يكون للأفراد ضمانة تصان بها حقوقهم التى تنازلوا عنها».

ويلجأ «إبراهيم المويلحى» فى صحيفة (مصباح الشرق) إلى أسلوب المقارنة بين نظام الحكم فى إنجلترا وبين نظام الحكم فى الصين ليبين الفرق بين الحكومة المستبدة والحكومة المقيدة[٢] . فيهاجم الحكم الاستبدادى فى مصر عن طريق الهجوم على استبداد الحكومة فى الصين فيقول أن «الشعب الصينى شعب شقى.. بما يعانيه من ظلم واستبداد إمبراطوره[٣]». وهو يرى أننا إذا بحثنا عن شفاءً أى داء فلن نجد له سببًا سوى الظلم «فإذا بحثنا عن الشفاء فلا نحد له فى دولة من الدول سببا إلا الظلم». وعلى ذلك فإن موجبات السعادة للشعوب» هو العدل- فالعادل من الملوك أقلهم تعبًا لأنه يضع شئون الجمهوريين دفتى القانون فيستريح ويريح».

ولقد كان الهجوم على الحكم المطلق والدعوة للحكم المقيد.. من أبرز القضايا التى اهتم بها أحمد لطفى السيد) فى (الجريدة)،.. ويمكن تفسير هذا الاهتمام بأن لطفى السيد إنما كان يعبر عن رأى حزب الأمة وهو حزب الأعيان وكبار ملوك الأراضى الزراعية الذين كانوا يطمحون فى تقييد سلطة الخديو المطلقة وممارسته فى الحكم..باعتبارهم .. أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد» كما كان يحلو للطفى السيد أن يطلق عليهم.

ويعرف لطفى السيد الحكومة المطلقة بأنها «الحكومة التى لا تستمد أصلها إلا من القوة القاهرة[٤]».

---

(١) اللواء- ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (من هم المجرمون)؟!

(٢) وهو بذلك يستخدم نفس الأسلوب الذى سبق أن استخدمه «ميخائيل عبدالسيد» فى صحيفة «الوطن» وهو الحديث عن مصر.. عن طريق الحديث عن بلاد أخرى تتشابه ظروفها معها.

(٣) مصباح الشرق- أول فبراير سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (إمبراطورية الهند وامبراطورية الصين أو السعادة أو الشقاء)..

(٤) الجريدة - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الحكم الذاتى فى مصر)

وعلى ذلك فهو يرى أن الحكومة المطلقة يستحيل أن تكون «حكومة شرعية لأن القوة تنافى الحق والشرعية» .. ويرى لطفى السيد أن هناك أشكالاً كثيرة للاستبداد «فلا ينحصر الاستبداد بالحكومات بل يكاد يكون الناس كلهم مستبدين إذا استطاعوا.. فكل واحد يحب أن يستبد- ولكن لا يتسنى الاستبداد لغير الأقوياء- وعند التكافؤ يموت الاستبداد وعند رجحان أحد الطرفين يولد[(١)]».

ويعتقد لطفى السيد أن الرضى بحكومة الفرد «عبودية وتنازل عن الحرية.. كما أنه ليس للفرد أن يتنازل عن حريته فليس لأمة أن تتنازل عن حريتها.. وكل تنازل عن حريتها باطل بطلانًا أصليًا فكل من ينصح الأمة أن تصبر على حكومة الإطلاق.. وأن لا يكون لها من أمرها إلا الطاعة فإنما هو ناصح لها بالتنازل عن حق كونها أمة.. إنه ناصح لها بالعبودية والفناء[(٢)]»

ويلاحظ هنا تأثر لطفى السيد الواضح بأفكار جان جاك روسو.. وخاصة نظريته فى العقد الاجتماعى.. فجوهر نظرية روسو يرتكز على فكرة أن الإنسان قبل وجوده فى دولة كان يعيش فى حالة فطرية، الجميع فيها متساوون وتخضع تصرفاتهم للمشاعر الفطرية وليس للعقل وتحركها المصالح الذاتية وعندما ظهر المجتمع السياسى كان نتيجة عقد تنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره بإعتباره كيانا واحدًا.. وهذا التنازل أوجد شخصية سياسية مستقلة تنفصل عن إرادة الأفراد المكونين وهذه الشخصية السياسية هى الدولة والسيادة التى تترتب على هذا التعاقد هى التى تميز الدولة عن المجتمعات الأخرى ولكل فرد نصيب من هذه السيادة يساوى نصيب الآخر وهذا الجزء الذى يخصه من السيادة لا يمكن إنتزاعه ولا يمكن التنازل عنه وبموجب هذا الحق يكتسب الفرد جميع الحقوق التى كان قد تنازل عنها للمجموع وتتولى الدولة صيانة هذه الحقوق.. والأفراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة كان معنى ذلك أن تشترك إرادة الفرد مع إرادة الأفراد الآخرين لتكوين ما يسمى «بالإرادة العامة» .. ولأن الإرادة العامة عند روسو هى نفسها السيادة.. فهو يعتبر بالتالى أن كل عمل من أعمال السيادة إنما هو عمل من أعمال الإرادة العامة فمثل هذا العمل ليس قانونًا يفرضه الأعلى على الأدنى وإنما هو قانون من المجموع للمجموع.. ولذلك فهو عمل عادل لأنه يعتمد على التعاقد الاجتماعى وقائم على المساواة لأنه يطبق على الكل ومقيد للجميع وهدفه تحقيق الخير العام- وروسو بذلك يؤكد أن العقد الاجتماعى هو حق مقدس وقاعدة لكل الحقوق الأخرى ولكن المشكلة كانت فى رأيه هى كيفية إيجاد القواعد التى تحمى وتدافع عن الإرادة العامة للأفراد بحيث يظل حرًا حتى وهو يتحد مع الأفراد الآخرين[(٣)].

---

(١) الجريدة- ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (كلمة فى الاستبداد).

(٢) الجريدة - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الحكم الذاتى)

(3) Sabine, H. George: A History of Political Theory - Library of Congress- U. S. A, 1961, p p. 587- 588

وتأثر لطفى السيد بروسو يظهر فى إيمانه بأن الحرية حق طبيعى «لقد ولد الإنسان حرًا»(١).. وكذلك فى اعتقاده أنه ليس من حق الأمة أن تتنازل عن حريتها «فليس للأمة أن تتنازل عن حريتها.. وكل تنازل عن حريتها باطل بطلانًا أصليًا»(٢). بل إن لطفى السيد يستشهد بأحد أقوال روسو ليؤكد رأيه فى عدم شرعية الحكومة المقيدة وشرعية الانقلاب ضدها»فهو يقول : «أما القوة فإنها تنافى الحق.. فلا يمكن أن يكون من حق الملك الاستبداد برأيه دون أغلبية أمته.. إلا أن يكون حقه مرتكزًا على أن آباءه قد كسبوه بالقوة وانتقل إليه بالوراثة.. ولكن هذه القوة لا يمكن أن تكون سببًا له بل كل حق أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بالقوة.. فالملك الوارث إنما يرث المتاح ولكن ذلك لا يمكن أن يمنع أمته من استرداد حقها وإنا نقول فى هذا المقال كما قال روسو.. «لئن غلبت أمة على أمرها وسكتت فحسنًا صنعت- فإن قدرت على استرداد أمرها وفعلت فقد صنعت أحسن»(٣).

وطرح لطفى السيد للمناقشة قضية علاقة الشعب المصرى بالحكومة.. ومن البداية قرر أن الجفاء هو السمة المميزة للعلاقة بين الاثنين.. ثم حاول أن يقدم تفسيرًا لهذا الجفاء.. فاستعرض تاريخ علاقة الشعب المصرى بالحكومات التى تعاقبت عليه فأكد أن التاريخ يعلمنا «أن الأمة المصرية من أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة.. وكانت قاعدة حكومة مصر هى الاستبداد فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظًا فيه مصلحة الحاكم بالذات(٤)».

ويرى لطفى السيد أن من بين أسباب الجفاء التاريخى بين الشعب المصرى وحكومته أن «الحكومة دائمًا كانت أجنبية تخالف الأمة فى الجنس أو فى الدين واللغة والعادات والأخلاق أو فيها جميعًا.. وكانت الأمة بذلك فى غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها إخلاصًا حقيقيًا كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الإخلاص».

ولكن لطفى السيد يشير إلى أن المصريين كان مضطرين «لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه..يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة..يتخيرون إرضاءه بالألفاظ ويمتدحونه فى وجهه فإذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا زوال سلطانه «ويرى لطفى السيد أن «هذه الإحساسات فى الأمة ظلت تتوارث أزمانًا طويلة من الآباء إلى الأبناء وإن اقتلاعها يحتاج إلى أمد طويل فى الحرية بجميع معانيها وبالبراهين التى يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على إثبات حسن قصدها وأنها تخالف

---

(١) رد بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٢٨٥ - ٢٨٧

(2) Jones, W. T.- Masterers of Political Thought, Volume Two, pp. 280 - 281
Osbern, Annie Marion: Rousseau and Burke- Oxford University Press, London, 1940, p. 157.

(٣) الجريدة - ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٨

(٤) الجريدة- ٢ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الجفاء بين الأمة والحكومة أسبابه ونتائجه).

الحكومات السابقة».. ثم أكد لطفى السيد أن الحرية التى نالت مصر جزءاً منها قبل الاحتلال كان من شأنها أن تزيل علاقـة الجفاء القائمة بين الشعب والحكومة إلا أن الاحـتلال جاء فزاد من هذه الجـفـوة وصار هـناك «اعتـقـاد عـام فى الأمـة بأن هذه الحكومـة أو السلطة الجـديدة هى أشبـه بالحكومات القريبة القديمة لا تعمل إلا لامتهان الرعية واستعبادها».

وفى صحـيفة (الأحـرار) يشبه «مـحمد بك وحـيد» العلاقـة بين الحكومة المطلقـة وبين الأمة بالكونت إيجولا الإيطالى «الذى جـاع فأكل أولاده السبعة ولما سُئل فى ذلك قال: أكلهم أبوهم لكى يعـيش لهم.. ومثل الكونت إيجـولا من أبنائه مثل السلـطة المطلقة مع الأمـة فإنها تـأكل ما حولها من السلطات وتلتهم ما عداها من السيادات لكى تبقى وحدها بين جماعة ضعاف تذهب بمجموعهم واحداً بعد آخر»(١).

والكاتب يرى أن العلاقة الصحيحـة بين الحكومة والأمة يجب أن تقوم على أساس «إن بقاء السلطة متعلق علـى بقاء الأمة- إذ أنه من البديهى أن زوال الأولى متـوقف على زوال الثانية ولا ينطبق عكس هذه القضـية البديهية بأى حـال من الأحوال إلا فى مخيلة عبـاد السلطة المطلقة لأن أقل ما ينتج من استـمرار قلة الذمة فى الخدمة العـامة تغلب الباطل على الحق فى اعتـقاد صاحب تلك الذمـة وهذا الاعتقـاد لايسهل إزالة مـا علق به من الأدران الفاسـدة» وأرجع الكاتب تخلف مصر فى العصر الحـديث إلى استبداد العائلة الخديوية وهاجم استبداد الخـديو إسماعيل وذكر أن «السلطة المطلقـة فى عصـر إسمـاعيل أزهقت روح الحـرية الشخـصيـة من البلاد بتـوالى المظالم والمغارم بل فعلت أكثر من ذلك مما سود صحيفة تاريخ مـصر السياسى وقتئذ فقد سلبت الأموال وهتكت الأعـراض وسفكـت دماء الأبرياء وأثقلت الـبلاد بالديون البـاهظة التى أخـذت من دم الفلاح وأنفقت فى لذات إسـماعيل وشهواته الذاتيـة «ثم يهاجم الكاتب محمـد على باشا أيضاً ويدلل على استـبداده بشهـادة من تاريخ عبـدالرحمن الجبـرتى فيقـول « وقد قضى الجبرتى فى تاريخه على مـحمد عـلى قضاء المؤرخ الصـادق على الحاكم الظالم المستبد بالرعـية المستـهين بحقـوقها». ولـم يسلـم الخـديو توفيق والد الخديو عـباس حلمى الثانى من هجـوم محمد وحـيد حيث ذكـر أن «السلطة المطلقة فى عهـد توفيق أنشأت الحقـوق الوطنية فحـرمت أبناء البلاد من الوظائف وأسندتهـا إلى جمـاعة من غيـر المصريين كـانوا دونهم فى الكفاءة بمراحـل وزاد حفظ السلطة المطلقـة على الوطنيـين فأحـدث انفجـاراً فى العـواطف قامـوا على أثره فى وجه توفـيق يطالبونه بإقامة العدل ومراعاة حقوق الوطن وكان من أمـرهم معه ما كان من قيام الثورة العرابية وما تبعـها» ويدافع محمد وحـيد عن عرابى مؤكداً أنه لـم يفـعل سوى أن وقف فى وجه السلطة المطلقـة.. «إن عرابى لـم يكن رجـلاً خائناً بـل كان رجـلاً أبى النفس يتقـد غيـرة على وطنه ولا

(١) الأحرار- ٢٢ مارس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (السلطة المطلقة ونواب الغد).

يحتمل هضم حقوق أبنائه فهو فى الحقيقة إنما قام يطالب بحق مهضم ويسعى وراء تحرير المصريين من رق الخديو واستبداده فالجريمة الصغرى التى ارتكبها عرابى فى نظر التاريخ هى بنت الجريمة الكبرى التى ارتكبها توفيق وحكم التاريخ على الرجلين حكمه على سيد مستبد ضعيف الرأى مع خادم ساذج أبى النفس».

وينتهى محمد وحيد من ذلك الاستعراض العام للسلطة المطلقة فى عهد أسرة محمد على بحكم يؤكد فيه أن «السلطة المطلقة فى عهد إسماعيل وتوفيق ومن تقدمهما من الخديويين كانت موجهة فى الغالب إلى الاستهانة بحقوق الأهالى والعبث بأموالهم وأرواحهم وأعراضهم وعمل ما يمكن لاستعبادهم واستذلالهم وهذه هى الأسباب الطبيعية المتأصلة فيما يظهر على غالب أهل الجيل الماضى من دلائل الضعف والجبن بتملق السلطة المطلقة والخضوع لها والترامى على أقدامها».

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كان فيه «محمد وحيد» يشهد تلك الحملة العنيفة على كرسى الخديوية نراه لا يتعرض ولو بكلمة واحدة للاستبداد الذى تمارسه سلطات الإحتلال البريطانى، ولكن يمكن فهم هذا الموقف إذا ما عرفنا أن (محمد بك وحيد) كان هو منشئ الحزب الوطنى الحر.. وهو الحزب الذى كان يدافع عن الانجليز ويحسن كل أعمالهم فى مصر ويدعو الشعب المصرى إلى «مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم [(١)] «ويعتبر فترة الاحتلال البريطانى لمصر» فاتحة عصر من أسعد عصور مصر وأزهرها [(٢)]»

وفى صحيفة «الدستور» يكتب (محمد كامل السيوفى) مقالاً يذكر فيه أن الحكومة المطلقة لا تستهدف سوى «إهمال الأمة واستخدام ما لها من قوة السلطان على حكومتها وإعتقادها أنها يجب عليها طاعتهم واحترامهم فزادت عندها علة الإهمال لدرجة جعلت الحكومة تستولى على جميع شئونها تصرفًا وتقليباً [(٣)]» ثم طالب الكاتب الأمة المصرية بأن «لا تغفل طرفة عين عن محاسبة حكامها ومراقبتهم وإبداء ملاحظاتها عليهم وتقديم الاحتجاجات على كل ما نراه مخالفًا لصالحها».

ويؤكد الكاتب أنه قد صار من العار على مصر أن تظل حتى اليوم تحت حكم السلطة المطلقة بينما نالت الشعوب الأقل منها فى التمدن حكومات نيابية» وعار والله ألف عار على المصريين أن يكونوا اليوم أرقى من أمم كثيرة ولا يزالون محرومين من الدستور الذى ناله غيرهم من الأمم التى لا تضارعهم فى المدنية بل تماثلهم فى القوة الأدبية والمادية».

ويلجأ «أحمد حلمى» فى صحيفة «القطر المصرى» إلى طريقة مبتكرة فى ذلك الوقت للهجوم على استبداد أسرة محمد على فيكتب سلسلة من المقالات التى يهاجم فيها الأسرة الخديوية

---

(١) المقطم - ١٨ مايو سنة ١٩٠٧

(٢) المقطم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧

(٣) الدستور - ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ - مقال بعنوان «قوة الأمة فى سلطتها»

مدعيا أنه إنما ينقل هذه المقالات عن صحيفة تركية تصدر فى الأستانة اسمها (العدل)، ويعد الكاتب القراء بأنه سوف يرد على ما جاء فى هذه المقالات بعد أن ينتهى من نشرها.. ولكنه نادراً ما كان يحاول الرد.. وإذا رد.. وقف فى صف المعانى التى تعبر عنها هذه المقالات وليس ضدها.. بل وكثيراً ما كان الرد يؤكد ماسبق نشره.. أى ضد الحكم الخديوى مباشرة..

وكان الهدف العام لهذه المقالات إثبات أن أسرة محمد على هى السبب فى كل البلايا التى رزئت بها مصر فى عصرنا الحديث ولذلك وجب على الشعب المصرى التخلص من حكم هذه الأسرة. وقد بدأ أحمد حلمى مقالاته مؤكداً بأن «مصر من اليوم الذى رمتهم- يقصد أسرة محمد على - إليها مقدونيا إلى الآن وهى مائة عام كانت كافية لأن تبلغ فى خلالها ما بلغته فرنسا من التقدم فى العلم والرقى والأخلاق والعادات والاستعداد لحكم نفسها بنفسها»(١).

ويذكر «أحمد حلمى» أن أسرة محمد على قد حالت بين المصريين وبين التقدم قاصدة ذلك لأنها تعلم «أن مصر بلغت رشدها، لا تقبل ذل حكم الأجنبى ولا ترضى بأن تسلم زمام أمورها ومصالحها للغرباء».

ويهاجم (أحمد حلمى) بعض الكتاب من «عباد السلطة المطلقة الذين يكذبون على التاريخ ويدعون من وقاحتهم أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستدلون على ذلك بوجود بعض المدارس أنشأوها ليضللوا الناس فى أوروبا لكى تكون بأيديهم كالحجج الدامغة على خدمة العلم وما أنشأوها إلا خداعًا وغشا حتى لا يتسنى لأحد أن يذكر قبح أثرهم وسوء تاريخهم فى مصر «ويعدد الكاتب ألوان المظالم التى مارستها أسرة محمد على على المصريين فيقول أنهم « كانوا يصوبون المدافع على القرى فيهلكونها بأهلها تسلية حتى اعترض أحد الناس على هذا الفعل وعابه على سعيد باشا أعدلهم وأرحمهم وأشفقهم فقال له «لا تعارضنى فيما أفعل فإنى ما استلهم بعدد».

ثم يطالب الكاتب المصريين بالعمل على التخلص من هذه الأسرة المستبدة الظالمة «فإذاعرف المصرى مما تقدم أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيها عائلة محمد على يجب عليه وينبغى له أن يتخلص منها لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأرأف به منهم» ثم يحمل الكاتب الأسرة العلوية مسئولية الاحتلال البريطانى لمصر فيقول « وعائلة محمد على هى التى بتبذيرها وغيره سلمت مصر إلى الانجليز» وذكر الكاتب أن آخر دليل على استمرار عداء الأسرة الخديوية للشعب المصرى أن الخديو الحالى عباس حلمى الثانى قد أعلن «عداوته للأمة بعدم منحها مجلس النواب» وبناء على ذلك يطلب الكاتب من الأمة المصرية أن (تعلن أن لا حاجة لها به وترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهد «لندرة» لإخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد غير مصرى الجنسية».

---

(١) القطر المصرى- ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (مصر للمصريين)

وأخيراً يتساءل أحمد حلمي: «ثم بأى حق مشروع تأخذ عائلة محمد على من الخزينة المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنويًا وأى شر دفعوه عنها أم أى خير جلبوه لها حتى يكال لهم المال جزافًا»[(١)].

ويقارن (محمد فريد وجدى) فى صحيفة (الشعب) بين الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة فيقول إن الحكومة المطلقة هى النظام السياسى الذى «لا إرادة فيه فوق إرادة المسيطرين فيها فإن اختلفت مثل هذه الحكومة يومًا ما مع جمهور الأمة فى تقدير نتائج مسألة نفذت آراءها رغمًا عن كل معارضة ولو كان بإزائها الإجماع[(٢)].

ومن الصفات المميزة للحكومة المطلقة فى رأى (محمد فريد وجدى) أنها لا تستطيع «أن تحفظ وجودها ولا وجود الأمة التى تسيطر عليها إلا إذا كانت بمعزل عن المكافحات الاجتماعية فإن احتك بها الأجنبى تغلب عليها وهى الأمة بقليل من الدهاء والعنف لأنه لا يجد أمامه إلا أفرادا يسهل عليه ادهاسهم بقوته وتدويخهم ببطشه فينقادون إليه مرغمين ولو كانوا من أكبر خلق الله أفئدة وأكثرهم شممًا».

أما الحكومة المقيدة فإن (فريد وجدى) يرى لها أشكالاً عدة (تقترب أو تبعد عن الغاية التى فيها تتمثل إرادة الأمة أكمل تمثيل فهى إما ملوكية مقيدة أو جمهورية.. والملوكية إما أرستقراطية أو ديموقراطية وهى بأشكالها إما برلمانية أو وزارية».

فالحكومة «الملوكية» المقيدة هى «التى يتولى القوة التنفيذية فيها ملك مقيد الإرادة بدستور كامل أو ناقص».. أما الجمهورية فهى «التى على رأسها رئيس ينتخب لمدة معينة» والحكومة الأرستقراطية هى «التى يغلب فيها نفوذ الأعيان وأصحاب الأملاك كانجلترا».. والحكومة الديموقراطية هى «التى لا إرادة فيها إلا للشعب برمته دون أى طبقة من طبقاته».. والحكومة البرلمانية هى «التى تبلغ فيها مسئولية الوزارة أقصى غاياتها فهى تقضى بانفصال بعض السلطات عن بعضها ولها ملك أو رئيس جمهورية بصفة رئيس هيئة تنفيذية ولكن جميع الأعمال التى تصدر باسمه يجب أن تحضر بواسطة وزاراته المسئولة ليتنافس فيها مجلس الأمة».. أما الحكومة الوزارية فهى التى تكون «الوزارة فيها مشتركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فالوزراء يعتبرون أعضاء فى المجلس لأنهم ممثلون للسلطة التنفيذية فيه».

ولكن فريد وجدى (يستدرك قائلاً إن الحكومة الواحدة «قد تكون أرسطوقراطية برلمانية أو أرسطوقراطية وزارية أو ديمقراطية برلمانية إلى آخر ما يمكن حصوله من تنويع هذه الأشكال وفى الأرض أمم تمثل كل هذه الخلافات».

وفى صحيفة «الشعب» أيضًا يكتب الشيخ (عبدالعزيز جاويش) عن خير أنواع الحكومات فيدافع عن الحكومة المقيدة ويقول إنها أفضل أنواع الحكومات التى عرفتها البشرية.. ثم يحاول

(١) ولقد تسبب هذا المقال فى تقديم أحمد حلمى إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر.. مع كفالة قدرها ألف جنيه مع إيقاف التنفيذ

(٢) الشعب - ٢٠ أبريل سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأمة والحكومة فى نظر العلم السياسى قديمًا وحديثًا».

أن يثبت أن الإسلام قد عرف الحكومة المقيدة.. ففى رأيه أنه قد وجد.. «الملوك الدستوريين فى الإسلام.. ولكنهم كانوا قليلى العناية أو الدراية بالطرق النظامية التى بها تدوم مشاركة الرعايا لرعاتهم فى تدبير المصالح العامة» ومنهم من كان يصرفه عن التفكير فى ذلك وجود القرآن الكريم الذى هو ينبوع العدل ونبراس الاستقامة وأساس المدنية الصحيحة الكاملة كما ورد عن عمر بن الخطاب يوم أراد الرسول عليه الصلاة والسلام وهو على فراش الموت أن يملى على المسلمين كتابًا لا يختلفون بعده أبدًا فأجابه سيدنا عمر: إنا لا نختلف وفينا كتاب الله»(١).

ويذكر الكاتب: لو أن أمراء المسلمين «وضعوا لأنفسهم ولخلفائهم فى البلاد الإسلامية من النظام والتدبير ما يضمد الروح الدستورية التى هى روح القرآن لما أصاب الممالك الإسلامية من الذل والهوان ولما امتدت إليها يد الدهر بالتقويض أو الدمار».

ولا ينسى الشيخ عبدالعزيز جاويش أن يؤكد أن من بين أسباب عدم شيوع الروح الدستورية فى التاريخ الإسلامى قيام عدد من رجال الدين الإسلامى المنافقين فى كل عصر لتأويل آيات القرآن بما يخدم أغراض الحكومات المستبدة فيقول : «إن من علماء الدين فى كل جيل من يتأولون آيات الله تعالى ويصرفون أحكامه عما تصدر منها لا لسبب سوى رغبتهم فى هبات حكامهم أو رهبتهم لجبروتهم».

ويطالعنا عبدالرحمن الرافعى فى صحيفة «الأخبار» بعشر مقالات هامة نشرها متتابعة فى منتصف عام ١٩٢٢ تحت عنوان «السياسة الرجعية فى مصر» وترجع أهمية هذه المقالات إلى أنها قد تصدت بالهجوم لأنه بدأت تظهر فى الحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت وزارات هى (وزارات الأقلية) التى كانت تستبد بالحكم دون أى سند من رضى الشعب مكتفية بتأييد الانجليز أو القصر أو الاثنين معًا.. وقد تفشت هذه الظاهرة عقب استقالة وزارة الأغلبية الوفدية فى نهاية عام ١٩٢٤ عقب أزمة مقتل السردار.. ومنذ ذلك الوقت تعاقبت على حكم مصر.. وزارات تستند إلى أحزاب الأقلية.. لدرجة أن حزب الأغلبية لم تزد السنوات التى تولى فيها الحكم طوال الثمانية والعشرين عامًا التى تبدأ بدستور ١٩٢٤ حتى ثورة يوليو عام ١٩٥٢.. عن خمس سنوات وبضعة شهور وقد كانت هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى إفساد التجربة الديموقراطية فى مصر.

ولقد بدأ الرافعى مقالاته محذرًا الانجليز قائلاً «إذا اعتقد الانجليز أن من الميسور حكم الأمة على غير إرادة أهلها وقيام وزارة بالأمر فيها دون أن تتصل بالرأى العام أو تعتمد على تأييده.. فإن هذا الاعتقاد باطل وأشر حكم يصدر على الأمة المصرية(٢)

فمعنى ذلك «أن الأمة لا يصح أن يحسب لإرادتها حساب أو يعبأ بشعورها وكرامتها «ومن الطبيعى عندئذ أنه لن «يرضى أحد بهذا الحكم.. ومن ذا الذى يقبل أن يكون فى عمله وموقفه أقوى حجة على الأمة وأمضى سلاح يشهر فى وجهها».

---

(١) الشعب- ٢٥ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (خير أنواع الحكومات)

(٢) الأخبار- ٣ يوليو سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة الرجعية فى مصر.. وزارات الأقلية).

ويمضى الرافعى مؤكدًا أنه إذا كانت الوزارة هى مظهر الحكم فى البلاد «فإن الحكم الآن تتولاه أقلية سياسية أوجدتها الحوادث وهى لا تتصل بروح الأمة ولا تحوز ثقتها»[١].

وهذه أقلية فى رأى الرافعى إنما تحكم البلاد على «غير رغبة أهلها وتتحكم فى الأمة وتستبدل القوة الغاشمة بالثقة العامة» و هو ما اعتبره الكاتب (افتئاتا على حقوق الأمة وتعطيلاً لإرادتها ومواهبها مما يحتمل تبعته المسئولون من سياسة الوزارة».

وينفرد «الدكتور محمد حسين هيكل» فى صحيفة السياسة بالحديث عما سماه بظاهرتين جديدتين من ظواهر الاستبداد فى مصر - وهما : - فى رأيه- الاستبداد الناتج عن افتتان الشعب بالأشخاص والزعماء.. والاستبداد الدستورى.

وفيما يتعلق بالظاهرة الأولى وهى ما سماها بالاستبداد الناتج عن افتتان الشعب بالأشخاص والزعماء فهو يرى أنه «يأتى على الشعب فى أوقات محنته حيتا من الدهر ينسى فيه أن حياته ليست معلقة على إرادة الجميع بقدر ما هى معلقة على إرادة شخص يفتتن به الناس افتتانًا فيرون فيه رمزاً ويرفعونه من مقام إلى مقام أسنى منه حتى يصل إلى ذروة السلطة فيعبث بالجميع وينسى الوعود ويصبح أشد خطرًا على حياة الأمة من المحنة التى أراد الناس أن يكون واسطة الخلاص منها[٢]».

ومن الواضح أن الدكتور هيكل يقصد بهذا المقال افتتان الشعب بسعد زغلول.

أما الظاهرة الثانية.. وهى ما يسميها الدكتور هيكل بالاستبداد الدستورى فقد عنى بها ذلك الاستبداد «الذى تلجأ إليه الأغلبية لقهر الأقلية مستغلة فى ذلك حماية الدستور»[٣].

ويرى الدكتور هيكل أن الاستبداد الدستورى «أشر أنواع الاستبداد وأكثرها ضررًا فاستبداد الحاكم الفرد ممقوت علنا وكل واقف فى سبيله يلقى من الناس تأييدًا صريحًا وعطفًا خالصًا وكل ظلم يحل بالناس من جرائه يزيد الناس حبًا فى الحرية وتشبثًا بها وتضحية فى سبيلها.. أما الاستبداد الدستورى فيقوم باسم الحرية ويتكلم باسم الأمة ويدوس الوطن باسم منفعة الوطن.. وهو لذلك أشد أنواع الاستبداد خطرًا وهو إذا ظل زمنًا طويلاً تعرضت البلاد التى يقوم فيها لشر أنواع التحكم والظلم ولم تطقه أمة حية قام فيها إلا ريثما اقتنعت بأنه مهدد لحياتها».

ويفصح الدكتور محمد حسين هيكل عن هدفه فيهاجم حزب الوفد وهو حزب الأغلبية ويتهمه بأنه يمارس فى البلاد استبدادًا دستوريًا معتمدًا على أغلبيته فى البرلمان فيقول «ونحن فى مصر نعيش تحت حكم الاستبداد الدستورى منذ أيام الانتخابات للبرلمان ولقد كان للناس فى هذا النظام الاستثنائى أمل أن يصل بهم إلى تحقيق مطالبهم القومية وهاهم اليوم يرون ما كان من نتائج الاستبداد الدستورى أن وقف الانجليز فى وجه مطالبنا فلم يكن من نتائج وقوفهم

---

(١) الأخبار- ٤ يوليو سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة الرجعية فى مصر.. أسباب ونتائج).

(٢) السياسة- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ - مقال بعنوان(خطر افتتان الشعب الأفراد)

(٣) السياسة- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤- مقا ل بعنوان (الاستبداد الدستورى وخطره على مصير البلاد.)

وإصرارهم على الانفراد بالأمر فى السودان وعلى احتلال مصر إلا أن فر جنود الاستقلال التام أو الموت الزؤام من الميدان السياسى فى صراحة».

وهكذا ينطلق الكاتب من موقف حزبى بحت لا يرى أبعد من مصالحه الحزبية.. فالغريب أننا لم نقرأ له قبل هذا الهجوم على حزب الأغلبية - الذى وصل إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة والذى شكل لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث.. «حكومة الشعب- أى كلمة هجوم أو نقد لاستبداد الوزارات التى نصبها الاحتلال فى السنوات القليلة التى سبقت الانتخابات والتى كانت ألعوبة فى يد القصر وسلطات الاحتلال والتى لم تكن تعبر بأى حال من الأحوال عن إرادة الأمة، فلقد مارست على الشعب استبداداً بشعًا تمثل فى مطاردة القوى الوطنية والحجر على الاجتماعات العامة.. وحرية التعبير فى الصحافة..

* * *

الفصل الثامن عشر

الصحافة المصرية...
والحيـــاة النيابيـــة

بعد فشل الثورة العرابية .. وإحتلال الإنجليز لمصر.. أرسلت الحكومة الإنجليزية اللورد دوفرين- السفير البريطاني في تركيا- إلى القاهرة ليعيد تنظيم جهاز الحكم في مصر.

وقد وضع اللورد دوفرين تقريراً أوصى فيه بإلغاء مجلس شورى النواب(١) توفيق بنظام برلماني يتكون من هيئات ثلاث هي: مجالس المديريات(٢).. ومجلس شورى القوانين (٣).. والجمعية العمومية (٤).. ولقد أصبح تقرير اللورد دوفرين هو القانون الأساس لنظام الحكم في مصر (٥).

---

(١) أنشئ مجلس شورى النواب المصرى في نوفمبر عام ١٨٦٦ .. وكان هدف الخديو إسماعيل من إنشائه كسب طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار إلى جانبه لكي يدعمونه في مواجهة الأزمة المالية التي كانت تحيق به.. وكذلك من أجل الدعاية لنفسه في أوروبا لدعم موقفه المالي من البيوت المالية هناك.. ولكن المجلس سرعان ما أخذ يتطور في طريق الاستقلال عن الخديو، ففي دورة يناير ١٨٧٩ طالب المجلس بأن تعرض عليه الميزانية فما كان من الحكومة التي كان يرأسها توفيق باشا ولي العهد في ذلك الوقت وتضم وزيرين أجنبيين إلا أن أصدرت مرسوماً بحل المجلس وذهب رياض باشا وزير الداخلية في ذلك الوقت لإبلاغ المجلس بقرار الحل.. ولكن الأعضاء رفضوا الانفضاض واجتمع الأعيان والعلماء والتجار والموظفون وأصدروا في ٢ أبريل ١٨٧٩ المحضر الوطني يطلبون فيه من إسماعيل منح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا وتعديل طريقة الإنتخاب لتماثل ما يحدث في أوروبا واقرار مبدأ مسئولية الوزراء أمام المجلس. (راجع محمد خليل صبحي بـ تاريخ الحياة النيابية في مصر- الجزء الخامس- ص ٩٩ - ١٠٦) وأوعز إسماعيل إلى ابنه توفيق بالاستقالة وتشكلت وزارة شريف باشا من العناصر الموالية للدستور في ٧ أبريل ١٨٧٩ ولقد سعت وزارة شريف إلى إصدار لائحة المجلس الأساسية ولائحة الانتخاب وإلى منح مجلس شورى النواب سلطة الجمعيات التأسيسية تمكيناً له من إصدار هاتين اللائحتين.. ولكن ما كاد المجلس يقر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب ويرفعها إلى الخديو إسماعيل ليصدق عليها حتى ضغطت الدول الأوروبية على الباب العالي في تركيا فخلع إسماعيل وولى محله ابنه توفيق في ٢٥ يونيو ١٨٧٩ وعندما رفع شريف باشا اللائحتين إلى الخديو توفيق للتصديق عليهما.. امتنع عن التصديق عليهما بتحريض من انجلترا وفرنسا اللتين عاونتاه في الإطاحة بكل المكاسب الدستورية التي تحققت للشعب المصري.

وبعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١ حدث انقلاب دستوري في مصر إذ عهد إلى شريف باشا بتأليف وزارة دستورية ودعى مجلس شورى النواب للانعقاد في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .. وعندما كان النظام الجديد يستعد لإعلان اللائحة الأساسية التي تضمنت الأسس الدستورية للحياة النيابية في مصر.. قدم قنصلا انجلترا وفرنسا في ٨ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو يعلنان وقوفهما بجانبه وتأييد سلطته المطلقة وفي نفس الوقت نشب خلاف بين الحكومة ومجلس شورى النواب حول حق المجلس في مناقشة الميزانية.. وكان هذا الخلاف بالإضافة إلى المذكرة المشتركة سبباً في إستقالة وزارة شريف وتولية محمود سامي البارودي. وكان أبرز ما عنيت به الوزارة الجديدة هو إعلان الدستور الذي تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق المجلس في نظر الميزانية.. ولكن عمر هذا الدستور كان قصيرا فما لبثت الحرب أن نصبت بين العرابيين وانجلتر وضاعت جميع المكاسب الدستورية باحتلال بريطانيا لمصر (راجع: عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي- ص ١٩ وأحمد شفيق باشا، مذكرات في نصف قرن - الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٥ ود. محمد حسين هيكل، شخصيات مصرية وغربية- ص ٣١ ود. عبدالعزيز الرفاعي- فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة- ص ٧٦ - ١٠٨).

(٢) كانت مجالس المديريات تشكل على مستوى كل مديرية وبالتالي كان يختلف عدد أعضائها بين أربعة وخمسة وكانوا ينتخبون من مشايخ القرى .

(٣) كان مجلس شورى القوانين يؤلف من ٢٦ عضواً- ١٢ منهم تعينهم الحضرة الخديوية بناء على موافقة رأى مجلس النظار أما الستة عشر الباقون فينتخبهم أعضاء مجالس المديريات.

(٤) كانت الجمعية العمومية تتألف من ثمانين عضواً وهم الثمانية نظار وأعضاء مجلس شورى القوانين وعددهم ٢٦ عضواً و ٤٦ عضواً ينتخبهم مشايخ القرى.

(٥) جاكوب لانداور- تاريخ الأحزاب والحياة النيابية في مصر- ص ٥٢

وقد كان رأى تلك المجالس استشاريًا لا يفيد النظار بشئ ولا يحتم على الحكومة الأخذ به وإن كان عليها أن تبين الأسباب التى دعتها إلى عدم الأخذ بآرائها وهذا البيان لا يقبل الاعتراض.. كما كان محظوراً على هذه المجالس المناقشة في المسائل السياسية غير الداخلة في اختصاصهم.. أما تقرير الضرائب فيكون قرار الجمعية العمومية قاطعًا(١).

ولقد اعترف اللورد دوفرين فى تقريره أن هذا النظام ليس نظامًا نيابيًا إذ كان يرى أن مصر فى ذلك الوقت ليست من الأهلية أو الكفاءة بحيث تتمكن من التمتع بالحكم النيابى الكامل فهو يقول فى التقرير: «ورب قائل يقول إنّ هذا النظام لا يشمل المبدأ البرلمانى من حيث هو فى الواقع.. ونفس الأمر حيث إنّ حقيقة المجلس العمومى (يقصد الجمعية العمومية) ومجلس التشريع (يقصد مجلس شورى القوانين) هما إلى جانب التشريع أقرب منه إلى جانب الاستشارة.. فنجيبه إن كل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضة وإنا إذا حاولنا فى الظروف الحالية إدخال نظامات من شأنها أن توقع البلاد فى شراك الارتباكات والاختلال يوم تتركها وشأنها فإن أشد أهل البلاد حبًا للحرية يرى سوء العاقبة من إدخال تلك النظامات»(٢)

ثم أعلن اللورد دوفرين أنه وضع هذا النظام من أجل أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم (٣).. ولقد صدق من وصف هذا النظام فى مجلس العموم البريطانى بأنه «صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها»(٤).

ورغم ذلك وافقت الحكومة الإنجليزية على هذا التقرير مع الارتياح والسرور وانتقلت السلطة كلها فى مصر إلى يد المعتمد البريطانى وإلى أعوانه المنتشرين كمستشارين فى النظارات المختلفة.. وصحيح أنه لم يتعهد الخديو ولانظاره كتابيًا بطاعة المعتمد البريطاني. وموظفيه.. ولكن هذه الطاعة أصبح توقعها أمراً معلومًا والتشدد فى طلبها واجبًا وإن أنكر اللورد دوفرين هذه النية.. وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت الحكومة الإنجليزية بارتجاع سلطته ولم يعد له من الأمر شئ وأصبح النظار وعامة رجال الإدارة خاضعين للموظفين الإنجليز والحقيقة أن اللورد دوفرين إنما جاء بحماية مقنعة ليس غير.. (٥)

ولم يكن مستغربًا فى بداية الاحتلال أن ترفع نصائح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية إلى الحكومة وكأنها استجداء مغلف بترانيم الولاء.. ومع ذلك فلم يكد يطل عام ١٨٩٢ حتى بدا وكأن المجلسين قد استطاعا أن يستجمعا ثقتهما بنفسيهما وساعدهما على ذلك بداية عهد الخلاف بين الخديو عباس حلمى الثاني واللورد كرومر.. ففي ديسمبر ١٨٩٢ رفض

---

(١) أحمد شفيق- مذكراتى فى نصف قرن- الجزء الأول- ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) الوقائع المصرية- ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣ - نص تقرير اللورد دوفرين.

(٣) المصدر السابق

(٤) تيودور رتشتين- فصول من المسألة المصرية- ترجمة عبدالحميد العبادى ومحمد بدران- لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٥٩ ص ١٢٣ .

(٥) المصدر السابق- ص ١٣٣.

مجلس شورى القوانين النظر فى ميزانية عام ١٨٩٣ بحجة أنها لم تقدم إليه فى صورتها النهائية.. وفى عام ١٨٩٣ تحفظ مجلس شورى القوانين على المصروفات الضخمة التى قررت لقوات الاحتلال وفى عام ١٨٩٦ احتج المجلس لأنه لم يستشر فى ميزانية الحملة السودانية وفى نفس العام طالب المجلس بزيادة الاعتمادات المخصصة لترقية التعليم. ولقد تولى رياسة المجلس فى الفترة التى تقع بين عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٢ «إسماعيل محمد باشا» صديق «مصطفى كامل الذى أشاع روح السخط على الحكومة والاحتلال فى المجلس[١].

ورغم أن المجلس أخطأ بالتصديق بعد ذلك على أحكام دنشواى إلا أنه تدارك موقفه بعد نجاح مصطفى كامل فى إثارة الرأى العام المصرى والأوروبى ضد استبداد اللورد كرومر.. وأصدر المجلس قراراً بالإفراج عن معتقلى دنشواى وكانت روح المناقشة كلها تتسم بالعداء للإنجليز بدليل أن المجلس طالب فى نفس الجلسة بإقامة حكومة وبرلمان دستوريين وتعيين المصريين فى جميع المناصب الرسمية العليا وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فى مصر.. ووقف امتيازات الشركات الأجنبية فى مصر[٢].

كذلك فقد رفضت الجمعية العمومية مشروع مد امتياز شركة قناة السويس العالمية عام ١٩١٠ بعد أن جرت مناقشات حامية ضد المشروع داخل الجمعية وألقيت كلمات نارية من بعض الاعضاء استغرقت حوالى خمس ساعات من نهار ١٤ أبريل ١٩١٠ وفى نهاية المناقشة كانت كل الأصوات ضد المشروع.. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تنصح الجمعية العمومية الحكومة بنصيحة وتضطرها إلى الانصياع لرأيها فقد استسلمت الحكومة لرأى الجمعية العمومية.

وبمراجعة سجل مضابط مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية نجد أنها قد سجلت فى الفترة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٢ أكثر من رغبة لزيادة السلطة التشريعية للأعضاء . ففى ١٤ يونيو ١٩٠٥ اقترح الشيخ على يوسف الذى كان عضواً بالجمعية العمومية أن تعطى مصر تمثيلاً نيابيًا حقيقيًا وعلى مدى أوسع حتى يمكن الانتفاع بذوى الخبرات من المصريين.. وفى عام ١٩٠٧ أثير الموضوع من جديد حيث طالبت الجمعية العمومية فى مارس ١٩٠٧ بمجلس نيابى للبلاد وقد ردت الحكومة فى فبراير ١٩٠٨ بما يفيد أن الأوان لم يحن بعد لذلك وأن الحكومة تنظر فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات[٣].

وقد كانت فكرة توسيع مجالس المديريات من صنع (جورست) المعتمد البريطانى الذى خلف اللورد كرومر فى مصر والذى لم يكن من أنصار التوسع فى الحكم الذاتى أو إنشاء مجلس نيابى بحجة أن المصريين لم يصلوا بعد إلى الدرجة التى تؤهلهم لممارسة حقوقهم النيابية(٤).. ولكى يصرف الأمة عن طلب المجلس النيابى تقدم بمشروعه لتوسيع مجالس

(١) جاكوب لانداو- تاريخ الأحزاب والحياة النيابية فى مصر ٥٥ - ٥٦

(٢) نفس المرجع - ص ٨٧ - ٥٨ .

(٣) الدكتور حسين فوزى النجار- الجريدة- تاريخ وفن- رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٩٧ .

(٤) المصدر السابق- ص١٢٥ .

المديريات[1].. وكان هذا المشروع لا يزيد على مجرد إعادة تنظيم مجالس المديريات بحيث يمثل فيها مراكز المديرية وبنادرها وتكون بمثابة مجالس استشارية لتوجيه مديرى المديريات ولها حق إصدار بعض اللوائح فيما يختص بالشئون المحلية للمديرية كالتعليم وتعيين الخفراء فى القرى وإنشاء الأسواق وتطهير الترع وإقامة الجسور كما أعطاها الحق فى فرض ضرائب جديدة- لا تتعارض مع الامتيازات الأجنبية- لإنفاقها فى شئون التعليم الأولى.

وبدأ جورست يبحث هذا التنظيم الجديد عام ١٩٠٨ ولكنه لم يطبق فعلاً إلا فى يونيو ١٩٠٩(٢). ولقد اتضح أن مجالس المديريات الجديدة- إذا استثنينا مالها من حق إنشاء المدارس الإبتدائية تحت إشراف نظارة المعارف- لم تكن تختلف فى شئ عن المجالس القديمة القاصرة التى أنشئت عام ١٨٨٣، أى أنها كانت على أكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق حيث إنها كانت خاضعة تمامًا لسيطرة المدير والوزارة.. ولما قدم المشروع إلى مجلس شورى القوانين لم يرفضه.. وإن كانت لجنته التى تولت دراسته لم تتردد فى أن تحكم بأنه من الوجهة الإصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة[3].

وإزاء إصرار الحركة الوطنية على مطلب المجلس النيابى اضطرت انجلترا إلى اقتراع مجلس جديد يحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين على أن يتمتع بحقوق أكثر وسلطات أوسع.. فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى القانون النظامى رقم ٢٩ بإنشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليو ١٩١٣ وكان هذا التغيير يستهدف- كما قالت مقدمة القانون «تحسين الأسلوب التشريعى وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقًا وأكثر انطباقًا على الحكمة.. وإلى إزدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية وإلى تحويل الهيئة الجديدة.. الاختصاصات الممنوحة لكل من مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية.. فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى»[4].

ولقد نص قانون إنشاء الجمعية التشريعية على أن تتكون من أعضاء قانونيين هم الوزراء وأعضاء منتخبين عددهم ستة وستون عضواً يمثلون محافظات ومديريات القطر المصرى يتم انتخابهم على درجتين بواسطة مندوبين خمسينيين يقومون بانتخاب عضو الجمعية التشريعية كل فى دائرته.. وأخيراً من أعضاء معينين عددهم سبعة عشر عضواً يمثلون الأقباط والبدو والتجار

(١) دكتور خليل صابات ودكتور سامى عزيز ودكتور يونان لبيب- حرية الصحافة فى مصر- ص ١٤٩

(٢) د. حسين فوزى النجار- الجريدة تاريخ وفن- ص ١٢٥

(٣) تيودر رتشتسين- فصول من المسألة المصرية - ص ١٩٢

(٤) محمد خليل صبحى - تاريخ الحياة النيابية فى مصر- الجزء الخامس ص ٣٩١ - ٣٩٢

والأطباء والمهندسين ورجال التربية العامة أو الدينية والمجالس البلدية وذلك بنسب متفاوتة .. ويتم تعيين رئيس الجمعية من بين الأعضاء المعينين أما الوكيلان فأحدهما - كالرئيس - يعين من بين الأعضاء المعينين والثانى ينتخبه الأعضاء المنتخبون.. ومنحت الجمعية التشريعية اختصاصات المجلسين القديمين مع التوسع فى بعض النواحى كتخويلها الحق فى إقرار أو رفض زيادة الضرائب وحق تحضير مشروعات قوانين وحق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها دونما إلزام للحكومة بها.

وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ أجريت انتخابات الجمعية فأسفرت عن انتخاب خمسة وعشرين عضواً ممن كانوا أعضاء فى مجلس شورى القوانين السابق .. وفى يوم الخميس ٢٢يناير ١٩١٤ افتتحت الجمعية التشريعية وألقى الخديو خطاب الافتتاح واستمر دور الانعقاد حتى يونية ١٩١٤ حيث صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤، بتأجيل دور الانعقاد المحدد له ١٥ نوفمبر ١٩١٤ إلى أول يناير ١٩١٥ ثم إلى ١٥ أبريل ثم إلى أول نوفمبر.. وأخيراً أجل إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ ولم تجتمع الجمعية التشريعية بعد ذلك بسبب قيام الحرب العالمية الأولى[١].

ولقد ظل الأمر على هذه الحال طوال الحرب العالمية الأولى، ولم تكد الحرب تنتهى حتى اشتعلت البلاد بثورة ١٩١٩ ثم ما تلاها من أحداث حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢من جانب الإنجليز وما نتج عنه من إعلان الاستقلال فى ١٥ مارس ١٩٢٢ والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا، ثم تأليف لجنة لوضع الدستور فى ٣ أبريل ١٩٢٣ وصدور الدستور بعد ذلك فى١٩ أبريل ١٩٢٣ الذى قضى بإنشاء حياة نيابية تتكون من مجلسين أحدهما للنواب والثانى للشيوخ ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) بنسبة عضو لكل مائة وثمانين ألفًا من الأهالى ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون بنسبة نائب عن كل ستين ألفًا. ومدة عضوية عضو الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ومدة عضوية النائب خمس سنوات.

وقد نص الدستور على مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة، وللملك حق حل مجلس النواب، وإذا حل بسبب معين فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل نفس السبب مرة أخرى.. كذلك نص الدستور على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك.. كذلك نص الدستور على أن الملك يدعو البرلمان سنويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور[٢].

---

(١) د. حسين فوزى النجار الجريدة تاريخ وفن- ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) عبدالرحمن الرافعى- فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول- دار الشعب- القاهرة- ١٩٦٩ ص ٦٣ - ٦٥

وفى ٢٠ أبريل ١٩٦٣ صدر قانون الانتخاب.. وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور[١].. وقد قرر هذا القانون أن حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية وأن الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين.. والثانية: هى انتخاب النواب.. ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا عنهم يشترط أن لا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب فى دوائرهم . أما انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فكان يتم على ثلاث درجات، فالأولى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية انتخاب المندوبين عن المندوبين وذلك كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبًا عنهم يشترط ألا تقل سنة عن ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم[٢]

ويلاحظ أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطًا مالية أو ثقافية كذلك لم يشترط الدستور شروطًا مالية فى النائب وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ.. وكان من شأن ذلك توسيع قاعدة المشاركين فى الحياة السياسية فى البلاد .. وإتاحة الفرصة لشرائح احتماعية أخرى غير كبار الملاك فى المساهمة فى الحياة النيابية وبالذات فئات المثقفين والمتعلمين والبورجوازية الصغيرة بالمدن.

ولكن كان يعيب ذلك القانون إنه اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهًا وهو تأمين باهظ كان من شأنه صد الطبقة العاملة وصغار الفلاحين والأجراء عن الاقتراب من مقاعد البرلمان[٣].. فإذا أضيف إلى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية فى ذلك العهد أدركنا السبب فى عدم وصول أى من العمال أو صغار الفلاحين إلى مقاعد ذلك المجلس.

---

(١) بعد فشل الثورة العرابية ودخول قوات الاحتلال إلى مصر أشار ممثلو الدول الأجنبية على الخديو توفيق بإلغاء القانون الانتخابى الذى صدر أثناء الثورة العرابية عام ١٨٨٢ وصدر قرار الخديو عام ١٨٨٣ بأن يحصر الانتخاب فى كل مصرى فى سن العشرين وأن يكون الانتخاب بطريق غير مباشر بواسطة مندوبين وقسمت المديريات إلى بلاد.. والمدن إلى أقسام وكل بلد أو قسم تنتخب مندوبًا عنها وعلى المندوبين فى كل مديرية أن ينتخبوا عضوين عن كل مركز ويتكون من هؤلاء مجلس المديرية وهذا ينتخب عنهم عضوًا، لمجلس شورى القوانين ولابد، للعضو أن يكون قد سبق انتخابه عضوًا بمجلس المديرية .. وقد استمر العمل بموجب هذا النظام حتى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ حيث حل نظام الجمعية التشريعية وفى يوليو ١٩١٣ صدر قانون الإنتخاب الجديد وبمقتضاه أعطى حق الإنتخاب لكل مصرى فى سن العشرين أيضًا وأن يكون الانتخاب على درجتين فينتخب الأفراد مندوبين عنهم.. كل مندوب يمثل خمسين ناخبًا والمندوبون الخمسينيون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية التشريعية، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى صدور الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وما أعقبه من صدور قانون الانتخاب الجديد فى ٣٠ إبريل ١٩٢٣ (عبدالمنجى رجب- المثل الديمقراطية والنظام النيابى فى مصر- الطبعة الأولى - دار الفكر الحديث- ص ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) عبدالرحمن الرافعى(١)- فى أعقاب الثورة المصرية- الجزء الأول ص ٩٥ - ٦٦ .

(٣) د. عبدالعظيم رمضان- تطور الحركة الوطنية المصرية- ص ٣٩٣

وقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين.. وحدد يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ لانتخابات النواب.. وقد اكتسح مرشحو الوفد وفازوا بتسعين فى المائة من مقاعد البرلمان.. وجرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير ١٩٢٤.. ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته حرًا ففاز المرشحون الوفديون أيضًا بأكثر دوائر مجلس الشيوخ ثم افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ وكان يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر الحديث فلأول مرة منذ حل الاحتلال البريطانى بالبلاد.. يجتمع النواب المنتخبون انتخابًا حرًا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة(١).

وبدأت مصرتعيش تجربتها الأولى- بعد الإحتلال- مع حياة نيابية حقيقية.

ولقد اتخذ إهتمام الصحافة المصرية بالحياة النيابية ثلاثة أشكال رئيسية:-

الأول: نشر أخبار الهيئات والمجالس النيابية ومناقشات أعضائها وجانب من محاضر جلساتها الرسمية.

الثانى: التعليق على نشاط هذه الهيئات النيابية وعلى مناقشتها والقرارات أو القوانين التى تصدرها.

الثالث: النقد المستمر لطبيعة تشكيل هذه الهيئات النيابية والدعوة لتطويرها واستكمالها لمقومات المجالس النيابية كما هى قائمة فى دول أوروبا النيابية وقد أدى ذلك إلى خوض الصحف العديد من المناقشات والمعارك الفكرية والسياسية التى كانت تستهدف إقامة حياة نيابية صحيحة فى مصر.

فبعد أيام من نشر تقرير اللورد دوفرين الذى يقضى بإلغاء مجلس شورى النواب المصرى والاستعاضة عنه بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علق ميخائيل عبدالسيد.. فى صحيفة (الوطن) على بعض جوانب هذا التقرير منبهًا إلى أن سلطات هذه المجالس استشارية فقط «فمن خصائص مجالسنا وفحواها عدم الخروج عن حد الاستشارة فلا يجوز للمجالس المناقشة فى شئ»(٢)

ورغم ذلك فإنه يؤكد أن هذه المجالس بما فيها من نقائص سوف تكون مفيدة للبلاد: «نعم إن الاستشارة تفتق الذهن وربما توصل إلى الصواب بقدر الإمكان وإذا نظرنا إلى أحوال الممالك وغيرها وجدناها لم تتحصل على قانون نافع أو دستور جامع إلا بعد عناء شديد».

ثم يطالب المصريون بالصبر على هذه النقائص .. والإيمان بأن المستقبل كفيل بأن يوصلهم إلى مرادهم من الحياة النيابية الكاملة «أما نحن المصريون فالواجب علينا أن نشكر الله إذ قد كدنا ننال بهمة رجال حكومتنا كل هذه الأمور بدون تعب ولا لغب ولا نصب بل ونحن على فراش السكون مضطجعون وعلى بساط الأمن والسعادة نائمون .. ونحن نقول من تأنى نال ما تمنى ولا يكون النصر إلا بالصبر وأول المطر طل ثم سيل والله يحسن الحال فى المبدأ والمآل».

---

(١) عبدالرحمن الرافعى- فى أعقاب الثورة المصرية- الجزء الأول ص ٢٠

(٢) الوطن - ٥ مايو سنة ١٨٨٣ .

وعندما بدأت انتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أعلن ميخائيل عبدالسيد أنه «لا يصح أن نجعل طريقة انتخاب المصريين لنوابهم كالطريقة الجارية فى بلاد أمريكا مثلاً بأن يكون لكل إنسان صوت فى الانتخاب بل الأولى الاقتداء بإنجلترا فإنه لا يجوز لأحد الانتخاب إلا بشروط معينة»[1] .

وهو يرى أن الطريقة المثالية للانتخاب هى أن تجمع الحكومة «مائة رجل من كل مهن ممن تعهد فيهم الرزانة والصيانة والعقل والفضل وفوضت لهم انتخاب رجل عاقل فاضل من بينهم لكان أفضل.. ويعد تقدم المصريين ومعرفتهم المقصود من الانتخاب تزيد عدد المنتخبين فى الانتخاب الثانى بأن تجمع مائتين من العقلاء لانتخاب نائب منهم وهكذا».

والكاتب يرفض إطلاق عملية الانتخاب ويرى حصر الناخبين فى فئات خاصة.. إذ هو لا يجد «معنى لجمع الحمارين والشيالين والكيالين للانتخاب بينما المعلوم أن هؤلاء القوم أكثر عدداً من غيرهم ولا يعرفون إلا من شاكلهم».. لذلك فهو يعتقد ضرورة إبعاد مثل هذه الفئات عن الانتخاب إذ لابد أن «يكون الأعضاء من النواب الكفاة الهداه العارفين بحال مصر وبحال أهل بلدهم ويكون الواحد منهم مطلعًا على طرف من السياسة».

ويلاحظ أن ميخائيل عبدالسيد لم يكن من أنصار مبدأ الاقتراع العام.. أى أن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب دون تقيد بشروط العلم أو الثروة فقد كان يرفض هذا المبدأ ويعترض على التوسع فى منح(١) المواطنين حق الانتخاب ولعله كان متأثراً فى هذا بأفكار «جون ستيوارت مل» الذى كان يري ضرورة أن يتوافر فى الناخب شروط المعرفة بأوليات القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وكان من رأيه حرمان الجهلاء من حق التصويت لأنهم لا يصلحون لممارسة هذا الحق[2] وجون ستيورات مل يختلف فى هذا مع «روسو» الذى كان يرى أن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب بدون التقيد بشروط العلم أو الثروة[3].

وفي صحيفة «مصر» أعلن «تادرس المنقبادى» بمناسبة انتخابات مجلس شورى القوانين أن هذا المجلس «عديم التأثير على السلطة التنفيذية بالنسبة لغيره من الهيئات النيابية الأوروبية»[4].

ورغم ذلك فهو يعده من «المنح العظيمة التى حلت بها الحكومة الخديوية جيد البلاد المصرية». وهو يأمل أن يتطور هذا المجلس ليصير مجلسًا نيابيًا حقيقيًا ومؤثراً على السلطة التنفيذية كبرلمانات أوروبا «ولا نزال نقول فى أنفسنا أن هذا الهلال سيصير يومًا من الأيام بدراً كاملاً».. وقال إن وصول مصر إلى النظام النيابى الكامل أمر يتوقف تحقيقه» على ما يبدو من أحوال نوابنا فى مجلس الشورى من دلائل الحكمة والكفاءة والدراية».. وانتقد الكاتب تدخل السلطة فى عمليات الانتخاب وأكد أن هناك شكوى «فى كثير من الجهات من التداخل فى حرية

---

(١) الوطن - ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣.

(٢) المصدر السابق - ص ٧٠٤

(٣) د. بطرس بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٧٠٥ - ٧٠٦

(٤) مصر- ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الشورى).

الانتخـابات وعدم خلوها من شوائب الأغراض الأمـر الذى يعكس شرف الغاية ويقلب المقـصد النبيل إلى ضده على خط مستقيم».

ويحاول الكاتب أن يبرهن على صـحة كلامه فيذكر أن «من توفـرت لهم أصوات الانتخاب رجال أميون لا يدرون من حقوق الشورى أوالمشورة شيئًا كما لا يعلمون من واجباتهم أمام الهيئة الحاكـمة أو المحكومة إلا الاسم بينمـا نرى الرجال المتوافـرة فيهم كل هذه الشـرائط ساقطين فى الانتخابات» وينبه الكاتب قراءة بعد ذلك إلى أمور ثلاثة:-

أولاً: أن يعلموا «أن الغـرض من إنتخاب عضـو في مجلس الشورى» هو لكى يقوم مـقام كل فرد من أفراد منتخبيه أمام الهيئة الحاكمة فى كل ما يلزمه من الضروريات وهذا لا يتم إلا فى الشخص الذى تتوفر فيه شروط الجدارة والإلمام ودقة الاختيار وسعة الإطلاع».

ثانيًا: إن هذه الوظيـفة «ليـست إلا من الوظائف الوطنيـة الخطيرة التـى يعار على طالبى صـالح بلادهم أن يراعوا فيها تباين المذاهب أو اختلاف الأديان».

ثالثًا: أن تمنع أيادى «الضـغط بالطرق المتنوعة وتطلق حـرية الاختـيار التـامة فى الانتـخاب بلا إجبار أو إكراه».

أما الشيخ على يوسف فكانت أول مساهمة فكرية من جانبه فى الحـياة النيابية تعليقاً كتبه فى (المؤيد) بمناسـبة الطلب الذى تقـدم به مجـلس شورى القـوانين إلى الوزارة يطلب حضـور وزير الحقانية جلسات المجلس عند النظر فى بعض القـوانين الجديدة.. وقد وافقت الحكومة على طلب المجلس بل ووعدت بأن تبعث إلى المجلس بمن يطلبه من الوزراء أو الموظـفين أوالمستشارين عندما يعرض على المجلـس أمر يستلزم حـضور أى من هؤلاء.. وقد رأى الشـيخ على يوسف أن هذا الموقف الذى اتخذه المجلس بطلب وزير الحقانية لحضور اجتماعات المجلس يعطى «منظرًا جديدًا لمجلس شورى القوانين.. برهن فيه حضرات أعضائه على حرية أفكارهم واستقلال آرائهم وأنهم رجـال مصلحـة الأهالى ونوابهم الذين يدافـعون عن حـقوقـهم» (1). وناشـد الكاتب أعضـاء المجلس أن يعملوا للحفاظ على هذا المركز المرموق الذى نالوه بـاحترام الحكومة والأمة لرغباتهم «ولا ترتاب فى أن حضراتهم يحافظون على هذا المركز تجـاه الاعتبار الممنوح لهم فإنهم أهل لأن يقوموا بما عليهم من المسئولية للأمة والبلاد».

وعندما أجـريت الانتخـابات العامـة لمجلس شورى القـوانين والجمـعية العـمومـية ومـجالس المديريات فى يناير ١٩٠٢ كتب الشيخ على يوسف سلسلة من المقالات تحت عنوان (الانتخابات العمومـية فى القطر المصرى) تعرض فيهـا بالنقد لعدة جوانب من قانون الانتـخاب وكشف عن الفساد الذى يستشرى فى عمليات الانتخاب.. وقد بدأ مقالاته بنقد العيوب فى قانون الانتخاب مركـزًا على عيوب أسلوب التـقييـد فى إعطاء حق الانتخـاب وذكر أن مدينة القـاهرة التى كان يقطنها فى ذلك الوقت ستمـائة ألف نسمة أى مثل مديرية كبرى أو مـديريتين من الدرجة الثانية

(1) المؤيد- ١١ يونيو ١٨٩٢ - مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين).

فى ذلك الوقت أيضًا «لا يمثلها فى الانتخابات العمومية سوى ١٢ مندوبًا ينتخب منهم واحد لمجلس شورى القوانين وأربعة للجمعية العمومية.. وموضع الخلل فى هذه الطريقة ظاهر فى قلة العدد أولاً.. لأنه لا يوافق القياس بحالة المديريات التى قد يفوق مندوبو إحداها المائة والمائتين وثانيًا لأن انحصار عدد المندوبين فى هذه القلة يمكن المساعى غير الشريفة من الفوز والنجاح على غير الوجهة المقصودة بالذات من عمل الانتخاب وهو اختيار الأكثر كفاءة وجدارة وفضلاً على غيره»(١).

ثم يتساءل الشيخ علي يوسف، كيف كان للانتخاب قيمة وللنيابة عن قسم كبير من الأمة معنى «إذا كان الذين ينتخبون الشخص أربعة أشخاص أو خمسة أو ستة من أثنى عشر.. ومن الذى يعدم مثل هذا العدد أصدقاء ومثله أعداء ثم يكون انتخاب زيد دون عمرو لأنه صديقهم أو هو غير عدوهم».

وأكد الكاتب أنه لا ريب أن انتخابا مثل هذا لا يكون «له معنى إلا إلقاء بذور الأحقاد والبغضاء والإنقسام بين النفوس وليس معناه اختيار الكفء وذى الفضل على غيره بخلاف ما لو كان عدد المندوبين المنتخبين أضعاف أضعاف ذلك كما تقدم».

وينطلق الكاتب من هذه الحقيقة إلى المطالبة: «بتعديل قانون الانتخاب إعطاء للأكثرية من الأمة نصيبها من حقوق الانتخاب العامة وتحقيقًا للغرض المقصود منه وهو الوصول إلى انتخاب أكثر الناس كفاءة وأهلية للنيابة عن الآخرين فى تلك- المجالس النيابية».

ثم يهاجم الشيخ علي يوسف مظاهر الانقسام والفوضى والفساد فى عمليات الانتخاب فى الأقاليم فيقرر أن «ما يجرى الآن فى انتخابات الأرياف شراء للأمم بل بيع لها ووقوف على أبواب قاعات الانتخابات مع التعرض بالسباب والشتائم والإغراء وكل ما يولد الأحقاد وينمى العداوات بين الناس وينشر الفساد»(٢)

ويعلن الشيخ علي يوسف أن سر هذا الفساد هو الإقبال المتزايد على الترشيح لعضوية مجلس شورى القوانين.. وأن هذا الإقبال سببه طمع المرشحين فى «نيل الرتب والنياشين»(٣).. ويضرب الكاتب مثلاً بعضو مجلس شورى القوانين عن مديرية جرجا الذى نال رتبة المتمايز الرفيعة قبل والده الذى هو أكبر منه مظهراً وأعلى مكانة.. لمجرد أنه عضو في مجلس شورى القوانين «لذلك فهو يقترح «إلغاء منح الرتب والنياشين لأعضاء مجلس الشورى والمديريات والجمعية العمومية ليقل التزاحم المضر عليها وليوجه الانتخاب لها إلى وجه المصلحة العامة المرادة من هذه المجالس النيابية».

ويطالعنا الشيخ علي يوسف فى جريدة المؤيد بسلسلة أخرى من المقالات ابتداء من العدد الصادر فى ٢٩ فبراير ١٩٠٤ تحت عنوان (مطالب الجمعية العمومية) يدافع فيها عن إقتراحه

(١) المؤيد- ٢٠ يناير سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى).
(٢) المؤيد - ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى).
(٣) المؤيد - ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى).

الذى تقدم به بصفته عضواً فى الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى مصرى وهو المطلب الذى تبنته الجمعية وتقدمت به إلى الحكومة.. وكانت هذه المقالات بمثابة حملة صحفية يدعم بها مطلب إنشاء مجلس نيابى كامل المسئولية.. وقد بدأ الشيخ على يوسف هذه المقالات مشيداً بموقف الجمعية التى «أثبتت فى مباحث جلساتها الأخيرة أهلية فائقة وتعقلاً واتفاقاً على مبدأ العمل لصالح الأمة ولقد أكدت أنها تعرف مالها وما عليها»[١].

ثم أشار الكاتب إلى موقف الجمعية العمومية فيما يتعلق بطلب المجلس النيابى فقال «وقد كان من أهم مطالب الجمعية التى نظرتها وقررتها طلب إنشاء مجلس نيابى تكون له سلطة المجالس الدستورية ووظائفها فى الأمم مع الحكومة».

وبهذا الموقف برهنت الجمعية العمومية - فى رأى الشيخ على يوسف - على «كفاءتها العالية وعلى أنها لا تطلب إلا مصلحة البلاد ولا تسأل الحكومة إلا ما يصح لها أن تسألها فيه»[٢].

وهو يرى أن النظام «النيابى الحالى فضلاً عن قصوره ضائع النتيجة واهن القوى وعلة العلل في هذا الوهن والضعف وعدم عناية الحكومة بآراء النواب، كون هذه الآراء شورية لإقرارات واجبة القبول»[٣].. ويضيف قائلاً أنه إذا كان المبرر لمثل هذا النظام يوم وضع أن حالة الأمة فى ذلك الوقت بعد الثورة العرابية كانت تستدعى الاحتياط والحذر وتطلب التقييد لا الإطلاق إلا أنه بعد «تلك الرحلة الشاسعة التى بلغت فيها البلاد من وسائل الرقى والتقدم وجب تغيير ذلك النظام إلى دستورى نيابى حقيقى».

ويهاجم الكاتب أقوال الذين يدفعون الحكومة إلى عدم الموافقة على منح المجلس النيابى بحجة عدم أهلية الشعب المصرى للحكم النيابى .. فيقول: «كيف يشير أعداء مصر فى بعض ما يكتبون إلى أن البلاد غير مستعدة لإنشاء مجلس نيابى مع أن البلاد فى حالة رقى تجعلها فوق بلاد اليونان والصرب والبلغار مثلاً من كل وجه وهذه البلاد تنتقل من حال إلى حال بفضل مجالسها النيابية انتقالاً يحسدها عليه أهل مصر»[٤].

ثم يستطرد مؤكداً أن استعداد الأمة المصرية لإنشاء مجلس نيابى موجود «منذ الآن وقبل الآن.. موجود منذ كانت مصر فى درجة مثل تلك الأمم الثلاث التى ضربنا بها المثل اليوم يوم أنشئت لها مجالس النواب».

ويطرح الشيخ على يوسف ثلاثة أسئلة يجيب عليها بالتفصيل.. وكان السؤال الأول هو، هل يشكل مجلس النواب المقترح خطراً على السلطة الخديوية؟

---

(١) المؤيد- ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية).

(٢) المؤيد- أول مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية.. اقتراح بإنشاء مجلس نيابى).

(٣) المؤيد- ٣ مارس سنة ١٩٠٤

(٤) المؤيد - ٩ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية- إنشاء مجلس نواب مصرى).

وفى إجابته على السؤال يؤكد الشيخ على يوسف أن الخديو يحكم أمته منذ تولى الخديوية على القاعدة النظامية التى وضعها الخديو إسماعيل فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ وجرى عليها الخديو توفيق وهى حكم الرعية بالسلطة المشتركة بينه وبين مجلس نظاره بدلاً من السلطة الشخصية « وهذه السلطة المشتركة قد وضعت على أن تكون مستندة إلى الدستور النيابى ومشروطة به وهو الذى يكون رقيبًا على الحكومة وسفيراً للأمة وواسطة مفيدة بينهما كما هو شأن المجالس النيابية فى الممالك المتمدينة»(١).

ويذكر الكاتب أن الحوادث قضت أن تزول هذه الواسطة أو تختفى تلك السفارة من الوجود فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ «وهو اليوم الذى حددت فيه نهاية مدة اجتماع مجلس النواب بالأمر العالى الصادر فى ٧ فبراير من نفس السنة، وكان آخر اجتماع لذلك المجلس.. ثم كان بعد ذلك إنشاء القانون النظامى الذى شكل بمقتضاه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.. فلما ألغى مجلس شورى النواب أصبحت السلطة الممنوحة للنظار وهى جزء من سلطة الخديوية المصرية باقية عندهم بلا شرط وهم الآن يعملون بمقتضى هذه السلطة أحراراً.. فإن كان فى إعادة مجلس النواب المصرى إيجاد قيود مفقودة الآن فإنما ذلك على النظار لا على الجناب الخديو بالذات فليس ثمة خطر على السلطة الخديوية القائمة».

أما السؤال الثانى الذى طرحه الشيخ على يوسف فكان، هل يشكل المجلس النيابى المقترح خطراً على وجود الاحتلال البريطانى.؟

وقبل أن يجيب الشيخ على هذا السؤال يوضح أن طرح السؤال بهذا الشكل يعنى «أنه يجب علينا أن نوفق بين رغبات الأمة ومصلحة الاحتلال ولكن لأن كل عاقل يعلم الآن أن للاحتلال خطة قوية ونفوذاً غالبًا فى إدارة البلاد المصرية بحكم القوة فإذا استقر فى أذهان القراء أن فى إيجاد مجلس نواب خطراً على الاحتلال غلب عندهم أن هذا المطلب لا يحقق لاعتقادهم أن المحتلين لا يرضون أن يوجد هذا الخطر عليهم وفى قوتهم دفعه أو منعه» .. ثم يؤكد الكاتب إقتناعه بأنه «لا خطر على الاحتلال الإنجليزى من إيجاد المجلس النيابى فى شىء مطلقًا لأن الاحتلال قوة عسكرية فى مصر فوق الحقوق الدولية والفرامانات الشاهانية فهو فوق قوة القانون المصرى المحلى من باب أولى.. ثم أنه يمكن وضع قاعدة أساسية فى نظام المجلس يجعل مسألة الاحتلال بعيداً عن مباحثه فلا خطر عليه إذن».

ويقترح الكاتب «أن يجعل مجلس النواب عمل المستشارين الإنجليز فى الدواوين مقيداً برغبات الأمة كما يجعل عمل النظار أنفسهم كذلك » ثم يؤكد أن مثل هذا الإجراء لن يشكل أى خطر على الاحتلال ذلك أن الإنجليز أنفسهم «ألفوا الدستور فى بلادهم نظامًا طبيعيًا لهم..

---

(١) المؤيد- ١٤ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (هل من خطر على السلطة الخديوية والاحتلال بوجود مجلس نواب فى مصر؟).

ومهما أحب أحدهم إطلاق السراح فى الحكم والعمل فذلك منه نزوع إلى شهرة اعتاد أن يشكم جماحها كما يفزع إلى عمل لم يألفه فإذا ما وجد من يرد أمياله إلى ما كانت عليه لم يكن ذلك صعبًا مستعظمًا عنده».

وكان السؤال الثالث الذى طرحه الشيخ على يوسف هو، هل فى إيجاد مجلس نيابى خطر على الأجانب؟

ويجيب على ذلك قائلاً بأن الأجانب فى بلادنا «مقيمون داخل قلاع من الامتيازات الدولية هى أمنع من عقاب الجو..ولهم محاكم مخصوصة ليس للحكومة المحلية عليها بسلطان»(١). ثم يردف قائلاً أنه يمكن أن يراعى فى وضع سلطات هذا المجلس النيابى. «التطابق بين أحكام الامتيازات الأجنبية العامة والمصالح الداخلية عامة أو خاصة».

والجدير بالذكر أنه عندما رفضت الحكومة إجابة مطلب الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى بادر الشيخ على يوسف بتفنيد رد الحكومة على طلب الجمعية مؤكدًا أن «هذا استخفاف بأحلام الأمة»(٢)

وفى عام ١٩٠٨ وحول قضية المجلس النيابى أيضًا نشبت معركة حامية فى الصحافة المصرية شغلت صفحات العديد من الصحف وكان طرفا تلك المساجلة الحامية بين الشيخ على يوسف من ناحية وكتاب صحيفة اللواء ورجال الحزب الوطنى من ناحية أخرى. إذ كان من رأى الحزب الوطنى أن المجلس النيابى لا يطلب إلا من الخديو.. وأن فى إمكان الخديو منح الأمة المجلس النيابى بصرف النظر عن موافقة الاحتلال أو عدم موافقته.

أما الشيخ على يوسف فقد كان يرى «أنه لا يمكن لخديو مصر أن يعطى هذا المجلس النيابى كاملاً كما نريد والاحتلال موجود فالاحتلال جعل الجناب الخديو فى ظروف لا يستطيع معها أن يعطى أمته ما تريده»(٣).

وحول هذه النقطة تساءل الشيخ على يوسف قائلاً، «هل يمكن أن ننال مجلساً نيابيًا كاملاً وكما يقول بذلك الحزب الوطنى.. يصح أن يكون من أول قراراته طلب الجلاء وإرغام الحكومة الخديوية على تنفيذه والاحتلال موجود فى مصر أو لا يمكن أن يناله؟»(٤).

أما الخطة العملية التى يراها الشيخ على يوسف.. والتى يمكن معها الجمع بين طلب الجلاء وطلب المجلس النيابى فهى- فى رأيه - الخطوة التى جرى عليها حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إذ قرر بين مبادئه المبدأين الآتيين وهما: الاعتماد على الوعود والتصريحات التى

---

(١) المؤيد- ١٦ مارس سنة ١٩٠٤ .

(٢) المؤيد- ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (أجوبة الحكومة على رغبات الجمعية العمومية).

(٣) المؤيد - ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المجلس النيابى المصرى وطلبه- الدروس التاريخية).

(٤) المؤيد - ٤ مايو سنة ١٩٠٨

وعدت بها إنجلترا عند احتلال القطر المصرى ومطالبتها بالوفاء بها.. والمطالبة بمجلس نيابى تام السلطة فيمايختص بمصالح مصر والمصريين».

ويؤكد الشيخ على يوسف فى ختام كلامه آنه يطلب الجلاء ولكن «لا نغر أنفسنا فنقول أن الطلب وحده كاف لتحقيق أمانينا بل نعتقد أن لكل شئ معدات والجلاء أيضًا لا يكون إلا بعد معدات تهيئ له.. وأهم من كل شئ نحبه من حملة معدات الجلاء إيجاد مجلس نيابى مصرى».

وعندما يعلن عن قيام مجلس المبعوثان العثمانى فى تركيا يبادر الشيخ على يوسف بنشر النص الكامل للنظام الداخلى لهيئة المبعوثان ومجلس الأعيان العثمانى. وينشر معه عددًا من التعليقأت غير الموقعة التى تبين راحة الشعب المصرى بذلك الحدث(١) وبعد أسابيع قلائل يسافر الشيخ على يوسف إلى تركيا ويمر فى طريقه بالشام ومن هناك يبعث بمقال إلى (المؤيد) يدعو فيه إلى اشتراك مصر فى مجلس المبعوثان، وقد كانت حجته فى ذلك أن «المصرى لم يزل عثمانيًا بالمعنى العام وهو خاضع فى أحكام حقوق الدول للقوانين العثمانية العامة إذا خرج قيد شبر عن بلاده كان عثمانيًا من كل وجه يرجع فى أموره إلى سفراء وقناصل الدولة العلية فى الخارج ومصر فى أحكام الجمارك خاضعة للنظام العثمانى وفى أمر الامتيازات الأجنبية، كذلك وفى التشريع الذى يخص الأحوال الشخصية وكل ما يدخل فى دائرة القضاء الشرعى نابعة رأسًا إلى إرادة جلالة السلطان الأعظم والقاضى الأكبر من قبله.. وعلى مصر خراج سنوى يؤدى لخزينة الدولة والسكة لا تزال تصدر باسم جلالة السلطان والخطبة لا تزال باسمه وألقاب الشرف لا تصدر إلا متوجة به والراية التى تنشر على أرجاء مصر هى الرايةالعثمانية وفى القانون الأساسى حقوق عامة للعثمانى لا يدركها المصرى وهو من جملة العثمانيين»(٢).

وعلى ضوء هذه المبررات ينتهى الشيخ على يوسف إلى المطالبة «بأن كل ما يستفيده العثمانى بوجه عام من ذلك القانون ولا تعطيه للمصرى امتيازاته يجب أن يأخذه من القانون الأساسى لأنه من حق كل عثمانى بوجه عام فإذا لم تصبح حكومة مصر نيابية بعد اليوم.. وجب على أهليها أن يفكروا فى أمرهم من هذا القبيل وأن يدرسوا مسألة اشتراكهم فى مجلس المبعوثان درسًا دقيقًا يجلى غوامضها».

والجدير بالذكر أن هذه الفكرة قد قوبلت بالرفض من جانب أكثر الصحف المصرية.. بل أن الحزب الوطنى- الذى يتم (بالعثمانية)- رفض هذه الفكرة وأتهم الشيخ على يوسف أنه يريد الانتقاص من استقلال مصر(٣).

ويجبرنا موقف الحزب الوطنى من اقتراح الشيخ على يوسف إلى تسليط الضوء على أحد الأخطاء الشائعة القائلة بأن مصطفى كامل قد انشغل- ومعه الحزب الوطنى- بأمر الجلاء

(١) المؤيد- ١٧ يوليو سنة ١٩٠٨ .

(٢) المؤيد- ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (حقوق مصر العثمانية- مصر ومجلس المبعوثان).

(٣) اللواء- ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٨ .

والاستقلال.. فلم يوجه اهتمامًا كافيًا إلى الحياة النيابية ولم يشارك فى المطالبة بالمجلس النيابى إلا فى الفترة الأخيرة من حياته.. والجدير بالذكر أن مثل هذه الأقوال قد ترددت أيضًا عقب وفاة مصطفى كامل بأشهر قليلة وكانت موضوعًا لمناظرة فكرية وحزبية بين الشيخ على يوسف.. ومحمد فريد ورجال الحزب الوطنى.. سوف تعرض لتفاصيلها فى الفصل الذى خصصناه للحديث عن الصحافة المصرية والحياة الحزبية.

ولكن الحقيقة - كما تبين لنا أثناء قيامنا ببحثنا هذا - ان الحياة النيابية ومطلب المجلس النيابى المصرى قد استحوذ على اهتمام مصطفى كامل منذ وقت مبكر.. أى منذ السنوات الأولى لإصداره صحيفة «اللواء» فهو يكتب فى العدد الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ مقالاً بعنوان (الروح النيابية فى مصر) يطالب فيه بأن تكون الحكومة «قدوة للأمة فى أفعالها حتى يمكن للأمة أن تحترم الدستور وتحافظ على القوانين»(١) ويتهم الحكومة بأنها «تهزأ بالدستور وتدوس بقدميها القانون «ويعلن أن هذا ليس سلوك الذى يريد أن يكون قدوة لغيره.. ثم يذكر أن المجالس النيابية فى أوربا تقوم قيامتها إذا خالفت الحكومة نظاما أو اعتدت على أحد كائنا من كان واضطهدته بغير مسوغ قانونى ولكن ماذا نرى فى مصر؟ «نرى غير ذلك على خط مستقيم.. نرى كل إنسان كبيرا كان أو صغيرا غير آمن على مركزه.. غير مطمئن على مستقبله مهدداً فى كل آن ولأى سبب».. وبناء على ذلك فإن مصطفى كامل يدعو الأمة المصرية إلى «المطالبة بإيجاد المجلس النيابى الذى وعد به دوفرين لتتكافأ القوى ويتم التوازن ويكون هناك مدافع عن حقوق الأمة وحقوق الموظفين من عبث العابثين ولعب اللاعبين ويطالب كل محب لمصر وراغب فى خيرها «ان لا يكون له نشيد إلا.. تجب المطالبة بالمجلس النيابى.. تجب المطالبة بالمجلس النيابى.. فترفرف علينا الروح النيابية».

وعندما قام الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية يطالب بإنشاء من جلس نيابى مصرى وقف مصطفى كامل إلى جانبه يؤيده بعدة مقالات كتبها فى اللواء أعلن فيها موافقته وتأييده لهذا المطلب مشيراً فى نفس الوقت ان مطلب المجلس النيابى واحد من أهم مطالبه السياسية وطالما نادى به فى مقالاته وخطبه منذ عشر سنوات سابقة فهو يقول: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها على وجود إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات كما يسرنا ان هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهالى القطر.. لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال»(٢).

ويؤكد مصطفى كامل فى مقاله سالف الذكر أنه فى ظل غياب المجلس النيابى سوف يظل «يسيراً على صاحب السلطة أن يغير من النظامات ما شاء ويقلب فى أوضاع الحكومة كما أراد وكلما أراد».

---

(١) - ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الروح النيابية فى مصر).

(٢) اللواء - ٩ مارس ١٩٠٤ مقال بعنوان (إنشاء مجلس نيابى).

ويدافع مصطفى كامل عن حق الجمعية العمومية فى طلب المجلس النيابى قائلا إن القضية الأساسية هى «هل الأمة بلغت الاستعداد الذى يؤهلها لوجود مجلس نيابى لها أم لا؟ ،لا أخال أن أحداً من الناس ولو كان عدوا للمصريين يدعى أن الصرب والبلغار أرقى منا وبينهم علماء وفضلاء أكثر ما بيننا حتى يتمتعوا هم بالحقوق النيابية ونحرم نحن منها».

وكان مصطفى كامل يعتقد أنه «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد «ورغم ذلك فهو يدعو «لأن يعلو صوت الأمة على صوت الاحتلال وأنه إذا تمكنت الأمة بمطلبها ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم فلسوف نصل إليه.. وهى تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

ولكن مصطفى كامل سرعان ما يصطدم بالشيخ على يوسف عندما حاول الشيخ أن يتوجه بمطلب المجلس النيابى إلى اللورد كرومر وليس للخديو.. عندئذ تصدى مصطفى كامل للرد عليه.. واستنكر موقف على يوسف واعتبره «دليلاً على ضعف إدراك الكاتب.. بقدر ما بين صغر نفسه لأن القاعدة التى أيدها التاريخ ألف مرة وليس لها استثناء وهى أن الأمة لا تنال من حاكمها «الأهلى».. حقوقها النيابية إلا إذا أرهبته وخشى شر غضبها.. فكيف تنال الأمة المصرية هذه الحقوق من حاكمها (الأجنبى) عفوا منه وإحسانا»(١).

ويؤكد مصطفى كامل أن الأجنبى المسيطر على بلاد القابض على أزمة أمة من مصلحته «أن تبقى هذه الأمة متأخرة متفرقة ضعيفة القوة والحول غير قادرة على إظهار إرادتها وتعزيز أقوالها بالأفعال فمطالبته بمنحها الحقوق التى تصير بها أمة عالية الصوت لا تعد فقط جهلا بالسياسة وأصولها والتاريخ وحكمه ونواميس الأمم والحكومات بل تعد إعلانا بضعف هذه الأمة واستسلامها البالغ حد الموت لأن الحقوق لا تلتمس كما يلتمس الإحسان بل تطلب بالصوت العالى والكلمة التى تدوى فى الوجود» ثم يعلن مصطفى كامل أن السائل الذى يلتمس الحقوق النيابية من اللورد كرومر «يهين بلاده بغير سبب فضلا عن أنه يطلب المحال لأن اللورد مكلف من ضميره ومن قومه بخدمة وطنه وليس من مصلحة إنجلترا مطلقا أن تكون السلطة البريطانية فى مصر مقيدة بإرادة المصريين» .. وفى رأى مصطفى كامل أن الأمة المصرية تنال حقوقها النيابية وغير النيابية «يوم تعلم الدنيا كلها أنها ذات رأى قوى وإرادة فعالة وأن فيها رجالاً لا يخافون فى الحق لوما أو عقابا وأن روح الاستقلال الذاتى دبت فى الصغير والكبير ومهدت الأسباب للاستقلال العام».. وهو يعتقد أن الأمة المصرية لا تبلغ هذه الدرجة «إلا بالتعليم الأهلى الصحيح وبمحاربة كل كاتب أو خطيب أو متصدر للأعمال العامة يهين الأمة ويحقرها ليخدم مصالحه الذاتية وبعض أغراضه الشخصية» وهنا يطالب مصطفى كامل أحرار المصريين بمحاربة الخائنين بكل الوسائل وإعلان آرائهم فى كل وقت وفرصة حتى تثبت الأمة قوة حياتها وتنال حقوقها وتعطى وطنها مكانه من السؤدد والعظمة والاحترام».

---

(١) اللواء - أول يناير سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (بم ننال حقوقنا).

وعندما يقع حادث دنشواى يطالب مصطفى كامل مجلس شورى القوانين بأن يعلن موقفه من الحادث وأن يستنكره وأن ذلك لا يكون «إلا بأن يرفع المجلس صوته فى هذه الحادثة التى خالف القائمون فيها بالأمر نموذج الإدارة العمومية وارتكبوا الشطط الذى استوجب سخط الأمة الممثلة فى هذا المجلس.. ويكون هو غير جائر عن الواجب عليه إذا طلب إعادة نظر فى هذه القضية.. بل الواجب عليه فوق ذلك أن يطلب محو الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ بإنشاء المحاكم المخصوصة لما حصل من سوء استعماله»(١).

وفى عام ١٩٠٨ يقود الحزب الوطنى حملة لجمع التوقيعات لتقديمها إلى الخديوبطلب المجلس النيابى والدستور ويكتب محمد فريد فى اللواء يكشف عن حجم هذه الحركة فيقول «لقد جمعنا حتى الآن خمسة وأربعين ألفا من الأصوات وقد قدمنا عرائض الالتماس التى جمعت للآن إلى الديوان الخديوى حسبما أمرنا الجانب العالى حين تقابلت مع سموه يوم السبت الماضى وستقدم لسموه كل ما يتجمع لدينا من العرائض بعد الآن أولا بأول وان كان العدد الذى قدمناه كافيا لإقناع أولى الحل والعقد بأن فى البلاد رأيا عاماً يجب احترامه»(٢).

وفى نفس المقال رد «محمد فريد» على تساؤل الشيخ على يوسف عن إمكانية توفيق الحزب الوطنى بين المطالبة بوجود مجلس نيابى حقيقى قادر على تنفيذ قراراته وبين وجود جيش الاحتلال.. فقال «لا أدرى ما يريد أصحاب هذا الاعتراض؟ أيريدون أن لا نطالب بالدستور والمجلس النيابى ما دام الاحتلال موجودا أو أن نلتمسه من إنجلترا حتى تصبح بلادنا مستعمرة إنجليزية مثل كندا وأستراليا؟ نحن قلنا ونقول إن الاحتلال يعرقل أعمال مجلس النواب ولذلك فإننا نطلب الجلاء ولكن أملنا فى الحصول عليه لا يمنعنا من طلب الدستور والمجلس النيابى نلتمسه من انجلترا حتي تصبح بلادنا مستعمرة إنجليزية مثل كندا واستراليا؟ نحن قلنا ونقول إن الاختلال يعرقل أعمال مجلس النواب ولذلك فإننا نطلب الجلاء ولكن أملنا فى الحصول عليه لا يمنعنا من طلب الدستور والمجلس النيابى من حاكم البلاد الشرعى الذى يريد ذلك البعض الإيقاع بينه وبين الحزب الوطنى مع أنهم يعلمون أن حزبنا مخلص الولاء لعرش الخديو.. ملتف حوله ومطالب برد ما سلب من حقوقه وأنا لا نريد من صاحب هذا العرش أن يضحى باستقلال البلاد لإعطائنا الدستور والمجلس النيابى بالصفة التى يريدها هؤلاء المعترضون بل نفضل أن نحرم منه مؤقتًا على أن نناله بهذه الصفة القاتلة للاستقلال».

وعلى النقيض من موقف مصطفى كامل والحزب الوطنى تبدو مساهمة «أحمد لطفى السيد» وصحيفة «الجريدة» فى الدعوة للمجلس النيابى .. .مساهمة ضئيلة.. لا تتناسب مع حجم ادعاءات هذا المفكر أوصحيفته بانتصارهم للمبادئ الديمقراطية.. فقد استقبل «لطفى السيد» هذه الدعوة إلى المجلس النيابى باهتمام ضئيل، إن لم يكن ببرود فقد كان رأى لطفى السيد

(١) اللواء - ٢١ يوليو سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين وحادثة دنشواى).

(٢) اللواء - ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

الاكتفاء مؤقتًا «بتوسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات»[1].. حتى تتحقق استنارة الحكومة برأى الأمة ووقوفها على حقيقة ما تحس الرعية بالحاجة إليه من مصالحها ومن منتخبى الأمة مشاركة الحكومة فى الرأى والبحث فى النظامات والقوانين تطبيقًا على المصلحة العامة». وهذا من شأنه فى رأى الكاتب أن «يعد الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها»[2].

ومما يذكر أن لطفى السيد أيد موقف الحكومة فى رفض طلب الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى قائلاً «إن الحكومة ترى أن الحالة لا تسمح بمنح البلاد مجلسًا نيابيًا كامل السلطة بل هى ترتئى توسيع سلطة مجالس المديريات ثم تنظر بعد ذلك فى ما تجد زيادته حتى تصبح للأمة مشاركة فعلية لا سلطة نيابية عليا»[3].

ويعلل لطفى السيد موقفه بأنه «يريد مجلسًا نيابيًا لبلادنا ولكن بعد أن تتكون الأمة فالمسألة الآن هى إنشاء روح وطنية لا روح عناد واضطراب وهى روح الاحترام لولاة الأمور».

وابتداء من العدد الصادر من الجريدة فى ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ يكتب لطفى السيد سلسلة مقالات تحت عنوان (المجالس النيابية- مطلب الأمة من السير جورست) يتوجه بها إلى المعتمد البريطانى الجديد (جورست) شارحًا له وجهة نظر الأمة المصرية (من الزاوية التى يراها) فى كيفية مشاركتها فى السلطة . ويبدأ لطفى السيد هذه المقالات معترفًا بأنه إنما يعبر عن «عدد غير قليل من كبراء البلاد يدينون بالسعى بالمسالمة والاعتدال فى نيل الأمة حياة سياسية بالتدرج الممكن ثم ادعى أن هؤلاء الأعيان لا يعبرون عن أنفسهم فقط وإنما عن الأمة المصرية بأسرها باعتبار أنهم «أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد»[4].

ويعلن لطفى السيد أن قصارى ما يريده المصريون هو «أن تقتصر سلطتنا التشريعية علي القوانين التى تختص بنا مباشرة ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الأوروبيين أو من المحتلين وأن لا تصل هذه القوانين إلى مس مصالحهم بأية صورة من الصور»[5].

ثم يطرح الكاتب سؤالاً سبق أن طرحه قبل ذلك الشيخ على يوسف ولكن بصيغة مختلفة وهو: هل يرضى الخديو بالتنازل عن جزء من سلطته التشريعية؟

وفى إجابته على السؤال يؤكد لطفي السيد أن حكومة مصر مازالت إلى الآن «حكومة استبدادية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيها هما حق لسمو الخديو وأن ما يوجد فى البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانونًا للرجوع فيها »[6].. ومعنى ذلك فى رأيه أنه يجوز قانونًا العدول عنه «إذ أنه لم تبين السلطة التشريعية التى يملكها الخديو إلا تقييداً واهيًا إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذى وضعه قد تنازل عن جزء من

(١) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ .

(٢) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (حديث البلد).

(٣) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (جواب الحكومة على طلب المجلس النيابى).

(٤) الجريدة - ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المجالس النيابية مطالب الأمة من السيرالدون جورست).

(٥) الجريدة - ٢٠ مايو سنة ١٩٠٧ .

(٦) الجريدة- ٢١ مايو سنة ١٩٠٧.

سلطته التشريعية لأنه حفظ الحق لحكومته فى إصدار كل قانون يدخل فى هذا ضمنًا للقانون الذى يلغى القانون النظامى الذى هو خيال للدستور».. والذى تريده الأمة الآن فى نظر لطفى السيد هو أن تعطى «جزءًا من السلطة التشريعية أى أن سمو الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء ولا طريق لذلك ألا أن ينص فى التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامى إلا بمعرفة مجلس المصرية «لا تريد أن يكون لها مجلس كمجلس العموم الإنجليزى وإنما هى تطلب فقط الجزء الذى يمس حاجتنا إليه من السلطة التشريعية أى أن يكون رأى مجلس الشورى قطعيًا فى القوانين التى تطبق على المصريين دون سواهم على فكرة أن الحكومة هى التى تسن القانون وتعرضه على المجالس ولا يبتكر المجلس شيئًا إلا على سبيل إبداء الرغبة كما هو الآن».

ويتفق «محمد غانم» رئيس الحزب الجمهورى مع لطفى السيد فى اعتراضه على توقيت طلب المجلس النيابى بحجة أن الوقت لم يحن فى مصر بعد لمثل هذا المطلب فيقول فى مقال له فى جريدة الأحرار، «هبنا الآن نسلم بقول الذين يطلبون إنشاء المجلس النيابى لساعته فماذا تكون النتيجة من إنشائه؟ وكلنا يعلم أن معنى مجلس نيابى أن يكون مجلسًا تام السلطة يقضى ويبرم بحيث يكون مسموع الرأى نافذ الكلمة لا يسع أى سلطة أخرى أن تناهضه.. فإذا أنشئ المجلس النيابى فى الوقت الحاضر ألا يكون للاحتلال تأثير على نفوذه لأنه ما بقى المحتلون فى مصر فإنهم طبعًا لا يرضون بأى نفوذ يعلو على نفوذهم فيها إلا عن طريق القوة..أين هى القوة التى يرغمون بها على تنفيذ مطالبنا فإن قيل الحق.. قلنالقد استأثرت من قديم بكل حق فى السياسة ولم يبق الآن للقوة سوى القوة»[1].

ويذكر الكاتب أنه فى حالة ما إذا وافق الإنجليز على منح المجلس النيابى فسوف «يحصرون نفوذ هذا المجلس فى دائرة معينة من نفوذهم المطلق لأنهم عندئذ يعطون له نفوذًا بقدر معلوم لا يؤثر فى سيطرتهم شيئًا فيصبح المجلس فاقدًا الاستقلال الصحيح الذى يجب أن يعطى له ليعمل بحرية تامة ولمصلحة الأمة وباسم الأمة».

والحل الذى يقترحه (محمد غانم) هو أن علينا أن ننظر فى تشكيل هيئة حاكمة على تمام الاستقلال تضمن للوطنيين والأجانب دوام الأمن العام فى البلاد وبقاء العدل فيها فلا يغيب عنا أن الأجانب فى مصر على وفرة عددهم لهم فيها ممتلكات عظيمة ومصالح جمة يطلبون المحافظة عليها فهم يخشون من إنشاء حكومة أهلية بحتة أن يكون نصيبها من الاستقلال ضعيفًا فتذهب ريح الأمن العام وتفقد روح العدالة من القطر ويبيتون مهددين فى أموالهم ومصالحهم وهم أيضًا يرون أنفسهم من وجهة ثانية أكثر كفاءة ماديًا وأدبيًا من الوطنيين فتراهم لا يستأنسون من الثقة بهم فى الشئون والأحكام وهذا هو السبب فى بقاء المحاكم المختلطة والقنصليات إلى اليوم».. لذلك فالكاتب يطالب «بحكومة مستقلة يكون أمرها مشتركًا بين جميع أصحاب المصالح فى مصر. تكون نسبة الاشتراك فى أمر الحكومة بين هؤلاء بنسبة تلك المصالح لبعضها البعض».. ولا ينسى أن يؤكد أن «خير هيئة حاكمة لمصر ترضى الجميع ويسعى إليها الجميع هى الجمهورية بلا نزاع».

---

(١) الأحرار - ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (مصر.. مصر.. الجمهورية لا محالة)

ويلاحظ أن أقوال (محمد غانم) يغلب عليها التناقض.. إذ لا تعرف كيف يستقيم طلبه بإنشاء حكومة مستقلة فى مصر.. دون وجود مجلس نيابى تام السلطة.. إذ ما دام الإنجليز رافضين لإقامة مجلس نيابى تام السلطة فهم أيضًا سوف يرفضون إقامة حكومة مستقلة تامة السلطة.. ثم كيف تكون هناك حكومة مصرية مستقلة بينما يشارك فيها الأجانب بحسب حجم مصالحهم.. ومثل هذا القول لا يختلف فى شئ عن دعوة اللورد كرومر إلى دولية الجنسية المصرية.

ويبدو لنا أن (محمد غانم) وحزبه (الجمهورى) كانا مجرد دسيسة انجليزية قصد بها تشتيت قوى الحركة الوطنية المصرية وشغلها بمعارك جانبية تصرفها عن المطلبين الأساسيين وهما الاستقلال .. والحياة النيابية الصحيحة.

وفى مجال الدفاع عن حق الشرقيين فى الحياة النيابية السليمة يكتب محمود بك حسيب.. يرد فى صحيفة (ضياء الشرق) على المفتريات التى افتراها الغربيون على الشرق مثل قولهم «إن الاستبداد الذى أن الشرق تحت أثقاله عصورًا طوالاً جعل الشرقيين عاجزين عن السير على مقتضى النظامات النيابية»[1]، فيؤكد «أن الأيام أثبتت كذب ما زعموا «ثم يضرب المثل بتجربتين شرقيتين فى مجال الحياة النيابية.. فيتحدث عن «المجلس النيابى فى اليابان وهى بلاد شرقية منحه الميكادو لأمته فسارت على مقتضى نظاماته وهى الآن فى بحبوحة المجد والسؤدد» وعن «المجلس النيابى الفارسى وما أتى به من نجاح فاق كل تصور» ثم يخرج الكاتب من ذلك بنتيجة مؤداها حتمية نجاح التجربة النيابية فى مصر ويطالب المصريين بأن «يدأبوا على المطالبة بالمجلس النيابى حتى نناله بإذن الله».

ويتساءل (محمود الشاعر) فى صحيفة (وادى النيل)، ماذا لو كان لنا مجلس نيابى؟ فيؤكد أنه لو كان فى مصر مجلس نيابى «لأشرف على أعمال الحكومة ولكان قوله الفصل فى كل مشروع من المشاريع العامة ولوقفت الحكومة عند حدها فى التصرف ولخرجت القوانين للناس مستوفا شروط التشريع كاملة ومراعية لمصالح الرعية نافذة على الجميع سواء بسواء واقفه فى كل وجه يحاول العبث بحرية المواطنين»[2] ويختتم الكاتب مقاله قائلاً «لو كنت ممن يميلون إلى الوشم لوشمت على ذراعى وذراع أولادى.. لو كان لنا مجلس نيابى».

وفى صحيفة (مصر الفتاة)، يكتب (سيد على) مؤكدًا أنه لا يرى فى الوجود مرتبة «أسمى وأعلى من مرتبة النائب الذى تختاره أمته ليمثلها وينطق بلسانها ويعبر عن رأيها ولا مهمة أشرف وأجل من المهمة التى يعهد بها الشعب إلى واحد من أبنائه الصادقين المخلصين خدمة للوطن وسعيًا وراء خيره وصلاحه»[3].

---

(١) ضياء الشرق- ٥ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المجلس النيابى).

(٢) وادى النيل- ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٨ فقال بعنوان (لو كان عندنا مجلس نيابى).

(٣) مصر الفتاة- ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (أثبتوا أن فى مصر نوايا).

وفى ضوء هذه الرؤية يطالب الكاتب نواب مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية بأن «يرفعوا رؤوسهم وأصواتهم أينما حلوا وحيثما وجدوا فإن فى ارتفاع رؤوسهم ارتفاعًا لرأس الأمة التى يمثلونها وفى علو أصواتهم علواً لصوت الأمة التى أنابتهم عنها».

ثم يعلن أن الأمة المصرية خرجت اتفاق نوابها وثباتهم فى طلب المجلس النيابى ولكنها ترجوهم أن يحافظوا على هذا الثبات».

ويدعو الكاتب النواب بأن «يتمسكوا بموقفهم الأخير من طلب المجلس النيابي وأن يصروا على أن لم يكون لهم حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة شئون البلاد أو بعبارة أخرى أن يعملوا على أن يردوا للأمة نصيبها فى السلطة والنفوذ».

أما بشارة تقلا صاحب «الأهرام» فإنه يستقبل المجالس الثلاثة شبه النيابية التى اقترحها اللورد دوفرين فى تقريره.. استقبالاً حماسيًا.. ويعرب عن رأيه فى أن مجلس شورى القوانين.. والجمعية العمومية ومجالس المديريات «بداية لحكم دستورى حقيقى.. وهى كافية لإرضاء الأمانى الحرة التى يتمناها شعب مصر»[1].

وبتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٤ يكتب بشارة تقلا مبشراً بافتتاح أول دورة لمجلس شورى القوانين فيقول «وغداً يلتئم مجلس شورى القوانين طبقًا للأمر العالى الصادر بهذا الشأن للنظر فى حقوق البلاد نيابة عن أهلها الذين تخيروهم وكلفوهم النظر فى أمورهم»[2].. ويصف بشارة المجلس بأنه «النائب عن الأمة ولسان حالها كما يشير إلى ذلك قانونه».. ثم يشيد بقانون المجلس الذى «يقضى له بالنظر فى كل قانون ولائحة» ولقد بلغ عن تحمس بشارة تقلا لمجلس شورى القوانين أن طالب الحكومة «بأن تنشر محاضر جلساته» وذلك من أجل «تعميم الفائدة ولتقف الناس علي أعماله وأقواله»[3].. بل إنه يطالب بنشر هذه المحاضر أيضًا مترجمة إلى الإنجليزية والفرنسية وذلك لتفنيد مزاعم القائلين بعدم أهلية المصريين للوظائف».

ويلاحظ أن بشارة تقلا كان يعطى لمجلس شورى القوانين قيمة وأهمية لم تكن له فى الواقع.. ولكن يمكن تفسير ذلك بأن صاحب الأهرام كان حتى ذلك الوقت مؤيداً لانجلترا داعيًا لها فى مصر وهو فى ذلك يسير وراء السياسة الفرنسية التى كانت تهادن انجلترا فى مصر أملاً فى أن تشاركها النفوذ فيها ولكن عندما فشل مؤتمر لندن الذى عقد فى مايو سنة ١٨٨٤ والذى كان هدفه بحث الأوضاع المالية فى مصر وأرادت فرنسا أن تشمل مناقشاته وضع انجلترا فى مصر.. وأمام إصرار انجلترا على الانفراد بنفوذها فى مصر بدأت فرنسا تعمل ضد بقاء الإنجليز فى مصر.. وبالتالى بدأ موقف الأهرام يتغير وقد شمل هذا التغير موقفها من المجالس شبه النيابية، إذ بدأت كتابات صاحب الأهرام تكشف عن عيوب النظام النيابى فى البلاد.. ومما يؤكد الرأى

---

(١) الأهرام- ٧ مايو سنة ١٨٨٣ .

(٢) الأهرام - ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ .

(٣) الأهرام - ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٤ .

الذى نذهب إليه أن بداية هذا التغير فى موقف بشارة تقلا من هذه المجالس كان بمناسبة عقد مؤتمر لندن سالف الذكر فقد طالب صاحب الأهرام الشعب المصرى بأن «يهب للمطالبة.. ولوم مجلس الشورى أن أهمل الواجب.. وبإيفاد مواطن كبير من أعضائه يدافع عن وجهة نظر مصر فى المؤتمر»(١).

ويمضى الكاتب فيطالب مجلس شورى النواب بأن يكفر عما ارتكبه من أخطاء فى حق البلاد ويذكر القراء باليوم الذى اكتتب فيه بعض أعضائه «لتقديم الهدايا لقواد جيش الاحتلال مكافأة لهم على فتح البلاد» وكان يومئ بذلك إلى ما اتفق عليه سلطان باشا ووفد من أعيان الوجهين القبلى والبحرى من تقديم أنواع من الأسلحة الفاخرة للأميرال سيمور والجنرال ولسلى والجنرال لو قواد الحملة الإنجليزية التى دخلت البلاد(٢).

وهاجم الكاتب أعضاء مجلس شورى القوانين الذين تركوا مستقبل مصر يتقرر فى مؤتمر لندن بينما ذهبوا إلى قراهم غير مهتمين فقال « وقد أخذتنا الدهشة بهم فإننا ننتظر منهم تحقيق الآمال فإذا بهم قد انفصلوا عن بعضهم وسافر كل منهم إلى بلدته غير مالين المسئولية».

وبعدها أعلن بشارة تقلا أنه لم يعد له أمل كبير فى مجلس الشورى «فقد خيب آمال الأمة»(٣). بل لقد وصل الأمر أن الأهرام تجاهلت أخبار المجلس تمامًا لعدة سنوات بعد ذلك(٤).

ولكن «الأهرام» يعود بعد فترة طويلة نسبيًا فيسهم من جديد فى الحديث عن الحياة النيابية فى مصر وخاصة فى السنوات الأولى من القرن الحالى فى وقت كان مطلب إنشاء مجلس نيابى مصرى موضوع الاهتمام الرئيسى للحركة الوطنية المصرية.

ولقد أيد الأهرام هذا المطلب وآذر أعضاء الجمعية العمومية عندما تقدموا إلى الحكومة برغبتهم فى إنشاء مجلس نيابى وهاجم الحكومة عندما رفضت هذه الرغبة قائلاً «لو أراد امهر المصورين أن يصوروا للعاقلين العادلين وللمدركين المنصفين جمال الحكم النيابى لو كان موجودًا فى هذه البلاد ودمامة الحكم المطلق النافذ الكلمة فينا لما استطاع أن يصورها بشكل أتم مما صورتها أقلام النظارات فى جوابها على مطالب الجمعية العمومية»(٥).

وعندما بدأ التفكير فى إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لتحل بدلاً منهما الجمعية التشريعية أيد الأهرام هذه الفكرة ولكنه اشترط لنجاح هذه الجمعية الجديدة أن «يزداد عدد الأعضاء وأن يكون انتخابهم مباشرة من الشعب لا من أعضاء مجلس المديرية»(٦).

---

(١) الأهرام- ٢ مايو سنة ١٨٨٤ .

(٢) د. سامى عزيز- الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى ص ٢٦٤ . وسليم النقاش- مصر للمصريين- الجزء السادس، ص ١١ .

(٣) الأهرام - ١٤ مايو سنة ١٨٨٤ .

(٤) د. إبراهيم عبده- جريدة الأهرام تاريخ وفن - مؤسسة سجل العرب- القاهرة ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥) الأهرام - ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨ .

(٦) الأهرام- ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ .

كذلك كان من رأى الأهرام أن الجمعية التشريعية لن تكون لها قيمة حقيقية إلا إذا «كان رأى هذا المجلس قطعيًا فى المسائل الإدارية البحتة التي تتعلق بالوطن مباشرة»[1] وعندما اقترب موعد انتخابات الجمعية التشريعية طالبت الصحيفة الناخبين بأن «يفيشوا عن المرشح الكفء ولا يمنعهم من انتخابه تهديد ولا وعيد ولا صداقة ولا قرابة ولا منفعة ولا مديح ولا قدح لأن وطنكم بحاجة إليه كحاجة العليل إلى الدواء الشافى[2].

ورغم ذلك فإن الأهرام بعد انعقاد الجمعية التشريعية كان كثيرًا ما يوجه سهام النقد إليها إذا أخطأت واعترفت .. فعندما نشب الخلاف داخل الجمعية فيمن يقدم على الآخر وكيل الجمعية المعين [3].. أم وكيلها المنتخب؟[4]

وهاجمت الصحيفة أعضا الجمعية وطالبتهم «بالتعاضد لا التحاسد والتآزر لا التنافر.. والمناقشة لا المنافسة والعمل لمصلحة الجمهور لا لمصلحة الأفراد لخير مصر ولسلطة أمتها لا للمنابذة»[5].

وعندما لاحظت الصحيفة أن بعض أعضاء الجمعية يهملون حضور الجلسات هاجمتهم وقالت إن «للأمة عيونًا ترقبهم وآذانًا تسمعهم وألسنًا تعنفهم على التقصير وتطالبهم بالجد والجهد والعمل بلا كلل»[6].

وعندما صار قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ تطبيقًا للدستور الجديد بعد إعلان الاستقلال نشره الأهرام فى صفحته الأولى وأخذ يدعو الجمهور للاشتراك فى الانتخابات وطالب بالحرص على «اختيار مرشحين يعملون للمصلحة القومية لا المصلحة الشخصية»[7].

وكان الأهرام يتابع أخبار الحملة الانتخابية.وينشر بيانات الأحزاب وخطب وندوات المرشحين وفى بداية الأمر كان الأهرام يحرص على إظهار حياده تجاه جميع الأحزاب وطالب الصحف بأن «يقتصر عملها على إرشاد المواطنين إلى انتخاب من فيه الكفاءة والناس أحرار فى الأخذ بالنصح»[8].

وبعد انتخاب المندوبين الثلاثينيين... خاطب الأهرام هؤلاء المندوبين ودعاهم «إلى تحكيم الضمائر والعقول ووضع مصلحة البلد فوق الشهوات والنزعات فى اختيار نواب الأمة فى الغد القريب».

---

(١) الأهرام – ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ .
(٢) الأهرام – ٨ ديسمبر ١٩١٣ .
(٣) كان عدلى باشا يكن.
(٤) كان سعد باشا زغلول.
(٥) الأهرام – ١٣ فبراير سنة ١٩١٤ .
(٦) الأهرام– ٨ مايو سنة ١٩١٤ .
(٧) الأهرام– ١٢ مايو سنة ١٩٢٣ .
(٨) الأهرام – ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

ولقد وصل اهتمام الأهرام بالانتخابات أن نشر أسماء جميع من فاز من أعضاء المندوبين الثلاثينيين فى جميع أنحاء البلاد[1]، ونشر أسماء الدوائر الانتخابية لمجلس النواب فى جميع المحافظات والمديريات والمراكز على الصفحة الأولى[2].

وقد لوحظ أنه باقتراب موعد الانتخاب بدأ الأهرام يميل إلى مرشحى الوفد لدرجة أنه استحدث بابا يوميًا باسم (الوفود فى بيت الأمة)[3].

وبعد انعقاد البرلمان كان الأهرام يخصص جزءاً كبيراً من صفحاته لنشاط ومناقشات المجلس وخصص بابين ثابتين يوميًا الأول باسم (فى مجلس النواب) والثانى باسم (فى مجلس الشيوخ)

وقد كان الأهرام يحرص على انتقاد أى خطأ يقع فيه المجلس.. فهو يهاجم مثلاً عدم وجود نظام فى المجلس وسيادة الضوضاء والفوضى قائلاً «على أننا نأمل أن يؤول ذلك كله بفضل النواب أنفسهم فيسود النظام فى الجلسات وتسكن هذه الضجة الدائمة التى لا تنقطع ويتمكن المجلس من درس كل رأى وتمحيصه درسًا دقيقًا فلا يصدر أى قرار فى كبير الأمور أو صغيرها إلا إذا اختص ذلك الرأى ونضج» [4]

وينتقد (الأهرام) المعاملة التى تلاقيها الصحافة من المجلس «فقد وضعوها فى مكان لا تسمع منه ولا ترى إلا ضجيج النواب فقط بل لعلو المكان وبعده عن مقاعد النواب»[5]. ويطالب بأن «يفرد للصحافيين مكانًا خاصًا وراء مقاعد النواب إلى أن يتم إعداد أمكنة جديدة لهم».. ثم تؤكد الصحيفة أن «للصحافة حرمة وأن لها لمهمة فحرمتها تقضى بألا تمتهن ومهمتها تقضى بأن تمكن من أدائها بجميع الطرق الممكنة».

وعندما بدأ البرلمان يستعد لاختتام دورته الأولى يحاول الأهرام أن يقدم تقييمًا لعمله فى الشهور الثلاثة والنصف التى استمرت فيها جلساته فيؤكد أن «ثلاثة أشهر ونصف شهر كانت كافية لأن تتبين للأمة الخطوة الأولى من الحكم النيابى فإذا خيل إلى بعضهم أن هذا الحكم يعود بالنعمة السابغة على الأمة فى أشهر قليلة كان هؤلاء المتخيلون على ضلال كبير»[6].

ومن ناحية أخري يهاجم الأهرام الذين «يغالون القول بأن البرلمان لم يفعل شيئًا أيضًا.. لأن هذا البرلمان لم يكن له بد من تنظيم شئونه وهيأته قبل السير فى طريق العمل ومثله مثل الجيش الذى يتأهب للمعركة فإنه فى حاجة قبل كل شئ إلى أن يعد عدته وينظم صفوفه «ويدلل الأهرام على صحة قوله الأخير فيطالب بالمقارنة بين «الأيام الأولى من عمر البرلمان وبين الأيام الأخيرة من أعماله فإن الخطوة التي خطاها فى دقة البحث وفى التمحيص والتدقيق وفى انتظار

---

(١) الأهرام- ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٢) الأهرام - ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٣) الأهرام- ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٤) الأهرام - ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ .

(٥) الأهرام- ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ .

(٦) الأهرام- ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ .

الأعمال لهى خطوات واسعة لا تبشرنا بحسن المستقبل فقط بل هي تبشرنا بالنجاح التام المعلق أكثر على أعمال اللجان وهذه اللجان لم يكن بإمكانها الوصول فى وقت قصير إلى تبين أسرار الدولة والحكم.. ولما توصلت إليه وأيدت فيه آراءها دل على صدق نظرها وحزمها وتوليها النافع لا بطريقة الإنقلاب والتحول السريع بل بطريقة التدرج والعمل اللين المنتج».

وعندما تقدم وزارة زيوار باشا على حل البرلمان عقب حادث مقتل السردار يعارض الأهرام هذا القرار ويعلن أن قرار الحل «ليس قراراً دستورياً ولم يكن من الواجب حله لما فى ذلك من خطر على مستقبل حياتنا الدستورية»(١).

ومن الطريف أنه عندما بدأ الإعداد للانتخابات الجديدة للبرلمان فى أواخر عام ١٩٢٤ نشرت الأهرام خبر ترشيح صاحب الأهرام لمجلس النواب عن حزب الوفد ورغم ذلك أكد الأهرام أن سياسته لم تكن ولن تكون سياسة حزبية «فالأهرام وصاحبها لا يتلكآن لحظة عن مؤازرة كل عامل فى سبيل الوطن والدستور»(٢).

ننتقل بعد ذلك للحديث عن موقف كاتب كبير آخر من الحياة النيابية فى مصر هو أمين الرافعى.

ولقد بدأ اهتمام أمين الرافعى بالحياة النيابية فى مصر منذ أن كان محرراً فى صحيفة اللواء- فكتب فى عام ١٩٠٨ يهاجم فكرة الاستعاضة عن إنشاء المجلس النيابى بتوسيع مجالس المديريات وقال أن هذه الفكرة «إنما صدرت عن المعتمد البريطانى لا عن غيره»(٣). ثم طالب مجلس شورى القوانين بالامتناع عن نظر المشروع المقدم إليه بتوسيع مجالس المدير باعتبار أن هذا المشروع «لا يمثل إرادة الأمة».. وهو فى ذلك إنما كان يرد على أحمد لطفى السيد الذى كان يطالب بتشجيع العمل على توسيع مجالس المديريات وزيادة اختصاصاتها.(٤)

كذلك فقد كتب أمين الرافعى فى اللواء يهاجم الفكرة التى دعا إليها الشيخ على يوسف باشتراك مصر فى مجلس المبعوثان الذى شكل بعد صدور الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ وقال إن مثل هذه الدعوة تهدد بسلبنا حقوقنا الاستقلالية التي اعترفت بها الفرمانات الشاهانية وأن قبول الخديو النزول عن سلطته لمجلس المبعوثان يعنى أن يصبح كباقى الولاة الذين ليس لهم من الأمر شئ»(٥).

وقال الرافعى أن ترديد هذا الرأى سوف يعطى أوروبا حجة تؤكد بها «اتهامنا صباح مساء بأننا لا نحتج على الاحتلال ولا نناصبه العداء إلا رغبة فى استبدال حكم الأتراك بهذا الاحتلال وفى سلب مصر حكمها الاستقلالى الذى تمتعت به زمناً طويلاً».. ثم أكد أن من «العار والخزى أن تتنازل أمة عن حقوقها وامتيازاتها وأن من الخرف والضعف أن يقر امرؤ على نفسه بدين لم ينقده».

---

(١) الأهرام- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٢) الأهرام- ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٣) اللواء- ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (مجالس المديريات وموقف شورى القوانين إزاء الموضوع).

(٤) د. عبداللطيف حمزة- أدب المقالة الصحفية- الجزء السابع (أمين الرافعى) ص ٨٧ - ٨٨ .

(٥) اللواء - ٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الخلط القانونى والخطأ السياسى).

وعندما انتقل أمين الرافعي بعد ذلك إلى صحيفة «الشعب» ظل على اهتمامه بالحياة٣٦٦ النيابية وكان يحرص دائمًا على متابعة جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ويعلق علي بعض مناقشتها وكان يحرص أيضًا على أن يوجه العديد من النصائح والإرشادات إلى الأعضاء فى كل دورة جديدة لأى من هذين المجلسين.. فهو يكتب مثلاً بمناسبة إفتتاح الدورة الجديدة للجمعية العمومية عام ١٩١٢ مخاطبًا النواب الجدد فيقول لهم إن «الأمة تطالبكم أن ترفعوا أصواتكم وتدلوا ببالغة الحجج وغالبيتها إلى ولاة الأمر مفهمينهم أنه قد آن لهذه الأمة أن تسترد حريتها والا تبقى بعد الآن مغلولة بأغلال من النظام الحالى وأنها لابد بالغة طلبتها عاجلاً كان ذلك أو آجلاً»(١)

وبعد إنشاء الجمعية التشريعية.. فند الرافعي محاولات بعض الصحف إعتبار إنشاء الجمعية دليلاً على أن النظام النيابى فى مصر ترقى وأصبح أحسن حالاً عما كان عليه فقد كان يرى أن «القانون النظامى الجديد الذى أنشئت بمقتضاه الجمعية التشريعية عدل نظام الانتخابات ومنح الجمعية التشريعية حق التفنين فى مسائل محصورة وأباح لها مناقشة مشروعات القوانين ثلاث مرات ولكنه فيما عدا ذلك وقف بالهيئة الجديدة حيث كانت الهيئات القديمة.. بل رجع بها إلى الوراء فى بعض الشئون بأن حرم عليها الخوض فى مسائل لم تكن محرمة وخوّل للحكومة حق حل هذه الهيئة إذا لم توافق على القانون فى المرة الثالثة»(٢) . وعلى ضوء تلك الحقائق يصر الرافعي على أن الجمعية التشريعية بمقتضى هذا الواقع «أصبحت أكثر خضوعًا لسلطة الحكومة من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية».

وعندما صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ عقب صدور الدستور كتب أمين الرافعي فى صحيفة (الأخبار) عدة مقالات تصدى فيها للكشف عن الثغرات فى هذا القانون.. وكان مما اعترض عليه أن يكون انتخاب أعضاء البرلمان على درجتين.. فهو يعتقد «أن المجالس النيابية التى تتولد من انتخاب متعدد الدرجات لا يمكنها مطلقًا أن تعبر عن آراء الشعب بل أن الفرق يظهر كبيراً بين الآراء السائدة فيها والآراء السائدة بين الشعب نفسه»(٣).. ولذلك طالب الرافعي أن يكون فى مقدمة أعمال البرلمان المصرى «أن يمحو هذه السبة عن البلاد وأن يرفع العوائق التى تحول دون دخول الأنظمة الانتخابية الصحيحة فى مصر».

ولقد وجه أمين الرافعي إهتمامًا كبيراً لانتخابات مجلس النواب.. وخصص أكثر صفحات صحيفة (الأخبار) لنشر أخبار المرشحين وندواتهم وخطبهم وكان يحرص على توجيه النصائح إلى الناخبين بانتخاب المرشح الأصلح بصرف النظر عن الحزب الذى ينتمي إليه.. وإن كنا نلاحظ أن أمين الرافعي كان يظهر فى بعض الأحيان ميله إلى مرشحى الحزب الوطنى».

---

(١) الشعب- ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (اليوم المشهود- أمل الشعب فى نوابه).
(٢) الشعب- ٢ يناير سنة ١٩١٤ .
(٣) الأخبار- ٨ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (حول قانون الانتخاب- عيوب طريقة انتخاب النواب).

وعندما أجريت الانتخابات وظهرت النتائج الأولية وظهر منها اكتساح الوفد لأغلبية الدوائر كتب «أمين الرافعى» يعلق على هذه النتيجة معلنًا «أن الأغلبية الساحقة فى مجلس النواب ستكون للسعديين.. ولم يكن هذا مستغربًا فقد ظهر ذلك من ميول الناخبين منذ البداية»[١]. وطالب بأن تكون نهاية المعركة الانتخابية» نهاية أيضًا لكل أسباب الخصام الذى كاد يمزق أحشاء البلاد مع وجود الغاصب بيننا» وذكر النواب بأن الأمة «تبقى تعديل كثير من أحكام الدستور وقانون الانتخاب وأنها تريد التخلص من القوانين الاستثنائية المقيدة لحريتها السياسية السالبة لحقوقها النيابية» فواجب النواب الجدد فى رأى الرافعى» أن يسعوا فى تحقيق هذه الغاية بكل ما أوتوا من غيرة وسيجدون من الأمة أكبر معضد لهم ماداموا يسيرون فى الطريق الذى رسمته لهم من قبل».

ثم أخذ أمين الرافعى يتابع باهتمام كبير مناقشات النواب.. وأثار العديد من القضايا الهامة.. فهاجم مثلاً محاولة الحكومة الوفدية تعيين وكلاء برلمانيين من أعضاء مجلس البرلمان وتساءل «ليقولوا لنا ما فائدة وجود هذا الوكيل البرلمانى بجانب الوزير وهل تراكمت الأعمال على أصحاب الدولة والمعالى الوزراء إلى درجة أنه أصبح لا يستطيع كل منهم أن يحضر بنفسه إلى البرلمان إذا استلزم الأمر حضوره؟ [٢] وقال أنه يمكن للوزراء أن «يستعينوا فى البرلمان بما شاء ومن كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم.. فما هى الحاجة إذن لإيجاد وكلاء برلمانيين تثقل مرتباتهم عبء الميزانية بلا ضرورة ولا مبرر».

وتعرض أمين الرافعى أيضًا لقضية مكافآت النواب وذكر أن المجلس ناقش اقتراحًا تقدم به أحد أعضائه يقضى بمنح النواب مكافأة سنوية قدرها ستمائة جنيه وتذكرة سفر بالدرجة الأولى على خطوط السكك الحديدية.. وقد سجل الرافعى على هذا الاقتراح أربع ملاحظات:-

الملاحظة الأولى : أن مجلس النواب «لم ينظر للآن فى أى مشروع قانون فلا يحسن أن يكون أول قانون يفحصه هو القانون الخاص بمكافأة أعضائه».

الملاحظة الثانية: أن هذه المكافأة الواردة فى الاقتراح «مبالغ فيها ولا سيما إذا قارناها بما يحصل عليه النائب من مكافأة فى انجلترا وفرنسا».

الملاحظة الثالثة: أن النواب لا يشتغلون «إلا نحو ستة أشهر فى العام فإذا قررت المكافأة المقترحة كانت نتيجتها أن يتناول النائب مائة جنيه شهريًا».

الملاحظة الرابعة: أنه لا ضرورة مطلقًا «لتذكرة سكة حديد على طول الخطوط لأن النائب لا يحتاج لهذه التذكرة إلا بين القاهرة وبلدته».

---

(١) الأخبار - ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (موقف البلاد الآن بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب).

(٢) الأخبار- ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوكلاء البرلمانيين).

كذلك هاجم أمين الرافعى فى أحد مقالاته قراراً اتخذته الأغلبية الوفدية فى البرلمان تقرر فيه أن للمجلس الحق فى إبداء رغبات غير ملزمة للحكومة بأن تنفذها وقال الرافعى أن الأكثرية فى مجلس النواب «لم تكن حريصة على حقوق الأمة يوم أصدرت هذا القرار وقد تكون هذه أول مرة يعمد فيها مجلس من المجالس النيابية إلى تقييد سلطته وانتقاص حقوق الأمة ولكن الأكثرية السعدية فى مجلسنا لا يضيرها أن تفعل ذلك الذى لم يسبقها إليه أحد لمجرد إرضاء الوزارة»[1].

كذلك هاجم الكاتب سلوك بعض المنتمين للأغلبية السعدية فى البرلمان الذين يعملون على «أن يخنقوا أصوات المعارضة فى المجلس.. ولقد شاهدنا كيف حوربت هذه المعارضة بالمقاطعة وبإقفال المناقشة فى وجهها وبمنعها من الكلام وبالتهويش عليها وبإخراج بعض أعضائها من الجلسة إلى غير ذلك من الوسائل التى كان يقصد بها اضطهاد المعارضين وحملهم على عدم مناقشة الحكومة بالحساب مهما كان فى هذه المناقشة من مصلحة البلاد»[2].

وعندما قامت وزارة زيوار باشا بحل البرلمان عقب مقتل السردار هاجم أمين الرافعى هذا القرار وأعلن أنه قرار «يتعارض مع الدستور» وصدر من منطق الحكم المطلق فى عهد الدستور»[3] ثم فند الحجج التى أعلنتها الحكومة تبريراً لحل البرلمان فقال:

«بنيت الوزارة قرار حل مجلس النواب على عدة أسباب جعلت فى مقدمتها استحالة اشتراك البرلمان فى المهمة التى أخذت على نفسها القيام بها وهى «مهمة إعادة صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية».. وهو سبب غريب لا نظن أن وزارة فى أى بلد آخر اجترأت أن تجعله ذريعة للتخلص من مجلس النواب لا سيما إذا كانت الحكومة التى يراد إعادة صفو العلاقات معها- ليست حكومة موالية للبلاد وإنما هى حكومة غاصبة ومعتدية»[4].

ويجرنا الحديث عن أمين الرافعى إلى الحديث عن كاتب آخر من كبار كتاب تلك الفترة هو عبدالقادر حمزة.

ورغم أن «عبدالقادر حمزة» بدأ حياته محرراً فى صحيفة «الجريدة» إلا أن اهتمامه بالحياة النيابية لم يبدأ إلا بعد أن تولى مسئولية تحرير صحيفة (الأهالى) وكان رأيه فى المجالس النيابية التى أقامها الاحتلال أنها «مجالس صورية لا قول لها ولا عمل.. وإنه لم يبق من معانى الحكم سواء للحاكم الشرعى (يقصد الخديو) أو للنظار أو للموظف المصرى أياً كان إلاغشاء ظاهرى يوشك أن يسقط فيسقط معه كيان مصر»[5].

---

(١) الأخبار- ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (مجلس النواب وانتقاص سلطة الأمة).

(٢) الأخبار- ٤ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(٣) الأخبار - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب ومذكرة الوزارة).

(٤) الأخبار- ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب).

(٥) الأهالى - ١٩ يوليو سنة ١٩١١ مقال بعنوان (الحكم الذاتى).

وكان عبدالقادر حمزة دائم المطالبة بمنح مصر مزيداً من الحكم الذاتي ولكنه كان يعتقد «بأن الحكم الذاتي يجب أن يتم بالتدريج.. فنحن لا نرى العنف سبيلا إلى إدراك مطالب البلاد»(١).. وهو يرى أن الحكم الذاتي: «لا نعطاه منحه ولا نغتصبه بالقوة ولكنا نأخذه أخذاً ونحن آمنون شر العثرة واثقون من النجاح». وبناء علي ذلك رحب عبدالقادر حمزة بقيام الجمعية التشريعية وكان يرى أنها خطوة كبيرة نحو تحقيق الحكم الذاتي لمصر وهو يعدد مميزات الجمعية التشريعية مقارنًا إياها بمجلس شورى القوانين فيؤكد أن «عدد النواب في هذه الجمعية الجديدة سيصبح سبعة وستين عضواً بعد أن كانوا سبعة عشر نائبًا فقط.. وأن انتخاب الأعضاء سيكون بطريقة دستورية أصح من الطريقة القديمة»(٢). ويعتبر عبدالقادر حمزة الجمعية التشريعية ثمرة من ثمرات» سياسة الوفاق التي جرت عليها السلطات الفعلية والشرعية منذ مجئ جورست». كذلك فهو يرى أن «هذه الجمعية تعتبر الخطوة الدستورية الأولى من الخطوات التي خطوناها نحن المصريين في سبيل الحياة النيابية والحكم الذاتي منذ مجئ الاحتلال البريطاني إلى اليوم».

ولقد تضاعف اهتمام عبدالقادر حمزة بالحياة النيابية بعد أن أصدر صحيفة (البلاغ) في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ وخاصة أن الصحيفة كانت تعتبر لسان حال سعد باشا زغلول.. لذلك فقد لوحظ أنه بعد صدور الدستور أخذ عبدالقادر حمزة يطالب بسرعة إجراء الانتخابات وأعلن تخوفه من أن يكون التلكؤ في إجراء الانتخابات سببه» إن السياسة الإنجليزية متخوفة حذرة أن يتبوأ مقاعد النواب الرجال الصادقون الذين تعرف هي قبل غيرها ما هو رأيهم فيها»(٣).

وعندما بدأت الانتخابات خصص عبدالقادر حمزة غالبية صفحات (البلاغ) للحديث عنها وكان يفرد الصفحات الكاملة لخطب وندوات مرشحي الوفد.. وقد كتب أثناء هذه الفترة مجموعة من المقالات حاول أن يشرح فيها جانبًا من تاريخ الحياة النيابية في مصر وكفاح المصريين من أجل الحصول على مجلس نيابي دستوري ولقد خرج من مقالاته تلك بنتيجة تؤكد أن «المصريين قد وصلوا إلى هذا المجلس النيابي بعرقهم وبدموعهم».

ولقد جند عبدالقادر حمزة قلمه بعد افتتاح البرلمان للدفاع عنه وعن أغلبية السعدية ضد المعارضة.. فمن ذلك أنه كتب مقالاً يهاجم فيه المعارضة ويتهمها بمحاولة الإيقاع بين نواب الوفد وحكومتهم وإثارة الشكوك حول نواب الأغلبية وكان مما قاله في ذلك المقال: «أنه كان من المفروض أن تهدأ ثورة المعارضة (يقصد أعضاء الحزب الوطني والأحرار الدستوريين) بعد فشلهم في الانتخابات وأن يعيشوا في عزلة تامة ولكن لم يفعلوا وكما أن أقوالهم وأعمالهم كانت تنم عن حقد على سعد وعلى الوفد أيام الانتخابات فكذلك أعمالهم الآن.. ولكنهم في هذه المرة لا يثيرون شكوك الجمهور وإنما يريدون أن يثيروا شكوك النواب»(٤).

---

(١) الأهالي- ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) الأهالي - ٩ يوليو سنة ١٩١٣ .

(٣) البلاغ- ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (متى ينعقد البرلمان وفي مصلحة من يكون تأجيله).

(٤) البلاغ - ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤ .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول بعد مقتل السردار تألفت وزارة أحمد زيوار باشا التى أصدرت مرسومًا بتأجيل البرلمان شهرًا وكان ذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وقبل نهاية الشهر بيوم واحد صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان عندئذ انبرى (عبدالقادر حمزة مهاجمًا حل البرلمان ومؤيدًا موقف النواب الوفديين الذين تقدموا إلى الملك بالتماس بعقد البرلمان للمناقشة فى شئون البلاد[١].. وأعلن عبدالقادر حمزة إن قرار حل البرلمان قرار غير حكيم وغير مفيد وطالب بإلغاء قرار الحل على أساس أن «نتيجة أية انتخابات قادمة معروفة إذ سيكون النجاح فيها أيضًا للوفديين ولا جدوى من تعطيل البلاد بانتخابات جديدة معروفة نتائجها مقدمًا»[٢].

أما الدكتور محمد حسين هيكل فقد انفرد دون باقى الكتاب بالإشادة بقانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ حيث قال إن من شأنه .. السير بالنظام الانتخابى فى سبيل التطور وأنه بالصورة التى صدر بها يصلح وسيلة لاختيار أعضاء أول برلمان مصرى إذا أحسن تنفيذه»[٣].

وفى أثناء الحملة الانتخابية تصدى الدكتور هيكل للرد على الحملة التي قام بها عدد من كتاب الوفد على كبار المزارعين وأصحاب الثروة فى الأقاليم» حتى يخيل إليك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال وإن الجمع بين الفطنة والثروة محال»[٤].

وقال أنه «ليس من الضرورى أن يكون النائب ممن يحسنون توقيع الكلام وتنميق المقالات وتسخير العقول بروائع الخطب.. ثم أكد الكاتب أن «المزارعين وكبار الملاك هم سواد مصر الأعظم وهم ينبوع ثروتها ومنهم تجئ الأموال على نفقتهم بتنظيم الحكم فى البلاد».. والدكتور هيكل هنا كان يدافع - بطبيعة الحال- عن طبقة كبار ملاك الأراضى من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين التى صدرت صحيفة السياسة لتعبر عنهم.

كذلك هاجم الدكتور هيكل أثناء الحملة الانتخابية الأسلوب الذى كان يستخدمه سعد زغلول فى دعايته الانتخابية حيث يذكر أن سعد زغلول يخطب فى الناس كل يوم فإذا وَصل فى الكلام إلى خصومه السياسيين «نزل عن كل احتشام فى العبارة وعن كل وزن للقول ورماهم بأشنع التهم ووسمهم بالخيانة والمروق فإذا سئل عن ذلك قال هى الحرب الانتخابية»[٦].. وأكد الكاتب أن الحرب الانتخابية» لابد أن تكون من أرقى أنواع النضال لأن المعركة الانتخابية هى المظهر المباشر لكل أمة».. وقال الدكتور هيكل «إن سعدا وجرائده وأنصاره ليقتلون الآن الحياة النيابية باسم حرب الانتخابات».

---

(١) البلاغ- ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ- ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٣) البلاغ- ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٤) السياسة- ٢ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (قانون الانتخاب).

(٥) السياسة- ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٦) السياسة - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

وبعد افتتاح البرلمان ظل الدكتور هيكل يتابع مناقشات وقرارات المجلس وتعرض بالنقد لكثير من القرارات التى اتخذها المجلس فهاجم حكومة سعد زغلول لتعيينها عددًا من النواب السعديين فى وظائف الحكومة وطالب النواب أن «يعلنوا خلو أماكن النواب الذين عينوا فى وظائف حكومية»[1] .. ثم تساءل الكاتب «أليس هذا استغلالاً لجانب من جوانب ضعف النفس الإنسانية على حساب وظائف الدولة أليس هذا ترغيباً للنواب فى مؤازرة الوزارة حتى يكون لهم أمل فى حظ كحظ زملائهم الذين تعينوا فى الوظائف».

كما هاجم الدكتور هيكل نية الحكومة لتعيين وكلاء برلمانيين متفقًا فى ذلك مع أمين الرافعى.. إذ قال أن النظام النيابى المصرى « لا يقتضى وجود الوكلاء البرلمانيين ونعلم أكثر من ذلك أن الحكومة الفرنساوية ألغت وظائف وكلاء البرلمانات عندها أخيرا حرصًا على توفير أموال الدولة لإنفاقها فيما يفيد[2] الدولة».

وأعلن الدكتور هيكل أن الحكومة تريد من تعيين الوكلاء البرلمانيين «أن ترضى أنصارها ذوى السلطة والنفوذ».

وهاجم الدكتور هيكل أيضًا قرار البرلمان بتخصيص مكافأة سنوية للعضو قدرها ستمائة جنيها وأطلق على المجلس (مجلس الستمائة) وعلى حزب الوفد (حزب الستمائة) فقال «دعوا أنفسهم حزب الوفد النيابى وقديمًا كانوا جماعة سعد ودعوناهم نحن حزب الحكومة وعباد سلطتها ولهم فوق ذلك صفة غيرها.. تلك هى حبهم للمال فلم يمض على تأليفهم ساعات حتى كان أول عمل تشريعى أقروه أن قرروا لأنفسهم ستمائة جنيه وكأنما كانت هذه هى الأمنية الأخيرة من الأمانى التى طالما منوا بها الأمة وكأنما كانت مقابل المزاعم الكثيرة التى ملأوا الدنيا بها ضجة وصياحًا»[3].

وعندما أصدرت وزارة زيوار قرار حل البرلمان عقب مقتل السردار أيد الدكتور هيكل قرار الحل وأظهر شماتة كبيرة بالبرلمان الوفدى وقد كشف هذا الموقف عن التناقض الصارخ بين أفكار الدكتور هيكل وأعماله فعلى حين نراه ينصب من نفسه ومن حزب «الأحرار» حماة للحياة النيابية وللدستور نجده ينفرد من بين كبار الكتاب والمفكرين المصريين بتأييد قرار حل البرلمان وهو بذلك يعترف بالإجراء غير الدستورى الذى اتخذته وزارة زيوار عندما قامت بحل البرلمان.. وهو الأمر الذى يتعارض تمامًا مع الدستور الذى استعار هيكل وحزبه اسمه ليكون عنوانًا لحزبهم. وتظهر شماتة هيكل فى أعضاء البرلمان المنحل واضحة عندما يكتب معلقًا على قرار الحل الذى أصدرته وزارة زيوار فيقول «انصرفوا مأجورين أيها السادة.. فقد مات عهد الطغيان وأذن الله أن يسوى عليه التراب.. انصرفوا مأجورين لا مشكورين أيها السادة فقد أذن الله أن يحل مجلسكم وأتاح الله لهذا البلد أن يتنفس هواء طلقًا مطهرًا لا تفسده جراثيم الأثرة والجهل

---

(١) السياسة - أول أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (ذهب المعز النواب فى وظائف الحكومة).

(٢) السياسة - ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ .

(٣) السياسة- ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حزب الستمائة).

والغطرسة ولا تشوبه آفات البغى والاستبداد «ويحرض الدكتور هيكل الحكومة ضد الوفديين ناصحًا إياها أن تحول بينهم وبين الدخول فى أية انتخابات جديدة فيقول: «أرجو أن تكون الأمة قد عرفت سرائركم حتى لا تنخدع بكم وأن تكون الحكومة فى هذه المرة أحزم من أن تمالئكم وأشجع من أن تخلى بينكم وبين الفساد».

ويلاحظ على هذا المقال أنه يحمل بين طياته فكرتين خطيرتين:

الأولى: أن الكاتب يصف عهد وزارة الأغلبية التى حكمت مصر فى ظل برلمان منتخب من الشعب بأنه (عهد الطغيان) بينما يرى فى عهد وزارة زيوار باشا التى تحكم بغير إرادة الأمة أو نوابها بأن عهدها» هواد طلق مطهر».

الثانية: عندما يدعو الكاتب الحكومة «أن تكون فى هذه المرة أحزم من أن تمالئكم وأشجع من أن تخلى بينكم وبين الفساد» فهنا دعوة صريحة لحكومة زيوار أن تضرب الوفد وتحول بينه وبين الانتخابات ولنا أن نتصور الطريقة التى يمكن أن تمنع بها الحكومة الوفديين من الانتخاب.. فليس هناك من سبيل أمامها لتحقيق ذلك سوى أن تلغى الدستور وتقبض على النواب الوفديين وتحكم بغير سند من إرادة الأمة.

فإذا ما قارنا هذا الموقف بموقف مفكر وصحفى آخر.. هو أمين الرافعى.. الذى كان من أشد المعارضين لسعد وللوفد .. نرى الأخير يستنكر قرار حل البرلمان ويهاجم الوزارة التى اتخذت القرار ويعلن أنه قرار غير دستورى.. فأمين الرافعى قدم مصلحة الوطن.. على مصلحته الشخصية أو الحزبية.. أما الدكتور هيكل فقد قدم مصالحه الحزبية على مصلحة الوطن.

وعندما أصدر «أحمد حافظ عوض» صحيفة «كوكب الشرق» فى نهاية عام ١٩٢٤ خصص جانبًا كبيرًا من اهتمامه للحياة النيابية ومتابعة مناقشات وقرارات مجلس النواب فهو يستقبل افتتاح الدورة الثانية لمجلس النواب معلنًا أنه ليس فى وسع أحد وإن كان من أشد خصوم الأمة عداء لها» أن ينكر على نواب الأمة رغم كل انتقاد واعتراض أنهم وهم حديثو عهد بالحياة البرلمانية قد أثبتوا بما أيدو من رزانة وبعد نظر وتفكير على أن المصرى لا يقل فى استعداده للحياة النيابية عن كثير من الشعوب الأوروبية العريقة فى الدستور»[(١)].

واهتم الكاتب بالتعليق على خطبة العرش التى ألقيت فى الدور الثانى لإنعقاد البرلمان فأكد أن ما ورد فى الخطبة «سياسة لا يوجد مصرى لا يقرها لأنها تتضمن المحافظة على حقوق البلاد كاملة»[(٢)].

---

(١) كوكب الشرق- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - مقال بعنوان (غدًا يجتمع البرلمان).
(٢) كوكب الشرق- ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

وعندما قامت حكومة زيوار بوقف عمل البرلمان عقب مقتل السردار واستقالة سعد زغلول أعلن أحمد حافظ عوض أن قرار وقف عمل البرلمان «كان عملاً مخالفًا لنصوص الدستور الصريحة فهل يذهب بنا الظن أن الحكومة تعرف ذلك وتتجاهله»[1].

وكانت الحكومة قد ألقت القبض على عدد من النواب الوفديين فأعلن الكاتب أن الحكومة لا حق لها فى القبض على النواب لأنهم يتمتعون بالحصانة البرلمانية قرار غير دستورى» وربما جال بخاطر الحكومة أن الحصانة البرلمانية تسقط عنهما لوقف أعمال البرلمان فى الوقت الحاضر ولكن هذه الحجة تسقط من نفسها لأن وقف البرلمان لا ينافى أنه فى دور انعقاد اعتيادى يتمتع فيه أعضاؤه بالحصانة القانونية».

وعندما صدر قرار حل مجلس النواب كتب (أحمد حافظ عوض .. يقول إن ما وقع كان منتظرًا وأعلن أن الوزارة بهذا القرار قد خالفت الدستور» ولسنا فى حاجة إلى التدليل بأن الوزارة قد خالفت بعملها هذا أحكام الدستور المصرى وجميع دساتير العالم»[2].

ثم خاطب الكاتب المعارضة فقال: «وبعد فلتثق الوزارة وليثق أنصارها من رجال الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين أن السعديين لم يألوا مما لجأت إليه من حل مجلس النواب وجعل الانتخاب من درجتين لأنهم واثقون.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الجديدة لمجلس النواب يوجه أحمد حافظ عوض خطابًا إلى الأمة المصرية قال فيه إن مصير كل أمة بيد أبنائها وقد «وضع اليوم مستقبل مصر فى يد المصريين فإن كانوا راغبين فى الحياة والنهضة والاستقلال انتخبوا رجالهم الذين جربوا إخلاصهم وامتحنوا إيمانهم فعرفوا فيهم قواداً ذوى حزم وعزم وحكمة وسداد وعظماء ذوى نفوس جبلت على الشجاعة والتضحية والثبات كخير ما سجلته صحائف التاريخ بين الإجلال والإعجاب»[3].

* * *

(١) كوكب الشرق- ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٢) كوكب الشرق- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب)

(٣) كوكب الشرق- ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

الخلاصة:-

يتضح مما تقدم أن موقف الصحافة المصرية من قضية الحياة النيابية فى فترة البحث قد تميز بعدة خصائص يمكن أن نجملها فيمايلى:

أولاً: يرجع إلى الصحافة المصرية الفضل الأول فى دفع مطلب المجلس النيابى ليحتل مكانه فى مقدمة أهداف الحركة الوطنية المصرية فى فترة البحث بحيث صار هذا المطلب يقف مباشرة بعد مطلب الجلاء.

ثانيًا: إن التيار الرئيسى والغالب على الصحافة المصرية كان التيار المنادى بإنشاء المجلس النيابى وإقامة حياة نيابية حقيقية وقد عبر عن هذا الاتجاه صحف الحزب الوطنى.. وصحف الوفد وأكثر الصحف المستقلة كالأهرام والوطن.

ثالثًا: وجد تيار ثان.. لا يرفض مبدأ إقامة حياة نيابية حقيقية ولا إنشاء مجلس نيابى ولكنه يعتقد أن الظروف السياسية فى مصر لم تنضج إلى الحد الذى يمكن معه إعطاء الشعب التصرف فى هذه الحقوق لذلك كانت مطالب أكثر المندرجين تحت هذا الاتجاه تنحصر فى مجرد العمل على تطوير وتوسيع اختصاصات المجلس شبه النيابية القائمة حتى تصل بالتدرج إلى المجلس السابق وكان يمثل هذا الاتجاه الشيخ على يوسف فى المؤيد .. ولطفى السيد فى الجريدة (مع بعض الاختلافات الثانوية بينهما) ثم الدكتور هيكل فى السياسة بالإضافة إلى عدد من الصحف التى تربطها علاقات خاصة مع سلطات الاحتلال كصحيفة المقطم أو صحيفة الأحرار التى كانت لسان حال الحزب الوطنى الحر.. أوصحيفة الوطن بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد وتولى نجدى إبراهيم مسئولية تحريرها وكان معروفًا بعلاقاته الوثيقة بالاحتلال.

* * *

الفصل التاسع عشر

الصحافة المصرية.. والدستور

طرحت قضية الدستور فى الصحافة المصرية بعد الاحتلال بصفتها جزءا عضويا من مطلب المجلس النيابى.. ذلك أن المفهوم السائد للدستور فى ذلك الوقت كان يقتصر فى معناه على نوع خاص من التنظيم السياسى تقيد فيه سلطات الحكم وتقرر ضمانات هامة لحريات الأفراد.. فالدستور بهذا المعنى كان يطلق فقط على تلك القواعد الاساسية التى تقرر نظاما سياسيا ديموقراطيا.. والواقع ان هذا المفهوم قد ظهر عقب الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر.. ويعبر عن هذا المفهوم للدستور المادة ١٦ من اعلان حقوق الانسان الذى أصدرتة الثورة الفرنسية عندما أكدت أن كل مجتمع لاتقرر فيه ضمانات لحقوق الأفراد ولايسود فيه مبدأ فصل السلطات هو مجتمع ليس له دستور.(١)

ولقد تطور مفهوم الدستور مع الزمن.. فسار يعنى فى قرننا هذا مجموعة القواعد الأساسية التى تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطاتها ازاء الأفراد ..(٢) بصرف النظر عما إذا تضمنت تلك القواعد البنود الضامنة لحريات الأفراد أو لم تتضمنها.(٣)

فاذا كان الدستور يعنى فى القرن التاسع عشر «تنظيم الحرية» فقد صار يعنى فى القرن العشرين.. تنظيم السلطة.. وبعد أن كان «الحكم الدستورى».. لايطلق إلا على الدول التى تتبع نظاما سياسيا حرا.. أصبح «الحكم الدستورى يمكن أن يشمل معظم الدول حتى تلك الدول ذات الحكم المطلق يتساوى فى ذلك أن يكون الدستور مكتوبا أو غير مكتوب.(٤)

فاذا حاولنا أن نطبق المفهوم الأول للدستور على تاريخ مصر الدستورى فى العصر الحديث فسوف لانجد حتى نهاية فترة البحث سوى دستورين فقط الأول هواللائحة الاساسية التى صدر مرسومها فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ أثناء الثورة العرابية وهى التى تعرف بدستور ١٨٨٢.(٥) أما الثانى فهو الدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ والذى يعرف بدستور ١٩٢٣.. أما اذا اخذنا بالمفهوم الثانى للدستور باعتباره مردافا للقواعد الأساسية المنظمة للسلطات العامة فى الدولة لقلنا إن مصر عرفت بجانب دستور ١٨٨٢ ودستور ١٩٢٣ «قانون السياستنامة» الذى صدر فى شهر يوليو ١٨٣٧ فى عصر محمد على.. ثم اللائحة الأساسية التى صدرت فى٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ فى عصر اسماعيل وبموجبها انشىء مجلس شورى النواب.. ثم القانون النظامى المصرى الصادر فى عام ١٨٨٣ على أساس الاقتراحات التى وردت فى تقرير اللورد دوفرين

---

(١) د. مصطفى ابوزيد فهمى- الدستور المصرى-الطبعة الثانية- منشأة المعارف بالاسكندرية- ١٩٥٨ ص٩.

(٢)د وحيد رأفت ود.. وايت ابراهيم.. القانون الدستورى- ص٣-١٨. ود. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة- ص٦٩٢.

ود.عبدالحميد متولى- القانون الدستورى والأنظمة السياسية-ص٢٠.

ود. محسن خليل- النظام الدستورى- منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٥٩ ص١٥-١٧.

(٣) د. مصطفى أبوزيد فهمى- الدستور المصرى- ص٧-٩.

(٤) المصدر السابق- ص٩.

(٥) عبدالرحمن الرافعى- عصر اسماعيل- الجزء الثانى- ص٢٣٧.

والذى انشىء بموجبه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات.. ثم يلى ذلك القانون النظامى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ والذى أنشت بموجبه الجمعية التشريعية.

وبصرف النظر عن المفهومين السالفين فمن المفروغ منه أن المفهوم الذى ساد الصحافة المصرية- فى فترة البحث.. كان المفهوم الذى يعتبر الدستور مرادفا للنظام الذى يقرر حريات الافراد ويعطى البلاد حق انشاء المجلس النيابى الممثل للأمة تمثيلا حقيقا.. بدليل أن مطلب الدستور عندما طرح فى الصحافة المصرية مع بداية هذا القرن كان مقرونا بالمجلس وكان الاصطلاح المستخدم فى ذلك الوقت للتعبير عن مطالب الدستور«هو»الدستور النبيابى".

لذلك يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى أثيرت حول المجلس النيابى.. أثير مثلها عند طرح قضية الدستور مثل قضايا مدى أهلية المصريين للدستور؟ وممن يطلب الدستور .. من الخديو صاحب السلطة الشرعية أم الاحتلا صاحب السلطة الفعلية؟

كذلك يلاحظ أن قضية الدستور لم تطرح- كقضية حية- ومطلب شعبى- فى الصحافة المصرية إلا بعد عام ١٩٠٤ عندما تقدمت الجمعية العمومية إلى الحكومة-بناء على اقتراح من الشيخ على يوسف- يطلب انشاء المجلس النيابى-.. فقد جر الحديث عن المجلس النيابى إلى طرح مطلب الدستور على أساس أن المجلس النيابى لايقوم بدون وجود الدستور الذى يحدد شكل النظام السياسى للدولة وحقوق المصريين وواجباتهم ومن بينها المجلس النيابى.

واذا كان عام١٩٠٤ هو بداية المرحلة التى صار فيها الدستور مطلبا رئيسيا من مطالب الحركة الوطنيه المصرية وقضية من القضايا الهامة التى تتداولها الصحافة المصرية إلا أن هذا لا يعنى عدم وجود كتابات عن الدستور قبل هذا العام... وإن كانت مجرد اشارات متفرقة وقليلة.. وفى هذا المجال لابد من تأكيد حقيقة تاريخية هامة وهى أن مصطفىٰ كامل كان أول من طالب بالدستور فى مصر بعد الاحتلال.(١)«فقد بدأ مصطفى كامل يروج للفكرة الدستورية وهو بعد طالب فى مدرسة الحقوق حين أخذ يشرح فى مجلة (المدرسة) أنظمة الحكم من ملكية مقيدة وجمهورية.. وقد دفعه ذلك إلى الحديث عن الحكومة الدستورية وكيف ان الحكم فيها» موزع بين سلطات ثلاث.. سلطة تشريعية.. وسلطة قضائية.. وسلطة تنفيذية.. وإن كل منها توازى الاخرى ولاتطغى عليها.(٢)

فاذا تذكرنا أن مصطفى كامل دخل مدرسة الحقوق وهو فى السادسة عشرة من عمره وأنه فى السنة الثانية من التحاقه بها أصدر مجلة «المدرسة».. عرفنا أن هذه الآراء الواضحة القوية.. هى آراء صبى فى السابعة عشرة وهو بذلك أسبق الكاتبين فى الدعوة إلى الدستور بهذا الوضوح والجلاء».(٣)

---

(١) وقعت معركة حزبية عنيفة بين الشيخ على يوسف ومحمد فريد وبعض أعضاء الحزب الوطنى حول من هو أول من طالب بالدستور النيابى فى مصر..على يوسف ام مصطفى كامل.. وسوف نشرح تفاصيل هذه المعركة فى الفصل التالى عن الصحافة الحياة الحزبية فى مصر.

(٢) المدرسة- ١٧ مايو سنة١٨٩٣.

(٣) فتحى رضوان- مصطفى كامل- ص ١٩٥-١٩٦.

ولم يكف مصطفى كامل عن انتهاز كل فرصة له وهو يصف مشاهداته فى أوربا- التى كان ينشرها فى الأهرام عام ١٨٩٢ ومابعدها- لكى ينوه بمزايا الحكم الدستورى.

وفى عام ١٩٠٢ كتب مصطفى كامل فى اللواء يهاجم الحكومة حيث ذكر أنها «تعمل لكى تحرم الأمة من الحصول على الدستور- فهى تهزأ بفكرة الدستور وتدوس بقدمها على القانون»(١).. وهو يرى أن من الواجب على كل كاتب فى مصر«أن يستلفت نظر الأمة كلها إلى المطالبة بالدستور.. ثم أكد أن هذا المطلب.. ليس مطلبا لشخص معين أوفئة معينه وانما هو مطلب الأمة المصرية كلها«ولايهولن القارىء صعوبة هذا المطلب فإن متابعة الطلب لابد وان تأتى بالثمرة المقصودة خصوصا اذا كان المطالب أمة باسرها».

ولقد تصدى مصطفى كامل لتعريف الدستور قائلا «إن الدستور هو منح الأمة حق الاشراف على الأعمال كافة ومراقبة ماتجريه الحكومة لخيرها أو لضرها وسؤال الوزارة على كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها اذا أساءت استعمال السلطة أو تهاونت فى خدمة البلاد.. الدستور هو ألايستطيع أحد مهما كان عظيما- وطنيا أو اجنبيا أن يمس القوانين والأنظمة بشىء».

ويربط مصطفى كامل بين مطلب الدستور ومطلب الجلاء فيتساءل:«هل يوجد رجل واحد فى هذه الأمة يجرؤ على القول بأننا اليوم متمعمون بنعمة الدستور وأن المحتلين لو شاءوا أن يعتبروا أى نظام موجود أو حزق سياج أى قانون لايستطيعون- لعمرى مايسميه المحتلون أو أنصارهم الدستور لهو الفوضى فى لباس النظام والاختلاف فى قالب الاحتلال.. نحن نرى من العار والخيانة عدم المطالبة بالجلاء.. ونحن نرى من الجبن ومن الموت عدم المطالبة بالدستور».

وفى رأينا أن هذا المقال«وكان تلخيصا لخطبة ألقاها مصطفى كامل فى الاسكندرية) دليل آخر يؤكد أن مصطفى كامل كان أول من ربط مطالب الدستور بمطلب الجلاء وذلك قبل ان يتقدم الشيخ على يوسف باقتراحه إلى الجمعية العمومية بطلب المجلس النيابى عام ١٩٠٤.

والجدير بالذكر أنه بعد وفاة مصطفى كامل فى فبراير ١٩٠٨ وانتقال زعامة الحزب الوطنى إلى محمد فريد.. قام الحزب بتنظيم حركة تشارك فيها الجماهير وتنقل المطلب من صفحات الجرائد إلى صفوف الشعب.. فأعد لذلك عشرات الآلاف من طلب مطبوع موجه إلى الخديو يطالبه فيه باقامة الدستور والحياة النيابية فى البلاد، وقد تم توقيع ٤٥ الفا من المصريين على هذا الطلب وقدمه محمد فريد للخديو عباس حلمى الثانى فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٠٨ واتسع نطاق الدعوة للدستور والمجلس النيابى واصبح المطلب الثانى للمصريين بعد الجلاء.(٢)

ويصف محمد فريد هذه الحركة الشعبية للمطالبة بالدستور فى مقال له باللواء قال فيه:«قام الحزب الوطنى بواسطة لجنته الادارية ولجانه الفرعية واعضائه المديرين المنتشرين فى طول البلاد وعرضها بجمع أصوات المطالبين بالدستور النيابى لتقديمها للجناب العالى الخديوى حتى اذا ما

(١) اللواء- ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الجلاء والدستور).

(٢) فتحى رضوان-مصطفى كامل- ص٢٠٠.

تأكد سموه بأن الأمة متفقة على التماس ماكان لها وأخذ منه مراعاة لبعض الظروف.. وأن تلك الظروف التى قضت بسحب تلك المنحة قد تبدلت وتغيرت وأصبحت الأمة عن بكرة أبيها محافظة على العرش الخديوى ومخلصة فى الولاء له- منحها سموه ماكان والده قد منحها من قبل وتنازل لها عن سلطته الفردية وأشركها معه فى الأمر كما صرح به مرارا وتكرارا.[١] ثم ذكر محمد فريد أن «طلبات الدستور النيابى أخذت تنهال على رئاسة الحزب الوطنى حتى أصبح ما جاء منها يزيد عن عشرات الالوف وعما قريب نقدم هذه العرائض إلى سمو الامير الذى تاكد بالخبرة ماتكسبه الأمة من اشتراكها مع حاكمها فى وضع القوانين ومراقبة تنفيذها.. وأشار محمد فريد إلى أن هذه «الحركة الدستورية المباركة لم ترق فى عين الحكومة الانجليزية التى تريد ان تستأثر دون غيرها بسلطة الامير فتكون هى المسيطرة على الحكومة المصرية والقابضة على أمورها..» وأشار محمد فريد أيضا إلى التصريح الذى أدلى به (السيراد وارجراى) وزير خارجية انجلترا فى ذلك الوقت فى اجابته على سؤال(المستركتل) عما اذا كان من حقوق الخديوى منح الأمة المصرية دستورا نيابيا أو أى نظام شورى آخر.. فقال (السيراد وارجراى) إنه نظرا للظروف الحالية لايمكن منح شيء من هذا للأمة المصرية إلا بعد استشارة الحكومة الانجليزية.

وقد علق محمد فريد على تصريح وزير الخارجية البريطانية فأعلن أن «الحكومة «الانجليزية تريد تجريد الخديو من حقه الشرعى والمشهورأمام الملأ بأن سموه لايمكنه ان يمنحنا ما نطلبه إلا برأيها وموافقتها وهو افتئات واضح وحق ظاهر هى سلطة سموه التى ماأتى الانجليز مصر لتأبيدها كما يقولون».. وأعلن محمد فريد انه باسم الحزب الوطنى «يحتج بشدة على ماتخوله انجلترا لنفسها من الحق غير الشرعى فى التداخل بين الأمة واميرها صاحب السلطة فى منح الدستور الذى تكرر طلبه».

واشترك (على فهمى كامل) فى المعركة التى نشبت بين اللواء.. و(المؤيد) حول ممن يطلب الدستور؟ من الخديوى صاحب السلطة الشرعية؟ أم من الاحتلال صاحب السلطة الفعلية؟ فكيف يرد على الشيخ على يوسف قائلا «كيف يطلب الحزب الوطنى المجلس النيابى مع انه لايكون بلا جلاء الاحتلال؟ هكذا يتساءل الشيخ على يوسف.. ونحن نجيب اليه.. إن المجلس النيابى من حقوق الخديو الرجعية وكذلك الدستور.. لان المرحوم والده كان قد منحه للأمة ثم ابطله مؤقتا حتى تهدأ الاحوال وتسكن الخواطر بعد تلك الثورة المشئومة من أجل أن يمنحه فى أى وقت يشاء.. وهاهى الأمة جميعها ترى انه قد حان هذا الوقت (إلا الشيخ على يوسف طبعا فانه لايراه اليوم كما رآه وطلبه امس».[٢]

وعن العلاقة بين الدستور والجلاء أكد (على فهمى كامل) إن الجلاء: «شيء آخر لايكون طلبه إلا من الحكومة الانجليزية التى أفصح رؤساؤها بتنفيذه فى مواقف عدة وفى أزمان مختلفة تارة باسم التاج البريطانى وتارة بشرف المملكة وأخرى باسم العهود والوعود أمام الدول جمعاء».

(١) اللواء- ٤ أبريل سنة ١٩٠٨.

(٢) اللواء- ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٨.

ورد (علي فهمي كامل) على سؤال آخر طرحه الشيخ علي يوسف على الحزب الوطني وهو: «هل يمكن أن ننال دستورا نيابيا يصح ان يكون من أولى نتائجه طلب الجلاء إرغام الحكومة الخديوية على تنفيذه والاحتلال موجود في مصر اولا يمكن أن نناله؟

وقال علي فهمي كامل في اجابته على السؤال «ان الدستور النيابي الكامل هو الذي تختص أحكامه على ادارة البلاد الداخلية والتي تدخل تحت معنى الاستقلال الاداري.. فالدستور الذي نطلبه يكون على قدر استقلال مصر كما قررته معاهدة «لوندرة» في عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية وذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي والضامن الاستقلال الداخلي للبلاد.. هو الاستقلال الذي وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسميا بذلك».

وفي «اللواء أيضا كتب عبدالرحمن الرافعي يعلن أن «الدستور حق طبيعي لكل أمة مهما تدنت أو ارتفعت لأن مثله مثل الحرية الشخصية للأفراد يتساوى فيها العالم والجاهل والقوي والضعيف».(١)

وفي مطلب الدستور- وفي اللواء ايضا- كتب الشيخ عبدالعزيز جاويش عندما صدر الدستور العثماني عام ١٩٠٨ يطالب بمنح الأمة المصرية الدستور النيابي على اعتبار أن «بلادنا جزء من المملكة العثمانية فكيف يكون الدستور النيابي هناك وغير النيابي هنا».(٢)

أما الشيخ علي يوسف فقد بدأ اهتمامه بمطلب الدستور منذ عام ١٩٠٤ وكان هو- كما قدمنا- صاحب الاقتراح الذي تبنته الجمعية العمومية للمطالبة بالدستور النيابي وانشاء مجلس نواب من الحكومة» وقد كان الشيخ علي يوسف يطالب «بدستور نيابي تكون له وظائف الدستور في الامم المتمدينة»..(٣) وكان يرى أن الدستور النيابي «حق طبيعي من حقوق الأمم الحرة».. كما كان من رأيه أن كل شيء قد أصابه التغيير والتقدم في البلاد المصرية ماعدا «القانون النظامي الذي شكل بمقتضاه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فلم يصبه أي تطور حتى الآن في حين لم يبق شيء في البلاد على ماكان عليه قبل ٢٢ سنة».. لذلك فالشيخ علي يوسف يطالب بوجوب «تغيير ذلك النظام الى نظام دستوري نيابي حقيقي».(٤)

وكان الشيخ علي يوسف يعتقد أن «مصر أهل للدستور النيابي كما انها في حاجة شديدة إليه».(٥)

وأما كونها أهل للدستور فلأنها في نظر الشيخ علي يوسف «منحته قبل الاحتلال ولم يكن هو ينبوع الثورة حتى قال إنه أضر وما نفع.. بل كان ينبوع الثورة ومنشؤها قبول الحكومة الادارية من رجال العسكرية التداخل في شئون ادارتها وعدم الاخلاص في صدهم عن هذا التداخل من القادرين عليه.

---

(١) اللواء- ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (آمالنا في الدستور).

(٢) اللواء- ٢ مايو سنة١٩٠٩ مقال بعنوان (الدستور هنا وهناك)؟

(٣) ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٤- مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية- الدستور النيابي)

(٤) المؤيد- ٣ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (اقتراح بإنشاء دستور نيابي)

(٥) المؤيد- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (قصر الدوبارة في يوم الأربعاء- حكومة نيابية).

ويتساءل الشيخ على يوسف عن «الضرر الذى يخشاه الاحتلال من منح مصر حكومة نيابية ودستور نيابى وقد منحت انجلترا هذا الدستور للترنسفاليين الذين اثخنوها بالامس جراحا؟ أفلا يخشى الانجليز من هؤلاء أكثر مما يخافون المصريين الذين برهنوا كل مدة الاحتلال على لين وسلامة وقبول للنصائح «بل وصبر عظيم على مايضر ويغيظ».. ثم يفند الادعاء الذى يقول بأن مصر إذا حصلت على الدستور النيابى فانها تلقى بنفسها فى أحضان تركيا قائلا إنه:«ادعاء يقصد به ذر الرماد فى العيون ليس إلا لأنه لا يوجد مصرى واحد يفكر فى مثل هذه النتيجة التى بسط بها تاريخ وادى النيل مضارها ونقشه على كل حجر من آثارها فمصر لاتطلب حكومة نيابية الالتسير فى طريق الترقى».

وحول قضية ، من الذى له حق منح الدستور- الخديو ام الاحتلا ل؟ يذكر الشيخ على يوسف أن الخديو «كان قد صرح فى العام الماضى لمكاتب (الطان) بأنه ميال لاعطاء الأمة المصرية حظ مشاركة الحكومة فى اعمالها.. أى إعطاء حكومته دستورا نيابيا ومع ذلك اضطر ان يرأس مجلس النظار الذى قرر ان طلب الجمعية العمومية ايجاد مجلس نيابى طلب سابق لاوانه وما ذلك إلا لأن الحكومة البريطانية تمانع فى منح الأمة الدستور النيابى والسيرجراى صرح مرارا بأنه لم يحن الوقت لإعطاء مصر دستورا نيابيا كما قالها اللورد كرومر مرارا».[1]. وفى ضوء ذلك ينتهى الشيخ على يوسف إلى أن مسؤلية حرمان الأمة المصرية من الدستور النيابى «واقعة على عاتق انجلترا» وعلى ذلك فان مطلب الدستور النيابى» لن تناله مصر الا اذا رضيت انجلترا.. فطلب الدستور فى يد الانجليز وليس فى يد الخديو.. وعلى ذلك فطلبه لابد ان يكون منهم».

والجدير بالذكر أن الشيخ على يوسف هاجم حركة جمع التوقيعات لطلب الدستور والمجلس النيابى التى قام بها الحزب الوطنى.. كذلك هاجم البرقيات التى بعث بها رجال الحزب الوطنى إلى السلطان العثمانى لكى يتدخل لدى الخديو لاصدار الدستور واتهم رجال الحزب الوطنى بالطيش والغفلة وباللعب على عقول الناس الى حد ان يستكتبوم تلغرافات ترفع الى جعلة السلطان الاعظم، يلطبون منه التوسط لدى الجناب العالى الخديو فى منح الدستور إلا بعلم جلالته وهو زكثر ملوك الأرض علما بضروب السياحة العالمية ان مصر محتلة بدولة الانجليز وان هذه الدولة قد استأثرت بأكثر السلطة فيها حتى باشرت بنفسها مخابرة جلالته فى مسألة العقبة منذ عامين حتى أرغمت الدولة العلية على إخراج عساكرها من (طلبا) قبل فوات موعد الانذار الذى انذرتها به- فهل يتجاهل جلالة السلطان مركز الانجليز فى مصر كما يتجاهل المتحمسون هنا ليقول للخديو اعط مصر الدستور النيابى وهو يعلم علم اليقين أن لارادة الانجليز دخلا كبيرا فى هذا. ولذلك تحققنا ان جلالة السلطان الأعظم لما عرض عليه أمر هذه التلغرافات أمر ان لايعرض عليه شىء منها فصارت تلقى فى سلة المهملات كلما وصلت الى المابين.[2]

---

(١) المؤيد- ٤ ابريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (من الذى يمنح الدستور النيابى؟)

(٢) المؤيد- ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (متى يرشدون..كيف يطلبون الدستور..وكيف ينجح الطالبون؟).

ثم أكد الشيخ على يوسف أن «كل مصرى مطلع على مركز القطر السياسى يرى أن مسألة منح الدستور لايمكن إخراجها إلى الوجود من غير أن يكون للدولة المحتلة يد فعالة فيها».. ثم خاطب رجال الحزب الوطنى: قائلا «فقدروا لهذا الاحراج نتائج أخرى أنتم فى غنى عنها والوطن العزيز كذلك فى غنى عنها».

وتنشر (المؤيد) بعد ذلك خطبة كان الشيخ على يوسف قد القاها فى افتتاح الجمعية العمومية لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وفيها حاول ان يقدم إجابة على السؤال الذى كان مطروحا على الراى العام المصرى فى ذلك الوقت وهو بماذا ننال الدستور؟ وقال الشيخ على يوسف «نحن لن ننال الدستور بالقوة القاهرة لأنها ليست موجودة لدينا وان تكون موجودة فالمصلحة الوطنية تقتضى بعدم استعمالها والانجليز لايحكمون برشدنا عفوا واميرا لبلاد تمنعه ظروف الأحوال ان يستأثر بالامر ويعطى الدستور والانجليز معارضون كما يعلم ذلك كل ذى حظ من العقل والجواب على هذا السؤال اننا ننسال الدستور بجهادنا المعقول ولكن بحملة وسائل مضمونة إلى بعضها»..(1) فمنها أن نسير فى «رقينا الأدبى باكثر مما نحن سائرون ولكن يلزمنا مع هذا ان نرى ملكاتنا فى جميع أقوالنا وأعمالنا على المبادىء الدستورية فننظر إلى كل اصلاح جديد من وجهة تلك المبادىء ولايمكن أن تنموفينا هذه الملكات إلا باحترام الحرية السياسية بيننا كما نحترم المذاهب الدينية لانها مبنى خلاصنا الدنيوى كما أن الاديان مبنى الخلاص الأخرى».. ولقد أكد الشيخ على يوسف فى خطبته تلك انه اذا «تناقضت أعمالنا وأقوالنا مع مطالبنا كنا كمن يحاول ان يبنى معالم الدستور وهو يهدم أساسه».

ثم تقدم بافتراضين آخرين لنيل الدستور فى حالة فشل الاقتراح الأول أو إذا طالت مدته:

الاقتراح الأول: هو أن ينتظر أعضاء مجلس شورى القوانين جواب الحكومة على طلبى الدستور والمجلس النيابى فان كان بالايجاب وهو مانظنه حاصل والا كان جوابهم الاستقالة من عضوية المجلس».

الاقتراح الثانى: هو ان «يمتنع الشعب مرة واحدة عن أداء الضرائب امتناعا لا يقصد منه العصيان على الحكومة بل الجاؤها إلى الاعتراف بحقوق الأمة الذاتية فإن آخر مبدأ أصولى للأحرار فى البلاد التى رسخ فيها الدستور ارتباط الحقوق بالواجبات ارتباطا متضامنا لاانفكاك فيه- فما دام من حق الأمة الطبيعى ان تراقب وكلاءها فى إدارة شؤن البلاد مراقبة عملية نافذة تشخص سلطة اشتراكها مع الحكومة فى إدارة الأعمال فى حقها أيضا أن لاتقوم بواجب دفع المال لوكلائها اذا اغتصبوا ذلك الحق ونصبوا أنفسهم سادة على الشعب..» ولكن الشيخ على يوسف يستدرك مؤكدا أن «هذه الطريقة لاتحتاج إلى صياح فى الطرقات كما أنها بعيدة عن الأعمال الثورية- لأنها طريقة سلبية ولكن وقتها لم يحن خصوصا وأن الحكومة منعطفة الآن نحو الشعب ويعنيها أن تتفاهم معه تفاهما معقولاً».

---

(1) المؤيد- ٧ يناير سنة ١٩٠٩.

ويلاحظ أن الشيخ علي يوسف في هذا المقال يردد لأول مرة في الصحافة المصرية بل وفي الفكر المصرى الحديث كله المبدأ الدستورى الذي يقول "No Taxation Without Represen-tation" أي لاضريبة بدون تمثيل.

ننتقل بعد ذلك للحديث عن موقف أحمد لطفي السيد من الدستور. ولقد استرعى نظرنا انه على العكس من الموقف المتحفظ الذى اتخذ من مطلب المجلس النيابى كان احمد لطفي السيد من أشد المتحمسين لمطلب الدستور. وتفسير ذلك ان نظرة لطفي السيد للدستور كانت مخالفة لنظرة مصطفى كامل أو الشيخ علي يوسف له .. فعلى حين كان مصطفى كامل يتفق مع الشيخ علي يوسف في أن الدستور يعنى انشاء مجلس نيابى مصرى يعبر عن سلطلة الأمة وارادتها (وان اختلفا في كيفية الحصول على هذا الدستور أو ذلك المجلس النيابى) فان لطفي السيد كان يرى ان «الدستور لايخلق للامة نظاما ديمقراطيا من العدم.. ولايهبها قدرة على مواجهة حكومتها.. لكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على امرها واخذها بزمام مصالحها.. فالدستور لايخلق في مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعى صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات.. ولكن الدستور يحمى كل الصفات وينميها ولايجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلا.. الدستور لايخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها.. ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافا صريحا».[1] ومن الواضح أن مفهوم لطفي السيد يقترب من المفهوم المعاصر للدستور باعتبار أنه مجموعة القواعد الاساسية التى تبين نظام الحكم في البلاد وبذلك ليس شرطا ان يشمل الدستور انشاء مجلس نيابى كامل السلطة فالدستور قد يكون موجودا.. والشعب فاقد حق التعبير عن إرادته أو جزء من ارادته ومن هنا يمكن ان نفهم لماذا كان لطفي السيد متحمسا للدستور وفي نفس الوقت غير متحمس لمطلب المجلس النيابى ولماذا كان يرى ان توسيع اختصاصات مجالس المديريات أقرب إلى ظروف مصر ودرجة ترقيها الأدبى والسياسى وان في وجود الدستور إعترافا وتأكيدا لسلطة مجالس المديريات وانه يخلق امكانية تطوير هذه المجالس حتى تحصل البلاد على المجلس النيابى..[2]

وكان من رأى لطفي السيد كذلك انه«اذا اعوزنا الدستور المكتوب لايعوزنا العمل على قواعد الدستور..واذا نقصنا ان يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم في نظاراتهم فلا نعدم ان نسألهم على صفحات جرائدنا وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك تسعى ان يكون الوزراء رهينة ثقة الرأى العام..«وهو يؤكد ان السير على هذا النحو في فهم الدستور سوف ترقيها «يختصر لنا الطريق إلى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون».[3]

ولقد تصدى لطفي السيد للرد على حجة عدم كفاءة الأمة المصرية لنيل الدستور.. كما رد على الادعاء الذى رافق مهمة عدم الكفاءة وهو القول بان الرأى العام في مصر لايطلب الدستور وإنما طلبه محصور في فئة قليلة من المثقفين المصريين فقال:«لقد كانت هذه الحجأ بالامس

---

(١) الجريدة- ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (علينا وعلى الوزارة).

(٢) الجريدة- ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٨ - مقال بعنوان (اين نحن من الدستور؟).

(٣) الجريدة- أول سبتمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحركة الدستورية في مصر).

منقوضة بالقضايا العلمية ولكهـا أصبحت اليوم منقـوضة بالأمثلة الحسـية أيضا» [١] ثم ذكـر أن الخـديو عبـاس حلمى الثـانى سبق له أن أدلى بتـصريحين أكـد فيـهـما أنه يؤمن بأن الحكومـة الشخصـية صارت حملا ثقـيلا على كتفيـه ويرى ان الأمة المصرية متـسعدة لقبول رقـيها المعنوى الذى أوله بالضرورة أن تكون دستورية» وبهذه المناسبة كشف لطفى السيد عن رأيه فيمن له الحق فى منح الأمة المصرية الدسـتور الخديو أم الاحتلال؟ فقال إن منح الدسـتور من حق الخديو وليس من حق الإنجليز ذلك «أن سموه يعطينا الدستور وذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال.

وعندمـا أعلن السير «الـدون جورست» أن الأمة المصـرية ليست أهلا لـلدستور انبرى لطفى السـيد يرد عليـه فحـذر المصريين من «خطأ الوقـوع فى إثارة فكرتين خطيـرتين يجب على كل مصرى أن يحاربهما قياما بواجب الخدمة الوطنية انتصارا للحق». [٢]

أمـا الفكرة الأولى: فهى: «القـول بأن الدستور مـتوقف على شـهادة الحكومة المطلقـة بأن الأمة كفـء له».

أما الفكرة الثانية: فهى القول «بأن السواد الاعظم فى مصر هو من العـيشة الراضية بحيث لايريد تغيير الحال من حكومة مطلقة إلى حكومة دستورية».

ثم أخذ لطفى السـيد يشرح خطة الإنجلـيز لمجابهة الحـركة الدستـورية فى مصر فـقال انه «اذا عرضت فكرة الدستور طرحـوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتى أو عـدم كفاءتها له وهى مغالطة اخترعوهـا ليجروا الأمة من حيث لاتشعر الى البحث فى كفاءتهـا من عدم كفائتها ولاشك ان البحث فى ذلك هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد مبيدأ ان الأمة تحتاج فى حريتها العامة أو فى نيل الدستـور إلى شهادة بالكفـاءة «ثم يؤكد لطفى السـيد «أن من حق الأمة فى الدسـتور هو كحق الفرد فى الحرية وكذلك يكون حرمان الأمة من الدمتور كحرمان الفرد من الحرية بحجة أنه زنجى أو أنه لايقرأ ولايكتب أو انه لم يتخرج فى العلم على الغزالى أو على ابن رشد».

ولقد وقف «الأهرام» بجـانب صحف الحزب الوطنى فى المطالبة بالدسـتور .. وهاجم الذين يقفون ضد تحقـيق مطالب الأمة فى الحصتول عليه.. فنشر مقالا ذكـر فيه أنه «إذا أنكر امرؤ فضل الدستور ومـاينطوى تحته من الحرية المستحبة فى إعطاء الأمة حـقوقها فى السـيطرة على أرزاقها وأعناقها فـهو كمن ينكر أشعـة الشمس فى كبد السمـاء.. واذا ذم أحد الدستور لبـعض عيوب تلازمه فهو كمن يذم البدر لكلف فى مجاه». [٣]

وعندما أعلنت بعض الصـحف الانجليزية استنكارها لطلب المصـريين للدستور بحـجة الأمة المصريه لم تترق بعد إلى الدرجة التى تستحـق فيها نيل الدستور.. انبرى «الأهرام» يرد على هذه الأقوال متسائلا: كيف يستنكر الانجليـز علينا طلب الدستور.. أما يذكرون أنهم قالوا بل يقولون دائما أنهم هناك ليـعلموا المصرى حكم نفـسه؟ فهل اذا طلب المصـريون الدستور وهو مـايعد به الانجليز.. يطلبون غير انجاز الوعد». [٤]

---

(١) الجريدة- أول سبتبمر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحركة الدستورية فى مصر).

(٢) الجريدة- ٢ يناير سنة١٩٠٩.

(٣) الأهرام- ٦ يناير سنة ١٩٠٦.

(٤) الهرام- ٦ مايو سنة ١٩١٠.

وكان«الأهرام»يفرد صفحاته للحديث عن التطور فى البلاد الشرقية كتركيا وايران[1].. كذلك كثيرا ماكان ينتشر خطابات يبعث بها اليه القراء الذين يطالبون بالدستور.. كذلك فقد كان يحرص على نشر برقيات الحزب الوطنى وبياناته عن الدستور [2] التى تفيض حماسة.[3]

وعندما حاول بعض كتاب صحفية المقطم المشايعين لانجلترا إدعاء أن القانون النظامى الصادر فى يوليو ١٩١٣ والذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية.. ماهو الا«دستور يخطو بمصر خطوة كبيرة نحو الحكم النيابى».[4] رد عليهم«داود بركات» رئيس تحرير الأهرام فى ذلك الوقت مؤكدا أن القانون النظامى«ليس دستورا ولا رائحة فيه للحكم الدستورى الذى تنشده الأمة المصرية يملء جوارحها وتتغنى به أنديتهما بل تتغنى به الامهات فوق مضاجع اطفالهن[5] «ويستطرد» «داود بركات» مبينا ان الأمة المصرية» طلبت الدستور والأمة المسيطرة عليها أعطت النظام الجديد وهى تقول أنه خلوة الى الدستور فردت الأمة المصرية بأن النظام الجديد أخذ مما كان للامة من السلطة» وينهى داود بركات مقاله حاثا أعضاء الجمعية التشريعية» بأن يسعوا للحصول على الدستور لأن الجمعية التى تضمهم لاتمثل رغبة المصريين وأمانيهم وخاصة إذا ثبت لهم باهمال الحكومة لمقترحاتهم انهم لايفضلون فى جمعيتهم مجلس الشورى أو الجمعية العمومية».

ولقد شارك «الأهرام»عقب اعلان تصريح فى ٢٨ فبراير وماتلاه من اعلان الاستقلال .. فى الدعوة الى انتخاب جمعية وطنية تتولى وضع الدستور.. نشر مقالا (لمحمود رشاد) (رئيس محكمة مصر سابقا) طالب فيه:«بالعمل على وضع دستور البلاد من الآن ولكن من المهم جدا أن يستوفى حقه من البحث والتنقيب».[6]

وأكد الكاتب انه لكى يأتى الدستور المصرى دستورا حقيقيا نابعا من إرادة الأمة يجب عمل انتخابات جديدة بحسب القانون القديم لتكوين هيئة نيابية مؤقته إلى أن يسن قانون الانتخابات بالطريقة التى سن بها الدستور أى بعد الاطلاع على قوانين الانتخابات فى الدول الاخرى والاستئناس بها» وعلى هذه الهيئة المؤقتة أن تؤدى وظيفتها حالا ولكن لا على دستور معين ولا على قانون مخصوص لان الدور الذى نحن فيه هو دور انتقال بل تسترشد فى اعمالها بنور العقل والبصيرة مستمدة كل قوتها من إخلاصها وصدق وطنيتها وقال الكاتب أنه متى صدر الدستور «تنحل الهيئة المذكورة مشكورة على خدمتها ليحل محلها البرلمان الحقيقى المنتخب بحسب قانون الانتخاب الجديد الذى سيكون افتتاحه بأبهمة وعظمة بتشريف جلالة الملك».

---

(١) الأهرام- ٥ مايو سنة ١٩١٠.
(٢) الأهرام- ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠.
(٣) د. ابراهيم عبده- جريدة الأهرام.. تاريخ (مصر) ص٣٥٣-٣٥٤
(٤) المقطم ١٤ يناير سنة ١٩١٤.
(٥) الأهرام- ١٧ يناير سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (هل تطلب الجمعية التشريعية الدستور؟).
(٦) الأهرام- ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (دستور مصر).

وذكر الكاتب أن أول شيء يعرض على البرلمان «قانون الانتخاب والدستور فان أقرهما كما هما صدر الدكريتو الملوكي بتأييدهما وجعلهما أساسا للعمل وإن أدخل البرلمان عليهما بعض تعديلات صدر الأمر الكريم بهما معدلين».

وبعدها بأيام نشر الأهرام مقالا افتتاحيا بعنوان (النظام الدستورى فى مصر) ذكر فيه أن هناك اتجاهين فى النظر إلى الدستور : اتجاه يرى بان يختار رئيس الوزراء بناء على أمر الملك هيئة من رجال القانون والطوائف لاعداد مشروع الدستور ورأى يقول بضرورة ان تدعى الأمة الى انتخاب جمعية وطنية تضع هذا النظام الدستورى الذى تجرى الانتخابات على سنته- وقد أعلن الأهرام موقفه من كلا الاتجاهين حيث أكد أن «الفرق بين الحالتين هو أن الدستور فى الحالة الاولى يعد نظريا منحة من ولى الامر لامته بيدأنه فى الحالة الثانية يعد مستمدا من الأمة مباشرة».(١)

وبعد تشكيل لجنة الدستور.. تعرض الأهرام لجوانب كثيرة من عملها.. وكان أهم مقال نشره فى تلك الفترة.. مقال قام فيه الأهرام بتقييم مشروع الدستور وانتهى من هذا التقييم إلى:«أنه الدستور المشوه.. إنه الدستور الممسوخ وانه الدستور الذى لايعطى للنواب سلطة الجمعية التشريعية»(٢) وإلى أن :«هذه البلاد تطلب لنفسها دستورا وتطالب لنفسها حكما دستوريا.. فما دام هذا الدستور ناقصا ومادام الحكم الدستورى غير كامل فليس بالامكان اسكات الشعب بالنصوص والألفاظ دون بلوغ أمانيه.. ثم تستطرد الصحيفة مؤكدة انهم عندما يعطون الأمة دستورا ناقصا كان مآل ذلك ونتيجته أنهم يكرهون الأمة على أن تجمع قواها مرة أخرى حتى تصل إلى الدستور الذى لا يمكن ان يكون له وجود ولايمكن دستورا إلا اذا كان اوله وآخره سلطة الأمة».

وتختتم الصحيفة مقالها محذرة بأن:«هذا الدستور الرجعى ليس فى مصلحة أحد والذين يدافعون عنه لايخدمون أحدا بل هم على ضد ذلك يعرضون «البلاد للمتاعب والأخطار».

وعندما صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ نشر (محمود عزمى) سلسلة مقالات فى «الأهرام» بعنوان (رأى فى الدستور) تعرض فيها لنقد الدستور، فأكد من البداية أن أكثر عيوب الدستور راجعة إلى أصلين اولهما «تعدد الأيدى التى عملت فى الدستور وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة(٣) «وثانيهما أن جميع من عملوا فى الدستور لم يعنوا إلا بنصوص الدساتير الأجنبية التى استأنسوا بها دون ان يفكروا فى مصر فى بعض هذه النصوص وتاثير العمل البريطانى فيها حتى أصبح بعضها غير معمول وأصبح البعض الآخر محل تحايل من جانب البرلمانات للهروب من معقله».

ويستطرد الكاتب فى تسجيل عيوب الدستور مبتدئا بموقف الدستور من حرية الصحافة فيذكر«أن الدستور المصرى أقر حريات المصريين العامة منها والخاصة ونصت المادة الخامسة عشرة

---

(١) الأهرام- ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (النظام الدستورى فى مصر).

(٢) الأهرام- ٢ مارس سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (مشكلة الدستور هل هى موجودة .. فإن وجدت ماذا تكون نتيجتها).

(٣) الأهرام- ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور)

من مواده على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ولكن الدستور خرج لنا بذيل للمادة ولعل هذا الذيل من سيئات التعديلات النسبية..[1] جاء فيه إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى- هذا الاستثناء يبطل مفعول الحرية الصحفية تماما ويخضع الصحافة المصرية فى العهد الدستورى إلى ماكانت خاضعة له فى عهد التحكم الفردى تماما».

ويشرح معنى حملة (وقاية النظام الاجتماعى) فيؤكد أن هذه الوقاية معناها الحيلولة دون دخول مبادىء المذاهب الضارة بالافراد والجماعات كمذاهب الاشتراكية والبلشفية مثلا.. لكن من يضمن لنا هذا التفسير الذى لايفهم سواه«كل عقل مستنير؟ ومن يضمن لنا استمرار هذا التفسير؟ ومن يضمن لنا إذا ما ألقت الظروف بوزارة رجعية على منصات الحكم أن تعتبر مجرد الشرح العلمى لرأى واحد من الفلاسفة الغربيين تهديدا للنظام الاجتماعى بمقدم الوزير على وقف الصحيفة التى نشرته أو إغلاقها إغلاقا».

ثم يتعرض (محمود عزمى) بعد ذلك لحرية الاجتماع فى الدستور فيذكر أن «المادة العشرون تقرر حق المصريين جميعا فى الاجتماع وهوحق طبيعى واجب تقريره.. ولكن وزارة نسيم باشا أضافت ذيلا لمشروع المادة كما وضعته لجنة الثلاثين وهذا الذيل يقول«كما أنه- حكم حرية الاجتماع» لايقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى.. عاد الدستور إلى اصطلاح- النظام الاجتماعى«وهو ذلك الاصطلاح المطاط الذى يتحكم به فى كل شىء وقال لنا الدستور أنه ليس هناك شىء يحول دون اتخاذ السلطة الادارية (أى) تدبير بدعوى وقاية ذلك النظام الذى لايستطيع أحد أن يحدد أوله من آخره».[2]

ويحذر الكاتب أنه بدعوى هذه الوقاية لما يسمونه نظاما اجتماعيا«يخرجك البوليس من دارك أو دار صاحبك ويفصلك عن إخوانك فى الشارع أو فى الأندية بل ويفتشك على باب الجامعة المصرية وأنت ذاهب الى هذا المعهد العلمى.

ويعترض (محود عزمى) كذلك على «إشراك الملك مع البرلمان فى السلطة التشريعية فإن ذلك يعنى إخراج له عن الحيدة المقررة وتؤول به إلى ميدان المنازعات الحزبية».[3] ويومىء إلى أن اشراك الملك مع الوزارة فى السلطة التنفيذية تعريض لذاته المصونة أن تكون محل نقد من جانب البرلمان أو تساؤل من جانب الشعب».

ثم يصرخ الكاتب قائلا: «أنا لا أفهم حكمه ولامحلا فى دستورنا المصرى لمادته الرابعة والعشرين التى تقول أن «السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب».. وللمادة التاسعة والعشرين التى تقول أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور».

---

(١) يقصد بذلك وزارة محمد نسيم باشا.

(٢) الأهرام- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور- حرية الاجتماع).

(٣) الأهرام- ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور السلطات وسلطة الملك».

ولاينسى محمود عزمى ان يشير إلى أن البرلمان فى أوربا هو وحده الذى «يتولى السلطة التشريعية وأن الوزارة وحدها هى التى تتولى السلطة التنفيذية كما تتولى المحاكم وحدها السلطة القضائية. ومع ذلك فالكاتب يعقد الأمل على أن: «العمل البرلمانى سيقضى على المادة الرابعة والعشرين من الدستور بأن تكون مادة عامته ويقضى بأن يعطى معنى (التوقيع) لعبارة التصديق الواردة فى المواد الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين.. ويقضى بتنظيم حل مجلس النواب وهو مما تصرح أنه أحد اختصاصات الملك المقسمة يستعلمه كبحا لجماع شهوة الحزبية فى البرلمان.. بحيث لا يكون هذا الحل إلا فى حالات محددة معينة تستلزم بطبيعتها الرجوع إلى الشعب وتحكيمه فى أمر هذه الحالات المحددة المعينة»..

أما (عبدالقادر حمزة) فقد بدأ اهتمامه بقضية الدستور منذ أن كان محررا فى صحيفة (الجريدة) اذ كتب يطالب «بمنح الأمة المصرية دستورا يعترف بسلطة الأمة وإرادتها الحرة[(١)] وكثيرا ماكان يقارن بين درجة التقدم فى مصر وكل من تركيا وإيران ويتساءل كيف يردا بمصر ألا تلح فى طلب الدستور وهى ترى الأمة الفارسية، والأمة التركية قد أخذتاه وهى التى قامت لأجله على قدم وساق منذ ثمانية وعشرين عاما وأخذته فعلا ثم جاء الاحتلال البريطانى وحرمها منه[(٢)].

ولكن موقف (عبدالقادر حمزه) من مطالب الدستور سرعان ما أصابه الفتور بعد ان تولى رئاسة تحرير صحيفة (الأهالى) التى صدرت بالاسكندرية تحت رعاية محمد سعيد باشا رئيس الوزراء (١٩١٠-١٩١٤).. فلم تذهب مطالب عبدالقادر حمزه فى ذلك الوقت الى أبعد من الحصول على الحكم الذاتى للمصريين[(٣)] وهو مطلب ينحصر فى هدفين»:

الاول:« أن يحل المصريون محل الانجليز فى الوظائف الكبرى بحيث لا يصبح المصريون محكومين بالمفتش الانجليزى أو المستشار الانجليزى ولكن برؤساء من جنسهم».[(٤)]

الثانى: «أن تتوسع الهيئات التشريعية التى أقامها الاحتلال فى اكتساب حقوق دستورية جديدة كلما وسعها ذلك».

ولكن موقف عبدالقادر حمزة سرعان ما أصابه تغير ثالث.. اذ أصبح من أشد المتحمسين لقضية الدستور وخاصة بعد اندلاع ثورة سنة ١٩١٩.. وانضمامه إلى الوفد واصداره لصحيفة البلاغ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ وهى الفترة التى يمكننا أن نعتبرها بحق فترة انتعاش الدستور.[(٥)]

---

(١) الجريدة- ٧ أبريل سنة ١٩١٠ (الأمة والدستور).

(٢) الجريدة- ٢٤ أبريل سنة ١٩١٠ (الدستور أيضا).

(٣) د. عبداللطيف حمزه- ادب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء الثامن- (عبدالقادر حمزة) الطبعة الاولى- القاهرة - ١٩٦٣- ص١٧٦.

(٤) الأهالى- ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (الحكم الذاتى)

(٥) د. عبداللطيف حمزه- أدب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء الثامن ص ١٧٥.

ولم يتح لنا الحصول على رأى عبدالقادر حمزة فى نص الدستور المصرى.. ذلك أن الدستور صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بينما كان قد صدر قرار بتعطيل «البلاغ» بأمر السلطة العسكرية منذ ٦ مارس ١٩٢٣ حتى ٩ يونيو سنة ١٩٢٣ ومع ذلك فإن وجهة نظر عبدالقادر حمزة كانت تتفق مع وجهة نظر الوفد الذى كان يرى أن الدستور لم يكن يخلو من عيوب كثيرة.[١]

ورغم ذلك فقد تحول موقف (عبدالقادر حمزه) بعد أن تولى الوفد الوزارة وفاز بأغلبية البرلمان فصار من المدافعين عن الدستور ثم ازداد حماسة فى الدفاع عن هذا الدستور بعد أن استقالت وزارة سعد عقب مقتل السردار وبدأت وزارة زيور باشا تتلاعب بالدستور فتغير من قانون الانتخاب وتحل البرلمان.. فهو يعلن أن :«وزارة زيور التى اعتدت على الدستور لاتمثل رايا فى البلد ولاحزبا له قيمة الاحزاب السايسية وليست تقوم على ظل من ثقة الأمة وقد أنكر النواب والشيوخ وأنكر الرأى العام معهم كل اعمالها وهاجم الوزارة لانها خالفت الدستور عندما«ألغت مجلس النواب وعندما ألغت قانون الانتخاب وعندما تحاول أن تسن تشريعا جديدا فى أهم الحقوق الوطنية.. وتلك لعمرى هى الجرأة بعينها وما اقسمت عليها وزارة زيور باشا إلا وهى معتقدة أن فى استطاعتها مادامت معتمدة على الحكومة الانجليزية أن تعبث بمصر والمصريين».

ثم يتحدث عبدالقادر حمزة عن اغتصاب الوزارة لحق من الحقوق التى منحها الدستور لمجلس النواب وهو سلطة التشريع فيقول:«فاما اغتصابها لنفسها سلطة التشريع خلافا لما يقضى به الدستور فإن المادة ٢٤ من الدستور تقول«السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب[٢] ولكن الوزارة استصدرت بغير اشتراك مجلس الشيوخ والنواب مرسومين تشريعيين قضت فى واحد منهما ببطلان انتخاب المندوبين الثلاثيين وأمرت بانتخاب مندوبين آخرين وقضت فى الثانى بإهمال قانون الانتخاب الجديد وتنفيذ القانون القديم ثم زادت فأخرجت مزيجا من القانونين وأمرت بالعمل به».

ويعلن عبدالقادر حمزة أن الدستور«ليس حبرا يخط على الورق ثم يحفظ فى السجلات وإنما هو نظام بوضع وينفذ وليست المحافظة على الدستور أن تدعى أنك مغرم به وتغار عليه بينما أنت تعبث به وتهدمه وإنما هى أن تخلص فى تنفيذه وفى الحرص على قواعده».[٣]

ويشير الكاتب إلى خطورة العبث بالدستور فى هذه الفترة الحاسمة والحساسة التى تمر بها البلاد المصرية محذرا أنه «قد يكون عبث الحكومة بالدستور قليل الخطر فى بلاد تأصل الحكم النيابى فيها لأن هذا العبث يأتى مخالفا للتقاليد الموروثة فيكون شاذا لاينشىء فيها سابقه تتبع».. أما فى البلاد الحديثة العهد بالدستور والخارجة من حكم فردى استبدادى مختلط به حكم الأجنبى.. فإن العبث فيها بالدستور شديد الخطر لإنه من جهة ينشىء سابقة ضارة ومن جهة

---

(١) البلاغ- ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (اغتصاب لسلطة التشريع- ومخالفة للدستور فى اهم (حكامه).

(٣) البلاغ- ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (أين الدستور؟!).

أخرى يجد أمامه آمـة لم تتطبع بعد على الحكم الدستورى وتقاليده فقلمـا ترده.. وترد صاحبه.. ومن هنا يمكن أن ينزلق الدستور فى مهـواة الضياع ويمكـن أن يدرجه مضيعوه فى قـبره وهم يشيعونه دائما بدعوى الغرام به والحرص عليه والعمل بقواعده».

ورغم ندرة ماكتبه امين الرافعى عن الـدستور فى صحف «اللواء»و«الشعب».. إلا أن موضوع الدستـور صار القـضية الرئيـسية الـتى كرس أمين الرافـعى قلمه للحـديث عنهما فـى صحيـفة (الأخبـار) فى الفترة التى أعـقبت تصريح ٢٨ فـبراير سنة ١٩٢٢ حتى نهـاية فترة البـحث عام ١٩٢٤.. فهو لم يكن يترك فى تلك الفترة فرصة أو مناسبة تطرح فيها قضية الدستور من قريب أو بعيد إلا وأدلى فـيها برأى.. ولقد ساعـدته دراسته وثقافته القـانونية على أن يلعب دور المفكر والبـاحث القانونى الدسـتورى فى تلك الفـترة لدرجـة أن سعـد زغلول اعـترف بسـلامة أكـثر الانتقـادات التى وجههـا أمين الرافعى لمشـرق الدستور.. وأشـاد بجهد الرافـعى فى الكشف عن عيوب الدسـتور علنا فى رسالة بعث بها من اكس لبيـان فى ١١ مايو سنة ١٩٢٣ إلى طاهر بك اللوزى(١).. رغـم الخلاف السياسى بين الاثنين .. وقد بدأت مسـاهمة امين الرافعى الفعلية فى قضـية الـدستـور عقب تصـريح ٢٨ فبـراير سنة ١٩٢٢ إذ ترددت وقتـها إشـاعات عن تفكـير الحكومة فى تشكيل لجنـة لوضع الدستور.. فبـادر أمين الرافعى إلى الاعـتراض على هذه الفكرة مناديا فى الوقت نفسه بضرورة انتخـاب جمعية وطنيه تتولى مهمة وضع الدسـتور، وكان مما كتبه فى هذا الشـأن قوله:«فمـا الذى يضمن لنا مـادامت الأمة سـتظل بعيـدة عن تشريع الدسـتور أن لايكون فى النظام الحديث كثير من الأمور المحرم بحثها ومناقشتها ثم يقولون لنا بعد ذلك أن فى البلاد حكما دستوريا ومجلسا نيابيا ومسؤلية وزارية».(٢)

فلقد كان من رأى أمين الرافـعى أن الحياة الدستورية «لاتتحـقق إلا اذا كان للأمة وحدها حق تقنين دستورها كما هو الواقع فى البلاد الأخرى».

وعلى ضوء تلك الحقيـقة فإن الرافعى يعتقـد أن «القاعدة القانوينة الطبيعـية تقضى بأن تجرى الانتخـابات أولا لعقد جـمعية وطنـيه هى التى تنفرد بوضع دسـتور شامل للبـلاد ويحدد سلطة الهيئـات المختلفة ويضع قانون الانـتخابات للبرلمان الجديد ومتى انـتهت الجمعيـة من هذه المهمة انفضت على أن تبدأ الانتخابات وفقا للقانون الذى وضعـته وتكون نتيجة الانتخابات ابعاد هيئة برلمانية تحكم البلاد على قاعدة الدستور الذى وضعته الأمة نفسها».

وما أن تنتهى لجنة الدسـتور من صياغة مشـروعها للدستور وتقدمـه لمجلس الوزراء حتى يبدأ أمين الرافعى سلسلة من المقالات يقيم فيها مـشروع الدستور. وكانت القضية الأولى التى تعرض لها فى هذه المقالات هى مدى فائدة(٣) وجود مجلس الشيـوخ فهذا المجلس فى رأيه «ليس له أية

---

(١) الأخبار- ٢٥ مايور سنة ١٩٢٣(سعد باشا والدستور)

(٢) الأخبار- ١٤ مارس سنة١٩٢٢ مقال بعنوان (من الذى يملك وضع الدستور؟!).

(٣) الأخبار- ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور... مجلس الشيوخ).

فائدة»..أاما اذا كان لابد من وجـوده «فلا مندوحة عن أن يكون جميع أعضائه منتخبين لأن مبدأ التعيين ضار اذ من نتيجـته ان يصبح المجلس آلة فى يد الوزارة تعطل به قـرارات مجلس النواب ولاسيما أن اللجنه ساوت فى الحقوق بين المجلسين».

ويوالى الرافعى بعد ذلك كشفه لثغرات مشروع الدسـتور.. فيؤكد منذ البداية أن هناك حقيقة لاسبيل إلى إنكارها وهى أن مشروع الدستور الذى قدمته اللجنة للحكومة يختلف اختلافا كبيرا من المشرع الأصلى الذى وضعته اللجنه الفرعية.(١)

ويبين الكاتب أوجه هذا الاخـتلاف فيذكر أن المشـروع الأول كان قائما على «مجـموعة من المبادىء الرجعية العتيقة الهادمـة لسلطة الأمة». «أما المشروع الأخير فإنه تخلص من طائفة من هذه المبادىء السـقيـمة ولكن هذا التخلـص لم يكن مع الأسف شاملا اذ لاتزال فـى أحكام المشروع بعض المبادىء الرجعية التى لاتتفق مع النظريات الحديثة والتى تقف عقبة فى سبيل تحقيق مظاهر سلطة الأمة وإرادتها بصفة كاملة».

ثم يأخذ الكاتب على الحكومة «استئثارها بوضع الدسـتـور مما يعد افتئاتا صريحا على حقوق البلاد..ويلوم لجنة الدسـتور على مشـاركتها الحكومـة فى الافتئـات على حقوق الأمة وقـد كان جدير بها أن تجعل أول كلمة فى تقديرها أنهـا وضعت المشروع وانها تطالب الحكومة أن لاتلبث فيـه منفردة بل يـجب عليهـا ان تعقـد جمعـية وطنيـة منتخـبة يكون لهـا القول الفـصل فى هذا المشروع..

وهاجم أمين الرافـعى ماجاء فى مشـروع الدستور من «حـذف وصف السيادة عن مصـر بانها تامة وجعلت النص- مصر دولة مستقلة سيدة حـرة مستقلة- بعد أن كانت مصر دولة تامة السيادة حرة مستقلة- حتى لا تسد الطريق للوصول إلى اتفاق مع انجلترا.(٢)

كذلك فإنه ينتقـد عدم شمول الدستور للسودان«اذ جـاء بمادته (١٤٥) إن احكامه تجرى على المملكة المصرية جميعها عدا السودان .. فـمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص- فالكاتب يرى أن«ذلك يترك يد الانجليز مطلقة فى حكم السودان».(٣)

كذلك هاجم الرافعى النص فى مشروع الدسـتور على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب من درجتين فهو يرى«أن أعظم قاعدة دسـتورية دل العلم على صلاحها هى أن يكون مجلس النواب وليد الانـتخاب المباشر فـهل احتـرمت اللجنة هذه القـاعدة وحاولت تثـبيت تلـك التقاليـد فى مشروعهـا؟ كلا بل أحدث أولا وأخيرا على ان يكون مجلس النواب الممثل للأمـة وليد انتخاب درجتين فالناخبون لاينتخبون نواب البلاد مباشرة بل إنهم ينتخبون مندوبين وهؤلاء المندوبون هم الذين يعهد إليهم انتخاب أعضاء مجلس النواب وتلك قـاعدة عتيقة لايجرؤ واحد من الاعضاء

(١) الأخبار- ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢(حول مشروع الدستور)

(٢) الأخبار- ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور)

(٣) الأخبار- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور)

ان يصفهـا بأنها من الأنظمة الحديثة ولا أن العمل دل على صلاحها فضلا عن أنها لاتؤدى إلى تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا».[1]

وبعد صدور الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ يبدأ أمين الرافعى سلسلة أخرى من المقالات تحت عنوان (ملاحظاتنا على الدستور) يستهلها مقررا أن معنى إصدار الدستور «أن يسرى مفعوله فى الحال وأن يتمتع الناس بما تضمنه من حقوق وحريات وأن يستفيد الشعب من الضمانات الواردة فيه للدفاع عن حريته وللمطالبة بتطبيق المبادىء التى اشتمل عليها حتى لو كانت ناقصة.[2]

ويذكر الرافعى أن «المادة الثالثة والستين بعد المائة نصت على مايأتى: (يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان)، ومعنى ذلك أن الدستور الذى أطلقت له المدافع ورفعت الرايات سيبقى حبرا على ورق حتى ينعقد البرلمان.. ومتى ينعقد هذا البرلمان حتى يعمل بالدستور ذلك فى علم الغيب ولم يؤذن لأحد بالاطلاع عليه».

ويأخذ أمين الرافعى فى إحصاء عيوب الدستور فيجمع منها ٢١ عيبا نذكر منها أهمها:

أولا: إن اكبر عيب اشتمل عليه الدستور هو ما نص عليه بشأن السودان فقد بينا ان المادتين ١٥٩، ١٩٠ اخرجتا السودان من المملكة المصرية واقتصرتا على الاشارة إلى حقوق موجودة تكون لمصر فى السودان ويبقى تحديدها تحت رحمة المفاوضة مع الانجليز.[3]

ثانياً: لم يبين الدستور حدود الدولة المصرية وهذا خطأ سبق أن اشترك فيه مشروع لجنة الثلاثين مع مشروع الوزارة النسبية.

ثالثا: إن «الدستور يصف مصر بأنها دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لايتجزأ ولاينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى.. وعيب هذا النص وصف الدولة المصرية بغير الوصف الذى اصطلحت عليه الأمة وهو «أن مصر دولة مستقلة استقلالا تاما «ولكن اللجنه رأت- وتابعتها الحكومة فى رأيها- أن لا تتعدى فى الوصف ما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير فقد نص هذا التصريح على ان الحماية البريطانية على مصر قد انتهت وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة».

رابعا: انتهت اللجنة بوضع النص الآتى وهو «الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك» وقد كان من المنتظر أن يبقى هذا النص على حاله حتى يكون من مظاهر العهد الدستورى تمتع الصحافة بالحرية التى تقررت لها فى الدساتير الأخرى ولذا يعتبران الوزارة لاتميل إلى حرية الصحافة ولذلك رأت أن تحتفظ لنفسها بسلاح خطر تستخدمه عند الاقتضاء للتحلص من الصحافة التى تعارضها فأضافت إلى المادة التى وضعتها لجنة الثلاثين فقرة تهدم ماتضمنته من مبدأ حرية الصحافة فبعد أن قالت المادة

---

(١) الأخبار- ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (حول الدستور).

(٢) الأخبار- ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٣ (ملاحظاتنا على الدستور).

(٣) الأخبار- ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٣ (ملاحظاتنا على الدستور).

١٥ أن إنذار الصحف أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك.. لم تقف عند ذلك بل أضافت إليها ما يمسخها شر مسخ اذ قالت«إلا إنما كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى«فهذه العبارة سلبت الصحافة حريتها الصحيحة لان محاسبة الصحف بالطريق الإدارى إنما هو قضاء على الصحافة وحريتها».

خامسا: لقد جاء فى المادة العشرين- للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعا منهم ولاحاجة إلى إشعاره.. لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون.. ولقد اتبعت الحكمة مع هذا النص الخاص بحرية الاجتماع نفس الطريقة التى اتبعتها فى حرية الصحافة إذ أنها أضافت إلى أصل المادة فقرة طعنت بها حرية الاجتماع طعنة مميتة لأنها بعد أن أشارت إلى حق المصريين فى الاجتماع كما ورد فى نص لجنة الثلاثين «جعلت هذا الحق لغوا بقولها كما أنه- هذا الحكم- لايقيد أو يمنع اى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى «وهى نفس العبارة المشئومة الموجودة فى المادة الخاصة بحرية الصحافة ونتيجة هذا التعديل أن السلطة التنفيذية أصبحت فى حل من عدم احترام حرية الاجتماع كما أصبح فى استطاعها العبث بحكم ادستور الذى ضمن للمصريين حق الاجتماع وبالقواعد التى ستنظم طريقة استعماله بمقتضى القانون.(١)

سادسا: احتفظ دستور ١٩ أبريل بالقاعدة الرجعية الخاصة بتصديق الملك على القوانين وهى تلك القاعدة التى سقطت سقوطا تاما باهمال العمل بها فى انجلترا كما ولدت ميتة فى فرنسا على أن عيب هذه القاعده لم يقف عند رجعيتها بل ان الدستور الحالى بالغ فى زيادة قيودها باشتراطه أن مشروع القانون الذى لايصدق عليه الملك ويرده إلى البرلمان فى مدى شهر لايمكن أن ينفذ إلا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين .. ولا يخفى أن هذه العيوب كانت واردة فى لجنة الثلاثين ومشروع الوزارة النسبية من فرق واحد وهو أن المشروع الأول كان يقضى بأن الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ لايزيدون عن الثلاثين أى أنهم يكونون دائما أقل من الثلث وبذلك يكون تصويت الاعضاء المنتخبين فى هذا المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون متى وافقت عليه أغلبية الثلثين فى مجلس النواب.. أما حسب الدستور الحالى الذى يجعل الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ بمقدار الخمسين فإن تصويت جميع االعضاء المنتخبين لايكفى لنفاذ القانون حتى لو وافق عليه مجلس النواب بالاجماع فى المرة الثانية لان اشتراط اغلبية الثلثين لايتوفر الا باشتراك فريق من الأعضاء المعينين فاذا امتنعوا لم يصدر القانون وتأجل النظر فيه عاما آخر فيتبين من هذا أن اقتباس حكم من أحكام مشروع الوزارة النسبية زاد قاعدة التصديق تقييدا فوق قيودها السابقة».(٢)

---

(١) الأخبار- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣- (ملاحظاتنا على الدستور).

(٢) الأخبار- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣.

سابعا: فى مسألة التشريع بين أدوار انعقاد البرلمان يؤكد أمين الرافعى أن الدستور أخذ بقاعدة لها عيبان: الأول «التوسع فى بيان الأحوال التى يباح فيها إصدار مراسيم لها قوة القانون فى أثناء عدم انعقاد البرلمان وقد كان مشروع لجنة الثلاثينأكثر احتياطا..
والثانى:«عدم تحديد الميعاد الذى يجب أن يدعى فيه البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه وقد لاحظنا فى هذه النقطة ان مشروع الوزارة التسمية المسوخ كان ينص على دعوة البرلمان إلى الاجتماع فى الحال ولكن دستور ١٩ أبريل حذف هذا القيد.. فهور من هذه الوجهة اكثر رجعية حتى من المشروع السابق.

ثامنا: قضى الدستور الحالى«بأن إنشاء الرتب والنياشين ومنحها يعد حقا من حقوق الملك غير مقيد بأحكام القوانين فى حين أن مشروع لجنة الثلاثين كان ينص صراحة على ان هذا الحق مقيد بالقوانين التى يضعها البرلمان».

تاسعا: فى مسالة الأحكام العرفية يرى الرافعى أن الدستور لم يأخذ بقاعدة مشروع لجنة الثلاثين التى تقضى بأنه عند اعلان الأحكام العرفية فى غير دور الانعقاد يجب دعوة البرلمان ليجتمع فى مدى الثلاثة أيام التالية للإعلان وإنما اخذ بقاعدة الوزارة النسبية المبهمة وهى وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة.

عاشرا: يرى الكاتب أن الدستور قد «قضى بأن حق تعيين وعزل الضباط غير خاضع لأحكام القوانين كحق تولية وعزل الموظفين المدنيين وإنما هو حق من حقوق الملك غير مقيد بأى قانون.. وهذا مخالف أيضا لمشروع لجنة الثلاثين».

حادى عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين يحتم على الملك أن يحلف اليمين قبل أن يباشر أمور الحكم «أما الدستور فقد اشتمل نصا مبهما بان جعل حلف اليمين قبل أن يتولى الملك سلطته الدستورية ولايخفى أن النص الأول هو الذى أخذت به الدساتير الحديثة فضلا عن أنه لايحتمل اى تاويل بخلاف النص الاخر».

ثانى عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين ينص بأن يقسم النواب يمين الاخلاص للواطن والملك (الدستورى) ولكن الدستور حذف الوصف بغير حق».

ثالث عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين ينص على أن الصلة بين الملك والوزراء تكون راسا بالذات.. ولكن الدستور الحالى حذف هذا النص مع أن هذه القاعدة من القواعد الدستورية العامة التى لايجوز المساس بها.

رابع عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين يقتضى بأن أوامر الملك لا تحل الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤلية.. ولكن الدستور حذف «وغيرهم من عمال الدولة»وقصر المادة على الوزراء ولايخفى ما فى هذا البتر من حذر.

خامس عشر: أهمل الدستور النص على أنه ليست للملك حقوق غير التى خولت له صراحة بمقتضى الدستور وقد وقعت لجنة الثلاثين فى هذا الاهمال نفسه».

سادس عشر: أخذ الدستور بالنص الممسوخ الوارد فى مشروع الوزارة النسبية فيما يتعلق باستجواب الوزراء فقضى بأن المناقشة فى الاستجواب لا تجرى قبل ثمانية أيام إلا إذا توافر شرطان وهما حالة الاستعجال وموافقة الوزير فى حين أن النص الاصلى للجنة الثلاثين كان يكتفى بتحقيق أحد هذين الشرطين لإباحة المناقشة فى الاستجواب قبل ثمانية أيام.

سابع عشر: وأخيرا يؤكد أمين الرافعى أنه على الرغم من هذه العيوب الأساسية العديدة فى الدستور «فإنه جعل تنقيح الدستور فى حكم المستحيل تقريبا باشتراط تصديق الملك تصديقا مطلقا على كل تنقيح أى أن كل قرار يصدره البرلمان بالتنقيح يكون عرضة للاهمال والتعطيل مادام الملك لايوافق عليه... وقد أخذ الدستور هذه القاعدة الرجعية المعطلة لسلطة الأمة وارادتها من مشروع الوزارة النسبية».

وقد عاد أمين الرافعى إلى إثارة هذه النقطة الأخيرة بعد انعقاد البرلمان والقاء خطبة العرش اذ لاحظ أنه لم يرد بها ما يشير إلى نية الحكومة الوفدية إلى تعديل بعض النصوص الرجعية فى الدستور فقال: «ومن الغريب أن هذا الدستور الذى وصفه الوفد ورئيسه من قبل تولى الحكم بتلك الصفات المعروفة لم ترد عنه فى خطبة العرش كلمة واحدة تشير إلى تعديله.. فالدستور الذى كان رجعيا قبل تأليف الوازرة الجديدة.. أصبح اليوم مرتكزا على المبادىء العصرية كما قال سعد باشا فى خطبة العرش.[1]

وينفرد الدكتور محمد حسنين هيكل دون غيره من الكتاب بالإشادة بمشروع الدستور الذى أعدته لجنة وضع الدستور- فيهاجم منتقدى مشروع الدستور متهما إياهم بعدم الصدق والموضوعية وأن المصالح الحزبية هى التى تقف وراء انتقاداتهم وليس مصلحة الوطن... وينكر فى هذا الشأن: «لما تألفت لجنة وضع الدستور قام غير واحد من الكتاب يتهمها بأنها رجعية فى ميولها وانها لاتريد ان تحقق سلطة الأمة تحقيقا كاملا وتطرف بعضهم فى الاتهام فرماها بأنها صنيعة الاحتلال وأنها تريد مسالة الانجليز[2]. ثم يؤكد الدكتور هيكل أنه على الرغم من هذه الاتهامات القاسية فقد «بدأت اللجنة عملها وجعلت تنقب وتبحث مخلصة لخير البلاد عاملة كل ما فى وسعها لوضع خير دستور يمكن أن يسمى بحق وثيقة السعادة لمصر وهو دستور ليس فى دساتير الأمم المتقدمة مثله كثير.

ويصب الدكتور هيكل جسام غضبه على من يسميهم «الذين لايعرفون من قواعد الدستور شئيا.. الذين لم يقرأوا فى علوم القانون كتابا يتصدون للنقد الجارح والطعن المر إمعانا فى طريق الخصومة غير ناظرين لمصلحة بلادهم ولا لما يوجهه الانصاف ويقضى به الذوق بل العدل»..

---

(١) الأخبار- ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(حول خطبة العرش- عيد ولا العيد. الدستور اليوم وأمس).
(٢) السياسة - أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ (لجنة الدستور).

ثم يذكر أن أعداء الدستور عمدوا إلى انقاص قيمة الدستور فى مواضع هم أول من يشعر بأن نقدها لاتبرره أى خصومه سياسية «ويتساءل الدكتور هيكل قائلا «هب أن مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة كان ناقصا وهب أن الأمة فى طموحها إلى الحرية تريد إرادة صادقة ان تحصل منها على نصيب أكثر مما تقرر فى المشروع فإن ذلك من أيسر الأمور.. إذ نص على حق البرلمان فى التنقيح وترك له أن يعدل فى مواد الدستور بما يتفق ومصلحة الأمة».

ويعلن الكاتب رأيه الصريح فى الدستور- كما هو قائم- فيقول:«بل نقول ونحن نعلم الأسباب التى أدت إلى وضع هذه النصوص ان ليس اليوم فى الامكان ابدع مما كان «والجدير بالذكر أنه بعد صدور الدستور كتب الدكتور هيكل سلسلة من المقالات ناقش فيها الدستور ولكنه كان فى هذه المرة أميل إلى الهجوم على الدستور من الدفاع عنه.. وتفسير ذلك أن الدكتور هيكل كان يدافع عن مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور والتى كان أغلب أعضائها من الأحرار الدستوريين.. ولكن وزارة محمد نسيم باشا ادخلت تعديلات كثيرة على مشروع الدستور قبل اصداره لم تلاق هوى عند الأحرار الدستوريين.. لذلك فقد بدأ الدكتور هيكل سلسلة مقالاته التى اختار لها عنوان (أوجه النقص فى الدستور) منتقدا الحكومة «بما نقضت عن حدود لجنة الثلاثين فى غير موضع ونود أن نبين مافى هذا النقص من مناقضة الروح الدستورية الصحيحة مناقضة جعلت بين بعض هذه النصوص والبعض الآخر تضاربا غير معقول».(١)

ثم يبدأ الكاتب فى استعراض أوجه النقص فى الدستور فيركز على عيبين رئيسيين: الأول يتعلق بالمادة الخاصة بالصحافة فقد أعلن أن «المادة الخاصة بحرية الصحافة فى مشروع الثلاثين تجرى بما يلى- الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك- وقد أقر الدستور هذا النص ولكنه اضاف إليه- إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى- هذا الجزء المضاف جزء مبهم فليس من الهين تحديد مايكون ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ومايكون النظام الاجتماعى غير معرض للتأثر به وفى مقدور الحكومة والمعتمدة على أن الأكثرية التى تؤيدها لن تتخلى عنها لأنها أقفلت جريدة من الجرائد وفى هذا المساس بأقدس الحقوق التى قررها الدستور «أما العيب الثانى الذى رآه الدكتور هيكل فى الدستور فيتعلق بحرية الاجتماع فقد نصت المادة ٢٠ من مشروع لجنة الثلاثين على أن «للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولاحاجة بهم إلى إشعاره لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون.. وقد أضيف فى الدستور الى هذا النص العبارة الآتية:«..كما أنه لايقيد أويمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى».

---

(١) السياسة- ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٣ (أوجه النقص فى الدستور).

ويعلق الدكتور هيكل على هذه الإضافة إلى نص القانون فيؤكد أن «هذه التدابير التى يصح أن تتخذ قد تكون تدابير قمع تعتدى السلطة التنفيذية بها على كافة الحريات التى قررها الدستور شأن الاجتماع.. مع أن النظام الاجتماعى لايكون بحيث يتأثر بهذا الاجتماع.. ولكن اعتماد الحكومة على أكثرية فى البرلمان يغرى بها إلى سوء استعمال هذا الحق وسوء استعمال هذا الحق من شأنه أن يبعث القلق إلى النفوس.. وقلق النفوس يورث الاضطراب والدساتير إنما توضح لضمان النظام والطمأنينة ولتلافى كل سبب يمكن أن يؤدى إلى القلق أو الاضطراب».

* * *

الفصل العشرون

الصحافة المصرية ..
والحياة الحزبية

لم تعرف مصر الحياة الحزبية بالمفهوم الليبرالي[1]..إلا في عام ١٩٠٧.. حيث شهد النصف الثاني من ذلك العام قيام الأحزاب الثلاثة الكبيرة:

حزب الأمة[2] (٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧) الذي تزعمه محمود باشا سليمان .. وتولى وكالته حسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى باشا وكان احمد لطفى السيد السكرتير الدائم للحزب.. وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية[3].. (٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) برئاسة الشيخ على

---

(١) الحزب.. في المفهوم الليبرالي يعني جمعية يتم تنظيمها على أساس تحقيق مبدأ معين أو بلوغ سياسة بعينها عن طريق السيطرة على الحكم- بالانتخابات وبالوسائل الدستورية -Maciver. R.M.The Modern State London-1968,p.369 ولايعترف هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التي تحاول الوصول إلى السلطة من غير طريق الانتخاب كما أنه لايعترف بنظام الحزب الواحد- وهذا المفهوم عكس المفهوم الاشتراكي للحزب حيث يعني مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول وتحاول أن تصل الى الحكم عن طريق الاصلاح أو الثورة(موسوعة الهلال الاشتراكية- دار الهلال- القاهرة- الطبعه الأولى- ١٩٦٨ -ص١٩٤-١٩٥) كذلك يختلف هذا المفهوم عن المفهوم الماركسي للحزب حيث هو طليعة الطبقة العاملة (ستالين- اسس اللينينية-ص١٣٣).. فاذا نظرنا الى الحزب بالمفهوم الليبرالي فسوف نستبعد على الفور كل الوان النشاط الحزبي التي عرفتها مصر قبل عام ١٩٠٧.. فالمعروف ان مصر عرفت قبل هذا التاريخ الوانا من النشاط الحزبي مثل (الحزب الوطني) الذى نشأ نشأة شبه سرية عام ١٨٧٩ ثم لعب دورا رئيسيا اثناء الثورة العرابية حيث تولى احمد عرابى زعامته بعد ان امتزج جناحه المدني بجناحه العسكري ثم تسلم هذا الحزب الحكم في الاشهر الاخيرة التي سبقت الاحتلال البريطاني -Hourani-Albert-Arabic Thought in the Liberal age-Oxford University Press-London 1970,pp.194- وهناك ايضا(الحزب الوطني) الذى اسمه الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٤ والذى كان يضم مصطفي كامل وأحمد لطفى السيد والشيخ على يوسف وغيرهم.. كذلك عرفت مصر الوانا من الجمعيات السياسية السرية كتلك التي قامت عقب الاحتلال البريطاني مباشرة والتي كانت مسئولة عن منشورات التهديد التي وصلت للخديو توفيق ورجال حكومته.

(٢) ظهر حزب الأمة أولا كشركة اصدرت صحيفة الجريدة في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وكانت هذه أول مرة في الصحافة المصرية تتكون فيها شركة لإصدار صحيفة فقد كان المألوف أن تكون الصحيفة ملكا لفرد (الدكتور حسين فوزى النجار- الجريدة تاريخ وفن- ص٣٤٧) ثم تحولت الشركة الى حزب سياسي في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧- وقد كان اللور كرومر يسمى رجال هذا الحزب باتباع الشيخ محمد عبده وكذلك سماهم رشيد رضا (محمد رشيد رضا- تاريخ الاستاذ الامام- ص٥٩١) ولقد تكون الحزب من عنصرين: عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة وعنصر الاعيان من اصحاب الملاك الواسعة (محمد شفيق غربال- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية- الجزء الأول- ص٢٨ ود. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية المصرية- ص ٤١-٤٢) وكان اعضاء الحزب يسعون للحصول على الدستور لانه يتيح لهم فرصة الاشتراك في الحكم والحد من سلطة الخديوية (د. عبدالعزيز الرفاعي- ثورة مصر ١٩١٩- الطبعة الأولى- دار الكاتب العربي- القاهرة- ١٩٦٦- ص٢٣) وكذلك كانوا يطلبون الاستقلال عن تركيا وانجلترا ورفعوا لواء دعوة (القومية المصرية).

(٣) لقد تجمع حب الاصلاح على المبادىء الدستورية حول شخص واحد هو الشيخ على يوسف الذى لعب ادوارا هامة في حياته لعل أهمها رئاسته لتحرير صحيفة (المؤيد) لمدة تزيد على ٢٣ عاما وعلاقته الوثيقة بالخديو عباس حلمي الثاني (Ahmed-Gamal Mahmoud-The intellectual Originsof Egyptian Nationalism- Oxford University Press-London 1966-pp.79).

يوسف والحزب الوطنى[1] (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧) بزعامة مصطفى كامل.

وقد أعقب ظهور هذه الأحزاب الثلاثة-قيام طائفة من الأحزاب الأخرى الأقل أهمية بحيث لم ينصرم عام ١٩٠٩ حتى كان قد أعلن عن قيام الحزب الوطنى الحر[2].. والذى غير اسمه بعد ذلك إلى حزب الأحرار وتزعمه (محمد بك وحيد الأيوبى).. وحزب مصر الفتاة أو الحزب الدستورى[3] الذى انشأه (ادريس بك راغب) وحزب النبلاء[4] برئاسة (حسن حلمى زاده) ووكالة (فرج الجرجاوى) وسكرتارية (محمود طاهر حقى).. والحزب المصرى[5] أو حزب مصر المستقلة الذى تزعمه (اخنوخ أفندى فانوس) وهو أول حزب قبطى فى مصر والحزب الجمهورى

= لذلك فقد انشأ حزب الاصلاح ليكون عاملا من عوامل التوازن بين الحزب الوطنى من جهة وحزب الأمة من جهة أخرى- (احمد شفيق باشا- مذكرات فى نصف قرن- الجزء الثانى- القسم الثانى- ص١٢٦) ولتأييد السلطة الخديوية كما جاء فى البند الأول من برنامج الحزب (المؤيد- ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) لذلك كانت سياسة الحزب أكثر من معتدلة (جاكوب لانداو- الاحزاب والحياة النيابية فى مصر ص١٤٤) وكان يقف فى كثير من القضايا موقفا محافظا.(تشالز ادورد الإسلام والتجديد فى مصر- ترجمة عباس محمود- ص٢١٦-٢١٧).

(١) اسسه مصطفى كامل قبل وفاته بقليل كرد فعل لظهور حزب الأمة (د. أحمد عبدالرحيم مصطفى- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٧ - ص٣٨) ولكن الحزب كان قائما فى الواقع- ولكن بشكل غير رسمى- لسنوات خلت أى منذ بدأ مصطفى كامل عمله السياسى وخاصة بعد إصداره لصحيفة اللواء وقد اعترف بذلك مصطفى كامل فى خطبته على مسرح زيزينا بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ عندما ابدى نيته فى تشكيل الحزب الوطنى حين قال ان الحزب قد انشىء منذ وقت طويل وان مايحدث الان هو تنظيمه فقط.. أما عن برنامج الحزب فقد كان ابرز بند فيه هو الاستقلال الذاتى لمصر طبقا لمعاهدة ١٨٤٠ (أحمد بهاء الدين- أيام لها تاريخ- كتاب اليوم - ص ٨٢-٨٤) أما البند الآخر الهام فى برنامج الحزب فهو الدعوة إلى حكومة نيابية ودستور كما كان يطالب ايضا بتقوية الروابط بين مصر والدولة العثمانية احمد رشاد- مصطفى كامل- ص٢٦٧-٢٨٤).

(٢) نشأ الحزب الوطنى الحر أولا على سياسة صحيفة (المقطم) الاحتلالية فى منتصف يونيه سنة ١٩٠٧ ثم اختلف مؤسسة (محمد وحيد بك الأيوبى) مع أصحاب المقطم وأصدر صحيفة خاصة به سماها (الأحرار) وغير اسم الحزب إلى (حزب الأحرار) وكانت للحزب مباديء ستة يدور أغلبها حول الدعوة إلى مسالمة المحتلين والسعى إلى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على خير القطر وهو مانص عليه البند الأول من برنامج الحزب (الأحرار- ١٥ مارس سنة١٩٠٨).

(٣) كان الحزب الدستورى أو حزب مصر الفتاة يدين بالولاء للسلطتين الشرعية(الخديو) والفعلية (الاحتلال) ويجسد سياسة الوفاق بينهما (المؤيد- ٩ فبراير سنة ١٩١٠) ولكن الحزب لم تكن له أية قيمة فعلية.

(٤) لقد ضم حزب النبلاء بقايا الارستقراطية التركية التى رأت أن من حقها أن تنشىء حزبا سياسيا مثلما فعلت الارستقراطية المصرية بإنشاء حرب الأمة- لذلك فقد كانت لزعماء هذا الحزب جميعا أصول تركية قريبة وقد كان الحزب يدعو للدفاع عن كرسى الخديوية وعن الخلافة العثمانية وفى نفس الوقت كان يدعو للتعاون مع سلطات الاحتلال لتحقيق الهدفين السابقين.

(٥) عبر الحزب المصرى عن الفكر السياسى للأقباط فى ذلك الوقت (د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر ص٣٨) وقد ظهر كرد فعل لتعاظم فكرة الجامعة الاسلامية فى مصر وكانت أهم القيود التى احتواها برنامج الحزب، وحدة مصر والسودان واستقلال مصر وتحقيق صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا والفصل بين الدين والسياسة بقانون .(صحيفة مصر- ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨).

الذى تزعمه(محمد غانم)(١) والحزب الاشتراكى المبارك(٢) برئاسة (الدكتور حسن جمال الدين) وحزب العمال بالقطر المصرى.. والسودان (٣)برئاسة (السيد محمد).

وقد ظلت هذه الاحزاب جميعا تعمل بشكل اوباخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ واعلان الحماية الانجليزية على مصر.. فاختفت بالتدريج وبدون اعلان باستثناء الحزب الوطنى الذى نقل معظم نشاطه إلى خارج مصر .. وخاصة إلى أوربا وتركيا.

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تشكل(الوفد المصرى) برئاسة سعد زغلول فى شكل تجمع وطنى جمع كل القوى السياسية فى البلاد بما فيها بقايا الاحزاب القديمة.. ولكن الخلاف بين أعضاء الوفد سرعان ما أعاد النشاط إلى الحياة الحزبية فى مصر فعاد الحزب الوطنى يمارس نشاطه من جديد وفى أكتوبر ١٩٢٢ أنشىء حزب الأحرار الدستوريين(٤) برئاسة عدلى باشا يكن.. وقد ظل الوفد المصرى كتجمع وطنى حتى ١٤ مايو سنة ١٩٢٤.

---

(١) بدأ التفكير فى انشاء الحزب الجمهورى فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ولكن لم يعلن عنه إلا بعد ذلك بشهرين أى فى فبراير سنة ١٩٠٨ وكان يرأسه (محمد غانم) الذى نشر العديد من المقالات يدعو فيها إلى مبادىء الحزب فى صحيفة (الأخبار) ذات الميول اليسارية وفى صحيفة (الأحرار) التى كان يصدرها محمد وحيد الايوبى زعيم حزب الأحرار الذى فتح صفحات الصحيفة لافكار الحزب ومقالات رئيسية ولكن سرعان مادب الخلاف بينهما عندما كتب محمد غانم مقالا يهاجم فيه الاحتلال البريطانى مما يتصادم مع سياسة حزب الأحرار الاحتلالية فحبست صفحات(الأحرار) عن الحزب الجمهورى فمات ولم يسمع عنه أحد شىء بعد ذلك. وكان الحزب الجمهورى يهدف إلى اعداد مصر للنظام الجمهورى بعد أن يتم الحصول على الاستقلال وكان يرى أن تتحقق خطته بالتدريج وبدون عنف (صحيفة الأحرار ١١ ابريل سنة ١٩٠٨).

(٢) تركز عمله فى الريف وبين الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم وانصافهم ولكن لم يكن للحزب برنامج اشتراكى متكامل وإنما مجرد نظرات انسانية تعالج مشاكل الريف المصرى.. فالحزب يدعو إلى «تحسين احوال الفلاحين وتحديد اوقات عملهم فى الحقل وأن يحصل الفلاح على نصيب من عائد الارض.. ،ومنح معاشات للفلاحين عن العجز والمرض ومعاملة الفلاخ معاملة طيبة من كبار الملاك. (د. يونان لبيب- الحياة الحزبية فى مصر ص٦٦).

(٣) وهو بعكس الحزب السابق فقد تركز عمله فى المدن وكان يعتبر نفسه (جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم (صحيفة الاخبار- ١٨ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان» المستخدمون والعمال فى مصر بقلم السيد محمد) ولكن الحزب لم يكن له برنامج متكامل وقوبل بمعارضة شديدة من جانب النقابات والقادة النقابيين الذين رأوا أنه لايمثل سوى صاحبه (الاخبار- ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٩).

(٤) يتصل حزب الأحرار الدستوريين بالدم والنسب إلى حزب الأمة القديم (محمود سليمان غنام- أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ - دار الفكر الحديث- ١٩٧١- القاهرة ص٤٨٠-٤٨١) وقد نشأ الحزب كنتيجة للخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن وضم الحزب احمد لطفى السيد وعبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت وابراهيم الهلباوى وحسن عبدالرازق وعبداللطيف المكباتى وعلى شعراوى وصالح لملوم وتوفيق دوس ومحمد حسين هيكل وغيرهم. وقد اعتبر الحزب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اتفاقا مرضيا لمصر وكانوا يطالبون بالاستقلال التام وانهاء الاحتلال العسكرى لمصر والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر وادخال مصر فى عصبة جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة وتأبيد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة =

حين تقرر تحويله إلى حزب سياسى باسم (حزب الوفد النيابى)[١] وانتخبت له لجنة تنفيذية برئاسة سعد زغلول.

أما عن الأحزاب المتأثرة بالفكر الاشتراكى فقد شهدت مصر منها (الحزب الديمقراطى المصرى)[٢] الذى أسسه بعض شباب المثقفين فى ١٠ يناير ١٩١٩... والحزب الاشتراكى المصرى[٣] الذى أسسه فى ٢٩ اغسطس ١٩٢١ جوزيف روزنتال وحسنى العرابى وعلى العنانى وسلامه موسى وعبدالله عنان.

=وحقوق العرش والسعى فى ترقية شان الهيئات النيابية المحلية والدفاع المستمر عن حقوق الفرد فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة- والسعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية اطماعها المشروعة والسعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وارباب العمال على قاعدة العدل (السياسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢) وتعكس برامج حزب الأحرار الدستوريين طبيعة البورجوازيين الكبار فالحزب كان يمثل الاغنياء واصحاب الأراضى ثم بعض الارستقراطيين من سلالة العائلات التركية(جاكوب لانداو- الاحزاب والبرلمانات فى مصر-ص١٧٤).

(١) لقد تحول الوفد إلى حزب سياسى عندما فشل فى توحيد الأحزاب السياسية واتجه التفكير جديا إلى تشكيل الحزب نتيجة بعض الأخطاء التى كان يرتكبها المؤيدون للوفد فى البرلمان عام ١٩٢٤ بإحراج الحكومة أو معارضتها فى اخذ الاصوات وفى بيت حمد الباسل باشا قرأ مكرم عبيد الاعلان التشريعى لتشكيل الوفد واختير له اسم حزب الوفد النيابى وفى ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ قرر الشيوخ الوفديون تكوين الهيئة الوفدية بمجلس الشيوخ.. وكذلك فى مجلس النواب وقد صنعت ثورة ١٩١٩ لحزب الوفد مبدأه السياسى الذى تجسد فى العمل من أجل استقلال مصر وإقامة حكومة دستورية تحترم حقوق الاجانب والامتيازات الاجنبية والدين العام وطبيعة قنال السويس واضيفت فى فترة لاحقة مبادىء اصلاح التعليم وتحسين مركز الفلاحين المادى والمعنوى (جاكوب لانداو-الاحزاب.. البرلمانات فى مصر ص١٥٩).

(٢) تألف الحزب من كل من ابراهيم الشواربى المحامى وأحمد ابى النصر المحامى وامين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى كامل الطيب ومحمود عزمى المحامى والكاتب و.مصطفى عبدالرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمى وعزيز مرهم المحامى (د.عبدالعظيم رمضان- تطور الحركة الوطنيه المصرية- ص٥١) وكان الحزب يدعو إلى سيادة الشعب باعتباره مصدر كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وان يكون الحكم نيابيا دستوريا .. كذلك نص برنامج الحزب على حرية القول والكتابة والاجتماع (صحيفة النظام ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩) وكان من مبادىء الحزب ايضا العمل على ترقية الطبقات العاملة اديبا وماديا والإعانة لمن يستطيع العمل وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا.. كذلك نص فى مقدمته على استقلال مصر وحق كل أمة فى تقرير مصيرها(عزيز مرهم- أثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية- محاضرة فى الجامعة الامريكية.. القاهرة- ١٩٤٥-ص٣٧).

(٣) كانت أهم مبادىء هذا الحزب كما يكشف عنها برنامجه: تحرير مصر من نير الاستعمار الاجنبى واقصاء ذلك الاستعمار عن وداى النيل باسره.. والعمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية والسعى الى مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية التى تقوم على مبدأين: توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة.. والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية واخماد المزاحمة الرأسمالية وقد حدث انقسام كبير فى الحزب بعد انشائه بعام واحد طرد منه على أثره سلامه موسى وعدد آخر من كبار أعضائه المعتدلين وتحول الحزب بعد ذلك بوحى من روزنتال إلى الحزب الشيوعى المصرى) ثم مالبث أن طرد روزنتال نفسه من الحزب.. ثم وقع الصدام بعد ذلك بين الحزب وحكومة سعد زغلول حيث صفى الحزب وقدم قادته الى المحاكمة.. وتمت سيطرة الوفد على الحركة النقابية العمالية عن طريق عبدالرحمن فهمى.

وثمة ظاهرة هامة صاحبت ظهور الحياة الحزبية فى مصر وربما انفردت بها مصر تلك هى ظهور الأحزاب المصرية فى كنف دور الصحف فبدلا من أن تنشىء الأحزاب صحفا ناطقة باسمها.. أنشأت الصحف أحزابا كتجسيد مادى لإرادتها(١).. ولقد ظلت هذه هى السمة الغالبة على تكوين الأحزاب فى مصر حتى الحرب العالمية الأولى(٢). ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن حرية الصحافة قد سبقت حرية العمل السياسى والعمل الحزبى فقد نتج عن السياسة التى اتبعتها انجلترا فى اطلاق حرية الصحافة أن ظهرت جماعات من الكتاب والمفكرين تدرجوا حتى أصبحت تدور حولهم وحول صحفهم أحزاب سياسية.(٣)

فقد أنشأ مصطفى كامل صحيفة اللواء.. فى أول يناير سنة ١٩٠٠ على حين نراه لايعلن عن قيام الحزب الوطنى إلا فى نهاية عام ١٩٠٧... كذلك أصدر الشيخ على يوسف (المؤيد) فى عام ١٨٨٩ بينما لم يعلن عن حزب الاصلاح إلا فى عام ١٩٠٧ أيضا... كذلك فقد صدرت الجريدة فى ابريل سنة ١٩٠٧ بينما لم يعلن عن حزب الأمة الا فى سبتمبر من نفس العام - كذلك فقد نشأ على سياسة صحيفة (المقطم) الاحتلالية التى صدرت فى عام ١٨٨٨ الحزب الوطنى الحر والذى أعلن فى نهاية عام ١٩٠٧ (٤).. وبذلك كانت الأحزاب ثمرة من ثمرات الصحافة ونتيجة من نتائجها.. على عكس ماهو حادث فى أكثرية أمم العالم المتمدينين حيث تشكل الاحزاب السياسية ثم ينشىء كل حزب صحيفة أو عدة صحف يجعلها لسان حاله المعبر عن سياسته.(٥)

ولقد ظلت الصحافة المصرية طوال الفترة التى تناولها هذا البحث حلقة الاتصال الرئيسية بين الحزب وقواعده والادارة الرئيسية التى تربط الحزب بجماهيره.. والوسيلة الفعالة.. إن لم تكن الوحيدة- للتعبير عن فكر الحزب وسياساته وبرامجه.. وفى كثير من الاحيان كانت الصحف أعلى صوتا من الأحزاب السياسية التى تحتلها كما هو الشأن مع صحيفة (المؤيد) لسان حال الأحرار الدستوريين.(٦)

فاذا ماطبقنا هذه الملاحظة على الواقع الفعلى اكتشفنا أن وجود حزب وطنى مصرى كان- بخلاف مايذهب إليه بعض المؤرخين(٧).. حلما قديما عند مصطفى كامل- ولكن كان يحول دون تحقيق ذلك الحلم.. قرب العهد بالاحتلال من ناحية وعدم نضج الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية المصرية وتبلورها من ناحية ثانية.

---

(١) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر-ص١١٢.
(٢) جاكوب لانداو.. الاحزاب والبرلمانات فى مصر-ص١١١.
(٣) جورجى زيدان.. مشاهير الشرق- الجزء الأول- ص ٢٩٣.
(٤) قسطاكى الحلبى- تاريخ تكوين الصحف المصرية- مطبعة التقدم ١٩٢٨ القاهرة ص ١٣٩-١٤٣.
(٥) د. سامى عزيز- الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ص١٤٨-١٥٠.
(٦)د. خليل صابات واخرون- حرية الصحافة فى مصر. المقدمه.
(٧) يقول الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى:«إن مصطفى كامل كان لايؤمن بانشاء حزب رسمى اعتقادا منه أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انقسام الأمة(د.عبدالرحيم مصطفى- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة- ص٣٨)

ومما يؤكد أن فكرة الحزب لم تغب عن تفكير مصطفى كامل منذ عمله فى الحركة الوطنية مشاركته فى تجربتين تنظيميين: احداهما مع لطيف سليم باشا حيث شكلا مع مجموعة من المستشارين والكتاب والصحفيين والأعيان وعدد من أعضاء مجلس شورى القوانين ماسمياه (الحزب الوطنى) أو (حزب الاستقلال) ولكن الكيان التنظيمى لذلك الحزب لم يكتمل ابدا وانهار بانهيار عزيمة الكثير من أعضائه(١)، أما التجربة الثانية فكانت بالتعاون مع الخديو عباس حلمى الثانى حيث شكلا (الحزب الوطنى) وكان اسم الخديو الحركى فى هذا الحزب السرى(الشيخ) وتسمى مصطفى كامل (بأبو الفداء) وكان من أعضائه أحمد لطفى السيد ومحمد فريد وسعيد الشيمى ومحمد عثمان ولبيب محرم.. ولكن هذا التنظيم لم يكتب له أيضا البقاء طويلا.. ورقم أن هاتين التجربتين التنظيميتين لمصطفى كامل كانتا أقرب إلى الجميعات السرية إلا أنهما يؤكدان أن العمل الحزبى كان واردا فى خطط مصطفى كامل وهو يعمل على قيادة الحركة الوطنية المصرية.

لذلك لم يكن غريبا أن يسبق مصطفى كامل معاصريه فى الدعوة إلى قيام حزب وطنى مصرى. ويكشف عن هذه الحقيقة ماجاء فى مقال كتبه مصطفى كامل فى العام الأول من صدور صحيفة اللواء..(٢) قص فيه قصه لقائه بسياسى انجليزى حر التفكير أبدى دهشته «لأمركم معاشر المصريين- وإنى أعرف أنكم كلكم تكرهون الاحتلال والمحتلين وتودون جلاء الانجليز عن دياركم ولكنى كنت انتظر تأسيس حزب وطنى حر فى مصر ينشىء ناديا عموميا ويضع خطة سياسية وينشرها فى كل أنحاء الأرض ويوضح فيها آماله ومطالبه ويحارب الاحتلال بأقلام نخبة من الكتاب والسياسيين فى أوربا وينشىء المدارس الأهلية الحقيقة والمكاتب الملية ويبرهن بجلائل أعماله على أن مصر جديرة بالاستقلال حقيقة برعاية العالم وعنايته».(٣)

وقد علق مصطفى كامل على أقوال السياسى الانجليزى معلنا أمله فى أن يرى مثل هذا الحزب الوطنى فى مصر فقال:«فشعرت عند سماع هذه الأقوال بألم شديد فى الفؤاد وارتياح عجيب لسلامة ضمير هذا الرجل الشريف.. فهل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادىء المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقى النجاح، والفلاح». ثم أشار مصطفى كامل إلى ان «البائسين سيقولون أن تأسيس حزب كهذا أمر محال فقال «.. ولكنى اذا كنت لا أيأس من خلاص بلادى فمحال علىّ أن أيأس من تحقيق هذا الأمر الجليل.

وفى اللواء أيضا يبشر محمد فريد- فى حياة مصطفى كامل وقبل اعلان الحزب الوطنى- بفكرة الحزب الوطنى المصرى ويطالب أحرار مصر «بتأسيس جمعية وطنية تضم إليها كل غيور

---

(١) أحمد رشاد- مصطفى كامل-ص٤٥.

(٢) أحمد لطفى السيد- قصة حياتى- ص٣٥-٣٦.

(٣) اللواء- ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (حزب وطنى حر فى مصر)

على وطنه لايخشى فى المطالبة بحقوقه لومة لائم ولا يمنعه عن خدمته احتمال وصول الأذى اليه ولايضطره خوف الذل إلى البقاء فى الذل».(١)

واقترح محمد فريد أن «توضع لائحة بكيفية تشكيل هذه الجمعية وانتخاب أعضائها وتنتقى لها من بينهم لجنة ادارية تقوم بحاجاتها وبانتخاب من يوفدون الى اوربا وفى تدبير المال اللازم لهم وباعطائهم التعليمات التى يجب السير عليها هناك وتتخذ هذه الجمعية ناديا لإجتماع أعضائها تكون أبوابه مفتوحة لكل قاصد خير الوطن وأهله.. ويلاحظ أن الحزب الوطنى عندما أعلن تشكيله بعد ذلك لم يخرج عن هذه الأفكار التى طرحها محمد فريد فى ذلك المقال.

وقد يثار تساؤل: كيف يُمكن التوفيق بين هذه الرغبة القديمة لمصطفى كامل ومحمد فريد فى تكوين حزب وبين كون الحزب الوطنى كان آخر الأحزاب الكبيرة التى تم الاعلان عنها عام ١٩٠٧.

ولكن هذا التساؤل سرعان مايتلاشى عندما تعرف أن مصطفى كامل كان يؤمن بالحزب الواحد على اعتبار أن تعدد الأحزاب ممكن طالما لم يكن الوطن فى خطر وأما بوجود الاحتلال فإن مصر تواجه هذا الخطر كل صباح ومن ثم «فإن الحزب الذى ينادى بالاستقلال صباح مساء وهو الحزب الوطنى يجب أن يكون الحزب الوحيد فى البلاد(٢) .. والواقع أن درسا هاما من الدروس التى وعاها مصطفى كامل من فشل الثورة العرابية هو أن تفتت الجبهة الداخلية كان من أهم أسباب فشل هذه الثورة(٣) لذلك فقد كانت أكثر مقالات مصطفى كامل فى النصف الثانى من عام ١٩٠٧ - تؤكد هذا المعنى أى ضرورة المحافظة على وحدة الحركة الوطنية المصرية ولعل ذلك يكشف لنا السر فى استقبال اللواء لقيام حزب الأمة بالهجوم الشديد- وكان مصطفى كامل وقتها مسافرا فى أوربا- اذ يكتب على فهمى كامل غنيم فيتهم حزب الأمة بالاعتدال(٤).. ويلمح بما يشير إلى أنه ظهر بوحى من اللورد كرومر لمحاربة الشعور الوطنى(٥)- فلما وصل مصطفى كامل قادما من أوربا شن حملة عنيفة على حزب الأمة واتهم زعماءه بانهم يعملون على تفتيت وحدة الأمة(٦) ودعاهم إلى العودة إلى الرشد والعمل فى الحزب الوطنى وقاد حملة مركزة على صحيفة (الجريدة) ومحررها أحمد لطفى السيد واتهمه بالعمل«لغير مصلحة الوطن»(٧) وتساءل كيف أن «مساهمينها الكثيرين قد تركوا مديرها سائرا فى غيه دون أن يحأولوا ايقافه..» وفى خطبة مصطفى كامل المشهورة التى القاها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ فى

---

(١) اللواء- ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (المطالبة بالحقوق).
(٢) اللواء- ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الحزب الوطنى واتحاد المصريين).
(٣) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر- ص٥٥- ٥٦ .
(٤) اللواء- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧.
(٥) اللواء- ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧.
(٦) اللواء- ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الحزب الوطنى واتحاد المصريين).
(٧) اللواء- ١٨ يناير سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (رأينا فى الجريدة ومساهمينها).

مسرح زيزينا بالاسكندرية والتى أعلن فيها عن نيته لتكوين الحزب الوطنى والتى نشرتها اللواء كاملة هاجم حزب الأمة واتهم أعضاءه بأنهم «الجواسيس وخدام المحتلين والخونة والاشرار».(١)

وقد استقبل مصطفى كامل اعلان الشيخ على يوسف قيام حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية باهمال شديد ولعل ذلك كان راجعا إلى ماكان يعرفه مصطفى كامل عن علاقة الحزب الجديد بالخديو.. ولكن الصراع بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح أو بين (اللواء) و(المؤيد) أخذ شكلا بالغ الحدة والعنف بعد وفاة مصطفى كامل وخاصة حين أراد الشيخ على يوسف استغلال وفاة مصطفى كامل للتهوين من قدرة الحزب الوطنى على البقاء والاستمرار - ولقد تصدت «اللواء» لحملة الشيخ على يوسف على زعامة محمد فريد للحزب الوطنى فكتبت تقول «ووقف شيخ المؤيد فى ادارته وخلف منضدته التى أصبحت قبلة السباب ومحط المبتذل من الهجو المكروه والشتم المرذول لينتقد وليته عرف كيف ينتقد..(٢)

وقررت الصحيفة أن حقد الشيخ على يوسف على محمد فريد إنما هو امتداد لحقده القديم على مصطفى كامل «اذا كان صاحب المؤيد لم يكسر للأن سلاح الضغينة والحقد الذى كان يحارب به المرحوم مصطفى كامل باشا وقام بشهره فى وجه رئيسنا الحاضر فيعلم أنه لابد من كسره لأن المكر السىء لايحيق إلابأهله وليس عند الله أبغض من رجل لايقف تقلبه فى المبادىء عند حد محدود.»

وأشارت الصحيفة إلى أن الشيخ على يوسف يهاجم الحزب الوطنى ورئيسه الجديد بايعاز من سلطات الاحتلال «واذا كان الشيخ لايريد بما كتب إلا أن يأكل أكلة أخرى على حساب فريد بك كالأكلة التى أكلها على حساب المرحوم بطل الوطنيه أو تخلع عليه خلعة من الذين يسميهم المصادر العالية (قصر الدوبارة طبعا) فليقل ماشاء فقد انفضح أمره وأصبح المصريون جميعا منه ساخرين».

وفى اللواء أيضا رد محمد فريد على ادعاء الشيخ على يوسف أن «كل انسان فى مصر يعلم أن طلب المجلس النيابى فى هذا العهد هو من ابتكارنا وماتجاسر شخص أن يرفع صوته به قبل أن نرفع صوتنا فى احرج المواقف(٣) وقد علق محمد فريد على هذا الادعاء مؤكدا أن مصطفى كامل هو أول من دعا المجلس النيابى فقال: «إن أول صوت رفع فى البلاد يطلب المجلس النيابى هو صوت فقيدنا العظيم مصطفى كامل باشا».. وذكر محمد فريد القرار (بالخطبة الرنانة التى القاها الفقيد العظيم بمدينة الاسكندرية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ والتى قال فيها أين هو الدستور؟ أين ذلك الدستور الذى يلجم الحكومة بلجام من حديد ويهب الأمة حرية الرأى والفكر وحق المراقبة على أعمال الحكام وسن القوانين والشرائع.. ثم تساءل محمد فريد «فهل أيقن صاحب المؤيد اذن أن أول صوت رفع فى البلاد يطلب المجلس النيابى بعد الاحتلال البريطانى إنما هو صوت فقيدنا العظيم وأن جريدة المؤيد لا اللواء هى التى اضطرت لأن تشترك

(١) اللواء - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٧.
(٢) اللواء - ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (وافضيحتاه).
(٣) اللواء - ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٨.

فى هذا البحث بعد مرور زمن طويل على ذلك الاقتراح أى بعد أن تشبع به الرأى العام وصارت مشاركتها فيه ضرورية لصالحها الحيوى».

وقد بلغت حدة الصراع الحزبى بين «اللواء» والمؤيد أقصاها وتردى هذا الصراع إلى أدنى مستوى من الاتهامات والشتائم حتى اضطر اللواء إلى تشريع يعلن فيه«تخرج جريدة المؤيد فى هذه الأيام محشوة بالسفاسف والمفتريات ولقد طلب إلينا مئات من الأفاضل ألاانشغل أوقات القراء بالرد عليه فإجابة لطلبهم يعلن اللواء أنه سيعامل المؤيد معاملة الجرائد الساقطة فلا يعبر ما ينشره اقل التفاف حرصا على أوقات العالم أن تضيع سدى».(١)

ولقد ظل اللواء لسان حال الحزب الوطنى حتى وقع الخلاف بين على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل ووكيل الحزب الوطنى وبين بقية الورثة فأصدرت المحكمة حكما يقضى بتعيين(يوسف المويلحى) حارسا قضائيا على اللواء.(٢)

وأخذ المويلحى يتدخل فى شئون الصحفية حتى صارت قيدا على حركة الحزب الوطنى فما كان من الحزب إلا أن تخلى عن اللواء واتخذ من صحيفة (العلم) لسان حاله.. وقد ظهرت العلم فى تلك الفترة التى بدأت فيها سلطات الاحتلال تضيق الخناق على نشاط الحزب الوطنى ملاحقة صحفه بالانذار والتعطيل والمصادرة.. ولقد صدر أكثر من قرار بتعطيل «العلم».. وحأولت بعض الصحف المعادية للحزب الوطنى استغلال هذه الظروف التى يمر بها الحزب لتعلن أن الحزب قد تدهور ولم يعد له جمهور أونفوذ فى البلاد.. وقد تصدت(العلم) للرد على هذه الحملة بقلم محمد فريد نفسه الذى كتب يؤكد «ان أعداء الحزب الوطنى يتمنون أن تكون همته قد فترت وانه لم يتحمل أصابه من حبس بعض أعضائه أولا ومن تعطيل لسان حاله ثانيا وأن أعضاءه أخذوا فى الانزواء خوف اضطهاد الحكومة لاسيما بعد مجىء اللورد كتشنر معتمد الانجليز فى مصر.. تلك أمانيهم ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل(٣)» واعلن محمد فريد ان «حزبناهو لايمكن لأى قوة فى العالم أن توهنه كما يتمنون وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى واقبال القراء عليها وعلى باقى جرائد حزبنا».. وأكد محمد فريد ان «الحزب الوطنى تتجسم فيه فكرة الوطنيه، الحقة والفكرة لايمكن وقوفها بل تسير دائما إلى الامام رغم كل اضطهاد».

وعندما بدأت السلطات تلاحق الحزب الوطنى وتستغل اية حادثة تقع فى البلاد لتستدعى زعماء الحزب إلى النيابة وتحقق معهم، وتصدت (العلم) لهذا الأمر وسمته «ارهاب الحكومة

---

(١) اللواء- ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (اللواء والمؤيد)

(٢) اللواء- أول مارس سنة ١٩١٠.

(٣) العلم- ٢٢ مارس سنة ١٩١٢.

المدفوعة من سلطات الاحتلال ضد الحزب الوطنى وزعمائه»[١].. وأخذت الصحيفة تنشر أخبار التحقيق مع قادة الحزب وانصاره، وقد تساءلت الصحيفة فى إحدى المقالات قائلة: «كتب على الحزب الوطنى أن لا يعامل إلا بمعاملات استثنائية؟ واذا كان الأمر كذلك فبأى حق وبمقتضى أى قانون أو لائحة؟ إننا نتساءل عن ذلك ونسأل سعادة الوطنى الكبير نائبنا العمومى[٢].. صاحب القول المأثور: الحرية حق طبيعى للأمم.. وتلك كلمتنا اليوم واننا لما سيرى من المنتظرين.[٣]

وفى نفس العدد ردت العلم على مقال نشره الشيخ على يوسف فى المؤيد يتهم فيه محمد فريد بالجبن لهروبه من مصر عند طلبه للتحقيق فقالت العلم: «ياشيخ المؤيد.. كفاك ثرثرة واختلاقا.. لم يكن فى وسع القوانين التى أحلتك منصب السادة الصوفية أن تسلخ من نفسك حلتين الحقد والاختلاق تأججت فى صدرك نار الأولى وظللت تحملها حتى أبدتها حادثة سفر فريد بك تلك التى صورتها كما شاءت لك الضغينة وأبت الحلة الثانية إلا أن تعاون اختها فافتريت فريتك الشائنة وكذلك بفعل المختلق الحقود[٤] ثم ذكرت الصحيفة أن سفر محمد فريد كان لحضور مؤتمر المستشرقين وذلك قبل أن يدور فى خلد أحد أنه سيكون موضع اتهام او تحقيق كما روته الجريدة فإن الذى يدفعه آباؤه إلى تقديم نفسه للمحاكمة وهو بعيد عن أيدى طالبيه يأبى عليه هذا الخلق الوعر أن يقر كما تقول «ثم أكدت الصحيفة أن محمد فريد لو أوراد برحيله هذا انقاذ عقاب يتهدده «لما كان ذلك منه جبنا وقد سبقه محمد رسول الله إلى الهجرة وله فيه ﷺ خير أسوة ولم يجد المسلمون فى حياة نبيهم حادثا أعلى شأنا ولا أجل قدرا من تلك الهجرة حتى جعلت مبدأ تاريخهم وعلى ضوء ذلك فقد أعلنت الصحيفة انها ترجو أن يبقى رئيسنا بعيدا عن مصر الآن ليعلم على تحقيق أمانيه أمنا مطمئنا حتى لا تقطع عليه أيام السجن حبال العمل.. واعلم ياشيخ المؤيد أن حياة العامل المجد أقصر من أن تتسع للنوم فى مقصورات السجون وأن من الجناية على الأمة ان يختزل أبطالها أيام عملهم ـ كما أن من اسمى ما يفكر به المسيء عن ذنبه ويتقرب به إلى ربه وامته ان يحفر لنفسه قبرا فيأوى فيه ليأمن الناس أذاه».

وقد تصدت العلم للرد على تصريح للورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر الذى أخذ فيه على المصريين انقسامهم إلى أحزاب.. فردت الصحيفة عليه وأثارت قضية العلاقة بين الديموقراطية والحياة الحزبية حيث أكدت ان الديموقراطية لا توجد حيث لا توجد أحزاب سياسية فقالت «أخذ اللور كتشنر على المصريين انقسامهم إلى أحزاب ونحن نرى العكس مما ذهب إليه اللورد.. نرى أن الديموقراطية هى التى تجعل المجال واسعا للأحزاب إذ أنها تحرر الجمعية من القيود غير الطبيعية فيصبح لكل فرد ولكل فرد ولكل طائفة وجود حقيقى ولا تكون الحياة مقصورة على فئة قليلة تتحكم فى قارب الناس بما توافق مصلحتها دون مصلحة سواد

---

(١) العلم- ٣٠ مارس سنة ١٩١٢.
(٢) هو عبدالخالق باشا ثروت.
(٣) العلم- ٣ أبريل سنة ١٩١٢ مقال بعنوان(التحقيق مع الحزب الوطنى ماهو الغرض الذى ترمى إليه النيابة).
(٤) العلم- ٣ أبريل سنة ١٩١٢.

لأمة وبذلك يكون المرء حرا فى تكوين معتقدة السياسى والاجتماعى وحرا فى الانضمام إلى من يشاركه فى هذا المعتقد ليؤلفوا هيئة تناضل عما يرونه المصلحة.(١)

وتساءلت الصحيفة «اليست الديمقراطية هى النظام الذى يستلزم المساواة فى الحقوق وأمام القانون فهل هذا النظام من شأنه أن يقيد أفكار الناس فلا يخالف بعضهم بعضا فيما يأخذون من آراء؟ هل هذا النظام الذى يمنع الأغلبية من الاستبداد بالأغلبية أو بالفرد..يكون من مستلزماته أن يسلب المجموع حرية الانقسام إلى فرق تأخذ كل واحدة بما تراه صائبا من الارادة ثم أجابت الصحيفة على كل هذه التساؤلات مؤكدة أن «النظام الديمقراطى هو الذى اذا وجد وجدت الأحزاب واذا محى لم يكن للفكرة الحزبية بقاء.. وليست هذه حقيقة نظرية.. وإنما هى حقيقة واقعية أيضا يؤيدها التاريخ كذلك أكدت الصحيفة أن نظام وجود الأحزاب «لايتفق مع غير الديموقراطية التى تنادى باحترام آراء الغير ومساواتهم ببعضهم».

وقد كانت صحيفة العلم من اليوم الأول لاصدارها شديدة اللهجة على الحكومة وعلى سلطات الاحتلال. بحيث لم تطق الحكومة يومئذ طريقتها فى تحدى السلطة فاضطرت لوقفها شهرين كاملين فى سنتها الأولى (سنة ١٩١٠) فعمد الحزب الوطنى إلى اصدار صحيفة جديدة باسم (الاعتدال المصرى) ثم سرعان ماالغيت هذه الاخيرة وحلت محلها صحيفة جديدة باسم الحزب الوطنى هى(الشعب)(٢). الذى تولى تحريرها (أمين الرافعى) وقد استمرت (الشعب) فى الصدور بعد ذلك حتى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ حين احتجبت احتجاجا على قرار الحكومة الانجليزية باعلان الحماية على مصر- وحتى لاتضطر إلى نشر الخبر.(٣)

ولم تكن «اللواء»و«العلم» و«الشعب» هى الصحف الوحيدة الناطقة بلسان الحزب الوطنى فقد شهدت تلك الفترة مولد صحف أخرى تشايع هذا الحزب وتنطق باسمه وتدافع عن مبادئه(٤).. ففى أواخر عام ١٩٠٧ ظهرت(الدستور) التى كان يملكها ويحررها (محمد فريد وجدى) ومنذ البداية كانت ميول تلك الصحيفة واضحة نحو الحزب الوطنى ولكن تأكدت هذه الميول. عقب وفاة مصطفى كامل فقد ظلت تكرس أعدادها الاسبوعية بعد الوفاة لمقالات عن مناقب وحياة مصطفى كامل ثم أعلنت بعد ذلك التزامها بالمبادىء العشرة للحزب الوطنى وأخذت تهتم اهتماما كبيرا بأخبار الحزب التى أصبحت بابا ثانيا فى الجريدة.. وفى أوائل مايو من العام التالى سنة١٩٠٨ صدرت صحيفتان أخرتان للحزب احداهما فى القاهرة باسم (ضياء الشرق) يملكها ويحررها محمد حسيب بك(٥) وقد جاء فى أول اعدادها انها «الخادمة المخلصة لمبادىء الحزب الوطنى التى هى أطهر وأشرف مبادىء يخدمها خادم لبلاده وتؤسس عليها دعائم جريدة

---

(١) العلم- ١٤ يونيو سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (هل الديمقراطية تنافى وجود الاحزاب؟).

(٢) د. عبداللطيف حمزه- آدب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء السابع- أمين الرافعى- ص٩٤.

(٣) عبدالرحمن الرافعى- محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية- الطبعه الأولى- مطبعة مصطفى البابلى الحلبى- القاهرة- ١٩٤١ -ص٣٨٧.

(٤) د. خليل صابات وآخرون- حرية الصحافة فى مصر- ص١٤٩-١٥٠.

(٥) المرجع السابق- ص١٥٠-١٥١.

وطنيه[1] ويحكي محمود حسيب قصة انشاء تلك الصحيفة فيذكر أنه «بعد عودة المغفور له صديقي المرحوم مصطفى كامل باشا من اوربا في المرة الأخيرة استدعاني وعرض عليّ أمر اصدار جريدة يومية تدافع مع اللواء عن مصلحة الأمة وتعبر معه في المطالبة باستقلالها يدا بيد».. ثم قص اقتراح مصطفى كامل بتشكيل شركة تؤسس الجريدة ولكن حسيب بك رفض الاقتراح مؤكدا أنه لايريد أن يكون تابعا في عمله ورايه لأحد وإنما يعبر عن جهده واستقلال فكره ولذلك أصدر الصحيفة باسمه وماله فقط ثم ذكر محمود حسيب أن صحيفة المؤيد قالت خطأ أو عمدا عندما وصلته نشرتنا عن ضياء الشرق أنه سيكون لسان حال الحزب الوطني في حين أني لم أقل ذلك وشتان مابين القول بأنها ستكون الخادمة المخلصة لمبادىء الحزب الوطني التي هي أشرف وأطهر وأجل مبادىء يخدمها خادم لبلاده وتؤسس عليها دعائم جريدة وطنية وبين القول بأنها ستكون لسان حاله لاتكتب إلا بوحي منه لأن الأحزاب لها مركز سياسي خاص يمنعها من الخوض في بعض المسائل وإنا لانريد ان يؤخذ الحزب الوطني بما نكتبه لأن الجريدة ربما خاضت في مواضيع لايسمح مركز الحزب بتبنيها».

أما الصحيفة الأخرى فقد صدرت في الاسكندرية وهي جريدة «وادي النيل» التي كان يملكها ويحررها (محمد افندي الكلزة) وقد سافر محمد فريد إلى الاسكندرية خصيصا للاحتفال بافتتاح هذه الجريدة وجاء في خطبته في هذا الاحتفال «إنه أصبح للحزب بذلك أربع جرائد يومية هي اللواء والدستور ووادي النيل وضياء الشرق[2] وقبل أن ينتهي عام ١٩٠٨ تظهر الجريدة الخامسة من جرائد الحزب الوطني وهي جريدة (مصر الفتاه) التي قال (سيد علي) رئيس تحريرها عن مبادئها «هي المبادىء التي قامت على دعامتها الشعوب القاعدة وارتفعت على سلمها الامم المنحطة ونال بفضلها المتمدنون ماهم فيه من مجد وسؤدد وسعادة واستقلال وهي مبادىء الوطن من مبادىء فقيد الوطن من مبادىء حزب الوطن[3] ويضاف إلى تلك الصحف صحيفة (القطر المصري) التي ظهرت على شكل مجلة اسبوعية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٨ وتحولت إلى جريدة وان ظلت أسبوعية اعتبارا من ١٦ أكتوبر من العام نفسه وكان يحررها احمد حلمي.[4]

والمتتبع لاعداد صحيفة (القطر المصري) يلاحظ أنها كانت تعبر عن أحد الأجنحة المتطرفة للحزب الوطني- فقد كانت الصحيفة تمثل موقف الرفض (للسلطة القائمة) الخديو والاحتلال كذلك يلاحظ أن (القطر المصري) رغم أنها لم نحمل عبارة (لسان حال الحزب الوطني) إلا أنها كانت تتخذ مواقف عنيفة ضد الاحزاب الأخرى المنافسة للحزب الوطني- فترى أحمد حلمي يشن هجوما عنيفا ضد حزب النبلاء وحزب الأحرار.. فقال عن الحزب الاخير:«تلك الطائفة التي لعبت المقطم على قفاها اياما ثم تركها ولقد سموا انفسهم أصحاب المصلحة الحقيقة والفوا

---

(١) ضياء الشرق- ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

(٢) اللواء- ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

(٣) مصر الفتاه-٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨.

(٤) د. خليل أصابات وآخرون- حرية الصحافة في مصر- ص١٥٠- ١٥١.

حزبا عدد أعضائه من أربعة وسموه بحزب الأحرار»[1].. وهاجم حزب النبلاء فقال عنه ثم لما انقسم هذا الحزب (يقصد حزب الأحرار) على نفسه بعد أن صار أضحوكة البلد وسخرية السوقة والعمد قام احد المنشقين عنه فدعا نفسه(حزب للنبلاء) ولو انصف لدعا نفسه(حزب العطلاء).

ثم تعرض أحمد حلمي.. لحسن حلمي زادة رئيس حزب النبلاء فقال عنه:«ولما كان القراء يجلهون من هو (حسن حلمي) النبيل نقول أنه شخص جاءت به الصدف في بيت رجل كريم طيب من المصريين هو سعادة علي باشا حلمي وهو من الذين قيل فيهم(فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) أما صناعته فهي اقتراض النقود من خرستو وخرلامبو وكوهين وصبيح على ميعاد يحل بعد وفاة سعادة علي باشا حلمي فلما رأى الرجل اعوجاج سير هذا الشخص طرده من داره وأعلن براءته منه وسننشر اعلان البراءة في عدد تال. فما زال اعوجاجه يشتد وسيرته تسوء وحالته تضمحل حتى ساقته مفاسده إلى المحكمة فحكمت عليه بالحبس سته أشهر ونفذ الحكم فعلا(وسنأتي على صورته بعد العثور عليه) وما زال سجينا حتى أصابه دخل في عقله فصدر أمر بمعافاته من بقية العقوبة مراعاة لقواه العقلية ومازالت حالته تظهر وتختفي بمظاهر متعددة حتى كان آخر مظهر لها هو ذلك الذي قرأناه في الصحف عما سموه حزب النبلاء».

كذلك هاجم أحمد حلمي الشيخ علي يوسف وصحيفة المؤيد وحزب الاصلاح واتهمه بمحاولة الايقاع «بالقطر المصري» انتقاما من الحزب الوطني فذكر أن الشيخ علي يوسف رفع قضية على صاحب (القطر المصري)- وهو أحمد حلمي نفسه- وعلى الشاعر أحمد أفندي نسيم أمام النائب العام بسبب نشر«القطر المصري» لقصيدة الشاعر نسيم في هجاء الشيخ علي يوسف وكان مما قاله أحمد حلمي تعليقا على هذه القصة وقد اثبتنا في محضر التحقيق أن لاخصومة شخصية بيننا وبين الشيخ علي يوسف ولكن الخصومة السياسية قائمة بيننا وبين صاحب المؤيد ورئيس حزب الاصلاح الذي يسير على مبدأ فاسد ضار بالوطن ويتمسك بسياسة عرجاء هي التي يسميها سياسة الاعتدال.[2]

وكان للحزب الوطني أيضا صحيفة (البلاغ المصري) التي صدرت في ٩ يوليو ١٩١٠ وكان يملكها المسيوجاك دار جيلا- وهو أسباني- ويرأس تحريرها المسيوالبان ديروجا وهو كاتب فرنسي وكانت الصحيفة تصدر في قسمين أحدهما بالعربية باسم (البلاغ المصري) والثاني بالفرنسية تحت اسم (La Depeche Egyptienne) وقد التزم القسمان بالتعبير عن موقف الحزب الوطني سواء من الاحتلال أو الخديو أو نشر خطب وتصريحات محمد فريد زعيم الحزب الوطني.. كذلك كان يكتب في القسم العربي عدد من كبار كتاب الحزب وزعماؤه من أمثال (علي فهمي كامل) و(اسماعيل شيمي)- وأحيانا (الشيخ عبدالعزيز جاويش) ممن وجدوا في هذه الصحيفة متنفسا لبعض أرائهم التي لونشروها في الجرائد المرتبطة بالحزب لعادت عليها بأوخم

(١) القطر المصري- ١٦أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (يا ارض ابلعي حزب النبلاء ويا سماء اقلعي حزب الأحرار».

(٢) القطر المصري- ٢٢ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (صاحب المؤيد بغض الحزب الوطني في شخص صاحب القطر المصري).

العواقب فى ظل التهديد بتطبيق قانون المطبوعات، اما (البلاغ المصرى) المتمتعه بالحماية التى وفرتها لها اداراتها الأجنبية فقد كانت ميدانا فسيحا لنشر هذه الأراء[1]. ورغم ذلك فقد تمكنت سلطات الاحتلال من اغلاق هذه الجريدة فى مطلع عام ١٩١١ وذلك بعد اتصالات دولية معقدة تمكنت فى نهايتها من نفى دار جيلا وديروجا من الأراضى المصرية بعد أن نشر الأخير مقالا طعن فيه على الخديو.[2]

كذلك فقد أصدر الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ جريدتين احداهما باللغة الفرنسية (ليتندار اجبسيان) والثانية باللغة الانجليزية (ذى اجبشيان ستاندرد) وذلك لمخاطبة الرأى العام الأوربى من ناحية والأجانب الذين يعيشون فى مصر من ناحية ثانية.. ولكن هاتين الصحيفتين لم تعمرا طويلا فقد تم تصفية (لتندار) فى أوائل عام ١٩٠٩ بعد أن كان قد تم تصفية الصحيفة الانجليزية قبل ذلك نتيجة للمتاعب المالية.

ورغم أن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية أعلن فى أكتوبر سنة ١٩٠٧ إلا أن المؤيد أخذت تمهد الرأى العام لاستقبال الحزب الجديد منذ مدة طويلة- فقد نشرت مقالين متتاليين (لكرد على) فى(آداب الأحزاب) شرح فيها الكاتب مفهوم الحزب حيث قرر«إن علماء اللغة عرفوا الحزب بأنه الصنف من الناس وحزب الرجل أصحابه الذين على رأيه وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وان لم يلق بعضهم بعضا.. وقال علماء اللغة من الأفرنج أن الحزب هو أجتماع عدة أشخاص على غيرهم تجمعهم مصلحة واحدة ورأى واحد[3].. وأكد الكاتب أن «الأحزاب فى الأمم طبيعية مثل تمصير الأمصار وقيام الحكومات وهى اذا راعى القائمون بها سنة االأدب والاعتدال كانت من موجبات نهوض البلاد.[4]

وعندما أعلن عن قيام حزب الأمة كتب الشيخ على يوسف مقالا انتقد فيه خطة الحزب حيث أخذ عليه الملاحظات التالية:

أولا: «لقد ترك هذا الحزب من المبادىء الأساسية للأحزاب أهم قاعدة تبنى عليها الأحزاب عملها وأعنى به الحرية الشخصية فقد ذكر سعادة الخطيب مبادىء الحزب ستة أشياء فى جدول مرقوم ولم يذكر فى مقدمتها ولا من بينها الحرية الشخصية.[5]

ثانيا: «وترك الحزب مطلب التعليم بالعربية فى مدارس الحكومة وهو الأمر الذى قررته الجمعية العمومية بأغلبية تكاد تكون اجماعا فالتعليم بلغة البلاد من المطالب الوطنية الأولى ولايوجد حزب من الأحزاب بين الأمم التى وصلت إلى درجة تشكيل الأحزاب السياسية لا يفديه بالنفس والمال لأن اضاعة اللغه تسليم للذات».

---

(١) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر - ص١٤-١٤٣.

(٢) المصدر السابق- ص١٤٤.

(٣) المؤيد- ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (آداب الأحزاب)

(٤) المؤيد- ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٧.

(٥) المؤيد- ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المطالب الوطنية والأحزاب).

ثالثا: ذكر الحزب بين المبادىء التى قررها ان الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة حق طبيعى للأمة ولكنه بين ذلك بأن يسعى أولا فى توسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجميعة العمومية حتى يكون للوطنيين رأى معدود فى القوانين التى يعاملون بها حتى تصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية.. فناقض آخر الكلام أوله أو أضعفه لأن من مقتضى كون المشاركة حقا طبيعيا ان نكون مستحقين أول وهلة للحكم الذاتى بكل معاونه بينما مقتضى قوله (ان نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية) أننا لسنا الان مستحقين لهذا المجلس مع تقييده بقيد(الذى يوافق حالتنا السياسية) وبهذا القول يخالف (حزب الأمة) ماقررته الجميعة العمومية فى أوائل هذا العام من أنها تطالب مجلس النواب طلبا اصليا ذاتيا ولكنها تطلب توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة طلبا احتياطيا».

رابعاً: تلاحظ على الحزب فى تشكيله ودعواه أنه يمثل الأمة من كل جهاتها مع تقصيره فى الدعوة للاجتماع وقصده نفسه على المشتركين فى (الجريدة) من أول الأمر- وكان خيرا لهم أن يعمموا الدعوة ولم يجعلوا انفسهم شركة فيها كثيرون من الشركاء لايدرون من الأعمال السياسية».

ثم اشتدت حملة المؤيد على حزب الأمة اذ نشرت مقالا للسيد حسن موسى العقاد هاجم فيه حزب الأمة وصحيفة(الجريدة) لسان حاله وقال إنها ممالئة للاحتلال وظهرت بوحى منه فهو يعلن انه«قد ذاع قبل صدور الجريدة أنها احتلالية فى صورة وطنيه.. فتكون المقطم الثانى أو تحل محله لعدم تأثيره».(١)

كذلك فتح(المؤيد) صفحاته لكل من (عثمان بك سليط) و(محمد بك الاتربى) اللذين كانا من أعضاء شركة الجريدة لينشرا كتابا مفتوحا يتهمان فيه مدير الجريدة بالاستبداد وينكران فيه تسمية شركة الجريدة بحزب الأمة.. (٢)ولقد وصل هذا النزاع إلى القضاء وفيما يتعلق بموقف صحيفة المؤيد من اعلان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.. فقد تجاهلت الأمر فى البداية وهى عكس مافعلته مع حزب الأمه ولكن الشيخ على يوسف لم يستطع أن يخفى غيرته من شعبية الحزب الوطنى فكتب يعلن أن قيمة أى حزب «إنما بما فيه من العقلاء والنصحاء لابكثرة مافيه من المهرجين والغوغاء».(٣)

كذلك هاجم الشيخ على يوسف محاولة الحزب الوطنى استقطاب طلبة المدارس وطالب بابعاد «التلاميذ عن السياسة حتى لاينصرفوا عن دروسهم».(٤)

---

(١) المؤيد- ٤ يناير سنة ١٩٠٨.

(٢) المؤيد- ٤ يناير سنة ١٩٠٨.

(٣) المؤيد- ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧.

(٤) المؤيد- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧.

ولكن المعركة بين الشيخ علي يوسف ورجال الحزب الوطني مالبثت أن انفجرت عنيفة بعد أشهر قليلة من وفاة مصطفى كامل وكان سبب الخلاف هو تباين وجهة نظر الاثنين حول قضية الدستور والمجلس النيابي وكيفية الحصول عليهما.(١)

ولقد وصل النزاع بين الشيخ علي يوسف واللواء حدا جعل الشيخ يرفع قضية ضد اللواء ورئيس تحريرها الشيخ عبدالعزيز جاويش وقد كتب الشيخ على يوسف مقالا يكشف فيه عن السر في رفعه هذه القضية ضد اللواء فقال«لقد تجاوز اللواء الحد في سبابنا إلى قذفنا باسناد جريمة فظيعة لو كانت صدرت منا لأوجبت عقابنا فعلا ولحرمتنا من حقوقنا المدنية- كما زعم ذلك هو الذي اضطرنا إلى رفع الدعوى ولقد كنا نرخي العنان لرئيس تحرير اللواء فيما يتعلق بسياسة الجريدة فينسبنا إلى المروق من الوطنية وخيانة الوطن فقلنا هي الفاظ اعتادها قلمه في مثل هذه المباحث ولكن وصوله إلى درجة اننا سرقنا قبل الآن وأننا حوكمنا على هذه السرقة وان انتخابنا سقط لمثل هذا بجعل لنا عذرا كافيا في أن ندعوه إلى القضاء فهو الذي يحكم بيننا وبينه وهو خير الحاكمين».(٢)

ولكن الشيخ علي يوسف تنازل عن هذه القضية عندما بدأت محاكمة الشيخ عبدالعزيز جاويش بمناسبة نشره مقالا عن ذكرى دنشواى رأت فيه النيابة قذفا في بطرس باشا غالي فقال الشيخ علي يوسف نظرا للظروف التي يمر بها الشيخ عبدالعزيز جاويش (بعد محاكمته لمقال ذكرى دنشواى) قررنا التنازل عن القضية التي كنا رفعناها ضده.(٣)

كذلك أبدى بعد ذلك الشيخ علي يوسف استنكاره للحكم على محمد فريد زعيم الحزب الوطني في قضية ديوان(وطنيتي) لعلي الغاياتي فقال «ونحن نأسف أشد الاسف على صدور هذا الحكم الذي نعتبره شديدا عما كان ينتظر لمثله في هذه القضية».(٤)

وبجانب هذه المعارك الفكرية والصحفية التي خاضتها المؤيد وخاصة للدفاع عن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ضد هجوم الاحزاب المنافسة- فقد كانت الصحيفة تفرد صفحاتها لأخبار الحزب واجتماعاته وندواته وخطب أعضائه.

ويكتب الشيخ علي يوسف المقالات مدافعا عن الأحزاب وأهميتها في الحماية السياسية للأمم فيؤكد في أحدها أن «وظيفة الأحزاب السياسية في الأمم هي أن تحصر الأفكار المتشعبة وأن تلم شعث الراء في تيارات محددة تجري في مجاريها لتكون كل طائفة منها متجانسة في المبادىء والأميال قائمة بذاتها حيال الطائفة التي تخالفها غالبا في الجوهر ونادرا في العرض.. ولكن هذه

---

(١) انظر الفصل الخاص بالصحافة والحياة النيابية والصحافة والدستور.

(٢) المؤيد- ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قضايا اللواء) .

(٣) المؤيد- ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (المؤيد واللواء).

(٤) المؤيد- ٢٣ يناير سنة ١٩١١.

التيارات المختلفة انما تروى غرائس أقطار الوطن وتنشر الثمر النافع له اذا كانت فى البلاد هيئات نيابية تتصل بها اتصال السالب بالموجب فى القوى الكهربائية الفعالة».(١)

وهو يرى أن الأحزاب «اذا لم تكن بجانب هيئات نيابية كانت وظيفتها قاصرة على توسيع الحركة الفكرية وفى هذه الحالة قد يروج الخطأ فى أفكار بعض الأحزاب ويطول أمده لأن المحكمة الفاصلة التى تصدر القرارات فى الآراء والمبادىء المختلفة غير موجوده وأعنى تلك المحكمة الهيئة النيابية- «فالهيئات النيابية اذن أول ماتثمر فى الوسط التى تشاد فيه هو ان تصلح فساد الأفكار والآراء وبعد ذلك تقوم النظام المعوج».

ويرد الشيخ على يوسف على البعض القائل بأن فائدة الأحزاب المصرية» محدودة لعدم وجود حياة نيابية بل قد يكون من وراء بعضها الضرر الكثير». فيقول بأنه يكفى لنا «تلك الفائدة المحدودة للأحزاب المصرية.. ويجب أن نتذكر أنها كانت معدومة من قبل ثم وجدت وأما ضرر بعضها على فرض وجوده فليس هو من طبيعة وجود الاحزاب ولكن من طبيعة وجود الافكار الفاسدة مع السعى فى ترويجها من أى طريق كانت دائما الواجب على المحق من هذه الأحزاب أن يكون أقوى جهادا فى العمل من المبطل لتكون كلمة الصواب هى العليا وكلمة الخطأ هى السفلى».

أما «الجديدة» فقد كانت لسان حال الأمة ولقد سبقت (الجريدة) حزب الأمة فى الصدور تماما كما حدث بالنسبة للواء والمؤيد ولكنها تميزت عنهما بانها لم تكن ملكا لفرد- فقد صدرت عن طريق شركة ضمت ٧٣ مساهما».(٢)

ورغم أن الجريدة كانت تعبر عن حزب الأمة إلا أن المتتبع لسياستها يلاحظ أنها كانت قبل كل شيء لسانا ناطقا بفلسفة محررها أحمد لطفى السيد وأفكاره واتجاهاته أكثر مما كانت لسانا ناطقا بلسان الحزب الذى تحمل اسمه. لم يكن رجال حزب الأمة يتفقون فى كثير من الاحيان مع احمد لطفى السيد فى أفكاره واتجاهاته(٣).. مثلما حدث فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس حيث كانت غالبية أعضاء حزب الأمة لايتوافق على خطة لطفى السيد المعارضة لحركة جمع الترعات لمساعدة المقاومة الطرابلسية ضد الغزو الايطالى.

ويلاحظ أن الجريدة قد استغلت الفترة مابين صدورها فى (٩ مارس سنة ١٩٠٧) واعلان حزب الأمة فى (٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧) فى تمهيد الرأى العام لإعلان الحزب والدعوة للحياة الحزبية بشكل عام وكتب أحمد لطفى السيد أكثر من مقال فى هذا الشأن ولعل أهم هذه المقالات هو ماتحدث فيه عن حقيقة الاتجاهات السياسية فى مصر وموقفها من الاحتلال وتعرض لمفهوم الأحزاب السياسية وتساءل هل هذه الاحزاب موجودة

---

(١) المؤيد- ٧ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان و(وظيفة الاحزب).

(٢) الجريدة- ٩ مارس سنة١٩٠٧.

(٣) د. حسين فوزى النجار- الجريدة- تاريخ وفن- ص١٢.

فى مصر أم لا رغم أنها غير معلنة؟ وقد بدأ مقـالته بتعريف مفهوم الحزب فقال إن «كل حزب سياسى إنما يتكون من مجموع افراد يعرف بعضهم بعضا فى حال التكوين على الأقل ثم يتبادلون أفكارهم ويتـفاوضون فـيها ثم يـكون من ذلك الاتفاق على مبـدأ معـين ترسم غايتـه والوسائل الواجب استـخدامـها لبـلوغ هذه الغاية أى الاتفـاق على اللائحة التى يسـير علـيها عـمل ذلك الحزب.(١)

ثم طبق هذا المفهوم على الواقع السياسى فى مصر وخـرج من ذلك بنتيجة أكد فيها انه «ليس فى مـصر على مـانعلم شيء من هذا القـبيل .. فـلم يكن من جمـاعـة انهم افتكروا شـأن ترقى بلادهم وتفاوضـوا فى الوسائل الممكنه التى تؤدى إلى هذا الرقى ووضعـوا لها لائحة معـروفة».. ورغم ذلك فلطفى السيـد يؤكد أن الأرض ممهدة فى مصر لقـيام أحزاب سياسـية لأنه يوجد فى البلاد «طبقـة مستنيرة من بين الموظفين فى الحكومة والمتـشغلين بالأشغال الحرة والأعـيأن يشعرون بحاجة البلاد إلى رأى عام يتكون من الافكار الصححية وهؤلاء يزيد عددهم يوما فيوما».

وبعد اعلان حزب الأمة أخذ أحمد لطفى السيد يتصدى للرد على انتقادات الصحف الأخرى لخطة الحزب وبرنامجـه ومن ذلك رده على انتقادات الشيخ على يوسف وبالذات فيـما يتعلق بما لاحظه عن غيـاب مبدأ الحرية الشخـصية من برنامج الحزب فـقال فى رده «الحرية الشخـصية فى مصر موجودة بقوة القـانون موجودة بالعمل واصبحت معروفة ومحتـرمة عند جميع طبقات الناس فما مـثل الذى يجعل الحرية الشخصـية ونحن على هذه الحال مطلبا يسعى إليـه إلا كمثل الذى يطلب لنا أن نكون مصـريين تابعين لسيادة الدولـة العلية محتلة بلادنا بالانجليـز.. فأن ذلك كله هو الواقع من أمرنا».(٢)

ويكشف أحمـد لطفى السيـد عن سبب هجـوم صاحب المؤيد على حـزب الأمة فيـذكر أن «صاحب المؤيد غاضب لأنه سبق له أن طلب الانضمام إلى شركـة الجريدة وإلى الحزب فى اول عام تاليفـه عند انشاء الجريدة فقد قـال له محمود باشا سليـمأن انه سوف يسأل أعضـاء الشركة الذين رفضـوا قبول على يوسف فى حزبهم لانه لايـسير ولايكتب بما يعبـر عن رايهم وعلى حد قولـهم.. «لو انا راضون عن خطة المؤيد لما كـان بنا من حـاجة إلى انشـاء جريدة جـديدة بل كنا نتخـذ المؤيد لسانا لنا فكيف يكون سـعادة صاحب المؤيد عـضوا منا ونحن لانوافقـه على خطته ومبادئه المتعلقة بعلاقة الحاكم بالمحكوم ولا فى سياسته ولم يكن هناك داع اخر لاسمح الله لعدم قبوله عضوا فى شركة الجريدة المصرية أى فى حزب الأمة إلا ماذكرنا من المخالفة فى السياسة».

وعندما أعلن الشيخ على يوسـف عن قيام حزب الاصلاح على المبادىء الدسـتورية ناقشت الجريدة برنامج الحزب الجديد وأكدت أنه «لـم ينل عناية الجمهور ماكأن للحزبين السابقين حزب الأمة والحزب الوطنى».(٣)

---

(١) الجريدة- ١٨ مايو سنة ١٩٠٧.

(٢) الجريدة- ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٣) الجريدة- ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان: حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية).

وانتقدت الجريدة خلو برنامج حزب الاصلاح من مبدأ (الحرية الشخصية) وهو المبدأ الذى سبق وعاب خلو برنامج حزب الأمة منه «فأين مبدأ الحرية الشخصية الذى تشدق به سعادة رئيس حزب الاصلاح».

ولقد شنت الجريده هجوما شديدا أيضا على الحزب الوطنى حين اعلانه ولكن لابد أن تلفت النظر إلى أن هذا الهجوم كان رد فعل للهجوم العنيف الذى شنه الحزب الوطنى ومصطفى كامل ضد حزب الأمة- وكان من أبرز القضايا التى ركزت الجريدة الهجوم عليها هى دعوة مصطفى كامل الأحزاب إلى حل نفسها والاكتفاء بالحزب الوطنى كحزب واحد يعبر عن ارادة الأمة فقالت الجريدة «أن الكاتب الذى يريد أن يجمع الأمة كلها فى حزب واحد ويقضى على الاثنى عشر مليونا بأن يفكروا على منوال واحد ويتخذوا وسائل متشابهة للبلوغ إلى الغاية.. انما هو جاهل بطبائع البشر غافل عن التباين الغريزى بين الأفراد.(١)

ويلاحظ أن عام ١٩٠٨ قد شهد بداية تقارب بين حزب الأمة والحزب الوطنى وقد حدث ذلك بفعل عاملين هامين: الأول: أن هذا العام شهد بداية التقارب بين السلطتين الفعلية والشرعية بعد عزل كرومر وتعيين جورست معتمدا لبريطانيا فى مصر وقد أدى ذلك إلى وقوع الخلاف بين الحزب الوطنى وبين الخديو من ناحية.. بينما زادت عوامل الشك من جانب حزب الأمة فى سلطات الاحتلال من ناحية ثانية مما خلق موقفا وأرضا مشتركة بين كلا الحزبين.. والعامل الثانى وهو تلك الوفاة الفجائية لمصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ عن ٣٤ عاما وقد أثرت هذه الوفاة الدرامية فى الكثير من قيادات حزب الأمة وبالذات فى أحمد لطفى السيد الذى وصل به الامر أن تبنى الدعوة للاكتتاب لإقامة تمثال لمصطفى كامل.

لذلك لم يكن غريبا أنْ يكتب أحمد لطفى السيد عن مصطفى كامل قائلا انه «الوطنية.. فقد كأن شعاره الوطنية ووسيلته الوطنية وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية وحياته الوطنية حتى لبسها ولبسته فصار بينهما التلازم فإذا ذكرت مصطفى كامل باشا بخير فإنما تطرى الوطنية واذا قلت الوطنية فأن اول مايمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل كأنما هو الوطنية والوطنية هو».(٢)

وعندما صدر الحكم على الشيخ جاويش بالسجن ثلاثة شهور وانذار جريدة اللواء لنشرها مقالات عن الثائر الهندى (دنجرا) الذى اعدم لاغتياله (السيركرزون ويلى) علق حين عبدالرازق على الحكم والانذار فقال «أن لصدور الحكم والانذار فى يوم واحد معنى يشير إلى أن الحكومة تريد باللواء سوءا وهى فى نظرى سياسة عنف تشف عن شىء من دلالة الضعف.(٣)

(١) الجريدة- ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (هل الامة حزب واحد؟).

(٢) الجريدة- ١٣ فبراير سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (تمثال مصطفى كامل - تمثال الوطنية).

(٣) الجريدة- ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حكم وانذار).

ولكن هذا التقارب بين حزب الأمة والحزب الوطني لم يكن يحول دون اختلافهما في كثير من الحالات والمواقف ولعل أعنفها تلك المعركة الصحفية العنيفة التي نشبت بين الشيخ عبدالعزيز جاويش وبين أحمد لطفي السيد حول الحرب الطرابلسية.. حيث كان الحزب الوطني يقود حملة الدعاية للاكتتاب لاعانة الجيش العثماني في حربه ضد الايطاليين الذين غزوا طرابلس.. بينما كان لطفي السيد يرى أنه لاعلاقة لمصر بهذا الامر وأن الواجب عليها أن توجه جهدها لشئون مصر وحدها.. مما دفع الشيخ جاويش إلى اتهام لطفي السيد بانه عدو الاسلام.

ويلاحظ أن بقية الأحزاب الأخرى الصغيرة فشلت أو عجزت عن أن يكون لها صحف دائمة تعبر عن سياستها أو تنطق باسمها فعندما فكر (ادريس راغب) في أن يعثر على صحيفة للحزب الدستوري حاول أن يتخذ من صحيفة (مصر الفتاة) التي كانت تنتمي إلى الحزب الوطني لسان حاله وعلى الرغم من اتفاقه مع (يوسف المويلحي) ممول الجريدة إلا أن محرريها من رجال الحزب الوطني رفضوا تحويل جريدتهم إلى النطق باسم حزب آخر.. كذلك فشل(اخنوخ فانوس) مؤسس الحزب المصري في ايجاد صحيفة له رغم اعلانه عن نيته في اصدار جريدة باسم (الرأي المصري)ولكنها لم تصدر مطلقا ونفس الفشل واجهه (محمد غانم) رئيس الحزب الجمهوري.

أما الحزب الوحيد الذي استطاع أن ينشيء جريدة تعبر عنه فهو حزب الأحرار الذي بدأ نشاطه على صفحات المقطم ثم تمكن مؤسسة محمد وحيد من اصدار صحيفة (الاحرار).

ومن أهم الصحف الحزبية إلى صدرت بعد ثورة ١٩١٩ صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين. . ويشرح الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحريرها.. في أول مقال له فيها طبيعة العلاقة بين الصحيفة والحزب فيقول«إن جريدة السياسة تظهر إليوم لاذاعة رأي حزب الأحرار الدستوريين وهي تنشر إليوم مبادىء الحزب وخطاب رئيسه. وهي بذلك تقوم بواجبها في الحياة الحزبية حيث يقتضي الأمر تنظيم جهود الأمة ولن يكون ذلك إلا اذا نشرت الأحزاب اراءها وقام كل بنصرة مبادئه الخاصة وتضامنت جميعا في سبيل تحقيق الأغراض القومية.(١)

وقد تصدت السياسة للرد على مهاجمة الصحف الأخرى لحزب الاحرار الدستوريين عقب اعلانه وخاصة الصحف المناصرة لسعد زغلول فكتب(محمد توفيق دياب) يفند حجة الذين يقولون أن انشاء حزب الاحرار الدستوريين يفرق وحدة الأمة فقال«كيف يزعم زاعم أن في تاليف حزبنا اضعافا لوحدة الأمة أو عملا على تفريقها. اليست الاحزاب على تعدادها خدمة للامة ومن ذا يقول أن كثرة الخدم تنقص من سعادة المخدوم.(٢)

كذلك تصدى الدكتور هيكل لهذا الهجوم وأعلن أن هجوم الوفد على حزب الاحرار الدستوريين ليس له من سبب سوى «رغبة سعد زغلول في احتكار زعامة البلاد رغم أنه ليس كفئا له».(١)

---

(١) السياسة- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة)

(٢) السياسة- ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ - مقال بعنوان (حزبنا يدعو إلى الاتحاد)

(٣) السياسة- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (أينا أهدى سبيلا؟)

وعندما اغتيل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى قطبى الاحرار الدستوريين اثناء خروجهما من مقر الحزب كتب الدكتور طه حسين مقإلا افتتاحيا حمل فيه الوفد والصحف المناصرة له مسؤلية الحادث بعمليات التهييج التى مارسها ضد حزب الاحرار الدستوريين فقال«لم نكن نعلم إلى اليوم أن الخلاف فى الرأى يسبب القتل.. وهذا النظام الجديد الذى وصلنا إليه نظام الارهاب والقتل.. وهذا النظام الجديد الذى وصلنا إليه نظام الارهاب والقتل السياسى مقدمة لأسوأ النتائج التى يمكن أن تحيق بالبلاد لأنه يدل على حكم المجرمين والبله والسفلة والادنياء منها.(١)

وبعد اعلان الدستور وبدأ الاستعداد لأول انتخابات برلمانية فى مصر هاجم الدكتور هيكل الوفد واتهمه بأنه حزب لابرنامج له فقال :«لابد من برنامج لكل فرد أو حزب يريد أن يرشح نفسه ولاسيما للبرلمان المقبل.. فما رأى الوفد فى التحفظات الاربعة- وفى تصريح ٢٨ فبراير وفى مسألة السودان وفى مسالة الجيش المحتل(٢). وتحدى الكاتب أن يقدم الوفد «أجوبة صريحة تستريح إليها الأمة».

وبعد تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة المصرية بعد فوز الوفد الكاسح فى الانتخابات تصدى الدكتور هيكل فى «السياسة لنقد خطبة العرش التى تشرح برنامج الورارة فى الحكم فكتب عدة مقالات مبينا أوجه انتقاده. وكأن من أهم هذه الانتقادات التى نسوقها على لسانه:

أولا: «أن الوزارة أقرت فى ثلاثة أسطر سياسة انجلترا قبل مصر على صورة لاتتفق مع مايقتضيه الدستور- فهى أقرب تصريح ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وأقرته بدون تحفظ ولااحتياط .. أقرته وهى التى طالما قالت قبل ولاية الحكم أنه نكبة على الوطن».(٣)

ثانيا: «كيف انقلب فى رأس الحكومة الدستور الرجعى دستورا عصريا فهل هذه عهودكم للامة ومواثيقكم امام ضمائركم».(٤)

ثالثا: «لقد قدمت الوزارة تنازلا شنيعا حين تكلمت عن مهمة النواب فقصرتها على تحقيق استقلال مصر.. دون السودان».(٥)

كما هاجم الدكتور هيكل الوزارة الوفديه لانها «تعزل من العمل رجإلا ذوى كفاءة لا لشيء إلا أنهم مغايرون لها فى الرأى السياسى ومن أجل الشرة فى مكافأة المحاسيب والأنصار بالوظائف.(٦)

---

(١) السياسة- ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (القتل السياسى).

(٢) السياسة- ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (مابرنامج الوفد؟)

(٣) السياسة-١٦ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (خطبة العرش).

(٤) السياسة- ١٧ مارس سنة ١٩٢٤مقال بعنوان (خطبة العرش).

(٥) السياسة- ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (خطبة العرش).

(٦) السياسة- ١١أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (وزارة الشهوات لاوزارة الشعب).

وبعد استقالة وزارة سعد زغلول عقب حادث مقتل السردار تم حمل البرلمان والاستعداد لانتخابات جديدة شنت صحيفة السياسة هجوما عنيفا على الوفد وعلى زعيمه سعد زغلول بالذات وقد تعدى الهجوم النقد الموضوعى إلى الشتائم الشخصية وهى اشياء لم تشهدها الحملة الانتخابية السابقة. فتحت عنوان (عاد إلى التضليل.. حول نداء سعد الأخير) تكتب السياسة قائلة: «ومتى انقطع سعد عن التضليل؟ ومتى برئت حياته من التضليل؟ كان مضللا قبل أن يلى الحكم وكان مضللا حين ولى الحكم وهو مضلل بعد أن انزل عن الحكم.. كتب الله عليه أن يكون مضللا وهو إن انقطع برهة عن التضليل إلا ليتورط فى اشر منه وهو الجبن وخور العزيمة والتسليم فى حقوق الوطن.(١)

ومع أنه كان يوجد عدد غير قليل من الصحف المناصرة (للوفد) ولسعد زغلول والمدافعه عنه ضد معارضيه كصحيفة (النظام) و(الافكار) و(المحروسة) و(مصر) و(الأهالى) فى سنواتها الاخيرة إلا أن هذه الصحف كلها كانت تعبر عن مواقف أصحابها أكثر مما كانت تعبر عن (الوفد) كتنظيم سياسى وحزبى.. وكثيرا ماكانت تتغير مواقف أوقناعات اصحابها.. مثلما حدث بالنسبة لصحيفة (الاخبار) التى اصدرها امين الرافعى لتدافع عن الوفد حتى حدث الخلاف حول اساس المفاوضات بين امين الرافعى وسعد زغلول فتحولت الصحيفة إلى صف المعارضة لسعد وللوفد.

لذلك يمكن القول أن صحافة الوفد الحزبية لم تبدأ إلا باصدار (البلاغ) (لعبد القادر حمزه)فى ٢٨ يناير ١٩٢٣ وكوكب الشرق (أحمد حافظ عوض) فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ والصحيفتان كانتا لسان حال الوفد وتصدران على مبادئه.

واذا مابدأنا حديثنا (بالبلاغ) سوف نلاحظ مساهمة عباس محمود العقاد فى كتابه المقالات السياسية بها بجانب رئيس تحريرها عبدالقادر حمزة ولقد تسببت مقالاته فى تعطيل الصحيفة أكثر من مرة كان أولها فى ٦مارس ١٩٢٣ بعد ثلاثة اشهر من صدورها وقد اعتقل صاحبه فى معتقل قصر النيل ثم عاود البلاغ الصدور فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٣ ثم عطل بعد ذلك أكثر من مرة.

ومن المقالات الهامة التى تناولت مناقشة الحياة الحزبية.. مقال نشرته البلاغ للعقاد بعنوان«تعدد الأحزاب فى المجالس النيابية وهل فيه خطر على حرية الأمة؟ «ذكر فيه الكاتب أنه يسهل على رئيس الدولة أن يعبث بارادة الأمة» اذا كثر عدد الاحزاب وتشعبت مآربها وتفرقت اهواؤها فيؤلف الوزارة على هواه ووفق رضاه ولايتقيد بمشيئة الأمة ولابمشيئة الأحزاب المتفوقة بل يسهل على رئيس الدولة ماهو أعظم من ذلك.. يسهل عليه أن يسيطر على الانتخابات فلا يفوز بالأكثرية غير الحزب الذى ينتمى إليه وينصره فيلعب بالأمة لعب المالك المستعبد المتعسف وهو يمتن عليها فى ظاهر الأمر بالحرية والأنظمة الديموقراطية.(٢)

(١) السياسة- ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (عاد الى التضليل).

(٢) البلاغ- ٤ يوليو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (تعدد الاحزاب فى المجالس النيابية هل فيه خطر على حرية الامة).

وللعقاد ايضا جولات عنيفة ضد المعارضة وصحفها.. فهو يتصدى للرد على هجوم قامت به أثناء الحملة الانتخابية جريدة السياسة على المرشح الوفدى(سينوت بك حنا) حيث اتهمته الصحيفة بأنه لايعرف الخطابة.. فوجدها العقاد فرصة للنيل والسخرية من زعيم الأحرار الدستوريين عدلى يكن فقال:«ألا تذكرون يوم عاد صاحبكم من لندن بعد أن رفع فيها رأس البلاد ألاتذكرونه ناكس الرأس خافض الطرف متلعثم اللسان متعثرا فى موقفه لايكاد يسمعه.. أقرب الناس إليه ويوشك ألايبلغ كلامه إلى اذنيه.. ألاتذكرون كيف شل لسانه وخانه ؟ فى أربعة اسطر مكتوبة له فلم يقول على التلفظ بها وهو الذى ذهب إلى لندن ليغلب كرزون بخلابة لسانه وبراعة البيان؟ إليس هذا هو عدلى يكن ام قد نسيتموه؟ ثم أن سينوت بك لم يدع الزعامة على الأمة ولاهو يطلبها وانما هو نائب عن اقليم يجله ويثق به ويعتقد فيه الكفاءة للنيابة عنه».(1)

كذلك تصدى العقاد للدفاع عن حكومة سعد زغلول بعد ذلك ومن أهم هذه المقالات مارد فيه على أمين الرافعى محرر الأخبار الذى هاجم مفاوضات سعد ؟ فقال العقاد «والابله امين الرافعى ماذا يقول؟ يقول أن سعدا أخطأ بمحادثاته التى أسفرت عن تصريح انجليزى أسوأ أثرا من تصريح ٢٩ فبراير فسياسة الانجليز التى بسطوها فى الكتاب الأبيض هى اذن نتيجة المحادثات التى طالب فيها سعد بجميع حقوق البلاد.. فهل هناك احد يقف على قدميه لاعلى رأسه يفوه بمثل هذا الهراء؟ وهل يلام سعد لأنه أعلم الانجليز بمطالب أمته ويبن لهم ماتريده وما لايمكن أن نعدل عنه.. أليس هذا ماكان يطلبه هذا الابله ليل نهار ويتهم وزارة سعد بالضعف والاستسلام لأنها كما كان يتوهم لم تجابه الانجليز بهذه المطالب ولم تتمسك أمامهم بحقوق مصر!!

ثم أنهى العقاد مقاله قائلا«هذه هى المعارضة فى مصر فحواها كلمة واحدة وهى أنهم لايريدون من سعد أن يطالب بحقوق مصر وينضح عن حوزتها ولكنهم يريدون منه أن يكون عرضة للوم على كل حال».(2)

وبعد مقتل السردار واستقالة وزارة الوفد رفعت أحزاب المعارضة شعار اتحاد الاحزاب فهاجم العقاد هذه الدعوة وقال«كان يفكر هؤلاء المناكيد المناحيس فى إليوم الذى قالوا فيه أن موقف مصر لم يصل إلى مثل هذا الحرج فى تاريخنا الحديث.. بالوزارة كانوا يفكرون والسيف مصلت على رأس مصر بالوزارة لاباستقلال مصر ولابمستقبل السودان ولابشىء مما يكرب الأمة وريجثم على صدرها جثوم الكابوس المخيف».. ثم أضاف «هؤلاء هم الأحرار الدستوريون وهذه هى الوجوه التى يظهرون بها للناس لكل يوم فى صحيفة معروضة للتداول والانتشار ولو بقيت لها بقية من الحياء لاتخذوا من ورق تلك الصحيفة براقع يتوارون خلفها من الأنظار».(3)

---

(١) البلاغ- ٦ يوليو سنة ١٦٢٣-مقال بعنوان (معرض الأسبوع)

(٢) البلاغ- ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤- مقال بعنوان (ماذا يقولون؟).

(٣) البلاغ- ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (دعوتهم إلى الاتحاد)

ولقد بلغ الصراع الحزبى حدا جعل العقاد يتهم الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين بالعمل على تحقيق هدف الانجليز فى هدم سعد زغلول والوفد فقال «ليس من شك فى أن الانجليز والأحرار الدستوريين وبقايا الحزب الوطنى يعملون الأن فى اتجاه واحد يقصدون إلى نتيجة واحدة هى هدم سعد والتشهير بسياسته.(١)

أما «كوكب الشرق» لأحمد حافظ عوض فقد سارت هى أيضا مع (البلاغ) فى الهجوم على المعارضة للوفد ولسعد وافهمت المعارضين بانهم الخوارج على الأمة.. وهم الوزراء والمستوزرون وعباد المناصب ومنفذو مشيئات الاحتلال وخادمو غاياته .. وهم دعاة الهزيمة والتردد».(٢)

وكانت كوكب الشرق.. أميل إلى أسلوب السخرية من المعارضة فهى تشهر بهم قائلة إنهم«فرشوا الملاية كما يقول العوام ياسيدى.. واعوزتهم الحجة على كتاب الأمة فلجأوا إلى سلاح الضعفاء والمهمشين إلى (الردح) والسب والغمز واللمز والقذف والطعن.(٣)

ولايسلم الدكتور هيكل من سخرية أحمد حافظ عوض الذى يهاجمه فيقول:«للشيخ (سلطة) اسلوب خاص هو نفاسة (التعاسة) لخلوه من الذوق والكياسه».

وتدافع كوكب الشرق عن سعد زغلول ضد هجوم المعارضة فتقول إن سعدا ليقف كل ساعة أمام الأمة وكتابة منشور غير مطوى قائلا: هاؤم اقرأوا كتابى مقدما بشجاعته المعروفة على كل تضحية فى سبيل الوطن وحمل كل ألم من أجل حريته واستقلاله».(٤)

ثم هاجم الكاتب الاحرار الدستوريين فيسميهم «بالأحرار الوصوليين»..«فهم اذا استن النضال واحتدم القتال ليسوا إلاكحمر مستنفرة فرت من قسوره».

***

ويقدم لنا (الأهرام) نموذجا للصحيفة المستقلة غير الحزبية..

والحقيقة إن موقف الأهرام من الحياة الحزبية كان يتحكم فيه عاملان:

الاول: الوقوف بعيدا عن الخلافات والمعارك بين الاحزاب حرصا منه على عدم الدخول تحت لواء حزب معين.

الثانى: التعاطف دائما مع الاتجاه السائد فى الحركة الوطنية المصرية..

ومع أكثر الأحزاب تمثيلا وتعبيرا عن هذه الحركة. لذلك لم يكن غريبا أن نجدها تميل فى المرحلة الأولى من الحياة الحزبية إلى الحزب الوطنى بينا تتعاطف فى المرحلة الثانية أى التى تلت ثورة ١٩١٩ مع حزب الوفد.

---

(١) البلاغ- ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤- مقال بعنوان (الحلفاء الثلاثة يظهرون).

(٢) كوكب الشرق- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (من هم المعارضون؟).

(٣) كوكب الشرق- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(خواطر).

(٤) كوكب الشرق- ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (هاؤم اقرأو كتابى.. السعديون وخصومهم فى المعركة الانتخابية).

ورغم ذلك الميل والتعاطف فقد ظلت الأهرام محافظة على استقلالها عن الأحزاب حتى أن ترشيح الوفد (لجبرائيل ؟) صاحب الأهرام عن دائرة مصر القديمة فى الانتخابات الثانية لمجلس النواب فى نهاية عام ١٩٢٤.. لم تخرج الأهرام على استقلالها عن الأحزاب مع استمرار تعاطفها مع الوفد طبقا للمنهج الذى بيناه فى أول حديثنا عنها.

وأبلغ تعبير عن سياسة الأهرام ماجاء فى افتتاحية لها تعلن فيها «إنا فى هذا البلد لانتبع ولايجوز أن نتبع سياسة حزبية قبل أن نتخلص ونتملص ممن ينتقص استقلالنا من جوانبه وهو لنا بالمرصاد- فقوام سياستنا اذن «القومية» حتى نصل إلى الاستقلال الكامل».(١)

وانطلاقا من هذا الموقف المستقل من الأحزاب تفسح الاهرام صفحاتها لأخبار ونشاطات وبيانات مختلف الأحزاب العاملة فى الحياة السياسية المصرية. وعلى سبيل المثال فإنها تنشر بيانات الحزب الاشتراكى المصرى وكثيرا من مقالات أعضائه كسلامة موسى وحسنى العرابى وفى الوقت نفسه الذى تفتح فيه صفحاتها لمعارضى هذا الحزب من الكتاب والقراء.

وتقدم لنا صحيفة (الأخبار) لأمين الرافعى نموذجا آخر للصحيفة المستقلة غير الحزبية ولكنها كانت على النقيض من الأهرام تعارض الوفد وتميل إلى الحزب الوطنى.. ولقد بدأت الأخبار حياتها اصلا كصحيفة تعبر عن الوفد المصرى عندما كان لايزال تجمعا وطنيا غير حزبى ولكن هذا الموقف سرعان ماتغير بعد أن عاد سعد زغلول من أوربا فى أبريل سنة ١٩٢١ واختلاف أمين الرافعى معه حول دخول المفاوضات فقد طالب الرافعى (بتعديل الاساس) مستهدفا وضع أساس صالح للمفاوضات قبل دخوله على أن يكون هذا الاساس هو الغاء الحماية البريطانية ورفع الاحكام العرفية والغاء التحفظات الأربعة كلها أمور قال بها سعد زغلول قبل تولى الحكم.. غير أن سعد زغلول رفض رأى أمين الرافعى وحمل عليه حملة عنيفة اثارت الجماهير فقامت المظاهرات تهاجم دار الاخبار وتقذفها بالحجارة. وعندما أعلن سعد فى جموع الشعب أنه يقرأ الأخبار بدلا منهم هوى توزيعها وهبط هبوطا كبيرا- غير أن أمين الرافعى لم يتحول عن رأيه وصمد فى مواجهة الحملة العاصفة.(٢)

ولقد تكررت هذه المواجهة بين أمين الرافعى وسعد زغلول بعد تولى سعد الوزارة فقد انتقد أمين الرافعى خطبة العرش(٣).. وطالب بأن يتحول البرلمان إلى جمعية وطنية تقوم بتعديل النصوص الرجعية فى الدستور(٤) ورفض سعد زغلول رأى الرافعى مرة أخرى فقامت

---

(١) الأهرام- ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (النظام الدستورى فى البلاد).

(٢) أنور الجندى- الصحافة السياسية فى مصر- ص٢٣٢.

(٣) الأخبار- ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(حول خطبة العرش).

(٤) الأخبار- ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حول خطبة العرش).

المظاهرات الوفدية تهاجم دار الأخبار وتقذفه بالحجارة[1].. بل كانت المظاهرات تحول دون توزيع الاخبار. ويعبر امين الرافعى عن ذلك الخلاف ويصفه فيقول«لقد عجزوا عن الدفاع عن خطبة العرش فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى يصلون بها إلى أغراضهم ولو كان فى اتباع هذه الوسائل القضاء على الروح الدستورية وتعطيل الوظيفة وشل لضمائر النواب والشيوخ- لقد ذهبوا يهددون النواب والشيوخ بأن الوزارة تستقبل اذا عدلت خطبة العرش.. بل إن روح التهديد والتظاهر العدائى لم تقف عند النواب وحدهم بل يراد بها نشر الارهاب فى الجو كله لذلك فقد وجهت المظاهرات إلى الصحف المطالبة بالتعديل ومنها الأخبار ولم يكن عمل المتظاهرين مقصورا على الهتاف وحده وإنما تعداه إلى محاولة الايذاء المادى».

***

وفى ختام هذ الفصل عن الصحافة والحياة الحزبية فى مصر لابد لنا من أن نسجل الملاحظتين التاليتين:-

الملاحظة الأولى: أنه اذا كانت الأحزاب السياسية فى مصر ثمرة من ثمرات الصحافة فإن العكس صحيح أيضا بمعنى أن الصحافة المصرية وانتعشت فى ظل الحياة الحزبية .. ذلك أن وجود الاحزاب ساعد على نمو الصحف واتساع حجم قرائها بما خلفته من نشاط سياسى فى المجتمع المصرى أدى إلى ازدياد عدد المتابعين ؟ كذلك يرجع إلى النشاط السياسى الذى خلفته الاحزب الفضل فى تعدد الصحف السياسية لزيادة الاهتمام بصحافة الرأى وتبلور الكثير من الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية لدى الجماهير كما أن المناقشات الحزبية بين الصحف قد هيأت الفرصة لظهور جيل كامل من الكتاب والمعلقين السياسيين.

الملاحظة الثانية: إن أى محاولة معاصرة لادانة أو انتقاد التجربة الحزبية السابقة فى مصر تصير محاولة بعيدة عن الموضوعية اذا ماتجاهلت بأن تلك التجربة كانت محكومة باعتبارين هامين كانا يعوقان نموها وأول هذين الاعتبارين: يتمثل خلال المرحلة الأولى من التجربة الحزبية(١٩٠٧ -١٩١٤) فى انعدام الحياة النيابية التى هى المتنفس الطبيعى للأحزاب السياسية. أما ثانى هذين الاعتبارين فيتمثل فى وجود سلطات الاحتلال التى كانت تعمل بلا هوادة على افساد الحياة الحزبية أما عن طريق الارهاب والقمع وإما عن طريق الترغيب وشراء الضمائر والنفوس الضعيفة.. واذا كانت قد توفرت للتجربة الحزبية فى مرحلتها الثانية (١٩١٩ -١٩٥٢) الحياة النيابية إلا أنهاظلت- سواء التجربة الحزبية أو الحياة النيابية- محكومة بالاعتبار الثانى وهو وجود احتلال اجنبى يستخدم الترهيب والترغيب لافساد الحياة الحزبية فى مصر بالقدر الذى يتلاءم مع مصالحه.

* * *

---

(١) الأخبار- ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (تعديل خطبة العرش تهديد النواب والصحف بالمظاهرات).

الباب السادس

الصحافة المصرية ..
وقضايا الحريات

الفصل الحادى والعشرين

الصحافة المصرية-
وحرية الفكر والتعبير

لم تكن حرية الفكر والتعبير- مجرد قضية من القضايا الهامة التى تعرضت لها الصحافة المصرية فى فترة البحث- وإنما كانت بمثابة معركة تخوضها الصحافة المصرية يوميًا من أجل الدفاع عن النفس ضد عمليات التعطيل والمصادرة والإلغاء وإذا كانت حرية الفكر والتعبير تتضمن حرية الكتابة والنشر والقول والخطابة والاجتماع- فإن حرية الصحافة كانت فى حقيقة الأمر المقياس والمحك الفعلى لسائر الحريات التى تمتع بها المجتمع المصرى كله فى فترة البحث.

وتتأكد هذه الحقيقة عندما نعرف أن الحرية النسبية التى تمتعت بها الصحافة المصرية فى تلك الفترة- هى التى أتاحت للصحافة المصرية فرصة أداء الدور القيادى الذى قامت به فى المجتمع المصرى- بحيث جاءت أوقات أدت فيها الصحافة دور الأحزاب السياسية- ودور المجالس النيابية لذلك لم يكن غريبًا أن يتفق أكثر الكتاب والمفكرين والصحفيين الذين عملوا فى هذه الفترة- رغم تباين اتجاهاتهم السياسية والفكرية- على تقدير خطورة الدور الذى تلعبه حرية الفكر.. وبالذات حرية الصحافة - فى تقدم المجتمع المصرى فهذا عبدالله النديم يؤكد أن حرية الفكر هى السبب فى تقدم شعوب أوروبا وأن غيابها هو السبب فى تخلف شعوب الشرق ويرى «إن إطلاق حرية الكتاب فى نشر أفكارهم بين الأمم لحياة أفكار العامة باحتكاكها بأفكار العقلاء وبهذه الواسطة ربى الكتاب الأمم وهذبوها ونقلوها من حضيض الجهل والخمول إلى ذروة العلم والظهور ووجدت الدول رجالاً مدربين لم تنفق فى تربيتهم درهمًا ولا دينارًا وإنما رباهم المحررون والعلماء(1).»

ويعتقد النديم أن الشرق تخلف عندما (أخطأ هذا الطريق فخاف ملوكه من الكتاب والعقلاء فضغطوا على أفكارهم حتى أماتوها فى أذهانهم»

وكان الشيخ على يوسف يرى ان الله ميز الإنسان عن باقى الحيوانات بأمور كثيرة... أجلها حرية الفكر... وعلى هذا الأساس (فليس فى استطاعة أية قوة أن تحجر على الإنسان أن يفتكر فى أى شئ كان مهما عظمت تلك القوة(2)» وهو يرى أن حرية الفكر هى التى تجعل الإنسان (مستقلاً أى ليس منقادًا لعامل آخر وهو من أجل حق طبيعى منحته الحكمة الإلهية لأفراد هذا النوع لما يترتب عليه من حرية التصرف فى جميع الأحوال).

وكان الشيخ على يوسف يهتم كثيرًا بقضية حرية الصحافة لذلك نراه يخصص المقال الثانى من سلسلة مقالاته عن (قصر الدوبارة فى يوم الأربعاء) للحديث عن حرية الصحافة وقد بدأ المقال بأن ذكر أن (فى القطر المصرى الآن سلطة قوية قادرة هى الصحافة الوطنية لا أدعى لها الكمال ولكنى أقول ولا أخشى لومة لائم أنها قوة قادرة وكلمة نافذة وصوت يخترق الأسماع ويؤثر على القلوب- قد تخطئ أحيانًا ولكنها تصيب غالبًا وللأمة تعلق بها وميل إليها وثقة بأدائها واعتماد على صحة وطنيتها(3)» وقرر الشيخ على يوسف أن الصحافة المصرية- على

(١) الأستاذ- ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (بم تقدموا وتأخرنا والخلق واحد).

(٢) المؤيد- ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ مقال بعنوان (توحيد السلطة)

(٣) المؤيد- ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (حرية مراقبة- تقييد)

علاتها وهى (السلاح الوحيد الذى سمح به الاحتلال أو أوجده فى يد الوطن لدفع المكروه بإعلان استيائه فالاحتلال استولى على كل نفوذ فى كل دائرة من دوائر الأحكام بواسطة المستشارين ولم يبق حرًا فى مصر غير الصحافة فهى موضع أمل المصرى فى شدته وكربه ينقل بواسطتها شكواه أو يعلن رضاه) وذكر الكاتب أنه لما حدثت حادثة دنشواى والعقبة من قبلها (رأى جناب اللورد كرومر إن تلك القوة الصحافية قد عظمت وتفاقم أمرها فأراد أن يسكتها واتهمها أولاً بأنها كاذبة وأنها أبرع جرائد العالم فى اختراع الأراجيف، ثم اتهمها وكيله بأنها إنما صاحت صيحتها التى أزعجت كل موظف انجليزى فى مصر بعامل الرشوة ثم قام اللورد يتهدد الصحافة المصرية من طرف خفى»... وذكر الكاتب أن بعض الذين خيل لهم أن اللورد كرومر (ربما اهتم بأمر الصحافة الوطنية عند رجوعه وذهبوا مذاهب كثيرة فيما عسى أن يفعله إذا أراد أن يفعل شيئًا- هل يبقى لها حريتها الحالية؟ هل يهتدى إلى طريقة لمراقبتها؟ هل يقيدها؟«ثم أكد الشيخ على يوسف مبدأين هامين: الأول: أنه: «لا يجوز معاقبة الصحافة المصرية عمومًا بجريرة صحيفة واحدة متطرفة» والثانى: أنه: (إذا كانت جريدة مصرية قد تطرقت فى احداثها لوطنها ومصلحته ورأى جنابة أنها تستحق العقاب فما حال جريدة تطرقت أيضًا فى حديثها ضد مصلحة مصر والمصريين؟... وكان الشيخ على يوسف يقصد بذلك جريدة (المقطم) .. وقد أكد الشيخ على يوسف أيضًا أن الحكمة تقضى على من يريد أن يكسب (قلوب مصر لا طوبها فقط أن يخفف من عنت سلطته القاهرة... وإننا نضمن له إذا فعل وأبقى للأمة المصرية حرية الصحافة تعزية لها على مصابها باحتلال أجنبى أن لا يرى فى الصحافة المصرية ما يراه الآن. ويومئذ يكون التطرف فى بعض جرائد الوطنية مؤذيًا لها لا مروجًا»... وحذر الكاتب اللورد كرومر أنه إذا راقب الجرائد أو قيدها «فإنه لا ينال الغاية التى يرمى إليها لأن الامتيازات الأجنبية تساعد من أراد على الاحتماء بأجنبى لإبراز تراثه وإذا احتاط جنابة لذلك من باب ... فقد لا يمكنه سد أبواب كثيرة من هذا القبيل...» كذلك أشار الكاتب إلى أن «أحب شئ إلى الإنسان ما منع... وأن حجز حرية الجرائد يزيد الأهالى تعلقًا بالمتطرفة منها وينشئ فى النفوس ربما وفى الناشئة نزوعًا إلى أعمال منكرة قد لا تخطر له الآن على بال) ثم اقترح الشيخ على يوسف على اللورد كرومر أن .. (لا يراقب ولا يقيد ولكن من الحكمة أن يسهل للجرائد على الإطلاق الاعتدال فى كتابتها وذلك إنما يكون لو اهتم وعنى بمطالبها وأنفذ الحق العادل منها ومتى رأت الأمة استثمار شجرة الحرية من هذه الطريقة ألفتها وقضت على الشذوذ فيها القضاء الذى يحاول بعضهم الوصول إليه من غير طريقة الحقيقة).

وبعد عزل اللورد كرومر من مصر - شاع بين المصريين عن مساع بذلها اللورد فى العاصمة البريطانية للإطاحة بحرية الصحافة فى مصر.. فتصدى الشيخ على يوسف لهذه المحاولة وكتب مقالاً ذكر فيه (أن اللورد كرومر يسعى فى انجلترا لمصادرة حرية الصحافة فى مصر وقد أعلن رأيه

فى مجلس العموم فى الأسبوع الماضى إن هذه الحرية أعطيت تسامحًا فى مصر والهند كتجربة طال زمنها ولكنها أنتجت فى آخر الأمر رأيًا عامًا ملفقًا... ويعنى ذلك أن الرأى العام الذى أوجدته هذه الحرية فى مصر أو الهند هو خليط من الحق والباطل[1].

وأشار الشيخ على يوسف إلى عكس هذا الكلام الذى كان يقوله اللورد كرومر وهو فى مصر... من أن (حرية الصحافة أفادت ولم تضر.... فيرى القراء من هذا أن اللورد يريد أن يثأر لنفسه من الصحافة المصرية)... وذكر الكاتب أن هناك (فارقًا كبيرًا بين مصر والهند أولاً فى حرية الصحف وثانيًا فى استعداد الشعب للهياج وثالثًا بالنسبة لوجود الامتيازات فى مصر وعدم وجودها فى الهند»... وحذر الشيخ على يوسف من النتائج التى يمكن أن تترتب على أضطهاد الصحافة المصرية وأشار إلى أن (الاضطهاد الصحفى بهذا المعنى يعنى تحويل الصحافة المصرية من قوة وطنية إلى قوة أجنبية وأنهم يحرجون صدور الوطنيين حتى يفسدوا أفكارهم وأميالهم على حكومتهم.»

وعندما بدأت تروج الإشاعات عن نية الحكومة إلى إحياء قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ [2]. وهو قانون يقيد حرية النشر ويعطى للسلطات الإدارية حق تعطيل الصحف بدعوى المحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب.. وهى أسباب يمكن لكل حاكم أن يتذرع بها إذا أراد القضاء على صحيفة تعارض سياسته[3] ونشرت المؤيد نص هذا القانون ثم علق الشيخ على يوسف على الإشاعات قائلاً: «أن هذه خطة دبرتها انجلترا منذ زمن طويل ولكنها كانت تتربص بها الفرص فلما كانت الحوادث الأخيرة التى لعب فيها المتطرفون (يلاحظ أن الشيخ على يوسف يريد أن يحمل الحزب الوطنى مسئولية إعادة العمل بقانون المطبوعات) على أفكار العامة كما شاءوا حتى كادوا أن يحدثوا ثورة داخلية بلا سبب ولا موجب..... رأت أن تتجرد هذه الحملة لتقضى بها على حرية الصحافة المصرية فلم تجد الوزارة المصرية لها من دافع[4]».

ثم انتقد الشيخ على يوسف قانون المطبوعات... وقال أنه يفتح الباب واسعًا لتحكم الإدارة فى الصحافة وعلى ذلك فقد أكد أنه (إذا أصبحت حياة الصحافة المصرية فى أيدى من تنقد أعمالهم وتشهر عيوبهم فقدت وظيفتها أو معظمها لا محالة لأن ولاة الأمور يغضبون لأنفسهم ككل الناس.. فإذا كان فى استطاعتهم أن يكمموا أفواه الجرائد حتى لا تشهر عيوب أعمالهم

---

(١) المؤيد – ٥ يوليو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (حرية الصحافة فى مصر)

(٢) صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وهو أول تشريع للصحافة فى مصر يرتب شئو نها ويحدد واجباتها وقد صدر فى ٢٣ مادة نص فيها على وجود طلب الترخيص قبل إصدار أية صحيفة كما فرض وضع تأمين قدره مائة جنيه لكل صحيفة وأعطى الحكومة حق تعطيل أو مصادرة أو غلق الصحيفة بأمر من ناظر الداخلية بعد إنذارها وبقرار من مجلس النظار بدون إنذار كذلك نص القانون على أن لوزير الداخلية أن يمنع دخول أية صحيفة أجنبية إلى البلاد (المؤيد- ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ ـ قانون المطبوعات العام سنة ١٨٨١).

(٣) د. خليل صابات – الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم- دار المعارف القاهرة الطبعة الأولى- ١٩٥٩- صفحة ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٤) المؤيد- ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ تقييد حرية المطبوعات المصرية.

فعلوا ذلك فى الغالب) وأعلن الكاتب أن الصحافة المصرية (ستصاب فى مجموعها وفى وظيفتها على كل حال ومصيبتها فيها مصيبة الأمة فى أعظم وسائل رقيها وسعادتها واستقلالها المنشود».

وبعد أيام صدقت الإشاعات وصدر قرار مجلس الوزراء بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ونشرت المؤيد نص القرار ثم علقت عليه قائلة: (من هذا القرار يرى أن الحكومة بنت عملها على سببين:

الأول: طلب الجمعية العمومية لقانون المطبوعات فى عام ١٩٠٢ ومجلس شورى القوانين عام ١٩٠٤ بناء عن أن الجرائد تجاوزت كل حد فى التطرف ونهش الأعراض وهتك حرية الآداب والسبب الثانى : تمادى هذه الصحف الآن فى تطرفها وإغراقها فى التهور[1] وأكدت الصحيفة أنه «مهما يكن من الأمر فإن الأمة قابلت هذا العمل بالاستياء العظيم حتى أن جماعة من الذين طلبوا تقييد حرية الصحافة قبل أربع سنوات كأصحاب السعادة محمود سليمان باشا وطلبة سعودى باشا ومحمود عبدالغفار بك لم يسعهم الآن أن يكونوا فى مقدمة المعترضين فأرسلوا التلغرافات تترى إلى ولاة الأمور يعترضون اعتراضًا شديدًا على عمل الحكومة ويقولون أن قانون المطبوعات جاء ضربة قاسية على تلك الحرية الشخصية التى هى حق طبيعى للأمة كنا ننتظر دوامه والمزيد عليه). ثم أعلنت الصحيفة (أما نحن معاشر الصحفيين فيجب أن نؤدى وظيفتنا المطلوبة منا مهما أقيمت فى طريقنا العوائق- نعم أن العوائق التى توضع بين أيدينا مضرة بنا ولكن الواجب يزداد حكمه على الأشخاص قدر ما توجد الصعوبات فى سبيل أدائه» وبجانب هذا المقال أخذت المؤيد تنشر فى أعدادها التالية خطابات وتلغرافات الاحتجاج من الأمة على عودة قانون المطبوعات.

ومما يلفت النظر أن أول مقال لمصطفى كامل عن حرية الصحافة كان ضد هذه الحرية رافضًا لها.. مطالبًا الحكومة بالحد منها.. ولكن وجه الغرابة فى هذا الموقف يزول عندما نكتشف أن مصطفى كامل كان يعبر بهذا المقال عن استنكاره لسماح الوزارة المصرية للصحفيين والكتاب الهاربين من وجه الدولة العثمانية بحق إصدار الصحف والمجلات التى تطعن فى الدولة العلية وتهاجم السلطان العثمانى فهو يقول (والطامة الكبرى أن الحكومة بالغت فى مبدأ حرية الجرائد مبالغة كلها وبال عليها وعلى الأمة حيث أغضت البصر عن المتشردين الذين جاءوا إلى مصر تخلصًا من حكم صدر عليهم فى بلاد الدولة أو هروبًا من محاكمة وأصدروا وريقات إليها ينتمى السباب ومنها يخجل كل ذى شعور شريف)[2].

وتساءل مصطفى كامل: (فإلى متى تسكت الحكومة عن المطاعن السافلة التى توجه كل يوم إلى مقام جلالة مولانا السلطان الأعظم وإلى متى تبقى مصر مأوى للخوارج والفوضويين وأى

---

(١) المؤيد- ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ م

(٢) اللواء- ١٣ مايو سنة ١٩٠٠ (الحكومة والصحافة فى مصر)..

شرف للحكومة فى هذه الفوضى التى عمت البلاد وأصبحت عاراً عليها وشنارا بل كيف تحترم الأمة حكومتها وهى لم تعمل على احترام سلطاتها وخليفتها وصاحب البلاد الشرعى... وأى فخار لأصحاب الجرائد الحرة وأرباب الآراء السديدة وقد سارت الحكومة بينهم وبين صعاليك يتاجرون بالقبائح والدنايا). ثم . طالب مصطفى كامل بوضع حد لهذه الفوضى وتشريف مقام الكتابة والكتاب)

ولم يمر أكثر من عامين على هذا المقال الرافض لحرية الصحافة... حتى تغير موقف مصطفى كامل... حيث صار من أكثر المتحمسين لهذه الحرية مهما نتج عنها من أخطاء أو رافقها من ثغرات.. فعندما تقدم عدد من أعضاء الجمعية العمومية باقتراح يطالب الحكومة بوضع قانون « يوقف فوضى المطبوعات عند حد يأمن معه الناس فوضى السفهاء فى أعراضهم»[(١)]. تصدى مصطفى كامل لهذه المحاولة حيث أعلن أنه لما كانت الجرائد فى جميع الأمم هى المقياس الذى لا يختل مقاسة (فلذلك نقول أن حريتها دليل على إنصاف الحكومة وتمسكها بالدستور واعتدال تحريرها دليل على ارتقاء الأمة وآدابها.. وإذا قيل أن الغاية التى يرمى إليها صاحب الاقتراح هى إلجام السفهاء- قلنا أن هذه الغاية حاصلة الآن ضمن دفتى القانون- والمحاكم لا ترد من يسألها نصاب العدل فما على الذين يلحقهم شئ من سفاهة السفهاء إلا الالتجاء إلى العدل والقانون فهو المنصف لهم وحدهم من المعتدين عليهم الذين إليه إيابهم ثم إن عليه حسابهم» وعندما بدأت فى مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٤ محاولة مماثلة لما حدث فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٢ لتقييد حرية الصحافة من جانب بعض أعضاء المجلس- تصدى مصطفى كامل للمحاولة الثانية أيضًا ولكن بعنف شديد فهو يذكر أنه (كلما) قام صعلوك من رعاع الناس بإصدار وريقة للاتجار بالمطاعن فيها اهتز بعض ذوى العقول الضعيفة.. وأعلنوا سخطهم على الصحافة وتذمرهم منها كأن أشرف المهن وأسمى الوظائف لطخ بتحكك الأسافل والأوباش بها أو كان أمة عالية المنار رفيعة الشأن تنزل فى مصاف الأمم الساقطة بوجود بعض لصوص وقطاع للطريق بين أبنائها)[(٢)] وقال مصطفى كامل أنه يغيب عن أنظار أولئك المتذمرين الساخطين أن الذى يطالب الحرية بأن تكون مصدر الخيرات والحسنات (وليس إلا مطالبا بالمحال لأنها كما تسعد الشعوب بالسياسى المحنك الذى يخدمها ويناضل عن حقوقها... ويعلى مقامها...يبتليها بالفوضوى الذى يهدد أغنياءها وكبراءها وعظماءها وقادة أمورها- وكما تمنحها الكتاب القادرين الذين سيرشدونها إلى الصراط المستقيم والطريق السوى ويملأون أرجاء بلادها علمًا ونوراً... تسلط الأوباش على ذوى المقامات السامية لتظهر الرذيلة والفضيلة متنافرتين أمام الأبصار...» وأكد الكاتب أنه غنى عن البيان (أننا أول من ينفر من أولئك السياسيين الطاعنين ويطلب محاكمتهم بكل قسوة وشدة... ولكننا لا نذهب مع الذاهبين إلى القول بأن مصر وحدها التى امتازت لهذه البلية وأن صحف الممالك الأخرى منزهة عن نقائص صحافتنا... فهذه

---

(١) اللواء - ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الجمعية العمومية والجرائد)

(٢) اللواء- ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (الصحافة فى مصر).

انجلترا وفرنسا تأمل للجرائد فيهـا تجد بينها وريقات مثلت التناهى فى الدناءة والسباب بل اذهب إلى مراسحها وأسـمع الأناشيد التى يسخر فيها من الرؤسـاء والحكام لتعلم أن الخروج عن الحد من لوازم الحرية فى كل مملكة... وإنه مهما أستاء العقلاء من هذه الحالة وشدد القانون فى معاقبة الآثمين لا يمكن مـحوها إلا بهدم ركن من أركـان الحرية وتضييق نـطاقها وأضعـاف سلطاتها) وأشار مـصطفى كامل إلى إحـدى الجرائد الملتصـقة بالاحتـلال- ويقصد المقطم الـتى بحثت فى (سـبب ظهور الوريقـات السـافلة بذلك المظهـر البذئ وادعت أن مطاعـن الصحف الحـرة على الاحتلال وسياسـته وخدامه من المصريين هى التى حركت أقلام السفهـاء للاعتداء على كل مقام عال فى البلاد) وأكد الكاتب أن صحيفة المقطم لو كانت (تكتب مـا يمليه عليها ضميرها ويعرفه الخـاص والعام لقـالت إن جرائـد الاحتـلال هى التى حرضـت الرعاع وفـاسدى الأخـلاق على التعرض للجناب العالى والطعن عليه.. ومنهـا تعلموا كل ألفاظ السباب- ولو ناقشت فى ذلك لسـهل علينا تذكيـرها بما كتـبت لتعـلم أنها المسئولة وحـدها عن الفوضى التى صـارت إليـها الصحافة الساقطة فى مصرفإن المحتلين شجعوا ويشجعون كل متجاوز للحدود وأكد الكاتب أن انتقـاد الجرائد الحرة على رجـال الحكومة والاحتـلال واستعمـال الشدة فى التعـبير عن أعـمالهم ووصف أحوالهم هى (أمر مشروع فى كل زمان ومكان.. بل مـعدود من الأدوات الفعالة فى حياة الشعوب وارتقائها وهذه صحف العالم المتمدين أغلبها يسلق الوزراء بألسنة حداد ويصفهم بما لم يوصف به وزراء مصر مع مابين هؤلاء وأولئك من فرق جسيم) وذكر الكاتب إن حزب المعارضة فى كل أمة (أفـضل الأحزاب لاستقـامة الحكومات لأنه المبينه لهـا على عوراتها وعيـوبها المراقب لحركاتهـا وسكناتها وإذا كان هذا الحزب حيـويًا للبلاد الأخرى فهو فى مـصر فوق ذلك لأن من الهوس مطالبـة أمة احتلت بلادها بالسكوت عن الاحـتلال والرضاء بما يعمل... وكل مـا يعمل هدم للسلطة الأصليـة وقضـاء على بقيـة الاستـقلال) وأخـيرًا يؤكد مـصطفى كـامل أن (وجود السـفهـاء بين العقـلاء أمـر قديم فى العـالـم.. والمحرضـون على وجـودهم فى مصـرهم صنائع الاحتلال وعماله... ودواء هذا الداء هو قيام النيابة برفع الدعوى العمومية على كل طاعن على مقـام أميـر البلاد وعـزيزها العلى الشأن ومـشاركة كل واحـد من الأهالى يسب ويقـيم الدعوى لتأديب من اعتـدى عليه) أما القائلون بمحاربة الصـحافة فى حريتها فـهم فى رأى مصطفى كامل (جاهلون بمزاياها وخدماتها وداعون لمحو الخير الكثير لوجود الشر القليل بجواره).

وفى اللواء أيضًا كتب محمد توفيق العطار المحـامى... سلسلة مقالات عن (حرية الصحافة) أكد فـيهـا أن (الصحافـة والتأليف همـا الضمـانتان اللتان تكـفلان لتهـذيب كل نظام حكومى استبدادى وكذلك هما اللتان تتدرجـان بالناس من القبح إلى ومن الغفلة إلى التيقظ ومن الخمول إلى الحياة الحقيقية)[١].

كذلك كـان يرى الكاتب أن (بحرية الصحافـة والتأليف يتمكن ولى الأمـر من الوقوف على رأى قومه فى حكومتـه لولا ذلك لعرض نفسه إلى قيام ثورة فجـائية لا تبقى ولا تذر).... وذكر

---

(١) اللواء- ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حرية الصحافة)

الكاتب أنه فى حالة ما إذا هم ملك أو أمير بتقييد حرية الصحافة والطباعة (فكأنما يريد أولاً أن يحرم الناس من أعظم وسائل الإصلاح ثم أنه فوق ذلك يثير فى قلوبهم سوء الظن به وبحكومته)... ويؤكد الكاتب أن (الكتابة- وخصوصًا بعد اختراع المطبعة- من أعظم أسباب تحرير الأمم ومن أقوى العوامل فى تقويض عروش الظلمة والمستبدين حيث بها انتبهت الشعوب إلى حقوقها وتبينت مناهج الرشاد).

وعندما فكرت الحكومة فى إعادة العمل بقانون المطبوعات.. تصدى الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اللواء لهذه الفكرة حيث ذكر أنه (إلى مثل ذلك الحصن الضعيف تلجأ الحكومات الاستبدادية التى لا تدعى لرعاياها حرمة وتتخذ الحكومات الاستبدادية أمثال تلك القوانين سلاحًا تقتل به الباحثين المرشدين الآمرين بالمعروف والناهين عن المفكر[1]) .. ثم تساءل الكاتب ليت شعرى ماذا جنت الصحافة المصرية التى يقودها الاحتلال ويأمرها بالرغم من إعلانها يوم نصبت إنها حرة فى تصرفاتها السياسية وإنها تستهين الأمة فحذرتها تبدد الأموال سفهًا فأنذرتها وتسئ التدبير فأرشدتها ووقفت لها موقف الرقيب الحسيب المحب لخير البلاد الشغوف بسعادتها لا موقف العدو المبيد العامل على تدميرها وخرابها.. ولكنه الاستبداد الغشوم يتساوى أمامه العدو والصاحب والمرشد والناصح والمسهر الناضج) يهاجم الكاتب صحيفة المؤيد وكذلك الجرائد الاحتلالية مثل المقطم.. ومصر.. والوطن.. اللاتى أرادت أن تحمل اللواء مسئولية تفكير الحكومة فى العودة إلى قانون المطبوعات فقال (تقول جرائد المنافقين أنه مما حمل الحكومة على ذلك الا خطر اللواء وتهوره... فماذا عمل اللواء سوى جهره القول ورميه بالنقد غير كامح إلى حصانه ولا طامع فى رتبة أو مقابلة... فقد رأى الأمة فى حذر فنبهها أو فى سبات فأيقظها أو فى جهل فعلمها أو فى ضلال فهداها وأرشدها. تجنب السرف فى المدح والذم مما استطاع وكال للمسئ وللمحسن الصاع بالصاع لا تتفاضل أمامه أفراد الأمة إلا بمقدار ما يفيدون بلادهم وأمتهم فلا الإمارة بملجمته عن الجهر بالحق ولا الوزارة بمرهبته أن يقول الصدق ولا الاحتلال بمرهبة أن ينشر فى الآفاق مخازيه وسيئات تدبيره) وأكد الكاتب أنه (أليس على اللواء تبعة ما تفعل الحكومة وما تدبر ولكنها طبيعة الإستبداد تتخذ من خيوط العنكبوت حبالاً مثبتة تتمسك بها فى سبيل نيل مآربها الاستبدادية).

ولما صدر قرار العودة إلى العمل بقانون المطبوعات أبدت اللواء عجبها من خطة الحكومة التى اتخذتها إزاء الجمعية العمومية من «احتقار مطالبها وفى مقدمتها الدستور وطرحها لها فى زوايا الإهمال مع إنها هذا العام قد اتخذت إحدى مطالب الجمعية العمومية- وهو العمل على وضع حد للجرائد السافلة- ذريعة لإعادة قانون المطبوعات ومتكأ للقضاء على الحرية الفكرية فى البلاد)[2].

---

(١) اللواء - ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقييد حرية الصحافة)

(٢) اللواء- ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

وقالت الصحيفة قد (تذرعت بذلك لتوقع مسئولية هذا القضاء المبين على أعضاء الجمعية العمومية وتصمهم بوصمة الكارهين للحرية الجاهلين لفائدتها. وعلى ذلك فقد طالبت الصحيفة بأن (يبادر حضرات الأعضاء بالجمعية العمومية بالاحتجاج على هذا العمل ومطالبة الحكومة بإلغاء هذا القانون وإلا عدوا عضواً متمماً للحكومة لا ينطقون بلسان الأمة ولا يعبرون عن شعورها.

أما أحمد لطفي السيد فكان يطالب مدفوعًا بإيمانه بأن حرية الفكر هى الركن الأساسى فى (مذهب الحريين)[1]. وهى الصياغة العربية التى ابتكرها لطفى السيد للتعبير عن إتباع المذهب الفردى الحر أو المذهب الليبرالى بأن «تكون حرية التفكير وحرية الكتابة والخطابة والاجتماع غير محدودة إلا بحدود القانون العام[2].

وكان ينادى بأن حرية الأفراد لن تتحقق (بدون حرية الفكر والكتاب وحرية الاجتماع والخطابة وحرية العمل الفكرى فى داخل منطقة القانون العام[3].

ولقد احتلت قضية حرية الصحافة ركنًا هامًا من اهتمام لطفى السيد وكان هذا يرجع إلى اعتقاده بأن الصحافة قوة هائلة لا سيما فى الدول الدستورية التى تجرى على قاعدة الانتخاب العام فهى (تزعزع أركان الحكومة ما بين شروق وغروب فأبقوا لها تهيج الشعب فيدفع نواية إلى إسقاط الوزراء عن كراسيهم وإقامة وزارة جديدة [4]ويؤكد الكاتب أن الصحافة فى الامة (برلمان غير منظم وكل صحافى يشبه نائبا عن قسم من الأقسام الانتخابية فى البلاد وكل صحيفة تختلف لهجتها عن لهجة الأخرى كاختلاف الفئة التى تمثل أميالها وآرائها.. ثم اكد الكاتب أن هذا الاختلاف طبيعى بل هو واجب لمصلحة البلاد ولقد وقف احمد لطفى السيد ضد عودة العمل بقانون مطبوعات عام ١٨٨١ منذ جاءت الاخبار عن نية الحكومة فى اصداره وكتب فى ذلك عدة مقالات هاجم فيها هذا القانون... اذ كان يعتقد ان فكرة العمل بهذا القانون جاءت نتيجة اتفاق السلطتين (يقصد سلطة الخديوى وسلطة الاحتلال) وبعد ان لم يبق من احدهما على الاخرى رقيب يذيع عنها اعمالها فى انحاء التمدن الاوروبى وامنت كلتاهما ايقاع الاخرى

(١) إن مذهب الحريين كما يراه لطفى السيد يقضى فى أصله (بألا يسمح للمجموع فى البلاد الحرة أو للحكومة فى بلاد كمصر خاصة أن تضحى بحرية الأفراد لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة وهذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بألا يكون للحكومة سلطان إلا على ما ولتها الضرورة إياه وهو ثلاث: ولاية البوليس وولاية القضاء وولاية الدفاع عن الوطن وأما فيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد أو المجاميع الحرة إذ الحكومة بأصل نظامها مهما كان شكلها ليس لوجودها علة إلا الضرورة فيجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة ولا يتعداها إلى غيرها من سلطة الأفراد فى دائرة أعمالهم لأن كل حق تضيفه الحكومة إلى ذاتها إنما هو من حقوق الأفراد وكل سلطة تسندها إلى نفسها إنما تضغط بها على حرية الأفراد.. (الجريدة– ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مقال بعنوان الحرية ومذاهب الحكم).

(٢) الجريدة – أول يناير سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (حدود الحرية وحدود مذهب الحريين).

(٣) الجريدة – ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مقال بعنوان (الحرية ومذاهب الحكم).

(٤) الجريدة – ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الصحافة سلاح رهيب).

بها... لما اتفقنا على ما تسميه سياسة الوفاق جاءتا الان تطرحان على بساط البحث رجوع قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ ذلك القانون الذى انقطع العمل به من زمان بعيد ذلك من أجل أن ترجع الصحافة إلى عهدها الاول فتستظل بجناح السلطان وتقف حياتها عليها)(١).

ويؤكد أحمد لطفى السيد ان هذا القانون لم يعد ملائما لمصر لأن "الزمن قد غير الاشياء والافكار ولم تعد الصحافة مجرد باب يرتزق منه بل الصحافة اصبحت رقابة حقيقية من جانب الامة والرأى العام على عمل الحكومة.. فاذا تعرضت الحكومة بالمناوأة فليس تعرضها إلى أشخاص قد يخرجون فى كتاباتهم عما تشتهى.. ولكن تعرضها سيكون لحرية الامة بأسرها ويعتبر مصادرة للراى العام وحقوق امة فقدت كل شيء على حكومة بيدها كل شيء"

وفى مقال اخر يتساءل أحمد لطفى السيد قائلا.. "يا عجبا كل العجب لماذا يحيون قانون ٨١ ولا يحيون دستور سنة ٨٢ اكل مالنا فيه غرم محبوب لديهم وكل مالنا فيه غنم هم عنه يحيدون"(٢).

وفى مقال ثالث يؤكد احمد لطفى السيد انه (لن يستفيد فرد من افراد الامة من هذا القانون وليس فى هذا القانون فائدة للامة ولا لبعض الافراد حتى ولا للحكومة المطلقة.. بل هو ضار بالحكومة لأنه اكبر العلامات على استهانتها بالحرية الشخصية وادل الاعمال على انها تزيد فى الهاوية من هاوية الجفاء التى حفرتها الحكومة بينها وبين الامة بتصرفاتها لاغية ضارية بالامة فى الحال وفى الاستقبال"(٣).

وبعد صدور القانون اعلن أحمد لطفى السيد ان الهدف من هذا القانون ما هو الا (قتل للحرية المقصودة من حياة الامم... وما السكوت على نقده وحمل الحكومة على الرجوع إلى نفسها فى امره مرة اخرى إلا سكوت عن البدعة الضارة والداء المعدى يأكل اسباب التقدم ويذهب بالشح الضئيل او الرمق القليل الباقى لنا من سلطة الامة (٤).

ثم بدأ أحمد لطفى السيد يطالب بإلغاء القانون على اساس "ان - قانون المطبوعات غير ضرورى وكل قانون غير ضرورى لاحق له من الوجود وانه قانون غير مقيد وكل قانون غير مقيد يقتطع حقه فى البقاء بانقطاع فائدته وانه قانون ضار وكل ضار يجب أن يزال من غير قيد ولا شرط"(٥).

ولقد ظل أحمد لطفى السيد يهاجم قانون المطبوعات فى كل مناسبة يأتى فيها الحديث عنه.. لذلك نراه يكتب بعد مرور ثلاث سنوات من اصدار القانون مطالبا بإلغائه (لا نذكر ان عملا من اعمال الحكومة المصرية قوبل بالاحتجاج العام كما قوبل قانون المطبوعات فان هذا القنون من

---

(١) الجريدة - ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقييد الصحافة)
(٢) الجريدة - ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقتل الحرية فى وزارة الاحرار).
(٣) الجريدة - ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قانون المطبوعات غير ضرورى وغير مقيد).
(٢) الجريدة - ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (من هو المسئول).
(٥) الجريدة - ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قانون المطبوعات).

يوم بعثه إلى إليوم وهو موضع الاحتجاج ومثار الانتقاد والتنديد من جميع طبقات الامة سواء فى ذلك النواب او الصحف التى هى مرآة الرأى العام [١].

ثم طالب الكاتب بضرورة إلغاء قانون المطبوعات حتى تطوى صفحة سوداء من تاريخ الحرية فى بلادنا.

وفى صحيفة (مصر الفتاة) هاجم (ابو بكر لطفى المنفلوطى) الحكومة لتفكيرها فى اصدار قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ حيث اكد ان الحكومة بهذا القانون (انما تنتقم فيه من نفسها قبل ان تنتقم من فئة من الصحافيين[٢]" كذلك اشار الكتاب إلى ان هذا القانون سوف يقف "حاجزا بين الحكومة وبين الامة التى نشطت من عقالها فى السنين الاخيرة".. ويعتقد الكاتب ان الهدف من اصدار هذا القانون هو ان "لا ترى الامة ما يراد بها مما يقع وراء جدران مصالح الحكومة ودواوينها.. وقصد به حجب نور الحرية والاستقلال عن أعين المصريين وحتى لا يتعدى صوت الامة البحار والقفار بحيث يصل إلى مسامع الاوروبيين فيقف العالم الغربى على ما يجرى هنا من التلاعب بأموال الحكومة المصرية الممتصة من دماء المصريين غنيهم وفقيرهم".

وفى صحيفة (مصر الفتاة) ايضا كتب (سيد على) رئيس تحريرها يعلق فيه على اصدار قانون المطبوعات فقال (قضى الامر وقيدت الاقلام ثم قرر ان الحكومة بهذا القانون قد (اوقفت النواب المصريين فى مجلس شورى القوانين وفى الجمعية العمومية فى موقف من احرج المواقف اذا يؤخذ من معنى القرار الوزارى المنشور فى الجريدة الرسمية انها لم تعد لتنفيذ قانون المطبوعات إلا إجابة لطلب من مطالب النواب ولا شك انها ارادت - بهذا القول ان تتخلص من تبعة تقييد الحرية وان تلقيها على كواهل النواب وحدهم[٣].

وحمل الكاتب النواب مسئولية الغاء قانون المطبوعات (فنوابنا الآن هم المسئولون امام الامة التى انتخبتهم ليمثلوها بجانب الحكومة ويدافعوا عن حقوقهم وينظرفى مصلحتها. فاذا سكتوا وصمتوا ولم يرتفع لهم صوت كان سكوتهم دليلا على رضائهم بالتقيد وصحة ما عزته الوزارة إليهم من انهم السبب فيه "... ثم ذكر الكاتب ان الامة المصرية تنتظر من نوابها (ان يزيلوا الوصمة التى وصموا بها وان يسعوا بصفتهم وكلاء الامة وألسنة الدفاع عنها فى الاحالة بينها وبين تقييد الاقلام الناطقة بالحق الداعية إلى العدل الجارية فى أنهر الوطنية والاخلاص فان تقييدها تقييد للحسنات وكريم الخلال والفعال واطلاق للسيئات والعيوبات.

وبمناسبة مرور ثلاثة اعوام على اصدار قانون المطبوعات نشرت صحيفة (العلم) مقالا تصف الحال التى وصلت إليها حرية الفكر فى مصر بعد ثلاث سنوات من اصدار قانون المطبوعات فاعلنت أن حرية الفكر اصبحت هى وحرية القول والخطابة فى خطر شديد واصبح الذى يتوخى

---

(١) الجريدة - ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (الغاء قانون المطبوعات).

(٢) مصر الفتاة - ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (لماذا تقيدون حرية الصحافة).

(٣) مصر الفتاة - ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (موقفنا ازاء القانون الجديد).

الصدق فيما يسطر عرضة لان يحل به ما يحل باللصوص المجرمين [١].... "وذكرت الصحيفة ان (القابض على قلمه اصبح مخيراً بين امرين فإما ان يسدل على الحقائق ستارا كثيفا او يقلب هذه الحقائق رأسا على عقب فيمتدح - الاعمال الضارة ويذم الاعمال الناقصة واما ان يعد نفسه لكل أذى يتنزل به "واكدت الصحيفة ان" الكاتب الذى يقول الحق فى مصر مثله كمثل الذى يقدم على خطر متوقع فلا يدرى ان كان سينجو منه اويقع تحت طائلة اثقاله.. واصبح الصحافى وهو نخط الكلمات على الورق يتوقع ان يكون فى كل كلمة مما ينشره مجال لسوفة إلى حيث يلاقس صنوف الهوان.

واخيرا تلخص صحيفة العلم الوضع فى مصر فتعلق أنه لم يعد فى مصر لا حرية كتابة ولا حرية صحافة ولا حرية قول ولا حرية خطابة بل يريد الاحتلال ان يخيم على مصر السكوت وان ينشر السكون فوق البلاد".

وفى (الشعب) كتب (محمد رضا) مقالا عن (الحرية الفكرية) اعلن فيه ان الانسان لا يكون حرا (الا اذا كان له حق اختيار نوع الحياة التى يريدها - ولا يكون كذلك الا اذا كان حرا فى تفكيره"[٢].. وهو يرى ان الحرية (لا تكون حرية حقيقية الا اذا شيدت على دعائم حرية الفكر) اما عبد القادر حمزة فقد كان يعتقد ان (حرية القول هى ان يقول الانسان ما يعن له الا ما جرح عاطفة او احدث فتنة..... وحرية الفكرهى ان يبدى المرء من ارائه ما يشاء الا ما كان سقيما غير ناضج ضمنا بعقله ان تتناوله تخطئة المخطئين"[٣].

ولقد هاجم الكاتب قانون المطبوعات حيث اكد انه (سيئة من سيئات القرن الماضى فلا يجب ان يتمشى على اهل العصر الحاضر نظر لتغاير الطباع والاخلاق وتطور الشعب من الاستبداد إلى الحرية".

ومع قيام ثورة ١٩١٩ يضاف عامل جديد إلى قضية حرية الفكر والتعبير فبعد ان كانت هذه القضية فى الفترة قاصرة على مجرد تأكيد لحق الامة المصرية فى التعبير عن رأيها وارادتها فى مواجهة سلطات الاحتلال البريطانى والسلطة الاستبدادية للخديوية... صارت فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩م وبداية العهد الدستورى تؤكد إلى جانب ذلك حق الاقلية السياسية فى التعبير عن رأيها ولو كان معارضا لرأى الاغلبية، وبذلك اكتمل مفهوم حرية الفكر والتعبير بمعناه الليبرإلى اى حق الاقلية فى التعبيير عن نفسها وارادتها بحرية كاملة ولكن التسليم بهذا المفهوم لم يتم بسهولة وتكشف عن ذلك المعركة التى نشبت بين أمين الرافعى محرر (الاخبار) وبين سعد زغلول زعيم الاغلبية الشعبية فعندما اختلف امين الرافعى مع سعد زغلول حول ضرورة تعديل اساس المفاوضات بين الوفد وانجلتر اعلن سعد زغلول فى احدى خطبه انه يقرأ صحيفة الاخبار بالنيابة عن الجماهير..... وطالب الشعب بعدم قراءة الصحيفة... وكان ذلك يعنى انهيار توزيع

---

(١) العلم - ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (ان منعتم القول فلن تمنعوا العمل).

(٢) الشعب - ٨ يونيو سنة ١٩١٢ - مقال بعنوان (الحرية الفكرية).

(٣) الاهالى - ٢٣ يناير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (حرية القول والفكر).

الصحيفة على النحو الذى بيناه فى فصل سابق .. لذلك فقد تصدى أمين الرافعى لسعد زغلول واعلن رفضه لأسلوب سعد فى مواجهة الافكار المعارضة وقرر ان (سعد باشا لا يريد ان يظهر فى البلاد سوى رأيه فاذا اخطأ وجب على الناس يعتبروا خطأه صوابا[١] واعلن الرافعى ان (صحيفة الاخبار التى طالما تغنى الزعيم بمدحها هى اول صحيفة من ضحايا مذهب سعد باشا الذى يقضى بخنق حرية الراى ويقتل كل معارضة بإرغام الاقلام ان تكتب فى دائرة واحدة هى تحبيذ اعماله سواء كانت صالحة ام غير صالحة..".

ثم اتهم الرافعى سعد باشا بانه كثير التناقض (فإنه كان فى مقدمة العاملين على قانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ ولكنه لما وجد الآن ان هذا القانون ينفذ ضد بعض جرائده اخذ يستنكره مع إنه هو الذى بعثه وهو لا يفتأ الآن يطالب بإلغائه... واذا كان هذا التناقض غريبا فأغرب منه ان يضع سعد باشا بنفسه قانونا آخر للمطبوعات يطبق على الصحف التى لا تسبح بحمده فهو يأمر الناس بعدم قراءة اية صحيفة تخالفه فكأن سعد باشا يريد ابدال قانون المطبوعات الحكومى بقانون مطبوعات آخر يكون تنفيذه فى (بيت الامة) ثم يقول بعد ذلك إنه نصير الحرية وعدو الاستبداد). وللرافعى موقف آخر يدافع فيه عن حرية الصحافة وكان ذلك تعليقا على ما جاء فى مشروع الدستور عن حرية الصحافة حيث هاجم الرافعى الزيادة التى ادخلتها الحكومة على مشروع لجنة الدستور الخاص بالصحافة عندما اعطت للادارة حق تعطيل الصحف اذا ما خالفت النظام الاجتماعى.. واعلن ان ذلك يتناقض لمبدأ حرية الصحافة[٢].

وقد تعرض الدكتور محمد حسين هيكل ايضا لقضية حرية الصحافة فى مصر حيث اعلن ان الصحافة فى مصر (ليست حرة وإنها مقيدة بأثقل القيود واشدها – هى مقيدة بقانون المطبوعات. وهى لذلك عرضة للانذار والتعطيل والقفل كلما رأت الحكومة ذلك من غير اى مسئولية عليها وهى خاضعة بالاحكام العرفية فيمكن مراقبتها قبل طبعها ويمكن اصدار الاوامر لها بالعمل فى حدود معينة لا تتخطاها هذا فضلا عن قيود القانون العام[٣].

وهاجم الدكتور هيكل الزيادة التى ادخلت على النص الخاص بحرية الصحافة فى مشروع الدستور والخاص بحماية النظام الاجتماعى واعلن إنه يقتل حرية الصحافة فى مصر قبل ان تبدأ[٤]".

وعندما قامت وزارة سعد زغلول بمنع جريدة (السياسة) من حضور حفل افتتاح الدورة الاولى للبرلمان هاجم الدكتور هيكل استبداد الوزارة الوفدية واعلن ان النبوغ السياسى الديمقراطى وصل برئيس الوزراء إلى ان يهين الحرية فى يوم عيد الحرية والا فهل يستطيع رئيس الوزراء

---

(١) الاخبار – ٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ مقال بعنوان (حرية الرأى فى نظر سعد باشا زغلول).

(٢) انظر فصل (الصحافة المصرية والدستور)

(٣) السياسة – ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (حرية الصحافة).

(٤) انظر فصل (الصحافة المصرية والدستور)

والوزراء واصحابه ان يفسروا لنا والناس منع (السياسة) من ان تشهد افتتاح البرلمان[1]. وذكر الدكتور هيكل ان بعض الصحفيين تحدثوا إلى سعد زغلول فى منع السياسة فاجاب "ويا خير ما اجاب- اجاب بأنه منع السياسة عمدا ولم يتورط فيه لخطأ أو نسيان وقصد لكى يؤذى الحرية ويسئ إلى الصحافة فلما سئل عن ذلك اجاب ويا خير ما اجاب اتريدون ان تدعون من يهينوننا؟ نعم يا صاحب الدولة كنا نريد ان تدعو من اهانك لتكون حرا حقا ولتكون ديمقراطيا حقا ولتكون كريما - كنا نريد ان تدعو من اهانك اذا كنت ترى النقد والارشاد اهانة ولكنك لست حرا فى ان تحتكم فيما لا تملك او تذود الناس عما يملكون وثق انك كنت مقيدا يوم افتتاح البرلمان وثق انك اسأت إلى الحرية يوم عيد الحرية .. وانك احتكرت هذا اليوم يوم الامة واحتكرت محضر الملك وهو حق للناس جميعا".

واعلن الدكتور هيكل ان موقف رئيس الوزراء إزاء خصومه السياسيين وإزاء الصحافة لينذر بشيء غير قليل من الخطر فهو يفهم الدستور على نحو خاص ويشعر بالحرية وحقوقها شعورا خاصا ولئن كان لنا أمل نحرص عليه فهو ان يكون النواب والشيوخ اصدق فهما واحسن تصورا للحرية والدستور.

ولسلامة موسى مقال هام نشره فى صحيفة (البلاغ) عن (الحرية الفكرية) ذكر فيه أن الآنسان مهما ظن نفسه حرا فهواسير الوسط الذى يعيش فيه... فحريته فى احسن اوقاتها هى حرية مشوبة بالرمد لما تركب فى النفس البشرية من الآنطباع والتأثر بالبيئة الاجتماعية وبالتاريخ الماضى وبحدود اللغة واثر المناخ وما إلى ذلك "[2].

ويؤكد سلامة موسى إنه (مهما ادعى احدنا إنه حر الضمير طليق الفكر نزيه الراى فهو فى الواقع وفى اغلب افعاله قد اوعز إلى ضميره واوحى إلى فكره قد تشرب الغرض على غير وعى منه إلى جميع اغراضه.

ثم يطالب الكاتب بالعمل على "ان لا تزيد هذه القيود التى تقيد حرية الآنسان عفوا وعلى الرغم منه بقيود اخرى نضعها عمدا او توكل المحاكم فى تنفيذها وامضائها ونثير عواطف الناس عن كل مخالفة لهم فى الرأى او - العادة ويقول سلامة فى ختام مقاله ان التقدم منوط بنزاهة الرأى والجرأة على ارتياد الآراء فما لم نفعل ذلك وننظر إلى الآداب والعلوم - الاجتماعية والسياسية والدينية كما ننظر إلى الكيمياء فلن نتقدم إلى مدارج الرقى الفكرى خطوة.

وهكذا تناولت الصحافة المصرية قضية حرية الفكر والتعبير - لا كمجرد قضية من القضايا الهامة ولكن - كما قدمنا - كمعركة يومية من اجل الدفاع عن النفس وعن الحقوق الديمقراطية - للامة.

* * *

(١) السياسة - ١٦ مارس سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (عبثت بالحرية يوم عيد الحرية).

(٢) البلاغ - ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الحرية الفكرية).

الفصل الثانى والعشرون

الصحافة المصرية ...
والاقتصـــاد الحـــر

كان اهتمام الصحافة المصرية - فى الفترة التى يتناولها البحث =بالاقتصاد الحر تعبيرا عن رغبة البورجوازية المصرية فى متابعة السير فى الطريق الرأسمإلى الذى بدأ قبل الاحتلال بفترة يصل البعض بها إلى ما قبل الفتح العثمانى لمصر(١) ... بينما يصل بها آخرون إلى عصر على بك الكبير(٢).. او الحملة الفرنسية(٣).. او عصر محمد على (٤)..

فمن المؤكد ان تحطيم المماليك - كطبقة - فى عصر محمد على(٥) وزوال الالتزام(٦).. وتحول الآنتاج الزراعى من انتاج للاستهلاك المحلى إلى انتاج السلع المصدرة مثل القطن(٧).. قد فتح الباب واسعا نحو تحول مصر من الاقطاع إلى الرأسمإلية.. وقد دعم هذا التحول بعد ذلك انتقال علاقة الفرد بالارض من حق الآنتفاع إلى حق التصرف(٨).. ثم ظهور الملكية الفردية للارض(٩)..مما زعزع مبدأ نظام ملكية الدولة للارض وفتح الطريق امام الاستغلال الرأسمالى للارض(١٠).

ولا شك أن طموح إلبورجوازية المصرية إلى التوسع والنمو قد اصطدم بالمنافسة الرأسمإلية الاوربية ومحاولتها السيطرة على السوق المصرية وربط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمإلى الاستثمارى(١١).. العالمى. وبوقوع مصر تحت سيطرة الاحتلال الآنجليزى.. استقر الامر للرأسمإلية الاوربية فى مصر وجرى تحويل البلاد إلى سوق للرأسمإلية الاوربية عامة وللرأسمالية الآنجليزية خاصة.. تستورد منه المواد الاولية.. وخاصة القطن بأرخص الاسعار وتصدر إليه منتجاتها الصناعية بأعلى الاسعار.. فقد استهدفت خطة الاحتلال الصناعة المصرية القائمة.. فأغلقت أو بيعت المصانع الحكومية مثل مصنع الورق ببولاق ودار سك النقود ومغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية منذ عهد محمد على وعطلت الترسانة التى كانت تعمل فى صب المدافع وصنع البنادق والذخائر وبيعت البواخر النيلية بأرخص الاثمان وعطل الحوض البحرى لإصلاح السفن.

---

(١) صبحى وحيدة - فى اصول المسألة المصرية - ص ٨٥ وفوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ص ٩ ود. سعيد عاشور - مصر في دولة المماليك البحرية ص ١٦٠.

(٢) د. محمد أنيس - المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع ص ١٢ - ومحمد رفعت رمضان - على بك الكبير ص ١٢٨، ٢١٨.

(٣) د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - الجزء الاول - ص ٧٨.

والدكتور أمين مصطفى عفيفى - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص٢٦.

(٤) ابراهيم عامر - الارض والفلاح ص ٨٠ - ٨٢ وعبد المنعم الغزالى تاريخ الحركة النقابية المصرية - ص ٢-٤.

(٥) الدكتور محمد انيس - المجتمع المصرى في ظل الاقطاع ص ٩-١٠.

(٦) د. امين مصطفى عفيفى عبد الله - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - ٢٦- ٢٧.

(٧) تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية - ص ١٦٣.

(٨) ابراهيم عامر - الارض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر ص ٧٥- ٧٦.

(٩) د. محمد انيس - المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية - ص ١٢.

(١٠) ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة ١٩٥٧- ص ٤٣ - ٤٤.

(١١) أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ - دار الكاتب العربى - القاهرة ص ٣٨ - ٣٩).

أما الهدف الثاني لسلطة الاحتلال فكان: تحطيم الحرف الصغيرة حتى تحل السلع الأنجليزية محل المصنوعات المحلية حتى بين افراد الجماهير الفقيرة[1].. ويؤكد ذلك ما حدث لصناعة غزل القطن التى كانت تبشر بمستقبل كبير لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال. الا ان اللورد كرومر اكراما لخواطر لوردات القطن فى لنكشير قد فرض رسما قدره ٨ ٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت تلك الصناعة من مصر[2].

لذلك كله كان من الطبيعى ان تسير الدعوة إلى الاقتصاد الحر فى مصر فى مواجهة الاستعمار القائم فى خطين متلازمين:-

أولا : تشجيع النشاط الفردى الحر والدفاع عن الملكية الفردية وحرية النشاط التجارى والصناعى والزراعى والاهتمام بكل ألوان النشاط الاقتصادى القائم على المبادرة الفردية.

ثانيا: الهجوم المستمر - الذى قادته الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها فى تلك الفترة على تسلل الرأسمالية الاوربية وخاصة الأنجليزية إلى الاقتصاد المصرى.. فقد رفعت الصحف شعار.. الاستقلال المالى تارة او الاستقلال الاقتصادى تارة اخرى.. أو ما سمته فى السنوات الاخيرة التى تناولها البحث "بالتحرر الاقتصادى" على أساس ان الاستقلال السياسى لا قيمة له بدون الاستقلال الاقتصادى .. وعلى هذا الاساس ظهرت افكار مثل انشاء بنك وطنى مصرى بأموال وطنية.. وانشاء شركات مساهمة مصرية.. وذلك من أجل حماية المصريين من استغلال الاجانب.

فهذا (ميخائيل عبد السيد) يطالب الحكومة بانشاء "بنك وطنى يكون تحت نظارتها وادارتها وتكون له أفرع فى جميع الجهات الريفية لتعرض على الفلاحين السلف بفوائد مناسبة فإنهم مزارعون وفلاحون وكثيرا ما تطرأ عليهم اوقات يحتاجون فيها إلى الاقتراض فيقترض الواحد ما يحتاج بفوائد باهظة[3]..

كذلك دعا ميخائيل عبد السيد سراة المصريين واغنياءهم للعمل على تأليف الشركات التجارية ذلك ان "قوة الممالك المتمدنة بشركاتها وجمعياتها فإنه لو كانت الدولة مقتصرة على همة موظفيها فقط لما اتسع نطاق تجارتها ولما اتسعت بلادها وممالكها ولكننا نرى الجمعيات والشركات التى تقطع البلاد والفيافى والقفار والبحار وترسل بضائعها وتجارتها وتستخرج بالتجارة التبر من الحجارة".

---

(١) شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية الطبعة الاولى دار المطبعة المصرية القاهرة ١٩٥٧ ص ٧-٨.

(٢) تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية ص ١٦٧.

(٣) الوطن - ٣٠ يوليو سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (البنك المصرى).

أما عبد الله النديم فإنه يحيي مبادرة عدد من الشبان المصريين الذين اخذوا يعتمدون في حياتهم على مصنوعات بلادهم المحلية ويطالب ابناء الامة المصرية وبالذات اغنياءها بالاقتداء بهؤلاء "الوطنيين في تزيين بيوتهم بمصنوع بلادهم وبذلك يحيون ألوفا من الصناع ويفتحون بيوتا قفلها موت صناعة اهلها بترويج صناعة الغير"(١).

كما اهتم النديم بالدعوة إلى تشجيع التجارة وطالب "بفتح مجال التجارة وإقامة شركات وطنية تجمع من سهام قليلة فتربح كثيرا وتفتح بيوتا اغلقت ابوابها او كادت"(٢).

وخاطب الكاتب اغنياء مصر قائلا "ألا تقدرون على عقد شركات تشترى اجزاء من أطيان الدومين او الدائرة لتربحوا منها وتستخدموا فيها أخاكم الفلاح وتعوضوا بعض ما أضاعه الاسراف في الملاهي والخروج عن الحد وصبره في يد الاجنبي".

وفي صحيفة مصر طالب (تادرس المنقبادي) بالعمل على تصنيع البلاد حيث اكد ان "الصناعة ركن مهم يتمم أسس العمران في هذا الوجود(٣).." ويقرر الكاتب ان بلادنا المصرية وان كانت غنية بأرزاقها الطبيعية الناتجة عن الزراعة" الا ان عصر الترقي المإلي واحتياجاته الجديدة فضلا عن احتياجات الزراعة نفسها كل هذا يقضي علينا ان نسعى في تحسين طرق الصناعة وترقية شأنها".

ثم يقرر ان ذلك سوف يوفر على مصر استيراد "المصنوعات الغربية حيث ان جميع هذه المصنوعات مع ان عنصرها الاصلي الاكثر جودة تجود به علينا الطبيعة ببلادنا ولكننا نبتاعه من أردأ انواع وبافحش الاثمان.

ويستطرد تادرس المنقبادي مؤكدا أن الصناعة يمكن ان تستوعب أعدادا من الشبان المصريين المتعلمين الذين تضيق بهم وظائف الحكومة فيقول: "وكذلك لا يسعنا أن نذكر مع الاسف وجود الالوف من شبابنا العطل الذين بعد مزاولتهم المدارس والتعليم يتهافتون على طلب الاستخدام بالدوائر الاميرية ومع ذلك يستخدم الواحد وألف لا يكون لهم نصيب في الخدمة".

ويبدي الكاتب خجله من ان "بلادا كبلادنا خصتها الطبيعة بكل لوازمها الضرورية للحياة ومع ذلك لا تستطيع صناعتها وكل صناعها أن يصنعوا ثوبا واحدا من البفتة لستر العورة ولا من صوف أغنامها طربوشا يوضع على الرأس" ويتساءل قائلا: "أليس عجيبا ان بلادنا فضلا عن توفر وجود القطن والتيل والكتان والجلود وغيرها فيها فان كثيرين من شبابنا يقتلون الاوقات في العطل أو يرتضون بأقل الاجور.. فكيف مع توفر هذه الضروريات الاساسية وصعوبة نفقات النقل وعظم مصاريف الجمارك من وإلى بلادنا والبلدان الغربية لا يكون الضعف الصناعي بيننا شبيها بضريبة او بضربة تشتد اوجاعها في جسم الوطن كلما ازدادت احتياجاتنا بالنسبة لأميالنا لمباراة الغريب في استعمالها دون عملها".

(١) الاستاذ - ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ ومقال بعنوان (بضاعتنا ردت الينا).
(٢) الاستاذ - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا).
(٣) مصر - ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الامة والصناعة).

ويشيد المنقبادي بمحمد على باشا الذى شغلته نفس هذه الأفكار "فباشر فعلا فى تأسيس جملة من المعامل والمصانع الوطنية فى كافة انحاء البلاد المصرية حيث لا تزال آثارها الباقية تَشى بسمو مدارك ذلك الرجل العظيم وحسن أمياله الموجهة لترقية وتحسين شئون رعاياه".

ويؤكد المنقبادى أنه يكفى أن توجه الأنظار مليا "إلى تلك الأشباح الأثرية الكائنة بين ظهرانينا التى تناطح السماء علوا المخلفة عن آبائنا المصريين الأقدمين فإنها وحدها برهان على مجد وعظمة مصر حين كانت مجتهدة فى ترقية الصناعة".

وأخيرا يطالب الكاتب الحكومة وسراة البلاد بالاهتمام بالصناعة وبإنشاء الشركات الصناعية فيقول "ونحن لسنا ممن يعذرون الحكومة بالنظر لضيق ميزانيتها دون القيام بإحياء مثل هذه المشروعات النافعة بل بالعكس نرى حياتها وحياة رعاياها الماليتين تتوقفان على إحياء وسائط المعيشة المضمونة بها ماليتنا سيما وإننا طالما رأينا بين أرقام الميزانية ألوفا من الجنيهات تنفق فى أمور ليست ذات أهمية للأمة بقدر اهمية الصناعة لها".

وينشر قاسم أمين فى صحيفة (المؤيد) عدة مقالات يطرح فيها عددا من الأفكار الاقتصادية الهامة.. وقد بدأ هذه المقالات بأن وصف الحالة الاقتصادية فى مصر.. وتندر على "ما تقول به العامة أن مصر أم الدنيا.. والأصح إذا قورن بينها وبين مدن الممالك الأخرى مثل لندن وباريس وهامبرج وبروكسل وأمثالها أن تسمى خادمة الدنيا لأنها لو وضعت فى جانب هاته المدن لظهرت فى حالة فقر محزنه كما لو وضعت سائلة مكدية ذات أطمار بالية قذرة فى جانب عروس متحليه بأفخر الملابس وأثمن الحلى وأبهاها"(١).

ثم يذكر قاسم أمين القراء بأن مصر "بلد فقير جدا نصف أهليها وهم الفلاحون يعيشون بالشيء الذى يقى الحى من الموت جوعا - والنصف الآخر ينقسم قسمين الأول يشمل التجار والصناع وهؤلاء ليس فيهم شخص واحد يقال إنه "مالى" والآخر يحتوى على الموظفين وأرباب المعاشات وهم الطبقة المتظاهرة بحالة اليسار نوعا ما فى معيشتهم ولكن أغلبهم إن حيل بينه وبين مرتب المعاش شهر واحد وقعوا فى العسرة والضنك الشديد.. أما أرباب الأطيان من الذوات "والعمد والمشايخ والأعيان فى البلاد فحالهم يحال (رابيل) المؤلف الفرنساوى المشهور إذ قال فى وصيته "إنى لا أملك شيئا وعلىّ ديون كثيرة وأوصى ببقية ما أملك للفقراء".

ثم يؤكد قاسم أمين أن "المملكة لا تكون غنية إلا إذا كان أهلها أغنياء ولذلك قال أحد السواسى المشهورين اعطنى مالية حسنة اعطك سياسة حسنة".. وعملا بهذه القاعدة ينبه قاسم أمين قراءه إلى أن أمم أوربا وجهت التفاتها "إلى المسائل الاقتصادية فانشأت نظارة للتجارة وللصناعة وللمستعمرات وأكثرت من إنشاء المدارس التجارية والصناعية وتهافتت على وسائل الاستعمار وصارت كل أمة تزاحم الأخرى فى هذا السبيل والتنافس بينها شديد بالغ حد الكفاح

---

(١) المؤيد - ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مقال بعنوان:
(الحالة الاقتصادية فى مصر.. اعطنى مالية حسنة - اعطك سياسة حسنة).

والجهاد - حتى إن رجال السياسة صاروا يعتبرون أنه لابد وأن تقوم الحرب يوما ما بين انجلترا وألمانيا لأن المنافسة بين الأمتين فى جميع أنحاء الدنيا أوصلتهما إلى درجة اعتقاد أن احداهما لا يمكن أن تستمر فى طريقها إلا إذا سحقت الأخرى"... ثم يؤكد قاسم أمين أننا "نحن معاشر المصريين لا شغل لنا إلا الإشراف على ميدان هذا التنافس للتفرج على المتنافسين والإعجاب بهذه الأمة والاستهزاء بتلك.. كأننا عالم من كوكب آخر حضرنا إلى هذه الدنيا للتفرج على أهليها أياما معدوده ثم العودة إلى أوطاننا بعد ذلك بسلام.. والحقيقة أننا نحن موضع تنازعهن وسبب مشاكلهم.. نحن اللقمة الدسمة التى يريد كل منهم ان يبتلعها فى جوفه".

ويقرر الكاتب أن كل ثروة هى نتيجة عمل صاحبها "ترى الرجل مثلا فى أمريكا يبتدئ فى تجارة أو صناعة حقيرة فيصل بعد بضع سنين إلى مصاف الماليين الذين يحرزون الملايين فلماذا؟.. لأنه يشتغل ليكسب فالواحد منهم يشتغل دائما.. يشتغل بالنهار ويفكر فى شغله بالليل.. وهو قد تربى على أن يشتغل وتربى على ان يعتمد على نفسه.. فالتربية والعادة قد أوجدتا فيه الإقدام على الشغل والعمل.. أما فى مصر.. فالعكس هو الذى يحدث .. إذ يرى قاسم أمين ان "الواحد منا معاشر المصريين أو الشرقيين كافه.. فهو كالبهيم الذى يعلق فى الساقية يمشى الهوينا خطوة خطوة حتى يسمع صوت الفرقلة فيجاهد نفسه بخطوه.. ثم يقف وهكذا حتى المساء حيث يقدم له علفه فيأكله طيبا أو رديئا ثم يهوى بجسمه كالشبح المرضوض على الأرض فينام تعبا كسولا.. بل مكسرا مهشما حتى الصباح..

وفى إحدى هذه المقالات يتساءل قاسم أمين: لماذا لا يوجد فى مصر أغنياء؟ وقبل أن يجيب على التساؤل يؤكد أن الاوربيين لم يصيروا أغنياء إلا بسببين: "احتقار الاستخدام فى وظائف الحكومة وعدم الالتجاء إليها إليها عند الحاجة [1]" والثانى "احترام التجارة والإقبال عليها أكثر من إقبالهم على بقية العلوم الأخرى".. ثم قرر الكاتب إننا فى مصر على عكس ذلك "نحترم الوظائف الأميرية ونعدها منتهى الفخار والشرف ونحتقر التجارة ولا نقبل عليها حتى عند الحاجة المطلقة فكان نصيبنا الفقر الأسود".

ثم يذكر قاسم أمين أن الأوربيين يجمعون الأموال الهائلة "لا لأن الله خلقهم أشد منا عضلا وأتم تركيبا ولا لأنهم أوتوا مفاتيح كنوز خفية لا يمكن أن نصل إليها نحن.. بل لأنهم فهموا أن التجارة هى علم الثروة الحقيقى وهى علم حقيقى لا يقل فى الفضل عن أشرف العلوم".

ونشرت (المؤيد)[2] أيضا مقالا وقع باسم رمزى (م.ر) أكد فيه كاتبه أن ثروة الأمراء وأغنياء البلاد يتبعثر معظمها فى ضروب السفه والإسراف "فهم ينفقون الالآف وعشرات الألوف فى سبيل الشهوات والترف الذى يتوهمونه من الشرف"... ويذكر الكاتب ان كل عاقل فى مصر" يتأسف من صميم قلبه عندما يرى هذه الثروة الهائلة تنصب فى أحواض الأجانب فيمتلكون فيها مادة حياة البلاد ويقبضون على أزمة مصالحها ومنافعها".

---

(١) المؤيد - ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مقال بعنوان: (لماذا لا يوجد فى مصر أغنياء؟).

(٢) المؤيد - ١٩ يوليو سنة ١٨٩٩ مقال بعنوان: (السياسة والسياسيون فى مصر).

ويقرر الكاتب "إن من يعمل عملا ماليا كبيرا يعود بالمنفعة على الأجانب هو أشر من يشايع الأجنبى على عمل سياسى مخالف لمصلحة الوطن لأن الموظف الذى يشايع الأجنبى له شبه عذر فى استيلاء الأجنبى بقوته عليه ولكن الغنى ليس لأحد عليه سيطرة إلا ما يجنيه على نفسه.. وأقول أيضا إن من يشترى من أجنبى متاعا يستغنى عنه أو يجد مثله عند الوطنيين فإن خيانته لوطنه لا تقل عن خيانة الموظف الصغير الذى تحركه فى عمله عوامل السياسة الاجنبية لما ذكرنا من شبه العذر الذى يمكن التعلل به".

ثم يبدى الكاتب عجبه لاحتقار أغنياء المصريين للتجارة بينما هى "ينبوع الثروة الاكبر؟ لماذا يفضلون عليها الوظائف وهم يعلمون ان الموظف عبد مأمور والتاجر سيد أو أمير؟ جواب هذا هو ما أشرنا إليه فى الخطأ فى معنى الشرف".

ويتساءل الكاتب: "لماذا لا يؤسس أغنياؤنا شركات وطنيه للأعمال النافعة للبلاد؟ ولماذا لا يثقون إلا بالأجنبى فى جميع معاملاتهم فيساعدون الشركات الأجنبية ويخذلون كل عمل وطنى؟ لماذا لا ينشئون مدارس للعلم والصناعة تحيا بها البلاد والعباد وتكون لهم مورد رزق.. ولبلادهم مورد سعادة وارتقاء؟"..

وقد أرجع الكاتب الأمور السابقة كلها إلى أمرين هما:

"الجهل وفساد التربية اللذين هما علة كل بلاء وشقاء لأبناء البلاد".

وبتوقع رمزى (ص.ش) تنشر المؤيد مقالا بعنوان (الصناعة الوطنية) يذكر فيه كاتبه أن الاستقلال أمنية كل وطنى وأنشوده كل أمة تتطلع إلى الرقى ولكنه مع ذلك نتيجة لأعمال وثمرة لجهاد ومن ذلك "الآخذ بيد الصناعة الوطنية والعمل لتحسينها بتشجيع الصناع الوطنيين بكل الوسائل من الإقبال عليها وتفضيلها على وارد الخارج مهما كان[1]"

ويطالب الكاتب بضرورة "مزاحمة الأجانب فى كل مرافق الحياة الاقتصادية بشرط أن يتصف المتاجرون بالصدق والإخلاص والأمانة" ويطالب الكاتب أيضا بإنشاء مدرسة تجارية وأبدى أسفه لأنه "لا توجد فى بلادنا على سعتها وكثرة غنى أهلها مدرسة واحدة لتعلم هذا الفن الحيوى الجليل".

ولعل مما يلفت النظر فى صحيفة اللواء أن (أحمد حلمى) المحرر الثانى فى الجريدة بعد مصطفى كامل كاد يتخصص فى كتابة معظم المقالات الاقتصادية فى الصحيفة بحيث يمكن أن تعتبره أول محرر اقتصادى متخصص عرفته الصحافة المصرية.. وكان أحمد حلمى يرى أن الثروة هى "المال الذى تتداوله أيدى الأمة فردا بعد فرد[2]".. وإنه بقدر ما يكون هذا المال محفوظا فى دائرة أهل الوطن "تكون سعادة الأمة وهناء الأفراد والمال كيفما انتقل بين طبقات الأمة فلا يضر بمجموعها". كما كان يرى أن الضرر البالغ للاقتصاد الوطنى يأتى عندما "تنفتح

(١) المؤيد - ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٠ مقال بعنوان : (الصناعة الوطنية تستيقظ .. خذوا بيدها ايها الوطنيون).

(٢) اللواء - ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان : (طاعون الثروة المصرية).

لذلك المال ثغور ينفلت منها إلى يد الأجنبي".. ويعرض أحمد حلمى لاحوال الصناعة والزراعة والتجارة فى مصر فيذكر أن الزراعة فى تقدم ولكن "يا حسرتاه عليها فإنها فى يد غيرنا.. فالزارع المصرى يتأخر والأجنبى يتقدم "أما عن الصناعة فإن الكاتب يصفها بأنها تعانى "نزاع الروح ان لم تكن أسلمتها.. فالبضائع الأجنبية أقل من البضائع المحليه ثمنا وأحسن رونقا ظاهريا لأنها مصنوعة بيد العلم ومركبة بأفكار العلم "ويتناول أوضاع التجارة فيقول أحمد حلمى: إن "التاجر المصرى لا يكاد يتجاوز رأس ماله خمسين جنيها وهو كل ما يملك إن اتسع عمله ففى أموال الغير التى تزيد فى كل لحظه عليه لفداحة فوائظها وهو مع ذلك يندب كساد السوق ووقوف حركة البيع لأن الشركات العظيمة الأجنبية برأسمالها العظيم تبيع بأقل منه بكثير وهو لو جاراها لذهب ما فى يديه أدراج الرياح لكثرة ما فيه من الخسائر وقلة الأرباح".

وفى مقال آخر يهاجم أحمد حلمى "انتقال قسم كبير من أراضى الوطنيين إلى الأجانب[١] "ويطالب كل ذى قلم ولسان أن يجاهر بتخطئتها".

ويكشف أحمد حلمى عن سياسة الاحتلال المالية فى مصر فيذكر أن الاستعمار البريطانى رآى أن يدخل مصر "من باب الماديات ويختطف أبصارها بوهج الذهب وعلى هذه القاعدة بنى سياسته المالية.. مكان من سوء حظ مصر أن صار معظم الفائدة الناتجه عن هذه السياسة المالية (للشطار) من النازحين إلى القطر المصرى الذين أدركوا النتيجة وصلوا لها ما استطاعوا[٢].

ويقرر الكاتب أن اللورد كرومر قد أوعز إلى "القابضين على زمام الأمور فى مصر أن لا يبيعوا أملاك الحكومة من الأراضى الزراعية التى فى إصلاحها أكبر الفوائد إلا لغير المصريين من أصحاب الأموال الأجانب ومما يزيد هذا الرأى تأييداً أن الأجانب الذين يشتغلون بأعمال يحتمل أن يستفيد منها المصرى رأوا منه كل صد وصلف إن لم تكن المعارضة أو الحماقة كما أصاب شركة الغزل والنسيج التى حاق بها الضيق والدمار وما ذلكألا لأنها لو شجعت من الحكومة المصرية راجت أعمالها واتسعت أشغالها فربح منها الوطنيون وتلقوا عنها درسا عمليا يجعلهم أهلا للانتفاع باقطان بلادهم".

ويدعو أحمد حلمى للتخلص من سيطرة السماسرة الأجانب على أسعار القطن المصرى فيطالب بأن "تؤلف نقابة من كبار الأعيان وأرباب الأطيان والمشتغلين بزراعة الأقطان وتنتخب هذه النقابة وفدا من أعضائها للسفر إلى أوربا والطواف على المعامل ومخاطبة كبار التجار والاتفاق معهم رأسا بعد مساومة عدد كبير منهم على ثمن القطن المصرى المناسب للحالة العمومية وعقد الاتفاقات هناك وإبلاغ مضامينها تلغرافيا للصحف الوطنيه فى مصر ليعرف اللاعبون بمصر أن زمان الخطف والتضليل مضى وانقضى وأن عصر اليوم فى دور النهوض والحياة[٣]".

---

(١) اللواء - ١٥ يوليو سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (هذه شدتكم ألا تذكرونها يوم رخائكم.. نظرة اقتصادية).
(٢) اللواء - ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (يقظة الأمة).
(٣) اللواء- ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٧.

والجدير بالذكر أنه بعد بضعة أيام من نشر هذا المقال انهالت الرسائل على اللواء من رجال المال المصريين وعلى رأسهم كبير تجار القاهرة السيد حسن موسى العقاد يعلنون موافقتهم على فكرة أحمد حلمى بتأليف نقابة لتسويق القطن المصرى فى أوربا[١]".

وعلى صفحات اللواء أيضا يطالب (عمر بك لطفى بإنشاء بنك مصرى وطنى" يدفع عن البلاد غوائل الضائقات[٢]".

وكتب (على فهمى كامل) يؤيد أهمية دعوة عمر لطفى ومؤكدا أنه إذا لم ينشأ هذا المصرف الضرورى حالا "تحقق لبلادنا الخراب.. والذى يجد الآن مائة جنيه لن يجد غدا مائة قرش فليتدبر ذلك الوطنيون ويؤسسون البنك الوطنى ليقصد التجار فى الأسواق ويأمن معه الناس شر أزمات كثيرة مفتعلة[٣]".

ويؤيد (الدكتور عبد العزيز بك نظمى) فكرة البنك الوطنى مؤكداً فى مقال له باللواء ان "هذا البنك برأس ماله المصرى سيسهل على المصريين ويلات الأزمة المالية الحالية والمستقبلة ويساعدهم على إنجاز أعمالهم الزراعية والتجارية بإعطائهم ما يحتاجون إليه من المال بشروط عادلة فضلا عن أن مثل هذا البنك مما يزيد من الثروة الحقيقة للأمة.. ويعلمها طريق الاعتماد على نفسها[٤]"

ثم يقترح الكاتب أيضا "تأسيس بنك رهونات مصرى لتسليف نقود للفقراء والبؤساء مجانا برهن حلى أو أمتعة أو ملابس وذلك للقضاء على محلات الرهونات التى تحتسب فوائد لا تقل عن ستين فى المائة وأصحابها من اليونانيين والإسرائيليين والأرمن".

ويكتب عبد الرحمن الرافعى (فى اللواء) أيضا فيحصر مصادر ثلاثة للخطر على اقتصاد مصر الوطنى هى فى رأيه:

المصدر الأول:.

" إن مصر قد انتحلت أطوار المدنية الغربية مند قرن من الزمان فتبدلت فيها مرافق الحياة وتغيرت العادات والأزياء فشعرت الأمة بحاجة مستحدثة اقتضاها تبدل معالم العمران. ولما كانت هذه الحاجات آتية عن طريقة الغرب تنذر على الأمة أن تقوم بها لجدتها وغرابتها فرأت نفسها مدفوعة إلى الاستعانة بالأجانب للحصول عليها وبذلك فتحت لهم مورداً سائغا للكسب وأخذ جزء عظيم من ثروة البلاد يذهب إلى العنصر الأجنبى وتحرم منه الأمة[٥]"

---

(١) اللواء – ١٠ اغسطس سنة ١٩٠٧.

(٢) اللواء ٢٣ أبريل ١٩٠٩ مقال بعنوان : (البنك الوطنى المصرى)

(٣) اللواء – ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (بنك وطنى).

(٤) اللواء – ٣ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (بنك رهن مصرى بالمجان).

(٥) اللواء – ١٤ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حياتنا الاقتصادية فى خطر – مصادر الخطر).

المصـــدر الثانى:

" إننا لم نعرف إلى الآن كيف نسير فى حياتنا الشخصية باستقلال وإرادة وكيف نصنع لأنفسنا خطه متفقه مع مصلحتنا فتضمن لنا المستقبل.. بينما الأجنبى واقف بالمرصاد يجمع كل ما يتساقط من أيدينا ويستغله على حسابنا فيأخذ ما تقدر عليه مهارته من الثروة وبذلك لا تمر علينا سنة إلا وتقل ثروة البلاد وتنتقل شيئا فشيئا إلى يد الأجانب".

المصدر الثالث:

فهو "أشد خطورة من الأولين.. وهو أن مصر أصبحت ميدانا لحرب اقتصادية اشتبكت فيها العناصر المختلفة من اهلية وأجنبية تتنافس كلها فى استغلال موارد الثروة المصرية والاستئثار بخيراتها .. فاذا نحن نظرنا إلى العنصر المصرى رأيناه أقل العناصر وسيلة وأضعفها سلاحا فى الميدان.. لذلك نراه يضطر إلى التقهقر أمام خصمه الأجنبى القوى ينزل له ما كان بيده من مال".

ويقرر الرافعى انه لو كانت لنا وطنية حقا.. "لجعلت من أهم مراميها اتقاء ذلك الخطر الذى يتهدد الأمة فى أكبر مقوماتها ولأحاطت ثروة البلاد بسياج يحميها من غائلة التيار الأجنبى ولعنيت بتربية الناشئة تربية اقتصادية صحيحة".

وتنشر "الجريدة" العديد من المقالات الاقتصادية لكاتب يوقع باسم رمزى هو (سهيل) ولعل من اهم تلك المقالات سلسلة بعنوان (الكفاءة المالية) أكد الكاتب فى أولاها أن الكفاءة المالية لا تنال بمجرد وجود المال بين أيدينا بل "بمعرفة استثماره.. واستثماره يكون بإنشاء المصارف والشركات والاشتغال بأشغال البورصة المشروعة(١)..". ويكرر الكاتب المطالبة بإنشاء بنك وطنى مصرى اذ انه فى رأيه "قبيح لنا أن لا يكون لنا نصيب من حركة القطر المالية إلا كوننا زبائن وعملاء للبنوك والشركات الأجنبية ورغبتنا فى أن تكون مدينين لا دائنين... وهذه الرغبة ناشئة عن الجبن المالى وخوف الاعتماد على أنفسنا والثقة بها".

ويتعرض الكاتب لادعاء عدد من الأجانب أن مصر يستحيل أن تكون أمة صناعية.. فذكر أنهم يقولون أن البلاد لا يمكن أن تكون زراعية وصناعية معا فاما الأولى وإما الثانية "وأعظم حجة لهم فى ذلك أن إتقان الزراعة والصناعة يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فما ينفق منها على الزراعة لتقويتها يضعف الصناعة وبالعكس.. ومهما يكن فى هذه الحجة النظرية من القوة لم تخرج عن كونها سفسطة فى نظرنا لأن الشواهد الحسية تنقضها(٢)".. ويضرب الكاتب مثلا بالولايات المتحدة الأمريكية فهى "أعظم البلاد زراعة وهى أعظمها صناعة أيضا".

---

(١) الجريدة - ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان: "الكفاءة المالية".

(٢) الجريدة - ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان: (الكفاءة الصناعية).

ويؤكد الكاتب أننا متى استطعنا "إنشاء المعامل لنسج قطننا لم يقف ذلك فى سبيل تقدم زراعتنا البتة".. ثم يشير الكاتب إلى ضرورة البدء أولا بعمل الصناعات التى تعتمد على الزراعة كصناعة الألبان "حتى يمكن توفير ما تدفعه فى استيراد هذه الاشياء من الخارج ومن أوربا بالذات والجزر اليونانيه خاصة".. كما يطالب بزراعة التوت فى مصر" حتى يمكن صناعة الحرير.. وهناك أحد الوجهاء السوريين طلب من الحكومة أرضا تحت شروط معلومه لتجربة زراعة التوت نحو عشر سنوات فجاءت التجربة بالمرام على ما نذكر ".. كذلك يطالب الكاتب بعمل مصانع" لتقديد الثمار وعمل العجوة بدلا من استيرادها من العراق والجزائر وطرابلس الغرب.. ثم تصديرها بعد ذلك.. فإن أشجار النخيل منتشرة فى مصر ومن نوع جيد يستطيع مزاحمة بلح الدول الأخرى فى السوق الخارجى "كما يدعو الكاتب إلى زراعة الكروم والتين فى مصر وكذلك زراعة العنب والزبيب لتقطير الخمور"..

ويناقش الكاتب بعض ما أثير حول موضوع فتح البنوك والمصارف فيقول: "اذا كان يمنع مانع دينى منه فليس ثمة مانع يمنع المصريين المسيحيين من إنشائها فلم يستأثر الغريب بها".. وأخيرا يؤكد الكاتب أنه إذا تحقق كل ذلك "فنحن حينئذ مستقلون فعلا إن لم نكن مستقلين اسما وإذا نلنا الاستقلال الفعلى فلا أهون من نيل الاسمى".

وتطالعنا الجريدة أيضا بمقال هام لحضرة الكاتب الفاضل طلعت بك حرب تحت عنوان (حقيقة مرة) يقول فيه إن مصر تطلب الاستقلال التام وتطلب أن تكون مصر للمصريين وهذه أمنية كل مصرى ولكن "ما لنا لا نعمل للوصول اليها؟ وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا زاحم طبيبنا الطبيب الأوربى ومهندسنا المهندس الأوربى والتاجر منا التاجر الأجنبى والصانع منا الصانع الأوربى[(١)]"..

ثم يتساءل طلعت حرب قائلا: "هل يمكننا أن نصل إلى ما نطلبه ونتمناه إلا إذا وجدت عندنا تجارة وصناعة نستغنى بهما عن تجارة أوربا وصناعتها أو على الأقل نقلل من احتياجنا إليها فيهما".

ويحذر الكاتب من مغبة استمرار الوضع على ما هو عليه فى البلاد ببقائنا "تابعين لغيرنا فى جميع مرافقنا الحيوية ومحتاجين لسوانا فى ملبسنا ومأكلنا ومشربنا فماذا تكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها نوقد بها نارنا ولا إبرة لنخيط بها ملبسنا ولا فابريقة ننسج بها غزلنا.. ولا ولا بل ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية فما بالنا من ذلك لاهون ولا نفكر فيما يجب علينا عمله تمهيدا لاستقلالنا إن كنا له حقيقة طالبين وفيه راغبين".

ثم يدعو طلعت حرب أبناء الأمة المصرية لإحياء فكرة وملكة الصناعة فى أبنائنا "علينا أن نعلم التاجر من أهلنا كيف يتقن عمله والصانع كيف يحسن صناعته علينا أن ندعم بعضنا فى عمل تجارى أو فى صناعة صغيرة فتنمو وتروج".

---

(١) الجريدة - أول أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان : (حقيقة مرة).

ويقترح طلعت حرب أن تشكل لجنة عمل يكون من وظائفها "طرق جميع أبواب الترقى العلمى وليقم من بيننا من يبارى الغير فى جميع ما تحتاج إليه البلاد فقد أصبحنا فى أزمة من جميع الوجوه وفى كل الأشياء". ويؤكد أنه فى اليوم الذى يكون "عندنا فيه الطبيب والتاجر والمهندس العالمون بفنونهم وصناعتهم والعاملون بها والمتقنون لها يحق لنا أن نقول إننا مع الأجنبى فى العمل سواء "وأنه فى اليوم الذى يصبح (فيه المصرى عاملا فى الشركات التى تستنفد ينابيع ثروات البلاد.. وله نصيب وافر فى إدارة بنوكها ورأس مالها وله رأى معدود فى جميع المشروعات المالية.. والمال هو أس كل الأعمال فى هذا العصر وقوام كل ملك.. فى ذلك اليوم يحق للأمة أن تطلب الاستقلال بقوة المال وبقوة العلم الذى يجب أن توجه إليه جميع قواها وأريد هنا العلم العملى الذى يخرج رجالا أكفاء لتلك الغايات التى أوضحتها".

وأخيرا يحذر طلعت حرب أبناء وطنه أنه إذا ما بقينا على ما نحن فيه من جمود وخمود وتهاون وتقاطع وتحاسد. (فقد سجلنا على أنفسنا عدم الكفاءة وعدم الأهلية إلى الأبد جنينا جناية كبرى على أولادنا".

ويسهم أحمد لطفى السيد فى الدعوة إلى إنشاء البنوك والشركات الوطنية.. إذ يرى أن "بعد المصريين عن مجاراة الأجانب فى فتح البنوك وتأليف الشركات المالية كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلى(١)".. ويطالب أحمد لطفى السيد ان "نجتهد فى تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون فى بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب فى المسألة المالية".

كما يطالب أحمد لطفى السيد بتشجيع الصناعة الوطنية حتى تستطيع أن تقف على قدميها فى مواجهة المنافسة الأجنبية فيقول: "فمن أراد تعضيد الصناعة المصرية وإنماء الكفاءة الصناعية فأول واجب عليه.. لا أقول أن يهب المصانع المصرية أو يقف ماله على المصانع المصرية.. بل يكفيه أن يشترى من المصانع المصرية بالثمن الذى يشترى به من المصانع الأجنبية وهو بذلك يحمى الصناعة المصرية ومن أحيا الصناعة فانما دفع البلاد إلى الاستقلال(٢).." وفى مقال تال - ومع اشتداد حماسة لطفى السيد لتشجيع الصناعة المصرية نراه يخاطب الأمة مطالبا إياها بأن تنفضل مصنوعات البلاد عن المصنوعات الواردة من الخارج ولو كانت اقل منها ثمنا أو أقل بهجة لانها دائماً أكثر متانة. ولانها بضاعة مصرية قبل كل شىء ويكفى أن تكون الصناعة مصرية لتكون موضع التفضيل للمصريين(٣)"

وفى صحيفة وادى النيل يكتب "سيد على" مقالا هاما عن الاحتلال المالى لمصر يذكر فيه "أن احتلال انجلترا العسكرى والإدارى واللغوى لمصر لم يكن كافيا.. ورأت أن هذا الثالوث الاحتلالى يحتاج إلى رابع لا يسهل زواله وهو الاحتلال المالى وبه تثبت القدم الانجليزية فلا تتزعزع فأنشأت تستهوى الماليين علا يد طاغيتها اللورد كرومر وتسهل لهم أسباب الانتفاع فملأت الشركات كل شىء فى مصر وكاد الإنسان يحسب نفسه أنه تابع لشركة وأن ما يحركه شركة»(٤).

---

(١) الجريدة - ١٨ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحالة الحاضرة).

(٢) الجريدة- ٢٦ فبراير سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (صناعتنا).

(٣) الجريدة - ٢٧ فبراير سنة ١٩١٢.

(٤) وادى النيل - ١٠ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (لا احتلال إلا بالمال).

ثم يقـرر الكاتب أن الاحتـلال العسكرى والإدارى واللغـوى لا ينال من الحمـاية شيـئا إلا إن كانت بالقوة وهى فى غالب الأحيان تكون بعيـدة عن العدل «ولكن الاحتلال المالى تحميه شرائع البلاد وهو احتلال لا تصل إليه إنتقـادات المنتقدين ولا تشوهه أيدى العاملين بل يكون فى حمى من كل إنسان وفى معـزل عن الأحزاب ولكنه يعمل للسياسـة الانجليزية فى طريق خفى وبذلك ما بقى ممنعا فى مصر للانجليز.

وفى صحيفة (الأهالى) يسهم (عبدالقادر حمزة) فى الدعوة إلى إنشاء بنك وطنى إذ كان يرى أنه «لابد للمصـريين من باب يطرقونه غيـر أبواب البنوك الحالية التى إن أعطت راحمـة أخذت فوائد بمقدار المحصـول فأخذت رأس المال المقترض وإن أعطت غير راحـمة أسرعت فى خراب المقترض وعجلت بإفلاسه.. وذلك الباب هو إنشاء بنك وطنى مصرى[(١)].

ويؤكد عبد القادر حمزة أنه من الضرورى "إنشاء البنك الوطنى إما عاجلا أو آجلا.. أقول إما عاجـلا أو آجالا لأن الحالة التى عـليها الفـلاح الآن وإجحاف البنوك به لابد أن يـضطر فريق من غيورى المصريين وذوى اليسار منه إلى إنشائه".

وتشارك صـحيفـة (العلم) فى الدعوة إلى تصنيع مـصر وعدم اقـتصار البـلاد على الزراعة.. فتسائل فى إحـدى المقالات قائلة: "كيف تبقى أمة ليس لها من أنواع الاقـتصاد إلا نوع واحد هو الزراعة فى مصر.. بل وصنف واحد من أصناف الزراعة وهو القطن[(٢)]"

ثم تطالب الصحيفة ولاة الأمور فى البلاد بأن "يعيدوا زراعة الدخان والبحث فى أنواع زراعية أخرى".

كما تدعو الصحيفة أيضا إلى ضرورة "إنشاء المصانع ولو اللازمة منها للزراعة وحدها.. إذ إنه إذا وجدت المصانع بجوار الزراعة فإن هذا مما يفيد الزراعة فائدة عظيمة".

والحقيقـة أن إنشاء بنك مصر – كان تعبيـرا عن هذه الرغبة الإجماعية لـلمصريين فى إنشاء بنك وطنى لذلك كان طبيعيـا أن يواجه إنشاء البنك بحـملة هجوم وتشكيك واسعـة من جانب الصحافة الأوربية وخـاصة الصحافة الإنجليزية وعدد من أغنياء الأجانب فى مصـر المستفيدين من غياب البنك الوطنى المصـرى.. ولقد تصدت صحيفـة الأخبار لمواجهة هذه الحملة فنـشرت مقالا هاما (لطلـعت حرب) يرد فيـه على انتقـادات الصحف الأوربية والاحـتلالية ويـذكرها أن فكرة تأسيس البنك المصرى" الذى يعـمل لمصلحة مصر قبل أية أمة أخرى ليـست بـالحديثة.. بل فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن[(٣)]..."

ثم يأخذ طلعت حرب فى الرد على الانتقادات الموجهـة لبنك مصر بعد أن يحصرها فى ثلاثة اعتراضات رئيسية فيقول "ما كاد يظهر نبأ تأسيس البنك حتى وجهت إلينا الاعتراضات الآتية:

أولا: أننا أردنا لبنك مصر ورأسماله صبغة مصرية فأثبتنا تعصبنا وتأخرنا فى المدنية..

ثانيا: أنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك..

---

(١) الأهالى – ٩ فبراير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (حاجتنا إلى بنك وطنى).

(٢) العلم – ١٧ أغسطس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (حالتنا الاقتصادية).

(٣) الاخبار ٩ مايو سنة ١٩٢٠ مقال بعنوان (استقلال مصر الاقتصادى)

ثالثا: أن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين احاطا بالمشروع لم يجمع منها سوى ٨٠٠٠٠ جنيها من أسماء كثيرين اكتتب كل منهم بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية"

ويتناول طلعت حرب الانتقاد الاول فيرد عليه مؤكدا "أن البنوك الأجنبية كثيرة فى البلاد انما يعوز مصر حقيقة بنك برأسمال أهلى يعمل لمصر ولمصلحة مصر لضمان ذلك لم يجد من فكروا فى تأسيس البنك سوى جعل الأسهم اسمية واشتراط بقائها بيد مصرية ولهم أسوة حسنة بما يحصل فى البلاد الأخرى فى كل الأحوال التى يريدون فيها أن لا يتسلط الأجنبى على مرافق البلاد الحيوية.. يصلح ذلك كل متتبع لما هو جار فى البلاد الأجنبية ولما تقرره فرضها التجارية وحكوماتها لحماية هذه المرافق الاقتصادية والمالية .. وليرنا المعترضون صاحب حصة فى مال بنك انجلترا غير انجليزى فلماذا لا يعاب مثل هذا على الأمم الراقية.. ويعاب علينا ان تشبهنا بهم وأردنا ان نحفظ لنفسنا وبلادنا بنكا واحدا يحترم مصالحنا.. وأى ضرر على غيرنا".

وفى رده على الانتقاد الثانى يقول طلعت حرب:

"يقولون ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك وأن مجال الكلام فى هذه الكلام واسع نرى الأنسب عدم التوسع فى الخوض فيه. غاية ما نقوله أنه إن كان الرجال الصالحون للاعمال المالية بمصر قليلين فليس الذنب عليها ولذلك ظروف معلومة.. لن تحول دون البدء فى خلق الجيل الذى يصلح فمن لم تخرجه المدرسة.. العمل كفيل بإيجاده والوظيفة تخلق العضو.. قيل لنابليون حينما وضع نظام بنك فرنسا الحالى إنه ليس فى فرنسا رجال ماليون خبيرون بأعمال البنوك فقال لهم.. هذه طائفة يجب خلقها.. وقد خلقت .. وأصبحت فرنسا بعد قرن يضرب المثل بخيرة رجالها الماليين وعلمهم.. فلماذا لا يصدق على مصر ما صدق على غيرها"..

ويفند طلعت حرب الانتقاد الثالث قائلا:

"فيما يتعلق بقولهم عدم استعداد الأمة للأعمال الاقتصادية.. فلا ننكر أن الأمة طفلة فى المشروعات الاقتصادية وما هى الأمة التى ولدت عالمة مستعدة بفطرتها لمثل هذه الأعمال؟ وهل الذنب كما قلنا على الأمة المصرية إذا لم يعلمها أو يعودها احد.. سلوا التاريخ أيضا ينبئكم عما قاست كل أمة فى بداية نهضتها.. وهل لكون الأمة غير مستعدة ان تبقى على عدم استعدادها إلى ما شاء الله".

وفى صحيفة الأخبار أيضا يكتب عبد الرحمن الرافعى مقالا يقارن فيه بين بنك مصر وبنك بولونيا.. وينتهى من هذه المقارنة إلى التأكيد بأن "بنك مصر سيكون كبنك بولونيا أساس استقلالنا الاقتصادى والمالى والمنقذ للبلاد من تلك التبعية المالية لرؤوس الأموال الأجنبية تلك التبعية التى تجعل حياتنا الاقتصادية فى يد أصحاب البنوك الأجنبية فى مصر وأوربا[1]".

---

(١) الاخبار - ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ مقال بعنوان (بنك مصر).

ويمضى الرافعى فى حديثه مؤكدا أن تأسيس بنك مصر "هو تجربة عملية لكفاءة الأمة المصرية ومبلغ جهادها للمحافظة على كيانها بين الأمم وعنايتها بالمشاريع والأعمال الحيوية .. فعسى أن تسفر هذه التجربة عن أننا قوم نقرن القول بالعمل وأننا لا نقل وطنيه وكفاءة عن غيرنا من الشعوب والأمم الناهضة الراقية".

وتسهم صحيفة (الأهرام) أيضا فى الدعوة إلى إنشاء بنك وطنى.. فتكرر الدعوة تلو المرة التوسع فى إنشاء الشركات الوطنية المصرية... ولا تمل ترديد أن الاستقلال الاقتصادى هو الطريق الطبيعى للاستقلال السياسى ذلك انه "لا يمكن الفصل بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والصناعى وقد دل الاختبار على أنه ليس بالمستطاع صيانة الواحد دون الاستناد إلى الآخر[(١)].

ثم تضيف الأهرام فى مجال دعوتها للاستزادة من تنمية الثروة القومية قولها إن : "الخصوم عابوا علينا بأننا لانملك الصناعة ولا التجارة ولا نواحى الحياة الاقتصادية فى هذه البلاد وغاب عنهم أن مصر خطت خطوات واسعة فى ٥٠ سنة مضت وأن كل شعب من الشعوب اذا استنفد ثروة الأرض عاد إلى المصادر الأخرى".

أما نحن فقد ضاعفنا بإصلاح الأرض ثروتنا ثم بدأت عندنا الصناعة والتجارة - وكان تطورها الوطنى سريعا لا يعرفه من نظر إليها الآن - بل يعرفه من نظر إليها منذ عشرين سنة فالدعوة إلى الاستزادة حتى نستغنى بما عندنا عما عند سوانا لهن ثمرة الثورة الفكرية أو هى بالأحرى ثمرة النهضة الحديثة".

لقد صدقت الأهرام التعبير حينما ربطت بين الثورة الصناعية والثورة الفكرية فى مصر فالنهضة الاقتصادية لم يكن يقدر لها النمو والتطور الا في ظل ثورة فكرية مهدت لها الطريق.

* * *

(١) الأهرام - ٥ يناير سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (أوله كلام).

الفصل الثالث والعشرون

الصحافة المصرية- وتحرير المرأة

أحتلت قضية تحرير المرأة مكانا بارزا من اهتمام الصحافة المصرية فى الفترة التى تناولها البحث.. وذلك بفعل عاملين أساسيين:

العامل الأول:

بداية ظهور حركة نسائية مصرية تسعى إلى اعطاء المرأة حقوقها فى التعليم والعمل.. وقد تمثلت الحركة الجديدة فى التزايد المطرد فى إنشاء مدارس البنات.. والإقبال - النسبى - على تعليمهن والإقدام على تشكيل عدد من الجمعيات النسائية التى استهدفت تجميع جهود المرأة المصرية من أجل نيل حقوقها.. أضف إلى ذلك محاولات الأحزاب المصرية فى بداية نشأتها الانتشار فى صفوف النساء وإقامتها للعديد من الندوات النسائية فى مقار هذه الأحزاب.

ولقد كشفت هذه الحركة النسائية عن فاعليتها بمساهمة المرأة المصرية فى الحركة الوطنية عام ١٩١٩ ومشاركتها للرجل فى التظاهر والعمل ضد قوات الاحتلال والمطالبة بالاستقلال والدستور.

ومما ساعد على تغيير نظرة جانب كبير من المصريين إلى المرأة.. انتشار التعليم وتزايد احتكاك المصريين بالأجانب وخاصة الأوربيين، ذلك الاحتكاك الذى بدأ فى حقيقة الأمر بالحملة الفرنسية ثم بالبعثات العلمية إلى أوربا.. ولعل تجربة الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى فى باريس أكبر دليل على تأثير هذا الاحتكاك فى تغيير نظرة المصريين إلى المرأة حيث كان رفاعة الطهطاوى أول من نادى بحق المرأة فى التعليم والعلم فى الفكر المصرى الحديث ولقد لعبت تجربة السان سمونيين فى مصر دورا مماثلا فى هذا التطور إذ يرجع إليهم الفضل فى إنشاء أول مدرسة للبنات فى الجيزة فى عصر محمد على ... وليس من شك أن احتكاك المصريين بالأوربيين قد تعاظم بعد الاحتلال البريطانى وخاصة بعد أن صارت مصر هدفا لهجرة مكثفة من جانب عدد كبير منهم.

العامل الثانى:

أما العامل الثانى الذى دعم قضية تحرير المرأة المصرية فيتمثل فى أن كثيرا من الكتاب والمفكرين والصحفيين نظروا إلى قضية تحرير المرأة - فى تلك الفترة - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دعوتهم لتوفير الحريات الديمقراطية بالمفهوم الليبرالى.

فعبد الله النديم يرد فى صحيفة "الاستاذ" على سؤال جاءه من إحدى القارئات المصريات تسأله الرأى فى دعوى البعض بالمساواة بين الرجل والمرأة.. فذكر فى رده أنه ليست هناك امرأة مصرية واحدة فيما يتعلق بموضوع المساواة بين الرجل والمرأة.. اذ لابد - فى رأيه - أن نفرق بين المرأة فى القرية.. والمرأة فى المدينة وحتى المدينة ليست المرأة أيضا واحدة فهناك فقيرة المدن... ومتوسطة المدن.. ثم أجرى مقارنة بين طبيعة عمل الرجل وطبيعة عمل المرأة على ضوء تقسيمه السابق لنوعيات المرأ ةالمصرية وانتهى من ذلك إلى تقرير أن "الفلاحة أكثر تعبا من الرجل فى الأعمال، وأن فقيرة المدن تساوى الرجل المشتغل بعمل لطيف .. لا النجار والحداد والبناء مثلا،

والمرأة المتوسطة أقلهن عـملا.. والمرأة الغنية لاشـغل لها إلا ذاتها اللطيفـة ولا عمل لها إلا فيـما يختص بالزينة والقلع واللبس والنوم واليـقظة وعارض الولادة قصير المدة ينسى أمره بـعد أسبوع غالبا.. فاذا تأملت السائلة هذا التقسيم والتفصيل علمت أن المرأة الريفية لافرق بينها وبين الرجل ولا تعانى من مشكلة ما.. أما تحايل ربات الرفاهة على مـساواة الرجل بدعاويهن غير مقبول عند ذوى الاختيـار.. فنحن نقول أن غير الفلاحـة والفقيرة من النساء لايـساوين الرجال فى شىء من الاتعاب، وعلى الخصوص الفتيات اللاتى يشـتغلن بغير ذاتهن فانهن على فراش الراحة فى الليل والنهار[1].

ومن الواضـح أن النديم يعـتقـد أن مساواة المرأة لـلرجل رهن بقدرة المرأة على مـقاومـة عمل يساوى أو يوازن عمل الرجل فـالعمل فى رأى النديم هو الشرط الذى يعطى للمـرأة حق التمتع بالحرية والمساواة التى يتمـتع بها الرجل وعلى هذا نراه يعتبر المرأة الفقـيرة فى المدن والمرأة الريفية مساوية تماما للرجل ولا تقـل عنه فى التمتع بحقوق الحرية بينما لا يرى مـبررا لطلب المرأة الغنية بالمدن هذه الحرية أو المسـاواة مادامت لا تملك شرط التـمتع بهذه الحرية وهذه المسـاواة وهو شرط العمل.

ويكتب "أحد أدبـاء الثغر السكندرى" فـى صحيـفة مصـر مقـالا عن تأثير المرأة فى المجـتمع الانسانى فـيؤكد أن للـمراة شأنا مـهما إذ هى القـائمة بحاجـات الأسرة وهى تعـيين الرجل فى أعماله وشريكته فى أتعابه وأشغاله وعليها يتوقف نمو الحياة الأدبية عند الأولاد"[1].

"ويذكر الكاتب أن الاوربيين أدركوا هذه الحقيقـة لذلك نراهم قد شيدوا لها المدارس العلمية والصناعية وعملوا عـلى حسن سيرها وانتظامها.. وقد نتج عن اهتـمام الاوربيين بالمرأة أن "نبغ منهن الكاتبـات الفـاضـلات والطبيبـات الحـاذقات والأسـتـاذات الماهرات وبرهن على حـسن اسـتـعدادهن للتـحلى بحـلى العلوم والآداب بما نشـاهد بمرأى العـين يومـيا من جـمـيل منشـر أعمالهن".. ثم يطالـب الكاتب الأمة المصرية أن تهتم بتعليم البنات ويؤكد أننا إذا بذلنا فى سبيل تشييد مدارس البنات قـدر نصف ما نبذله على مدارس الصبيان فى كل مدينة وقـرية لتغير حالنا إلى ما نحب.. فـإلى متى نسـتخف بأمر تهـذيب الفتـيات وقد عـرفنا أن على تهذيبـهن تتوقف سعادة أولادنا ومستقبلنا".

ويبدأ قـاسم أمين فى النصف الأولـى من عام ١٨٩٩ فى نشر سلسـلة مقالات فى صـحيـفة "المؤيد" تحت عنوان (تحرير المرأة).. استهـلها بدعوة "كل محـب للحقيقـة أن يبحث معى فى حالة النساء المصـريات وأنا على يقين من أنه سـوف يصل وحده إلى النتيـجة التى وصلت إليـها وهى ضرورة الإصلاح فيها"[3].

---

(١) الاستاذ - ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (المساواة بين الرجل والمرأة).

(٢) مصر - ٢٨ يناير ١٨٩٦ مقال بعنوان (تأثير المرأة فى المجتمع الإنسانى).

(٣) المؤيد - ٢٠ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (حالة المرأة فى الهيئة الاجتماعية تابعة لحالة الأداب فى الأمة).

وكان قاسم أمين كان يتوقع ما سوف تثيره هذه المقالات من ردود فعل عنيفة فى المجتمع المصرى المحافظ.. إذ نراه ينبه منذ البداية إلى ان البعض سيقولون "إن ما أنشره اليوم بدعة فأقول نعم أتيت ببدعة.. ولكنها ليست فى الإسلام.. بل فى العوائد وطرق المعاملة التى يحمد طلب الكمال فيها".

ثم يقرر قاسم أمين أن وضع النساء فى كل أمة يختلف باختلاف درجة رقى وتمدن المجتمع الذى نعيش فيه "ففى البلاد التى ارتفعت إلى درجة عظيمة من التوسع فإنا نرى النساء أخذن يرتقين شيئا فشيئا من الانحطاط السابق وصرن يقطعن المسافات التى كانت تبعدهن عن الرجال.. هذه تحبو وتلك تخطو وهذه تمشى وتلك تعدو كل ذلك يحسب حال الجمعية التى تنتسب إليها ودرجة المدينة فيها، فالمرأة الأمريكية فى أول صف ثم تتلوها الانجليزية، وتأتى بعدها الالمانية وتليها الفرنسية ثم النمساوية ثم التلبانية ثم الروسية.. إلخ".

وفى مقال آخر يؤكد قاسم أمين أنه "لا شىء يمنع المرأة المصرية من آن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها"(١). ويعترف قاسم أمين أنه ليس "ممن يطلب المساواة بين الرجل والمرأة فى التعليم فذلك غير ضرورى وانما أطلب الان ولا أتردد فى الطلب أن توجد هذه المساواة فى التعليم الابتدائى على الاقل على الأقل وان يعتنى بتعلمهن إلى هذا الحد مثل ما يعتنى بتعليم البنين"(٢).

ويعتقد قاسم أمين أن لتعليم المرأة وظيفة أخرى هامة غير رفع مداركها وحسن إدارتها لبيتها وهى إعدادها للعمل فى الظروف التى تفرض فيها ضرورة العمل للمرأة فالنساء فى هذه الحالة "يحتجن إلى التعليم ليمكنهن القيام بسد حاجتهن وحاجات أولادهن إن كان لهن أولاد أما تجريدهن عن العلم فيلجئهن إلى طلب الرزق بالوسائل المخالفة للآداب أو إلى التطفل على بعض العائلات الكريمة(٣).

وفى مقال آخر يعلن قاسم أمين أنه على عكس ما يتوهم الكثيرون - بالنسبة لحجاب المرأة ويقول: "إننى لا أزال أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلا من الأصول التى يلزم التمسك بها غير أنى أطلب أن يكون مطيقا على ما جاء فى الشريعة الاسلامية"(٤). ويؤكد أن الشريعة الاسلامية "أباحت للمرأة أن تظهر بعض أعضاء من جسمها أمام الأجنبى عنها غير أنها لم تسم تلك المواضع وقال العلماء أنها وكلت مهمة تسميتها إلى ما كان معروفا فى العادة وقت الخطاب واتفق الأئمة على أن الوجه والكفين مما شمله الاستثناء فى الآية ووقع الخلاف فى أعضاء أخرى كالذراعين والقدمين".

---

(١) المؤيد - ٢٨ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (تربية المرأة.. الوظيفة الاجتماعية للمرأة).

(٢) المؤيد - ٢٩ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (الوظيفة العائلية للمرأة).

(٣) المؤيد - ٢٨ مايو ١٨٩٩.

(٤) المؤيد- ٣ يونيو ١٨٩٩.

وهاجم قاسم أمين تعدد الزوجات حيث اعتبره يشكل "احتقاراً شديدا للمرأة لأنك لاتجد امرأة ترضى أن تشاركها فى زوجها، امرأة أخرى كما أنك لاتجد رجلا يقبل أن يشاركه غيره فى حبه امرأته"(١).

ويعرض الكاتب أيضا لقضية الطلاق فيقترح أن تصنع الحكومة نظاما للطلاق ينص على أن لايتم الطلاق إلا أمام القاضى(٢).

ولقد قوبلت مقالات قاسم أمين برد فعل عنيف من الرأى العام المصرى من رجال الدين بصفة خاصة الذين تعصبوا للرد على أفكار قاسم أمين وخاصة بعد أن جمعها وأصدرها فى كتاب. ومن أبرز هذه الردود سلسلة المقالات التى نشرها - فى المؤيد أيضا- "الشيخ محمد حسنين البولاقى" من علماء الأزهر الشريف تحت عنوان "أنيس الجليس فى التحذير عما فى تحرير المرأة من التلبيس".. وكان أبرز ما جاء فى هذه المقالات اتهام الشيخ البولاقى لقاسم أمين بأنه "ليست له دراية بالعلوم الشرعية ولا إلمام بالكتب الفقهية، لهذا لا يستغرب منه صدور مثل هذا الكلام"(٣).

واستنكر الشيخ البولاقى دعوة قاسم أمين لمخالطة الخطيب لخطيبته قبل أن يقترن بها فيقول: "لقد كتب صاحب تحرير المرأة كلاما طويلا محصله أن الرجل لا ينبغى أن يقوم على تزوج امرأة إلا بعد أن يتأكد من ميلها له بأن يخالطها مدة يتحقق بها أنها تألفه ويألفها ويختلى بها ويلاطفها وتلاطفه على حسب العادة الجارية بين أهل أوربا وجعل الحديث الوارد عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو «انظر إليها فإنه أحرى أن يئيم بينكما» وسيلة لذلك وأقول أن الحديث المذكور لايدل على جواز النظر لاغير وقد اتفق علماء المذاهب على أنه لايجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة المخطوبة إلا إلى وجهها وكفيها اقتصارا على مورد النص ودرءاً للمفاسد فإن المرأة لما كانت محلا للشهوات ويخشى من اجتماعها مع الرجل بدون عقد والخلوة بها حصول مالا تحمد عقباه فإن الشيطان حينئذ ثالثهما كما فى الحديث الوارد عن النبى ﷺ ومن عرف الأحوال والشواهد وعلم ماعليه الناس وجد أنه قد وقع ما لا تحمد عقباه من كثير ممن يستحسن هذا الأمر، بل أن البعض منهم عقد عليها بعد أن خلفت منه أولاد فقصر الشارع الرخصة على نظر الوجه واليدين من الخاطب عند إرادة الخطبة لأن الوجه مظهر الجمال فيعرف به جمالها والكفين دليل خصوبة البدن فيعرف بها خصوبته وما زالت الناس قديما وحديثا على هذا العمل ولم يحدث خراب، بل العار موجود وحصول النفور فى بعض الأفراد لايقدح فى ذلك وكم وقع النفور بين من وقع بينهما اختلاط قبل عقد الزواج" كما ينتقد الشيخ البولاقى ما جاء فى مقالات قاسم أمين ضد تعدد الزوجات قائلا: " إن من عرف غرض الشارع الإسلامى من جواز تعدد الزوجات إنما هو تكثير النسل وعمار البلاد بالموحدين وأهل العبادة عرف انه لا عيب فى تعدد الزوجات ولا طعن بذلك على الدين القويم، فمن كان قادراً على النفقات ووفق من نفسه بالعدل بين الزوجات فلا حرج فى ذلك ولا إثم ولا لوم عليه ولا يرغب عنه فإنه قسم المباح وما

---

(١) المؤيد - ٥ يونيو ١٨٩٩ مقال بعنوان (تعدد الزوجات).

(٢) المؤيد - ٧ يونيو ١٨٩٩ مقال بعنوان (الطلاق).

(٣) المؤيد - ١٦ أكتوبر ١٨٩٩ مقال بعنوان (رد على كتاب تحرير المرأة).

على المباح من جناح.. وأما الوفاق بين الاشقاء والشقاق بين أولاد الأب.. فأمر موهوم وكم وقع بين الاشقاء من شقاق وأولاد الأب من وفاق والله الموفق فى جميع الأحوال".

ويفند الشيخ البولاقى دعوة قاسم أمين إلى السفور وإزالة الحجاب مستشهدا على فساد رأى قاسم أمين بعدد من آيات القرآن والاحاديث النبوية التى تؤكد ضرورة وجود الحجاب" "فهذه الآيات دلت دلالة صريحة واضحة لا ينكرها إلا مكابر على أنه يجب على المرأة أن تحتجب عن غير محارمها ولا يجوز لهاأن تكشف شيئا من بدنها للأجنبى"[1]. ويقرر الشيخ البولاقى أن "هذه الآيات تدل دلالة واضحة على وجوب احتجاب المرأة وستر جميع بدنها إلا مارخص فيه عند الحاجة وهما الوجه والكفان وعلى منع الرجال من النظر إلى النساء ومنع النساء من النظر للرجال"... وأخيراً يصنف الشيخ البولاقى الحجاب تحت ثلاثة أقسام الاول" ستر جميع أجزاء البدن عن كل من ليس محرما" والثانى "لزوم البيوت وعدم الخروج الا لحاجة " والثالث " ارخاء الحجاب بينهن وبين غير المحارم".

وعندما يصدر قاسم أمين كتابه الثانى (المرأة الجديدة) فى عام ١٩٠١ تبادر المؤيد بنشر مقتطفات من الكتاب الجديد داعية الكتاب إلى مناقشته والتعليق عليه.. ولكن يلاحظ أن الكتاب الجديد لم ينل من الرأى العام الاهتمام الذى ناله كتابه الاول (تحرير المرأة) ولقد كان من أبرز ما نشرته المؤيد فى التعليق على كتاب قاسم أمين سالف الذكر مقال "لأحد أفاضل أساتذة المدارس بعنوان «تربية المرأة» هاجم فيه كتاب «المرأة الجديدة» وخاصة ما جاء به من الدعوة إلى تشجيع تعليم البنات ذاكراً أن «الناظر إلى حالة الشبيبة المصرية يجدها وإن تقدمت فى معرفة القضايا العلمية تأخرت كثيراً فى آدابها فكأنه كلما تقدمت العلوم تأخرت الآداب وانحطت وهذا التأخر مشاهد بين ظهرانينا يزداد كل عام فمجالس الفجور انتشرت وملاعب اللهو عمرت وكاد يختفى من الصغير احترام الكبير إلى غير ذلك من المضار التى ركبها القوم فساءت الحال وذلك نتيجة للمدنية الحديثة الأوربية ونزوع الأمة إلى الارتداء بثوبها، وقد ضلوا.. وكان ذلك نتيجة انتشار المدارس فهى لا تفيد من المنافع أكثر مماتصيبه من الأضرار وقد ضلوا ولذلك يخشى أن الناشئة من الأنثى متى عمها التعليم لا تلبث أن يؤول إلى ما آل إليه أمر الناشئة من البنين فنكون قد جنينا على أنفسنا جناية تجهز على ما بقى من حياتنا فيعم اليأس كل طبيب»[2].

وتطالعنا المؤيد بمقال هام عن مضار الحجاب: يؤكد فيه كاتبه الدكتور محمد توفيق صدقى أن الحجاب «يفسد صحة النساء ويمنعهن من الرياضة البدنية ومن استنشاق الأهوية لإتمام التربية والتعليم والتهذيب وعائق لتشقيف عقل المرأة وتوسيعه وتكبيره بالتجربة وممارسة الأعمال ومخالطة الرجال فى بعض الأحيان فى اجتماعاتهم الصالحة» والحجاب أيضاً «يكثر من حوادث التزوير فى سائر العقود وفى الشهادة والمحاكمة» وهو أيضاً «يحول دون انتخاب الرجال لأزواجهم فيجعل الزواج تابعاً من الصدفة والاتفاق بدلا من الاختبار والانتخاب».

وهو «يمنع الفقيرات أو غير المتزوجات من الحصول على أقواتهن إلا بشق الأنفس ويعسر عليهن الأعمال أو الاشتغال بأى شيء يكتسبن منه رزقهن من نحو خدمة أو صناعة أو زراعة أو تجارة». كذلك فالحجاب كثيراً ما يحرم الرجل لذة الخروج مع زوجه وأولاده.

---

(١) المؤيد - ١٨ أكتوبر ١٨٩٩.

(٢) المؤيد - ٢٨ يناير ١٩٠١ مقال بعنوان (تربية المرزة).

وثمة اتهام لمصطفى كامل ولبقية كتاب الحزب الوطنى ولصحيفته بأنهم «كانوا يقفون من دعوة تحرير المرأة موقفاً رجعياً وظل اللواء كذلك فى شأن الاصلاحات الاجتماعية رجعيا مستمسكا بالقديم أشد الاستمساك[1]. ويؤيد أصحاب هذه الدعاوى أقوالهم بأنه «حين أصدر قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة تزعمت صحف الحزب الوطنى الحملة على سفور المرأة وتحريرها واتهمت قاسم أمين بأفظع الاتهامات»[2].

والحقيقة التى وضعنا يدنا عليها من تتبعنا لأعداد صحيفة اللواء ولبقية الصحف التى أصدرها الحزب الوطنى أو التى أصدرها أنصاره، والمؤمنون بمبادئه، تؤكد مجانبة هذه الادعاءات للحق ويكفى للتدليل على بعد هذه الادعاءات عن الصواب أن قاسم أمين قد نشر مقالاته عن تحرير المرأة وجمعها وأصدرها فى كتاب عام ١٨٩٩ بينما لم تصدر اللواء إلا فى عام ١٩٠٠، كذلك فإن أغلب صحف الحزب الوطنى الأخرى لم تصدر إلا بعد إعلان الحزب فى أواخر عام ١٩٠٧ أى بعد صدور كتاب قاسم أمين بأكثر من ثمانى سنوات.

ومن ناحية أخرى فإن المتتبع لصحيفة اللواء لن يعثر على مقال واحد لمصطفى كامل فى هذا الموضوع لا بالتأييد ولا بالمعارضة.

فالملاحظ مثلا أنه عندما أصدر قاسم أمين كتابه الثانى (المرأة الجديدة) فى عام ١٩٠١ أفسحت المؤيد لبعض المقالات المتفرقة - منها ما كان ينتقد الكتاب ومنها ما كان يؤيده.. هذا بينما اتخذت صحيفة اللواء من الكتاب أو صاحبه «موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى المعارضة وكل ما قد يؤخذ على اللواء فى هذا المجال نشرها لخبر رفض الخديو عباس حلمى الثانى: قبول كتاب قاسم أمين وقولها إن فى هذا دليلاً على رفضه لما احتواه»[3].

والحقيقة أن الخط العام لصحيفة اللواء ولبقية صحف الحزب الوطنى كان يقف مع حرية المرأة لا مع تقييدها. فهذا (مصطفى صبرى) يكتب فى عدد اللواء الصادر فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٧ (أى فى حياة مصطفى كامل وفى ظل توليه رئاسة تحرير اللواء) مقالاًبعنوان (مرجع تأخر الشرق)، كان مما جاء فيه قوله إن : «الشرق لن يتقدم إلا إذا تعلمت نساؤه وتهذبت فتياته وعرفن مركزهن فى الهيئة الاجتماعية وانهن لم يخلقن ليكن بائسات بهيمات مهضومات الحقوق المدنية.. ها هى مصرنا نصف عددها نساء كتب عليهن الشقاء فأين أفكارهن وأين العالمة منهم والمرشدة والواعظة الفاضلة»[4]. ويتساءل الكاتب «هل يظن أبناؤهن وأزواجهن أنهن أنعام يتحكمون فى رقابها بلا إنصاف حتى صدأت أفكارهن وذبلت أزهارهن الفكرية».

أما الشيخ عبدالعزيز جاويش فإنه يكتب فى اللواء مطالباً بالاهتمام بتعليم المرأة مؤكدا «ان الزمن الذى كان الناس فيه مختلفين فى مسألة تعليم المرأة قد مضى وأصبح الكل تقريباً متفقين

---

(١) د. عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية المصرية - ص ٣٥.

(٢) أحمد بهاء الدين - أيام لها تاريخ - ص ٨٤.

(٣) اللواء - ٢٣ أبريل ١٩٠١ مقال بعنوان (الاحتجاب)

(٤) اللواء: ٩ يوليو ١٩٠٧ مقال بعنوان (مرجع تأخر الشرق).

فى ضرورة تعليمها للضرر الذى بدا لهم من فرط تفريطها فيه ولم يبعد بينهم خلاف إلا فى اختيار التعليم المناسب لحالتها كيلا تتعدى الدائرة الطبيعية التى خلقت لتعمل فيها»[١].ثم يشبه الشيخ عبدالعزيز جاويش المرأة فى هذا الوجود «كمثل معلم فى مدرسة الرجل صاحبها والنشء تلاميذها ومتى عرفنا ذلك هان علينا أن ندرك تمام الإدراك مقدار ما يجب علينا أن يكون عليه ذلك المعلم من الرقى الأدبى والخبرة الفنية والإلمام التام بشئون وظيفته مع ما تستلزمه من حسن الأداة لاحسان الأداء» وأخيراً يؤكد الشيخ جاويش أنه «إذا تم تعليم المرأة وتربيتها فأنا الضمين بتطهير الهيئة النسائية المصرية من جميع صنوف الزركشة والكشكة ».

ويكتب محمد فريد وجدى - أحد كبار كتاب الحزب الوطنى - فى صحيفة الدستور - إحدى صحف الحزب - مطالبا بإصلاح حال المرأة مؤكدا أن «من أقدس واجبات المصرى أن يعمل على انتشال المرأة المصرية من وهدة جهالتها الحالية والعمل على ترقيتها وتعريفها قدر نفسها ليتسنى للأمة أن تنتفع بما يزيد عن نصف مجموعها عدد [٢]. وهو يرى أن سبيل ذلك هو «تعليمها وتربيتها التربية الصحيحة وأن ننمى فى روحها أنها مساوية للرجل لا تقل عنه فى شىء».

ويكتب الدكتور نجيب قناوى فى صحيفة وادى النيل وهى إحدى صحف الحزب الوطنى مهاجما الحجاب مفنداً زيف أقوال أنصار الحجاب من كونه يصون شرف المرأة ويمنعها من الزلل مشيرا إلى أن عندنا ألوفا من النساء يلبسن ذلك النقاب «البرقع الأسود مثلا) وهن مع ذلك أحط نوعهن وأجهلهن ولم يجدهن هذا النقاب الكثيف نفعا سوى بقائهن مسلوبات حقوقهن الإنسانية ولاحظ لهن من الحياة إلا النظر إلى حيطان بيوتهن التى لا يبارحنها إلا إلى الرحلة الأخيرة فهن أكثر شبها بالأطفال من حيث الجهل بما يتعلق بأمور الحياة»[٣]. ثم يؤكد الكاتب إنه «ليس صحيحا أن بإزالة الحجاب يؤول الحياء فإن المرأة إذا أرادت التهتك فربما كان الحجاب مساعدا لها.

ويكتب (أحمد حلمى) - الكاتب الثانى بعد مصطفى كامل فى اللواء - مقالا فى صحيفة (القطر المصرى) التى أصدرها على مبادىء - الحزب الوطنى يدافع فيه عن حقوق المرأة فيؤكد أنه «ما رأى أمة أخذت قسطا من المدنية كبر أو صغر وضاع فيها حظ البنات فى الحقوق العامة إلا هذه الأمة المصرية من مبتدىء حياة البنات منذ كن أجنة فى بطون أمهاتهن، فإذا حملت المرأة وثبت حملها رأيت الآباء والأقرباء داعين ضارعين بأن يكون الحمل ولداً لا بنتاً كأن البنات عالة لا نفع منها فى الوجود.. فإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه أسود وركبه هم عظيم ويتوارى من القوم كأنه رمى بسهم من سهام الحياة .. ومن هذا الحين يبقى مقام البنت منحطا فلا عناية

---

(١) اللواء : ٣ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (حول تعليم المرأة).

(٢) الدستور - ٢٠ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (إصلاح حال المرأة).

(٣) وادى النيل - ٣٠ مايو سنة ١٩٨ مقال بعنوان (المرأة المصرية).

بتربيتها ولا اهتمام بتعليمها، وكل هم أهلها يتصرف إلى تمنى أن تكون محسوبة فى عداد ذوات الجمال كأن الجمال وحده هو قوام الحياة»[1].

ويرى أحمد حلمى أن جمال المرأة الحقيقى «هو فى كمال عقلها وتربيتها وتعليمها».

أما أمين الرافعى فإنه يدافع فى صحيفة (الشعب) - لسان حال الحزب الوطنى - عن حقوق المرأة السياسية مؤكدا ان «الإنسان يستطيع أن يتنبأ بأن حقوق المرأة السياسية لابد آن تتسع وذلك بلا شك مما يعود على الهيئة الاجتماعية بالإصلاح والتقدم لأن المرأة إذا دخلت واشتركت مع الرجال فى شئون السياسة والإدارة العامة تلطفت الحالة كثيراً عما نراه فى الزمن الحاضر لأن المرأة كما يقول شكسبير خلاصة الخير الإنسانى»[2].

ونترك الحزب الوطنى وكتابه جانبا - بعد أن دفعنا عنهم ادعاء باطلا وموقفا وهميا من قضية تحرير المرأة كى نقف بعض الوقت عند مدافع آخر صلد عن حقوق المرأة هو أحمد لطفى السيد، فلقد كان أحمد لطفى السيد يرى أن «تعليم البنات أساس لتمدين الأمة وتمدين الأمة أساس استقلالها، فالذى يضع حجراً فى بناء مدرسة للبنات إنما يضع حجراً فى بناء الاستقلال»[3].

ويتابع أحمد لطفى السيد تطور الحركة النسائية المصرية الآخذة فى النمو ويرجع سبب هذا النمو إلى عدة عوامل وفرت لتلك الحركة الانتصار على معارض حرية المرأة وهذه العوامل هى:

أولاً: أنه كان من نصرائها الدين الحنيف الذى لم يحظر على المرأة من مقتضيات الحرية إلا ما يضر بكمالها الذاتى ولاشك أن حركة تتسلح بالشريعة إنما تتسلح بسيف يقطع حجج المحافظين وألسنته السوء وتغطرس الجاهلين»[4].

ثانيا: هبوب الأمة من نومها العميق للمطالبة بالحرية، على أن الحرية حق طبيعى لكل مخلوق فما استمجه حين يدعى هذه الدعوى ويمنع الحرية عن أمه وأخته وزوجته».

ثالثاً: سيل التمدن الجارف الذى جاءنا من الغرب بمبادئه الفاضلة ورذائله ونحن مكروهون على قبوله دفعة واحدة من غير أن نستطيع أن نقف فى وجه بنائه السريع ذلك التيار المدنى قد جاء أيضاً لمصلحة المرأة وحريتها.

أما عن حصول المرأة على حقوقها السياسية فقد كان أحمد لطفى يلقى عبء التقصير فى المطالبة بذلك على المرأة نفسها فيقول أنه: وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعى من نصوص الشريعة الإسلامية يحرمهم هذا الحق كما حرمه إخوانهن الغربيات بنصوص القوانين إلا ان السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لأنفسهن لهذا الحق المدنى لأنهن لم يظهرن إلى الآن رغبتهن فى أن يتحللن من ربقة الاستعباد العملى إلى الحرية المخولة لهن شرعا بنصوص الشريعة الإسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتى فى القول والعمل.. فلنتركهن وشأنهن الآن»[1].

---

(١) القطر المصرى - ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (حظ البنات من الحقوق العامة).
(٢) الشعب - ٢٤ فبراير ١٩١٢ مقال بعنوان (حق انتخاب النساء).
(٣) الجريدة - ١٦ مايو ١٩٠٨ (تعليم البنات).
(٤) الجريدة - ٢٧ يناير ١٩١١ مقال بعنوان (الحركة النسائية فى مصر).
(٥) الجريدة - ٢١ مايو ١٩٠٧ مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين).

والجدير بالذكر أن محمد حسين هيكل قد بدأ حياته الصحفية فى (الجريدة) بالكتابة فى موضوع المرأة والاهتمام بقضاياها وكان حماسه شديدا فى الدفاع عن حقوق المرأة وحرياتها فهو يعلن «أن حالة المرأة الطبيعية. .حالة كونها ستصير يوما أما تربى أبناءها تحملنا على الإذعان بوجوب تعليمها.. وأما القول بإيقاف علمها عند حد محدود .. ليس إلا تعبيرا عن ما تكنه كل نفس من حب الاستبداد(١).

وهو يرى أن قول الرجل باقتصار تعليم المرأة على قشور من العلم ليس إلا كقول المستعمر أن الدولة التى استعمروها لا تحتاج إلى جيش ما دام هو قد يرأ على المحافظة عليها».

وكان هيكل من أنصار السفور وأعداء الحجاب، فكتب فى الجريدة يهاجم الحجاب ويقول أنه «عادة تسكن في الشرق وقوى تمكنها إلى حد عظيم حتى عدها قوم من الدين»(٢). ثم يصفه بأنه «داء التحكم فى الأمة فجعل يهدم من بنائها الشامخ ويقضى فيها على كل فضيلة ويقتل كل عاطفة».

وينتقد عبدالقادر حمزة فى صحيفة (الأهالى) ظاهرة تعدد الزوجات فيؤكد أنها «مسألة اجتماعية اقتصادية أكثر منها دينية وآية ذلك أن المعدد صاحب الاثنتين أو الثلاث أو الأربع أما أن يكون فقيرا أو غنيا فإذا كان الأول فهو غافل مرور لا يدرى كم ينتج له التعدد من نكد العيش وبؤس الحياة وكم يشغله عن كسبه وانتجاع رزقه وأن كان الثانى فهو مسرف متلاف لا قيمة لصحته وماله فى نظره أراد أن يسكن نزوة واحدة من نزوات نفسه الأمارة بالسوء فخلق لها من الآلام والمتاعب ما لا قبل لها به»(٣).

ويؤكد عبدالقادر حمزة أن الحكمة من تعدد الزوجات كانت رغبة المسلمين الأوائل فى تكاثر النسل ولكن هذا السبب توارى بتوالى الأعوام فأصبح المسلمون يتخذونه سبيلا للمتعة وارضاء للنفوس فما هو إلا زمن وزمن حتى فقدوا الرباط العائلى ففقدوا بفقده القرابة ونما التضاغن فى صدورهم فتغيرت العائلات وركب كل مسلم رأسه فكان ما كان مما نندبه الآن ونبكى على زمنه الغابر ويطالب عبدالقادر حمزة الكتاب وذوى الآراء أن لا يقللوا من البحث فى تعدد الزوجات وأن ينشروا آراءهم ما استطاعوا وبكل وسيلة حتى يخففوا عن كواهل أبناء الأمة وطأة الجهل بالسعادة المنزلية».

ومن الصحف الهامة التى لعبت دوراً كبيراً فى قضية تحرير المرأة صحيفة (السفور) التى كان يصدرها (عبدالحميد حمدى) فقد كانت الصحيفة تخصص نسبة كبيرة من صفحاتها للدفاع عن حرية المرأة وحقوقها.. إذ يكتب عبدالحميد حمدى مؤكدا حق المرأة فى المساواة بالرجال ومدللا على ذلك باشتراك المرأة مع الرجل فى النضال السياسى أثناء ثورة ١٩١٩ فيقول «منذ أعوام ثلاثة

---

(١) الجريدة – ١٦ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (المرأة المصرية).

(٢) الجريدة : ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (حجاب المرأة).

(٣) الأهالى : ١٦ يناير ١٩١١ مقال بعنوان (تعدد الزوجات).

تعمل نساء مصر إلى جانب رجالها للقضية العامة قضية الاستقلال التام يعملن بجد لا يعرفن الملل يعملن بنشاط واستمرار كذب ما طالما رميت به نساؤنا من الخمول وعدم الثبات»[1].

ويعنف عبدالحميد حمدى العناصر الرجعية التى تقف دون ممارسة المرأة المصرية لحقوقها وحرياتها قائلاً : «عيب وأى عيب أن ترتفع من جانب الرجال فى هذه الأيام أصوات تنكر على المرأة حقها فى الحرية فهذا دليل عن أن هؤلاء الرجال سبة ونقص فى فهمنا لمعنى الحرية»[1]. ويعلن الكاتب أن «تقاليد الأيام الغابرة قد تركت فى نفوسنا أثراً يميل بنا إلى التحكم فى المرأة بقدر ما تسمح لنا ظروف الزمان ولو أننا فكرنا بقليل من الروية لأدركنا أن وسائل ذلك التحكم المادية قد زالت بالفعل ولم يبق فى يدنا غير الوهم ولو أن المرأة نادت علينا مجدة فى ثورتها لما وجدنا من سلاح نقاوم به ثورتها لنسترد ما كان لنا عليها من سلطان عند ذلك يسقط فى أيدينا ونصبح ضحكة المستبدين «وينصح الكاتب الرجال قائلا «فخير لنا وألف خير أن ننزل من تلقاء أنفسنا عن ذلك السلاح فنبقى على مودة أخواتنا ونثبت للعالم كله أننا ونحن نطالب بحريتنا المغصوبة نلقى راضين مختارين ذلك السلاح الذى لم نسع إليه سعيا ولكن ظروف الزمان هى التى تركته عفوا بين أيدينا. وإلا فالويل لنا يوم أن تثور النساء».[2].

ومما يجدر ذكره أن صحيفة (السياسة) كانت أول صحيفة تخصص صفحة كاملة أسبوعيا للسيدات سمتها (صحيفة السيدات) وكانت تحتل دائما الصفحة الثالثة من الجريدة وتظهر يوم الجمعة من كل أسبوع وكانت تتضمن مقالات متعددة تدافع عن المرأة وحقها فى التعليم والعمل وتدعو إلى الارتفاع بمستواها الثقافى والفكرى. بل ان تلك الصفحة كثيراً ما قدمت أفكارا جريئة -بمقياس ذلك العصر- مثل الدعوة إلى رفع سن زواج الفتيات حيث أكدت الصحيفة «أن تزويج الفتاة قبل بلوغها السن المعقولة عمل وخيم العوائق يؤذى صحتها ويضعف نسلها إلى حد خطير ويحرمها فرصة التعلم والاستنارة فتكون أما جاهلة لا تقدر على تربية أطفالها»[3].

ولقد شهدت تلك الفترة أيضاً ظهور عدد من الكاتبات المصريات اللائى لعبن دوراً هاما فى الدعوة لتحرير المرأة.. وقد اتخذت مساهمة الكاتبات المصريات فى قضية تحرير المرأة طريقين:

الأول: الكتابة فى الصحف الكبيرة مثل اللواء والمؤيد والجريدة والأخبار والسياسة والأهرام وغيرها.

الثانى: إصدار الصحف والمجلات النسائية مثل مجلة (الفتاة) الشهرية التى أصدرتها هند نوفل فى الإسكندرية عام ١٨٩٢ ومجلة (مرآة الحسناء) نصف الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (مريم مرهم) فى عام ١٨٩٦ ومجلة (السيدات والبنات) الشهرية التى أصدرتها (روزا انطون) بالإسكندرية عام ١٩٠٢ ومجلة (فتاة الشرق) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (جميلة حافظ) عام ١٩٠٧ ومجلة (ترقية المرأة) الشهرية التى أصدرتها (فاطمة راشد)

---

(١) السفور - ٢٢ يناير ١٩٢٢ مقال بعنوان (المرأة فى ميدان العمل).

(٢) السفور - ٣ فبراير ١٩٢٢.

(٣) السياسية : ٤ يونيو ١٩٢٣ مقال بعنوان (الفتاة المصرية وسن الزواج).

عام ١٩٠٨ ومجلة (الجنس اللطيف) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة ملكة سعد ومجلة (فتاة النيل) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (سارة الميهية) فى عام ١٩١٣ ومجلة (المرأة المصرية) الشهرية التى أصدرتها بلسم عبدالملك بالقاهرة في عام ١٩٢٠ ومجلة (النهضة النسائية) الشهرية التى أصدرتها لبيبة هاشم بالقاهرة عام ١٩٢١ ومجلة (السيدات) الشهرية التى أصدرتها بالاسكندرية روزا أنطون حداد، وصحيفة (الرجاء) الأسبوعية التى أصدرتها ليلى عبدالحميد الشريف بالقاهرة عام ١٩٢٢.

وتكتب سلمى طنوس فى (المقتطف) تطالب بتعليم المرأة لإتاحة الفرصة أمامها للعمل إذا ما اضطرتها الظروف لذلك فتقول «وما هو ضرورى للبنات أيضاً أن تتقن البنت علما من العلوم أو فنا من الفنون أو حرفة من الحرف تحذرا من نوائب الزمان وتقلب الأيام»(١).

أما (باحثة البادية) فإنها تكتب فى صحيفة (الجريدة) العديد من المقالات تحت عنوان (نسائيات) جمعتهما بعد ذلك فى كتاب ولقد كانت قضية تعدد الزوجات من أهم القضايا التى تعرضت لها حيث ذكرت أن المرأة إذا ابتليت بالضرة انطفأ سراج بهجتها وحل مكانه نار حقدها وذوى غصن قدها وزرعت محله بذور شرورها»(٢).

وتعلم الكاتبة أنها لا تعذر الرجل الذى يتزوج مرتين إلا إذا تعذر عيشه هنيئا مع زوجته الأولى لسبب ما شرعيا كان أو غير شرعى، وهى ترى أن «الطلاق على كرهه أسهل وقعا وأخف ألما من الضرة فالأول - شقاء وحرية والثانى شقاء وتقييد».

وتكتب لبيبة هاشم فى (الجريدة أيضاً) تؤكد أن «المرأة خلقت مساوية للرجل فى كل شىء بدليل أنها متممة له لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ نوعه فكلاهما لازم للآخر على نسبة متساوية وبعبارة أصح كليهما شخص واحد فى جسمين ومتى سلمنا بهذه النظرية لا يسعنا إلا التسليم بها فلا يمكننا تفضيل شطر على شطر فى ذلك الإنسان الكامل»(٣).

وهى ترى أنه «لظلم بين أن لا تتعلم المرأة وتفهم أنها مخلوق حى كالرجل مماثلة له فى الخلق والتركيب ولها حقوق كما عليها واجبات عظيمة الأهمية ثم ترى من جهة أخرى حقوقها مهضومة وشخصيتها مداسة ومنزلتها منحطة.. ولعمرى فإنه لأفضل لها ألف مرة أن تظل عمياء جاهلة محاسن الوجود من أن تعالج عينيها حتى تبصر النور ثم تجبر على وضع عصابة تحول دون انطلاق بصرها فى الكون».. ورغم ذلك تعلن لبيبة هاشم أنه «أما وقد أخذت المرأة تسير فى سلم الارتقاء فصار يستحيل على الرجل أن يستمر على الوقوف فى سبيل حريتها».

وتكتب (نبوية موسى) فى صحيفة الأهالى تطالب بحق المرأة فى العمل.. قائلة ان اقتصار المرأة على تعلم أعمال المنزل وما يتعلق به يخفى كثيراً من مواهبها العقلية والجسمية لعدم

---

(١) المقتطف - أول ابريل ١٨٨٤ مقال بعنوان (تعليم النساء وتربيتهن).

(٢) الجريدة : ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (تعدد الزوجات والضرائر).

(٣) الجريدة : ٦ يونيه سنة ١٩١٠.

استعمالها»[1]. ومؤكدة أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق المرأة عاجزة كما يزعمون بل خلقها كالرجل جسما وذكاء واستعدادا فقد خلق لها عينين ولسانا وقدمين وغير ذلك من الأعضاء الناقصة ولم يميز الرجل عليها في شيء من هذا ولم يكتب على هذه الأعضاء أنها إنما خلقت لطهو الطعام وتنظيف الأواني والمشي على البساط بل هي صالحة لذلك إذا وجد وهي فوق ذلك صالحة للأعمال الأخرى إن دعت الحاجة».

وترى (فاطمة راشد) أن أول سبب لانحطاط المرأة في الديار المصرية هو (الجهل وفساد التعليم.. أما الجهل فأمره أشهر من أن يذكر وأما فساد التعليم فيكفي دليلا عليه أن البنت المتعلمة لا تزيد عن الجاهلة شيئا يذكر بل ربما تكون الجاهلية أكمل منها في بعض الأحيان وذلك راجع إلى عدم اعتناء الحكومة بأمر تربيتها وإلى تهاون الآباء بذلك أيضاً»[2]. ثم تطالب فاطمة راشد الحكومة «بالصرف على البنات كما تصرف على الذكور بالمساواة لأنهن نصف هذه الهيئة ولهن الحق في المطالبة بنصف ما تصرفه الحكومة لتعليم الذكور وحث الآباء والأمهات على عدم أخذ بناتهن من المدارس بمجرد القراءة والكتابة لأنها ليست الغاية المقصودة بل هي وسيلة توصلهن إلى الغاية».

وتطالب (ملكة سعد) في إحدى افتتاحيات مجلة (الجنس اللطيف) التي كانت تصدرها وترأس تحريرها بالعمل على «ترقية شعور المرأة - المصرية وإعدادها بالوسائط الأدبية أن تكون في يوم ما في مستوى واحد مع المرأة الغربية»[3].

ثم تؤكد الكاتبة أن «انحطاط المرأة المصرية قد أدى إلى انحطاط الشئون العامة في مصر وهوى بها إلى أحط درجات الانحطاط»[4]. وهي ترى أن الغرض من تعليم المرأة لا يجب أن يكون هدفه فقط الاختصار على القراءة والكتابة بل أن يعدها لمزاولة بعض الأعمال تحسبا لظروف الحياة والزمن فهي تعتقد أن النساء إذا تعلمن تعليما صحيحا يمكنهن حينئذ أن يقمن بما يقوم به الرّجال من الأعمال - بل يمكنهن مزاحمتهن في الأعمال ولو أن العناية وجهت لتعليم المرأة في العصور الخوالي واهتم المصلحون بكسر قيود التقاليد القديمة والعادات الرثة التي كانت مقيدة بها لأصبحت حالتها اليوم غير حالتها بالأمس ولكان لها في الهيئة الاجتماعية مقام غير هذا المقام»[5].

أما (سارة الميهية) رئيسة تحرير مجلة (فتاة النيل) فإنها تعتقد أنه لا توجد بمصر نهضة نسائية كما يدعي البعض فالذي يمكننا أن نقوله إزاء هذه النهضة إن كان ثمة نهضة أنها نهضة وهمية ولا وجود لها إلا في عالم الصحف والنشر فقط»[6].

---

(١) الأهالي : ٢٣ مارس ١٩١١ مقال بعنوان (الرجل والمرأة واحتياجها إلى الرجل).
(٢) ترقية المرأة - صفر ١٣٢٦ هـ مقال بعنوان (أسباب انحطاط المرأة المصرية).
(٣) الجنس اللطيف - ٤ يوليو ١٩٠٨.
(٤) الجنس اللطيف : أغسطس ١٩٠٨ مقال بعنوان (المرأة في مصر).
(٥) الجنس اللطيف : فبراير ١٩٠٩ مقال بعنوان (هل يمكن للنساء أن يقمن بما يقوم به الرجال من أعمال).
(٦) فتاة النيل : أول محرم الحرام سنة ١٣٣٢.

لذلك تطالب الكاتبة بضرورة أن تقـوم النهضة النسائية أولاً على أسـاس متين وأن تكون لها مبادىء صحيحة الغرض ثم يجب أن يقوم بهـا نساء يعقلن ويفهمن لكى يكون لهن رأى مقبول يدعم النهضة النسـائية المأمولة فكل بناء يقوم على أساس غير مـتين يتداعى قبل أن يتم .. بل لا يتم».

وترى (لبيبـة أحمد) رئيسة تحرير مـجلة (النهضة النسائية) أن «المرأة والرجل عـاملان قويان على رقى الأمة وبلوغها غاية من الكمال لا يستهان بها»(١) .وهى تعتقد أنه «إذا شق الرجل عصا الطاعة وخرج على زوجته فلم يحترم لها إرادة ولـم يستشرها فى أمر من أمور بيتها .. فهنا تكون الطامة الكبرى».

وتؤكد الكاتبة أن تجاهل الرجل للمـرأة دليل على أن الرجل المصرى «مـا زال ينظر إلى المرأة نظرته إلى الحـريم فى العصـور البائدة» وتطالب الكاتبـة أخيـراً بضرورة الاهتـمام بتـعليم المرأة لتقريب المسافة بينها وبين الرجل.

وفى مقال لليلى عبدالحميد الشريف رئيسة تحرير صحيفة (الرجاء) تذكر الكاتبة أن المرأة فى الزمن الماضى «كانت كمية مهملة ولا رأى لها ولا حياة ذات تأثير فى الأحوال الاجتماعية بل لقد تطرف بعض الهمجيين إلى أن عدوها عاراً على أبيهـا فوأدوها حية شنع الله عليهم فى محكم تنزيله»(٢) .. ثم تؤكـد صاحـبة الرجـاء أن المرأة مسـاوية للرجل وأن التـاريخ يؤيد ذلك» فهـذه بلقيس أتت بالعجب العـجاب من السياسة الناضـجة التى رجحت كفتهـا على عظماء الرجال.. ولقد اعتلى عرش مصـر فى أزمان عريقة فى القدم بعض السيدات المصريات وهذه حـتشبسوت فإنها أدخلت الاصلاحات فى الديار المصرية ما سطره التاريخ من نور .. وبالجملة فتأثير المرأة فى التاريخ الإنسانى أعظم من أن يتجاهله أحد»(٣).

وهكذا يتبين صحة ما ذهبنا إليـه فى بداية هذا الفصل – من أن الدعوة إلى تحرير المرأة كانت تسيـر جنبا إلى جنب مع الدعـوة إلي الحرية بشكل عام. فلم يكـن طبيعـيا ولا منطقيـا أن يدعو المجتمع المصرى إلى الحرية بينما ينكرها على المرأة المصرية ، التى تشكل نصف هذا المجتمع.

* * *

(١) النهضة النسائية : آخر يوليو ١٩٢١ مقال بعنوان (السعادة الزوجية).
(٢) الرجاء : ٩ فبراير ١٩٢٢.
(٣) الرجاء : ١٦فبراير سنة ١٩٢٢.

الخاتمة

لقد أكدت هذه الدراسة صحة الفرض الذى طرحناه فى بداية البحث .. والذى يقول ان الفكر الليبرالى فى مصر كان نتيجة للتحولات البرجوازية التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى والتغير الذى أصاب تركيبه الاجتماعي والاقتصادي.. وحركة القوى الاجتماعية فيه خلال فترة الدراسة.

فالفكر الليبرالى فى مصر كان نتاج حركة اجتماعية وصراع طبقى بين الاقطاع والبرجوازية حين عجزت علاقات الإنتاج الإقطاعية المتخلفة عن التلاؤم مع قوى الإنتاج الجديدة.. وأنه قد ظهرت فى مصر أشكال اقتصادية رأسمالية دخلت بالتدريج فى صراع مع الأشكال الاقتصادية الإقطاعية.. وأنه بنمو الرأسمالية فى مصر تكونت أفكار ليبرالية بدأت تخوض صراعا ضد الأفكار الإقطاعية القديمة حتى نجحت فى أحوال كثيرة أن تهزمها وتحل محلها وبذلك يمكن فهم حركة الترجمة والبعثات العلمية إلى أوربا.. ليس باعتبارها أدوات لاستيراد الفكر الليبرالى وإنما باعتبارها مظاهر لبعض جوانب الصراع الذى كان دائرا داخل المجتمع المصرى بين البرجوازية والإقطاع.

فالليبرالية المصرية هى إذن انعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الفكر المصرى. وإن كان هذا لا ينفى تأثير الفكر الأوربى على الفكر المصرى.

كما كشفت هذه الدراسة عن الدور البارز الذى لعبته الصحافة المصرية فى وضع الأساس الأيديولوجى للفكر الليبرالى فى مصر سواء فى مجال الفكر القومى أو الفكر الديمقراطى أو فيما يتعلق بقضايا الحريات.

وفيما يتعلق بالفكر القومى فقد لاحظنا خلال دراستنا لصحافة تلك الفترة ان الفكر المصرى قد تصارعته ثلاثة تيارات رئيسية: تيار الوطنية المصرية.. وتيار العروبة وتيار القومية الإسلامي أو ما كان يسمى وقتها (الجامعة الإسلامية).

وفيما يتعلق بالتيار الأول.. فقد لوحظ أن فكرة «الوطنية المصرية» قد بدأت غامضة غير محددة .. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.. وقد تم ذلك عندما أخذت الفكرة طابعا علمانيا وتخلصت من أى ارتباط أو تأثر أو انفعال بدولة الخلافة العثمانية.

وقد كانت فكرة الوطنية تنطلق فى الصحافة المصرية من اعتبار أن الشعب المصرى (أمة) متكاملة له (قومية) متميزة عن غيرها من القوميات تماما كالقومية الفرنسية أو الإنجليزية.. وكانت الصحف المصرية ترى أن مقومات هذه الأمة وتلك القومية قائمة فى مصر منذ آلاف السنين.. إذ كانت فكرة العروبة ما تزال تنمو حتى نهاية فترة البحث . على استحياء شديد.

ولقد تكونت (الوطنية المصرية) فى الصحافة المصرية من خلال طرح عدة قضايا هامة فى مقدمتها قضايا: الوحدة الوطنية.. وإيقاظ الشعور الوطنى.. وبعث المجد المصرى القديم وطرح شعار مصر للمصريين. وقد ساعد على نمو فكرة الوطنية المصرية تحدى الاحتلال للشعور الوطنى عند الشعب المصرى .. لذلك فإن الدعوة للاستقلال ومحاربة الاحتلال الأجنبى كانت دائماً الخلفية القائمة وراء أية قضية من قضايا الوطنية المصرية.

كذلك فإن سيادة فكرة (الوطنية المصرية) على الفكر القومى فى مصر فى الفترة التى تناولها البحث لا تعنى عدم تداول أفكار قومية أخرى فى ساحة العمل الصحفى والسياسى فى مصر مثل فكرة العروبة أو فكرة الجامعة الإسلامية.

ففى صحافة تلك الفترة (أفكار وآراء تدعو للوحدة العربية وأفكار أخرى تدعو للوحدة الإسلامية ورغم أن فكرة (الجامعة الإسلامية) كان لها نفوذ كبير فى الصحافة المصرية فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى.. إلا أن السيادة ظلت لفكرة (الوطنية المصرية) ومن أجلها نشبت العديد من المعارك الفكرية بين دعاة الوطنية المصرية ودعاة العروبة ودعاة الوحدة الإسلامية.

وفى مجال الفكر الديمقراطى فقد لاحظنا أن الصحافة المصرية قليلا ما كانت تستخدم كلمة (ديمقراطية) كان يستعاض عنها بأحد الاصطلاحين التاليين: «سلطة الشعب» أو «حكم الشعب».

كذلك فإن مفهوم الديمقراطية الليبرالية أى التى تقف عند حدود الديمقراطية السياسية ظل هو المفهوم السائد على الفكر المصرى والغالب على كتابات الصحفيين والكتاب المصريين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم بدأت تظهر بعد الحرب وبالذات بعد ثورة ١٩١٩. ارهاصات للمفهوم الاجتماعى أو الاشتراكى للديمقراطية عند بعض الكتاب ذوى الميول الاشتراكية مثل عزيز ميرهم أو عند بعض الكتاب الليبراليين من الذين كانوا يتميزون بنزعة إنسانية مثالية مثل الدكتور طه حسين.

وفى مجال الفكر الديمقراطى أيضاً لعبت الصحافة المصرية دوراً كبيراً فى الدعوة إلى الحكم المقيد عن طريق شن هجموم عنيف ودائم على أنظمة الحكم الاستبدادية والمطلقة.

كذلك فقد اهتمت صحف تلك الفترة بالحياة النيابية فى مصر بحيث يرجع إلى الصحافة المصرية الفضل الأول فى رفع مطلب المجلس النيابى ليحتل مكانه فى مقدمة أهداف الحركة الوطنية المصرية وبحيث صار هذا المطلب يتلو مباشرة مطلب الاستقلال والجلاء.

وفيما يتعلق بإنشاء مجلس نيابى مصرى فقد تنازع الصحف المصرية تياران رئيسين:

التيار الأول: وهو التيار الرئيسى والغالب على الصحافة المصرية.. وقد كان يطالب بإنشاء مجلس نيابى مصرى وإقامة حياة نيابية حقيقية.

التيار الثانى : وهو تيار لا يرفض مبدأ إقامة حياة نيابية ولا إنشاء مجلس نيابى ولكنه يعتقد أن الظروف السياسية فى مصر لم تنضج إلي الحد الذى يمكن معه إعطاء الشعب

المصرى مثل هذه الحقوق لذلك كانت مطالب أكثر المندرجين تحت لواء هذه التيار تنحصر فى مجرد العمل على تطوير وتوسيع اختصاصات المجالس شبه النيابية القائمة حتى تصل البلاد بالتدريج إلى المجلس النيابى..

كذلك فقد طرحت الصحافة المصرية قضية الدستور بصفتها جزءا عضويا من مطلب المجلس النيابى.. وكان الاصطلاح المستخدم فى ذلك الوقت للتعبير عن مطلب الدستور هو «الدستور النيابى».

لذلك يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى أثيرت حول المجلس النيابى .. أثير مثلها عند طرح قضية الدستور مثل القضايا المتعلقة بمدى أهلية المصريين للدستور؟ وممن يطلب الدستور.. من الخديو صاحب السلطة الشرعية أم من الاحتلال صاحب السلطة الفعلية؟

كذلك يلاحظ أن قضية الدستور لم تطرح كقضية حية ومطلب شعبى - فى الصحافة المصرية إلا بعد عام ١٩٠٤ عندما تقدمت الجمعية العمومية بطلب إنشاء المجلس النيابى.. فقد جر الحديث عغن المجلس النيابى إلى طرح مطلب الدستور على أساس أن المجلس النيابى لا يقوم بدون وجود الدستور الذى يحدد شكل النظام السياسى للدولة وحقوق المصريين وواجباتهم ومن بينها المجلس النيابى.

وعندما صدر دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ اهتمت الصحافة المصرية بمناقشته وانتقاد بعض نصوصه وهاجمت المبادىء الرجعية فيه وطالبت بتعديله، كذلك قامت الصحف المصرية بالدفاع عن الدستور عندما بدأت محاولات القصر وسلطات الاحتلال للاعتداء على الدستور بعد مقتل السردار واستقالة وزارة سعد زغلول.. وحول الدستور وبسببه جرت كثير من المعارك الفكرية بين مختلف الصحف المصرية وإليها يرجع الفضل فى بلورة الكثير من المبادى الدستورية فى البلاد.

وأخيراً فإن تطور الفكر الديمقراطى فى مصر.. تجسد فى ظهور الأحزاب عام ١٩٠٧ وما بعدها ، وفى هذا المجال كشف البحث عن حقيقتين هامتين:

الحقيقة الأولى: أنه إذا كانت الأحزاب السياسية فى مصر ثمرة من ثمرات الصحافة .. (فقد نشأت الأحزاب من قلب الصحف المصرية: الحزب الوطنى من صحيفة اللواء وحزب الأمة من الجريدة وحزب الاصلاح من المؤيد).

فإن العكس صحيح أيضاً بمعنى أن الصحافة المصرية قد استفادت فوائد جمة وانتعشت فى ظل الحياة الحزبية فى مصر.. ذلك أن وجود الأحزاب ساعد على نمو الصحف المصرية.. واتساع حجم القراء بما خلقته من نشاط سياسى فى المجتمع المصرى أدى إلى ازدياد عدد المتابعين والمهتمين بتطور الأحداث والقضايا السياسية.. كذلك يرجع إلى النشاط السياسى الذى خلقته الأحزاب الفضل فى تعدد الصحف السياسية لزيادة الاهتمام بصحافة الرأى وتبلور

الكثير من الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية لدى الجماهير.. كما أن المناقشات الحزبية بين الصحف قد هيأت الفرصة لظهور جيل كامل من الكتاب والمعلقين السياسيين.

الحقيقة الثانية: أن أى محاولة معاصرة لإدانة أو انتقاد التجربة السابقة فى مصر تصير محاولة بعيدة عن الموضوعية إذا ما تجاهلت أن تلك التجربة كانت محكومة باعتبارين هامين كانا يعوقان نموها وأولها:

انعدام الحياة النيابية التى هى المتنفس الطبيعى للأحزاب السياسية خلال المرحلة الأولى من التجربة الحزبية (١٩٠٧ - ١٩١٤).

أما ثانى هذين الاعتبارين فيتمثل فى وجود سلطات الاحتلال التى كانت تعمل بلا هوادة على إفساد الحياة الحزبية إما عن طريق الإرهاب والقمع وإما عن طريق البذل والترغيب وشراء الضمائر والنفوس الضعيفة.. وإذا كانت قد توفرت للتجربة الحزبية فى مرحلتها الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٢) الحياة النيابية إلا أنها ظلت (سواء التجربة أو الحياة النيابية) محكومة بالاعتبار الثانى وهو وجود احتلال أجنبى يستخدم الترهيب والترغيب لإفساد الحياة الحزبية فى مصر بالقدر الذى يتلاءم مع مصالحه.

وأما فيما يتعلق بقضايا الحريات فقد لعبت الصحافة المصرية دوراً بالغ الأهمية فى الدعوة إلى حرية الفكر وما يرتبط بها من حرية الصحافة والكتابة وحرية النشر والقول والخطابة وحرية الاجتماع.

وقد خاضت الصحافة المصرية الكثير من المعارك الفكرية والسياسية من أجل تثبيت هذه الحريات فى الفترة التى تناولناها بالبحث وكانت الصحافة تعتبر دفاعها عن هذه الحريات وبالذات حرية الصحافة بمثابة دفاع - فى الوقت نفسه - عن وجودها واستمرارها فى مواجهة عمليات التعطيل والمصادرة التى تعرضت لها من قبل السلطة الاستبدادية للاحتلال والخديوية.. ثم القصر بعد ذلك.

كذلك فقد لاقت فكرة الحرية الاقتصادية أو الاقتصاد الحر باعتبارها الجانب الاقتصادى لليبرالية اهتماما ملحوظا من الصحافة المصرية وخاصة أن الفترة التى تناولها البحث قد شهدت تطورا ملموسا فى عملية انتقال المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الرأسمالية.. وبداية غزو الرأسمالية الأوربية وخاصة الرأسمالية الإنجليزية لمصر ومحاولتها ربط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى الاستعمارى العالمى.. لذلك كان من الطبيعى أن تسير الدعوة إلى الاقتصاد الحر فى مصر فى مواجهة الاستعمار القائم فى خطين متلازمين:

أولا: تشجيع الصحف للنشاط الفردى الحر والدفاع عن الملكية الفردية وحرية النشاط التجارى والصناعى والزراعى والاهتمام بكل ألوان النشاط الاقتصادى القائم على المبادىء الفردية.

ثانيا: الهجوم المستمر الذى قادته الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها فى تلك الفترة.. على تسلل الرأسمالية الأوربية وخاصة الإنجليزية إلى الاقتصاد المصرى.. فقد رفعت الصحف شعار «الاستقلال المالى» تارة أو «الاستقلال الاقتصادى» تارة أخرى أو ما كانت تطلق عليه فى السنوات التى نتناولها بالبحث (بالتحرر الاقتصادى على أساس الاستقلال

السياسى لا قيمة له بدون الاستقلال الاقتصادى.. وعلى هذا الأساس ظهرت أفكار مثل إنشاء مجلس وطنى مصرى بأموال وطنية.. وإنشاء شركات مساهمة مصرية من أجل حماية المصريين من استغلال الأجانب.

أما فيما يتعلق بالفرض الثانى: الذى افترضناه فى بداية هذا البحث فما لاشك فيه أن هذه الدراسة قد أتاحت الفرصة لنا لكى نضع أيدينا على كثير من الآثار الفكرية الهامة لعدد من كبار المفكرين والكتاب والصحفيين المصريين التى لم يسبق كشفها من قبل وبالتالى لم يسبق تناولها بالتحليل أو الدراسة.. وقدألقى الكشف عن هذه الآثار أضواء جديدة على اتجاهات ومواقف هؤلاء الكتاب تجاه بعض القضايا الهامة التى شغلت العقل المصرى فى الفترة التى تناولها البحث مما يدفعنا إلى المطالبة بتصحيح كثير من الأفكار والمعلومات التى كشفت نتائج هذا البحث عن خطئها. مثال ذلك القول بأن الحركة الوطنية لم تنشأ إلا على يد مصطفى كامل والقول بأن الشعور الوطنى فى مصر قد انهار بعد الاحتلال البريطانى)..

والقول بأن مصطفى كامل وكتاب الحزب الوطنى قد اتخذوا موقفا رجعيا من حركة تحرير المرأة.. والقول بأن الحياة الحزبية قد أدت إلى إفساد الحياة السياسية فى مصر.. فقد كشفت هذه الدراسة عن أن الحركة الوطنية المصرية قد بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال البريطانى وأن الشعور الوطنى فى مصر لم ينهر وإنما ظلت المقاومة المصرية للاحتلال الإنجليزى قائمة طوال الفترة التى تناولناها بالبحث.

كذلك كشفت هذه الدراسة عن أن مصطفى كامل وكتاب الحزب الوطنى قد وقفوا مع حرية المرأة ونادوا بحقها فى التعليم والعمل.. بل والمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد.

كما أكد هذا البحث أيضا أن الأحزاب المصرية قد لعبت دورا هاما فى مقاومة نفوذ الاحتلال الأجنبى فى مصر.. والسلطة الاستبدادية للخديوية ثم القصر بعد ذلك.. وإليها يرجع الفضل فى تدعيم صحافة الرأى وبلورة الكثير من المذاهب والتيارات الفكرية التى ساهمت بدورها فى تطوير المجتمع المصرى كذلك فقد لعبت الأحزاب المصرية دوراً كبيراً فى تدعيم الحياة النيابية فى مصر وحمايتها من تدخل القصر أ وسلطات الاحتلال البريطانى.

وبالإضافة إلى ذلك كله فقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من الحقائق الجديدة عن المعارك الفكرية التى خاضتها الصحافة المصرية ضد الحكم المطلق واستبداد الخديوية بعد ذلك وتدخل سلطات الاحتلال البريطانى فى شئون البلاد وتسلل النفوذ الأجنبى السياسى والاقتصادى.

وأخيرا فلعل هذه الدراسة أن تؤكد أنه ما زال فى تاريخ مصر الحديث وفى تاريخ الصحافة المصرية الكثير من الصفحات المجهولة التى تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء ولعل ذلك أن يكون حافزا أمام الجيل الجديد من الدارسين والباحثين للتنقيب بين صفحات هذه الفترة الهامة من تاريخ الصحافة المصرية ومن تاريخ مصر الحديث.. لإعادة اكتشافها من جديد بل إعادة اكتشاف أنفسنا وإلقاء الضوء على مزيد من الحقائق المجهولة فى حياتنا الفكرية والثقافية المعاصرة.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً : الصحف

الصحيفة	التاريخ
(١) الوقائع المصرية	١٨٢٨/١٢/٣
(٢) روضة الأخبار	١٨٧٤/١١/٢٩
(٣)الأهرام	١٨٧٦/٨/٥
(٤)مصر	١٨٧٧/٤
(٥)الوطن	١٨٧٧/١١/١٧
(٦)التجارة	١٨٧٨/٥/١٣
(٧)الاسكندرية	١٨٧٨/٧/١١
(٨)مرآة الشرق	١٨٧٩/٢/٢٤
(٩)الكوكب المصرى	١٨٧٩/٥/١٥
(١٠) الوقت	١٨٧٩/٥/١٦
(١١)المحروسة	١٨٨٠/١/٥
(١٢) العصر الجديد	١٨٨٠/١/٨
(١٣) النجاح	١٨٨١ /
(١٤) الاتحاد المصرى	١٨٨١/١/٢
(١٥)البرهان	١٨٨١/٥/٥
(١٦)الطائف	١٨٨١/٧/١٠
(١٧) المفيد	١٨٨١/١٠/٥
(١٨)مصر (الثانية)	١٨٨١/١٢/٣
(١٩)الزمان	١٨٨٢/٣/٦
(٢٠) مرآة الشرق	١٨٨٢/٤/٦
(٢١) الأحوال	١٨٨٢/٦/٢
(٢٢) الاعتدال	١٨٨٢/٧/٢١
(٢٣) السفير	١٨٨٢/٨/٢١
(٢٤) المقتطف	١٨٨٤
(٢٥) القاهرة	١٨٨٥/١١/٢٣

(٢٦) الصادق	١٨٨٦/٩/٢
(٢٧) الآداب	١٨٨٧/٢/٣
(٢٨) المقطم	١٨٨٩/٢/١٤
(٢٩) المؤيد	١٨٨٩/١٢/١
(٣٠) الأستاذ	١٨٩٢/٨/٢٣
(٣١) الهلال	١٨٩٢/٩/
(٣٢) الفتاة	١٨٩٢/١١/٢٠
(٣٣) المدرسة	١٨٩٣/٢/١٨
(٣٤) مصر	١٨٩٥/١١/٢٢
(٣٥) مرآة الحسناء	١٨٩٦/١١/١
(٣٦) المنار	١٨٩٨/٣/١٥
(٣٧) مصباح الشرق	١٨٩٨/٤/١٤
(٣٨) عزل البنات	١٨٩٩/٢/٢٧
(٣٩) اللواء	١٩٠٠/١/٢
(٤٠) الهوانم	١٩٠٠/٤/١٥
(٤١) المرأة فى الإسلام	١٩٠١/٣/٢٥
(٤٢) السيدات والبنات	١٩٠٣/٤/١
(٤٣) فتاة الشرق	١٩٠٦/١٠/١٥
(٤٤) الريحانة	١٩٠٧/٢/٢٧
(٤٥) الجريدة	١٩٠٧/٣/٩
(٤٦) المؤيد الأسبوعى	١٩٠٧/٤/٢٥
(٤٧) الدستور	١٩٠٧/١١/١٦
(٤٨) ترقية المرأة	١٩٠٨/٣/٣
(٤٩) الأحرار	١٩٠٨/٣/١٥
(٥٠) القطر المصرى	١٩٠٨/٤/٢٤
(٥١) وادى النيل	١٩٠٨/٥/٢
(٥٢) ضياء الشرق	١٩٠٨/٥/٢
(٥٣) الجنس اللطيف	١٩٠٨/٧/٥

(٥٤) مصر الفتاة	١٩٠٨/١٢/١
(٥٥) الشعب	١٩٠٩/٢/٥
(٥٦) العلم	١٩١٠/٣/٧
(٥٧) البلاغ المصرى	١٩١٠/٧/٩
(٥٨) الأهالى	١٩١٠/١٠/١٩
(٥٩) فتاة النيل	١٩١٣/١١/٣٠
(٦٠) الكشكول	١٩١٤/٦/٥
(٦١) السفور	١٩١٥/٥/٢١
(٦٢) النظام	١٩١٩/٧/٣٠
(٦٣) المرأة المصرية	١٩٢٠/١/
(٦٤) الأخبار	١٩٢٠/٢/٢٢
(٦٥) السيدات	١٩٢١
(٦٦) النهضة النسائية	١٩٢١/٧/
(٦٧) اللواء المصرى	١٩٢١/٨/٢٣
(٦٨) الرجاء	١٩٢٢/٢/٩
(٦٩) السياسة	١٩٢٢/١٠/٣٠
(٧٠) البلاغ	١٩٢٣/١/٢٥
(٧١) المرأة الجديدة	١٩٢٤/٩/١١
(٧٢) كوكب الشرق	١٩٢٤/٩/٢١

ثانياً : الكتب: والدراسات العربية

٧٣ - إبراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - مطبعة الآداب - القاهرة ١٩٥١.

٧٤ - إبراهيم عبده - جريدة الأهرام - تاريخ وفن - مؤسسة سجل العرب - القاهرة - ١٩٦٤.

٧٥- ابراهيم عامر - الأرض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٥٨.

٧٦- ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة - ١٩٥٧.

٧٧- أحمد جامع - الرأسمالية الناشئة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٨.

٧٨- أحمد بهاء الدين - أيام لها تاريخ - كتاب اليوم - القاهرة.

٧٩ - أحمد رشاد - مصطفى كامل - مطبعة دار السعادة - القاهرة - ١٩٥٨.

٨٠ - أحمد لطفى السيد - حياتى - كتاب الهلال - القاهرة.

٨١ - أحمد عبدالرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧.

٨٢ -أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧.

٨٣ - أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٣٤.

٨٤ -أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - مطبعة شفيق باشا - القاهرة - ١٩٢٨.

٨٥ - أحمد طربين - الوحدة العربية - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة - ١٩٥٧.

٨٦ - أحمد سويلم العمرى - المجتمع العربى وتطوراته الاجتماعية والسياسية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٥.

٨٧ - أمين مصطفى عفيفى عبدالله - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٤.

٨٨ - أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ - دار الكاتب العربى - القاهرة.

٨٩ - أنطون سعادة - نشوء الأمم - دار الثقافة - بيروت - ١٩٥٧.

٩٠ -أنور الجندى - القومية العربية والوحدة الكبرى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢.

٩١ - أنور الجندي - الصحافة السياسية في مصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٢.

٩٢ - أنيس صايغ - الهاشميون والثورة العربية الكبرى - دار الطليعة - بيروت.

٩٣ - أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - دار الطليعة - بيروت.

٩٤ - بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى - المدخل فى علم السياسة - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٥٩.

٩٥ - بيلينا / جينسكايا - مسألة الأمة - ترجمة رفعت السعيد - مكتبة يوليو للترجمة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٦.

٩٦ - تشارلز آدمز - الإسلام والتجديد فى مصر - ترجمة عباس محمود - لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية - القاهرة - ١٩٣٥.

٩٧ - تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية - ترجمة عبدالحميد العبادى - ومحمد بدران - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥٩.

٩٨ - تيودور مايرغرين - الليبرالية والموقف الليبرالى - ترجمة جورج زيناتى وفوزى قبلاوى - المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر - بيروت.

٩٩ - تشارلز فرنكل - أزمة الإنسان الحديث - ترجمة نقولا زيادة - مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٥٩.

١٠٠ - جورجى زيدان - تراجم مشاهير الشرق فى القرن ١٩ - الجزء الأول والثاني - مطبعة الهلال - القاهرة - ١٩٢٢.

١٠١ - جورج سول - المذاهب الاقتصادية الكبرى - ترجمة راشد البراوى - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٦٥.

١٠٢ - جاكوب لانداو - الحياة النيابية والأحزاب فى مصر - ترجمة سامى الليثى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومكتبة مدبولى - بيروت - ١٩٧٣.

١٠٣ - جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال - القاهرة - ١٩٦٧.

١٠٤ - جمال حمدان - استراتيجية الاستعمار والتحرير - كتاب الهلال - القاهرة - ١٩٦٨.

١٠٥ - حازم نسيبة - القومية العربية - ترجمة عبداللطيف شرارة - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٥٩.

١٠٦ - حسين فوزى النجار - الجريدة - تاريخ وفن - رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لقسم الصحافة بآداب القاهرة.

١٠٧ - خليل صابات وسامى عزيز ويونان لبيب رزق - حرية الصحافة فى مصر - القاهرة - ١٩٧٣.

١٠٨ - خليل صابات - الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم - دار المعارف الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥٩.

١٠٩ - ذوقان قرقوط - الفكرة العربية فى مصر - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٣.

١١٠ - رئيف خورى - معالم الوعى القومى - منشورات المكشوف - بيروت - ١٩٤١.

١١١ - ساطع الحصرى - محاضرات فى نشوء الفكرة القومية - الطبعة الرابعة - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٥٩.

١١٢ - ساطع الحصرى - أبحاث مختارة فى القومية العربية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٤.

١١٣ - ساطع الحصرى - آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية - مطبعة الرسالة - القاهرة - ١٩٤٤.

١١٤ - ساطع الحصرى - العروبة أولا - دار العلم للملايين - الطبعة الرابعة - بيروت - ١٩٦١.

١١٥ - ساطع الحصرى - ما هى القومية ؟! - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٥٩.

١١٦ - سامى عزيز - الصحافة وموقفها من الاحتلال البريطانى - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨.

١١٧ - ستالين - أسس اللينينية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١١٨ - ستالين - اللينينية والمسألة القومية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١١٩ - ستالين - الماركسية والمسألة القومية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١٢٠ - سعيد عاشور - مصر فى دولة المماليك البحرية - مكتبة الأنجلو - القاهرة.

١٢١ - سعيد عاشور - ومحمد أنيس - النهضات الأوربية فى العصور الوسطى وبداية الحديثة - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥٦.

١٢٢ - سليم خليل النقاش - مصر للمصريين - الجزء السادس - مطبعة المحروسة - القاهرة - ١٨٨٤.

١٢٣ - شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية - (١٨٨٢ - ١٩٥٦) - الدار المصرية للكتب - القاهرة - ١٩٥٧.

١٢٤ - صبحى وحيدة - فى أصول المسألة المصرية - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٥٠.

١٢٥ - صلاح عيسى - الثورة العرابية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٢.

١٢٦ - صول . ك . بادوفر - معنى الديموقراطية - ترجمة جورج عزيز - دار الكرنك للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٧.

١٢٧ - طه حسين - مستقبل الثقافة فى مصر - الجزء الأول والثانى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٣٨.

١٢٨ - عبدالرحمن الرافعى - تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر - الجزءالأول - الطبعة الرابعة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥.

١٢٩ - عبدالرحمن الرافعى - عصر إسماعيل - الجزء الأول - الطبعة الثانية - مطبعة النهضة المصرية.

١٣٠ - عبدالرحمن الرافعى - الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٤٩.

١٣١ - عبدالرحمن الرافعى - عصر محمد على - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١.

١٣٢ - عبدالرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - مطبعة النهضة - الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٤٨.

١٣٣ - عبدالرحمن الرافعى - محمد فريد - رمز الاخلاص والتضحية - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابلى الحلبى - القاهرة - ١٩٤١.

١٣٤ - عبدالرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩ - دار الشعب - القاهرة - ١٩٦٩.

١٣٥ - عبدالرحمن الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول - دار الشعب - القاهرة - ١٩٦٩.

١٣٦ - عبدالعزيز الرفاعى- ثورة مصر ١٩١٩ - الطبعة الأولى - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٦.

١٣٧ - عبدالعزيز الرفاعى - فجر الحياة النيابية فى مصر الجديدة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة - ١٩٦٤.

١٣٨ - عبداللطيف حمزة - أدب المقالة الصحفية فى مصر (ثمانى أجزاء) - دار الفكر العربى - القاهرة.

١٣٩ - عبداللطيف حمزة - الحركة الفكرية فى مصر فى العهد الأيوبى والمملوكى الأول - الطبعة الأولى - دار الفكر العربى - القاهرة.

١٤٠ - عبدالرحمن البزاز - بحوث فى القومية العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٢.

١٤١ - عبدالحميد متولى - القانون الدستورى والأنظمة السياسية - الجزء الأول - الطبعة الخامسة - منشأة المعارف - الاسكندرية.

١٤٢ - عبد العزيز الدورى - الجذور التاريخية للقومية العربية - دار العلم للملايين - الطبعة الأولى - بيروت- ١٩٦٠.

١٤٣- عبد الفتاح حسنين العدوى - الديموقراطية وفكرة الدولة - الألف كتاب - القاهرة - ١٩٦٤.

١٤٤- عبد المنجى رجب - المثل الديموقراطية والنظام النيابى فى مصر- الطبعة الأولى - دار الفكر الحديث.

١٤٥- عبد الكريم أحمد - القومية والمذاهب السياسية - دار الكاتب العربى القاهرة - ١٩٧٠.

١٤٦- عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية المصرية - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨.

١٤٧- عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - الطبعة الأولى - الشركة المصرية للطباعة - القاهرة - ١٩٦٨.

١٤٨- عبد الله عبد الدايم - القومية والانسانية - منشورات دار الآداب - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٥٩.

١٤٩- عباس محمود العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية - مطبعة حجازى - القاهرة-١٩٣٦.

١٥٠- عمر الدسوقى - فى الأدب الحديث - الجزء الثانى - لجنة البيان العربى - القاهرة ١٩٥٠.

١٥١- فتحى رضوان - مصطفى كامل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٥.

١٥٢- فتحى رضوان - أخى المواطن - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٥.

١٥٣- فردريك هرتز - القومية فى التاريخ والسياسة - ترجمة عبد الكريم أحمد - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨.

١٥٤- فؤاد محمد شبل - دور مصر في تكوين الحضارة - الهيئة العامة للتأليف والطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧١.

١٥٥- فوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى مطبعة الدار المصرية - القاهرة - ١٩٥٨.

١٥٦ - فيليب حنا داود وجرجس وجبرائيل غبور - تاريخ العرب - الجزء الثالث - دار الكشاف - بيروت - ١٩٥١.

١٥٧- قسطاكى الحلبى - تاريخ تكوين الصحف المصرية - مطبعة التقدم - القاهرة ١٩٢٨.

١٥٨- كارل ماركس - الحرب الأهلية فى فرنسا - دار التقدم - موسكو - ١٩٦٣.

١٥٩- لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - جزئين - دار الهلال القاهرة - ١٩٦٩.

١٦٠- لينين - المختارات - الجزء الأول - المجلد الثالث- دار التقدم موسكو - ١٩٦٧.

١٦١- لينين- المختارات- المجلد الأول - الجزء الثانى - دار التقدم - موسكو ١٩٦٦.

١٦٢- لينين - المختارات- المجلد الأولى - الجزء الثانى - دار التقدم - موسكو ١٩٦٦.

١٦٣ - محمد أنيس - المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع - من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (محاضرات مطبوعة).

١٦٤ - محمد أنيس - المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية - من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - (محاضرات مطبوعة).

١٦٥ - محمد أنيس - محاضرات فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث - (١٥١٦ - ١٩١٤) الجزء الأول - مكتبة دار العالم العربى - القاهرة.

١٦٦ - محمد أنيس وآخرون - دراسات فى العالم العربى - مطبعة مخيمر - القاهرة ١٩٥٨.

١٦٧ - محمد انيس والسيد رجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث دار النهضة العربية - القاهرة .

١٦٨ - محمد انيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة.

١٦٩ - محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية - الجزء الأول - مطبعة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١.

١٧٠ - محمد حسين هيكل - شخصيات مصرية وغربية - كتاب روز اليوسف- القاهرة - ١٩٥٥.

١٧١ - محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور - الجزء الأول - كتاب روز اليوسف القاهرة - ١٩٥٥.

١٧٢ - محمد خليل صبحى - تاريخ الحياة النيابية فى مصر - الجزء الخامس - مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٩٣٩.

١٧٣ - محمد رفعت رمضان - على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٥٠.

١٧٤ - محمد عمارة - الأعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى - دار الكاتب العربى- القاهرة - ١٩٦٨.

١٧٥ - محمد عمارة - العروبة فى العصر الحديث - دار الكاتب العربى- القاهرة - ١٩٦٧.

١٧٦ - محمد عزيز الحبابى - من الحريات إلى التحرر - دار المعارف - القاهرة .

١٧٧ - محمد رشيد رضا - تاريخ الاستاذ الامام - الجزء الأول مطبعة المنار القاهرة - ١٩٣٠.

١٧٨ - محمد شفيق غربال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء الأول- مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٢.

١٧٩ - محمود سليمان غنام - أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ - دار الفكر الحديث القاهرة - ١٩٧١.

١٨٠ - محسن خليل - النظام الدستورى - منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٥٩.

١٨١- مريت بطرس غالى - سياسة الغدر - مطبعة الرسالة - القاهرة - ١٩٣٨.
١٨٢- مصطفى كامل - المسألة الشرقية - الجزء الأول - مطبعة اللواء - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٠٩.
١٨٣- مصطفى أبوزيد فهمي - الدستور المصرى - الطبعة الثانية - منشأة المعارف - اسكندرية - ١٩٥٨.
١٨٤- موسوعة الهلال الاشتراكى - دار الهلال - الطبعة الأولى القاهرة - ١٩٦٨.
١٨٥- ميشيل عفلق - فى سبيل البعث - دار الطليعة - بيروت - ١٩٥٩.
١٨٦- وحيد رأفت ووايت ابراهيم - القانون الدستورى - المطبعة العصرية - القاهرة - ١٩٣٧.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

أ- الكتب الاجنبية (٣٧)

187- **Ahmed. Jamal. Mohammed:** The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford University Press, London, 1966.

188- **Aron. Raymond:** An Essay on Freedom. The World Publishing Company U.S.A., 1970.

189- **Bailey P. M.:** What is Democracy. The Comstock Publishing U.S.A. 1918.

190- **Benes. Edward:** Democracy - The Macmillan Company - New York, 1939.

191- **Bowle. John:** Politic and Opinion in The Nineteenth Century A Leden Press, London, 1954.

192- **Can Casters Lane W:** Masters of Political Thought (Hegel to Dewey) Volume 3, George G Harrap and Co. Ltd, London 1959.

193- **Closs. Felix :** European Ideologies Philosophical Library, New York, 1948.

194- **Deatsch. W. Karl:** Nationalism & Its Alternatives. Alfred M. KnoPhinc, U.S.A., 1961.

195- **Duner. Joseph :** Dictionary of Political Science, Philosophical Library, New York, 1964.

196- **Edward. William & Lecky. Martpole:** Democracy and Liberty. Longmans Green and Company, London, 1916.

197- **Emelson. Rupert:** From Empire to Nation. Harvard University Press, 1960.

198- **Jones. W.J.:** Masters of Political Thought, Volume 2, George V Mallap and Co. Ltd, London, 1959.

199- **Hourani Albert,:** Arabic Thougt in The Liberal Age. Oxford University Press, London, 1970.

200- **Hoselits F. Bert,:** Theories of Economic Growth. The Free Press U. S. A., 1960.

201- **Kedourie. Elie:** Nationalism, Mutchins University Library, London, 1966.

202- **Kgalber. Fugene and Clossett. M. John :** Liberal and Conservative. Scott Foresman and Company, U. S. A., 1968.

203- **Kohn. Kans:** The Idea of Nationalism. Macmillan Copany, U.S.A., 1958.

204- **Laski. Harold J.:** Democracy in Crisis. George Allen and Unwin, London, 1933.

205- **Laski. J. Harold :** The Rise of European Liberalism. Unwin Books, London, 1962.

206- **Macconnell W. John,:** The Basic Teachings of Great Economists, The New Home Library, U.S.A., 1943.

207- **Maciver P.M.:** The Mcdern State. Unwin Books, London, 1968.

208- **Mill. John Stuart,:** On Liberty Macmillan, Oxford, U.S.A., 1925.

209- **Mill, John Stuart,:** Considerations on Representatives Government, The Liberal Arts Press, U.S.A., 1958.

210- **Minojue K.R.:** Nationalism Rekleen and Co. Ltd. London, 1967.

211- **Niebuhr. Reinhold and Sigmund, Paulo E.:** The Democratic Experience Frederick and A Praeber Publishers, U.S.A., 1962.

212- **Osborn, Annie Marion: Rousseau and Burke,:** Oxford University Press, London, 1940.

213- **Palmer. Monte (Editer):** The Human Factor in Political Development, Ginn and Company, U.S.A., 1970.

214- **Pennouk. Roland,:** Liberal Democracy. Rinehart and Company, U.S.A., 1950.

215- **Plamenats. John,:** Democracy and Illusion, Clarke Deble and Brendon M. d, London, 1973.

216- **Sabine. George H.:** A History of Political Theory Library of Congress, U.S. A., 1961.

217- **Smith D. Anthony,:** Theories of Nationalism. Herbert and Publishers U.S.A., 1969.

218- **Toynbee. Arnold J.:** Democracy in The Atomic Age. Oxford University Press, London, 1956.

219- **Wheeler. Harvey.** Democracy in a Pevolutionary Era. Pelican Books, London, 1971.

220- **Encyclopedia American,:** American Corporation, U.S.A., Volume 12, 1963.

221- **Encyclopedia Britanica,** Volume 16- William Benton Publisher, London, 1973.

222- Encyclopedia International Crobior Limited Volume 12, London, 1973.

223- Encyclopedia of The Social Science, Volume 9, The Macmillan Co., New York, U.S.A., 1959.

224- International Encyclopedia of The Social Sciences Vol. 4, The Free Press, U.S.A., 1968.

* * *

الفهـــــرست

رقم الإيداع ٨٩ ٣٧ / ٩٧

الترقيم الدولى .I .S . B . N

977 - 232 - 104 -1

مطبعة السلام الحديثة
١٠ ش عبد السلام منسى - مدكور - فيصل
ت : ٥٨٣١٩٣٠